



٢	سورة الانعام
٢	(باب النهي عن مجالسة الظالمين)
٥	مطلب الاقوال في ترك التسمية على الذبيحة
٩	ذكر الخلاف في الموجب في العشر
١٣	ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق
١٤	ذكر الخلاف في اجتماع العشر والحراج
١٧	مطلب في لحوم الحرم الاهلية
١٨	مطلب الكلام في الحمار الوحشي اذا الف
١٨	مطلب الكلام في ذى الناب من السباع وذى الخلب من الطير
١٩	مطلب في الكلام على الضب
٢٠	مطلب في الكلام على هوام الارض
٢١	مطلب في لحوم الابل الجلالة
٢٨	سورة الاعراف
٢٨	مطلب لا يجوز الاعتراض على حكم القرآن باخبار الآحاد
٣٠	مطلب في ستر العورة
٣١	مطلب في وجوب فعل المكتوبات في جماعة
٣١	مطلب في ستر العورة في الصلاة
٣٦	مطلب في بطلان قول من يدعي العلم ببقاء مدة الدنيا
٣٧	مطلب في المنع والامر بالمعروف
٣٩	(باب القراءة خلف الامام)
٤٤	سورة الانفال
٤٧	الكلام في الفرار من الزحف
٥٠	الكلام في قسمة الغنائم
٥١	ذكر الخلاف في النفل
٥٣	مطلب في سلب القتل
٥٥	مطلب اذا قال الامير من اصاب شيأ فهو له
٥٥	مطلب فيمن دخل دار الحرب مغيرا بغير اذن الامام
٥٦	مطلب في المدد يلتحق الجيش في دار الحرب قبل احراز الغنيمة
٥٧	(باب سهمان الحيل)
٥٧	ذكر الخلاف في سهم الفارس

- ٦٠ (باب قصة الحسن)
 ٦٩ (باب الهدنة والمواصلة)
 ٧١ (باب الاسارى)
 ٧٤ (باب التوارث بالهجرة)
 ٧٦ (سورة براءة)
 ٨٢ مطلب فيما فعله ابوبكر الصديق رضي الله عنه بالذين امتنعوا من اداء الزكاة
 ٨٣ مطلب يجب علينا بيان دلائل التوحيد والرسالة وتعليم امور الدين
 ٨٤ مطلب يجب على الامام حفظ اهل الذمة
 ٨٥ مطلب في حكم من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
 ٨٧ مطلب في حجة الاجماع
 ٨٨ مطلب هل يجوز دخول المشرك المسجد
 ٩٠ (باب اخذ الجزية من اهل الكتاب)
 ٩٠ مطلب في تفسير دين الحق
 ٩١ مطلب اهل الكتاب هم اليهود والنصارى
 ٩١ مطلب في الصابئين وبعض فرق النصارى
 ٩٣ (باب حكم نصارى بني تغلب)
 ٩٥ مطلب في محاوراة الرشيد مع محمد بن الحسن
 ٩٦ (باب من تؤخذ منه الجزية)
 ٩٦ مطلب في مقدار الجزية
 ٩٨ في تمييز الطبقات في الجزية
 ١٠٠ (باب وقت وجوب الجزية)
 ١٠٢ مطلب كان آل مروان يأخذون الجزية ممن اسلم من اهل الذمة
 ١٠٢ في خراج الارض هل هو جزية
 ١٠٣ (فصل كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم باداء الجزية)
 ١٠٥ في زكاة الذهب والفضة
 ١٠٧ مطلب في زكاة الحلي
 ١٠٨ (فصل في وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما)
 ١٠٩ مطلب قد اجتهد محمد بن موسى النجم في كشف حقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم
 (ان الزمان قد استدار كهيئته) الخ ثمانى سنين
 ١١٢ (باب فرض الفجر والجهاد)
 ١١٨ مطلب في الجهاد بالمال
 ١١٨ مطلب في الجهاد بالنفس

- ١١٩ مطلب في جهاد العلم
 ١١٩ مطلب في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد
 ١١٩ مطلب يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا
 ١١٩ مطلب في وجوب الاستعداد للجهاد
 ١٢٠ مطلب في بيان معنى الفقير والمسكين
 ١٢٣ مطلب في المؤلفة القلوب
 ١٢٨ (باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة)
 ١٢٨ مطلب في بيان حد الغنا
 ١٣١ (باب ذوى القربى الذين تحرم عليهم الصدقة)
 ١٣٤ (باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء)
 ١٣٨ فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة
 ١٣٩ (باب دفع الصدقات الى صنف واحد)
 ١٤٧ مطلب في محاوراة الحسن بن علي رضي الله عنهما مع حبيب بن مسلمة من اصحاب معاوية
 ١٥٣ (فصل في انواع الزكاة)
 ١٦٢ (سورة يونس)
 ١٦٤ (ومن سورة هود)
 ١٦٥ مطلب يجب عمارة الارض للزراعة والغراس والابنية
 ١٦٧ (ومن سورة يوسف)
 ١٧٤ مطلب يجوز للانسان ان يصف نفسه بالفضل عند من لا يعرفه
 ١٧٤ مطلب العين حق
 ١٧٥ مطلب يجوز للانسان التوصل الى اخذ حقه بما يمكنه الوصول اليه
 ١٧٦ مطلب يجب على الامام ان يفعل مثل ما فعله يوسف عليه السلام اذا خاف هلاك الناس من القحط
 ١٧٦ مطلب يجوز الاحتياال في التوصل الى المباح
 ١٧٧ مطلب يجوز للانسان اظهار ضرر منه عند الحاجة اليه
 ١٨٠ (ومن سورة الرعد)
 ١٨٢ (ومن سورة ابراهيم)
 ١٨٣ (ومن سورة التحل)
 ١٨٤ (باب السكر)
 ١٨٩ مطلب ما من حكم من احكام الدين الا وفي الكتاب نيبانه
 ١٩٠ مطلب في حجة القول بالقياس
 ١٩٠ في الوفاء بالمهد

- ١٩١ (باب الاستماعة)
 ١٩٤ ﴿سورة بني اسرائيل﴾
 ١٩٦ (باب بر الوالدين)
 ٢٠٠ مطلب الزنا قيسح في العقل قبل ورود السمع
 ٢٠٩ (باب السجود على الوجه)
 ٢١٠ (باب ما يقال في السجود)
 ٢١١ (باب البكاء في الصلاة)
 ٢١١ (باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء)
 ٢١٢ ﴿ومن سورة الكهف﴾
 ٢١٣ (باب الاستثناء في اليمين)
 ٢١٥ مطلب فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر
 ٢١٦ في الكثر ما هو
 ٢١٦ ﴿ومن سورة مريم﴾
 ٢١٩ ﴿ومن سورة طه﴾
 ٢٢٢ ﴿ومن سورة الانبياء﴾
 ٢٢٤ ﴿ومن سورة الحج﴾
 ٢٢٨ (باب بيع اراضي مكة واجارة بيوتها)
 ٢٣٢ (باب الحج ماشيا)
 ٢٣٣ (باب التجارة في الحج)
 ٢٣٣ (باب الايام المعلومات)
 ٢٣٥ في التسمية على الذبيحة
 ٢٣٥ (باب في اكل لحوم الهدايا)
 ٢٣٩ (باب طواف الزيارة)
 ٢٤١ (باب شهادة الزور)
 ٢٤٢ (باب في ركوب البدنة)
 ٢٤٣ (باب محل الهدى)
 ٢٤٦ مطلب في محبة امامة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم
 ٢٤٦ مطلب في (تلك القرا في العلى) الى آخره
 ٢٤٧ مطلب في الاضحية
 ٢٥٢ ﴿ومن سورة المؤمنين﴾
 ٢٥٤ مطلب في السمر
 ٢٥٥ ﴿ومن سورة النور﴾

- ٢٥٩ (باب صفة الضرب في الزنا)
 ٢٦٠ (باب ما يضرب من اعضاء الحدود)
 ٢٦٢ في اقامة الحدود في المسجد
 ٢٦٢ في الذي يعمل عمل قوم لوط
 ٢٦٣ في الذي يأق البيمة
 ٢٦٣ (فصل في ان الحوارج يتكرون الرجم)
 ٢٦٤ (باب تزويج الزانية)
 ٢٦٧ (باب حد القذف)
 ٢٧١ (باب شهادة القاذف)
 ٢٨٢ فيمن يقيم الحد على المملوك
 ٢٨٥ (باب اللعان)
 ٢٨٨ (باب القذف الذي يوجب اللعان)
 ٢٨٩ (باب كيفية اللعان)
 ٢٩٠ في نفى الولد
 ٢٩١ (باب الرجل يطلق امرأته طلاقا باثنا ثم يقذفها)
 ٢٩٥ (فصل في نفى نسب ولد الزوجة)
 ٢٩٥ اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها
 ٢٩٦ في ايام احدى الزوجين اللعان
 ٢٩٧ (باب تصديق الزوجين ان الولد ليس منه)
 ٢٩٨ (باب القرقة باللعان)
 ٣٠٢ (باب نكاح الملاعن للملاعة)
 ٣٠٤ فصل في ان الولد قد ينفي من الزوج باللعان
 ٣٠٩ (باب الاستئذان)
 ٣١٠ في عدد الاستئذان وكيفيته
 ٣١٣ (باب في الاستئذان على المحارم)
 ٣١٤ (باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات)
 ٣١٩ (باب الترغيب في النكاح)
 ٣٢١ (باب المكاتب)
 ٣٢٤ (باب الكسابة الحرة)
 ٣٢٥ (باب الكسابة من غير ذكر الحرية)
 ٣٢٥ (باب المكاتب متى يعتق)
 ٣٢٩ (باب لزوم الاجابة لمن دعي الى الحاكم)

- ٣٢٩ (باب استئذان المالك والصيان)
 ٣٣١ (فصل في حد البلوغ)
 ٣٣٣ في اسم صلاة العشاء
 ٣٣٨ (ومن سورة الفرقان)
 ٣٤٠ (فصل في الماء الذي خالطه نجاسة)
 ٣٤٥ (فصل في الماء المستعمل)
 ٣٤٨ (ومن سورة الشعراء)
 ٣٤٩ (ومن سورة القصص)
 ٣٤٩ (ومن سورة النكبات)
 ٣٥٠ (ومن سورة الروم)
 ٣٥١ (ومن سورة لقمان)
 ٣٥٣ (ومن سورة السجدة)
 ٣٥٣ (ومن سورة الاحزاب)
 ٣٥٨ (فصل في احتجاج بعض الناس في ايجاب الحياض وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة)
 ٣٦١ (باب الطلاق قبل النكاح)
 ٣٦٥ (باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء)
 ٣٦٩ (باب ذكر حجاب النساء)
 ٣٧٢ (ومن سورة سباء)
 ٣٧٣ (ومن سورة فاطر)
 ٣٧٤ (ومن سورة يس)
 ٣٧٧ (ومن سورة الصافات)
 ٣٧٨ (ومن سورة ص)
 ٣٨٣ (فصل في ان للزوج ان يضرب امرأته تأديبا)
 ٣٨٤ (ومن سورة الزمر)
 ٣٨٤ (ومن سورة المؤمن)
 ٣٨٥ (ومن سورة حم السجدة)
 ٣٨٦ (ومن سورة حم عسق)
 ٣٨٦ (ومن سورة الزخرف)
 ٣٨٦ في التسمية عند الركوب
 ٣٨٧ (فصل في اباحة لبس الحلى للنساء)
 ٣٨٨ (ومن سورة الجاثية)
 ٣٨٩ (ومن سورة الاحقاف)

- ٣٩٠ (ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم)
 ٣٩٣ (ومن سورة الفتح)
 ٣٩٤ (باب رمي المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم)
 ٣٩٧ (ومن سورة الحجرات)
 ٣٩٨ (باب حكم خبير الفاسق)
 ٣٩٩ (باب قتال اهل البنى)
 ٤٠١ (باب ما يبدا به اهل البنى)
 ٤٠٢ (باب الامر فيما يؤخذ من اموال البغاة)
 ٤٠٢ (باب الحكم في اسرى اهل البنى وجرحاهم)
 ٤٠٣ (باب في قضاي البغاة)
 ٤٠٥ مطلب الظن على اربعة اضرب
 ٤٠٩ (ومن سورة ق)
 ٤١٠ (ومن سورة الذاريات)
 ٤١٢ (ومن سورة الطور)
 ٤١٣ (ومن سورة النجم)
 ٤١٤ (ومن سورة القمر)
 ٤١٥ (ومن سورة الرحمن)
 ٤١٥ (ومن سورة الواقعة)
 ٤١٦ (ومن سورة الحديد)
 ٤١٧ (ومن سورة المجادلة)
 ٤٢٢ في الظهار بغير الام
 ٤٢٣ في ظهار المرأة من زوجها
 ٤٢٧ (باب كيف يحجب اهل الكتاب)
 ٤٢٨ (ومن سورة الحشر)
 ٤٣٥ (ومن سورة المتحنة)
 ٤٣٦ (باب صلة الرحم المشرك)
 ٤٣٨ (باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين)
 ٤٤٠ (فصل في ان المهاجرة لاعدة عليها من الزوج الحربي)
 ٤٤٢ (ومن سورة الصف)
 ٤٤٣ (ومن سورة الجمعة)
 ٤٤٥ (فصل في ان الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره)
 ٤٤٦ (باب وجوب خطبة الجمعة)



سورة الانعام

باب النهي عن مجالسة الظالمين

قال الله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ الآية فامر الله نبيه بالاعراض عن الذين يخوضون في آيات الله وهي القرآن بالكذب وإظهار الاستخفاف اعراضا يقتضي الانكار عليهم وإظهار الكراهة لما يكون منهم الى ان يتركوا ذلك ويخوضوا في حديث غيره وهذا يدل على ان علينا ترك مجالسة الملحدين وسائر الكفار عند إظهارهم الكفر والشرك ومالا يجوز على الله تعالى اذ لم يمكننا انكاره وكنا في تقيّة من تغييره باليد او اللسان لان علينا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما امره الله به الا ان تقوم الدلالة على انه مخصوص بشي منه ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿وَمَا يَسِيْرُكَ الشَّيْطَانُ﴾ المراد ان انسك الشيطان ببعض الشغل فتعدت معهم وانت ناس للنهي فلا شيء عليك في تلك الحال ﴿ثم قال تعالى﴾ فلا تقعد بعد الله كرى مع القوم الظالمين ﴿يعني بعد ما ذكر نهى الله تعالى لا تقعد مع الظالمين وذلك عموم في النهي عن مجالسة سائر الظالمين من اهل الشرك واهل الملة لوقوع الاسم عليهم جميعا وذلك اذا كان في تقيّة من تغييره بيده او بلسانه بعد قيام الحجة على الظالمين بيقين ما هم عليه فغير جائز لاحد مجالستهم مع ترك التكبير سواء كانوا مظهرين في تلك الحال للظلم والقبائح او غير مظهرين له لان النهي عام عن مجالسة الظالمين لان في مجالستهم مخارا مع ترك التكبير دلالة على الرضا

بفعلهم ونظيره قوله تعالى ﴿لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الآيات وقد تقدم ذكر ما روى فيه وقوله تعالى ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَسْكُمُ النَّارُ﴾ وقوله تعالى ﴿وَذُرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَسَتْهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَذَكَرَ بِهِ أَنْ يَسِيلَ نَفْسُ بِمَا كَسَبَتْ﴾ قال قتادة هي منسوخة بقوله تعالى ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ وقال مجاهد ليست بمنسوخة لكنه على جهة النهي كقوله تعالى ﴿ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتَ وَحِيدًا﴾ وقوله ﴿يَسِيلَ﴾ قال الفراء يرتين وقال الحسن ومجاهد والسدي تسلم وقال قتادة تحبس وقال ابن عباس تنضح وقيل اصله الارتهان وقيل التحريم ويقال اسد يسل لان فريسته مرتينة به لاقتلت منه وهذا يسل عليك اي حرام عليك لانه بما يرتين به ويقال اعطى الراقي بسلة اي اجرته لان العمل مرتين بالاجرة والمستسل المستسلم لانه بمنزلة المرتين بما سلم فيه ﴿وقوله تعالى﴾ ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ قيل فيه ثلاثة اوجه ﴿احدها انه قال ذلك في اول حال نظره واستدلاله على ما سبق الى وهمه وغلب في ظنه لان قومه قد كانوا يعبدون الاوثان على اسماء الكواكب فيقولون هذا صنم زحل وصنم الشمس وصنم المشتري ونحو ذلك والثاني انه قال قبل بلوغه وقبل اكمال الله تعالى عقله الذي به يصح التكليف فقال ذلك وقد خبطت بقلبه الامور وحركته الخواطر والدواعي على الفكر فيما شاهد من الحوادث الدالة على توحيد الله تعالى وروى في الخبر ان امه كانت ولدت في مغارة خوفا من يمرود لانه كان يقتل الاطفال المولودين في ذلك الزمان فلما خرج من المغارة قال هذا القول حين شاهد الكواكب والثالث انه قال ذلك على وجه الانكار على قومه وحذف الالف واراد اهذاني ﴿قال الشاعر﴾

كذبتك عينك ام رأيت بواسطه غلس الظلام من الرباب خيالا
ومعناه اكدبتك وقال آخر

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم

معناه احم هم ومعنى قوله ﴿لَا أَحِبُّ الْآفَاقِينَ﴾ اخبار بانه ليس برب ولو كان ربا لاحتجته وعظمته تعظيم الرب وهذا الاستدلال الذي سلك ابراهيم طريقه من اصح ما يكون من الاستدلال واوضحه وذلك انه لما رأى الكوكب في علوه وضياؤه قرر نفسه على ما ينقسم اليه حكمه من كونه ربا خالقا او مخلوقا مربويا فلما رآه طالعا آفلا ومنحرفا زائلا قضى بانه محدث لمقارنته لدلالات الحدث وانه ليس برب لانه علم ان الحدث غير قادر على احداث الاجسام وان ذلك مستحيل فيه كما استحال ذلك منه اذ كان محدثا فحكم بمساواته له في جهة الحدوث وامتناع كونه خالقا ربا ﴿ثم لما طلع القمر فوجده من العظم والاشراق وانسبط الثور على خلاف الكوكب قرر ايضا نفسه على حكمه فقال هذا ربي فلما راعاه وتأمل حاله وجده في مضاه في باب مقارنته للحوادث من الطلوع والافول والانسقال والزوال حكم له بحكمه وان كان اكبر واضوا منه ولم يمنعه مشاهد من اختلافهما من العظم والضياء من ان يقضى له بالحدوث لوجود دلالات الحدث فيه ﴿ثم لما أصبح رأى الشمس طالعة

في عظمها واشراقها وتكامل ضيائها قال هذا ربي لانها بخلاف الكوكب والقمر في هذه الاوصاف ثم لما رآها آفة منتقلة حكم لها بالحدوث ايضا وانها في حكم الكوكب والقمر لشمول دلالة الحدث للجميع وفيما اخبر الله تعالى به عن ابراهيم عليه السلام وقوله عقيب ذلك (وتلك حجتنا آياتنا ابراهيم على قومه) اوضح دلالة على وجوب الاستدلال على التوحيد وعلى بطلان قول الحشو القائلين بالتقليد لانه لو جاز لاحد ان يكتفى بالتقليد لكان اولاهم به ابراهيم عليه السلام فلما استدل ابراهيم على توحيد الله واحتج به على قومه ثبت بذلك ان علينا مثله وقد قال في نسق التلاوة عند ذكره اياه مع سائر الانبياء (اولئك الذين هدى الله فبهديمهم اقتده) فامرنا الله تعالى بالاقتداء به في الاستدلال على التوحيد والاحتجاج به على الكفار ومن حيث دلت احوال هذه الكواكب على انها مخلوقة غير خالقة ومربوبة غير رب فهي دالة ايضا على ان من كان في مثل حالها في الانتقال والزوال والمجيء والذهاب لا يجوز ان يكون ربا خالقا وان يكون مربوبا فدل على ان الله تعالى لا يجوز عليه الانتقال ولا الزوال ولا المجيء ولا الذهاب لقضية استدلال ابراهيم عليه السلام بان من كان بهذه الصفة فهو محدث وثبت بذلك ان من عبد ما هذه صفته فهو غير عالم بالله تعالى وانه بمنزلة من عبد كوكبا او بعض الاشياء المخلوقة وفيه الدلالة على ان معرفة الله تعالى تحجب بكمال العقل قبل ارسال الرسل لان ابراهيم عليه السلام استدل عليها قبل ان يسمع بحجج الانبياء عليهم السلام قوله تعالى (وتلك حجتنا آياتنا ابراهيم على قومه) يعني والله اعلم ما ذكر من الاستدلال على حدوث الكوكب والقمر والشمس وان من كان في مثل حالها من مقارنة الحوادث له لا يكون الها ولما قرر ذلك عندهم قال اي الفريقين احق بالامن امن يعبد الها واحدا احق ام من يعبد آلهة شتى قالوا من يعبد الها واحدا فاقروا على انفسهم فصاروا محجوجين وقيل انهم لما قالوا له اما تخاف ان يخلقك آلهتنا قال لهم اما تخافون ان يخلقكم بجمعكم الصغير مع الكبير في العبادة فابطل ذلك هجاءهم عليه من حيث رجع عليهم ما ارادوا التزامه اياه فالزمهم مثله على اصلهم وابطل قولهم بقوله (قوله تعالى (اولئك الذين هدى الله فبهديمهم اقتده) امرنا بالاقتداء بمن ذكر من الانبياء في الاستدلال على توحيد الله تعالى على نحو ما ذكرنا من استدلال ابراهيم عليه السلام وبحجج بعمومه في لزوم شرائع من كان قبلنا من الانبياء بانه لم يخص بذلك الاستدلال على التوحيد من الشرائع السمعية وهو على الجميع وقد بينا ذلك في اصول الفقه قوله تعالى (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار) يقال ان الادراك اصله اللحق نحو قولك ادرك زمان المنصور وادرك اباحيفة وادرك الطعام اي لحق حال النضج وادرك الزرع والثمرة وادرك الغلام اذا لحق حال الرجال وادراك البصر للشيء لحوقه برؤيته اياه لانه لا خلاف بين اهل اللغة ان قول القائل ادركت بصرى شخصا معناه رأيته ببصرى ولا يجوز ان يكون الادراك الاحاطة لان البيت محيط بما فيه وليس مدركه فقله تعالى (لا تدركه الابصار) معناه لا تراها الابصار وهذا ممدوح بنى رؤيته الابصار كقوله تعالى (لا تأخذ سنة ولا نوم) وما ممدوح الله بفيه عن

نفسه فان اثبات ضدهم ونقص فغير جائز اثبات نقيضه بحال كالوطيل استحقاق الصفة بلا تأخذ سنة ولا نوم لم يبطال الا الى صفة نقص فلما ممدوح بنى رؤيته البصر عنه لم يجوز اثبات ضده ونقيضه بحال اذ كان فيه اثبات صفة نقص ولا يجوز ان يكون مخصوصا بقوله تعالى (وجود يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) لان النظر محتمل لمعان منه انتظار الثواب كما روى عن جماعة من السلف فلما كان ذلك محتملا للتأويل لم يجوز الاعتراض عليه بما لا مساغ للتأويل فيه والاخبار المروية في الرؤية انما المراد بها العلم لوحده وهو علم الضرورة الذي لا نشوب شبهة ولا تعرض فيه الشكوك لان الرؤية بمعنى العلم مشهورة في اللغة قوله تعالى (ولو شاء الله ما اشركوا) معناه لو شاء الله ان يكونوا على ضد الشرك من الايمان قسرا ما اشركوا لان المشيئة انما تتعلق بالفعل ان يكون لا بان لا يكون فتعلق المشيئة محذوف وانما المراد بهذه المشيئة الحال التي يتنافى الشرك قسرا بالاقتطاع عن الشرك محجرا ومنعا والهاء فهذه الحال لا يشاءها الله تعالى لان المنع من المعصية بهذه الوجوه منع من الطاعة وابطال للثواب والعقاب في الآخرة قوله تعالى (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم) قال السدي لا تسبوا الاصنام فيسبوا من امرهم بما اثم عليه من عيها وقيل لا تسبوا الاصنام فيحماهم الغيظ والجهل على ان يسبوا من تعبدون كما سبتم من يعبدون وفي ذلك دليل على ان الحق عليه ان يكف عن سب السفهاء الذين يتسرعون الى سبه على وجه المبالغة لانه بمنزلة البعث على المعصية قوله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين) ظاهره امر ومغنا بالاباحة كقوله تعالى (واذا حلقتم فاصطادوا) (فاذا قضيت الصلوة فانثربوا في الارض) هذا اذا ارادوا كلة التلذذ فهو اباحة ويحتمل الترغيب في اعتقاد صحة الاذن فيه في اكله للاستعانة به على طاعة الله تعالى فيكون اكله في هذه الحال مأجورا ومن الناس من يقول (ان كنتم بآياته مؤمنين) يدل على حظر اكل ما لم يذكر اسم الله عليه لاقضائه مخالفة المشركين في اكل ما لم يذكر اسم الله عليه وقوله (مما ذكر اسم الله عليه) عموم في سائر الاذكار ويحتج به على جواز اكل ذبح الغاصب للشاة المصوبة وفي الذبح يسكن مفسوبة ان المالك للشاة اكلها لقوله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) اذ كان ذلك مما قد ذكر اسم الله عليه قوله تعالى (وذروا ظاهر الانثربا وباطنه) قال الضحاك كان اهل الجاهلية يرون اعلان الزنا انما والاستسار به غير انهم فقال الله تعالى (وذروا ظاهر الانثربا وباطنه) وهو عموم في سائر ما يسمى بهذا الاسم ان عليه تركه سرا وعلاية فهو يوجب تحريم الحمر ايضا لقوله تعالى (يسئلونك عن الحمر والميسر قل فيها اثم كبير) ويجوز ان يكون ظاهر الانثربا ما يفعله بالجوارح وباطنه ما يفعله بقلبه من الاعتقادات والفصول ونحوها مما خطر عليه فعله منها قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق) فيه نهي عن اكل ما لم يذكر اسم الله عليه وقد اختلف في ذلك فقال اصحابنا ومالك والحسن بن صالح ان ترك المسلم التسمية عمدا لم يؤكل وان تركها ناسيا اكل وقال الشافعي يؤكل في الوجهين وذكر مثله عن الاوزاعي وقد اختلف ايضا في تارك التسمية ناسيا فروى عن علي وابن عباس ومجاهد وعطاء بن ابي رباح وسعيد بن المسيب وابن

مطلب
الاقوال في ترك التسمية
على التريجة

شهاب وطاوس قالوا لا بأس بأكل ما ذبح ونسي التسمية عليه وقال على إنما هي على الملة
وقال ابن عباس المسلم ذكر الله في قلبه وقال كما لا يرفع الاسم في الشرك لا يضر النسيان في الملة
وقال عطاء المسلم تسمية اسم الله تعالى المسلم هو اسم من أسماء الله تعالى والمؤمن هو اسم من أسماء
والمؤمن تسمية للذباح وروى أبو خالد الأصم عن ابن مجلان عن نافع أن غلاماً لابن عمر قال له
يا عبد الله قل بسم الله قال قد قلت قل بسم الله قال قد قلت قل بسم الله قال قد قلت قل بسم الله
فلم يأكل منه وقال ابن سيرين إذا ترك التسمية ناسياً لم يؤكل وروى يونس بن عبيد عن مولى لقريش
عن أبيه أنا أنى على غلام لابن عمر قائماً عند قصاب ذبح شاة ونسي أن يذكر اسم الله عليها فامر
ابن عمر أن يقوم عنده فإذا جاء إنسان يشتري قال ابن عمر يقول إن هذه لم يذكروا فلا تشر
وروى سبعة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يذبح فينسى أن يسمي قال أحب إلى أن لا يأكل *
وظاهر الآية موجب تحريم ما ترك اسم الله عليه ناسياً كان ذلك أو عامداً إلا أن الدلالة قد قامت
عندنا على أن النسيان غير مراد به فاما من أباح أكله مع ترك التسمية عمداً فقولاه مخالف
للآية غير مستعمل لحكمها بحال هذا مع مخالفته للآثار المروية في إيجاب التسمية على الصيد
والذبيحة * فإن قيل إن المراد بالنسي الذباح التي ذبحها المشركون ويدل عليه ما روى شريك عن
سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال المشركون أماناً قتل ربكم فمات فلا تأكلونه
وأما ما قلتم أنتم وذبحتم فتأكلونه فلو حى الله تعالى إلى نبيه صلى الله عليه وسلم «ولأننا كلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه» قال الميتة ويدل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة «ليوحون إلى أوليائهم
ليجادلوكم» فإذا كانت الآية في الميتة وفي ذبائح المشركين فهي مفسورة بالحكم ولم يدخل فيها ذبائح
المسلمين * قيل له زول الآية على سبب لا يوجب الإقتصار بحكمها عليه بل الحكم للعموم
إذا كان أعم من السبب فلو كان المراد ذبائح المشركين لذكرها ولم يقتصر على ذكر ترك التسمية
وقد علمنا أن المشركين وإن سوا على ذبائحهم لم تؤكل مثل ذلك على أنه لم يرد ذبائح المشركين
إذا كانت ذبائحهم غير ما كولة سموها الله عليها أو لم يسموا وقد نص الله تعالى على تحريم ذبائح
المشركين في غير هذه الآية وهو قوله تعالى «وما ذبح على نصب» وإيضافاً لو أراد ذبائح المشركين
أو الميتة لكانت دلالة الآية قائمة على فساد التذكية بترك التسمية إذ جعل ترك التسمية علماً
لكونه ميتة فدل ذلك على أن كل ما ترك التسمية عليه فهو ميتة وعلى أنه قد روى عن ابن
عباس ما يدل على أن المراد التسمية دون ذبيحة الكافر وهو ما رواد إسرائيل عن سماك عن
عكرمة عن ابن عباس «وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم» قال كانوا يقولون ماذا ذكر اسم الله عليه
فلأننا كلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه فقال الله تعالى «ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه»
فأخبر ابن عباس في هذا الحديث أن المجادلة منهم كانت في ترك التسمية وإن الآية نزلت في إيجابها
لأن طريق ذبائح المشركين ولا الميتة * ويدل على أن ترك التسمية عامداً يفسد الذكاة قوله
تعالى «يستلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلين» إلى قوله
«وإذا ذكروا اسم الله عليه» ومعلوم أن ذلك أمر يقتضي الإيجاب وأنه غير واجب على الآكل فدل

على أنه أراد به حال الاصطيد والسائلون قد كانوا مسلمين فلم يسبح لهم الأكل إلا بشرط التسمية
ويدل عليه قوله تعالى «فأذكروا اسم الله عليها صواف» يعني في حال النحر لأنه قال الله تعالى
«فإذا ذبحتم جنوبها» والفاء للتعقيب * ويدل عليه من جهة السنة حديث عدي بن حاتم حين
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب فقال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله
عليه فكل إذا أمسك عليك وإن وجدت معه كلباً آخر وقد قتلته فلا تأكله فأنما ذكر اسم الله
على كلبك ولم تذكره على غيره وقد كان عدي بن حاتم مسلماً فامر به بالتسمية على إرسال
الكلب ومنعه الأكل عند عدم التسمية بقوله فلا تأكله فأنما ذكر اسم الله على كلبك * وقد
أقضت الآية النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه والنهي عن ترك التسمية أيضاً * ويدل على
تأكيد النهي عن ذلك قوله تعالى «وإنه لفسق» وهو راجع إلى الأمرين من ترك التسمية
ومن الأكل ويدل أيضاً على أن المراد حال تركها عامداً إذا كان الناسي لا يجوز أن تاحقه سمة
الفسق * ويدل عليه ما روى عبد العزيز الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
أن الناس قالوا يا رسول الله إن الأعصاب يأتون باللحم فبئنا عندهم وهم حديثو عهد بكفر
لأندي ذكروا اسم الله عليه أم لا فقال سموا عليه الله وكلوا فلو لم تكن التسمية من شرط الذكاة
لقال وما عليكم من ترك التسمية ولكنه قال كلوا لأن الأصل أن أمور المسلمين محمولة على
الجواز والصحة فلا تحمّل على الفساد وما لا يجوز إلا بدلالة * فإن قيل لو كان المراد ترك المسلم
التسمية لوجب أن يكون من استحباب أكله فاسقاً لقوله تعالى «وإنه لفسق» فلما اتفق الجميع على
أن المسلم التارك للتسمية عامداً غير مستحق بسمة الفسق دل على أن المراد الميتة أو ذبائح المشركين
* قيل له ظاهر قوله «وإنه لفسق» عائداً على الجميع من المسلمين وغيرهم وقيام الدلالة على خصوص
بعضهم غير مانع بقاء حكم الآية في إيجاب التسمية على المسلم في الذبيحة وإيضاً فانا نقول من
ترك التسمية عامداً مع اعتقاده لوجوبها هو فاسق وكذلك من أكل ما هذا سبيله مع الاعتقاد
لأن ذلك من شرطها فقد لحقته سمة الفسق وأما من اعتقد أن ذلك في الميتة أو ذبائح أهل
الشرك دون المسلمين فإنه لا يكون فاسقاً لزواله عند حكم الآية بالتأويل * فإن قيل فأنما كانت
التسمية ذكراً ليس بواجب في استدامته ولا في انتهائه وجب أن لا يكون واجباً في ابتدائه ولو كان
واجباً لاستوى فيه العامد والناسي * قيل له أما القياس الذي ذكره فهو دعوى محض لم يرد على
أصل فلا يستحق الجواب على أنه منقضى بالإيمان والشهادتين وكذلك في التلبية والاستيذان
وما شاكل هذا لأن هذه إذا كانت ليست بواجبة في استدامتها وانتهائها ومع ذلك فهي واجبة في الاستدعاء
وأما قلنا أن ترك التسمية ناسياً لا يمنع صحة الذكاة من قبل أن قوله تعالى «ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه» خطاب للعامة دون الناسي ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة «وإنه لفسق» وليس ذلك صفة
لناسي ولأن الناسي في حال نسيانه غير مكلف للتسمية وروى الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن
عبيد بن عمير عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله عن أمي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه وإذا لم يكن مكلفاً للتسمية فقد وقع الذكاة على الوجه المأمور به فلا يفسده

ترك التسمية وغير جائز الزامه ذكاة أخرى لقوات ذلك منه وليس ذلك مثل نسيان تكبيرة الصلاة أو نسيان الطهارة ونحوها لأن الذي يلزمه بعد الذكر هو فرض آخر ولا يجوز أن يلزمه فرض آخر في الذكاة لقوات محلها فإنه قيل لو كانت التسمية من شرائط الذكاة لما سقطها النسيان كترك قطع الأوداج وهذا السؤال للفريقين من اسقط التسمية رأساً ومن أوجبها في حال النسيان فاما من اسقطها فإنه يستدل علينا باتفاقنا على سقوطها في حال النسيان وشرائط الذكاة لا يسقطها النسيان كترك قطع الأوداج فدل على أن التسمية ليست بشرط فيها ومن أوجبها في حال النسيان يشبهها بترك قطع الحلقوم والأوداج ناسياً أو عامداً أنه يمنع صحة الذكاة فاما من اسقط فرض التسمية رأساً فإن هذا السؤال لا يصح له لأنه يزعم أن ترك الكلام من فروض الصلاة وكذلك فعل الطهارة وهما جميعاً من شروطها ثم فرق بين ترك الطهارة ناسياً وبين المتكلم في الصلاة ناسياً وكذلك التنية شرط في صحة الصوم وترك الأكل أيضاً شرط في صحته ولو ترك التنية ناسياً لم يصح صومه ولو أكل ناسياً لم يفسد صومه فهذا سؤال ينتقض على أصل هذا السائل واما من أوجبها في حال النسيان واستدل بقطع الأوداج فإنه لا يصح له ذلك أيضاً لأن قطع الأوداج هو نفس الذبح الذي ينافي موته حتف انفه وينفصل به من الميتة والتسمية مشروطة لذلك لأعلى أنها نفس الذبح بل هي مأمورها عنده في حال الذكر دون حال النسيان فلم يخرج عدم التسمية على وجه السهو من وجود الذبح فلذلك اختلفا في قوله تعالى ﴿وجعلوا لله مآذراً من الحرث والآنعام نصيباً﴾ الآية الحرث الزرع والحرث الأرض التي تثار للزرع قال ابن عباس وقادة عمد أناس من أهل الضلالة فجزوا من حروثهم ومواسيهم جزاً لله تعالى وجزاً لشركائهم فكانوا إذا خالطوا شئ مما جزوا لشركائهم ما جزوا لله تعالى ردوه على شركائهم وكانوا إذا أصابهم السنة استعانوا بما جزوا لله تعالى ووفروا ما جزوا لشركائهم * وقيل أنهم كانوا إذا هلك الذي لاوتانهم أخذوا بدله بما لله تعالى ولا يفعلون مثل ذلك فيما لله تعالى قال ذلك الحسن والسدي * وقيل أنهم كانوا يصرفون بعض ما جعلوه لله في النفقة على أوتانهم ولا يفعلون مثل ذلك فيما جعلوه للأوتان * واما جعل الأوتان شركاءهم لأنهم جعلوا لها نصيباً من أموالهم يتفقونها عليها فشاركوها في نعمهم * قوله تعالى ﴿وقالوا هذه أنعام وحرث حجر﴾ قال الضحاك الحرث الزرع الذي جعلوه لاوتانهم واما الأنعام التي ذكرها أولاً فهو ما جعلوه لاوتانهم كما جعلوا الحرث للنفقة عليها في سدتها وما ينوب من امرها وقيل ما جعل منها قرباناً للأوتان واما الأنعام التي ذكرت ثانياً فإن الحسن وبجاهداً قالاً هي السائبة والوصيلة والحامى واما التي ذكرت ثالثاً فإن السدي وغيره قالوا هي التي إذا ولدوها أو ذبحوها أو ربكوها لم يذكروا اسم الله عليها وقال أبو وائل هي التي لا يحجون عليها * وقوله تعالى ﴿حجر﴾ قال قتادة يعني حراماً وأصله المنع قال الله تعالى ﴿ويقولون حجرنا محجوراً﴾ أي حراماً محرماً * وقوله تعالى ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾ قال ابن عباس يعنون اللبن وقال سعيد عن قتادة ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا البحار كانت للذكور دون النساء وإن كانت ميتة اشترك فيها

ذكورهم وأنهم * قوله تعالى ﴿قد خسر الدين قتلوا أولادهم﴾ سفيهاً بغير علم وحرماً ما رزقهم الله * قال قتادة يعني البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى تحريماً من الشيطان في أموالهم * وقال مجاهد والسدي (ما في بطون هذه الأنعام) يعني بها الأجنة وقال غيرهم أراد بها الألبان والأجنة جميعاً * والخالص هو الذي يكون على معنى واحد لا يشوبه شئ من غيره كالذهب الخالص ومنه اخلاص التوحيد واخلص العمل لله تعالى * واما نث (خالصة) على المبالغة في الصفة كالعلامة والراوية وقيل على تأنيث المصدر نحو العاقبة والماقية ومنه (بخالصة ذكرى الدار) وقيل لأنث ما في بطونها من الأنعام ويقال فلان خالصة فلان وخاضه * وقوله تعالى ﴿وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء﴾ يعني أجنة الأنعام إذا كانت ميتة استوى ذكروهم وإناثهم فيها فأكلوها جميعاً * قال أبو بكر وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال إذا أردت أن تعلم جهل العرب فاقراً ما فوق الثلاثين والمائة من سورة الأنعام إلى قوله ﴿قد خسر الدين قتلوا أولادهم﴾ سفيهاً بغير علم وحرماً ما رزقهم الله افتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين * وقوله تعالى ﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات﴾ إلى قوله ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ قال ابن عباس والسدي (معروشات) ما عرش الناس من الكروم ونحوها وهو رفيع بعض أغصانها على بعض وقيل إن تعريشها أن يحظر عليه بخائط وأصله الرفع ومنه (خاوية على عروشها) أي على أعاليها وما ارتفع منها والعرش السرير لارتفاعه * ذكر الله تعالى الزرع والنخل والزيتون والرمان ثم قال ﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده﴾ وهو عطف على جميع المذكور فاقضى ذلك إيجاب الحق في سائر الزروع والثمار المذكورة في الآية * وقد اختلف في المراد بقوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فروى عن ابن عباس وجابر بن زيد ومحمد بن الحنفية والحسن وسعيد بن المسيب وطاوس وزيد بن أسلم وقاتدة والضحاك أنه العشر ونصف العشر وروى عن ابن عباس رواية أخرى ومحمد بن الحنفية والسدي وأبراهيم نسخها العشر ونصف العشر وعن الحسن قال نسختها الزكاة وقال الضحاك نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن وروى عن ابن عمر وبجاهد أنها محكمة وأنه حق واجب عند الصرام غير الزكاة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن جداد الليل وعن صرام الليل قال سفيان بن عيينة هذا لأجل المساكين كي يحضروا قال مجاهد إذا حصدت طرحت للمساكين منه وكذلك إذا طب و إذا كدست ويتركون يتبعون آثار الحصادين وإذا أخذت في كيلة خثوت لهم منه وإذا علمت كيلة عززت زكاته وإذا أخذت في جداد النخل طرحت لهم منه وكذلك إذا أخذت في كيلة وإذا علمت كيلة عززت زكاته * وما روى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية وأبراهيم أن قوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ منسوخ بالعشر ونصف العشر بين أن مذهبهم يجوز نسخ القرآن بالسنة * وقد اختلف الفقهاء فيما يجب فيه العشر من وجهين أحدهما في الصنف الموجب فيه والآخر في مقداره

ذكر الخلاف في الموجب فيه

قال أبو حنيفة وزفر في جميع ما يخرج من الأرض العشر إلا الحطب والتصب والحشيش وقال

ابو يوسف ومحمد لا شيء فيها تخرجه الارض الا ما كان له ثمرة باقية وقال مالك الحبوب التي
تحب فيها الزكاة الحنطة والشعير والسمك والذرة والدخن والارز والحبس والعدس والجلبان
واللوبيا وما شابه ذلك من الحبوب وفي الزيتون وقال ابن ابي ليلى والتوري ليس في شيء من
الزرع زكاة الا الخمر والزبيب والحنطة والشعير وهو قول الحسن بن صالح وقال الشافعي انما يجب
فيها ليس ونقات ويدخر ما كولا ولا شيء في الزيتون لانه ادام وقد روى عن علي بن ابي طالب
وعمر ومجاهد وعطاء وعمر بن دينار انه ليس في الخضر صدقة وروى عن ابن عباس انه كان
يأخذ من دسائح الكراث العشر بالصرة قال ابو بكر قد تقدم ذكر اختلاف السلف في معنى
قوله تعالى (واآتوا حقه يوم حصاده) وفي بقاء حكمه اونسجه والكلام بين السلف في ذلك
من ثلاثة اوجه احدها هل المراد زكاة الزرع والثمار وهو العشر ونصف العشر او حق آخر غيره
وهل هو منسوخ او غير منسوخ قال الدليل على انه غير منسوخ اتفاق الامة على وجوب الحق في كثير
من الحبوب والثمار وهو العشر ونصف العشر ومتى وجدنا حكما قد استعملته الامة ولفظ الكتاب
ينتظمه ويصح ان يكون عبارة عنه فواجب ان يحكم ان الاتفاق انما صدر عن الكتاب وان ما
اتفقوا عليه هو الحكم المراد بالآية وغير جائز اثباته حقا غيره ثم اثبات نسيجه بقوله عليه
السلام فيما سقت السماء العشر اذ جائز ان يكون ذلك الحق هو العشر الذي بينه النبي صلى الله
عليه وسلم فيكون قوله فيما سقت السماء العشر بيانا للمراد بقوله تعالى (واآتوا حقه يوم
حصاده) كما كان قوله في مائ درهم خمسة دراهم بيان لقوله تعالى (واآتوا الزكاة) وقوله
(وافقوا من طيات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض) وغير جائز ان يكون قوله (واآتوا
حقه يوم حصاده) منسوخا بالعشر ونصف العشر لان النسخ انما يقع بما لا يصح اجتماعهما فاما
ما يصح اجتماعهما معا فغير جائز وقوع النسخ به الا ترى انه يصح ان يقول واآتوا حقه يوم
حصاده وهو العشر فلما كان ذلك كذلك لم يحجز ان يكون منسوخا به واما من جعل هذا الحق
نائب الحكم غير منسوخ وزعم انه حق آخر غير العشر يجب عند الحصاد وعند الدياس
وعند الكيل فانه لا يخلو قوله هذا من احد معنيين اما ان يكون مراده عنده الوجوب او التدب
فان كان ندبا عنده لم يسغله ذلك الا باقامة الدلالة عليه اذ غير جائز صرف الامر عن الاحباب
الى التدب الا بدلالة وان رآه واجبا فلو كان كما زعم لوجب ان يرد الثقل به متواترا
لعموم الحاجة اليه ولكان لا اقل من ان يكون ثقله في ثقل وجوب العشر ونصف العشر فلما
لم يعرف ذلك عامة السلف والفقهاء علمنا انه غير مراد فثبت ان هذا الحق هو العشر ونصف
العشر الذي بينه عليه السلام فان قيل الزكاة لا تخرج يوم الحصاد وانما تخرج بعد التقية فدل
على انه لم يرد به الزكاة قيل له الحصاد اسم للقطع متى قطعه فعليه اخراج عشر ماصار في يده
ومع ذلك فاحضر كلها انما تخرج الحق منها يوم الحصاد غير منتظر بشيء غيره وقيل ان قوله
تعالى (واآتوا حقه يوم حصاده) لم يجعل اليوم ظرفا للايتاء المأمور به وانما هو ظرف لحقه
كانه قل واآتوا الحق الذي وجب يوم حصاده بعد التقية قال ابو بكر ولما ثبت بما ذكرنا

ان المراد بقوله (واآتوا حقه يوم حصاده) هو العشر دل على وجوب العشر في جميع ما تخرجه
الارض الا ما خصه الدليل لان الله تعالى قد ذكر الزرع بلفظ عموم ينتظم اسائر اصنافه وذكر
التخل والزيتون والرمان ثم عقبه بقوله (واآتوا حقه يوم حصاده) وهو عائد الى جميع المذكور
فمن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك الا بدليل فوجب بذلك استحباب الحق في الخضر وغيرها
وفي الزيتون والرمان فان قيل انما اوجب الله تعالى هذا الحق فيما ذكر يوم حصاده وذلك
لا يكون الا بعد استحكامه ومصيره الى حال تبقى ثمرة فاما ما اخذ منه قبل بلوغ وقت الحصاد
من الفواكه الرطبة فلم يتناولها اللفظ ومع ذلك فان الزيتون والرمان لا يحصدان فلم يدخلوا
في عموم اللفظ قيل له الحصاد اسم للقطع والاستيصال قال الله تعالى (حق جمعناهم حصيدا
خامدين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ترون اوباش قريش احصدوهم حصدا
فيوم حصاده هو يوم قطعه فذلك قد يكون في الخضر وفي كل ما يقطع من الثمار عن شجرة سواء
كان بالغا او اخضر رطبا وايضا قد اوجب الآية العشر في غير التخل عند جميع الفقهاء بقوله
تعالى (واآتوا حقه يوم حصاده) فدل على ان المراد يوم قطعه لشمول اسم الحصاد لقطع ثمرة
التخل وفائدة ذكر الحصاد ههنا ان الحق غير واجب اخراجه بنفس خروجه وبلوغه حتى
يحصل في يد صاحبه فحينئذ يلزمه اخراجه وقد كان يجوز ان يتوهم ان الحق قد يلزمه بخروجه
قبل قطعه واخذ فافاد بذلك ان عليه زكاة ما حصل في يده دون ما تلف منه ولم يحصل منه
في يده ويدل على وجوب العشر في جميع الخارج قوله تعالى (انفقوا من طيات ما كسبتم
وما اخرجنا لكم من الارض) وذلك عموم في جميع الخارج فان قيل النفقة لا تعقل منها
الصدقة قيل له هذا غلط من وجود احدها ان النفقة لا يعقل منها غير الصدقة وبهذا
ورد الكتاب قال الله تعالى (ولا تيمموا الخيثة منه تنفقون) وقال تعالى (والذين يكتزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) وقال تعالى (الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية) الآية وغير ذلك من الآي الموجبة لما ذكرنا وايضا فان قوله
تعالى (يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيات ما كسبتم) امر وهو يقتضي الوجوب وليس ههنا
نفقة واجبة غير الزكاة والعشر اذ النفقة على عياله واجبة وايضا فان النفقة على نفسه
واولاده معقولة غير مفقورة الى الامر فلا معنى لحل الآية عليه فان قيل المراد صدقة التطوع
قيل له هذا غلط من وجهين احدهما ان الامر على الوجوب فلا يصرف الى التدب الا بدليل
والثاني قوله تعالى (واستم باخذي الا ان تمضوا فيه) قد دل على الوجوب لان الامراض انما
يكون في اقتضاء الدين الواجب فاما ما ليس بواجب فكل ما اخذه منه فهو فضل وريح فلا
اغراض فيه ومن جهة السنة حديث معاذ وابن عمر وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بالسانية فنصف العشر وهذا خبر قد تلقاه الناس بالقبول
واستعملوه فهو في حيز التواتر وعمومه يوجب الحق في جميع اصناف الخارج فان احتجوا
بحديث يعقوب بن شبيب قال حدثنا ابو كامل الجحدري قال حدثنا الحارث بن شهاب عن عطاء

ان السائب عن موسى بن طلحة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضراوات صدقة قيل له قد قال يعقوب بن شبيب ان هذا حديث منكر وكان يحيى بن معين يقول حديث الخثر بن شهاب ضعيف قال يحيى وقد روى عبد السلام بن حرب هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة مرسلًا وعبد السلام ثقة وإنما اصل حديث موسى بن طلحة ما رواه يعقوب بن شبيب قال حدثنا حمزة بن عمرو بن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة ان بعض الامراء بعث اليه في صدقة ارضه فقال ليس عليها صدقة وإنما هي ارض خضر ورطاب ان معاذًا إنما امر ان يأخذ من النخل والخطة والشعير والغب فهذا اصل حديث موسى بن طلحة وهو تأويل حديث معاذ انه امر بالآخذ من الاصناف التي ذكر وليس في ذلك لونية دلالة على نفي الحق عما سواها لانه يجوز ان يكون معاذًا إنما استعمل على هذه الاصناف دون غيرها وايضا فلو استقام سند موسى بن طلحة وصحت طريقته لم يحجز الاعتراض به على خبر معاذ في العشر ونصف العشر لانه خبر تلقاه الناس بالقبول واستعملوه وهم يختلفون في استعمال حديث موسى بن طلحة ومتى ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران فانفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلفوا في استعمال الآخر كان المتفق على استعماله قاضيا على المختلف فيه منهما خاصا كان ذلك او عاما فوجب ان يكون قوله فيما سقت السماء العشر قاضيا على خبر موسى بن طلحة ليس في الخضراوات صدقة وايضا يمكن استعمال هذا الخبر فيما يعم به على العاشر على ما يقول ابو حنيفة لانه لا يأخذ منه العشر ويكون خبر معاذ فيما سقت السماء العشر مستعملا في الجميع ومن جهة النظر ان الارض يقصد طاب ثمنها بزرعتها الخضراوات كما يطلب ثمنها بزرعتها الحب فوجب ان يكون فيها العشر كالحبوب ولا يلزم عليه الخطب والنصب والحشيش لان ذلك ينبت في العادة اذا صادفه الماء من غير زراعة وليس يكاد يقصد بها الارض فذلك لم يجب فيها شيء ولا خلاف في نفي وجوب الحق عن هذه الاشياء وقد اختلف فيما ياكله رب النخل من التمر فقال ابو حنيفة وزفر ومالك والثوري يحسب عليه ما اكله صاحب الارض وقال ابو يوسف اذا اكل صاحب الارض واطعم جاره وصديقه اخذ من عشر ما بقي من ثلاثمائة الصاع التي تجب فيها الزكاة ولا يؤخذ منه مما اكل او اطعم ولو اكل الثلاثمائة صاع واطعمها لم يكن عليه عشر فان بقي منها قليل او كثير فعليه عشر ما بقي او نصف العشر وقال الليث في زكاة الحبوب يبدأ بها قبل التفتة وما اكل من فرك هو واهله فانه لا يحسب عليه بمنزلة الرطب الذي يترك لاهل الحائط ما ياكله هو واهله لا يخرص عليه وقال الشافعي يترك الحارص لزب الحائط ما ياكله هو واهله لا يخرصه عليه ومن اكل من نخله وهو رطب لم يحسب عليه قال ابو بكر قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) يقتضي وجوب الحق في جميع المأخوذ ولم يخص الله تعالى ما اكله هو واهله فهو على الجميع فان قيل انما امر بآباء الحق يوم الحصاد فلا يجب الحق فيما اخذ منه قبل الحصاد قيل له الحصاد اسم للتقطع فكذلك قطع منه شيئا لزمه اخراج عشره وايضا فليس في قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) دليل على نفي الوجوب عما اخذ قبل الحصاد لانه جائز

ان يريد وآتوا حق الجميع يوم حصاده المأكل منه والباقي واحتج من لم يحسب المأكل قول يماري شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود يقول جاء سهل بن ابي حنيفة الى محاسنا فحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان لم تدعوا الثالث فالربع وهذا يحتمل ان يكون معناه ما روى سهل بن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اباحمة خارصا فقامه رجل فقال يا رسول الله ان اباحمة قد زاد على فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابن عمك يزعم انك قد زدت عليه فقال يا رسول الله لقد تركت له قدر عسيرة اهله وما يطعم المساكين وما يصيب الربح فقال قد زادك ابن عمك وانصفت والعرايا هي الصدقة فانما امر بذلك الثالث صدقة وبدل عليه حديث جرير بن حازم عن قيس ابن مسعود عن مكحول الشامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خففوا في الحرص فان في المال العرية والوصية فجمع بين العرية والوصية فدل على انه اراد الصدقة وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في العرايا صدقة فلم يوجب فيها صدقة لان العرية نفسها صدقة وانما فائدة الخبر ان ما تصدق به صاحب العشر يحسب له ولا يجب فيها صدقة ولا يضمنها

ذكر الخلاف في اعتبار ما يجب فيه الحق

فقال ابو حنيفة وزفر يحسب العشر في قليل ما تخرجه الارض وكثيره الا ما قدما ذكره وقال ابو يوسف ومحمد ومالك وابن ابي ليلى والليث والشافعي لا يجب حتى يبلغ ما يجب فيه الحق خمسة اوسق وذلك اذا كان ما يجب فيه الحق مكيلا فان لم يكن مكيلا فان ابا يوسف اعتبر ان يكون فيه خمسة اوسق من ادنى الاشياء التي تدخل في الوسق مما يجب فيه العشر الا في العسل فانه روى عنه انه اعتبر عشرة ارطال وروى انه اعتبر عشر قرب وروى انه اعتبر قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل في الوسق واما محمد فانه ينظر الى اعلى ما يقدر به ذلك الشيء فيعتبر منه ان يبلغ خمسة امثاله وذلك نحو الزعفران فان اعلى مقاديره منا فيعتبر بلوغه خمسة امثاله لان ما زاد على المن فانه يضاعف او ينسب اليه فيقال منوان وثلاثة ونصف من ورع من ويعتبر في القطر خمسة اجمال لان الحمل اعلى مقاديره وما زاد فضعيف له وفي العسل خمسة افراق لان الفرق اعلى ما يقدر به ويحتج لاني حنيفة في ذلك بقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وذلك عائد الى جميع المذكور فهو عموم فيه وان كان محملا في المقدار الواجب لان قوله (حقه) محمل مفتقر الى البيان وقد ورد البيان في مقدار الواجب وهو العشر او نصف العشر ويحتج فيه بقوله تعالى (انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض) وذلك عام في جميع الخارج ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر ولم يفصل بين القليل والكثير ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار الحول فيه فوجب ان يسقط اعتبار المقدار كالركاز والغنائم واحتج معتبرو المقدار بما روى محمد بن مسلم الطائفي قال اخبرنا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة في شيء من الزرع او الكرم او النخل حتى يبلغ خمسة اوسق وروى ليث

عن أبي سلمة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة. ورواه ابوبن موسى عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه وروى ابن المبارك عن معمر عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * والجواب عن هذا لا في حنيفة من وجوه * احدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران احدهما عام والاخر خاص وانفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلف في استعمال الآخر فالتفق على استعماله قاض على الخلاف فيه فلما كان خبر العشر متفقا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومته اولى وكان قاضيا على الخلاف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخا او يكون تأويله محمولا على معنى لا ينافي شيئا من خبر العشر * وايضا فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره وخبر الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فقير جائز ان يكون بيانا لمقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضي البيان فلما كان خبر الاوساق منصورا على ذكر مقدار الوسوق دون غيره وكان خبر العشر عاما في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر * وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يعتبر في ايجاب الحق بلوغ مقداره خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط مردود لاتفاق السلف والخلف على خلافه وليس ذلك كقوله عليه السلام في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه لا شيء من الرقة الا وهو داخل في الوزن والاواق المذكورة للوزن فجاز ان يكون بيانا لمقدار جميع الرقة المذكورة في الخبر الآخر * وايضا فقد ذكرنا ان الله حقوقا واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت الزكاة كروى عن ابي جعفر محمد بن علي والضحاك قالا نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجاز ان يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت بحقوقه تعالى (واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فازرقوهم منه) ونحو ما روى عن مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين واذا كدست واذا نقيت واذا علمت كيله عزلت زكاته وهذه الحقوق غير واجبة اليوم فجاز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة اوسق كان معتبرا في تلك الحقوق واذا احتمل ذلك لم يجز تخصيص الآية والآخر المتفق على نقله * وايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة فجاز ان يريد به زكاة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعام او غير التجارة فاخبر ان لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار

ذكر الخلاف في اجتماع العشر والخراج

فقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر لا يجتمعان وقال مالك والثوري والحن بن صالح

وشريك والشافعي اذا كانت ارض خراج فعليه العشر في الحاريج والحراج في الارض والدليل على انهما لا يجتمعان ان عمر بن الخطاب لما فتح السواد وضع على الارض الحراج ولم يأخذ العشر من الحاريج وذلك بشاورة الصحابة وموافقهم اياه عليه فصار ذلك اجماعا من السلف وعليه مضي الخلف ولو جاز اجتماعهما لجمعهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه * ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وذلك اخبار بجميع الواجب في كل واحد منهما فلو وجب الحراج معه لكان ذلك بعض الواجب لان الحراج قد يكون الثلث او الربع وقد يكون قفيزا ودرهما * وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قد رد العشر الى النصف لاجل المؤنة التي لزممت صاحبها فلولزم الحراج في الارض لزم سقوط نصف العشر الباقي للزوم مؤنة الحراج ولكن يجب ان يخلف حكم ما تعاطى فيه المؤنة وما تخلف فيه كما خالف النبي صلى الله عليه وسلم بين ما سقت السماء وبين ما سقى بالنضح لاجل المؤنة ويدل عليه حديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال منعت العراق قفيزها ودرهمها ومعناه ستمنع ولو كان العشر واجبا لاستحال ان يكون الحراج ممنوعا منه والعشر غير ممنوع لان من منع الحراج كان للعشر امنع وفي تركه ذكر العشر دلالة على ان لا عشر في ارض الحراج وروى ان دهقانة نهر الملك اسلمت فكتب عمر ان يؤخذ منها الحراج ان اختارت ارضها وروى ايضا ان رفيلا اسلم فقال له على ان ائت على ارضك اخذنا منك الحراج ولو كان العشر واجبا مع ذلك لا خيرا بوجوبه ولم يخالفهما في ذلك احد من الصحابة * وايضا لما كان العشر والحراج حقين لله تعالى لم يجز اجتماعهما عليه في وقت واحد والدليل عليه اتفاق الجميع على امتناع وجوب زكاة السائمة وزكاة التجارة * فان قيل ان الحراج بمنزلة الاجرة والعشر صدقة فكما جاز اجتماع اجر الارض والعشر في الحاريج كذلك يجوز اجتماع الحراج والعشر وذلك لان ارض الحراج مبقاة على حكم التي وانما ابيع لزراعتها الانتفاع بها بالحراج وهو اجرة الارض فلا يمنع ذلك وجوب العشر مع الحراج * قيل له هذا غلط من وجوه * احدها ان عند ابي حنيفة لا يجتمع العشر والاجرة على المستاجر ومتى لزمته الاجرة سقط عنه العشر فكان العشر على رب الارض الاخذ للاجرة فهذا الالتزام ساقط عنه وقول القائل ان ارض الحراج غير مملوكة لاهلها وانها مبقاة على حكم التي خطأ لانها عندنا مملوكة لاهلها والكلام فيها في غير هذا الموضع * وقوله ان الحراج اجرة خطأ ايضا من وجوه * احدها انه لا خلاف انه لا يجوز استئجار النخل والشجر ومعلوم ان الحراج يؤدي عنهما فثبت انه ليس باجرة * وايضا فان الاجارة لا تصح الاعلى مدة معلومة ولم يعتقد احد من الائمة على ارباب اراضي الحراج مدة معلومة * وايضا فان كانت ارض الحراج واهلها مقرون على حكم التي فقير جائز ان يؤخذ منهم جزية رؤسهم لان العبد لاجزية عليه * وبما يدل على انتفاء اجتماع الحراج والعشر تنافي بينهما وذلك لان الحراج سببه الكفر لانه يوضع موضع الجزية وسائر اموال التي والعشر سببه الاسلام فلما تنافى سببها تنافى سببها * قوله

تعالى ومن الانعام حولة وفرسا روى عن ابن عباس رواية والحسن وابن مسعود رواية اخرى ومجاهد قالوا الحولة كبر الابل والفرش الصغار وقال قتادة والربيع بن انس والضحاك والسدي والحسن رواية الحولة ما حمل من الابل والفرش الغنم وروى عن ابن عباس رواية اخرى قال الحولة كل ما حمل من الابل والبقر والحيل والبعال والحبر والفرش الغنم فادخل في الانعام الخافر على الاشياء لان اسم الانعام لا يقع على الخافر وكان قول السلف في الفرش احد معنيين اما صغار الابل واما الغنم وقال بعض اهل العلم اراد بالفرش ما خلق لهم من اصوافها وجلودها التي يفترونها ويجلسون عليها ولولا قول السلف على ما ذكرنا لكان هذا الظاهر يستدل به على جواز الانتفاع باصواف الانعام واوبارها في سائر الاحوال سواء اخذت منها بعد الموت او في حال الحياة ويستدل به ايضا على جواز الانتفاع بجلودها بعد الموت لاقتضاء العموم له الا انهم قد اتفقوا انه لا ينتفع بالجلود قبل الدباغ فهو مخصوص وحكم الآية ثابت في الانتفاع بها بعد الدباغ وقوله تعالى (ومن الانعام حولة وفرسا) فيه اضمار وهو الذي انشأ لكم من الانعام حولة وفرسا وقوله تعالى (ثمانية ازواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين) الى الظالمين قوله ثمانية ازواج بدل من قوله حولة وفرسا لدخوله في الانشاء كانه قال انشاء ثمانية ازواج فكل واحد من الاصناف الاربعة من ذكورها واناثها يسمى زوجا ويقال الاثنين زوج ايضا كما يقال للواحد خصم والاثنين خصم فخير الله تعالى انه احل لعباده هذه الازواج الثمانية وان المشركين حرموا منها ما حرموا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى وما جعلوه لشركائهم على ما بينه قبل ذلك بغير حجة ولا برهان ليضلوا الناس بغير علم فقال (يتوكل على ان كنتم صادقين) ثم قال (ان كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهذا) لان طريق العلم اما المشاهدة او الدليل الذي يشترك العقلاء في ادراك الحق به فان يحرمهم عن اقامة الدلالة من احد هذين الوجهين بطلان قولهم في تحريم ما حرموا من ذلك وقوله تعالى (قل لا اجد فيها اوحى الى محرمها على طاعم يطعمه) الآية روى عن طاوس ان اهل الجاهلية كانوا يستحلون اشياء ويحرمون اشياء فقال الله تعالى (قل لا اجد فيها اوحى الى محرمها) مما تستحلون (الا ان يكون ميتة) الآية وسياقة المخاطبة تدل على ما قال طاوس وذلك لان الله قد قدم ذكر ما كانوا يحرمون من الانعام وذمهم على تحريم ما احله وعنفهم وابان به عن جهلهم لانهم حرموا بغير حجة ثم عطف قوله تعالى (قل لا اجد فيها اوحى الى محرمها) بمعنى مما يحرمونه الا ما ذكر واذا كان ذلك تقدير الآية لم يحز الاستدلال بها على اباحة ما خرج عن الآية فان قيل قد ذكر في اول المائدة تحريم المتخفة والموقودة وما ذكر معها وهي خارجة عن هذه الآية قيل له في ذلك جوابان احدهما ان المتخفة وما ذكر معها قد دخلت في الميتة وانما ذكر الله تعالى تحريم الميتة في قوله (حرمت عليكم الميتة) ثم فسر وجوهها والاسباب الموجبة لكونها ميتة فقد اشتمل اسم الميتة على المتخفة ونظائرها والثاني ان سورة الانعام مكية وجاز ان لا يكون قد حرم في ذلك الوقت الا ما قد ذكر في هذه الآية والمائدة مدنية وهي من آخر ما نزل من القرآن وفي هذه الآية دليل على ان اوفا دخلت على النفي ثبت كل واحد مما دخلت عليه

على حباله وانما لا يقتضى تحجيها لان قوله تعالى (الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير) قد اوجب تحريم كل واحد من ذلك على حiale وقد احتج كثير من السلف في اباحة ما عدا المذكورة في هذه الآية بها فمنها لحوم الحمر الاهلية وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال قلت لجابر بن زيد انهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ابى ذلك البحر يعني عبدالله بن عباس وقرأ (قل لا اجد فيها اوحى الى محرمها على طاعم يطعمه) الآية وروى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة انها كانت لا ترى باحوم السباع والدم الذي يكون في اعلى العروق بأسا وقرأت هذه الآية (قل لا اجد فيها اوحى الى محرمها على طاعم يطعمه) الآية فاما لحوم الحمر الاهلية فان اصحابنا ومالك والثوري والشافعي ينهاون عنه وروى عن ابن عباس ما ذكرنا من اباحتها وتابعه على ذلك قوم وقد وردت اخبار مستفيضة في النهي عن اكل لحوم الحمر الاهلية منها حديث الزهري عن الحسن وعبدالله ابى محمد بن الحنفية عن ابيهما انه سمع على بن ابى طالب يقول لابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم الحمر الانسية وعن متعة النساء يوم خيبر وقد روى ابن وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث الخزومي عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية وهذا يدل على انه لما سمع عليا يروى النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم رجع عما كان يذهب اليه من الاباحة وروى ابو حنيفة وعبدالله عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وروى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر الاهلية وروى شعبه عن ابى اسحاق عن البراء بن عازب سمعه منه قال اصيبنا حرا يوم خيبر فطبخناها فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكفثوا القدر وروى النهي عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابى اوفى وسلمة بن الاكوع وابو هريرة وابو ثعلبة الحنفي في آخرين في بعضها ابتداء نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضها ذكر قصة خيبر والسبب الذي من اجله نهى عنها فقال قائلون انما نهى عنها لانها كانت نهيبة انتهبوا وقال آخرون لانه قيل له ان الحمر قد قلت وقال آخرون لانها كانت جلالة فتأول من اباحتها نهى النبي صلى الله عليه وسلم على احد هذه الوجوه ومن حظرها ابطال هذه التأويلات باشياء احدها ما رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل الخمر الا هلى منهم المقداد بن معدى كرب وابو ثعلبة الحنفي وغيرهما والثاني ما رواه سفيان بن عيينة عن ايوب السخيتي عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر اصابوا حرا فطبخوا منها فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الله ورسوله ينهاكم عنها فانها نجس فاكفثوا القدر وروى عبد الوهاب الثقفي عن ايوب

بأنه منته قال قامر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا فتأدى ان الله ورسوله ينهكم عن
 لحوم الحرم الاهلية قالوا رحمى قال فاكذبت القدور وانها لتفوق وهذا يطل تأويل من تأويل
 الهى على سببه وتأويل من تأوله على خوف فناء الحرم الاهلية بالدخول لانه خير انما يحسن وذلك
 يقتضى تحريم عنها لا لسبب غيرها وبذل عليه انه امر بالقدور فاصحقت ولو كان الهى
 لاجل ما ذكرنا لامر بان يطعم المساكين كما امر بذلك في الشاة المذبوحة بغير امر اصحابها
 بان يطعم الاسرى وفي حديث ابى ثعلبة الحبشى انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما
 يحرم عليه فقال لا تأكل الحمار الاهلى ولا كل ذى ناب من السباع فهذا ايضا يطل سائر
 التأويلات التى ذكرناها عن مبيحها وقد روى عن سعيد بن جبير ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن لحوم الحرم الاهلية يوم خير لانها كانت تأكل المذرة فان صح هذا
 التأويل للنهى الذى كان منه يوم خير فان خبر ابى ثعلبة وغيره في سؤالهم عنها في غير يوم
 خير بوجوب اكلها لم يحرمتها لانه لا يحرر اعيانها وقد روى في حديث روى عن عبد الرحمن بن
 مغفل عن رجل من مزينة فقال بعضهم غالب بن الاخير وقال بعضهم الحرم بن غالب انه قال
 يا رسول الله انه لم يبق من مالى شئ استطع ان اطعم فيه اهلى غير حرثى الى قال فاطعم اهلك
 من سمين مالك فانما كرهت لكم جوال القرية فاحتج من اباح الحرم الاهلية بهذا الخبر
 وهذا الخبر يدل على النهى عنها لانه قال كرهت لكم جوال القرية والحرم الاهلية كلها جوال
 القرى والاباحة عندنا في هذا الحديث انما انصرفت الى الحرم الوحشية وقد اختلف في الحمار
 الوحشى اذا دجن فقال اصحابنا والحسن بن صالح والشافعى في الحمار الوحشى اذا دجن والف
 انه جائز اكله وقال ابن القاسم عن مالك اذا دجن وصار يعمل عليه كما يعمل على الاهلى فانه لا يؤكل
 وقد اتفقوا على ان الوحش الاهلى لا يخرج من حكم جنسه في تحريم الاكل كذلك ما نسب من
 الوحش قال ابو بكر وقد اختلف في ذى الناب من السباع وذى الناب من الطير فقال ابو حنيفة
 وابو يوسف وزفر ومحمد لا يحل اكل ذى الناب من السباع وذى الناب من الطير وقال مالك
 لا يؤكل سباع الوحش ولا الهرة الوحشى ولا الاهلى ولا النعاب ولا الضبع ولا شئ من السباع ولا بأس
 باكل سباع الطير الرخم والعقبان والنسور وغيرها ما اكل الجيف منها وما لا بأس اكل الاوزاعى
 الطير كله حلال الا انهم يكرهون الرخم وقال الليث لا بأس باكل الهرة واكره الضبع وقال الشافعى
 لا يؤكل ذوات الناب من السباع التى تعدو على الناس الاسد والتمر والذئب ويؤكل الضبع والنعاب
 ولا يؤكل النسور والبازى ونحوها لانها تعدو على طيور الناس وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا
 ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد قال حدثنا عمران بن جبير ان عكرمة سئل عن
 الغراب قال دجاجة سمينة وسئل عن الضبع فقال لعجة سمينة قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن ابى ادريس الحولانى عن
 ابى ثعلبة الحبشى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عوانة عن ابى بشر عن

مطلب
 الكلام في الحمار الوحشى
 اذا انف

مطلب
 الكلام في ذى الناب
 من السباع وذى الناب
 من الطير

ميمون بن مهران عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب
 من السباع وعن كل ذى مخالب من الطير ورواه على بن ابى طالب والمقداد بن معدى
 كرب وابو هريرة وغيرهما فهذه آثار مستفيضة في تحريم ذى الناب من السباع وذى المخالب
 من الطير والنعاب والهرة والنسر والرخم داخله في ذلك فلامعنى لاستثناء شئ منها الا بدليل
 يوجب تخصيصه وليس في قولها ما يوجب نسخ قوله تعالى (قل لا اجد فيها اوحي الى محرما على
 طاعم يطعمه) لانه انما فيه اخبار بانه لم يكن الحرم غير المذكور وان ماعده كان باقيا على
 اصل الاباحة وكذلك الاخبار الواردة في لحوم الحرم الاهلية هذا حكمها ومع ذلك فان هذه
 الآية خاصة باتفاق اهل العلم على تحريم اشياء كثيرة غير مذكورة في الآية فيجاز قبول الاخبار
 الآحاد في تخصيصها وكره اصحابنا الغراب الا يقع لانه يأكل الجيف ولم يكرهوا الغراب الزرعى
 لما روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن
 الحرم في الحل والحرم وذكر احدها الغراب الا يقع فخض الا يقع بذلك لانه يأكل الجيف فصار
 اصلا في كراهة اشباعه مما يأكل الجيف وقوله عليه السلام خمس يقتلن الحرم يدل على تحريم اكل
 هذه الخمس وانما لا تكون الامقتولة غير مذكاة ولو كانت مما يؤكل لامر بذبحها وذكاتها لا تحرم
 بالقتل فان قيل بما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل قال حدثنا محمد بن حاتم
 قال حدثنا يحيى بن مسلم قال حدثنا اسماعيل بن امية عن ابى الزبير قال سألت جابرا هل يؤكل الضبع قال نعم
 قلت أصيدى قال نعم قلت أسمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قبل له ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع واكل ذى مخالب من الطير قاص على ذلك
 لاتفاق الفقهاء على استعماله واختلافهم في استعمال ذلك واختلاف في اكل الضب فكرهه
 اصحابنا وقال مالك والشافعى لا بأس به والدليل على صحة قولنا ما روى الامش عن زيد بن وهب
 الجهنى عن عبد الرحمن بن حنيفة قال تزلنا ارضا كثيرة الضباب فاصابتنا جاعة فطبخنا منها فان القدور
 لتغلى بها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا فقالنا ضباب اصبتنا فقال ان امة من
 بني اسرائيل مسخت دواب الارض وانى اختفى ان تكون هذه فاكلوها وهذا يقتضى حظره
 لانه لو كان مباح الاكل لما امر باكفاء القدور لانه عليه السلام نهى عن اضاءة المال وحدثنا محمد بن
 بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عوف الطائى ان الحكم بن نافع حدثهم قال حدثنا
 ابن عياش عن ضم بن زرعة عن شرح بن عبيد عن ابى راشد الجبلى عن عبد الرحمن بن سبل
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل خم الضب وروى ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم
 عن عائشة انه لهدى لها ضب فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اكله فقهاه عنه فجاء
 سائل فقامت لتناوله اياه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اطعمته مالا تأكلين فهذه
 الاخبار توجب النهى عن اكل الضب وقد روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل
 من الضب واكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان حراما ما اكل على مائدة
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ترك اكله نقذرا وفي بعض الاخبار انه قال لم يكن يارض

مطلب
 في الكلام على الضب

قومي واحدني انا فون خاد من الوليد اكله بخضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فام به
 وحديث عند أبي بن قحافة قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا اسحاق
 ابن الربيع عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه الرعايا وان الله تمنع غير واحد ولو كان
 عندى منه شئ لا اكلته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه ولكن قد رزق وحديث عند الباقي
 ابن قحافة قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عمر بن سهل قال حدثنا بجر عن ابي عارون عن ابي
 سعيد خدرى قال ان كان احدا نالتهدى اليه الضبة المكنونة احب اليه من الدجاجة المسينة فاحتج
 ميجوه بهذه الاخبار وفيها دلالة على حظره لان فيها ان النبي صلى الله عليه وسلم تركه تقذراً
 وانه قد رزق وما قد رزق النبي صلى الله عليه وسلم فهو نجس ولا يكون نجسا الا وهو محرم الاكل
 ولو ثبتت الاماحة بهذه الاخبار لعارضتها اخبار الحظر ومتى ورد الخبران في شئ واحد ما يبيح
 والآخر حاطر فخير الحظر اولى وذلك لان الحظر وارد لاحالة بعد الاباحة لان الاصل
 كانت الاباحة والحظر طارئ عليها ولم يثبت ورود الاباحة على الحظر فيحكم الحظر ثابت
 لاحالة واختلف في هوام الارض فذكر اصحابنا اكل هوام الارض البروع والنفذ والقار
 والعقارب وجميع هوام الارض وقال ابن ابي ليلى لا بأس باكل الحية اذا ذكبت وهو قول مالك
 والاوزاعي الا انه لم يشترط منه الذكاة وقال الليث لا بأس باكل النفذ وفراخ النحل ودود
 الجبن والتمر ونحوه وقال ابن القاسم عن مالك لا بأس باكل الضفدع قال ابن القاسم
 وقياس قول مالك انه لا بأس باكل خشاش الارض وعقاربها ودودها لانه قال موته في الماء
 لا يفسده وقال الشافعي كل ما كانت العرب تستقذره فهو من الحيات كالذئب والاسد
 والغراب والحية والجدأة والعقرب والفارة لانها تقصد بالاذى فهي محرمة من الحيات وكانت
 تأكل الضع والثعلب لانهما لا يعدوان على الناس بايهاهما فهما حلالان قال ابو بكر قال الله تعالى
 (ويحرم عليهم الحيات) قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن خالد
 ابو ثور قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عيسى بن نية عن ابيه قال
 كنت عند ابن عمر فسل عن اكل الضفدع فقال (قل لا اجد فيه اذى) حتى الى محرما على طاعم
 بطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت المهريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال خيثة من الحيات فقال ابن عمر ان كان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فهو كاقال
 فسما النبي صلى الله عليه وسلم خيثة من الحيات فشمله حكم التحريم بقوله تعالى (ويحرم
 عليهم الحيات) والنفذ من حشرات الارض فكل ما كان من حشراتا فهو محرم قياسا على
 النفذ وروى عبد الله بن وهب قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب
 عن عبد الرحمن قال ذكر طيب الدواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الضفدع يكون
 في الدواء فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله وهذا يدل على تحريمه لانه نهى ان يقتله
 فيجعله في الدواء ولو جاز الانتفاع به لما كان منها عن قتله للانتفاع به وقد ثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبار مستفيضة رواها ابن عباس وابن عمر وابوسعيد وعائشة وغيرهم انه قال

مطلب
 في الكلام على هوام
 الارض

يقتل المحرم في الحبل والحرم الجدأة والغراب والفارة والعقرب وفي بعض الاخبار والحية
 ففي امره يقتلهم دلالة على تحريم اكلهم لانها لو كانت مما يؤكل لامر الله صلى الله عليه وسلم الى ذكائه فما
 نأى فيه الذكاة منها فلما امر بقتلها والقتل انما يكون لاعلى وجه الذكاة ثبت انها غير ما كولة
 ولما ثبت ذلك في الغراب والجدأة كان سائر ما يأكل الحيات منها ودل على ان ما كان من حشرات
 الارض فهو محرم كالعقرب والحية وكذلك البروع لانه حسن من الفارة واما قول الشافعي
 في اعتباره ما كانت العرب تستقذره وان ما كان كذلك فهو من الحيات فلا معنى له من وجوه
 احدها ان نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع وذئب من الطير
 قاض بتحريم جميعه وغير جائز ان يزيد فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما قد تناولوه العموم
 ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره الشافعي وانما جعل كونه ذئبا من السباع وذا
 نخل من الطير علما للتحريم فلا يجوز الاعتراض عليه بما لم يثبت بالدلالة ومن جهة اخرى
 ان خطاب الله تعالى للناس بتحريم الحيات عليهم لم يختص بالعرب دون العجم بل الناس كلهم من كان
 منهم من اهل التكليف داخلون في الخطاب فاعتبار ما يستقذره العرب دون غيرهم قول
 لا دليل عليه خارج عن مقتضى الآية ومع ذلك فليس يخلو من ان يعتبر ما كانت العرب
 تستقذره جميعهم او بعضهم فان كان اعتبار الجميع فان جميع العرب لم يكن يستقذرو الحيات والعقارب
 ولا الاسد والذئب والقار وسائر ما ذكر بل عامة الاعراب تستطيب اكل هذه الاشياء فلا يجوز
 ان يكون المراد ما كان جميع العرب يستقذره وان اراد ما كان بعض العرب يستقذره فهو فاسد من
 وجهين احدهما ان الخطاب اذا كان لجميع العرب فكيف يجوز اعتبار بعضهم دون بعض والتاى انه لما صار
 البعض المستقذر كذلك كان اولى بالاعتبار من البعض الذي يستطيه فهذا قول منس من جميع وجوهه
 وزعم انه اباح الضع والثعلب لان العرب كانت تأكله وقد كانت العرب تأكل الغراب والجدأة
 والاسد لم يكن منهم من يمنع من اكل ذلك واما اعتباره ما يعضدو على الناس فان اراد به يعدو
 على الناس في سائر الاحوال فان ذلك لا يوجد في الجدأة والحية والغراب وقد حرمها وان
 اراد به العدو عليهم في بعض الاحوال فان الضع قد يعدو على الانسان في بعض الاحوال
 وقد يترك الاسد العدو عليهم في حال اذا لم يكن جائعا والجل الهائج قد يعدو على الانسان
 وكذلك الثور في بعض الاحوال ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره في هذه الاشياء في تحريم الاكل
 واباحتها والكلب والسنور لا يعدوان على الناس وهما محرمان وقد اختلف في لحوم الابل
 الجلالة فذكرها اصحابنا والشافعي اذا لم يكرها كل غير العذرة وقال مالك والليث لا بأس بلحوم الجلالة
 كالهجاج حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا عبد الله بن
 محمد بن اسحاق عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل
 الجلالة واليهما وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن المني قال حدثنا ابو عاصم قال حدثنا
 هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبن الجلالة قال ابو بكر
 فكل من خالف في هذه المسائل التي ذكرنا من ابتدائنا باحكام قوله تعالى (قل لا اجد فيه اذى) الى

مطلب
 في حوم الابل الجلالة

محرم على طاعم يطعمه) وانما كل ما ذهب احكامنا فيه الى حظره فانهم يحتجون فيه بقوله تعالى (قل لا اجد في الاوحى الى محرم ما) الآية وقد بينا ان ذلك خرج على سبب مما كان محرمه اهل الجاهلية مما احكامه الله عنهم قبل هذه الآية مما كانوا يحرمونه من الانعام ولو لم يكن نزوله على السبب الذي ذكرنا وكان خيرا مبتدأ لم ينتفع بذلك قبول اخبار الآحاد في تحريم اشياء لم تنظمها الآية ولا استعمال القياس في حظر كثير منه لان اكثر ما فيه الاخبار بانه لم يكن المحرم من طريق الشرع الا المذكور في الآية وقد علمنا ان هذه الاشياء قد كانت مباحة قبل ورود السمع وقد كان قبول اخبار الآحاد جائزا واستعمال القياس سائعا في تحريم ما هذا وصفه وكذلك اخبار الله بانه لم يحرم بالشرع الا المذكور في الآية غير مانع تحريم غيره من طريق خبر الواحد والقياس * وقوله تعالى (على طاعم يطعمه) يدل على ان المحرم من الميتة ما يتأتى فيه الاكل منها فلم يتناول الجلد المدبوغ ولا القرن والعظم والظلف والريش ونحوها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة انما حرم اكلها وفي بعض الالفاظ انما حرم لحمها * وقوله تعالى (او دما مسفوحا) يدل على ان المحرم من الدم ما كان مسفوحا وان ما بقي في العروق من اجزاء الدم غير محرم وكذلك روى عن عائشة وغيرها في الدم الذي في المدح او في اعلى القدر انه ليس بمحرم لانه ليس بمسفوح وهذا يدل على ان دم البق والبراغيث والذباب ليس نجس اذ ليس بمسفوح * فان قيل قوله تعالى (قل لا اجد في الاوحى الى محرم ما على طاعم يطعمه) وان كان اخبارا بانه ليس المحرم في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم من المأكولات غير المذكور في الآية فانه قد نسخ به كثيرا من المحظورات على السنة الانبياء المتقدمين فلا يكون سبيله سبيل بقاء الشيء على حكم الاراحة الاصلية بل يكون في حكم ما قد نص على اناحه شرعا فلا يجوز الاعتراض عليه بخبر الواحد ولا بالقياس والدليل على انه قد نسخ بذلك كثيرا من المحظورات على لسان غيره من الانبياء قوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما الا ما حلت ظهورهما) وشحومهما مباحة لنا وكذلك كثير من الحيوانات ذوات الاظفار * قيل له ما ذكرت لا يخرج ماعدا المذكور في الآية من ان يكون في حكم المباح على الاصل وذلك لان ما حرم على اولئك من ذلك واسبغ لنا بصر شريعة لبيبا عليه السلام وبين النبي صلى الله عليه وسلم ان حكم ذلك التحريم انما كان موقفا الى هذا الوقت وان مضى الوقت اعاده الى ما كان عليه من حرم الاباحة فلا فرق بينه في هذا الوجه وبين ما لم يحظر قط وايضا فلو سلمنا لك ما ادعيت كان ما ذكرنا من قبول خبر الواحد واستعمال القياس فيما وصفا سائعا لان ذلك مخصوص بالاتفاق اعنى قوله تعالى (قل لا اجد في الاوحى الى محرم ما على طاعم يطعمه) لاتفاق الجميع من الفقهاء على تحريم اشياء غير المذكورة في الآية كالحمر والحمل القردة والنجاسات وغيرها فلما ثبت خصوصه بالاتفاق ساع قبول خبر الواحد واستعمال القياس فيه * وقوله تعالى (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) الآية قال ابن عباس وسعيد بن جبير وقتادة والسدي ومجاهد هو كل ما ليس بمسفوح الاصاب كالابل والنعام والاوز والبط وقال بعض اهل العلم يدخل في ذلك جميع انواع السباع

والكلاب والسنابير وسائر ما يصطاد بظفره من الطير * قال ابو بكر قد ثبت تحريم الله تعالى ذلك عنهم على لسان بعض الانبياء فحكم ذلك التحريم عدنا ثابت بان يكون شريعة لبيبا عليه السلام الا ان ثبت نسخه ولم يثبت نسخ تحريم الكلاب والسباع ونحوها فوجب ان تكون محرمة بحرم الله بديا وكونه شريعة لبيبا عليه السلام * وقوله تعالى (حرمنا عليهم شحومهما الا ما حلت ظهورهما) يدل به من احث الحالف ان لا يأكل شحما فاكل من شحم الطير لاستثناء الله ما على ظهورها من جملة التحريم وهو قول ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة ما على الظهر انما يسمى لحمنا سمينا في العادة ولا يتناول اسم الشحم على الاطلاق وتسمية الله اياه شحما لا توجب دخوله في الميم ان لم يكن الاسم له متعارفا لا ترى ان الله تعالى قد سمى السمك لحم او الشمس سراجا ولا يدخل في الميم * والحوايا روى عن ابن عباس والحسن وسعيد بن جبير وقتادة ومجاهد والسدي انها المباعر وقال غيرهم هي بنات اللبن ويقال انها الامعاء التي عليها الشحم * واما قوله تعالى (او ما اختلط بعظم) فانه روى عن السدي وابن جريح انه شحم الجنب والالية لانهما على عظم وهذا ايضا يدل على ما ذكرنا من ان دخول او على النقي يقتضي نقي كل واحد مما دخل عليه على حياله لان قوله تعالى (الا ما حلت ظهورها او الحوايا او ما اختلط بعظم) تحريم للجمع ونظيره قوله تعالى (ولا تطعم منهم آثما او كفورا) نهى عن طاعة كل واحد منهما وكذلك قال الصحابة فيمن قال والله لا اكل فلانا او فلانا انه ايهما كذب لا يفي كلام كل واحد منهما على حدة * وقوله تعالى (سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباءنا) الى قوله (كذلك كذب الذين من قبلهم) فيه اكذاب للمشركين بقولهم لو شاء الله ما اشركنا ولا آباءنا لانه قال تعالى (كذلك كذب الذين من قبلهم) ومن كذب باحق فهو كاذب في تكذيبه فاخبر تعالى عن كذب الكفار بقولهم لو شاء الله ما اشركنا ولو كان الله قد شاء الشرك لما كانوا كاذبين في قولهم لو شاء الله ما اشركنا وفيه بيان ان الله تعالى لا يشاء الشرك وقد اكد ذلك ايضا بقوله (ان تدعون الا الظن وان اتمم الا تخرسون) يعنى تكذبون فثبت ان الله تعالى غير شاء لشركهم وانه قد شاء منهم الايمان اختيارا ولو شاء الله الايمان منهم قسرا لكان عليه قادرا ولكنهم كانوا لا يستحقون به الثواب والمدح وقد دلت العقول على مثل ما نص الله عليه في القرآن ان مريدا للشرك والقبائح سفيه كان الامر به سفيه وذلك لان الارادة للشرك استدعاء اليه كان الامر به استدعاء اليه فكل ما شاء الله من العباد فقد دعاهم اليه ورغبهم فيه ولذلك كان طاعة كان كل ما امر الله به فقد دعاهم اليه ويكون طاعة منهم اذا فعلوه وليس كذلك العلم بالشرك لان العلم بالشئ لا يوجب ان يكون العالم به مستدعا اليه ولا ان يكون المعلوم من فعل غيره طاعة اذا لم يرد * فان قيل انما انكر الله على المشركين احتجاجهم لشركهم بان الله تعالى قد شاء وليس ذلك بحجة ولو كان مراده تكذيبهم في قولهم لقال كذلك كذب الذين من قبلهم بالتخفيف * قيل له لو كان الله قد شاء الكفر منهم لكان احتجاجهم صحيحا وكان فعلهم طاعة لله فلما بطل الله احتجاجهم بذلك علم ان الله تعالى كان كذلك لان الله تعالى لم يشأ وايضا فقد اكد الله تعالى في هذا القول من وجهين احدهما انه اخبر بتكذيبهم بالحق والمكذب بالحق لا يكون الا كاذبا

وان في قوله وان لم لا تحزون يعني تكذبون في قوله تعالى قل علم شهدا كما الذين يشهدون
 ان الله حرم ذلك الآية يعني بطل لعجزهم عن اقامة الدلالة الا ان الله حرم هذا اذ لم تكسبهم اثبات ما
 دعوه من جهة عقل ولا سمع وما لم يثبت من احد هذين الوجهين وليس محسوس مشاهد فطريق
 لهم مستدرك بطلان وجب قال قل فادعوا للشهادة حتى اداشهدوا لم يقبل منهم
 قيل لا هم لم يشهدوا على هذا الوجه الذي يرجع من قواهم فيه الى لغة وقيل انهم كانوا يشهدون
 من غيرهم ممن ثبت بشهادته حجة ونهى عن اتباع الاهواء المضلة واعتقاد المذاهب الهوى يكون
 من وجوه احدها هوى من سبق اليه وقد يكون لشبهة حلت في نفسه مع زواج عقله عنها ومنها
 هوى ترك الاستقصاء للشبهة ومنها هوى ماجرت به عادته لالفة له وكل ذلك متميز مما استحسنته
 بعقله في قوله تعالى (ولا تقاتلوا اولادكم من املاق) كانت العرب تدفن اولادها حياء البنات منهن
 خوف الاملاق وهو الافلاس ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم اعظم الذنوب ان تجعل لله
 ندا وهو خلقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل منك وان ترى بحليلة جارك وهي المؤودة
 التي ذكرها الله تعالى في قوله (واذا المؤودة سالت باي ذنب قتلت) فيها امر الله عن ذلك مع ذكر السبب
 الذي كانوا من اجله يقتلونهم واخبر انه اذا رزقهم ورزق اولادهم في قوله تعالى ولا تقر بوالفواحش
 ما ظهر منها وما بطن قال ابن عباس ما ظهر منها تكاح حلائل الابناء والجمع بين الاختين ونحو ذلك
 وما بطن الزنا وقوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق قال ابو بكر روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال مرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم
 واماوالمهم الا بحقها وحسبهم على الله ولما اراد ابو بكر قتال مانى الزكاة قالوا له ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واماوالمهم
 الا بحقها فقال ابو بكر هذا من حقها لو منعوني عتالا مما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقاتلهم عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث
 زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس وهذا عندنا ممن يستحق القتل ويتقرر
 عليه حكمه وقد يجب قتل غيرهولا على وجه الدفع مثل قتل الخوارج ومن قصد قتل رجل
 واخذ ماله فيجوز قتله على جهة المنع من ذلك لانه لو كف عن ذلك لم يستحق القتل وقوله تعالى
 ولا تقر بوالاليتيم الالبالي هي احسن انما خص اليتيم بالذكر فيما امرنا به من ذلك لعجزه
 عن الانتصار لنفسه ومنع غيره عن ماله ولما كانت الاطماع تقوى في اخذ ماله اكد النهي عن اخذ
 ماله بخصيصه بالذكر وقوله تعالى (الالبالي هي احسن) يدل على ان من له ولاية على اليتيم يجوز له
 دفع مال اليتيم مضاربة وان يعمل به هو مضاربة فيستحق ربحه اذ ارأى ذلك احسن وان يضع
 ويستاجر من ينصرف ويحرق في ماله وان يشتري ماله من نفسه اذا كان خيرا لليتيم وهو ان يكون
 ما يعطى اليتيم كثر قيمة مما يأخذه منه واجاز ابو حنيفة شراء مال اليتيم لنفسه اذا كان خيرا لليتيم
 بهذا الآية وقال تعالى (حتى يبلغ اشده) ولم يشترط البلوغ فدل على انه بعد البلوغ يجوز ان يحفظ
 عليه ماله اذا لم يكن مأثوم الرشد ولا يدفعه اليه ويدل على انه اذا بلغ اشده لا يجوز له ان يفوت

ماله سواء آس منه الرشد او لم يؤنس رشده بعد ان يكون عاقلا لانه جعل بلوغ الاشده مائة لانه
 قرب ماله ويدل على ان الوصي لا يجوز له ان يأكل من مال اليتيم فقيرا كان او غنيا ولا يستقرض
 منه لان ذلك ليس بحسن ولا خيرا لانه وجعل ابو حنيفة بلوغ الاشده مائة وعشرين سنة فادبها
 دفع اليه ماله ما لم يكن مأثومها وذلك لان طريق ذلك الاجتهاد الراي وغالب الظن فكان عندنا ان هذه
 السن متى بامها كان رشده وقد اختلف في بلوغ الاشده فدل عامر بن ربيعة وريدين اسم هو بلوغ
 الحام وقال السدي هو الاثون سنة وقيل ثمانى عشرة سنة ووجه ابو حنيفة خمس وعشرين سنة
 على النحو الذي ذكره وقيل ان الاشده واحد اشده وهو قوة الشباب عند ارتفاعه واصاله من
 شد النهار وهو قوة الضياء عند ارتفاعه قال الشافعي

تطيف به شد النهار طمينة طوبى له انقاء اليتيم سحوق

في قوله تعالى وهو اوامروا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها في امر بافناء
 الحقوق على الكمال ولما كان الكيل والوزن يتعذر فيهما التحديد باقل القليل علمنا انه
 لم يكلفنا ذلك وانما كلفنا الاجتهاد في التحري دون حقيقة الكيل والوزن وهذا اصل في حواز
 الاجتهاد في الاحكام وان كل يجتهد مضيق وان كانت الحقيقة المطلوبة بالاجتهاد واحدة لانا قد علمنا
 ان للمقدار المطلوب من الكيل حقيقة معلومة عند الله تعالى قدامنا بحريتها والاجتهاد فيها
 ولم يكلفنا اصابتها اذ لم يجعل لنا دليلا عليها فكان كل ما ادانا اليه اجتهادنا من ذلك فهو الحكم
 الذي تعبدنا به وقد يجوز ان يكون ذلك فاصرا عن تلك الحقيقة اوزانها عليها ولكنه لما لم يجعل
 لنا سبيلا اليها اسقط حكمها عنا وبذلك على ان تلك الحقيقة المطلوبة غير مدركة يقينا انه
 قد يكال او يوزن ثم يعاد عليه الكيل او الوزن فيزيد او ينقص لاسما فيما كثر مقداره ولذلك قال الله
 تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) في هذا الموضع يعني ان ليس عليه اكثر مما تجراد باجتهاده وقد
 استدل عيسى بن ابيان امر الكيل والوزن على حكم المجتهدين في الاحكام وشبهه في قوله تعالى
 (واذا قلتم قاعدلوا ولو كان ذا قرين) قد انتظم ذلك تحري الصدق وعدل القول في الشهادات
 والاخبار والحكم بين الناس والتسوية بين القريب والبعيد فيه وهو نظير قوله تعالى (كونوا قوامين
 بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والوالدين والاقربين ان يكن غنيا او فقيرا قاله اولي بهما فلا تتبعوا
 الهوى ان تعدلوا وان تلووا او تعرضوا) وقد ينسج ذلك فيما تقدم في موضعه وقد انتظم قوله
 (واذا قلتم قاعدلوا) مصالح الدنيا والآخرة لان من تحرى صدق القول في العدل فهو تحرى العدل
 في الفعل اخرى ومن كان بهذه الصفة فقد حاز خير الدنيا والآخرة نسئل الله حسن التوفيق لذلك وقوله
 تعالى (وهو يهدي الله او فوا) يهدي الله يشتمل على اوامره وزواجره كقوله تعالى (الم اعهد اليكم باي
 آدم) وقد تناول المذكور وما يوجب به العبد على نفسه من القرب الا ترى الى قوله (واوفوا بعهد الله
 اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها) وقوله تعالى (وان هذا صراطي مستقيما فاتبوه) الآية
 فان المراد بالصراط الشريعة التي تعبد الله بها عباده والصراط هو الطريق وانما قيل للشرع
 الطريق لانه يؤدي الى الثواب في الجنة فيؤطر طريق اليها والى النعيم واما سبيل الشيطان

فطريق الى الله تعالى منها وانما جاز الامر بالسبع الشرع بما يشتمل عليه من الوجوب
والاحل والباح كحاز الامر بالسبع مع مرفعه من التحليل والتحريم وذلك لان السبع
انما هو عقاب محض على تربيته من قبح الخطور ووجوب الفرض والرغبة في القيل والبطح
البحر وعمل بكل نبي من ذلك على حسب مقتضى الشرع له من الحجاب او القيل او الباحة
ف قوله تعالى هو آية موسى الكتاب تبارك الله على الذي احسن كل قول في قوله (انتم) ان معناه
تمثل آية موسى الكتاب تبارك الله على قوله (قل تعالوا الى محرم ربكم عليكم) وقيل
معناه وآية موسى الكتاب كقوله (تم الله شريعتي) ومعناه والله شهيد وكذا قوله (تملك من الذين
آمنوا) ومعناه وكان من الذين آمنوا ونحو ذلك ان يكون صفة للكلام ويكون معناه ما ذكرت
كم احسنكم آية موسى الكتاب ونحوه من الكلام في قوله تعالى هو هذا كتاب انزلناه
مبارك فاتبعوه واتقوا هو امر باتباع الكتاب على حسب مقتضاه من فرض او حل او الباحة
واعتماد كل منه على مقتضاه والبركة ثبوت الخير ونحوه وتبارك الله صفة ثابت لا اول له ولا آخر
هذا تعظيم لا يستحقه الا الله تعالى وحده لا شريك له في قوله تعالى هو ان قولوا انما انزل الكتاب
على طائفتين من قبلنا قل ابن عباس واحسن ومجاهد وقادة والسدي وان جرح اراد بهما
اليهود والنصارى وفي ذلك دليل على ان اهل الكتاب هم اليهود والنصارى وان الجوس
ليسوا اهل كتاب لانهم لو كانوا اهل كتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد اخبر الله تعالى انهم
طائفتان في قوله تعالى انما حكى الله ذلك عن المشركين في قوله تعالى هذا احتجاج عليهم بانه انزل
الكتاب عليكم لئلا تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ففعل الله عزهم بانزال
القرآن وابطل ان يحتجوا بان الكتاب انما انزل على طائفتين من قبلنا ولم ينزل علينا في قوله تعالى
هل ينظرون الا ان تأتيهم الملائكة او يا اي ربك في قوله تعالى (او يا اي ربك) او يا اي ربك
بالعذاب ذكر ذلك عن الحسن وحذف كحذف في قوله (ان الذين يؤذون الله) ومعناه اولياء الله وقيل
او يا اي ربك بحال آياته وقيل تأتيهم الملائكة لقبض ارواحهم او يا اي ربك امر ربك يوم القيامة او يا اي
بعض آيات ربك طلوع الشمس من مغربها وروى ذلك عن مجاهد وقادة والسدي في قوله تعالى
ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا قال مجاهد هم اليهود لانهم كانوا يثلاثون عبدا الاوثان على المسلمين
وقال قتادة اليهود والنصارى لان بعض النصارى يكفرون بعضا وكذلك اليهود وقال ابو هريرة اهل
الضلال من هذه الامة فهو تحذير من تفرق الكلمة ودعاء الى الاجتماع والافقة على الدين وقال الحسن
هم جميع المشركين لانهم كلهم بهذه العقيدة واما دينهم فقد قيل الذي امرهم الله به وجهه ديننا لهم
وقيل الدين الذي هم عليه لا كفار بعضهم لبعض لجهالة فيه والشيع الفرق الذين ياتي بعضهم
بعضا على امر واحد مع اختلافهم في غيره وقيل اصله الظهور من قولهم شاع الخير اذا ظهر
وقيل اصله الاتباع من قولك شايعة على المراد اذا تبعته وقوله است منهم في شيء المباحة التامة
من ان يجتمع معهم في معنى من مذاهبهم الفاسدة وليس كذلك بعضهم مع بعض لانهم يجتمعون
في معنى من الباطل وان اختلفوا في غيره فليس منهم في شيء لانه يرى من جميعه في قوله تعالى ومن

جاء بالحسنة عشرة امثالها الحسنة اسم الاعلى في الحسن لان الهاء دخلت للمبالغة فتدخل فيها
الفروض والوافل ولا يدخل المباح وان كان حسنا لان المباح لا يستحق عليه حمد ولا ثواب
ولذلك رغب الله في الحسنة وكانت طاعة وكذلك الاحسان يستحق عليه الحمد فلما الحسن
فانه يدخل فيه المباح لان كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه فاذا دخلت عليه الهاء صارت
اسما لاعلى الحسن وهي الطاعات في قوله تعالى (فله عشرة امثالها) معناه في النعم والمنة ولم يرد به
امثالها في عظم المنزلة وذلك لان منزلة التعظيم لا يجوز ان يبلغها الا بالطاعة وهذه المضاعفة
انما هي بفضل الله غير مستحق عليها كقوله تعالى (ايوفهم اجرهم ويزيدهم من فضله) وغير جائز
ان تساوى منزلة الفضيل منزلة الثواب في التعظيم لانه لو جاز ذلك لجاز ان يتقدم بها في
الجنة من غير عمل ولجاز ان يساوى بين المنعم باعظم النعم وبين من لم ينعم في قوله تعالى (قل اني هادي
ربي الى صراط مستقيم دينا قيامة ابراهيم حنيفا) قوله (دينا قيامة) يعني مستقيما ووصفه بانه ملة
ابراهيم والحنيف المخلص لعبادة الله تعالى بروى ذلك عن الحسن وقيل اصله الميل من قولهم رجل
احنف اذا كان مائل القدم باقبال كل واحدة منهما على الاخرى خالقة لامن عارض فسمى المائل
الى الاسلام حنيفا لانه لا رجوع منه وقبل اصله الاستقامة وانما جاء احنف للمائل القدم
على التفاؤل كما قيل للديع سليم وفي ذلك دليل على ان ما لم ينسخ من ملة ابراهيم عليه السلام
فقد صارت شريعة لنبينا صلى الله عليه وسلم لا خاره بان دينه ملة ابراهيم في قوله تعالى (قل ان
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين) قال سعيد بن جبير وقادة والضحاك والسدي
نسكي ديني في الحج والعمرة وقال الحسن نسكي ديني وقال غيرهم عبادتي الا ان الاغاب عليه
هو الذبح الذي يتقرب به الى الله تعالى وقولهم فلان ناسك معناه عابد لله وقدرى عبد الله
ابن ابي رافع عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال وجهي وجهي
لله في فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين الى قوله من المسلمين وروى ابو سعيد الخدري وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا افتتح الصلاة رفع يديه وقال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله
غيرك والاول كان بقوله عندنا قبل ان ينزل (فسبح بحمد ربك حين تقوم) فله انزل ذلك وامر
بالسبح عند القيام الى الصلاة ترك الاول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجمع بينهما
لانهما قد رويان جميعا في قوله تعالى (ان صلاتي) يجوز ان يريد بها صلاة العيد ونسكي الاضحية لانها
تسمى نسكا وكذلك كل ذبيحة على وجه القرية الى الله تعالى فهي نسك قال الله تعالى (فدية
من صيام او صدقة او نسك) وقال النبي صلى الله عليه وسلم النسك ساة وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في يوم النحر ان اول نسكنا في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فسمى الصلاة والذبح
جميعا نسكا ولما فرغ النسك الى الصلاة دل على ان المراد صلاة العيد والاضحية وهذا يدل على وجوب
الاضحية لقوله تعالى (وبذلك امرت) والامر يقتضي الوجوب في قوله تعالى (وانا اول المسلمين)
قال الحسن وقادة اول المسلمين من هذه الامة في قوله عز وجل ولا تكسب كل نفس الا عليها

يحتاج إلى ما في متاع جو وتصرف احد على غيره لا ملامت دلالة لاخبار الله تعالى ان احكام افعال كل نفس متماثلة بها دون غيرها فيجوز بمسومه في امتناع جواز تزويج البكر الكبيرة بغير اذنها وفي بطلان الحرج على امتناع جواز بيع املاكه عليه وفي جواز تصرف البالغ العاقل على نفسه وان كان سفيها لاخبار الله تعالى ان كتاب كل نفس على نفسه وفي ان ذلك من المسائل في قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى اخبار بان الله تعالى لا يؤاخذ احدا بذنب غيره وانه لا يعذب الابناء بذنب الآباء وقد احتجبت عائشة في رد قول من تأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه فقالت قال الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر اخرى) وانما صر النبي صلى الله عليه وسلم يهودى سبى عليه فقال انه يعذب وهم يكون عليه وقد بينا وجه ذلك في غير هذا الموضع وقيل ان اصله الوزر والملجأ من قوله (كلا لا وزر) ولكنه جرى في الاغلب على الانم وشبهه بمن التجأ الى غير ملجأ ويقال وزر يزر ووزر يوزر ووزر يوزر فهو موزور وكذا بمعنى الانم والوزير بمعنى الملجأ لان الملك يلجأ اليه في الامور والله اعلم بالصواب

سورة الاعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى فلا يكن في صدرك حرج منه مخرجه مخرج النهي ومعناه نهى المخاطب عن التعرض للحرج وروى عن الحسن في الحرج انه الضيق وذلك اصله ومعناه فلا يضيق صدرك خوفا ان لا تقوم بحقه فانما عليك الانذار به وقال ابن عباس ومجاهد وقادة والسدي الحرج هذا الشك يعني لا تشك في لزوم الانذار به وقيل معناه لا يضيق صدرك بتكذيبهم اياك كقوله تعالى (فلمالك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا) قوله تعالى (اسمعوا ما ازل اليكم من ربكم) هو ان يكون تصرفه مقصورا على مراد امره وهو نظير الاتمام وهو ان يأتمره في اتباع مراده وفي فعله غير خارج عن تديره فان قيل هل يكون فاعل المباح متبعا لامر الله عز وجل قيل له قد يكون متبعا اذا قصد به اتباع امره في اعتقاد اباحته وان لم يكن وقوع الفعل مرادا منه واما فاعل الواجب فانه قد يكون الانباع في وجهين احدهما اعتقاد وجوبه والثاني ايقاع فعله على الوجه المأمور به فلما صار المباح الواجب في الاعتقاد اذ كان على كل واحد منهما وجوب الاعتقاد بحكم الشئ على ترتيبه ونظامه في اباحه واجاب جاز ان يشتمل قوله (اسمعوا ما ازل اليكم من ربكم) على المباح والواجب وقوله (اسمعوا ما ازل اليكم من ربكم) دليل على وجوب اتباع القرآن في كل حال وانه غير جائز الاعتراض على حكمه باخبار الآحاد لان الامر بالاتباع قد ثبت بنص التنزيل وقبول خبر الواحد غير ثابت بنص التنزيل فغير جائز تركه لان لزوم اتباع القرآن قد ثبت من طريق بوجوب العلم وخبر الواحد بوجوب العمل فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه وهذا يدل على صحة قول اصحابنا في ان قول من خالف القرآن في اخبار الآحاد غير مقبول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال ما جاءكم مني فاعرضوه على كتاب الله فوافق كتاب الله

مما لا يخفى الاعراض
عن حكم القرآن باخبار
الآحاد

فهو عني وما خالف كتاب الله فليس عني فهذا عندنا مما كان وروده من طريق الآحاد ما ثبت من طريق التواتر جازر تخصيص القرآن به وكذلك نسخة قوله ما اناكم الرسول فحذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فافهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله فانه في انجاب الحكم منزلة القرآن جازر تخصيص بعضه ببعض وكذلك نسخة قوله تعالى (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) روى عن الحسن (خلقناكم ثم صورناكم) يعني به آدم لانه قال ثم قلنا للملائكة (ولقد خلقناكم ثم صورناكم) وادخلناكم فيكم ورفعنا فوقكم الطور) اي ميثاق الانكم ورفعنا فوقهم الطور نحو قوله تعالى (فلم تقتلون انبياء الله من قبل) والمخاطبون بذلك في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتلوا الانبياء وقيل (ثم) راجع الى صلة المخاطبة كانه قال ثم انا نخرجكم انا قلنا للملائكة وحكي عن الاخفش (ثم) ههنا يعني الواو وذكر الزجاج ان ذلك خطأ عند النحويين قال ابو بكر ونظيره قوله تعالى (ثم الله شهيد على ما فعلون) ومعناه والله شهيد قوله تعالى (ما منعك الا تسجد اذا امرتك) يدل على ان الامر يقتضي الوجوب بنفسه وروده غير محتاج الى قرينة في اباحه لانه علق اللفظ بتركه الامر المطلق وقيل في قوله تعالى (ان لا تسجد) ان (لا) ههنا صلة مؤكدة وقيل ان معناه مادعاك الى ان لا تسجد وما حوجك وقيل في السجود لآدم وجهان احدهما التكرمة لان الله قد امتن به على عباده وذكره بالنعمة فيه والثاني انه كان قبلة لهم كالكمة قوله تعالى (فما اغوياني) قيل فيه خيبتني كقول الشاعر ومن يقول لا يعدم على النبي لا ثما

يعني من يحب وحكي لنا ابو عمر علام ثعلب عن ثعلب عن ابن الاعرابي قال يقال غوى الرجل يغوى غيا اذا فسد عليه امره او فسد هو في نفسه ومنه قوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى) اي فسد عليه عيشه في الجنة قال ويقال غوى الفصل اذا لم يرو من بين امه وقيل في (اغوياني) اي حكمت بغوايتي كقولك اضللتني اي حكمت بضلالي وقيل (اغوياني) اي اهداكتني فهذه الوجوه الثلاث محتملة في ابليس وقوله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى) ويحتمل فساد امره في الجنة وهو يرجع الى معنى الحية ولا يحتمل الهلاك ولا الحكم بالقوايات التي هي ضلال لان انبياء الله لا يجوز ذلك عليهم قوله تعالى (ثم لا ينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمالكهم) روى عن ابن عباس وراهم وقادة والحكم والسدي (من بين ايديهم ومن خلفهم) من قبل دنياهم وآخريهم من جهة حسناتهم وسيئاتهم وقال مجاهد من حيث يبصرون ومن حيث لا يبصرون وقيل من كل جهة يمكن الاحتمال عليهم ولم يقل من فوقهم فان ابن عباس لان رحمة الله تنزل عليهم من فوقهم ولم يقل من تحت ارجلهم لان الاتيان منه ممتنع اذا اراد به الحقيقة قوله تعالى (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين) فترن قريتها الشجرة الا انه معلوم شرط الذكر فيه وتعمد الاكل مع العلم لانه لا يؤاخذ بالنسيان والخطأ فيما لم يقم عليه دليل قاطع ولم يكن اكلهما للشجرة مصيبة كبيرة بل كانت صغيرة من وجهين احدهما انها لمسا الوعيد وظانها نهى استحباب لايجاب ولهذا قال (ففسى ولم يجد له عزما) والثاني انه اشير لهما

الى شجرة بعينها وظن المراد العين وكان المراد المجلس كقوله صلى الله عليه وسلم حين احس
 دها وحار را فصل عذرا مهلكا امي وانما اراد المجلس لان ابن دون غير هاتين قوله تعالى يا اي
 آدم قد انزلنا عليك لباسا يوارى سواكم وريشوا ولباس التقوى هذا خطاب عام لسائر المكلفين
 من الآدميين كما كان قوله تعالى يا ايها الناس اغوار بكم خطا من كان في عصر النبي صلى الله عليه
 وسلم ومن جاء بعده من المكلفين من اهل سائر الاعصار الا ان كان غير موجود على شرط
 الوجود وبلوغ كمال العقل وقوله تعالى (قد انزلنا عليكم لباسا يوارى سواكم) وقوله تعالى
 (وطبقا يخفضان عليهما من ورق الجنة) يدل على فرض ستر العورة لا خياره انه انزل علينا
 لباسا لتوارى سوا آتانه وانما قال (انزلنا) لان اللباس انما يكون من نبات الارض او من خلود
 الحيوان واصوافها وقوام جميعها بالمطر النازل من السماء وقيل انه وصفه بالانزال لان البركات
 تنسب الى انها تأتي من السماء كما قال تعالى (وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) وقوله
 (ريشا) قيل انه الاثاث من متاع البيت نحو الفرش والذئار وقيل الريش ما فيه الجمال ومنه ريش
 الطائر وقوله (ولباس التقوى) قيل فيه انه العمل الصالح عن ابن عباس وسماه لباسا لانه يقي العقب
 كما يقي اللباس من الثياب الحر والبرد وقال قتادة والسدي هو الايمان وقال الحسن هو الحياء
 الذي يكسبهم التقوى وقال بعض اهل العلم هو لباس الصوف والحشن من الثياب التي تلبس
 للتواضع والنسك في العبادة وقد اتفقت الامة على معنى مادات عليه الآية من لزوم فرض
 ستر العورة ووردت في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم منها حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن
 جده قال قال يا رسول الله عورتنا ما تأتي منها وما تذر قال احفظ عورتك الامن زوجتك
 او ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله فاذا كان احدا خاليا قال فان الله احق ان يستحي منه وروى
 ابو سعيد الحمدي عنه عليه السلام انه قال لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة
 المرأة وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ملعون من نظر الى سوا اخيه قال الله تعالى
 (قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم) (وقل لاهلؤمات ينفضن من ابصارهن) يعني عن العورات
 اذا خلا في جواز النظر الى غير العورة قال الله تعالى (يا اي آدم لا يفتنكم الشيطان كما اخرج
 ابويكم من الجنة) قيل في المتن انها الحجة بالدعاء الى المنصبة من جهة الشهوة او الشهية والخطاب
 توجه الى الانسان بالنهي عن فتنة الشيطان وانما معناه التحذير من فتنة الشيطان
 والزام التحرز منه وقوله تعالى (كما اخرج ابويكم من الجنة) فاضاف اخرجهما
 من الجنة الى الشيطان فانه اغواهما حتى فعلا ما استحقا به الاخراج منها كقوله تعالى
 حاكيا عن فرعون (يدع ابناهم) وانما امره بان يقول بنفسه وعلى هذا المعنى اذ في قوله لاسما
 اليه بقوله (يخرج عنهما لباسهما) وهذا محتجب فيمن حجب لا يخط قبضه ولا يضرب عيده وهو
 ممن لا ينوي الضرب بنفسه انه ان امره بغيره ففعله حاش وكذا اذا حلف لا يبي دارة
 فامر بغيره ففعله وقيل في اللباس الذي كان عليهما انه كان ثياب من ثياب الجنة وقال ابن عباس
 كان لباسهما الظفر وقال وهب بن منبه كان لباسهما نورا وقوله تعالى (واقيموا وجوهكم عند

مطل
 في ستر العورة

كل مسجد روى عن مجاهد والسدي توجهوا الى قبة كل مسجد في الصلاة على استقامة وقال
 الربيع بن انس توجهوا بالاخلاص لله تعالى لا لون ولا غير وقيل قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين
 احدهما التوجه الى القبة المأمور بها على استقامة غير عادل عنها والثاني فعل الصلاة في المسجد
 وذلك يدل على وجوب فعل المكتوبات في جماعة لان المساجد مبنية للجماعات وقد روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبار في وعيد ترك الصلاة في جماعة واخبار اخرى في الترغيب
 فيها كما روى ما يقتضي النهي عن تركها قوله صلى الله عليه وسلم من جمع النداء قام بحج فلا صلاة له
 وقوله لا ين ام مكتوم حين قال له ان منزلي شاسع فقال هل تسمع النداء فقال نعم فقال لا اجدا لك
 عذرا وقوله لقد هممت ان امر رجلا يصلي بالناس ثم امر بحطب فيحرق على المتخلفين عن الجماعة
 بيوتهم في اخبار نحوها وما روى من الترغيب ان صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس
 وعشرين درجة وان الملائكة يصلون على الذين يصلون في الصف المقدم وقوله بشر المشائين في ظلام
 الليل الى المساجد يا نور التام يوم القيامة وكان شيخنا ابو الحسن الكرخي يقول هو عندي فرض على
 الكفاية كفصل الموتى ودفنهم في الصلاة عليهم متى قام بها بعضهم سقط عن الباقيين وقوله تعالى (يا اي
 آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد) قال ابو بكر هذه الآية تدل على فرض ستر العورة في الصلاة وقد
 اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد هي مرض
 في الصلاة ان تركه مع الامكان فسدت صلاته وهو قول الشافعي وقال مالك والليث الصلاة
 بحزبة مع كشف العورة ويوجبان الاعادة في الوقت والاعادة في الوقت عندهما استحباب ودلالة
 هذه الآية على فرض ستر العورة في الصلاة من وجود احدها انه لما قال (خذوا زينتكم عند
 كل مسجد) فعلق الامر بالمسجد علمنا ان المراد الستر للصلاة لولا ذلك لم يكن لذكر المسجد
 فائدة فصار تقديرها خذوا زينتكم في الصلاة ولو كان المراد سترها عن الناس لما خص المسجد
 بالذكر اذ كان الناس في الاسواق اكثر منهم في المساجد فاذا يذكر المسجد وجوبه في الصلاة
 اذ كانت المساجد مخصوصة بالصلاة وايضا لما اوجبه في المسجد وجب بظاهر الآية فرض الستر
 في الصلاة اذا فلهما في المسجد واذا وجب في الصلاة المفردة في المسجد وجب في غيرها من الصلوات
 حيث فعلت لان احدا لم يفرق بينهما وايضا فان المسجد يجوز ان يكون عبارة عن السجود
 نفسه كما قال الله تعالى (وان المساجد لله) والمراد السجود واذا كان كذلك اقتضت الآية لزوم
 الستر عند السجود واذا لم يفرق بين فعل الصلاة او فعل السجود في سائر افعال الصلاة اذ لم يفرق احديهما
 روى عن ابن عباس وابراهيم ومجاهد وطاوس والزهرى ان المشركين كانوا يطوفون بالبيت
 عمرة فانزل الله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) قال ابو بكر وقيل انهم كانوا يطوفون
 بالبيت عمرة لان الثياب قد دنسها المعاصي في زعمهم فيتجردون منها وقيل انهم كانوا يفعلون ذلك
 تفاؤلا بالتعري من الذنوب وقيل بعض من شجع مالك بن انس ان هؤلاء الساف لماذكروا
 سبب نزول الآية وهو طواف العريان وجب ان يكون حكمها منصورا عليه وليس هذا
 عندهم كذلك لان نزول الآية عندهم على سبب لا يوجب الاقصار بحكمها عليه لان الحكم

مطل
 في وجوب فعل المكتوبات
 في جماعة

مطل
 في ستر العورة في الصلاة

عند ما يلفظ لا سبب على أنه لو كان كذا لا يقع ذلك وجوب في الصلاة لأنه إذا وجب الستر في الطواف فهو في الصلاة واجب إذ لم يفرق أحد بينهما. فان قال قائل فيمنع ترك الستر صحة الصلاة كما يمنع صحة الطواف الذي فيه نيات الآية وإن وقع ناقصة قبل له طاهره يقتضي إبطال الجميع عند عدم الستر ولكن الدلالة قد قامت على جواز الطواف مع السبي كما يجوز الأحرام مع الستر وإن كان منها عنه ولم يعم الدلالة على جواز الصلاة عرياناً ولأن ترك بعض فروض الصلاة يفسدها مثل الطهارة واستقبال القبلة وترك بعض فروض الأحرام لا يفسده لأنه لو ترك الأحرام في الوقت ثم أحرم صح أحرامه وكذلك لو أحرم وهو مجتمع لأمر أنه وقع أحرامه فصار الأحرام أكد في بقاءه من الصلاة والطواف من موجبات الأحرام فوجب أن لا يفسده ترك الستر ولا يقع وقوعه. ويدل على أن حكم الآية غير منصوص على الطواف وإن المراد بها الصلاة قوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) والطواف مخصوص بمسجد واحد ولا يفعل في غيره فدل على أن مراده الصلاة التي تصح في كل مسجد. ويدل عليه من جهة السنة حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصل أحدكم في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء. وروى محمد بن سيرين عن صفية بنت الخارث عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار ففي قبولها لمن بلغت الحيض فصلتها مكشوفة الرأس كافي قبولها مع عدم الطهارة بقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة بغير طهور ثبت بذلك أن ستر العورة من فروضها. وأيضاً قد اتفق الجميع على أنه مأمور بستر العورة في الصلاة ولذلك يأمره مخالفاً بأعادتها في الوقت فإذا كان مأموراً بالستر فمبها عن تركه وجب أن يكون من فروض الصلاة من وجهين أحدهما أن ذلك يدل على أن هذا الحكم مأخوذ عن الآية وإن الآية قد اريد بها الستر في الصلاة والثاني أن السبي يقتضي فساد الفعل إلا أن تقوم الدلالة على الجواز. فان قال قائل لو كان الستر من فروض الصلاة لما جازت الصلاة مع عدمه عند الضرورة لا يبدل يقوم مقامه مثل الطهارة فلما جازت صلاة العريان إذا لم يجد ثوباً من غير بدل عن الستر دل على أنه ليس من فرضه. قبله هذا سؤال ساقط لاتفاق الجميع على جواز صلاة الأعمى والأخرس مع عدم القراءة من غير بدل عنها ولم يخرجها ذلك من أن يكون فرضاً. وزعم بعض من يحتاج لما لك أنه لو كان الثوب من عمل الصلاة ومن فرضها لوجب على الإنسان أن ينوي بلبس الثوب أن للصلاة كما ينوي بالافتتاح أنه لتلك الصلاة. وهذا كلام واد جداً فاسد العبارة مع ضعف المعنى وذلك لأن الثوب لا يكون من عمل الصلاة ولا من فروضها ولكن ستر العورة من شروطها التي لا تصح إلا بالطهارة كما أن استقبال القبلة من شروطها ولا يحتاج الاستقبال إلى نية والطهارة من شروطها ولا يحتاج عندنا إلى نية والقيام في حال الافتتاح من فروضها من قدر عليه ولا يحتاج إلى نية والقيام والقراءة والركوع والسجود بعد الافتتاح من فروضها ولا يحتاج إلى نية من ذلك إلى نية. فان قيل لأن نية الصلاة قد أغت عن تجديد النية لهذه الأفعال. قيل له وكذلك نية الصلاة قد أغت عن تجديد نية للستر. وقوله تعالى (خذوا

زينتكم عند كل مسجد) يدل على أنه مندوب في حضور المسجد إلى أخذ ثوب نظيف مما ترزق به. وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ندب إلى ذلك في الجمع والاعياد كما أمر بالأغسال للعبد والجمعة وإن يس من طيبا عليه. قوله تعالى ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ الآية ظاهرة بوجوب الأكل والشرب من غير اسراف وقد اريد به الإباحة في بعض الأحوال والاحتباب في بعضها فالحال التي يجب فيها الأكل والشرب هي الحال التي يخاف أن يلحقه ضرر يكون ترك الأكل والشرب يتلف نفسه أو بعض أعضائه أو يضعفه عن أداء الواجبات فوجب عليه في هذه الحال أن يأكل ما يزول معه خوف الضرر والحال التي لها ما حان فيها هي الحال التي لا يخاف فيها ضرراً بتركها. وظاهره يقتضي جواز أكل سائر المأكولات وشرب سائر المشروبات مما لا يحظره دليل بعد أن لا يكون مسرفاً فيما يأتيه من ذلك لأنه أطلق الأكل والشرب على شريطة أن لا يكون مسرفاً فيهما. والاسراف هو مجاوزة حد الاستواء فتارة يكون بمجاوزة الحلال إلى الحرام وتارة يكون بمجاوزة الحد في الاتفاق فيكون ممن قال الله تعالى (إن المبدلين كانوا أخوان الشياطين) والاسراف وضده من الأقار مذمومان والاستواء هو الوسط ولذلك قيل دين الله بين المقصور والغالي قال الله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتتعد ملوماً محسوراً) وقد يكون الإسراف في الأكل أن يأكل كل فوق الشبع حتى يؤديه إلى الضرر فذلك محرم أيضاً. قوله تعالى ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ روى عن الحسن وقادة أن العرب كانت تحرم السواحب والبجائر فأنزل الله تعالى ذلك وقال السدي كانوا يحرمون في الأحرام أكل السمن والأدهان فأنزل الله تعالى هذه الآية رداً لقولهم وفيه تأكيد لما قدم إباحته في قوله (خذوا زينتكم عند كل مسجد) الآية. والطيبات من الرزق قيل فيه وجهان أحدهما ما استطاع الإنسان واستلذه من المأكول والمشروب وهو يقتضي إباحة سائر المأكول والمشروب إلا ما قامت دلالة تحريمه والثاني الحلال من الرزق. قوله تعالى ﴿قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيمة﴾ يعني أن الله تعالى إباحها وهي خالصة يوم القيامة لهم من سواحب الشقيص والتكدير وقيل هي خالصة لهم دون المشركين. وقوله تعالى ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبني بنير الحق﴾ قال مجاهد الفواحش الزنا وهو الذي بطن والنعري في الطواف وهو الذي ظهر وقيل القبايح كلها فواحش أجل ذكرها بديانهم فصل وجوهها فذكر أن منها الاثم والبني والاشراك بالله والبني هو طلب الرأس على الناس بالقهر والاستطالة عليهم بنير حق. وقوله (والاثم) مع وصفه الحمر والميسر بأن فيهما اثم وقوله تعالى (يسئلونك عن الحمر والميسر قل فيهما اثم كبير) يقتضي تحريم الحمر والميسر أيضاً. قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾ فيه الأمر بالاخفاء للدعاء قال الحسن في هذه الآية علمكم كيف تدعون ربكم وقال بعد صالح رضى دعاءه (اذنادى رباً نداء خفياً) وروى مبارك عن الحسن قال كانوا يجتهدون في الدعاء

ولا يسمع الا هم وروى ابو موسى الاسعري قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعهم
 رفعون اصواتهم فقال يا ايها الناس انكم لا تدعون اصم ولا غمما وروى سعد بن مالك ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الذكر الحفي وخير الرزق ما يكفي وروى بكر بن خنيس
 عن ضراد عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل البر كله نصف العبادة والدعاء
 نصف العبادة وروى سالم عن ابيه عن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 رفع يديه في الدعاء لا يردّها حتى يسبح بها وجهه **قوله** ابو بكر في هذا الآية وما ذكرنا من الآثار
 دليل على ان اخفاء الدعاء افضل من اظهاره لان الحفية هي السر وروى ذلك عن ابن عباس
 والحسن وفي ذلك دليل على ان اخفاء آمين بعد قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة افضل
 من اظهاره لانه دعاء والدليل عليه ما روى في تأويل قوله تعالى **(قد اجبت دعوتكما)** قال
 كان موسى يدعو وهارون يؤمن فسمها الله داعيين وقال بعض اهل العلم انما كان اخفاء
 الدعاء افضل لانه لا يشوبه رياء **قوله** واما التضرع فانه قد قيل انه الميل في الجهات يقال تضرع الرجل يضرع
 ضرعا اذا مال باصبعيه يمينا وشمالا خوفا وذلا قال ومنه تضرع الشاة لان اللبن ميل اليه
 والمضارعة المشابهة لانها ميل الى شبه نحو المقاربة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يدعو ويشير بالسبابة وقال ابن عباس لقد روى النبي صلى الله عليه وسلم عشة عرفة رافعا
 يديه يدعو حتى انه ليرى ما تحت ابطيه وقال انس رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى
 فديده حتى رايت بياض ابطيه **قوله** وفيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من رفع اليدين
 في الدعاء والاشارة بالسبابة دليل على صحة تأويل من تأول التضرع على تحويل الاصبع
 يمينا وشمالا **قوله** تعالى **(وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وامنّاها بعشر فم ميفات ربه اربعين ليلة)**
 قال ابو بكر انما قال تعالى **(فم ميفات ربه اربعين ليلة)** لانه لما قال **(ثلاثين ليلة وامنّاها بعشر)** جاز
 ان يسبق الى وهم بعض السامعين انه كان عشرين ليلة ثم اتمها بعشر فصار ثلاثين ليلة فزال
 هذا التوهم والتجوز واخبرنا اسم الثلاثين بعشر غير هذا زيادة عليها **قوله** تعالى **(قال رب ارضني النظر**
اليك) قيل انه سأل الرؤية على جهة استخراج الجواب لقومه لما قالوا ان تؤمن لك حتى
 ترى الله جهرة ويدل عليه قوله تعالى **(اهلكنا بما فعل السفهاء منا)** وقيل انه سأل الرؤية
 التي هي علم الضرورة فين الله تعالى له ان ذلك لا يكون في الدنيا **قوله** فان قيل فلم جاز ان يسأل
 الرؤية وهي غير جائزة على الله تعالى وهل يجوز على هذا ان يسأله ما لا يجوز على الله تعالى من الظلم
قوله لانه لا شبهة في فعل الظلم انما صفة نقص ودم فلا يجوز سؤال مثله وليس كذلك ما فيه شبهة
 ولا يظهر حكمه الا بالدلالة وهذا ان كان سأل الرؤية من غير تشبيه على ما روى عن الحسن
 والربيع بن انس والسدي وان كان انما سأل الرؤية التي هي علم الضرورة او استخراج الجواب
 لقومه فهذا السؤال ساقط وقيل ان توبة موسى انما كانت من التقدم بالمسئلة قبل الاذن فيها
 ويحتمل ان يكون ذكر التوبة على وجه التيسير على ما جرت عادة المسلمين بتله عند ظهور
 دلائل الآيات الداعية الى التعظيم **قوله** تعالى **(فلما تجلى ربه للجبل)** فان التجلي على وجهين

ظهور بالرؤية او بالدلالة والرؤية مستحيلة في الله تعالى فهو ظهور آياته التي احدها خاضري
 الجبل وقيل انه ابرز من ما يكونه للجبل ما يدرك به لان في حكمه تعالى ان الدنيا لا تقوم
 لما يبرز من الملكوت الذي في السماء كما روى انه ابرز قدرا اختصر من العرش **قوله** تعالى **(وأمر**
قومك ياخذوا باحسنها) قيل باحسن ما كتب فيه وهو الفرائض والتوافل دون المباح الذي لا احد
 فيه ولا نواب وكذلك قوله **(فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه)** وقال بعض
 اهل العلم احسنها النسخ دون المنسوخ المنهى عنه وقد قيل ان هذا لا يجوز لان فعل المنسوخ
 المنهى عنه قبيح فلا يقال الحسن احسن من القبيح **قوله** تعالى **(يا أي الذين يتكبرون**
في الارض) قيل ان معناه عن آياتي من العز والكرامة بالدلالة التي تكسب الرفعة في الدنيا
 والآخرة ويحتمل صرفهم عن الاعتراض على آياتي بالابطال او بالمنع من الاظهار للناس
 ولا يجوز ان يكون معناه سافر عن الايمان بآياتي لانه لا يجوز ان يأمر بالايمان ثم يمنع منه
 اذ كان ذلك سفها **قوله** تعالى **(اعجلتم امر ربكم)** قد قيل ان العجلة التقدم بالشئ قيل
 وقته والسرعة عمله في اول اوقاته ولذلك صارت العجلة مذمومة وقد يكون تعجيل الشئ في
 وقته كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجل الظهور في الشتاء ويردّها في الصيف **قوله**
 تعالى **(واخذ برأس اخيه يحجّره اليه)** كان على وجه المعانة لا على وجه الاهانة ولان مثل هذه
 الافعال تختلف احكامها بالعادة فام تكن للعادة حينئذ فعله على وجه الاعانة وقيل انه بمنزلة
 قبض الرجل منا عند غضبه على حبيبه وعضه على شقته وابهامه **قوله** تعالى **(فخلف من**
بعدهم خلف) قيل ان الاغاب في خلف بتسكين العين انه للذم وقال لبيد

وبقيت في خلف كجاء الاجرب

وقد جاء بالتسكين في المدح ايضا قال حسان

لنا القدم العليا اليك وخافنا لا ولنا في طاعة الله تابع

قوله تعالى **(ياخذون عرض هذا الاذي)** قيل ان العرض ما يقل لثته يقال عرض هذا الامر فهو عارض
 خلاف اللازم قال تعالى **(هذا عارض ممطرنا)** يعني السحاب لقلة لثته وروى في قوله **(عرض هذا**
الاذي) ان معناه الرشوة على الحكم **قوله** تعالى **(وان بأنهم عرض مثله يأخذوه)** قال مجاهد وقتادة
 والسدي اهل اصرار على الذنوب وقال الحسن معناه لا يشبعهم شئ **قوله** تعالى **(واذا خذرك**
من بني آدم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على انفسهم) قيل انه اخرج الذرية قونا بعد قرن
 واشهدهم على انفسهم بما جعل في عقولهم وفطرهم من المنازعة لكي تقتضي الافرار بالربوبية
 حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم الست بربكم قالوا بلى وقيل انه قال لهم الست بربكم على لسان
 بعض انبياء **قوله** تعالى **(ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس)** هذه لام العاقبة كقوله تعالى
(فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) ولم يكن غرضهم ذلك في التقاطه ولكن لما كان
 ذلك عاقبة امره اطلق ذلك فيهم ومنه قول الشاعر

لدوا للموت وابنوا للخراب

وقال ايضا

وام سمالك فلا تجزعي * فلموت ما عذت الوالده

قوله تعالى ﴿اولم ننظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شئ﴾ فيه حث على النظر والاستدلال والتفكير في خلق الله وصنعه وتدبيره فانه يدل عليه وعلى حكمته وجوده وعدله واخبر ان في جميع ما خلقه دليلا عليه وداع اليه وحذرهم التفریط بترك النظر الى وقت حلول الموت وفوات ما كان يمكنه الاستدلال به على معرفة الله تعالى وتوحيده وذلك قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون قدامك اجلهم فبأى حديث بعده يؤمنون﴾ قوله تعالى ﴿يسئلونك عن الساعة ايان مرسيا﴾ الآية قوله ﴿ايان مرسيا﴾ قال قتادة والسدي قيامها وايان بمعنى متى وهو سؤال عن الزمان على وجه الظرف للفعل فلم يخبرهم الله تعالى عن وقتها ليكون العباد على حذر منه فيكون ذلك ادعى الى الطاعة وازجر عن المعصية والمرسى مستقر الشئ الثقيل ومنه الجبال الراسيات يعني الثابتات ورسبت السفينة اذا ثبتت في مستقرها وارساها غيرها اثبتها قال ابن عباس كان السائلون عن الساعة قوم من اليهود وقال الحسن وقتادة سألت عنها قريش وقوله تعالى ﴿لانا نكم لا بغنة﴾ قال قتادة غفلة وذلك شدة جهلهم وقوله تعالى ﴿تقاتل في السموات والارض﴾ قال السدي وغيره ثقل علمها على اهل السموات والارض فلم يطيقوه ادراكه وقال الحسن عظم وصفها على اهل السموات والارض من انتشار الجوارم وتكور السموات وتسير الجبال وقال قتادة ثقلت على السموات فلا تطيقها لعظمها وقوله تعالى ﴿يسئلونك كأنك حفي عنها﴾ قال مجاهد والضحاك ومعهما كأنك عالمها وعن ابن عباس والحسن وقتادة والسدي يسئلونك عنها كأنك حفي بهم على التقديم والتأخير اى كأنك لطيف بترك ايامهم من قوله ﴿ان كان في حفي﴾ ويقال ان اصل الحفي الاحراج في الامر يقال احفي فلان فلانا اذا اخرج في الطلب منه واحفي السؤال اذا اخرج فيه ومنه احفي انشارب اذا استأصله واستقصى في اخذه ومنه الحفا وهو ان يتسحق قدمه لالحاح المشى بغير رمل والحفي اللطيف بترك لالحاحه بالبرك و﴿حفي عنها﴾ بمعنى عالمها لالحاحه بطالب علمها وفي هذه الآية دليل على بطلان قول من يدعى العلم ببقاء مدة الدنيا ويستدل بما روى ان الدنيا سبعة آلاف سنة وان الباقي منها من وقت مبعث النبي صلى الله عليه وسلم خمس مائة سنة لانه لو كان كذلك لكان وقت قيام الساعة معلوما وقد اخبر الله تعالى ان علمها عند الله وانه لا يحليها لوقتها الا هو وانما تأتي بغنة لم يستقدم علمها قبل كونها لان ذلك معنى البغنة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في بقاء مدة الدنيا وليس فيها تحديد للوقت مثل قوله بعثت الساعة كهاتين ولشار بالسبابة والوسطى ونحو قوله فيما رواه شعبة وغيره عن علي بن زيد عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة بعد العصر الى مغيب الشمس قال الا انه لم يبق من الدنيا فيما مضى الا كائقي من هذه الشمس الى ان تغيب وما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اجلكم في اجل من مضى قبلكم كباين صلاة العصر الى غروب الشمس ونحوها من الاخبار ليس فيها

مقابل
في عدل قول من
يدعى علم بقاء مدة
الدنيا

تحديد وقت قيام الساعة وانما فيه تقريب الوقت وقد روى في تأويل قوله تعالى ﴿فقد جاء انراطها﴾ ان مبعث النبي صلى الله عليه وسلم من اشراطها وقال الله تعالى ﴿قل انما علمها عندى﴾ ثم قال ﴿قل انما علمها عند الله﴾ فانه قيل انه اراد الاول علم وقها وبالاخر علم كتبها وقوله تعالى ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها﴾ قيل فيه جعل من كل نفس زوجها كانه قال جعل من النفس زوجها او يرثه الجسد واحد وذلك وقيل من آدم وحواء وقوله تعالى ﴿لئن آتينا صالحا﴾ قال الحسن غلاما سوبا وقال ابن عباس بشر اسوبا لانهم يشفقان ان يكون بيمة وقوله تعالى ﴿فلما آتاهما صالحا﴾ جعل الله لهما شريكا فيما آتاهما قال الحسن وقتادة الضمير في جعلنا عاد الى النفس وزوجه من ولد آدم لاني آدم وحواء وقال غيرهما راجع الى الولد الصالح بمعنى انه كان معافي في بدنه وذلك صلاح في خلقه لافي دينه ورد الضمير الى اثنين لان حواء كانت تلد في بطن واحد ذكرًا وانثى وقوله تعالى ﴿ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم قد دعوه﴾ عني بالادعاء الاول تسميتهم الاصنام آلهة والدعاء الثاني طاب المذابح وكشف المضار من جهنم وذلك ما يوس منهم وقوله ﴿عباد امثالكم﴾ قيل انما سماها عبادا لانها مملوكة لله تعالى وقيل لانهم توهموا انها تضر وتنفع فاخبر انه ليس يخرج بذلك عن حكم العباد المخلوقين وقال الحسن ان الذين يدعون هذه الاوثان مخلوقة امثالكم وقوله تعالى ﴿الهم ارجل يمشون بها﴾ تقريب لهم على عبادتهم من هذه صفة اذ لا نسبة على احد في الناس ان من تبع من هذه صفة فهو الوهم ممن عبد من له جراحة يمكن ان ينفع بها او يضر وقيل انه قدرهم انهم افضل منها لان لهم جوارح يتصرفون بها والاصنام لا تصرف لها فكيف يعبدون من هم افضل منه والعجب من انقيهم من اتباع النبي صلى الله عليه وسلم مع ما يبد الله به من الآيات المعجزة والدلائل الباهرة لانه بشر مثاهم ولم يأفوا من عبادة حجر لا قدرته ولا تصرف وهم افضل منه في القدرة على النفع والضرر والحياة والعلم وقوله تعالى ﴿خذ العفو وأمر بالعرف﴾ روى هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير في قوله عز وجل ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهل﴾ قال والله ما نزل الله هذه الآية الا في اخلاق الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انقل شئ في ميزان المؤمن يوم القيامة الخلق الحسن وروى عطاء عن ابن عمر انه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم ان يبعث اليه من المؤمنين افضل قال احسنهم خلقا وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المنى وسعيد بن محمد الاعرابي قال احسنهم خلقا كثير قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم لا تسعون الناس باموالكم ولكن بسموهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق وروى عن الحسن ومجاهد قال امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يقل العفو من اخلاق الناس والعفو هو التسهيل والتيسير فالمعنى استعمال العفو وقبول ما سهل من اخلاق الناس وترك الاستقصاء عليهم في المعاملات وقبول العذر ونحوه وروى عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿خذ العفو﴾ قال هو العفو من الاموال قيل ان ينزل فرض الزكاة وكذلك روى عن الضحاك والسدي وقيل ان اصل العفو الترك ومنه قوله تعالى ﴿من عفى له من اخيه شئ﴾ يعني

مطلب
في العفو والامر بالمعروف

تركه ولم ينفو عن الذنب ترك العقوبة عليه وقوله تعالى (وأمر بالمعروف) قال قتادة وعروة يعرف
المعروف وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا إبراهيم بن عبد الله قال حدثنا سهل بن كزاف
حدثنا عبد الله بن الحليل عن عبيدة الهجيمي قال قال أبو جري حازم بن - لم ركب قمودي لم يغتقت
في مكة قطنة ولخت قمودي في باب المسجد وقد هوجس عليه برده من صوف فيه طرائف حمر
فقلت السلام عليك يا رسول الله وقال عليك السلام قلت انما مشر اهل البادية قوم فينا الخفاء فعلمني
كلمات ينفعني الله بها قال دن ثلاثا فدنوت فقال اعد على فاعدت قال اتق الله ولا تحقرن من
المعروف شيئا وان تاقى الخاك توجهه منبسط وان تفرغ من فضل دلوك في اناء المستقي وان امرؤ
سبك بما يعلم منك فلا تنبه بما تعلم منه فان الله جاعل لك اجر وعليه وزرا ولا تنسب شيئا
من خوفك الله تعالى قال أبو جري فوالذي ذهب بنفسه ما سببت بعده شيئا لاشاة ولا بعيراه
والمعروف هو ما حسن في العقل فعلمه ولم يكن منكرا عند ذوى العقول الصحيحة وقوله تعالى
﴿واعرض عن الجاهلين﴾ امر بترك مقابلة الجاهل والشفاه على سفيهم وصيانة النفس عنهم
وهذا والله اعلم يشبه ان يكون قيل الامر بالقتال لان الفرض كان حينئذ على الرسول ابلاغهم
واقامة الحجة عليهم وهو مثل قوله (فاعرض عن تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحيوه الدنيا)
وما بعد الامر بالقتال فقد تقرر امر المبطلين والمفسدين على وجود معلومة من انكار
فعلهم تارة باليف وتارة بالوط وتارة بالاهانة والحبس وقوله تعالى ﴿وما يبرز غفك من الشيطان
ترغ فاستعد الله انه سمع علم﴾ قيل في ترغ الشيطان انه الاغواء بالسوسة واكثر ما يكون
عند الغضب وقيل ان اصله الازعاج بالحرارة الى الشر ويقال هذه ترغمة من الشيطان للخصلة الداعية
به فلما علم الله تعالى ترغ الشيطان اياها الى الشر علمنا كيف الخلاص من كيدته وشره بالفرغ
ليه والاستعاذه به من ترغ الشيطان وكيدته وبين بالآية التي بعدها انه متى لجأ العبد الى الله
واستعد من ترغ شيطان حرسه منه وقوى بصيرته بقوله (ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف
من الشيطان تذكروا فذا هم مبصرون) قال ابن عباس الطيف هو الترغ وقال غيره الوسوسة وهما
مقاوفا وذلك لخفى انه متى استعاذ بالله من شر الشيطان اخاذ منه وازداد بصيرة في رد
وساوسه والتقاعد عما دعا اليه وراه في اخس منزلة واقبح صورة لما يعلم من سوء عاقبه ان وافقه
وهون عنه دواعي شهواته وقوله تعالى ﴿واخوانهم يندوهم في التي ثم لا يقصرون﴾ قال
الحسن وقتادة والسدى اخوان الشياطين في الضلال يمدحهم الشيطان وقال مجاهد اخوان المشركين
من شيطان وسدحهم اخوانا لاجتماعهم على الضلالة كالاخوة من النسب في التعاطف به وحين
يخضعون اليه بعض الاجله كما سعى المؤمنين اخوانا بقوله تعالى (الما المؤمنون اخوة) لتعاطفهم
وتواصلهم بالدين فاخبر عن حال من استعاذ بالله من ترغ الشيطان وسواسه في بصيرته ومعرفة
بفتح ما يدعوه اليه وتباعده منه ومن دواعي شهواته يرجوعه الى الله الى ذكره وهذه الاستعاذه
تجوز ان تكون بقوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وجاز ان تكون بالفكر في نعم الله تعالى
عليه وفي اوصافه ونواحيه وما يؤول به الى الحال من دوام التعمق فيهن عنه دواعي هواه وحوادث

شهواته وترغبات الشيطان بها ثم اخبر تعالى عن حال من اعرض عن ذكر الله والاستعاذه به
فقال (واخوانهم يندوهم في التي ثم لا يقصرون) فكلمنا باعدوا عن الذكر مضوا مع وساوس
الشيطان وغبه غير مقصرين عنه وهو نظير قوله تعالى (ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة
ضكاً) وقوله تعالى (ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد الى السماء)
وبالله التوفيق

باب القراءة خلف الامام

قال الله تعالى ﴿واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون﴾ قال ابو بكر روى عن
ابن عباس انه قال ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة وقرأ معه اصحابه فحفظوا عليه
قزل القرآن (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وروى ثابت بن مجلان عن سعيد بن جابر عن
ابن عباس في قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) قال المؤمن في سماع الاستماع اليه
الا في صلاة مفروضة او يوم جمعة او فطر او اخي وروى المهاجر ابو محمد عن ابى العالية قال كان
نبي الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى قرأ اصحابه اجمعون خلفه حتى تزلت (واذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وانصتوا) فسكت القوم وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الشعبي وعطاء
قالا في الصلاة وروى ابراهيم بن ابي حرة عن مجاهد مثله وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد ان النبي
صلى الله عليه وسلم سمع قراءة فتي من الانصار وهو في الصلاة يقرأ فزلت هذه الآية وروى
عن سعيد بن المسيب انه قرأ في الصلاة وروى عن مجاهد انه في الصلاة والحطبة والحطبة لاميها في هذا
الموضع لان موضع القرآن في الحطبة كغيره في وجوب الاستماع والانصات وروى عن ابى
هريرة انه كانوا يتكلمون في الصلاة حتى زلت هذه الآية وهذا الا تأويل بعيد لا يلائم معنى
الآية لان الذي في الآية انما هو امر بالاستماع والانصات لقراءة غيره لاستحالة ان يكون مأمورا
بالاستماع والانصات لقراءة نفسه الا ان يكون معنى الحديث انه كانوا يتكلمون خلف النبي صلى
الله عليه وسلم في الصلاة فزلت الآية فان كان كذلك فهو في معنى تأويل الآخرين له على ترك
القراءة خلف الامام فقد حصل من اتفاق الجميع انه قد اريد ترك القراءة خلف الامام والاستماع
والانصات لقراءته ولو لم يثبت عن السلف اتفاقهم على زوالها في وجوب ترك القراءة خلف
الامام لكنت الآية كافية في ظهور معناها وعموم لفظها ووضوح دلالتها على وجوب الاستماع
والانصات لقراءة الامام وذلك لان قوله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا)
يقضي وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في الصلاة وفي غيرها فان قامت دلالة على
جواز ترك الاستماع والانصات في غيرها لم يبطل حكم دلالة في ايجابه ذلك فيها وكادلت
الآية على النهي عن القراءة خلف الامام فيما يحجر به فهي دالة على النهي فيما يحل لانه
اوجب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن ولم يشترط فيه حال الجهر من الاخفاء فاذا جهر فليكن
الاستماع والانصات واذا خفي فليكن الانصات بحكم اللفظ لعامة تباين قارى القرآن وقد اختلف الفقهاء

في القراءات خلف الامام فقال يحيى بن ابي اسير وابن ابي اسير والنوري والحسن بن صالح لا يقرأ بها جهر
وقال الشافعي يقرأ بها جهر وفيها أسر وفيها أسر ولا يقرأ بها جهر وقال
الشافعي يقرأ بها جهر وفيها أسر وفي رواية اخرى وفي البويطي انه يقرأ بها أسر بام القرآن
وسورة في الاولين وام القرآن في الآخرين وفيها جهر فيه الامام لا يقرأ من خلفه الا بام
القرآن قال البويطي وكذلك يقول الليث والاوزاعي يقرأ ابو بكر قد بينا دلالة الآية على
وجوب الانصات عند قراءة الامام في حال الجهر والاختفاء وقال اهل اللغة الانصات الامساك عن
الكلام والسكوت لاستماع القراءة ولا يكون القاري مضطربا ولا ساكنا بحال وذلك لان السكوت
ضد الكلام وهو تسكين الالة عن التحريك بالكلام الذي هو حروف مقطعة منظومة ضربا من
النظام فهما يتضادان على انكلم بالة اللسان وتحريك الشفة الا ترى ان لا يقال ساكت متكلم كما
لا يقال ساكن متحرك فمن سكت فهو غير متكلم ومن تكلم فهو غير ساكت يقرأ فان قال قائل
قد يسمى مخفي القراءة ساكنا اذا لم تكن قراءته مسموعة كايروي عمارة عن ابي زرعة عن ابي هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تكبر سكت بين التكبير والقراءة فقلت له يا ابا انت وامي ارايت
سكتاتك بين التكبير والقراءة اخبرني ما تقول قال اقول اللهم باعديني وبين خطاياي كما
باعدت بين المشرق والمغرب وذكر الحديث فسماء ساكنا وهو يدعو خفيا فدل ذلك على ان
السكوت انما هو اخفاء القول وليس يتركه رأسا يقرأ له انما سمي ساكنا مجازا لان من
لا يسمعه يظنه ساكنا فلما شبه السكوت في هذا الوجه سماء باسمه لقرب حاله من حال السكوت
كما قال تعالى (صم بكم عني) شيئا من هذه حاله وكما قال في الاصنام (وتراهم ينظرون اليك) تشبيها
لهم بمن ينظر وايسر هو ينظر في الحقيقة يقرأ فان قيل لا يقرأ المأموم في حال قراءة الامام وانما يقرأ
في حال سكوته وذلك لما روى الحسن بن سمره بن جندب قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم
سكتات في صلاة واحدة قبل القراءة والآخرى بعدها فينبغي للامام ان تكون له سكتة قبل القراءة
ليقرأ لتبين اذ ركوا اول الصلاة فاتحة الكتاب ثم ينصت لقراءة الامام فاذا فرغ سكت سكتة اخرى
ليقرأ من لم يدرك اول الصلاة فاتحة الكتاب يقرأ في الاما حديث السكتين فهو غير ثابت ولو ثبت
لم يدل على ما ذكرت لان السكتة الاولى انما هي للذكر الاستفتاح والثانية ان ثبتت فلا دلالة
فيها على انها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب وانما هي فصل بين القراءة وبين تكبير الركوع
لئلا يظن من لا يعلم ان التكبير من القراءة اذا كان موصولا بها ولو كانت السكتان كل واحدة
منهما بمقدار قراءة فاتحة الكتاب لكان ذلك مستغنيا ونقله شائعا ظاهرا فلما لم ينقل ذلك
من طريق الاستفاضة مع عموم الحاجة اليه اذ كانت مفعولة لاداء فرض القراءة من المأموم
ثبت انها غير ثابتين وايضا فان سبيل المأموم ان يتبع الامام ولا يجوز ان يكون الامام
تابعا للمأموم فعلى قول هذا القائل يسكت الامام بعد القراءة حتى يقرأ المأموم وهذا
خلاف قوله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به ثم مع ذلك يكون الامر على عكس ما امر
به النبي صلى الله عليه وسلم من قوله واذا قرأ فانصتوا قاسر المأموم بالانصات للامام وهو
يامر الامام بالانصات للمأموم ويجعله تابعا له وذلك خالف من القول الا ترى ان الامام

لوقام في التثنية من الظهر ساعيا لكان على المأموم اتباعه ولو قام المأموم ساعيا لم يكن
على الامام اتباعه ولو سها المأموم لم يسجد هو ولا امامه للسهو ولو سها الامام ولم يسجد المأموم
لكان على المأموم اتباعه فكيف يجوز ان يكون الامام مأمورا بالصيام ساكنا ليقرأ المأموم
وقد روى في النهي عن القراءة خلف الامام آثار مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم على الخاء
مخافة فمنها حديث قتادة عن ابي غلاب بن ابي اسير عن جابر بن حنبل عن ابي موسى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ الامام فانصتوا وحديث ابن جابر عن زيد بن اسلم عن
ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فانصتوا
فهذان الخبران يوجبان الانصات عند قراءة الامام وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
قرأ فانصتوا اخبار منه ان من الائتمام بالامام الانصات لقراءته وهذا يدل على انه غير جائز
ان ينصت الامام لقراءة المأموم لانه لو كان مأمورا بالانصات له لكان مأمورا بالائتمام
به فيصير الامام مأموما والمأموم اماما في حالة واحدة وهذا فاسد ومنها حديث جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ الامام له قراءة رواد جماعة عن جابر وفي بعض اللفاظ
اذا كان لك امام فقراءته لك قراءة ومنها حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن القراءة خلف الامام رواد الحجاج بن ارطاة عن قتادة عن زرارة بن اوفى
عن عمران بن حصين وقد ذكرنا اسانيد هذه الاخبار في شرح مختصر الطحاوي ومنها حديث
مالك عن ابي ابيهم وهب بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج وفي بعضها لم يصل الا وراء
الامام فاخبر ان ترك قراءة فاتحة الكتاب خلف الامام لا يوجب نقصانا في الصلاة ولو جاز ان يقرأ
لكان تركها يوجب نقصا فيها كالتفرد وروى مالك عن ابن شهاب عن ابن ابي عمير عن
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل
قرأ معي احد منكم آتوا قالوا نعم يا رسول الله قال اني اقول مالي انازع القرآن قال فاسته
الناس عن القراءة فيها جهر فيه رسول الله لما قال صلى الله عليه وسلم هل قرأ معي احد منكم دل ذلك
على ان القاري خلفه اخفى قراءته ولم يجهر بها لانه لو كان جهر بها لم يلهل هل قرأ معي احد منكم ثم قال اني
اقول مالي انازع القرآن وفي ذلك دليل على استواء حكم الصلاة التي يجهر فيها والتي تخافت لاختاره
ان قراءة المأموم هي الموجبة لمنازعة القرآن واما قوله فاسته الناس عن القراءة فيها جهر فيه
رسول الله فلا حجة فيه لمن اجاز القراءة خلف الامام فيما يسر فيه من قبل ان ذلك قول الراوي
وتأويل منه وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين حال الجهر والاختفاء ومنها حديث
يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال كنا نقرأ خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم على القرآن وهذا ايضا يدل على التسوية بين حال الجهر والاختفاء
اذ لم يذكر فرق بينهما وروى الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن ابن بحينة وكان من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هل قرأ معي احد آتوا في الصلاة قالوا نعم

قال في قول من أنزع القرآن قال فلهي الناس عن القراءة معه منذ قال ذلك فاجبر في هذا
 حديث عن تركه القراءة خلفه ولم يفرق بين الجهر والاختفاء فهذه الأخبار كلها يوجب
 النهي عن القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه أو يسر * وما يدل على ذلك ما روى عن جلة
 الصحابة من النهي عن القراءة خلف الإمام واطهار التكبير على قاعله ولو كان ذلك سائعا لما خفي
 امره على الصحابة لعموم الحاجة اليه ولكان من الشارع توقيف للجماعة عليه ولعرفوه كما
 عرفوا القراءة في الصلاة اذ كانت الحاجة الى معرفة القراءة خلف الإمام كهي الى الصلاة
 للمنفرد او امام فلما روى عن جلة الصحابة انكار القراءة خلف الإمام ثبت انها غير جائزة *
 فمن نهى عن القراءة خلف الإمام على وابن مسعود وسعد وجابر وابن عباس وابو الدرداء
 وابو سعيد وابن عمر وزيد بن ثابت وانس روى عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي قال من قرأ
 خلف الإمام فقد اخطأ الفطرة وروى ابو اسحاق عن عائشة عن عبد الله عن زيد بن ثابت قال من قرأ
 خلف الإمام لم يفته ترابا وروى وكيع عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من
 قرأ خلف الإمام فلا صلاة له وقال ابو حمزة قلت لابن عباس اقرأ خلف الإمام قال لا وقال ابو سعيد
 يكفيك قراءة الإمام قال انس القراءة خلف الإمام التسييح يعني والله اعلم التسييح في الركوع
 وذكر الاستفتاح وقال منصور عن ابراهيم ماسمعا بالقراءة خلف الإمام حتى كان المختار
 الكذاب فاستمده فقرأ خلفه وقال سعد وددت ان الذي يقرأ خلف الإمام في جبهة * واحتج
 موجبو القراءة خلف الإمام بحديث محمد بن اسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عباد
 ابن الصامت قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العجوة فعمى عليه القراءة فلما سلم قال اتقرون
 خافي قالوا نعم يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأها وهذا حديث
 مضطرب السند مختلف في رفعه وذلك انما رواه صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن مكحول
 عن نافع بن محمود بن ربيعة عن عباد بن نافع بن محمود هذا مجهول لا يعرف وقد روى هذا الحديث
 ابن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع موقوفا على عباد لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه
 وسلم وقد روى ايوب عن ابي قلابة عن انس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اقبل
 بوجهه فقال اتقرون والامام فمأواهم فكتوا فمأواهم تلانا فقالوا اننا نفعل فقال لا تفعلوا فام يذكر
 فيه استثناء فاتحة الكتاب وانما اصل حديث عباد ما رواه يونس عن ابن شهاب قال اخبرني محمود
 ابن الربيع عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ القرآن *
 فلما اضطرب حديث عباد هذا الاضطراب في السند والرفع والمعارضة لم يحجز الاعتراض به على
 ظاهر القرآن والآثار الصحيحة النافية للقراءة خلف الإمام * واما قوله صلى الله عليه وسلم
 لا صلاة الا بالقرآن فليس فيه ايجاب قراءتها خلف الإمام لان هذه صلاة بام القرآن اذ كانت
 قراءة الإمام له قراءة وكذلك حديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابي السائب دوى هشام بن زهرة
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج
 غير تام فقلت يا باهريرة اني اكون احبنا خلف الإمام فعمز ذراعي وقال اقرأها يا فارس في نفسك

فلا حجة لهم فيه لان اكثر ما فيه انها خداج والحداج انما هو النقصان وبدل على الجواز
 لوقوع اسم الصلاة عليها وايضا فانه في المنفرد لا يجمع بينه وبين الآية والاخبار التي
 قدمناها في نهي القراءة خلف الإمام * واما قول ابي هريرة اقرأها في نفسك فانه لم ينع ذلك الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وقوله لا يثبت به حجة * وما يدل على ان اخبارنا اولى اتفاق الجميع على
 استعمالها في النهي عن القراءة خلف الإمام في حال جهر الإمام وخبرهم مختلف فيه فكان ما اتفقوا
 على استعماله في حال اولى مما اختلف فيه * فان قيل نستعمل الاخبار كلها فيكون اخبار النهي فيها
 عدا فاتحة الكتاب واخبار الامر بالقراءة في فاتحة الكتاب * قيل له هذا يبطل بما ذكره النبي
 صلى الله عليه وسلم من قوله علمت ان بعضكم خالفني وقوله مالي انزع القرآن والقرآن لا يخلص
 بفاتحة الكتاب دون غيرها فاعلم انه اراد الجميع وقال في حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج الا وراء الإمام فنص
 على تركها خلف الإمام وذلك بطل تأويلك وقولك باستعمال الاخبار بل انت رادها غير مستعمل لها *
 فان قيل ما استدلت به من قول الصحابة لا دليل فيه لانهم قد خالفهم نظراؤهم فمن ذلك ما رواه
 عبد الواحد بن زياد قال حدثنا سليمان الشيباني عن جواب عن زيد بن شريك قال قلت لعمر بن الخطاب
 اوسمعت رجلا قال له اقرأ خلف الإمام قال نعم قال قلت وان قرأ قال وان قرأ وروى شعبة
 عن ابي القيس عن ابي شيبة قال معاذ اذ كنت تسمع قراءة الإمام فاقرا بقل هو الله احد ونحوها
 واذ لم تسمع قراءته في نفسك وروى اسعد عن الحكم وحماد ان عليا كان يأمر بالقراءة خلف
 الإمام وروى ابي ثعلبة عن عطاء عن ابن عباس لا تدع ان تقرأ بفاتحة الكتاب جهرا امامك او لم يجهر
 فاذا كان هؤلاء الصحابة قد روى عنهم القراءة خلف الإمام وروى عنهم تركها فكيف ثبت
 به حجة * قيل له اما حديث عمر ومعاذ في جهول السند لا يثبت بثله حجة وحديث علي انما
 هو عن الحكم وحماد ومخالف لا يقبل مثله لارسله وحديث ابن عباس هذا رواه ابي ثعلبة
 وهو ضعيف وقد روى عنه ابو حمزة الهبي ومع ذلك فلم يكن احتجنا من جهة قول الصحابة
 فحسب وانما قلنا ان ما كان هذا سبيله من القروض التي عمت الحاجة اليه فان النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يخلهم من توقيف اهم على ايجابه فلما وجدناهم قائلين بالنهي علمنا انه لم يكن
 توقيف للكافة عليه ثبت انها غير واجبة ولا يصير قول من قال منهم يا حبيب فاد حافيا ذكرنا من قبل ان اكثر
 ما فيه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف عليه للكافة فذهب منهم ذاهبون الى ايجاب قراءتها
 بتأويل اوقباس ومثل ذلك طريقه توقيف الكافة ونقل الامة وبدل على نفي وجوبها اتفاق
 الجميع على ان مدرك الإمام في الركوع يتابعه مع ترك القراءة فلو كانت فرضا لما جاز تركها بحال
 كالطهارة وسائر افعال الصلاة * فان قيل انما جاز ذلك للضرورة وهو خوف فوات الركعة *
 قيل له خوف فوات الركعة ليس بضرورة من وجود احدها ان فعل الصلاة خلف الإمام
 ليس بفرض لانه لو صلاها منفردا اجزاء وانما هو فضيلة فاذا خوف فواتها ليس بضرورة
 في تركها وايضا فانه لو كان محدثا لم يكن خوف فوات الجماعة مباحا لترك الطهارة وكذلك

لو أدرك في السجود لم تكن له ضرورة في جواز سقوط الركوع فلما جاز ترك القراءة في هذه الحال دون سائر العروض دل على أنها ليست بفرض وبدل على أنها ليست بفرض اتفاق الجميع على أن من كان خلف الإمام في الصلاة التي يجهر فيها لا يقرأ السورة مع فاتحة السورة فكانت القراءة فرضاً لكان من سننها قراءة السورة مع فاتحة الكتاب لأن سائر الصلوات التي القراءة فيها مفروضة فإن من سننها قراءة السورة وبدل عليه أيضاً اتفاق الجميع على أن المأموم لا يجهر بها في الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ولو كانت فرضاً لجهر بها كالإمام وفي ذلك دليل على أنها ليست بفرض إذ كانت صلاة جماعة من الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة وكان ينبغي أن يختلف حكم الإمام والمأموم في الجهر والاختفاء لو كانت فرضاً عليه كهي على الإمام قوله تعالى ﴿واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة﴾ قال أبو بكر الذكر على وجهين أحدهما الفكر في عظمة الله وجلاله ودلائل قدرته وآياته وهذا أفضل الأذكار أذبه يستحق الثواب على سائر الأذكار سواء به يتوصل إليه والذكر الآخر القول وقد يكون ذلك الذكر دعاء وقد يكون ثناء على الله تعالى ويكون قراءة للقرآن ويكون دعاء للناس إلى الله وجائز أن يكون المراد الذكرين جميعاً من الفكر والقول فيكون قوله تعالى ﴿واذكر ربك في نفسك﴾ هو الفكر في دلائل الله وآياته وقوله تعالى ﴿ودون الجهر من القول﴾ فيه نص على الذكر باللسان وهذا الذكر يجوز أن يريد به قراءة القرآن وجائز أن يريد الدعاء فيكون الأفضل في الدعاء الاختفاء على نحو قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخيفة﴾ وإن أراد به قراءة القرآن كان في معنى قوله ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها واستمعوا له﴾ وقيل إنما كان اختفاء الدعاء أفضل لأنه أبعد من الرياء وأقرب من الإخلاص واجدر بالاستجابة إذ كانت هذه صفته وقيل إن ذلك خطاب للمستمع للقرآن لأنه معطوف على قوله ﴿واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا﴾ وقيل أنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمعنى عام لسائر المكلفين كقوله عز وجل ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء﴾ وهل فتادة الأصل العشيات . آخر سورة الأعراف

سورة الأنفال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو بكر رحمه الله عليه قال ابن عباس ومجاهد والضحاك وفتادة وعكرمة وعطاء الأنفال الغنائم وروى عن ابن عباس رواية أخرى عن عطاء أن الأنفال ما يصل إلى المسلمين عن المشركين بغير قتال من دابة أو عبد أو متاع فذلك للنبي صلى الله عليه وسلم يرضه حيث يشاء وروى عن مجاهد أن الأنفال الخمس الذي جعله الله لأهل الخمس وقال الحسن كانت الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم والتغل في اللغة الزيادة على المستحق ومنه النافلة وهي التطوع وهو عندنا إنما يكون قبل حرازة الغنيمة فلما بعده فلا يجوز إلا من الخمس وذلك بأن يقول

للسرية لكم الربع بعد الخمس أو الربع حيز من الجميع قبل الخمس أو يقول من أصاب شيئاً فهو له على وجه التحريض على القتال والتضحية على العدو أو يقول من قتل قتيلاً فله سلبه وأما بعد حرازة الغنيمة فغير جائز أن ينقل من نصيب الجيش ويجوز له أن ينقل من الخمس وقد اختلف في سبب نزول الآية فروى عن سعد قال أصبت يوم بدر شيئاً فابيت بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت ثقلته فقال ضعه من حيث أخذت فزلت ﴿يسئلونك عن الأنفال﴾ قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذهب وخذ سهمين وروى معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿يسئلونك عن الأنفال﴾ قال الأنفال الغنائم التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ليس لأحد فيها شيء ثم أنزل الله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول﴾ الآية قال ابن جرير أخبرني بذلك سليمان بن مجاهد وروى عبادة بن الصامت وابن عباس وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل يوم بدر أنفالا مختلفة وقال من أخذ شيئاً فهو له فاختلف الصحابة فقال بعضهم نحو ما قلنا وقال آخرون نحن حينما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قال فلما اختلفنا وساءت أخلاقنا انتزع الله من أيدينا فجعله إلى رسوله فقسمه عن الخمس وكان في ذلك تقوى وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالح ذات البين لقوله تعالى ﴿يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول﴾ قال عبادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرد قوى المسلمين على ضعيفهم وروى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحل الغنيمة لقوم سود الرؤس قبلكم كانت تنزل نار من السماء فتأكلها فلما كان يوم بدر أسرع الناس في الغنائم فأنزل الله تعالى ﴿لو لا كتاب من الله سبق لمسكم فيها أخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾ وقد ذكر في حديث عبادة وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر قبل القتال من أخذ شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا ويقال إن هذا غلط وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين من قتل قتيلاً فله سلبه وذلك لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤس غيركم وإن قوله تعالى ﴿يسئلونك عن الأنفال﴾ نزلت بعد حيازة غنائم بدر فعلمنا أن رواية من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نزلهم ما أصابوا قبل القتال غلط إذ كانت إباحتها إنما كانت بعد القتال ومما يدل على غلطه أنه قال من أخذ شيئاً فهو له ومن قتل قتيلاً فله كذا ثم قسمها بينهم بالسواء وذلك لأنه غير جائز على النبي صلى الله عليه وسلم خلف الوعد ولا استرجاع ما جعله لأنسان وأخذه منه وأعطاه غيره والصحيح أنه لم يتقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في الغنائم قبل القتال فلما فرغوا من القتال تنازعوا في الغنائم فأنزل الله تعالى ﴿يسئلونك عن الأنفال﴾ فجعل أمرها إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أن يجعلها لمن شاء فقسمها بينهم بالسواء ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة﴾ على ما روى عن ابن عباس ومجاهد فجعل الخمس لأهل المسلمين في الكتاب والأربعة للأخماس للغنائم وبين النبي صلى الله عليه وسلم سهم الفارس والراجل وبقي حكم النفل قبل حرازة الغنيمة بأن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن أصاب

شيء فهو له ومن خمس ومائة من المشركين من غير قتال فكل ذلك كان نقلاً للنبي صلى الله عليه وسلم يجعله من يشاء وأما وقع النسخ في النفل بعد احراز الغنمة من غير الخمس وبدل على ان قسمة غنائم بدر اثنا كانت على الوجه الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم قسمة الاعلى قسمتها الآن ان النبي صلى الله عليه وسلم قسمها بينهم بالسواء ولم يخرج منها الخمس ولو كانت مقسومة قسمة الغنائم التي استقر عليها الحكم لعزل الخمس لاهله وافضل الفارس على الراجل وقد كان في الجيش فرسان احدها للنبي صلى الله عليه وسلم والاخر لاميناد فلما قسم الجميع بينهم بالسوية علمنا ان قوله تعالى (قل الانفال لله وللرسول) قد اقتضى تفويض امرها اليه ليعطيها من يرى ثم نسخ النفل بعد احراز الغنمة وبقي حكمه قبل احرازها على جهة تحريض الجيش والتضحية على العدو وما لم يوجب عليه المسلمون وما لا يحتمل القسم ومن الخمس على ما شاء وبدل على ان غلط الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اصاب شيئاً فهو له وانه نفل الفاتل وغيره ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هناد بن السري عن ابي بكر عن عاصم عن مصعب بن سعد عن ابيه قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر بسيف فقلت يا رسول الله ان الله قد شفي صدرى اليوم من العدو فهب لي هذا السيف فقال ان هذا السيف ليس لي ولا لك فذهبت وانا اقول يعطاه اليوم من لم يبل بلای فينا انا اذ جاءني الرسول فقال اجب فقلت انه نزل في شيء بكلامي فحنت فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك سألني هذا السيف وليس حولي ولا لك وان الله قد جعله لي فهو لك ثم قرأ (يستلونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكن له ولا لسعد قبل نزول سورة الانفال واخبر ان الله جعله له آثره به وفي ذلك دليل على فساد رواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفلهم قبل القتال وقال من اخذ شيئاً فهو له قوله تعالى (واذا بعدكم الله احدى الطائفتين انهما لكم) في هذه القصة ضروب من دلائل النبوة احدها اخباره اياهم بان احدى الطائفتين لهما وهي غير قريش التي كانت فيها اموالهم وجيشهم الذين خرجوا لحمايتهم فكان وعد على ما وعده وقوله تعالى (وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم) يعني ان المؤمنين كانوا يودون الظفرنا فيها من الاموال وقلة المقاتلة وذلك لانهم خرجوا مستحقين غير مستعدين للحرب لانهم لم يظنوا ان قريشا يخرج لقتالهم وقوله تعالى (ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) وهو انجاز موعدة لهم في قطع دابر الكافرين وقتالهم وقوله تعالى (فاستجاب لكم اني ممدكم بالث من الملائكة مردفين وما جعله الله الا بشري ولنطمئن به قلوبكم) فوجد خبر هذه الاخبار على ما اخبر به فكان من طمأنينة قلوب المؤمنين ما اخبر به وقال تعالى (اذ يغشاكم الناس امنه منه) فالتقى عليهم الناس في الوقت الذي يطير فيه الناس باطلال العدو غايهم بامدة والسلاح وهم اضعافهم ثم قال (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) يعني من الجذابة لان فيهم من كان احتمل وهو رجز الشيطان لانه من دسوسه في المنام وليربط على قلوبكم بما صار في قلوبهم من الامنة والشفقة بموعوداته وثبت به الاقدام يحتمل من وجهين احدهما صحة البصيرة والامن

والشفقة الموجبة لثبات الاقدام والثاني ان موضعهم كان رملاً دهباً لا ثبات فيه الاقدام فانزل الله تعالى من المطر مائلاً الرمل وثبت عليه الاقدام وقد روى ذلك في التفسير قوله تعالى (ادعوني ربك الى الملائكة اني مكم) اي انصرم فثبتوا الذين آمنوا وذلك يحتمل وجهين احدهما الفاؤهم الى المؤمنين بالخطر والتهيب ان الله سينصرهم على الكافرين ويكون ذلك سبباً لثباتهم وتحريضهم على الكفار ويحتمل ان يكون الثابت باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سينصره والمؤمنين فيخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك المؤمنون فيدعوه ذلك الى الثبات ثم قال (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ كفاً من تراب ورمى به وجوههم فانهزموا ولم يبق منهم احد الا دخل من ذلك التراب في عيه وعنى بذلك ان الله بلغ بذلك التراب وجوههم وعيونهم اذ لم يكن في وسع احد من المخلوقين ان يبلغ ذلك التراب عيونهم من الموضع الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم وهذه كلها من دلائل النبوة ومنها وجود خبرات هذه الاخبار على ما اخبر به فلا يجوز ان يتفق منها ما يخرج صراحةً وتحميناً ومنها ما نزل من المطر الذي لبد الرمل حتى ثبتت اقدامهم عليه وصاروا وبالاً على عدوهم لان في الخبر ان ارضهم صارت وحلاحق منهم من المسير ومنها الطمأنينة التي صارت في قلوبهم بعد كراهتهم للاقاء الجيش ومنها الناس الذي وقع عليهم في الحال التي يطير فيها الناس ومنها رمية للتراب وهزيمة الكفار به

الكلام في الفرار من الزحف

قال الله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال او متحيزاً الى فئة) روى ابو نضرة عن ابي سعيد ان ذلك انما كان يوم بدر قال ابو نضرة لانهم لو انحازوا يومئذ لانحازوا الى المشركين ولم يكن يومئذ مسام غيرهم وهذا الذي قاله ابو نضرة ليس بسديد لانه قد كان بالمدينة خاق كثير من الانصار ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخرج ولم يكونوا يرون انه يكون قتال وانما ظنوا انها المعير فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن خف معه فقول اني نضرة انه لم يكن هناك مسلم غيرهم وانهم لو انحازوا انحازوا الى المشركين غاط لما وصفنا وقد قيل انهم لم يكن جائزاً لهم الانحياز يومئذ لانهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن الانحياز جائزاً لهم عنه قال الله تعالى (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه) فلم يكن يجوز لهم ان يخذلوا نبيهم صلى الله عليه وسلم وينصرفوا عنه ويسلموه وان كان الله قد تكفل بنصره وعصمه من الناس كما قال الله تعالى (والله يصمك من الناس) وكان ذلك فرضاً عليهم قلت اعداؤهم او كثروا وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم كان فئة المسلمين يومئذ ومن كان يمتحاز عن القتال فاما كان يجوز له الانحياز على شرط ان يكون انحيازاً الى فئة وكان النبي صلى الله عليه وسلم فتم يومئذ ولم تكن لهم فئة غيرة قال ابن عمر كنت في جيش فحاص الناس حصّة واحدة ورجعنا الى المدينة فقلنا نحن الفرارون فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما فقمكم فمن كان بالبعد من النبي صلى الله عليه وسلم اذا انحاز

عن الكفار فاما كان يجوز له الانحياز الى فئة وهو النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان معهم في القتال لم يكن هناك فئة غيرهم يحوزون اليه فام يكن يجوز لهم الفرار به وقال الحسن في قوله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره) قال شددت على اهل بدر وقال الله تعالى (ان الذين تولوا منكم يوم النقي الجمان اتواستولهم الشيطان ببعض ما كسبوا) وذلك لانهم فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك يوم حنين فروا عن النبي صلى الله عليه وسلم فعاقرهم الله على ذلك في قوله تعالى (ويوم حنين اذا اجتثكم منكم فلم يفرصكم عنكم شيئا وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليم مدبرين) فهذا كان حكمهم اذا كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم قل عدد العدو او اكثر اذ لم يحذر الله فيه شيئا وقال الله تعالى في آية اخرى (يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا) هذا والله اعلم في الحال التي لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم حاضرا معهم فكان على العشرين ان يقاوموا المائتين ولا يهربوا عنهم فاذا كان عدد العدو اكثر من ذلك اباح لهم التحيز الى فئة من المسلمين فيهم نصرة لمعاودة القتال ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضمنا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الذين باذن الله) فروى عن ابن عباس انه قال كتب عليكم ان لا يفر واحد من عشرة ثم قلت (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضمنا) الآية فكتب عليكم ان لا يفر مائة من مائتين وقال ابن عباس ان فر رجل من رجلين فقد فروا وان فر من ثلاثة فلم يفر قال الشيخ يعني قوله فقد فروا الفرار من الزحف المراد بالآية والذي في الآية الجواب فرض القتال على الواحد لرجلين من الكفار فان زاد عدد الكفار على اثنين فجاز حينئذ للواحد التحيز الى فئة من المسلمين فيها نصرة فاما ان اراد الفرار ليأحق يقوم من المسلمين لانصرة معهم فهو من اهل الوعيد المذكور في قوله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا للقتال او متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم انا فئة كل مسلم وقال عمر بن الخطاب لما بلغه ان ابا عبيد بن مسعود استقل يوم الجيوش حتى قتل ولم ينهزم رحمه الله ابا عبيد وانحاز الى لكتة له فئة فلم يرجع اليه اصحاب ابي عبيد قال انا فئة لكم ولم ينفعهم وهذا الحكم عندنا ثابت ما لم يبلغ عدد جيش المسلمين اثنى عشر الفا لا يجوز لهم ان ينهزموا عن مثلهم الا متحرفين للقتال وهو ان يصبروا من موضع الى غيره مكابدين لعدوهم من نحو خروج من مضيق الى فسيحة او من سعة الى مضيق او يكمنوا لعدوهم ونحو ذلك مما لا يكون فيه انصراف عن الحرب او متحيزين الى فئة من المسلمين يقاومونهم معهم فاذا بلغوا اثنى عشر الفا فان محمد بن الحسن ذكر ان الجيش اذا بلغوا كذلك فليس لهم ان يهربوا من عدوهم وان كثرت عدوهم ولم يذكر خلافا بين اصحابنا فيه واحتج بحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا لاصحاب اربعة وخير المصرا اربع مائة وخير الجيوش اربعة آلاف وان يوتي اثناعشر الفا من قلة ولن يغلب وفي بعضها ما غلب قوم يبلغون اثنى عشر الفا اذا اجتمعت كلمتهم وذكر الطحاوي ان مالكا سئل قيل له ايسعنا التخلف عن قتال من خرج عن احكام الله وحكم يغيرها فقال له

مالكا ان كان معك اثناعشر الفا مثلك لم يسعك التخلف والافات في سعة من التخلف وكان السائل له عبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر وهذا المذهب موافق لما ذكر محمد بن الحسن والذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اثنى عشر الفا فهو اصل في هذا الباب وان كثرت عدد المشركين فغير جائز لهم ان يهربوا منهم وان كانوا اضعافهم لموله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعت كلمتهم وقد اوجب عليهم بذلك جمع كلمتهم في قوله تعالى (فوقوا فئمة لا يصيبين الذين ظلموا منكم خاصة) قيل في الفئمة وجوه فروى عن عبد الله انه من قوله تعالى (انما أموالكم واولادكم فئمة) وقال الحسن الفئمة البلية وقيل هي العذاب وقيل هي الفرع الذي يركب الناس فيه بالظلم وروى عن ابن عباس انه قال امر الله المؤمنين ان لا يقرروا المكركب بين اظهريهم فيعصمهم الله بالعذاب ونحوه ما روى انه قيل يا رسول الله اهلكت وفي الصالحون قال نعم اذا كثرا لحث وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي وهم اكثر ممن يعمل فام ينكروا الا عظمهم الله بعذاب فحذرنا الله من عذاب يوم الجمع من العاصين ومن لم يعص اذا لم ينكره وقيل انها يوم من قبل ان الفرع والفئمة اذا وقعا دخل ضررها على كل واحد منهم في قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) يعني ما كان ليعذبهم عذاب الاستيعصال وانت فيهم لانه صلى الله عليه وسلم بعث رحمة للعالمين ولا يعذبون وهو فيهم حتى يستحقوا سلب النعمة فيعصمهم بالعذاب بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم من بينهم الا ترى ان الامم السالفة لما استحقوا الاستيعصال امر الله انبياءه بالخروج من بينهم نحو لوط وصالح وشعيب صلوات الله عليهم وقوله تعالى (وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) قال ابن عباس لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة بقيت فيها بقية من المؤمنين وقال مجاهد وقادة والسدى انواستغفروا لم يعذبهم في قوله تعالى (وما لهم الا يعذبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام) وهذا العذاب غير العذاب المذكور في الآية الاولى لان هذا عذاب الآخرة والاول عذاب الاستيعصال في الدنيا في قوله تعالى (وما كانوا اولياء) قيل فيه وجهان احدهما ما قال الحسن انهم قالوا نحن اولياء المسجد الحرام فرد الله ذلك عليهم والوجه الآخر ما كانوا اولياء الله ان اولياء الله الا المتقون فاذا اريد به اولياء المسجد ففيه دلالة على انهم ممنوعون من دخول المسجد الحرام والقيام بعمارته وهو مثل قوله تعالى (ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله) وقوله عز وجل (وما كان صلاتهم عند البيت الامكاه وتصدية) قيل المكاه الصغير والتصدية التصفيق روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والحسن ومجاهد وعطية وقادة والسدى وروى عن سعيد بن جبير ان التصدية صدمهم عن البيت الحرام وسمى المكاه والتصدية صلاة لانهم كانوا يقيمون الصغير والتصفيق مقام الدعاء والتسبيح وقيل انهم كانوا يفعلون ذلك في صلاتهم في قوله تعالى (وقالت لهم حتى لا تكون فئمة ويكون الدين كله لله) قال ابن عباس والحسن حتى لا يكون شرك وقال محمد بن اسحاق حتى لا يفتن مؤمن عن دينه والفئمة ههنا جائز ان يريد بها الكفر وجائز ان يريد بها البغي والفساد لان الكفر انما يسمى فئمة لما فيه من الفساد فتتظم الآية قتال الكفار واهل البغي واهل البعث

والفساد وهي بدل على وجوب قتل الفئة الباغية وقوله تعالى (ويكون الدين كله لله)
بدل على وجوب قتل سائر اصناف اهل الكفر الا ما خصه الدليل من الكتاب
والسنة وهم اهل الكتاب والمجوس فانهم يقررون بالخزبة ويخرجون من يقول لا يقر سائر
الكفر على دينهم بالذمة الا هؤلاء الاضاف للثلاثة لان الدلالة على جواز اقرارها بالخزبة

الكلام في قسمة الغنائم

قال الله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله حقه) وقال في آية اخرى (فكلوا مما
غنمتم حلالا طيبا) فروى عن ابن عباس ومجاهد ان هذه الآية فاسخة اموله تعالى (قل
الانفال لله والرسول) وذلك لانه قد كان جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينقل ما حرزوه بالقتال
لمن شاء من الناس لاحق لاحد فيه الامن جعله النبي صلى الله عليه وسلم له وان ذلك كان يوم بدر
وقد ذكرنا حديث سعد في قصة السيف الذي استوجهه من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوم بدر
فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا السيف ليس لي ولالك ثم انزل (قل الانفال لله والرسول)
دعاء وقال انك سألني هذا السيف وليس هو لي ولالك وقد جعله الله لي وجعلته لك وحديث
ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى
قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثنا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة
قال كان يوم بدر تعجل ناس من المسلمين فاصابوا من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يحمل الغنائم لقوم سود الرؤس قبلكم كان النبي اذا غنم هو واصحابه جمعوا غنائمهم فنزل
من السماء نار فتأكلها فانزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم مذاب
عظيم فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وقال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن
حنبل قال حدثنا ابو نوح قال اخبرنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سفيان بن علفي قال حدثني ابن عباس قال
حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما كان يوم بدر فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم الفداء فانزل الله
تعالى (ما كان لبي ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم فيما اخذتم) من الفداء ثم احل لهم الغنائم فاخبر
في هذين الخبرين ان الغنائم انما اجلت بعد وقعة بدر وهذا مرتب على قوله تعالى (قل الانفال لله
والرسول) وانما كانت موكولة الى رأي النبي صلى الله عليه وسلم فهذه الآية اول آية ايجت بها الغنائم
على جهة تخيير النبي صلى الله عليه وسلم في اعطائها من رأى ثم نزل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من
شئ فان الله حقه) وقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وانه فداء الاسارى كان بعد نزول قوله
تعالى (قل الانفال لله والرسول) وانما كان التكبير عليهم في اخذ الفداء من الاسرى بديا ولا دلالة
فيه على ان الغنائم لم تكن قد احات قبل ذلك على الوجه الذي جعلت للنبي صلى الله عليه وسلم
لانه جاز ان تكون الغنائم مباحة وفداء الاسرى محظورا وكذلك يقول ابو حنيفة انه لا يجوز مفاداة
اسرى المشركين وبدل على ان الجيش لم يكونوا استحقوا قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر الا يجعل
النبي ذلك لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس غنائم بدر ولم يمين سهام الفارس والراجل

الى ان نزل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله حقه) فجعل بهذه الآية اربعة
احاس الغنيمة للعائين والاحاس للوجوه المذكورة ونسخ به ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم من الانفال
الا ما كان شرطه قبل احراز الغنيمة نحو ان يقول من اصاب شئ فهو له ومن قتل قتيلا فله سلبه
لان ذلك لم ينظمه قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ) اذ لم يحصل ذلك غنيمة اغير
آخذة او قاله وقد اختلف في النقل بعد احراز الغنيمة

ذكر الخلاف فيه

قال اصحابنا والنوري لانقل بعد احراز الغنيمة انما النقل ان يقول من قتل قتيلا فله سلبه ومن
اصاب شئ فهو له وقال الاوزاعي في رسول الله اسوة حسنة كان ينقل في البداءة الربيع وفي الرجعة
الثالث وقال مالك والشافعي يجوز ان ينقل بعد احراز الغنيمة على وجه الاجتهاد قال الشيخ
ولا خلاف في جواز النقل قبل احراز الغنيمة نحو ان يقول من اخذ شئ فهو له ومن قتل
قتيلا فله سلبه وقد روى حبيب بن مسامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل في بداءة الربيع
وفي رجعة الثالث بعد الخمس فاما التنقل في البداءة فقد ذكرنا اتفاق الفقهاء عليه واما قوله
في الرجعة الثالث فانه يحتمل وجهين احدهما ما يصيب السرية في الرجعة بان يقول لهم ما اصبتم
من شئ فلكم الثلث بعد الخمس ومعلوم ان ذلك ليس بلفظ عموم في سائر الغنائم وانما هي
حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم في شئ بعينه لم يمين كيفية وجاز ان يكون معناه
ما ذكرناه من قوله للسرية في الرجعة وجعل لهم في الرجعة أكثر مما جعله في البداءة لان في
الرجعة يحتاج الى حفظ الغنائم واحرازها ويكون من حوالهم الكفار متأهين مستعدين
للقتال لا تشار الخبر بوقوع الجيش الى ارضهم والوجه الآخر انه جائز ان يكون ذلك بعد احراز
الغنيمة وكان ذلك في الوقت الذي كانت الغنيمة كلها للنبي صلى الله عليه وسلم فجعلها لمن شاء
منهم وذلك منسوخ بما ذكرناه فان قيل ذكر في حديث حبيب بن مسلمة الثلث بعد الخمس فهذا
يدل على ان ذلك كان بعد قوله (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله حقه) قيل له لا دلالة فيه
على ما ذكرت لانه لم يذكر انه الخمس المستحق لاهله من جملة الغنيمة بقوله تعالى (فان الله حقه)
وجاز ان يكون ذلك على خمس من الغنيمة لا فرق بينه وبين الثلث والنصف ولما احتل
حديث حبيب بن مسلمة ما وضحنا لم يحز الاعتراض به على ظاهر قوله تعالى (واعلموا انما
غنمتم من شئ فان الله حقه) اذ كان قوله ذلك يقتضي ايجاب الاربعة الاحاس للعائين اقضاءه
ايجاب الخمس لاهله المذكورين فتى احرزت الغنيمة فقد ثبت حق الجميع فيها بظاهر الآية فغير
جائز ان يجعل شئ منها لغيره على غير مقتضى الآية الا بما يجوز بمثله تخصيص الآية وحدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني
نافع عن عبيد الله بن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فبلغت سهامنا اثني
عشر بعيرا ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا بين في هذا الحديث سهمان الجيش

وخبر من نقل ما يمكن من جملة الغنيمة وان كان بعد اليقين وذلك من الخمس * ويدل على ان
 النقل بعد الجزاء الغنيمة لا يجوز الا من الخمس ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 وحديثنا ابو داود بن عتبة قال حدثنا ابو داود عن عبد الله بن العلاء السلمي عن ابي اسود
 بن غنم قال سمعت عمرو بن عيسى عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بعير من
 نعم فلم يسمه خذ وبرد من جنب البعير ثم قال ولا تحل لي من غنائمكم مثل هذا الا الخمس
 وخمس مردود فيكم وخبر عليه السلام انه لم يكن حائرا التصرف الا في الخمس من الغنائم وان
 الادوية الاخماس للغانمين وفي ذلك دليل على ان ما حاز من الغنيمة فهو لاهلها لا يجوز التفتيل
 منه وفي هذا الحديث دليل على ان مالا قيمة له ولا يمتنع الناس من تحوالتوا والبقاء والخرق التي
 يرمى بها يجوز للانسان ان يأخذها وينقله لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ وبرة من جنب
 بعير من المعتمر وقال لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا يعني في ان يأخذها لنفسه وينتفع بها ويجعله
 لغيره دون جماعة اذ لم تكن تلك الوبرة قيمة فانه قيل فقد قال لا يحل لي مثل هذا
 قيل له انما اراد مثل هذا فيما قاتله الناس لاذك بعينه لانه قد اخذه ويدل على ما ذكرنا
 ما رواه ابن المبارك قال حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين ذكر قصة
 قال قلنا يا رسول الله ما تقول في هذا المال قال خمسة لله واربعة اخماسه للجيش قال قلت من احق
 احديه من احد قال لو انزعمت سهمك من جنبك لم تكن باحق به من اخيك المسام * وروى ابو عاصم
 النبيل عن وهب بن ابي خالدة الحمصي قال حدثني ام حبيبة عن ابيها العباس بن سارية ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ وبرة فقال مالي فيكم هذه مالي في الاخمس فادوا الحيط والحيط
 فانه طار ونار وشار على صاحبه يوم القيامة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا حماد عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ذكر غنائم
 هوازن وقال نعمنا اني صلى الله عليه وسلم من بعير فاخذ وبرة من سنامه ثم قال يا ايها الناس
 اني ليس لي من هذا شيء ولا هذا ورفع اصبعه الا الخمس والخمس مردود عليكم فادوا
 الحيط والحيط فقام رجل في يده كبة من شعر فقال اخذت هذه لاصلاحها بردة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اماما كان لي ولبي عبد المطلب فهاولك فقل اما ذابغت ما رى فلا ارب لي فيها
 ونبذها * فهذه الاخبار موافقة لظاهر الكتاب فهو اولى بما يخالفه من حديث حبيب بن مسلمة
 مع احتمال حديثه للتاويل الذي وصفناه وجعلنا يمنع ان يكون في الاربعة الاخماس حق لغير الغانمين
 ويخير النبي صلى الله عليه وسلم فيها انه لاحق له فيها * وروى محمد بن سيرين ان انس بن مالك
 كان مع عبيد الله بن ابي بكر في غزاة فاصابوا سبيا فاراد عبيد الله ان يعطي انس من السبي قبل ان
 يقسم فقال انس لا ولكن اقسم ثم اعطى من الخمس فقال عبيد الله لا الا من جميع الغنائم فاني انس
 ان قبل واني عبيد الله ان يعطيه من الخمس * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله
 حدثنا حجاج حدثنا حماد عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب انه قال لا نقل بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم قال الشيخ ايد الله بحجوز ان يريد به من جملة الغنيمة لان النبي صلى الله عليه وسلم

قد كانت له الانفال ثم نسخ بآية التسمية وهذا مما يحتج به لصحة مذهبا لان ظاهره
 يقتضي ان لا يكون لاحد نقل بعد النبي صلى الله عليه وسلم في عموم الاحوال الا انه قد قامت
 الدلالة في ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه انه يصير ذلك له بالاتفاق فخصه بغيره
 وبقي الباقي على مقتضاه في انه اذا لم يقل ذلك الامام فلا شيء له وقد روى عن سعيد بن المسيب
 قال كان الناس يعطون النقل من الخمس فانه قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم من غنائم
 حنين صناديد العرب عطايا نحو الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والزبرقان بن بدر واني سفيان
 ابن حرب وصفوان بن امية ومعلوم انه لم يعطهم ذلك من سهمه من الغنيمة وسهمه من الخمس
 اذ لم يكن يتسع لهذه العطايا لانه اعطى كل واحد من هؤلاء وغيرهم مائة من الابل ولم يكن
 يعطهم من بقية سهام الخمس سوى سهمه لانها للفقراء ولم يكونوا هؤلاء فقراء فثبت انه
 اعطاهم من جملة الغنيمة ولما لم يستأذنهم فيه دل على انه اعطاهم على وجه النقل وانه قد كان له
 ان ينقل فانه قيل له ان هؤلاء القوم كانوا من المؤلفة قلوبهم وقد جعل الله تعالى للمؤلفة قلوبهم
 سهام من الصدقات وسيل الخمس سبل الصدقة لانه مصرف الى الفقراء كالصدقات المصروفة اليهم
 فجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من جملة الخمس كاي اعطاهم من الصدقات وقد اختلف
 في سلب القتيل فقال اصحابنا ومالك والثوري السلب من غنيمة الجيش الا ان يكون الامير قال من قتل
 قتيلا فله سلبه وقال الاوزاعي والليث والشافعي السلب للقاتل وان لم يقل الامير قال الشيخ ايد
 الله قوله عز وجل (واعلموا انما غنمتم من شيء) يقتضي وجوب الغنيمة للجماعة الغانمين
 فغير جائز لاحد منهم الاختصاص بشيء منها دون غيره فانه قيل ينبغي ان يدل على ان السلب
 يغنيمة فانه قيل له (غنمتم) هي التي حازوها باجتماعهم ونوازرهم على القتال واخذ الغنيمة فلما كان
 قتله لهذا القتيل واخذه سلبه يتظافر الجماعة وجب ان يكون غنيمة ويدل عليه انه لو اخذ سلبه
 من غير قتل لكان غنيمة اذ لم يصل الى اخذه الا بقوتهم وكذلك من لم يقتل وكان قائما
 في الصف ردا لهم مستحق الغنيمة وبصير غائما لان بظهوره ومعاذته حصلت واخذت
 واذا كان كذلك وجب ان يكون السلب غنيمة فيكون كسائر الغنائم ويدل عليه ايضا
 قوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) والسلب مما غنمه الجماعة فهو لهم * ويدل على ذلك
 من جهة السنة ما حدثنا احمد بن خالد الجزوري حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن المبارك
 وهشام بن عمار قال حدثنا عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن قتادة بن ابي
 امية قال نزلنا دابق وعلينا ابو عبيدة بن الجراح فبلغ حبيب بن مسلم ان قد صاحب قبرس
 خرج يريد طريق اذ رجحان معه زبرجد وياقوت ولؤلؤ ودياس فخرج في جبل حتى قتله
 في الدرب وجاء بما كان معه الى ابي عبيدة فاراد ان يحمسه فقال حبيب يا ابا عبيدة لا بحر مني رزقا
 رزقني الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل السلب للقاتل فقال معاذ بن جبل مهلا يا حبيب اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما للمرء ما طابت به نفس امامه فقول عليه السلام انما للمرء ما
 طابت به نفس امامه يقتضي حظر ما لم تطيب نفس امامه فمن لم تطيب نفس امامه لم يحل له السلب لاسيما

مطلبه
 في سلب القتيل

وقد اخرج معاذان ذلك في شأن السلب فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم ابو قتادة وطلحة وسمرة بن جندب وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا فله سلبه وروى سلمة بن الأكوع وابن عباس وعوف بن مالك وخالد بن الوليد ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل السلب للقاتل وهذا يدل على معنيين احدهما انه يقتضى ان يستحق القاتل السلب والثاني انه يفسر ان معنى قوله في حديث معاذ انما للمرء ما طابت به نفس امارة ان نفسه قد طابت للقاتل بذلك وهو امام الأئمة في قيل له قوله عليه السلام ليس للمرء الا ما طابت به نفس امارة المفهوم منه امير الذي يلزمه طاعته وكذلك عقل معاذ وهو راوى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو اراد بذلك نفسه لقال انما للمرء ما طابت به نفس فهذا الذي ذكره هذا السائل تأويل ساقط لا معنى له * واما الاخبار المروية في ان السلب للقاتل فاما ذلك كلام خرج على الحال التي حش فيها القتال وكان يقول ذلك تحريضاً لهم وتضرية على العدو كما روى انه قال من اصاب شيئا فهو له وكما حدثنا احمد بن خالد الجوزي حدثنا محمد بن يحيى الدهاني حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا غالب بن حجر قال حدثني ام عبد الله وهي ابنة الملقام بن النلب عن ابيها عن ابيها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتى بمول فله سلبه ومعلوم ان ذلك حكم مقصور على الحال في تلك الحرب خاصة اذ لا خلاف انه لا يستحق السلب باخذه موليا وهو كقوله يوم فتح مكة من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل بيته فهو آمن ومن اتى سلاحه فهو آمن * ويدل على ان السلب غير مستحق للقاتل الا ان يكون قد قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن مسلم حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال خرجت مع يزيد بن حارثة في غزوة مونة ورافقتي مددي من اهل اليمن ليس معه غير سيفه فحضر رجل من المسلمين جزورا فسله المددي طائفة من جلده فاعطاه اياه فالتخذه كهيئة الدرق ومضينا فلقينا جموع الروم وفيهم رجل على فرس له اشقر عليه سرج مذهب وسلاح مذهب فجعل الرومي يغري بالمسلمين وقعدله المددي خائف صخرة فربه الرومي فمرفق فرسه وخر وعلا فقتله وحاز فرسه وسلاحه فلما فتح الله عز وجل للمسلمين بيث اليه خالد بن الوليد فالتخذه منه السلب قال عوف فانيته فقلت يا خالد اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل فقال بلى ولكن استكرهته فقلت ترد اليه او لا عرفتكها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني ان ارد عليه قال عوف فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضت عليه قصة المددي وما فعل خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد ما حملك على ما صنعت قال يا رسول الله استكرهته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خالد رد عليه ما اخذت منه قال عوف فقلت ذلك يا خالد الم اف لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك فاخبرته قال ففضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا خالد لا ترد عليه على ان تاركو لكم صفوة امرهم وعليهم كدره حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا الوليد بن بكر قال حدثنا عن هذا الحديث فحدثني عن خالد

ابن ممدان عن جبير بن نفير عن عوف بن مالك الاشجعي نحوه فاما قال النبي صلى الله عليه وسلم يا خالد لا ترد عليه دل ذلك على ان السلب غير مستحق للقاتل لانه لو استحقه لما جاز ان تمنعه ودل ذلك على ان قوله بدأ دفعه اليه لم يكن على جهة الانجاب وانما كان على وجه النقل وجاز ان يكون ذلك من الخمس * ويدل عليه ما روى يوسف الماجشون قال حدثني صالح بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان معاذ بن عمرو ومعاذ بن عمرو بن الجهم قتل ابا جهل فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما قتله وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو فلما قضى به لاحدهما مع اخباره انهما قتلاه دل على انهما لم يستحقاه بالقتل الا ترى انه لو قال من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتله رجلان استحقا السلب نصفين فلو كان القاتل مستحقا للسلب لوجب ان يكون لوجوده قبل لا يعرف قاتله ان لا يكون سلبه من حيلة الغنيمة بل يكون لقطعة لان له مستحقا بعينه فلما اتفق الجميع على ان السلب من لم يعرف قاتله في المعركة من حيلة الغنيمة بل يكون لقطعة لان له مستحقا بعينه فلما وقد قال الشافعي ان القاتل لا يستحق السلب في الادبار وانما يستحقه في الاقبال فالأثر الوارد في السلب لم يفرق بين حال الاقبال والادبار فان احتج بالخير فقد خالفه وان احتج بالنظر فالتظر يوجب ان يكون غنيمة للجميع لا اتفاقهم على انه اذا قتله في حال الادبار لم يستحقه وكان غنيمة والمعنى الجامع بينهما انه قتله بمعاونة الجميع ولم يتقدم من الامير قول في استحقاقه * ويدل على ان القاتل انما يستحقه اذا تقدم من الامير قول قبل احراز الغنيمة انه لو قال من قتل قتيلا فله سلبه ثم قتله مقبلا او مدبرا استحق سلبه ولم يختلف حال الاقبال والادبار فلو كان السلب مستحقا بنفس القتل لما اختلف حكمه في حال الاقبال والادبار وقد روى عن عمر بن قتيل البراء بن مالك انا كنا لالخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ مالا ولا ارانا الا خمسية * واختلف في الامير اذا قال من اصاب شيئا فهو له فقال الشافعي والثوري والاوزاعي هو كاقال ولا خمس فيه وكره مالك ان يقول من اصاب شيئا فهو له لانه قتال بجمل وقال الشافعي بخمس ما اصابه السلب المقتول * قال ابو بكر لما اتفقوا على جواز ان يقول من اصاب شيئا فهو له وانه يستحق وجب ان لا خمس فيه وان يجوز قطع حقوق اهل الخمس عنه كما جاز قطع حقوق سائر الغنائم عنه وايضا فان قوله من اصاب شيئا فهو له بمنزلة من قتل قتيلا فله سلبه فلما لم يجب في السلب الخمس اذا قال الامير ذلك كذلك سائر الغنيمة وايضا فان الله تعالى انما اوجب الخمس فيما صار غنيمة لهم بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة) وهذا لم يصير غنيمة لهم لان قول الامير في ذلك جائز على الجيش فلما لم يصير غنيمة لهم وجب ان لا خمس فيه * واختلف في الرجل يدخل دار الحرب وحده مغيرا بغير اذن الامام فقال الشافعي ما غنمه فهو له خاصة ولا خمس فيه حتى تكون لهم منعة ولم يحد محمد في المنعة شيئا وقال ابو يوسف اذا كانوا تسعة ففيه الخمس وقال الثوري والشافعي بخمس ما اخذ والباقي له وقال الاوزاعي ان شاء الامام عاقبه وحرمه وان شاء خمس ما اصاب والباقي له * قال احمد بن حنبل قوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة) يقتضى ان يكون الغنائم جماعة لان حصول الغنيمة منهم شرط في الاستحقاق وليس ذلك بمنزلة

مطلب
اذا قال الامير من اصاب
شيئا فهو له

مطلب
فيمن دخل دار الحرب
مغيرا بغير اذن الامام

قوله تعالى ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر في لزوم قتل الواحد على حاله وان لم يكن معه جماعة اذ كان مشتركاً لان ذلك امر يقتل الجماعة ولا امر يقتل الجماعة لا يوجب اعتبار الجميع اذ ليس فيه شرط وقوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمنا﴾ فيه معنى الشرط وهو حصول الغنيمة لهم وقتالهم فهو كقول القائل ان كنت هؤلاء الجماعة فعدي حر ان شرط الحث وجود الكلام للجماعة ولا تحت بكلام بعضها وايضا لما اتفق الجميع على ان الجيش اذا غنموا لم يشاركهم سائر المسلمين في الاربعة الاحاس لانهم لم يشهدوا القتال ولم يكن منهم حيازة الغنيمة وجب ان يكون هذا المغير وحده استحق ما غنمه واما الخمس فاما يستحق من الغنيمة التي حصلت بظفر المسلمين ونصرتهم وهو ان يكونوا فيه الغانمين ومن دخل دار الحرب وحده مغيراً فقد تبرأ من نصرة الامام لانه عاص له داخل بغير امره فوجب ان لا يستحق من الخمس ولذلك قال اصحابنا في الركاز الموجود في دار الاسلام لما كان الموضع مظهوراً عليه بالاسلام وجب فيه الخمس ولو وجد في دار الحرب لم يجب فيه الخمس واذا دخل الرجل وحده باذن الامام خمس ما غنم لانه لما اذن له في الدخول فقد تضمن نصرتة وحياطته والامام قائم مقام جماعة المسلمين في ذلك فاستحق لهم الخمس واما اذا كان المغيرون بغير اذن الامام جماعة لهم منعة فانه يجب فيه الخمس بقوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمنا من شئ فان الله خمس﴾ فهم في هذه الحال بمنزلة السرية والجيش حصول المنعة لهم ولتوجه الخطاب اليهم باخراج الخمس من غنائمهم واختلف في المدد يلحق بالجيش في دار الحرب قبل احراز الغنيمة فقال اصحابنا اذا غنموا في دار الحرب ثم لحقهم جيش آخر قبل اخراجها الى دار الاسلام فهم شركاء فيها وقال مالك والثوري والليث والاوزاعي والشافعي لا يشاركونهم قال ابو بكر الاصل في ذلك عند اصحابنا ان الغنيمة انما يثبت فيها الحق بالاحراز في دار الاسلام ولا يملك الا بالقسمة وحصولها في ايديهم في دار الحرب لا يثبت لهم فيها حقاً والدليل عليه ان الموضع الذي حصل فيه الجيش من دار الحرب لا يصير مغنوما اذ لم يفتحوها الا ترى انهم لو خرجوا ثم دخل جيش آخر ففتحوها لم يصير الموضع الذي صار فيه الاولون ملكاً لهم وكان حكمه حكم غيره من بقاع ارض الحرب والمعنى فيه انهم لم يحرزوه في دار الاسلام فكذلك سائر ما يحصل في ايديهم قبل خروجهم الى دار الاسلام لم يثبت لهم فيه حق الا بالحيازة في دارنا فاذا لحقهم جيش آخر قبل الاحراز في دار الاسلام كان حكم ما اخذوه حكم ما في ايدي اهل الحرب فيشارك الجميع فيه وايضا قوله تعالى ﴿واعلموا انما غنمنا من شئ﴾ يقتضي ان يكون غنيمة الجميع اذ بهم صار محرراً في دار الاسلام الا ترى انهم ماداموا في دار الحرب فانهم يحتاجون الى معونة هؤلاء في احرازها كالحقوقهم قبل اخذها شاركهم ولو كان حصولها في ايديهم يثبت لهم فيها حقاً قبل احرازها في دار الاسلام لوجب ان يصير الموضع الذي وطئه الجيش من دار الاسلام كالحقوقها اذ كانت دار الاسلام وفي اتفاق الجميع على ان وطئه الجيش موضع في دار الحرب لا يجعله من دار الاسلام دليل على

مطلب
في المدد يلحق الجيش
في دار الحرب قبل احراز
الغنيمة

ان الحق لا يثبت فيه الا بالحيازة واحتج من لم يقسم للمدد بما روى الزهري عن عتبة بن سعيد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا بن سعيد على سرية قبل نجد فقدم ابا بن واصحابه بخيبر بعدما فتحت وان حزم خيلهم اليه قال ايا ان اقسم لاني رسول الله قال ابو هريرة فقلت لا تقسم لهم شيئاً يا بني الله قال ابا بن انت بهذا يا ابن نجد قال النبي صلى الله عليه وسلم اجلس يا ابا بن فلم يقسم لهم وهذا لا حجة فيه لان خير صارت دار الاسلام بظهور النبي صلى الله عليه وسلم عليها وهذا لا خلاف فيه وقد قيل فيه وجه آخر وهو ما روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن ابي عمار عن ابي هريرة قال ما شهدت لرسول الله من الغنائم الا قسم لي الاخير فانها كانت لاهل الحديبية خاصة فاخبر في هذا الحديث ان خير كانت لاهل الحديبية خاصة شهدها اولم يشهدوها دون من سواهم لان الله تعالى كان وعدهم اياها بقوله ﴿واخرى لم تقدرها عليها قد احاط الله بها﴾ بعد قوله ﴿وعندكم الله مغائم كثيرة تأخذونها﴾ فجعل لكم هذه وقد روى ابو هريرة عن ابي موسى قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح خيبر بثلاث قسم لنا ولم يقسم لاحد لم يشهد الفتح غيرنا فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لابي موسى واصحابه من غنائم خيبر ولم يشهدوا الوقعة ولم يقسم فيها لاحد لم يشهد الوقعة وهذا محتمل ان يكون لانهم كانوا من اهل الحديبية ويحتمل ان يكون بطيئة انفس اهل الغنيمة كما روى خنيم بن عراك عن ابيه عن نفر من قومه ان ابا هريرة قدم المدينة هو وشر من قومه قال قدما وقد خرج رسول الله فخرنا من المدينة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد افتتح خيبر فكلم الناس فاشركونا في سهامهم فليس في شئ من هذه الاخبار دلالة على ان المدد اذا لحق بالجيش وهم في دار الحرب انهم لا يشاركونهم في الغنيمة وقد روى قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان اهل البصرة غزوا نهاوند فامددهم اهل الكوفة وظهروا فاراد اهل البصرة ان لا يقسموا لاهل الكوفة وكان عمار على اهل الكوفة فقال رجل من بني عطاء اربها الاجدع تريد ان تشاركنا في غنائمنا فقال جبر اذني بيت فكتب في ذلك الى عمر فكتب عمر في ذلك ان الغنيمة لمن شهد الوقعة وهذا ايضا لا دلالة فيه على خلاف قولنا لان المسلمين ظهروا على نهاوند وصارت دار الاسلام اذ لم يبق للكفار هناك فنة فاما قال ان الغنيمة لمن شهد الوقعة منهم لانهم لحقوهم بعدما صارت دار الاسلام ومع ذلك فقد رأى عمار ومن معه ان يشاركهم ورأى عمران لا يشاركهم لانهم لحقوهم بعد حيازة الغنيمة في دار الاسلام لان الارض صارت من دار الاسلام

باب سهمان الحيل

قال الله تعالى ﴿واعلموا انما غنمنا من شئ فان الله خمس﴾ قال ابو بكر ظاهره يقتضي المساواة بين الفارس والراجل وهو خطاب لجميع الغانمين وقد شبههم هذا الاسم الا ترى ان قوله تعالى ﴿فان كن نساء فوق ائذنين فائمن تلكا مترك﴾ قد عطف من ظاهره استحقاقهن للثمن على المساواة

وكذلك من قل هذا لم يدلوا له ولا ما لهم بالمساواة ما لم يذكر التفضيل كذلك معترض قوله تعالى
(عظم) يقتضى ان يكونوا متساوين لان قوله (عظم) عبارة عن ملكهم له وقد اخاف
في سهم الفارس

ذكر الخلاف في ذلك

قال ابو حنيفة للفارس سهمان وللراجل سهم وقال ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى ومالك
والثوري والليث والاوزاعي والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم وروى مثل قول ابي حنيفة
عن المذنبين ابي حنيفة عامل عمرانه جعل للفارس سهمين وللراجل سهمين فرضه عمر بن الخطاب
عن الحسن البصري وروى شريك عن ابي اسحاق قال قدم فتم بن العباس على سعيد بن عثمان
بخراسان وقد غنموا فقال اجعل جائزتك ان اضربك بالفارس سهم فقال اضرب لي بسهم ولقمرى
بسهم قال ابو بكر قدينا ان ظاهر الآية يقتضى المساواة بين الفارس والراجل فلما اتفق
الجميع على تفضيل الفارس بسهم ففضلوا وخصصناه للظاهر وبقي حكم اللفظ فماعداد وحدنا
عبد الباقي بن قانع وحديثنا يعقوب بن عيلان العماني قال حدثنا محمد بن الصباح الجرجاني قال حدثنا
عبد الله بن رجاء عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين وللراجل سهمين قال عبد الباقي لم ينجى به عن الثوري
غير محمد بن الصباح قال ابو بكر وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا الحمدي
قال حدثنا ابواسامة عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
للفارس ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفارسه واختلف حديث عبيد الله بن عمر في ذلك وجاز
ان يكونا صحيحين بان يكون اعطاء بدياً سهمين وهو المستحق ثم اعطاء في غنمة اخرى ثلاثة
اسهم وكان السهم الزائد على وجه الفل ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع المستحق
وجاز ان يتبرع بما ليس بمستحق على وجه الفل كما ذكر ابن عمر في حديث قد قدمنا ذكر
سنده انه كان في سرية قال فبلغت سهماننا اثني عشر بهرا وقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ميرابيرا وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحسن بن الكيث الموصل قال حدثنا صبح بن
دينار قال حدثنا عفيف بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اسهم يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهمين وهذا ان ثبت فلاحجة فيه لاني حنيفة
لان قسمة يوم بدر لم تكن مستحقة للجيش لان الله تعالى جعل الانفال للرسول صلى الله عليه
وسلم وخبره في اعطائه من رأى ولو لم يعطهم شيئاً لكان جائزاً فام تكن قسمة الغنمة مستحقة
يومئذ وانما وجبت بعد ذلك بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله حصة) ونسخ
بهذا الانفال التي جعلها للرسول في حجة الغنمة وقد روى مجمع بن جارية ان النبي صلى
الله عليه وسلم قسم غنائم خيبر فجعل للفارس سهمين وللراجل سهمين وروى ابن الفضيل
عن الحجاج عن ابي صالح عن ابن عباس قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفارس ثلاثة

اسهم وللراجل سهم وهذا خلاف رواية مجمع بن جارية وقديمي الجمع بينهما بان يكون
قسم لبعض الفارس سهمين وهو المستحق وقسم لبعضهم ثلاثة اسهم وكان السهم الزائد
على وجه الفل كما روى سلمة بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه في غزوة
دي قدر سهمين سهم الفارس والراجل وكان راجلاً يومئذ وكما روى انه اعطى الزبير يومئذ
اربعة اسهم وروى سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ان الزبير
كان يضرب له في المعجم بارية اسهم وهذه الزيادة كانت على وجه الفل تحريضاً لهم على الجفاف الخيل
كما كان يفعل ساب الفيل ويقول من اصاب شيئاً فهو له نحر يضاهي القتال فان قيل لما اختلفت
الاخبار كان خبر الزائد اولى قيل له هذا اذا ثبتت الزيادة كانت على وجه الاستحقاق فاما
اذا احتمل ان تكون على وجه الفل فلم تثبت هذه الزيادة مستحقة وايضا فان في خبرنا اثبات
زيادة اسهم الراجل لانه كلما نقص نصيب الفارس زاد نصيب الراجل وبطل على ما ذكرنا
من طريق النظر ان الفرس لما كان آلة كان القياس ان لا يسهم له كسائر الآلات فتركنا القياس
في السهم الواحد والباقي محمول على القياس وعلى هذا لو حضر الفرس دون الرجل لم يستحق شيئاً
ولو حضر الرجل دون الفرس استحق فلما لم يجاوز بالرجل سهمين واحداً كان الفرس به اولى
وايضاً الرجل آكد امراً في استحقاق السهم من الفرس بدلالة ان الرجال وان كثروا استحقوا
سهمهم ولو حضرت جماعة افراس لرجل واحد لم يستحق الا الفرس واحد فلما كان الرجل
آكداً من الفرس ولم يستحق اكثر من سهم فالفرس اخرى بذلك واختلف في البراذن
فقال اصحابنا ومالك والثوري والشافعي البرذون والفارس سواء وقال الاوزاعي كانت ائمة
المسلمين فيما سلف لا يسهمون للبراذن حتى هاجت الفتنة من بعد قتل الوليد بن يزيد وقال
الليث للهجين والبرذون سهم واحد ولا يلحقان بالعرب قال ابو بكر قال الله تعالى (ومن رباط
الحيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وقال (فما اوجعتم عليه من خيل ولا ركاب) وقال (والحيل
والبغال والحمر) فعلى باسم الحيل في هذه الآيات البراذن كما عطف منها العرب فلما شملها
اسم الحيل وجب ان يستويا في السهمان وبطل عليه ان راكب البرذون يسمى فارساً كما يسمى به
راكب الفرس العربي فلما جرى عليهما اسم الفارس وقال النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للفارس
سهمين وللراجل سهم ثم عم ذلك فارس البرذون كما عم فارس العرب وايضا ان كان من الحيل فواجب
ان لا يختلف سهمه وسهم العربي وان لم يكن من الحيل فواجب ان لا يستحق شيئاً فلما وافقنا
الليث ومن قال بقوله ان يسهم له دل على انه من الحيل وانما لا فرق بينه وبين العربي وايضا لا يختلف الفقهاء
في انه بمنزلة الفرس العربي في جواز اكله وحظره على اختلافهم فيه فدل على انهما جالس واحد
فصار فرق ما بينهما كفرق ما بين الذكر والانثى والمهزبل والسهمين والحواد ومادونه
وان اختلفا في هذه الوجوه لم يوجب اختلاف سهمهما وايضا فان الفرس العربي وان كان
اجرى من البرذون فان البرذون اقوى منه على حمل السلاح وايضا فان الرجل العربي والعجمي
لا يختلفان في حكم السهم كذلك الحيل العربي والعجمي وقال عبد الله بن دينار سألت سعيد

ان السبب عن صدقه البراذن فقال سعيد وهل في الحبل من صدقة وعن الحسن انه قال البراذن بمزلة الحبل وقال مكحول اول من قسم للبراذن خالد بن الوليد يوم دمشق قسم البراذن نصف سهمان الحبل لما رأى من جرهما وفوتها فكان يعطى البراذن سهمهما وهذا حديث مقطوع وقد اخبر فيه انه فعله من طريق الراى والاجتهاد لما رأى من قوتها فاذا ليس بتوقيف وقد روى ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه قال اغارت الحبل بالشام وعلى الناس رجل من همدان يقال له المنذر بن ابي حصه الوادعي فادركت الحبل العراب من يومها وادركت الكوادر من الغد فقال لا اجعل ما ادركك كلام يدرك فكتب الى عمر فيه فكتب عمر هببت الوادعي امه لقد اذكرت به امضوها على ما قال فاحتج من لم يسهم للبراذن بذلك ولادلالة في هذا الحديث على ان ذلك كان رأى عمر وانما اجازة لانه لم يسوغ فيه الاجتهاد وقد حكم به امير الجيش فانفذه واختلف فيمن يغزو بافراس فقال ابو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي لا يسهم الا لفرس واحد وقال ابو يوسف والثوري والاوزاعي والليث يسهم لفرسين والذي يدل على صحة القول الاول انه معلوم ان الجيش قد كانوا يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما ظهر الاسلام بفتح خيبر ومكة وحنين وغيرها من المغازي ولم يكن يخلو الجماعة منهم من ان يكون معه فرسان او اكثر ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لاكثر من فرس واحد وايضا فان الفرس آلة وكان القياس ان لا يضرب له يسهم كسائر الآلات فلما ثبت بالسنة والاتفاق يسهم الفرس الواحد اتينا ولم يثبت الزيادة الاستتوفيق اذ كان القياس بتمعه

باب قسم الخمسة

قال الله تعالى (فان الله خمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) واختلف السلف في كيفية قسم الخمسة في الاصل فروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال كانت الغنيمة تقسم على خمسة اقسام فاربعة منها لمن قاتل عليها وخمس واحد يقسم على اربعة فربيع لله وللرسول ولذي القربى يعني قرابة النبي صلى الله عليه وسلم فما كان لله وللرسول فهو لقرابة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس شيئا والربيع الثاني لليتامى والربيع الثالث للمساكين والربيع الرابع لابن السبيل وهو الضيف الفقير الذي يزل بالمسلمين وروى قتادة عن عكرمة عنه وقال قتادة في قوله تعالى (فان الله خمس) قال يقسم الخمس على خمسة اسهم لله وللرسول خمس ولقرابة النبي صلى الله عليه وسلم خمس ولليتامى خمس وللمساكين خمس ولابن السبيل خمس وقال عطاء والشعبى خمس الله وخمس الرسول واحد قال الشعبى هو مفتاح الكلام وروى سفيان عن قيس بن مسلم قال سألت الحسن بن محمد بن الحنفية عن قوله عز وجل (فان الله خمس) قال هذا مفتاح كلام ليس لله نصيب الله الدنيا والآخرة وقال يحيى بن الخزاز (فان الله خمس) قال الله كل شئ وانما النبي صلى الله عليه وسلم خمس وخمس خمس وروى ابو جعفر الرازى عن الربيع بن انس عن ابي العالية قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالغنيمة فيضرب بيده فواقف فيها

من شئ جملة للكعبة وهو سهم بيت الله ثم يقسم ما بقى على خمسة فيكون للنبي صلى الله عليه وسلم سهم ولذوى القربى سهم ولليتامى سهم وللمساكين سهم ولابن السبيل سهم والذي جعله للكعبة هو السهم الذي لله تعالى وروى ابو يوسف عن اسحق بن سوار عن ابن الزبير عن جابر قال كان يحمل الخمس في سبيل الله تعالى ويعطى منه ثمانية الفوم فلما كثر المال جعله في غير ذلك وروى ابو يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس ان الخمس الذي كان يقسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة اسهم لله وللرسول سهم ولذوى القربى سهم ولليتامى سهم وللمساكين سهم ولابن السبيل سهم ثم قسم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب على ثلاثة اسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل قال ابو بكر فاختلف السلف في قسمة الخمس على هذه الوجوه قال ابن عباس في رواية علي بن ابي طلحة ان القسمة كانت على اربعة سهم لله وسهم الرسول وسهم ذى القربى كان واحدا وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ من الخمس شيئا وقال آخرون قوله (لله) افتتاح كلام وهو مقسوم على خمسة وهو قول عطاء والشعبى وقتادة وقال ابو العالية كان مقسوما على ستة اسهم لله سهم يجعل للكعبة ولكل واحد من المسلمين في الآية سهم واخبر ابن عباس في حديث الكلبي ان الخلفاء الاربعة قسموه على ثلاثة وقال جابر بن عبد الله كان يحمل من الخمس في سبيل الله ويعطى منه ثمانية الفوم ثم جعل في غير ذلك وقال محمد بن مسلمة وهو من المتأخرين من اهل المدينة جعل الله الراى في الخمس الى نبيه صلى الله عليه وسلم كما كانت الانفال له قبل نزول آية قسمة الغنيمة ففسخت الانفال في الاربعة الاخماس وترك الخمس على ما كان عليه موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم وكما قال (ما ناء الله على رسوله من اهل القربى لله وللرسول ولذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم) ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) فذكر هذه الوجوه ثم قال (وما آتاكم الرسول فخذوه) فين في آخره انه موكول الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك الخمس قال فيه انه (لله وللرسول) يعني قسمته موكولة اليه ثم بين الوجوه التي يقسم عليها على ما يرى ويختار ويدل على ذلك حديث عبد الواحد بن زياد عن الحجاج بن ارطاة قال حدثنا ابو الزبير عن جابر ان سئل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع بالخمس قال كان يحمل منه في سبيل الله الرجل ثم الرجل ثم الرجل والمعنى في ذلك انه كان يعطى منه المستحقين ولم يكن يقسمه اخماسا وما قول من قال ان القسمة كانت في الاصل على ستة وان سهم الله كان مصر وفا الى الكعبة فلامعنى له لانه لو كان ذلك ثابتا لورد بالنقل به متواترا ولكانت الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم اولى الناس باستعمال ذلك فاما لم يثبت ذلك عنهم علم انه غير ثابت وايضا فان سهم الكعبة ليس باولى بان يكون منسوب الى الله تعالى من سائر السهام المذكورة في الآية اذ كلها مصرورة في وجوه القربى الى الله عز وجل فدل ذلك على ان قوله (فان الله خمس) غير مخصوص بسهم الكعبة فلما بطل ذلك لم يحل المراد بذلك من احد وجهين اما ان يكون مفتاحا للكلام على ما حكينا عن جماعة من السلف وعلى وجه تعليمنا التبرك بذكر الله واقتراح الامور باسمه او ان يكون معناه ان الخمس مصرورة في وجوه القربى الى الله تعالى ثم

بين تلك الوجوه فقال (ولقد رسول ولدى القرني) الآية فاجل بدأ حكم الخمس ثم فسر الوجوه التي أحلها الله قبل لو أراد ما قالت لعل فان الله حله للرسول ولدى القرني ولم يكن يدخل الوارثين اسم الله تعالى واسم رسول الله ﷺ قبله لا يجب ذلك من قبل أن جاز في الأمة ادخال الوارثين والمراد الفاؤها كما قال تعالى (واند آتينا موسى وهرون القرفان وضياء) والوارث مائة والقرفان ضياء وقال تعالى (فلما اسلمنا نياه للحيين) معناه لما اسلمنا نياه للحيين لان قوله (فلما اسلمنا) يقتضي جوابا وجوابه نياه للحيين وكما قال الشاعر

بلى شئ يوافق بعض شئ * و احيانا و باطله كثير

ومعناه يوافق بعض شئ احيانا والوارث مائة وكما قال الآخر

فان رشيدا وابن مروان لم يكن * ليفعل حتى يصدر الامر مصدرا

ومعناه فان رشيد بن مروان وقال الآخر

الى الملك القرم وابن الهمام * وليت الكتبية في المزدحم

والوارث في هذه المواضع دخولها وخروجها سواء ثبت بما ذكرنا ان قوله (فان الله حله) على احد المعنيين الذين ذكرنا وجاز ان يكونا جميعا مرادين لاحتمال الآية لهما فينظم تعليمنا افتتاح الامور بذكر الله تعالى وان الخمس مصروف في وجوه القرب الى الله تعالى فكان للذي صلى الله عليه وسلم سهم من الخمس وكان له الصفي وسهم من القيمة كسهم رجل من الجن اذا شهد القتال وروى ابو حمزة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لو قد عبد القيس امركم باربعة شهادة ان لا اله الا الله وتقيموا الصلاة وتمتعوا سهم الله من الغنائم والصفي واختلاف السلف في سهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته فروى سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال اختلف الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سهم الرسول وسهم ذي القرني فقالت طائفة سهم الرسول للخليفة من بعده وقالت طائفة سهم ذي القرني لقراءة الخليفة واجموا على ان جعلوا هذين السهمين في الكراع والعدة في سبيل الله قال ابو بكر سهم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان له مادام حيا فلما توفي سقط سهمه كسقط الصفي بتوته فرجع سهمه الى حصة القيمة كرجع اليها ولم يعد للنواب واختلف في سهم ذي القرني فقال ابو حنيفة في الجامع الصغير يقسم الخمس على ثلاثة اسهم للفقراء والمساكين وابن السبيل وروى شمر بن الويلد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة قال خمس الله والرسول واحد وخمس ذي القرني لكل صنف ساء الله تعالى في هذه الآية خمس الخمس وقال الثوري سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس هو خمس الخمس وما بقى فالتطبيقات التي سمى الله تعالى وقال مالك يعطى من الخمس اقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يرى ويحمد وقال الاوزاعي خمس القيمة لمن سمى في الآية وقال الشافعي يقسم سهم ذي القرني بين غنيمهم وفقيرهم قال ابو بكر قوله تعالى (ولدى القرني) لفظ يحمل مقتضا الى اليان وليس معموم وذلك لان ذا القرني لا يخص بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الناس ومعلوم انه لم يرد بها اقرباء سائر الناس

فصار اللفظ محملا مقتضا الى اليان وقد اتفق السلف على انه قد اريد اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم منهم من قال ان المستحقين لسهم الخمس من الاقرباء هم الذين كان لهم نصرة وان السهم كان مستحقا بالامرين من القرابة والنصرة وان من ليس له نصرة ممن حدث بعد فاما يستحقه بالفقر كما يستحقه سائر الفقراء ويستدلون على ذلك بحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن جابر بن مطعم قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القرني بين بني هاشم وبني المطلب ائنه انا وعثمان فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لانكر فضلهم بمكالك الذي وضعتك الله فيهم ارايت بني المطلب اعطيت ومننا وانما هم ونحن منك بمنزلة فقالت صلى الله عليه وسلم انهم لم يارقوني في جاهلية ولا اسلام وانما بنو هاشم وبني المطلب شئ واحد وشبك بين اصابعه فهذا يدل من وجهين على انه غير مستحق بالقرابة فحسب احدهما بني المطلب وبني عبد شمس في القرب من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فاعطى بني المطلب ولم يعط بني عبد شمس ولو كان مستحقا بالقرابة لساوى بينهم والثاني ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ان خرج مخرج البيان لما اجل في الكتاب من ذكر ذي القرني وفعل النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه البيان فهو على الوجوب فلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النصرة مع القرابة دل على ان ذلك مراد الله تعالى فمن لم يكن له منهم نصرة فاما يستحقه بالفقر وايضا فان الخلفاء الاربعة متفقون على انه لا يستحق الا بالفقر وقال محمد بن اسحق سألت محمد بن علي فقلت ما قبل على رضى الله عنه بسهم ذي القرني حين ولي فقال سلك به سبيل ابي بكر وعمر وكره ان يدعى عليه خلافة فقال ابو بكر لو لم يكن هذا رأيه لما قضى به لانه قد خالفهما في اشياء مثل الجدة والتسوية في العطايا وايضا اخبرني ان رأيه ورأيهما كان سواء في ان سهم ذي القرني انما يستحقه الفقراء منهم ولما اجمع الخلفاء الاربعة عليه ثبتت حجة باجماعهم لقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسقي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وفي حديث يزيد بن هرم عن ابن عباس فيما كتبه الى النجدة الحروري حين سألته عن سهم ذي القرني فقال كنت ارى انه لما قد عاينا عمر الى ان تزوج منه ايما ونقض منه عن مفرنا فايينا ان لا يسلمه لنا واني ذلك علينا قوما وفي بعض الالفاظ فاني ذلك علينا بنو عمننا فاخير ان قومه وهم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأوه لفقراهم دون اغنيائهم وقول ابن عباس كنت ارى اننا اخبر انه قال من طريق الراي ولا حظ للراي مع السنة واتفاق جل الصحابة من الخلفاء الاربعة ويدل على صحة قول عمر فيما حكاه ابن عباس عنه حديث الزهري عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطلب بن ربيعة بن الحارث انه والفضل بن عباس قال يا رسول الله قد بان لنا النكاح فختاك لتؤمرنا على هذه الصدقات فتؤدى اليك ما يؤدى العمال ونصيب ما يصيبون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد انما هي اوساخ الناس ثم امر محبة ان يصنفهم من الخمس وهذا يدل على ان ذلك مستحق بالفقر اذ كان انما اقتضى لهما على مقدار الصداق الذي احتاجا اليه للتزويج ولم يأمر لهما بما فضل عن الحاجة

ويدل على ان الخمس غير مستحق قسمته على السهمان وانه موكول الى رأى الامام قوله صلى الله عليه وسلم ما لي من هذا المال الا الخمس والخمس مردود فيكم ولم يخص القرابة بشئ منه دون غيرهم دل ذلك على انهم فيه كسائر الفقراء يستحقون منه مقدار الكفاية وسد الحاجة ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يذهب كسرى فلا كسرى بعده ابدًا وبذهب فيصر فلا فيصر بعده ابدًا والذي نفسى بيده لا تنفق كنوزها في سبيل الله فاخيراته ينفق في سبيل الله ولم يخص بقوما من قوم ويدل على انه كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم انه اعطى المؤلفة قلوبهم وليس لهم ذكر في آية الخمس فدل على ما ذكرنا ويدل عليه ان كل من سعى في آية الخمس لا يستحق الا بالفقر وهم اليتامى وابن السبيل فكذلك ذو القربى لانه سهم من الخمس ويدل عليه انه لما حرم عليهم الصدقة اقيم ذلك لهم مقام ما حرم عليهم منها فوجب ان لا يستحقه منهم الا فقير كان الاصل الذي اقيم هذا مقامه لا يستحقه الا فقير فان قيل مولى بنى هاشم لا يحل لهم الصدقة ولم يدخلوا في استحقاق السهم من الخمس في قولنا هذا غلط لان مولى بنى هاشم لهم سهم من الخمس اذا كانوا فقراء على حسب ما هو لى هاشم فان قيل اذا كانت قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحقون سهمهم بالفقر والحاجة فما وجه تخصيصه اياهم بالذكر وقد دخلوا في جملة المساكين في قولنا لا يخص اليتامى وابن السبيل بالذكر ولا يستحقونه الا بالفقر وايضا لما سعى الله الخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل كما قال (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل لآل محمد فلو لم يسهم في الخمس جاز ان يظن ظان انه لا يجوز اعطاؤهم منه كالا يجوز ان يعطوا من الصدقات قسماهم ابلا ما منه لنا ان يسلمهم فيه بخلاف سبيلهم في الصدقات فان قيل قد اعطى النبي صلى الله عليه وسلم العباس من الخمس وكان ذا يسار فدل على انه لا اغنياء والفقراء منهم فيقول له الجواب عن هذا من وجهين احدهما انه اخبرنا اعطاهم بالنصرة والقرابة لقوله صلى الله عليه وسلم انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام فاستوى فيه الفقير والغني لتساوهم في النصرة والقرابة والثاني انه جائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما اعطى العباس لتفرقة في فقراء بنى هاشم ولم يعطه لنفسه وقد اختلف في ذوى القربى من هم فقال اصحابنا قرابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة هم ذوو قرياته وآله وهم آل جعفر وآل عتيل وولد الحارث بن عبد المطلب وروى نحو ذلك عن زيد بن ارقم وقال آخرون بنو المطلب داخلون فيهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم من الخمس وقال بعضهم قريش كلها من اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم الذين لهم سهم من الخمس الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه من رأى منهم فيقول ابو بكر اما من ذكرناهم فلا خلاف بين الفقهاء انهم ذوو قرياته واما بنو المطلب فهم بنو عبد شمس في القربى من النبي صلى الله عليه وسلم سواء فان وجب ان يدخلوا في القرابة الذين تحرم عليهم الصدقة فوجب ان يكون بنو عبد شمس منهم مساواتهم اياهم في الدرجة واما اعطاهم الخمس فانما خص هؤلاء به دون بنى عبد شمس بالنصرة لانا قال لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام واما الصدقة فام شغل تحريمها

بالنصرة عند جميع الفقهاء فثبت ان بنى المطلب ليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم الصدقة عليهم كبنى عبد شمس ومولى بنى هاشم تحرم عليهم الصدقة ولا قرابة لهم ولا يستحقون من الخمس شيئا بالقرابة وقد سألنا فاطمة رضي الله عنها خادما من الخمس فوكلاها الى التكبير والتحميد ولم يعطها فان قيل اعلم يعطها لانهما ليست من ذوى قرياته لانها اقرب اليه من ذوى قرياته قيل له فقد خاطب عليا بمثل ذلك وهو من ذوى القربى وقال لبعض بنات عمه حين ذهبت مع فاطمة اليه تستخدمه يسبقكن يتامى بدر وفي يتامى بدر من لم يكن من بنى هاشم لان اكثرهم من الانصار ولو استحقنا بالقرابة شيئا لا يجوز منعهم اياه لما منعهم حقهما ولا عدل بهما الى غيرهما وفي هذا دليل على معنى احدهما ان سهمهم من الخمس امره كان موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يعطيه من شاء منهم والثاني ان اعطاهم من الخمس او منعه لانما له تحريم الصدقة واما من قال ان قرابة النبي صلى الله عليه وسلم قريش كلها فانه يحتاج لذلك بانه لما نزلت (وانذر عشيرتكم الاقربين) قال النبي صلى الله عليه وسلم يا بنى فهر يا بنى عدى يا بنى فلان ليطون قريش اني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وروى عنه انه قال يا بنى كعب بن لؤى وانه قال يا بنى هاشم يا بنى قصي يا بنى عبد مناف وروى عنه انه قال لعل اجمع لى بنى هاشم وهم اربعمائة رجلا قالوا فلما ثبت ان قريشا كلها من اقربائه وكان اعطاه السهم من الخمس موكولا الى رأى النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه من كان له منهم نصرة دون غيرهم فيقول ابو بكر اسم القرابة واقع على هؤلاء كلهم لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم اياهم عند نزول قوله تعالى (وانذر عشيرتكم الاقربين) فثبت بذلك ان الاسم يتناول الجميع فقد تعلق بذوى قريته النبي صلى الله عليه وسلم احكام ثلاثة احدها استحقاق سهم من الخمس بقوله تعالى (والرسول ولذو القربى) وهم الفقراء منهم على شرائط التي قدمنا ذكرها عن المختلفين فيها والثاني تحريم الصدقة عليهم وهم آل علي وآل العباس وآل عتيل وآل جعفر وولد الحارث ابن عبد المطلب وهؤلاء هم اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولا حظا بنى المطلب في هذا الحكم لانهم ليسوا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لكانت بنو امية من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومن آل ولا خلاف انهم ليسوا كذلك فكذلك بنو المطلب مساواتهم اياه في نسبهم من النبي صلى الله عليه وسلم والثالث تخصيص الله تعالى لثيابه بائذار عشيرته الاقربين فانظم ذلك بطون قريش كلها على ما ورد به الاثر في ائذار اياهم عند نزول الآية وانما خص عشيرته الاقربين بالانذار لانه ابلغ عند نزول الآية في الدعاء الى الدين واقرب الى نفى المحاربة والمداينة في الدعاء الى الله عز وجل لان سائر الناس اذا علموا انه لم يحتمل عشيرته على عبادة غير الله وانذرهم ونهاهم انه اولى بذلك منهم اذ لو جازت المحاربة في ذلك لاحد لكانت اقرباؤه اولى الناس بها وقوله تعالى (واليتامى) فان حقيقة اليتيم هو الانفراد ومنه الرابطة المنفردة تسمى بتيمة والمرأة المنفردة عن الأزواج تسمى بتيمة الا انه قد اختلف في الناس بالصغير الذي قدمنا ابوه وهو ينفذ الفقر مع ذلك ايضا عند الاطلاق ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى ليتامى بنى

فلان وهم لا يحصون ان الوصية جائزة لانها للفقراء منهم ولا خلاف انه قد اريد مع اليتيم الفقير في هذه الآية وان الاغنياء من اليتيم لاحظ لهم فيوديل على ان اليتيم اسم يقع على الصغير لدى قدماء انوه دون الكبير قوله صلى الله عليه وسلم لا ييم بعد حلم وقد قيل ان كل ولد ييم من قبل امه الا الانسان فان نجه من قبل امه وقوله تعالى (وابن السبيل) فانه المسافر المنقطع به المحتاج الى ما يحمل به الى بلده وان كان له مال في بلده فهو بمنزلة الفقير الذي لا مال له لان المعنى في وجوب اعطائه حاجته اليه فلا فرق بين من له مال لا يصل اليه وبين من لا مال له واما المسكين فقد اختلف فيه وسند كره في موضعه من آية الصدقات وفي اتفاق الجميع على ان ابن السبيل واليتيم انما يستحقان حقهما من الخمس بالحاجة دون الاسم دلالة على ان المقصد بالخمس صرفه الى المساكين فان قيل اذا كان المعنى هو الفقير فلا فائدة في ذكر ذوى القربى في قوله صلى الله عليه وسلم لا ييم بعد حلم وقوله تعالى (واذكر الله كثيرا) في اعظم الفوائد وهو ان آل النبي صلى الله عليه وسلم لما حرمت عليهم الصدقة كان جائزا ان يظن ظان ان الخمس محرم عليهم كتحريمها اذا كان سبيله صرفه الى الفقراء فابان الله تعالى بتسميته في الآية عن جواز اعطائهم من الخمس بالفقير ويلزم هذا السائل ان يعطى اليتيم وابن السبيل بالاسم دون الحاجة عن قضيته بان لو كان مستحقا بالفقير ما كان لتسميته ابن السبيل واليتيم معنى وهما انما يستحقانه بالفقير قوله تعالى (اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا) قيل ان الفئة هي الجماعة المنقطعة عن غيرها واصله من فأتت رأسه بالسيف اذا قطعت والمراد بالفئة ههنا جماعة من الكفار فامرهم بالثبات لهم وقتالهم وهو في معنى قوله تعالى (اذا لقيتم الذين كفروا وحلفا فلا تولوهم الادبار) الآية ومعناه مرتب على ما ذكر في هذه من جواز التحرف للقتال او الانحياز الى فئة من المسلمين ليقاتل معهم ومرتب ايضا على ما ذكر بعد هذا من قوله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله) فانما هم مأمورون بالثبات لهم اذا كان العدو مثاهم فان كانوا ثلاثة اضعافهم فجاز لهم الانحياز الى فئة من المسلمين يقاتلون معهم وقوله تعالى (واذكروا الله كثيرا) يحتمل وجهين احدهما ذكر الله تعالى باللسان والآخر الذكر بالقلب وذلك على وجهين احدهما ذكر ثواب الصبر على الثبات لجهاد اعداء الله المشركين وذكر عقاب الفرار والثاني ذكر دلائله ونعمه على عباده وما يستحقه عابدهم من القيام بفرضه في جهاد اعدائه وضروب هذه الاذكار كلها تعين على الصبر والثبات ويستدعي بها النصر من الله والجرأة على العدو والاستهانة بهم وجائز ان يكون المراد بالآية جميع الاذكار لشمول الاسم لجميعها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافق معنى الآية ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خالد بن يحيى قال حدثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تموتوا لقاء العدو واسئلو الله العافية فاذا لقيتموهم فاثبتوا واذكروا الله كثيرا وان اجلوا اوضحوا فعايكم بالصمت وقوله تعالى (واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتشعلوا وتذهب ريحكم) امر الله تعالى في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله ونهى بها عن

الاختلاف والتنازع واخبر ان الاختلاف والتنازع يؤدي الى الفشل وهو ضعف القلب من فزع يلحقه وامر في آية اخرى بطاعة ولاة الامر لتفني الاختلاف والتنازع المؤديين الى الفشل في قوله (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) وقال في آية اخرى (ولو اراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر) فاخير تعالى انه ارادهم في منامهم قليلا لئلا يتنازعوا اذ اراهم كثيرا فيقتلوا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولن يغلب اثني عشر الفا من قلة اذا اجتمعت كلهم فتضمنت هذه الآيات كلها النهي عن الاختلاف والتنازع واخبر ان ذلك يؤدي الى الفشل والى ذهاب الدولة بقوله (وتذهب ريحكم) وقيل ان المعنى ريح النصر التي سعتها الله مع من يتصرد على من يخذله وروى ذلك عن قتادة وقال ابو عبيدة تذهب دولتكم من قولهم ذهب ريحه اي ذهب دولته قوله تعالى (فما تشققتم في الحرب فشردهم من خافهم) تشققتم معناه تصادفهم وقال الحسن وقاتلة وسعيد بن جبير (فشردهم من خافهم) اذا اسرهم فكلهم تنكيلا تشرد غيرهم من ناقض العهد خوفا منك وقال غيرهم ففعل بهم من القتل ما تفرق به من خافهم عن التعاون على قتالك ويشبه ان يكون ما مر به ابو بكر الصديق رضي الله عنه من التنكيل باهل الردة واحراقهم بالنيران ورميهم من رؤس الجبال وطردهم في الآبار ذهب فيه الى ان تأويل الآية في تشريد سائر المرتدين عن التعاون والاجتماع على قتال المسلمين قوله تعالى (واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء) الآية يعني والله اعلم اذا خفت غدرهم وخدعتهم وابقاعهم بالمسلمين وفعلوا ذلك خفيا ولم يظهروا نقض العهد فانبذ اليهم على سواء يعني الق اليهم فسخ ما بينك وبينهم من العهد والهدنة حتى يستوى الجميع في معرفة ذلك وهو معنى قوله (على سواء) لئلا يتوهوا انك نقضت العهد بنصب الحرب وقيل (على سواء) على عدل من قول الراجز

فاضرب وجود الغدر للاعداء * حتى يحبيوك الى السواء

ومنه قيل للوسط سواء لا اعتداله كما قال حسان

يا وبع انصار النبي ورهطه * بعد المغيب في سواء الملحد

اي في وسطه * وقد غزا النبي صلى الله عليه وسلم اهل مكة بعد الهدنة من غير ان ينبذ اليهم لانهم قد كانوا نقضوا العهد بما واثقهم في كنانة على قتل خزاعة وكانت حلفاء للنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء ابوسفيان الى المدينة يسئل النبي صلى الله عليه وسلم تجديد العهد بينه وبين قريش فلم يجبه النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك فمن اجل ذلك لم يحتج الى انبذ اليهم اذ كانوا قد اظهروا نقض العهد بنصب الحرب لحلفاء النبي صلى الله عليه وسلم * وروى نحو معنى الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا حفص بن عمر القرني قال حدثنا شعبة عن ابي الفيض عن سالم وقال غيره سلم ابن عامر رجل من حمير قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انقضى العهد غزاهم فجاء رجل على فرس ورذون وهو يقول الله اكبر الله اكبر وفاء لا غدر فظنوا

فأمر عمرو بن عتبة فارس اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان يله وين قوم عهد ولا يشد عتده ولا يجلها حتى يلقى الله أو يلقى اليهم على سواء فرجع معاوية بقوله تعالى ﴿واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ أمر الله تعالى المؤمنين في هذه الآية بأعداد السلاح والكرارح قبل وقت القتال أوعادوا للعدو والتقدم في رباط الخيل استعدادا للقتال المشركين وقد روى في القوة أنها الرمي حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سميد بن منصور قال حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي علي ثمامة بن ثعلبة الهمداني أنه سمع عتبة بن عامر الجهني يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآن القوة الرمي الآن القوة الرمي الآن القوة الرمي * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل قال حدثنا فضل بن ساجت قال حدثنا ابن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن عمرو بن عتبة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارموا واركبوا وان ترموا احب الى من ان تركبوا وكل لهو المؤمن باطل الا رمية بقوسه او تأديبه فرسه او ملاعبته امرأته فانه من الحق * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا عبد الله بن المبارك قال حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني ابوسلام عن خالد بن زيد عن عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صاعه يختب في صنعه الخيل والرامي به ومنبله وارموا واركبوا وان ترموا احب الى من ان تركبوا ليس من الله ثلاث تأديب الرجل فرسه وملاعبته اهله ورميه بقوسه ونبله ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فانها نعمة تركها او قال كفرها * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق قال حدثنا المفيرة بن عبد الرحمن قال حدثنا عثمان بن عبد الرحمن قال حدثنا الجراح بن مهنا عن ابن شهاب عن ابي سليمان مولى ابي رافع عن ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حق الولد على الوالد ان يعلمه كتاب الله والسباحة والرمي * ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الآن القوة الرمي ان من معظم ما يجب اعداده من القوة على قتال العدو ولم يغفبه ان يكون غيره من القوة بل عموم اللفظ شامل لجميع ما يستعان به على العدو من سائر انواع السلاح وآلات الحرب * وقد حدثنا عبد الباقي قال حدثنا جعفر بن ابى القتيل قال حدثنا يحيى بن جعفر قال حدثنا كثير بن هشام قال حدثنا عيسى بن ابراهيم التيمي عن الحكم بن عمير قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نحفي الاطفار في الجهاد وقال ان القوة في الاطفار وهذا يدل على ان جميع ما يقوى على العدو فهو ما موردا استعدادا وقال الله تعالى ﴿ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة﴾ فدمهم على ترك الاستعداد والتقدم قبل لقاء العدو * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في رباط الخيل ما يوافق معنى الآية وهو ما حدثنا عبد الباقي بن نافع قال حدثنا الحسين بن سفيان التميمي قال حدثنا احمد بن عمر قال حدثنا ابن وهب عن ابن لبيعة عن عبيد بن ابي حكيم الأزدي عن الحصين بن حرملة المهري عن ابي المصيح قال سمعت جابر بن

قوله (شئ) بصم
المعجزة وفتح الفاء
وتشديد التثنية
كذا في خلاصة
تهذيب الكمال
(المصحح)

عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في واصلها الخير والنيل الى يوم القيامة واصحابها معاون قلدوها ولا تقلدوها الاوتار * قال ابوبكر بين في الخير الاول ان الخير هو الاجر والنعمة وفي ذلك ما يوجب ان ارتباطها قربة الى الله تعالى فاذا اريدته الجهاد وهو يدل ايضا على بقاء الجهاد الى يوم القيامة اذ كان الاجر مستحقا بارتباطها للجهاد في سبيل الله عز وجل * وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تقلدوها الاوتار قيل فيه مزيان احدها خشية اختناقها بالوتر والثاني ان اهل الجاهلية كانوا اذا طلبوا بالاوتار والذحول قلدوا خيلهم الاوتار بدلونها بها على انهم طالبون بالاوتار محتمدون في قتل من يطالبونهم بها فابطل النبي صلى الله عليه وسلم الطالب بذهول الجاهلية ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة الا ان كل دم ومأثرة فهو موضوع تحت قدمي هاتين واول دم اضعه دم ربيعة بن الحارث

باب الهدنة والموادعة

قال الله تعالى ﴿وان جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ والجنوح الميل ومنه يقال جئحت السفينة اذا مالت والسلم المسالمة ومعنى الآية انهم ان مالوا الى المسالمة وهي طلب السلامة من الحرب فسلمهم واقبل ذلك منهم وانما قال (فاجنح لها) لانه كناية عن المسالمة * وقد اختلفت في بقاء هذا الحكم فروى سعيد ومعه عن قتادة انها منسوخة بقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وروى عن الحسن بن ماله وروى ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس (وان جنحوا للسلم فاجنح لها) قال نسخها (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الى قوله (وهم صاغرون) وقال آخرون لا نسخ فيها لانها في موادعة اهل الكتاب وقوله تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ في عبدة الاوثان * قال ابوبكر قد كان النبي صلى الله عليه وسلم عاهد حين قدم المدينة اصنافا من المشركين منهم النضير وبنو قينقاع وقريظة وعاهد قائل من المشركين ثم كانت بينه وبين قريش هدنة الحديبية الى ان نقضت قريش ذلك العهد بقتالها خزاعة حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ولم تختلف نقلة السير والمغازي في ذلك وذلك قبل ان يكثُر اهل الاسلام ويقوى اهله فلما كثرت المسلمون وقوى الدين امر بقتل مشركي العرب ولم يقبل منهم الا الاسلام او السيف بقوله عز وجل ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ وامر بقتال اهل الكتاب حتى يسلموا او يعطوا الجزية بقوله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾ الى قوله (وهم صاغرون) ولم يختلفوا ان سورة براءة من اواخر ما نزل من القرآن وكان نزولها حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر على الحج في السنة التاسعة من الهجرة وسورة الانفال نزلت عقب يوم بدر بين فيها حكم الانفال والغنائم واليهود والموادعات فحكم سورة براءة مستعمل على ما ورد وما ذكر من الامر بالمسالمة اذ مال المشركون اليها حكم ثابت ايضا وانما اختلف حكم الآتين لاختلاف الحالين فالحال التي امر فيها بالمسالمة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم والحال التي امر فيها بقتل المشركين وبقاتل اهل الكتاب حتى يعطوا الجزية هي حال كثرة المسلمين وقوتهم

على عدوهم وقد قال تعالى (فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وانتم الاعلون والله معكم) فنهى عن المسألة عند القوة على قهر العدو وقتلهم وكذلك قال أصحابنا اذا قدر بعض اهل النعمور على قتال العدو ومقاومتهم لم تجز لهم مسألتهم ولا يجوز لهم اقرارهم على الكفر بالجزية وان ضعفوا عن قتالهم جاز لهم مسألتهم كما سلم النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصناف الكفار وهادنهم على وضع الحرب بينهم من غير جزية اخذها منهم قالوا فان قووا بعد ذلك على قتالهم لبذوا اليهم على سوائهم فأنزلهم قالوا وان لم يتمكنهم دفع العدو عن انفسهم الاعمال يبذلونه لهم جاز لهم ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان صالح عينة بن حصن وغيره يوم الاحزاب على نصف ثمار المدينة حتى لما شور الانصار قالوا يا رسول الله اهو امر امرارك الله ام الرأي والمكيدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بل هو رأي لاني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة فاردت ان ادفعهم عنكم الى يوم ما فقال السعدان سعد بن عباد وسعد بن معاذ والله يا رسول الله انهم لم يكونوا يطعمون فيها منا الاقربى وشري ونحن كفار فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام لانعطيهم الا لسيف وشقاء الصحيفة فهذا يدل على انهم اذا خافوا المشركين جاز لهم ان يدفعوهم عن انفسهم بالمال فهذه احكام بعضها ثابت بالقرآن وبعضها بالسنة وهي مستعملة في الاحوال التي امر الله تعالى بها واستعملها النبي صلى الله عليه وسلم فيها وهذا نظير ما ذكرنا في ميراث الخليف انه حكم ثابت بقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) في حال عدم ذوى الانساب وولاء العتاق فاذا كان هناك ذونسب او ولاء عتاقة فهم اولى من الخليف كان الابن اولى من الاخ ولم يخرج من ان يكون من اهل الميراث بقوله تعالى (والف بين قلوبهم لو انقضت ما في الارض جميعا ما لفت بين قلوبهم) الآية روى انه اراد به الاوس والخزرج وكانوا على غاية العداوة والبغضاء قبل الاسلام فالف الله بين قلوبهم بالاسلام روى ذلك عن بشير بن ثابت الانصاري وابن اسحاق والسدي وقال مجاهد هو في كل متحايين في الله بقوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) الى آخر القصة حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن الهيثم حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) قال امر الله تعالى الرجل من المسلمين ان يقاتل عشرة من الكفار فشق ذلك عليهم فرحمهم فقال (فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين) وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا ابو عبيد حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ابن ابي نجیح عن عطاء عن ابن عباس قال لما رجل فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر وانما عني ابن عباس ما ذكر في هذه الآية وكان الفرض في اول الاسلام على الواحد قتال العشرة من الكفار لصحة بصر المؤمنين في ذلك الوقت وصدق يقينهم ثم لما سلم قوم آخرون خالطهم من لم يكن لهم بصرهم ونياتهم خفت عن الجميع واجراهم بحري واحد ففرض على الواحد مقاومة الاثنين بقوله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا) لم يرد به ضعف القوى والايدي وانما المراد ضعف التية تحاربة المشركين فجعل

فرض الجميع فرض ضعفائهم وقال عبد الله بن مسعود ما ظننت ان احدا من المسلمين يريد بقتاله غير الله حتى انزل الله تعالى (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) فكان الاولون على مثل هذه البيات فلما خالطهم من يريد الدنيا بقتاله سوى بين الجميع في الفرض وفي هذه الآية دلالة على بطلان من ابي وجود النسخ في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن قائلة معتدا بقوله لانه قال تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) والتخفيف لا يكون الا بزوال بعض الفرض الاول او النعل عنه الى ما هو اخف منه فثبت بذلك ان الآية الثانية ناسخة للفرض الاول وزعم القائل بما ذكرنا من انكار النسخ لانه ليس في الآية امر وانما فيه الوعد بشرطه فقي وفي بالشرط انجز الوعد وانما كلف كل قوم من الصبر على قدر استطاعتهم فكان على الاولين ما ذكر من مقاومة العشرين للمائتين والآخرون لم يكن لهم من نفاذ البصيرة مثل مال الاولين فكلفوا مقاومة الواحد للاثنين والمائة للمائتين قال ومقاومة العشرين للمائتين غير مفروضة وكذلك المائة للمائتين وانما الصبر مفروض على قدر الامكان والاس مختلِفون في ذلك على مقادير استطاعتهم فليس في الآية نسخ زعم قال ابو بكر هذا كلام شديد الاختلال والتناقض خارج عن قول الامة سلفها وخلفها وذلك لانه لا يختلف اهل النقل والمفسرون في ان الفرض كان في اول الاسلام مقاومة الواحد للعشرة ومعلوم ايضا ان قوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) وان كان لفظه لفظ الخبر فعناء الامر كقوله تعالى (والوالدات برضعن اولادهن) وقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن) وليس هو اخبارا بوقوع ذلك وانما هو امر بان لا يفر الواحد من العشرة ولو كان هذا خبرا لما كان لقوله (الآن خفف الله عنكم) معنى لان التخفيف انما يكون في المأمورية لا في الخبر عنه ومعلوم ايضا ان القوم الذين كانوا مأمورين بان يقاوم الواحد منهم العشرة من المشركين داخلون في قوله (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا) فلا محالة قد وقع النسخ عنهم فيما كانوا تعبدوا به من ذلك ولم يكن اولئك القوم قد نقصت بصرهم ولا قل صبرهم وانما خالطهم قوم لم يكن لهم مثل بصرهم ونياتهم وهم المعنيون بقوله تعالى (وعلم ان فيكم ضعفا) فبطل بذلك قول هذا القائل بما وصفنا وقد اقر هذا القائل ان بعض التكليف قد زال منهم بالآية الثانية وهذا هو معنى النسخ والله اعلم بالصواب

باب الاسارى

قال الله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى حتى تخن في الارض) حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا ابو نوح قال اخبرنا عكرمة بن عمار قال حدثنا سمك الحنفي قال حدثني ابن عباس قال حدثني عمر بن الخطاب قال لما كان يوم بدر فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم الغداء فانزل الله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى) الى قوله (لمسكم فيما اخذتم) ومن الفداء انهم احل الله الفاني وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا عبد الله

عن أبي هريرة قال كان يوم بدر تمجيد
الناس من نساء بن وصابو من الغنائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تحل الغنائم
لنوم سود لرؤس قبلكم كان النبي اذ غم هو وصحابه جمعوا غنائمهم فنزل من السماء
برق فأكاه فزل الله تعالى (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم
فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) وروى فيه وجه آخر وهو ما رواه الاعمش عن عمرو بن مرة
عن ابي عبيدة عن عبد الله قال ساور النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في اسارى بدر فاشار ابو بكر
بالاستبقاء وشار عمر بالقتل وشار عبد الله بن رواحة بالاحراق فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثلث
يا ابا بكر مثل ابراهيم حين قال (فمن تبعني فانه مني ومن عصاني فانه كفار) ومثل عيسى
اذ قال (ان تعذبهم فاعذبهم عذابك) الآية ومثلك يا عمر مثل نوح اذ قال (لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا) ومثل موسى اذ قال (ربنا اطمس على اموالهم) الآية انتم عالة فلا ينقلن منهم احد الا بفداء
او ضربة عنق فقال ابن مسعود الاسهلي بن بضاء فانه ذكر الاسلام فسكت ثم قال الاسهلي
ابن بضاء فانزل الله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى حتى ينخن في الارض) الى آخر
الآيتين وروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استشار ابا بكر وعمر وعلي في اسارى
بدر فاشار ابو بكر بالفداء وشار عمر بالقتل فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر
ولم يهو ما قال عمر فلما كان من العديجت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو وابو بكر قاعدان
بيكان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ نبيك انت وصاحبك فقال ابكي للذي عرض على اصحابك
من اخذهم الفداء لقد عرض على عذابكم اذى من هذه الشجرة شجرة قريبة من النبي صلى الله عليه
وسلم فانزل الله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى) الى آخر القصة فذكر في حديث ابن عباس المتقدم
في الباب وحديث ابي هريرة ان قوله (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) انما نزل
في اخذهم الغنائم وذكر في حديث عبد الله بن مسعود وابن عباس الآخر ان الوعيد انما كان
في عرضهم الفداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشارتهم عليه به والاول اولى بمعنى الآية
لقوله تعالى (انكم فيما اخذتم) ولم يقل فيما عرضتم وانتم ومع ذلك فانه يستحيل ان يكون الوعيد
في قول قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي ومن الناس
من يجيز ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم من طريق اجتهاد الراى ويجوز ايضا ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اباح لهم اخذ الفداء وكان ذلك معصية صغيرة فعليه الله والمسلمين عليها وقد ذكر
في الحديث الذي في صدر الباب ان الغنائم لم تحل قبل نبينا لاحد وفي الآية ما يدل على ذلك
وهو قوله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى حتى ينخن في الارض) فكان في شرائع
الانبياء المتقدمين تحريم الغنائم عليهم وفي شريعة نبينا تحريمها حتى ينخن في الارض واقتضى
ظاهر اباحة الغنائم وبلا اسرى بعد الانخن وقد كانوا يوم بدر مأمورين بقتل المشركين بقوله
تعالى (فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان) وقال تعالى في آية اخرى (فاذا القيم
الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اخنتموهم فشدوا الوثاق) وكان الفرض في ذلك الوقت

القتل حتى اذا اخن المشركون فحينئذ اباحة الفداء وكان اخذ الفداء قبل الانخن محظورا وقد كان
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حازوا الغنائم يوم بدر واخذوا الاسرى وطالبوا منهم العداء
وكان ذلك من فعلهم غير موافق لحكم الله تعالى فيهم في ذلك ولذلك عابهم عليه ولم يخاف
نقطة السير ورواة المعارى ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ منهم الفداء بعد ذلك وانه قال
لا ينقلن منهم احد الا بفداء او ضربة عنق وذلك بوجب ان يكون حظر اخذ الاسرى ومقادتهم
المذكورة في هذه الآية وهو قوله تعالى (ما كان لني ان يكون له اسرى) منسوخا بقوله
(لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم
منهم الفداء فان قيل كيف يجوز ان يكون ذلك منسوخا وهو بعينه الذي كانت المعصية من الله
للمسلمين ومنع وقوع الاباحة والحظر في شئ واحد قيل له ان اخذ الغنائم والاسرى وقع
بدئا على وجه الحظر فلم تملكوا ما اخذوا ثم ان الله تعالى اباحها لهم وملكهم اياها فلا اخذ
المباح ثانيا هو غير المحظور اولا وقد اختلف في معنى قوله تعالى (لولا كتاب من الله سبق
لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) فروى ابو ذميل عن ابن عباس قال سبقت لهم الرحمة قبل
ان يعملوا المعصية وروى مثله عن الحسن رواية وهذا يدل على انهما رأيا ذلك معصية صغيرة
وقد وعد الله غفرانها باجتنابهم الكبائر وكتب لهم ذلك قبل عملهم للمعصية الصغيرة وروى عن الحسن
ايضا ومجاهد ان الله تعالى كان معلما لهذه الامة الغنيمة ففعلوا الذي فعلوا قبل ان تحل لهم الغنيمة
قال ابو بكر حكم الله تعالى بانه ستحل لهم الغنيمة في المستقبل لا تزال عنهم حكم الحظر قبل احلالها
ولا يخفف من عقابه فلا يجوز ان يكون التأويل ان ازالة العقاب لاجل انه كان في معلومه اباحة
الغنائم لهم بعده وروى عن الحسن ايضا وعن مجاهد قالا سبق من الله ان لا يعذب قوما الا بعد
تقدمه ولم يكن تقدم اليهم فيها وهذا وجه صحيح وذلك لانهم لم يعلموا بحريم الغنائم على
ايم الانبياء المتقدمين وبقاء هذا الحكم عليهم من شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم فاستباحوها
على ظن منهم انها مباحة ولم يكن قد تقدم لهم من النبي صلى الله عليه وسلم قول في تحريمها عليهم
ولا اخبار منه اياهم بتحريمها على الامم السالفة فلم يكن خطاؤهم في ذلك معصية يستحق عليها
العقاب بقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) فيه اباحة الغنائم وقد كانت محظورة قبل
ذلك وقد ذكرنا حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤس قبلكم وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلي جعلت لى الارض مسجدا
وطهورا ونصرت بالرعب واحلت لى الغنائم وارسلت الى الاحمر والابيض واعطيت الشفاعة
فاخبر صلى الله عليه وسلم في هذين الخبرين ان الغنائم لم تحل لاحد من الانبياء واممها قبله وقوله
تعالى (فكلوا مما غنمتم) قد اقتضى وقوع ملك الغنائم لهم اذا اخذوا وان كان المذكور في لفظ
الآية هو الاكل وانما خص الاكل بذلك لانه معظم منافع الاملاك اذ به قوام الابدان وبقاء
الحياة واراد بذلك تملك سائر وجوه منافعها وهو كما قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم

ولم يخزير) فخص الاعمى بذلك والمراد جميع اجزائه لانه متعنى منافعه ومعظمها في لحومه
وكما قال تعالى (اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فخص
البيع بالخطر في تلك الحال والمراد سائر ما يشغل عن الصلاة وكان وجه تخصيصه انه معظم
منافع التصرف في ذلك الوقت فاذا كان معظمه محظورا فمادونه اولى بذلك وذلك في مفهوم
اللفظ ومثله قوله تعالى (ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما) فخص الاكل بالذكر ودل
به على حظر الاخذ والاتلاف من غير جهة الاكل فهذا حكم اللفظ اذا ورد في مثله ولولا
قيام الدلالة وكون المعنى معقولا من اللفظ على الوجه الذي ذكرنا لما كانت اباحة الاكل موجهة
للتملك ولذلك قال الصحابي فيمن اباح لرجل اكل طعامه انه ليس له ان يملكه ولا يأخذه وانما له الاكل
فحسب ولكنه لما كان في مفهوم خطاب الآية التملك على الوجه الذي ذكرنا اوجب التملك وقد
قال الله تعالى في آية اخرى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس) لحمل الاربعة الاخماس غنيمة
لهم وذلك يقتضي التملك وكذلك ظاهر قوله تعالى (فكلوا مما غنمتم) لما اضاف الغنيمة لهم فقد افاد
تلكها اياهم باطلاقة لفظ الغنيمة فيه ثم عطفه الاكل عليها لم ينف ما تضمنه من التملك كما لو
قال كلوا مما ملكتم لم يكن اطلاق لفظ الاكل مانعا من صحة الملك ويدل على ذلك دخول
الفاء عليه كانه قال قدم ملكتكم ذلك فكلوا * والغنيمة اسم لما اخذ من اموال المشركين يقال
فيكون خمسة لله تعالى واربعة لغيره للغنائم بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس)
واما التي فهو كل ما صار من اموال المشركين الى المسلمين بغير قتال روى هذا الفرق بينهما
عن عطاء بن السائب وعن سفيان الثوري ايضا قال ابو بكر التي كل ما صار من اموال المشركين
الى المسلمين يقال او بغير قتال اذ كان سبب اخذه الكفر قال الصحابي الجزية في * والحراج وما
يأخذه الامام من العدو على وجه الهدنة والموادعة فهو في * ايضا وقال الله عز وجل (ما فاء الله
على رسوله من اهل القرى فله وللرسول) الآية فقل ان هذا فيما لم يوجف عليه المسلمون مثل
فدك وما اخذ من اهل نجران فكان للنبي صلى الله عليه وسلم صرفه في هذه الوجوه وقيل ان
هذه كانت في الغنائم فنسخت بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس) وجاز
عندنا ان لا تكون منسوخة وان تكون آية الغنيمة فيما اوجف عليه المسلمون بخيل او ركاب
وظهر عليهم بالقتال وآية التي التي في الحشر فيما لم يوجف عليه المسلمون واخذ منهم على وجه
الموادعة والهدنة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم باهل نجران وفدك وسائر ما اخذه منهم
بغير قتال والله اعلم بالصواب

باب التوارث بالهجرة

قال الله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا
ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا واما لكم من ولايتهم من شئ
حتى يهاجروا) الآية حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد الجاني قال حدثنا

ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريح وعن ابن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله
تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله) الآية قال كان
المهاجر لا يتولى الاعراب ولا يرثه وهو مؤمن ولا يرث الاعراب المهاجر فنسختها (واولوا
الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وروى عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم
قال اخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الصحابة وانشى بين عبد الله بن مسعود والزبير بن العوام
اخوة يتوارثون به لانهم هاجروا وتركوا اقرباءهم حتى انزل الله آية الموارث قال ابو بكر اختلف
السلف في ان التوارث كان ثابتا بينهم بالهجرة والاخوة التي اخى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بينهم دون الارحام وان ذلك مراد هذه الآية وان قوله تعالى (اولئك بعضهم اولياء بعض)
قد اريد به احباب التوارث بينهم وان قوله (مالكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا) قد نفى
اثبات التوارث بينهم بنفيه الموالاة بينهم وفي هذا دلالة على ان اطلاق لفظ الموالاة بوجوب
التوارث وان كان قد يختص به بعضهم دون جميعهم على حسب وجود الاسباب المؤكدة له
كما ان النسب سبب يستحق به الميراث وان كان بعض ذوى الانساب اولى به في بعض الاحوال
لتأكد سببه وفي هذا دليل على ان قوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا)
موجب لاثبات القود لسائر ورثته وان النساء والرجال في ذلك سواء لتساويهم في كونهم
من مستحق ميراثه ويدل ايضا على ان الولاية في التكاح مستحقة بالميراث وان قوله صلى الله
عليه وسلم لانكاح الابوي مثبت للولاية لجميع من كان من اهل الميراث على حسب القرب
وتأكيد السبب وانه جاز للام تزويج اولادها الصغار اذا لم يكن لهم اب على ما ذهب اليه
ابو حنيفة اذ كانت من اهل الولاية في الميراث وقد كانت الهجرة فرضا حين هاجر النبي
صلى الله عليه وسلم الى ان فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة فقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية
ففسخ التوارث بالهجرة بسقوط فرض الهجرة واثبت التوارث بالانساب بقوله تعالى (واولوا الارحام
بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) قال الحسن كان المسلمون يتوارثون بالهجرة حتى كثروا المسلمون
فا نزل الله تعالى (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض) فتوارثوا بالارحام وروى الاوزاعي عن عتبة
عن مجاهد عن ابن عمر قال انقطعت الهجرة بعد الفتح وروى الاوزاعي ايضا عن عطاء بن ابي
رباع عن عائشة مثله وزاد فيه ولكن جهاد ونية وانما كانت الهجرة الى الله ورسوله والمؤمنون يفررون
بدينهم من ان يفتنوا عنه وقد ادع الله الاسلام وافشاء فضمنت هذه الآية احباب التوارث بالهجرة
والمواخاة دون الانساب وقطع الميراث بين المهاجرين ومن لم يهاجر واقتضى ايضا احباب نصرة
المؤمن الذي لم يهاجر اذا استنصر المهاجر على من لم يكن بينهم وبينه عهد بقوله تعالى
(وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق) وقد روى في قوله تعالى
(مالكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا) ما قد بينا ذكره في نفي الميراث عن ابن عباس
والحسن ومجاهد وقادة في آخرين وقيل انه اراد نفي احباب النصرة فلم تكن حيثئذ على المهاجر
نصرة من لم يهاجر الا ان يستنصر فتكون عليه نصرة الاعلى من كان بينه وبينه عهد فلا ينقض

الى الذين عاهدتم من المشركين) نقض العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم
 ورفع الامان واعلام نصب الحرب والقتال بينه وبينهم وهو على نحو قوله تعالى لا وما تخافون
 من قوم خيانة فأنبذ اليهم على سواء) فكان ما ذكر في هذه الآية من البراءة أنبذ اليهم ورفع العهد
 وقبل ان ذلك كان خاصا فمن اضمروا الحجة وهو بالعدو وكان حكم هذا اللفظ ان يرفع العهد
 في حال ذكر ذلك لهم الا انه لما عطف بقوله تعالى (فسبحوا في الارض اربعة اشهر) بين به ان هذه
 البراءة وهذا النبذ اليهم انما هي بعد اربعة اشهر وان عهد ذوى العهد من هذا القليل منهم باقى الى
 آخر هذه المدة قال الحسن فمن كان منهم عهده أكثر من اربعة اشهر حط اليها ومن كان منهم
 عهده اقل رفع اليها وقيل ان هذه الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد اولها من عشرين من
 ذى القعدة وذو الحجة والمحرم وصفر وعشرة ايام من شهر ربيع الاول لان الحج في تلك
 السنة التي حج فيها ابوبكر وقرأ فيها على بن ابي طالب سورة براءة على الناس بمكة بامر
 النبي صلى الله عليه وسلم كان في ذى القعدة ثم صار الحج في السنة الثانية وهي السنة التي حج فيها
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذى الحجة وهو الوقت الذي وقته الله تعالى للحج لان المشركين كانوا يسنون
 الشهور فاتفق عود الحج في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقت الذي فرضه الله تعالى فيه
 بداء على ابراهيم وامره فيه بدعاء الناس اليه بقوله (واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا) ولذلك قال النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات
 والارض فثبت الحج في اليوم التاسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة والنحر اليوم العاشر منه
 فهذا قول من يقول ان الاربعة الاشهر التي جعلها للسياحة وقطع بمضيها عصمة المشركين وعهدهم
 وقد قيل في جواز نقض العهد قبل مضي مدته على جهة النبذ اليهم واعلامهم نصب الحرب وزوال
 الامان وجوه احدها ان تخاف غدرهم وخيانتهم والآخرا ان ثبت غدرهم سرا فينبذ اليهم ظاهرا
 والآخر ان يكون في شرط العهد ان يقرهم على الامان ما يشاء ويتقضه متى يشاء كما قال النبي
 صلى الله عليه وسلم لاهل خيبر افرمكم ما افرمكم الله والآخرا ان العهد المشروط الى مدة معلومة
 فيه نبوت الامان من حربهم وقتالهم من غير علمهم وان لا يقصدوا وهم غارون وانه متى علمهم
 رفع الامان من حربهم فذلك جائز لهم وذلك معلوم في مضمون العهد وسواء خاف غدرهم
 او لم يخف او كان في شرط العهد ان لا تقضه متى شئنا او لم يكن فان لنا متى رأينا ذلك حظا للاسلام
 ان نبذ اليهم وليس ذلك بغدر منا ولا خيانة ولا خفر للعهد لان خفر الامان والعهد ان يأتهم
 بعد الامان وهم غارون باماننا فاماننا متى نبذنا اليهم فقد زال الامان وعادوا حربا ولا يحتاج
 الى رضاهم في نبذ الامان اليهم ولذلك قال اصحابنا ان للامان ان يهادن العدو اذا لم تكن بالمسلمين
 قوة على قتالهم فان قوى المسلمون واطاقوا قتالهم كان له ان ينبذ اليهم ويقاوتهم وكذلك كل ما كان
 فيه صلاح للمسلمين فللامان ان يفعل ولا يجوز رفع الامان موقوفا على خوف الغدر والخيانة
 من قبلهم وقد روى عن ابن عباس ان هذه الاربعة الاشهر الحرم هي رجب وذو القعدة وذو الحجة
 الى آخر الحرم وقد كانت سورة براءة تزل حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابوبكر على الحج

سورة براءة

قال الله تعالى ﴿براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين﴾ قال ابوبكر البراءة هي
 قطع الموالاة وارتفاع العصمة وزوال الامان وقيل ان معناه هذه براءة من الله ورسوله ولذلك
 لم يرتفع وقيل هو ابتداء وخبره الظرف في الى فاقضى قوله عز وجل ﴿براءة من الله ورسوله﴾

الى الذين عاهدتم من المشركين) نقض العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم
 ورفع الامان واعلام نصب الحرب والقتال بينه وبينهم وهو على نحو قوله تعالى لا وما تخافون
 من قوم خيانة فأنبذ اليهم على سواء) فكان ما ذكر في هذه الآية من البراءة أنبذ اليهم ورفع العهد
 وقبل ان ذلك كان خاصا فمن اضمروا الحجة وهو بالعدو وكان حكم هذا اللفظ ان يرفع العهد
 في حال ذكر ذلك لهم الا انه لما عطف بقوله تعالى (فسبحوا في الارض اربعة اشهر) بين به ان هذه
 البراءة وهذا النبذ اليهم انما هي بعد اربعة اشهر وان عهد ذوى العهد من هذا القليل منهم باقى الى
 آخر هذه المدة قال الحسن فمن كان منهم عهده أكثر من اربعة اشهر حط اليها ومن كان منهم
 عهده اقل رفع اليها وقيل ان هذه الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد اولها من عشرين من
 ذى القعدة وذو الحجة والمحرم وصفر وعشرة ايام من شهر ربيع الاول لان الحج في تلك
 السنة التي حج فيها ابوبكر وقرأ فيها على بن ابي طالب سورة براءة على الناس بمكة بامر
 النبي صلى الله عليه وسلم كان في ذى القعدة ثم صار الحج في السنة الثانية وهي السنة التي حج فيها
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذى الحجة وهو الوقت الذي وقته الله تعالى للحج لان المشركين كانوا يسنون
 الشهور فاتفق عود الحج في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقت الذي فرضه الله تعالى فيه
 بداء على ابراهيم وامره فيه بدعاء الناس اليه بقوله (واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا) ولذلك قال النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفات الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات
 والارض فثبت الحج في اليوم التاسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة والنحر اليوم العاشر منه
 فهذا قول من يقول ان الاربعة الاشهر التي جعلها للسياحة وقطع بمضيها عصمة المشركين وعهدهم
 وقد قيل في جواز نقض العهد قبل مضي مدته على جهة النبذ اليهم واعلامهم نصب الحرب وزوال
 الامان وجوه احدها ان تخاف غدرهم وخيانتهم والآخرا ان ثبت غدرهم سرا فينبذ اليهم ظاهرا
 والآخر ان يكون في شرط العهد ان يقرهم على الامان ما يشاء ويتقضه متى يشاء كما قال النبي
 صلى الله عليه وسلم لاهل خيبر افرمكم ما افرمكم الله والآخرا ان العهد المشروط الى مدة معلومة
 فيه نبوت الامان من حربهم وقتالهم من غير علمهم وان لا يقصدوا وهم غارون وانه متى علمهم
 رفع الامان من حربهم فذلك جائز لهم وذلك معلوم في مضمون العهد وسواء خاف غدرهم
 او لم يخف او كان في شرط العهد ان لا تقضه متى شئنا او لم يكن فان لنا متى رأينا ذلك حظا للاسلام
 ان نبذ اليهم وليس ذلك بغدر منا ولا خيانة ولا خفر للعهد لان خفر الامان والعهد ان يأتهم
 بعد الامان وهم غارون باماننا فاماننا متى نبذنا اليهم فقد زال الامان وعادوا حربا ولا يحتاج
 الى رضاهم في نبذ الامان اليهم ولذلك قال اصحابنا ان للامان ان يهادن العدو اذا لم تكن بالمسلمين
 قوة على قتالهم فان قوى المسلمون واطاقوا قتالهم كان له ان ينبذ اليهم ويقاوتهم وكذلك كل ما كان
 فيه صلاح للمسلمين فللامان ان يفعل ولا يجوز رفع الامان موقوفا على خوف الغدر والخيانة
 من قبلهم وقد روى عن ابن عباس ان هذه الاربعة الاشهر الحرم هي رجب وذو القعدة وذو الحجة
 الى آخر الحرم وقد كانت سورة براءة تزل حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابوبكر على الحج

وكان الحج في تلك السنة في ذي القعدة فكانهم على هذا القول اتفق عهدهم الى آخر الاربعة
الاشهر التي هي اشهر الحرم وقدرى جرير عن منيرة عن الشعبي عن الحرير بن ابي هريرة عن
ابيه قال كنت مع علي حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم براءة الى المشركين فكنت انا
حتى يصل صوتي وكان امرنا ان نقول لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل
الجنة الامؤمن ومن كان بينه وبين رسول الله عهد فاجله الى اربعة اشهر فاذا مضت الاربعة الاشهر
فان الله يرى من المشركين ورسوله وجائز ان تكون هذه الاربعة الاشهر من وقت ندائه
واعلامهم اياه وجائز ان يريد بها تمام اربعة اشهر من الاشهر الحرم وقدرى سفيان عن ابي
اسحاق عن زيد بن بنيه عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم الحج الاكبر ان لا يطوف
احد بالبيت عريان ولا يدخل الجنة الا نقيس مسلمة ولا يحج مشرك بعد عامه هذا ومن كان بينه
وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فاجله الى مدته فجعل في حديث علي من له عهد عهده الى اجله
ولم يخص الاربعة اشهر من غيره وقال في حديث ابي هريرة فعهده الى اربعة اشهر وجائز ان يكون
المعنيان صحيحين وان يكون جعل اجل بعضهم اربعة اشهر او تمام اربعة اشهر التي هي اشهر الحرم
وجعل اجل بعضهم الى مدته طال المدة او قصرت وذكر الاربعة الاشهر في حديث ابي هريرة
موافق لقوله تعالى (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) وذكر اثبات المدة التي اجلها في حديث
علي موافق لقوله تعالى (الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا
عليكم احدا فاتوا اليهم عهدهم الى مدتهم) فكان اجل بعضهم وهم الذين خيف غدرهم
وخيانهم اربعة اشهر واجل من لم يخش غدرهم الى مدته وقدرى يونس عن ابي اسحاق قال
بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر امير على الحج من سنة تسع فخرج ابوبكر وتزلت براءة
في نقض ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشركين من العهد والذي كانوا عليه فياينه وبينهم
ان لا يصد عن البيت احد ولا يخاف احد في الشهر الحرام وكان ذلك عهدا عاما بينه وبين اهل
الشرك وكانت بين ذلك عهود بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قبائل العرب
خصائص الى حال مسماة فزلت (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين)
اهل العهد العام من اهل الشرك من العرب (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) ان الله
يرى من المشركين بعد هذه الحجة وقوله (الا الذين عاهدتم من المشركين) يعني العهد
الخاص الى الاجل المسمى (فاذا انسلاخ الاشهر الحرم) يعني الاربعة التي ضربه لهم اجلا وقوله
(الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام) من قبائل بني بكر الذين كانوا دخلوا في عهد قريش
يوم الحديبية الى المدة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش فلم يكن نقضها
الا هذا الحجة من قريش وبني الدئل فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمام العهد لمن لم يكن
نقضه من بني بكر الى مدته (فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم) وروى معاوية بن صالح عن علي بن ابي
طلحة عن ابن عباس في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال جعل الله للذين عاهدوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة اشهر يسبحون فيها حيث شاؤوا واجل من ليس له عهد

انسلاخ الاشهر الحرم خمسين ليلة وامره اذا انسلاخ الاشهر الحرم ان يضع السيف فيمن
عاهدوا ولم يدخلوا في الاسلام ونقض ما سمي لهم من العهد والميثاق قال ابوبكر جعل ابن عباس
في هذا الحديث الاربعة الاشهر التي هي اشهر العهد لمن كان له منهم عهد ومن لم يكن له منهم عهد جعل
اجله انسلاخ الحرم وهو تمام خمسين ليلة من وقت الحج وهو العشر من ذي الحجة وذلك آخر وقت
اشهر الحرم وروى ابن جرير عن مجاهد في قوله (براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من
المشركين) الى اهل العهد من خزاعة ومدلج ومن كان له عهد من غيرهم قال ثم بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم ابابكر وعليا فاذا ذنوا اصحاب العهود ان يأمنوا اربعة اشهر وهي الاشهر الحرم المتواليات
من عشر من ذي الحجة الى عشر يخلو من شهر ربيع الآخر ثم لا عهد لهم قال وهي الحرم
من اجل انهم آمنوا فيها قال ابوبكر فجعل مجاهد الاشهر الحرم في اشهر العهد وذهب الى
انها انما سميت بذلك لتحريم القتال فيها وليست هي الاشهر التي قال الله فيها (اربعة حرم) وقال
(يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) لانه لا خلاف ان هذه الاشهر هي ذوالقعدة وذوالحجة
والحرم ورجب وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي فاهل مجاهد في ذلك محتمل وقال
السدي (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال عشرون سبي من ذي الحجة الى عشر من
ربيع الآخر ثم لا امان لاحد ولا عهد الا الاسلام او السيف وحدثنا عبد الله بن اسحاق
المروزي حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري
في قوله (فسيحوا في الارض اربعة اشهر) قال تزلت في شوال وهي اربعة اشهر شوال وذوالقعدة
وذوالحجة والحرم قال قتادة عشرون من ذي الحجة والحرم وصفر وربيع الاول وعشر من ربيع
الآخر كان ذلك في العهد الذي بينهم قال ابوبكر قول قتادة موافق لقول مجاهد الذي
حكيناه واما قول الزهري فاطنه وهما لان الرواة لم يختلفوا ان سورة براءة تزلت في ذي الحجة
في الوقت الذي بعث النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر على الحج ثم تزلت بعد خروجه سورة
براءة فبعث بها مع علي ليقرأها على الناس بمعنى فثبت بما ذكرنا من هذه الاخبار انه قد كان بين
النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد عام وهو ان لا يصد احدا منهم عن البيت ولا
يخاف احد في الشهر الحرام فجعل الله تعالى عهدهم اربعة اشهر بقوله تعالى (فسيحوا في الارض
اربعة اشهر) وكان بينه وبين خواص منهم عهود الى آجال مسماة وامر بالوفاء لهم وتمام
عهودهم الى مدتهم اذا لم يخش غدرهم ونيانهم وهو قوله تعالى (الا الذين عاهدتم
من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فاتوا اليهم عهدهم الى
مدتهم) وهذا يدل على ان مدتهم اما ان تكون الى آخر الاربعة الاشهر الحرم التي قد كان الله تعالى
حرم القتال فيها وجائز ان تكون مدتهم الى آخر الاربعة الاشهر من وقت التذي اليهم وهو
يوم النحر وآخره عشر مضين من شهر ربيع الآخر فمماها الاشهر الحرم على ما ذكره
مجاهد لتحريم القتال فيها فلم يكن لاحد منهم بعد ذلك عهد ووجب بمضى هذه المدة دفع
العهود كلها سواء من كان له منهم عهد خاص وسائر المشركين الذين عاهدوا في ترك منهم

من البيت وحظر قتلهم في شهر الحرم وجاز ان يكون مراده السلاح المحرم الذي هو آخر
 الاشهر الحرم التي كان الله تعالى يحظر القتال فيها وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى
 واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر يعني اعلام من الله ورسوله يقال اذى
 بكذا اي اعلمني فعلمت * واختلف في يوم الحج الاكبر فروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في بعض الاخبار انه يوم عرفة وعن علي وعمر وابن عباس وعطاء ومجاهد نحو ذلك على اختلاف
 من الرواية فيه وروى ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوم النحر وعن علي وابن عباس
 وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن ابي اوفى وابراهيم وسعيد بن جبير على اختلاف فيه من الرواية
 وعن مجاهد وسفيان الثوري ايام الحج كلها وهذا شائع كما يقال يوم صفين وقد كان القتال في ايام
 كثيرة * وروى حماد عن مجاهد ايضا قال الحج الاكبر القران والحج الاصغر الافراد وقد ضعف هذا
 التأويل من قبل انه يوجب ان يكون للافراد يوم بعينه وللقران يوم بعينه وقد علم ان يوم القران هو
 يوم الافراد للحج فبطل فائدة تفضيل اليوم للحج الاكبر فكان يجب ان يكون النداء بذلك في يوم
 القران وقوله تعالى (يوم الحج الاكبر) لما كان يوم عرفة او يوم النحر وكان الحج الاصغر العمرة
 وجب ان يكون ايام الحج غير ايام العمرة فلا تفعل العمرة في ايام الحج * وقد روى عن ابن سيرين
 انه قال انما قال (يوم الحج الاكبر) لان اعياد الملل اجتمعت فيه وهو العام الذي حج فيه النبي
 صلى الله عليه وسلم فقبل هذا غلط لان الاذان بذلك كانت في السنة التي حج فيها ابوبكر ولانه
 في السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم يحج فيها المشركون لتقدم النهي عن ذلك
 في السنة الاولى * وقال عبد الله بن شداد الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة وعن ابن عباس
 العمرة هي الحجة الصغرى وعن عبد الله بن مسعود مثله قال ابوبكر قوله (الحج الاكبر)
 قد اقتضى ان يكون هناك حج اصغر وهو العمرة على ما روى عن عبد الله بن شداد وابن
 عباس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العمرة الحجة الصغرى واذا ثبت ان اسم
 الحج يقع على العمرة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اقرب من حابس حين سأل فقال الحج في كل عام
 او حجة واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بل حجة واحدة وهذا يدل على نفي وجوب
 العمرة لنفي النبي الوجوب الا في حجة واحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وهذا يدل
 على ان يوم الحج الاكبر هو يوم عرفة ويحتمل ان يكون يوم النحر لان فيه تمام قضاء المناسك
 والتفت ويحتمل ايام منى على ما روى عن مجاهد وخصه بالاكبر لانه مخصوص بفعل الحج فيه
 دون العمرة وقد قيل ان يوم النحر اولى بان يكون يوم الحج الاكبر من يوم عرفة لانه اليوم
 الذي يجتمع فيه الحج لقضاء المناسك وعرفة قد بانها بعضهم ليلا وبعضهم نهارا واما النداء
 بسورة براءة فجاز ان يكون كان يوم عرفة وجاز يوم النحر قال الله تعالى فاذا نسلخ الاشهر
 الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم روى معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن
 ابن عباس في قوله (لست عليهم بمسيطر) وقوله (وما انت عليهم بمختيار) وقوله تعالى
(فاعف عنهم واصفح) وقوله (قل للذين آمنوا ينفروا للذين لا يرجون ايام الله) قال نسخ

هذا كله قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال موسى بن عتبة قد كان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قبل ذلك يكف عن من لم يقاله بقوله تعالى (والفوا اليكم السلام فما جعل الله لكم عليهم سبيلا) ثم نسخ ذلك بقوله (برادة من الله ورسوله) ثم قال (فاذا نسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين) قال ابوبكر عمومهم يقتضى قتل سائر المشركين من اهل الكتاب وغيرهم
 وغيرهم وان لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف الا انه تعالى خص اهل الكتاب باقرارهم على الجزية
 بقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) الآية واخذ النبي صلى الله عليه وسلم
 الجزية من مجوس حبر وقال في حديث علقمة بن مرند عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان اذا بعث سرية قال اذا لقيتم المشركين فادعوهم الى الاسلام فان ابوا فادعوهم
 الى اداء الجزية فان فعلوا فخذوا منهم وكفوا عنهم وذلك عموم في سائر المشركين فخصنا
 منه من لم يكن من مشركي العرب بالآية وصار قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)
 خاصا في مشركي العرب دون غيرهم وقوله تعالى (وخذوهم واحصروهم) يدل على
 حبسهم بعد الاخذ والاستيلاء بقتلهم انتظارا لاسلامهم لان الحصر هو الحبس ويدل ايضا على
 جواز حصر الكفار في حصونهم ومدنهم ان كان فيهم من لا يجوز قتله من النساء والعصيان وان
 يلتقوا بالحصار وقوله تعالى (فاقتلوا المشركين) يقتضى عمومهم جواز قتلهم على سائر وجوه
 القتل الا ان السنة قد وردت بالنهي عن القتل الصبر بالبذل ونحوه وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اعف الناس قتلة اهل الايمان وقال اذا قتلتم فاحسوا القتلة وجاز ان يكون ابوبكر
 الصديق رضي الله عنه حين قتل اهل الردة بالاحراق والحجارة والرمي من رؤس الجبال والتكيس
 في الآبار ما ذهب فيه الى ظاهر الآية وكذلك علي بن ابي طالب رضي الله عنهما حين احرق قوما مرتدين
 جاز ان يكون اعتبر عموم الآية قاله عز وجل فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة
 فخلوا سبيلهم لا يخلو قوله تعالى (فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) من ان
 يكون وجود هذه الافعال منهم شرطا في زوال القتل عنهم ويكون قبول ذلك والانقياد
 لامر الله تعالى فيه هو الشرط دون وجود الفعل ومعلوم ان وجود التوبة من الشرك
 شرط لاحالة في زوال القتل ولا خلاف انهم لو قبلوا امر الله في فعل الصلاة والزكاة ولم يكن
 الوقت وقت صلاة انهم مسلمون وان دماهم محظورة فعلمنا ان شرط زوال القتل
 عنهم هو قبولوا امر الله والاعتراف بلزومها دون فعل الصلاة والزكاة ولان اخراج الزكاة لا يلزم
 بنفس الاسلام الابد حول فغير جاز ان يكون اخراج الزكاة شرطا في زوال القتل وكذلك
 فعل الصلاة ليس بشرط فيه واما شرطه قبول هذه الفرائض والتزامها والاعتراف بوجوبها
 فان قيل لما قال الله تعالى (فان تابوا واقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) فشرط مع التوبة فعل الصلاة
 والزكاة ومعلوم ان التوبة انما هي الاقلاع عن الكفر والرجوع الى الايمان فقد عقل بذكره
 التوبة التزام هذه الفرائض والاعتراف بها اذ لا تصح التوبة الا بهن لما شرط مع التوبة الصلاة والزكاة

الذي استجارنا لسمع كلام الله فصدقنا الناس معرفة الحق في الدين وقوله تعالى ﴿ثم ابغضه ما أمه﴾ يدل على أن على الأمام حفظ هذا الحرفي المسجور وحياطته ومنع الناس من تناوله بشر قوله (فأجره) وقوله (ثم ابغضه ما أمه) وفي هذا دليل أيضا على أن على الأمام حفظ أهل الذمة والمنع من أذيتهم والتخطي إلى ظلمهم وفيه الدلالة على أنه لا يجوز إقرار الحرفي في دار الإسلام مدة طويلة وأنه لا يترك فيها الامتداد قضاء حاجته بقوله تعالى ﴿حتى يسمع كلام الله ثم ابغضه ما أمه﴾ فأمر برده إلى دار الحرب بعد سماعه كلام الله وكذلك قال أصحابنا لا ينبغي للأمام أن يترك الحرفي في دار الإسلام مقيما بغير عذر ولا سبب يوجب إقامته وإن عليه أن يتقدم إليه بالخروج إلى داره فإن أقام بعد التقدم إليه سنة في دار الإسلام صار ذميا ووضع عليه الخراج بقوله تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام﴾ قال أبو بكر ابتداء السورة يذكر قطع العهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين (بقوله براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) وقد قيل إن هؤلاء قد كان بينهم وبين النبي عهد فعدوا واسروا وهو ما به فأمر الله نبيه بالنهذ إليهم ظاهرا وفسح لهم في مدة أربعة أشهر بقوله (فسبحوا في الأرض أربعة أشهر) وقيل أنه أراد العهد الذي كان بينهم وبين المشركين عامة في أن لا يمنع أحد من المشركين من دخوله مكة للحج وان لا يقتلوا ولا يقتلوا في الشهر الحرام فكان قوله (برائة من الله ورسوله) في أحد هذين الفريقين ثم استثنى من هؤلاء قوما كان بينهم وبين رسول الله عهد خاص ولم يقدرُوا ولم يهملوا به فقال (إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم يتصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم) ففرق بين حكم هؤلاء الذين ثبتوا على عهدهم ولم يتصوهم ولم يعاونوا أعداءهم عليهم وأمر بإتمام عهدهم إلى مدتهم وأمر بالنهذ إلى الأولين وهم أحد فريقين من غادر قاصدا إليه ولم يكن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد خاص في سائر أحواله بل في دخول مكة للحج والأمان في الأشهر الحرم الذي كان يأمن فيه جميع الناس وقوله تعالى ﴿ولم يظاهروا عليكم أحدا﴾ يدل على أن المعاهد متى عاون علينا عدونا لم يقد نفق عهدهم ثم قال تعالى ﴿فإذا أسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ فرفع بعد انقضاء أشهر الحرم عهد كل ذي عهد من خاص ومن عام ثم قال تعالى ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾ لأنهم غدروا ولم يستقيموا بما استثنى منهم الذين عاهدوهم عند المسجد الحرام قال أبو إسحاق هم قوم من بني كنانة وقال ابن عباس هم من قريش وقال مجاهد هم خزاعة فأمر المسلمين بالوفاء بعهدهم ما استقاموا لهم في الوفاء وحاش أن تكون مدة هؤلاء في العهد دون مضي أشهر الحرم لأنه قال (فإذا أسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وعمومه يقتضي رفع سائر العهد التي كانت بين المسلمين والكفار وجاز أن تكون مدة عهدهم بعد انقضاء الأشهر الحرم وكانوا مخصوصين بمن أمروا قتلهم بعد أسلخ الأشهر الحرم وإن ذلك إنما كان خاصا في قوم منهم كانوا أهل غدر وخيانة لا يهول (فما استقاموا لكم فستقيموا لهم) ولم تحصر مدة بقوله تعالى ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة﴾

مطلد
بحر على الأمام حفظ
أهل الذمة

وأما الزكوة فأخوانكم في الدين يدل على أن من أظهر لنا الأمان وأقام الصلاة وآتى الزكاة فعلى ما لا ينافي الدين على ظاهر أمره مع وجود أن يكون اعتقاده في الغيب خلافاً بقوله تعالى ﴿وان كنتم أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر﴾ فيه دلالة على أن أهل العهد متى خالفوا شيئا مما عهدوا عليه وطعنوا في ديننا فقد نقضوا العهد وذلك لأن نكث الأمان يكون بمخالفة بعض الخوفاً عليه إذا كانت الميمنة فيه على وجه النفي كقوله والله لا أكنت زيدا ولا عمرا ولا دخلت هذه الدار ولا هذه أيهما فعل حث ونكث يمينه ثم لما ضم إلى ذلك الطعن في الدين دل على أن أهل العهد من شروط بقاء عهدهم تركهم للطعن في ديننا وإن أهل الذمة ممنوعون من اظهار الطعن في دين المسلمين وهو يشهد لقول من يقول من الفقهاء إن من أظهر شتم النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة فقد نقض عهده ووجب قتله وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أصحابنا يعزى ولا يقتل وهو قول الثوري وروى ابن القاسم عن مالك فيمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل إلا أن يسلم وروى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ومالك فيمن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا هي ردة يستتاب فإن تاب نكل وإن لم يتب قتل قال يضرب مائة ثم يترك حتى إذا هو يرى يضرب مائة ولم يذكر فرقا بين المسلم والذمي وقال الألب في المسلم يسب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا ينظر ولا يستتاب ويقتل مكانه وكذلك اليهودي والنصارى وقال الشافعي ويشترط على المصالحين من الكفار أن من ذكر كتاب الله أو محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم باللائني أوزنى بمسلة أو أصابها باسم نكاح أو فتن مسلما عن دينه أو قطع عليه طريقا أو أغان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عيالهم فقد نقض عهده وأحل دمه وبرئت منه ذمة الله وذمة رسوله وظاهر الآية يدل على أن من أظهر سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل العهد فقد نقض عهده لأنه قال تعالى ﴿وان كنتم أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر﴾ فجعل الطعن في ديننا بمنزلة نكث الأمان إذ معلوم أنه لم يرد أن يجعل نكث الأمان والطعن في الدين بمجموعهما شرطا في نقض العهد لأنهم لو نكثوا الأمان بقتال المسلمين ولم يظهروا الطعن في الدين لكانوا نافذين للعهد وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم معاونة قريش بن بكر على خراعة وهم حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم نقضا للعهد وكانوا يفعلون ذلك سرا ولم يكن منهم اظهار طعن في الدين فثبت بذلك أن معنى الآية وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر فإذا ثبت ذلك كان من أظهر سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل العهد نافضا للعهد إذ سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكثر الطعن في الدين فهذا وجه يحتاج به القائلون بما وصفناه وما يحتاج به لذلك ما روى أبو يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن رجل عن أبي عمران أن رجلا قال له أني سمعت رابعا سب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو سمعته لقتلته إن لم تعطهم العهد على هذا وهو أسوأ ضيف وجاز أن يكون قد شرط عليهم أن لا يظهر سب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى سعيد عن قتادة عن أنس أن يهوديا مر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال السام عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدرون

مطلد
في حكم من شتم النبي
صلى الله عليه وسلم

ما قال فقلوا لم نخرج فقال مثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اسلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا عليك وروى الزمري عن عروة عن عائشة قالت دخل رهط من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقلوا السام عليكم قالت ففهمتها فقلت وعليكم السام واللعنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم مهلا يا عائشة فان الله يحب الرفق في الامر كله فقمت يا رسول الله الم تسمع ما قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم قلت عليكم ومعلوم ان مثله لو كان من مسلم لصار به مرتدا مستحقا للقتل ولم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وروى شعبة عن هشام بن زيد عن انس بن مالك ان امرأة يهودية اتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فاكل منها فجئ بها فقالوا لا تقتلها قال لا قال فازلت اعرفها في سهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بين المسلمين ان من قصد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فهو من يتحل الاسلام انه مرتد يستحق القتل ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم مبيحة لدمها بما فعلت فكذلك اظهار سب النبي صلى الله عليه وسلم من الذي مخالف لاظهار المسامحة * وقوله (فقاتلوا ائمة الكفر) روى ابن عباس ومجاهد انهم رؤساء قريش وقال قتادة ابو جهل وامية بن خلف وعتبة بن ربيعة وسهيل بن عمرو وهم الذين هموا باخراجه يذ قال ابو بكر ولم يختلف في ان سورة براءة نزلت بعد فتح مكة وان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها مع علي بن ابي طالب ليقرأها على الناس في سنة تسع وهي السنة التي حج فيها ابو بكر وقد كان ابو جهل وامية بن خلف وعتبة بن ربيعة قد كانوا قتلوا يوم بدر ولم يكن بقي من رؤساء قريش احد يظهر الكفر في وقت نزول براءة وهذا يدل على ان رواية من روى ذلك في رؤساء قريش وهم اللهم الا ان يكون المراد قوما من قريش قد كانوا اظهروا الاسلام وهم الطلقاء من نحو ابى سفيان واحزابه ممن لم ينق قلبه من الكفر فيكون مراد الآية هؤلاء دون اهل العهد من المشركين الذين لم يظهر وا الاسلام وهم الذين كانوا هموا باخراج الرسول من مكة وبدرهم بالقتال والحرب بعد الهجرة وجاز ان يكون مراده هؤلاء الذين ذكرنا وسائر رؤساء العرب الذين كانوا معاضدين لقريش على حرب النبي صلى الله عليه وسلم وقتال المسلمين وامر الله تعالى بقتالهم وقتلهم ان هم نكثوا ايمانهم وطعنوا في دين المسلمين يذوقه تعالى لانهم لا ايمان لهم مع الله لا ايمان لهم وافية موثوقا بها ولم ينف به وجود الايمان منهم لانه قد قال بديا (وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم) وعطف على ذلك ايضا قوله (الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم) فثبت انه لم يرد بقوله (لا ايمان لهم) نفي الايمان اصلا وانما اراد به نفي الوفاء بها * وهذا يدل على جواز اضلاق لا والمراد ابي الفضل دون نفي الاصل ولذلك انظر موجودة في السنن وفي كلام الناس كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وليس يؤمن من لا يامن جاره بواقفه ولا وضوء لمن يذكر اسم الله ونحو ذلك فاطلق الامامة في الكفر لان الامام هو المقتدى به المنع في الخير والشر قال الله تعالى (وجعلناهم ائمة يدعون الى النار) وقال في الخير (وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا) فالامام في الخير هاد مهتد والامام في الشر ضال مضل * وقد قيل ان هذه الآية نزلت في اليهود الذين كانوا غدروا برسول الله صلى الله عليه وسلم

ونكثوا ما كانوا اعطوا من اليهود والايمان على ان لا يمينوا عليه اعداءه من المشركين وهموا بمعاونة المنافقين والكفار على اخراج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة واخبراهم بذي القدر ونكت العيد وامر بقتالهم بقوله (وقالوا هم يذهبهم الله بايديكم) وجاز ان يكون جميع ذلك مرتبا على قوله (وان نكثوا ايمانهم بعد عهدهم) وجاز ان يكون قد كانوا نقضوا العهد بقوله (الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم) بقوله تعالى (وام حسبهم ان تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يخذلوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة) فان معادام حسبهم ان تتركوا ولم يجاهدوا لانهم اذا جاهدوا علم الله ذلك منهم فاطلق اسم العام واراد به قيامهم بفرض الجهاد حتى يعلم الله وجود ذلك منهم وقوله (ولم يخذلوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة) يقتضي لزوم اتباع المؤمنين وترك العدول عنهم كما يلزم اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على لزوم حجة الاجماع وهو كقوله (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما نولي) والوليجة المدخل يقال ولج اذا دخل كانه قال لا يجوز ان يكون له مدخل غير مدخل المؤمنين ويقال ان الوليجة بمعنى الدخيلة والبطانة وهي من المداخلة والمخالطة والمؤانسة فان كان المعنى هذا فقد دل على النهي عن مخالطة غير المؤمنين ومداخلتهم وترك الاستعانة بهم في امور الدين كما قال (لا تخذلوا بطانة من دونكم) بقوله تعالى (ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله) عمارة المسجد تكون بمعنيين احدهما زيارته والكون فيه والآخر بينا وتجهيد ما استقر منه وذلك لانه يقال اعتمر اذا زار ومنه العمرة لانها زيارة البيت وفلان من عمار المساجد اذا كان كثير المضي اليها والكون فيها وفلان يعمر مجلس فلان اذا اكثر غشيانا له فاقضت الآية منع الكفار من دخول المساجد ومن بنائها وتولي مصالحها والقيام بها لان نظام اللفظ لا مبرر في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تخذلوا آباءكم واخوانكم اولياء ان استحبوا الكفر على الايمان) فيه نهى للمؤمنين عن موالات الكفار ونصرتهم والاستعانة بهم وتقويض امورهم اليهم واجحاب التبري منهم وترك تعظيمهم واکرامهم وسواء بين الآباء والاخوان في ذلك الا ان قدم مع ذلك بالاحسان الى الاب الكافر وصحبه بالمعروف بقوله تعالى (ووصينا الانسان بوالديه) الى قوله (وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) وانما امر المؤمنين بذلك ليميزوا من المنافقين اذ كان المنافقون يتولون الكفار ويظهرون اكرامهم وتعظيمهم اذ القواهم ويظهرون اهم الولاية والحياطة بحمل الله تعالى ما امر به المؤمن في هذه الآية علما يتميز به المؤمن من المنافق واخبر ان من لم يفعل ذلك فهو ظالم لنفسه مستحق للعقوبة من ربه بقوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) اطلاق اسم النجس على المشرك من جهة ان الشرك الذي يعتقد به يحجب اجتنابه كحجب اجتناب النجاسات والافذار فلذلك ساءهم نجسا والنجاسة في الشرع تصرف على وجهين احدهما نجاسة الاعيان والاخر نجاسة الذنوب وكذلك الرجس والرجز يتصرف على هذين الوجهين في الشرع قال الله تعالى (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) وقال في وصف

مصدق
من يجوز دخول
المسجد الحرام

مصدقين (سبحانهم) بالله عليكم انهم لم يرضوا عنهم فعارضوا عنهم رجس) فقامهم رجسا كما سمي المشركين نجسا وقد افرد قوله (انما المشركون نجس) منهم عن دخول المسجد الا لمعذر ذلك كان علما بغير المساجد من الانجاس وقوله تعالى (فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قد تنازع معناه اهل العلم فقال مالك والشافعي لا يدخل المشرك المسجد الحرام قال مالك ولا غيره من المساجد الا الحاجة من نحو الذمي يدخل الى الحاكم في المسجد للخصومة وقال الشافعي يدخل كل مسجد الا المسجد الحرام خاصة وقال اصحابنا يجوز للذمي دخول سائر المساجد وانما معنى الآية على احد وجهين اما ان يكون النهي خاصا في المشركين الذين كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر المساجد لانهم لم تكن لهم ذمة وكان لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وهم مشركو العرب او ان يكون المراد منهم من دخول مكة للحج ولذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بالبدء يوم النحر في السنة التي حج فيها ابوبكر فيما روى الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان ابابكر بعث فيمن يؤذن يوم النحر بمضى ان لا يحج بعد العام مشرك فبذ ابوبكر الى الناس فلم يحج في العام الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم مشرك فانزل الله تعالى في العام الذي لبذ فيه ابوبكر الى المشركين (يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس) الآية وفي حديث علي حين امره النبي صلى الله عليه وسلم بان يلعن عنه سورة براءة نادى ولا يحج عام مشرك وفي ذلك دليل على المراد بقوله (فلا تقربوا المسجد الحرام) ويدل عليه قوله تعالى في نسق التلاوة (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء) وانما كانت خشية العيلة لانقطاع تلك المواسم عنهم من الحج لانهم كانوا ينتفعون بالتجارات التي كانت تكون في مواسم الحج فدل ذلك على ان مراد الآية الحج ويدل عليه اتفاق المسلمين على منع المشركين من الحج والوقوف بعرفة والمزدلفة وسائر افعال الحج وان لم يكن في المسجد ولم يكن اهل الذمة ممنوعين من هذه المواضع ثبت ان مراد الآية هو الحج دون قرب المسجد لغير الحج لانه اذا حل على ذلك كان عموما في سائر المشركين واذا حل على دخول المسجد كان خاصا في ذلك دون قرب المسجد والذي في الآية النهي عن قرب المسجد فغير حائر تخصيص المسجد به دون ما يقرب منه وقد روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص ان وفد ثقف لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله قوم انجاس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ليس على الارض من انجاس الناس شيء انما انجاس الناس على انفسهم وروى بولس عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان اباسفيان كان يدخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر غير ان ذلك لا يحل في مسجد الحرام لقول الله تعالى (فلا تقربوا المسجد الحرام) فذ قال ابوبكر فاما وفد ثقف فانهم جاؤا بعد فتح مكة الى النبي صلى الله عليه وسلم والآية نزلت في السنة التي حج فيها ابوبكر وهي سنة تسع فانزلهم النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد واخبر ان كونهم انجاسا لا يمنع دخولهم المسجد وفي ذلك دلالة على ان نجاسة الكفار لا تمنع الكافر من دخول المسجد

واما ابوسفيان فانه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم لتجديد الهدنة وذلك قبل الفتح وكان ابو سفيان مشركا حينئذ والآية وان كان تزولها بعد ذلك فانما انقضت النهي عن قرب المسجد الحرام ولم ينقض المنع من دخول الكفار - سائر المساجد - فان قيل لا يجوز للكافر دخول الحرم الا ان يكون عبدا او صبي او نحو ذلك لقوله تعالى (فلا تقربوا المسجد الحرام) وما روى زيد بن يثيع عن علي رضي الله عنه انه نادى بامر النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل الحرم مشرك فذ قيل له ان صح هذا اللفظ فالمراد ان لا يدخله للحج وقدروى في اخبار عن علي انه نادى ان لا يحج بعد العام مشرك وكذلك في حديث ابي هريرة ثبت ان المراد دخول الحرم للحج وقدروى شريك عن اشعث عن الحسن بن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرب المشركون المسجد الحرام بعد عامهم هذا الا ان يكون عبدا او امة يدخله الحاجة فباح دخول العبد والامة للحاجة لا للحج وهذا يدل على ان الحر الذمي له دخوله للحاجة اذ لم يفرق احد بين العبد والحر وانما خص العبد والامة والله اعلم بالذكر لانهم لا يدخلان في الاغاب الا مع الحجة وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير ان سمع جابر بن عبد الله يقول في قوله تعالى (ان المشركون نجس فلا تقربوا المسجد الحرام) الا ان يكون عبدا او واحدا من اهل الذمة فوقفه ابو الزبير على جابر وجاز ان يكونا صحيحين فيكون جابر قد دفعه نارة وافق بها اخرى وروى ابن جريج عن عطاء قال لا يدخل المسجد مشرك وتلا قوله تعالى (فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) قال عطاء المسجد الحرام الحرم كله قال ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار مثل ذلك فذ قال ابوبكر والحرم كله يعبر عنه بالمسجد اذ كانت حرمة متعلقة بالمسجد وقال الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) والحرم كله مراد به وكذلك قوله تعالى (ثم حملها الى البيت العتيق) قد اريد به الحرم كله لانه في اى الحرم بحر البدن اجزاء فحائز على هذا ان يكون المراد بقوله تعالى (فلا تقربوا المسجد الحرام) الحرم كله للحج اذ كان اكثر افعال الناس متعلقا بالحرم والحرم كله في حكم المسجد لما وصفنا فغير عن الحرم بالمسجد وعبر عن الحج بالحرم ويدل على ان المراد بالمسجد هو الحرم قوله تعالى (الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) ومعلوم ان ذلك كان بالحديبية وهي على شفير الحرم وذكر المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ان بعضهما من الحل وبعضهما من الحرم فاطاق الله تعالى عاينها انها عند المسجد الحرام وانما هي عند الحرم * واطلاقه تعالى اسم التجسس على المشركين يقتضي اجتنابهم وترك مخالطتهم اذ كنا مأمورين باجتنب الانجاس * وقوله تعالى (بعد عامهم هذا) فان قتادة ذكر ان المراد العام الذي حج فيه ابوبكر الصديق فلا على سورة براءة وهو لتسع مضين من الهجرة وكان بعدة حجة الوداع سنة عشر فذ قوله تعالى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء) فان العيلة الفقير يقال عال يعيل اذا افتقر قال الشاعر

وقال مجاهد وقتادة كانوا خافوا انقطاع المتاجر بمنع المشركين فاحمر الله تعالى انه يعينهم من فضله فقيل انه اراد الجزية المأخوذة من المشركين وقيل اراد الاخبار بابقاء المتاجر من جهة المسلمين لانه كان عالما ان العرب واهل بلدان العجم سيسلمون ويحججون فيستقنون بما يتألون من منافع متاجرهم عن حضور المشركين وهو نظير قوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد) الآية فاحمر الله تعالى عما في حج البيت والهدى والقلائد من منافع الناس ومصالحهم في دنياهم ودينهم واخبر في قوله (وان خفف عبلة فسوف يفتكم الله من فضله) عما يتألون من الغنى بحج المسلمين وان كانوا قلابين في وقت نزول الآية * وانما علق الغنى بالمشيئة ليعني كل واحد منهما جائز ان يكون مرادا احدهما انه لما كان منهم من يموت ولا يبلغ هذا الغنى الموعود به علقه بشرط المشيئة والثاني لينقطع الآمال الى الله في اصلاح امور الدنيا والدين كما قال الله تعالى (لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين)

قال الله عز وجل ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾
 اخبر تعالى عن اهل الكتاب انهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر مع اظهارهم الايمان بالنشور والبعث وذلك يحتمل وجوها احدها ان يكون مراده لا يؤمنون باليوم الآخر على الوجه الذي يجرى حكم الله فيه من تخليد اهل الكتاب في النار وتخليد المؤمنين في الجنة فلما كانوا غير مؤمنين بذلك اطلق القول فيهم بانهم لا يؤمنون باليوم الآخر ومراده حكم يوم الآخر وقضاؤه فيه كما تقول اهل الكتاب غير مؤمنين بالنبي والمراد بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل فيه انه اطلق ذلك فيهم على طريق الذم لانهم بمنزلة من لا يقرب في عظم الجرم كما انهم بمنزلة المشركين في عبادته تعالى بكفرهم الذي اعتقدوه وقيل ايضا لما كان اقرارهم عن غير معرفة لم يكن ذلك ايمانا واكثرهم بهذه الصفة * وقوله تعالى ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾
 فان دين الحق هو الاسلام قال الله تعالى ﴿ اِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ وهو التسليم لامر الله وما جاء به رسوله والالتقاده والعمل به والدين - تصرف على وجود منها الطاعة ومنها القهر ومنها الجزاء فان الاعنى

يعني قهر الرب اذ كرهوا طاعته وابوا الانقياد له وقوله تعالى (مالك يوم الدين) قيل انه يوم الجزاء
ومنه كائن دينان ودين اليهود والنصارى غير دين الحق لانهم غير متقادين لامر الله ولا طائعين له
لجحودهم بنبوته نبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل فهم يدينون بدين التوراة والانجيل معترفون

في تفسير دين الحق

به متفادين له ^{في} قيل له في النوراة والآنجيل ذكر نبينا وامرنا بالامان والابحار شرايعه وهم غير عاملين بذلك بل نازكون له فهم غير متبعين دين الحق وايضا قال شريعة النوراة والآنجيل قد نسخت والعمل بها بعد النسخ ضلال فليس هو اذان الحق وايضا فهم قد غيروا المعاني وحرّفوها عن مواضعها وازالوها الى ما تهووا أنفسهم دون ماوجه عليهم كتب الله تعالى فهم غير دائنين دين الحق * قوله تعالى (من الذين اوتوا الكتاب) فان اهل الكتاب من الكفار هم اليهود والنصارى انقوله تعالى (ان يقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) فلو كان المجوس او غيرهم من اهل الشرك من اهل الكتاب لكانوا ثلاث طوائف وقد اقتضت الآية ان اهل الكتاب طائفتان وقد بناء فيما سلف * وتقدم الكلام ايضا في حكم الصابئين وهل هم اهل الكتاب ام لا وهم فريقان * احدهما بنو احي كسكر والبطائع وهم فيما بلغنا صنف من النصارى وان كانوا مخالفين لهم في كثير من دياناتهم لان النصارى فرق كثيرة منهم المرقونية والاربوسية والمارونية والفرق الثلاث من النسطورية والمالكية واليعقوبية يرون منهم ويحرمونهم وهم يسمون الى يحيى بن زكريا وشيث ويتحلون كتبنا يزعمون انها كتب الله التي انزلها على شيث بن آدم ونحى بن زكريا والنصارى تسميهم يوحناية فهذه الفرقة يجعلها ابو حنيفة رحمه الله من اهل الكتاب ويبيع اكل ذبائحهم ومناكحتهم * وفرقة اخرى قد تسمت بالصابئين وهم الحرانيون الذين بناحية حران وهم عبدة الاوثان ولا ينتمون الى احد من الانبياء ولا يتحلون شيئا من كتب الله فهو لا ليسوا اهل الكتاب ولا خلاف ان هذه النحلة لا تؤكل ذبائحهم ولا تسبح نساؤهم فذهب ابى حنيفة في جملة الصابئين من اهل الكتاب محمول على مراده الفرقة الاولى واما ابو يوسف ومحمد فقالا ان الصابئين ليسوا اهل الكتاب ولم يفصلوا بين الفريقين وقد روى في ذلك اختلاف بين التابعين * وروى هشيم اخبرنا مطرف قال كنا عند الحكم بن عيينة فحدثه رجل عن الحسن البصري انه كان يقول في الصابئين هم بمنزلة المجوس فقال الحسن اليس قد كنت اخبرتك بذلك وروى عباد بن العوام عن الحجاج عن القاسم بن ابي بزة عن مجاهد قال الصابئون قوم من المشركين بين اليهود والنصارى ليس لهم كتاب وكذلك قول الاوزاعي ومالك بن انس وروى يزيد بن هارون عن حبيب بن ابي حبيب عن عمرو بن هرم عن حابر بن زيد انه سئل عن الصابئين امن اهل الكتاب هم وطعامهم ونساؤهم حل للمسلمين فقال نعم * واما المجوس فليسوا اهل كتاب بدلالة الآية ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سواهم سنة اهل الكتاب وفي ذلك دلالة على انهم ليسوا اهل كتاب * وقد اختلف اهل العلم فيمن تؤخذ منهم الجزية من الكفار بعد اتفاقهم على جواز اقرار اليهود والنصارى بالجزية فقال المحابسة لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام او السيف وتقبل من اهل الكتاب من العرب ومن سائر كفار العجم الجزية وذكر ابن القاسم عن مالك انه تقبل من الجميع الجزية الا من مشركي العرب وقال مالك في الزنج ونحوهم اذا سبوا يحبرون على الاسلام وروى عن مجاهد انه قال يقتل اهل الكتاب على الجزية واهل الاوثان على الصلاة ويحتمل ان يريد به اهل الاوثان من العرب وقال الثوري العرب لا يسبون وهو اذن سواهم تركهم النبي صلى الله عليه وسلم وقال

مطلب
اعمال الصالحات
اليهود والنصارى

مطابق
في المصنفين وفي بعض
ميرق النصارى

الشيء في الاقل الجزية الامن اهل الكتاب عريا كانوا او عجماء قال ابو بكر قوله تعالى (فاقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم) يضي قل سائر المشركين فمن الناس من يقول ان عمومه مقصور
 على عبدة الاوثان دون اهل الكتاب والمجوس لان الله تعالى قد فرق في اللفظ بين المشركين وبين اهل
 الكتاب والمجوس بقوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين
 اشرکوا) فعصفت بالمشركين على هذه الاصناف فدل ذلك على ان اطلاق هذا اللفظ يخص عبدة
 الاوثان وان كان الجميع من النصارى والمجوس والصابئين مشركين وذلك لان النصارى قد اشرکت
 بعبادة الله عبادته المنيح والمجوس مشركون من حيث جعلوا لله ندا مغالبا والصابئون فربكان
 احدهما عبدة الاوثان والاخر لا يعبدون الاوثان ولكنهم مشركون في وجود اخر الا ان
 اطلاق لفظ المشرك يتناول عبدة الاوثان فلم يوجب قوله تعالى (فاقتلوا المشركين) الا قتل عبدة
 الاوثان دون غيرهم وقال آخرون لما كان معنى الشرك موجودا في مقالات هذه الفرق من النصارى
 والمجوس والصابئين فقد انظمهم اللفظ ولولا ورود آية التخصيص في اهل الكتاب خصوصا من الجملة
 ومن عداهم محمولون على حكم الآية عريا كانوا او عجماء ولم يختلفوا في جواز اقرار المجوس بالجزية
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اخبار وروى عثمان بن عينة عن عمرو
 انه سمع مجالدا يقول لم يكن عمر بن الخطاب يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن
 ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وروى
 مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع في امرهم
 فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ستواهم سنة اهل الكتاب وروى يحيى بن آده عن المسعودي عن قتادة عن ابي مجاز قال
 كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى المنذر انه من استقبل قبلتنا وصلى صلاتنا واكل ذبحتنا
 فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ومن احب ذلك من المجوس فهو آمن ومن ابي فعليه
 الجزية وروى قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس
 البحرين يدعوهم الى الاسلام فمن اسلم منهم قبل منه ومن ابي ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم
 ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة وروى الطحاوي عن يكار بن قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عمران
 حدث عوف قال كتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن ارطاة اما بعد فاسئل الحسن مامنع
 من قبائنا من الائمة ان يحولوا بين المجوس وبين ما يجمعون من النساء اللاتي لا يجمعهن احد غيرهم
 فسأله فاخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من مجوس البحرين الجزية واقربهم على
 مجوسيتهم وعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ على البحرين العلاء بن الحضرمي وفعلاه
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعثمان وروى معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صالح اهل الاوثان على الجزية الامن كان منهم من العرب وروى الزهري عن سعيد بن المسيب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس
 السواد وان عثمان اخذها من بربرج وفي هذه الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من المجوس

وفي بعضها انه اخذها من عبدة الاوثان من غير العرب ولا عجم خلا بين الغنم في جوار اخذ
 الجزية من المجوس وقد اتفقت الامة اخذ عمر بن الخطاب الجزية من مجوس السواد فمن الناس
 من يقول انما اخذها لان المجوس اهل كتاب ويخرج في ذلك ما روى عثمان بن عينة عن ابي
 سعيد عن اصبر بن عاصم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان اخذوا الجزية
 من المجوس وقال علي انا اعلم الناس بهم كانوا اهل كتاب يقرءونه واهل علم يدرسونه فترع
 ذلك من صدورهم وقد ذكرنا فيما تقدم من الدلالة على انهم ليسوا اهل كتاب من جهة الكتاب
 والسنة واما ما روى عن علي في ذلك انهم كانوا اهل كتاب فانه ان صححت الرواية فان المراد ان
 اسلافهم كانوا اهل كتاب لا اخباره بان ذلك ترع من صدورهم فاذا ليسوا اهل كتاب في هذا
 الكتاب ويدل على انهم ليسوا اهل كتاب ما روى في حديث الحسن بن محمد ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال في مجوس البحرين ان من ابي منهم الاسلام ضربت عليه الجزية ولا تؤكل لهم
 ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة ولو كانوا اهل كتاب لحاز اكل ذبايحهم ومناكحة نسائهم لان الله تعالى
 قد اباح ذلك من اهل الكتاب ولما ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس وليسوا
 اهل كتاب ثبت جواز اخذها من سائر الكفار اهل كتاب كانوا او غير اهل كتاب الابعة
 الاوثان من العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم الا الاسلام او السيف وبقوله تعالى
 (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وهذا في عبدة الاوثان من العرب ويدل على جواز
 اخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركي العرب حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة
 عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ثبت سرية قال اذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية وذلك عام في سائر
 المشركين وخصصنا منهم مشركي العرب بالآية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم

باب حكم نصارى بني تغلب

قال الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله (من الذين اتوا الكتاب)
 ونصارى بني تغلب منهم لانهم يتحلون نحلهم وان لم يكونوا متمسكين بجميع شرائعهم وقال الله
 تعالى (ومن يتولهم منكم فانه منهم) فجعل الله تعالى من يتولى قوما منهم في حكمهم ولذلك
 قال ابن عباس في نصارى بني تغلب انهم لم يكونوا منهم الا بالولاية كما وانهم لقوله تعالى (ومن يتولهم
 منكم فانه منهم) وذلك حين قال علي رضي الله عنه انهم لم يتعلقوا من النصرانية الا بشرب
 الخمر قال ابن عباس ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم حين جاءه فقال له اما تقول
 الان يقال لا اله الا الله فقال ان لي دينا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا اعلم به منك الست
 ركوسيا قال نعم قال الست تأخذ المربع قال نعم قال فان ذلك لا يحل لك في دينك فليسبه الى صنف
 من النصارى مع اخباره بانه غير متمسك به باخذ المربع وهو ربع النعمة والقيمة غير مباحة
 في دين النصارى فثبت بذلك ان الحال في تغلب لدين النصارى يوجب ان يكون حكمهم حكمهم

ون يكونوا اهل كتب واذا كانوا من اهل الكتب وجب اخذ الجزية منهم والجزية والجزاء
 واحد وهو اخذ ما منهم غنوية وجزاء على فاعلم على الكفر ولم يذكر في الآية لها مقدار
 معلوم ومهما اخذ منهم على هذا الوجه وان لم يحدد الجزية بدولة وقد وردت اخبار متواترة عن
 ائمة السلف في انهم اخذوا الجزية من المسلمين وعو قول اهل العراق
 وابي حنيفة والشافعية والواري وهو قول الشافعية وقال مالك في النصارى اذا اعتنقه المسلم
 فلا جزية عليه ولو جعلت عليه الجزية لكان الحق قد اضر به ولم ينفعه شيئا ولا يحفظ عن مالك
 في بني تغلب شيئا وروى يحيى بن آدم قال حدثنا عبد السلام عن ابي اسحاق الشيباني عن السفيان
 عن داود بن كردوس عن عمارة بن الزمان ان ابا عبد الله بن الخطاب بالامير المؤمنين ان بني تغلب
 قد علمت شوكتهم وانهم بازاء المدو فان ظاهروا عليك المدو استدعت مؤنتهم فان رأيت
 ان تعطيهم شيئا فافعل فصالحهم على ان لا يقيموا اولادهم في النصرانية وتضاعف عليهم الصدقة
 قال وكان عمارة يقول قد فعلوا فلا عهد لهم وهذا خبر مستفيض عند اهل الكوفة قد وردت به
 الرواية والفقهاء السماع عملا وهو مثل احد الجزية من اهل السواد على الطبقات الثلاث
 ووضع الخراج على الارضين ونحوها من العقود التي عقدها على كافة الامة فلم يختلفوا في نفاذها
 وجوازها وقد روى عن علي انه قال لئن بقيت لنصارى بني تغلب لاقنان المقاتلة ولاسين لذرية
 وذلك اني كتبت الكتاب بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينصروا اولادهم ولا يخالف
 عمر في ذلك احد من الصحابة فالتعدي اجاعهم وتب به اتفاقهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده المسامون شكافا دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم
 ويمتد عليهم اوليهم ومغناؤه الله اعلم جواز عقود ائمة العدل على الامة فان قيل مر الله
 باخذ الجزية منهم فلا يجوز لنا الاقصارهم على اخذ الصدقة منهم واعفاؤهم من الجزية قيل له
 الجزية ليس لها مقدار معلوم بما تقضيها ظاهر لفظها وانما هي جزاء وغنوية على اقامتهم
 على الكفر والجزاء لا يختص بمقدار دون غيره ولا بنوع من المال دون ما سواه والمأخوذ
 من بني تغلب هو عندنا جزية ليست بصدقة وتوضع مواضع التي لانه لا صدقة لهم اذ كان
 سبيل الصدقة وقوعها على وجه القرية ولا قرية لهم وقد قال بنو تغلب تؤدي الصدقة
 مضاعفة ولا تقبل اداء الجزية فقال عمر هو عندنا جزية وسدوها اتم ما شئتم فاخبر عمر
 انها جزية وان كانت حقا مأخوذا من مواشيهم وذرعوهم فان قيل لو كانت جزية لما اخذت
 من نساءهم لان النساء لا جزية عليهن قيل له يجوز اخذ الجزية من النساء على وجه الصالح
 كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بعض امرائه على بعض بلدان اليمن ان يأخذ من كل حالم
 او سائمة دينار او عدله من المعافر وقال البخاري ان اخذ من موالي بني تغلب اذ كانوا كفارا الجزية
 ولا تضاعف عليهم الحقوق وفي اموالهم لان عمر انما صالح بني تغلب على ذلك ولم يذكر فيه
 الموالي فمواليهم فكون على حكم سائر اهل الذمة في اخذ جزية الرؤس منهم على الطبقات
 المعلومة وليس بواجب ان يكونوا في حكم مواليهم كما ان المسلم اذا اعتنق عبدا نصرانيا لا يكون

في حكم مولا في باب سقوط الجزية عنه فان قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موالى
 اعداء من المسلمين قيل له مراده انهم في الانساب اليهم نحو مولى بني عشم يسمى هاشميا
 ومولى بني عشم يسمى شيعة وفي البصرة والعدل لا يعدل عنه ذو الانساب فهذا معنى قوله
 موالى اعداء من المسلمين ولا دلالة فيه على ان حكمهم حكمهم في انجاب الجزية وسقوطها واما شرط
 عمر عليهم ان لا يقيموا اولادهم في النصرانية فانه قد روى في بعض الاخبار انه شرط ان
 لا يقيموا اولادهم في النصرانية اذا ارادوا الاسلام فاما شرط عليهم بذلك انه ليس لهم
 ان ينعوا اولادهم الاسلام اذا ارادوا * وقد حدثنا مكرم بن احمد بن مكرم قال حدثنا
 احمد بن عطية الكوفي قال سمعت ابا عبيد يقول كنا مع محمد بن الحسن اذا قيل الرشيد فقام
 الناس كلهم الا محمد بن الحسن فانه لم يقم وكان الحسن بن زياد معقل القلب على محمد بن الحسن
 فقام ودخل ودخل الناس من اصحاب الخليفة فامهل الرشيد يسيرا ثم خرج الاذن فقام محمد بن
 الحسن فخرج اصحابه له فادخل فامهل ثم خرج طيب النفس مسرورا قال قال لي مالك لم يقم
 مع الناس قال كرهت ان اخرج عن الطبقة التي جعلتني فيها انك اهتنتي للعلم فكبرهت ان
 اخرج الى طبقة الخدمة التي هي خارجة منه وان ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال من احب
 ان يميل له الرجال قليما فليتبوا مقعده من النار وانه انما اراد بذلك العلماء فمن قام بحق
 الخدمة واعزاز الملك فهو هبة لامدو ومن قعد انبعا للخدمة التي عنكم اخذت فهو ذين لكم
 قال صدقت يا محمد ثم شاورني فقال ان عمر بن الخطاب صالح على ان لا ينصروا اولادهم
 وقد نصروا ابناهم وحلت بذلك دماؤهم فما ترى قال قلت ان عمر امرهم بذلك وقد نصروا
 اولادهم بعد عمر واحتمل ذلك عثمان وابن عمك وكان من العلم بما لا خفاء به عليك وجرت
 بذلك السان فهذا صياح من الخلفاء بعده ولا ينبغي بلحقك في ذلك وقد كشفت لك العلم
 ورأيت اعلی قال لا ولكننا نجريه على ما جروه ان شاء الله ان الله جل اسمه امرني بالمشورة
 تمام المايه التي جعلها الله له فكان يشاور في امره فيأتيه جبريل بتوفيق الله ولكن عليك بالدعاء
 لمن ولاد الله امرك وحر اصحابك بذلك وقد امرت لك بشئ شرفه على اصحابك قال فيخرج
 له مال كثير ففرقه * قال ابو بكر فهذا الذي ذكره محمد في اقرار الخلفاء بني تغلب على ما هم
 عليه من صبغهم اولادهم في النصرانية حجة في تركهم على ما هم عليه وانهم بمنزلة سائر النصارى
 ولا تخلو مصالحة عمر اياهم ان لا يصبغوا اولادهم في النصرانية من احد معين اما ان يكون مراده
 ان لا يكرهوهم على الكفر اذا ارادوا الاسلام وان لا يشعروهم على الكفر من صغرهم فان اراد
 الاول فانه لم يثبت انهم منعوا احدا من اولادهم التابعين من الاسلام واكرهوهم على الكفر
 فيصيروا به ناقضين للعهد وخالفين للذمة وان كان المراد الوجه الثاني فان عليا وعثمان لم يعترضوا
 عليهم ولم يقتلوهم واما قول مالك في العبد النصارى اذا اعتنقه المسلم انه لا جزية عليه فترك
 لظاهر الآية بغير دلالة اذ لا فرق بين من اعتنقه مسلم وبين سائر الكفار الذين لم يعتنقوا واما
 قوله لو جعلت عليه الجزية لكان الحق قد اضر به ولم ينفعه شيئا فليس كذلك لانه في حال

مطلب
 في محاوره الرشيد
 مع محمد بن الحسن

قوله (تمام المايه)
 هكذا في بعض النسخ
 وفي بعضها (تمام المايه)
 خلق ولم اقمهم معناه
 والظاهر من اشكال
 العبارة انه تحريف
 ولعل محبته (تمام المايه)
 من الاخلاق فيلجود
 (المحسنة)

أرق في الجزية الجزية لأن ماله مولاه ومولى المسلم لا يجوز أخذ الجزية منه والجزية إنما تؤخذ من من كان كافرا عبودية على قلوبهم على الكفر والعد لآل له فتؤخذ منه فإذا عتق ومالك من وجبت الجزية والجزية الجزية من ماله لم يسلمه ماله في جزية الجزية على نفسه وروى مالك مولى ومصره على ومالك ماله والجزية جزية من ماله ودخنت بهدمه فتؤخذ الجزية الجزية

باب من يؤخذ منه الجزية

قال الله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا تخافوا من الله ورسوله) إلى قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فكان معقولا من فحوى الآية ومضونها أن الجزية مأخوذة ممن كان منهم من أهل القتال لاستحالة الخطاب بالامر بقتال من ليس من أهل القتال إذا القتال لا يكون إلا بين اثنين ويكون كل واحد منهما مقاتلا فصحة وإذا كان كذلك ثبت أن الجزية مأخوذة ممن كان من أهل القتال ومن تملكه أداؤه من المحترفين ولذلك قال أصحابنا من لم يكن من أهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من كان أعمى أو مفلوجا أو سبخا كبيرا فانيا وهو موسر فلا جزية عليه وهو قولهم جميعا في الرواية المشهورة وروى عن أبي يوسف في الأعمى والزمن والشيخ الكبير أن عليهم الجزية إذا كانوا موسرين وروى عنه مثل قول أبي حنيفة وروى ابن رستم عن محمد في نوادره قال قلت لأبي عبد الله من بني تغلب وغيرهم ليس لهم حرفة ولا مال ولا يقدرون على شيء قال لا شيء عليهم قال محمد وأما موضع الخراج على الغني والمعتل منهم وقال محمد في التصرف في يكتسب ولا يفضل له شيء عن عياله أنه لا يؤخذ بخراج رأسه وقيل في أصحاب الصوامع والسياحين إذا كانوا لا يخالطون الناس فلا جزية عليهم وإن كانوا يخالطون الناس فعليهم الجزية وكذلك النساء والصبيان لا جزية عليهم إذ ليسوا من أهل القتال وروى أبو يوسف وغيره عن نافع عن سالم قال كتب عمر إلى أمراء الجيوش أن لا يقتلوا الأمن فاتهم ولا يقتلوا النساء والصبيان ولا يقتلوا الأمن جرت عليه المواسي وكتب إلى أمراء الأجناد أن يضربوا الجزية ولا يضربوها على النساء والصبيان ولا يضربوها إلا على من جرت عليه المواسي وروى طاسم عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل حالم دينار أو عدله من المعافر وأما مقدار الجزية قال الله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فأم تكون في ظاهر الآية دلالة على مقدار منها يعنيه وقد اختلف الفقهاء في مقدارها فقال أصحابنا على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهما وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون درهما على أهل الورق الغني والفقير سواء لا يزداد ولا ينقص وقال الشافعي دينار على الغني والفقير وروى أبو اسحق عن حارثة بن مضرب قال بعث عمر

مطلب
في مقدار الجزية

أبو الخطاب عثمان بن حنيف فوضع على أهل السواد الخراج ثمانية وأربعين درهما وأربعة وعشرين درهما وأتى عمر درهما وروى الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن عمرو بن ميمون قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على موراء دجلة وبعث عثمان بن حنيف على مادون دجلة فأتياه فسألهما كيف وضعما على أهل الأرض ولا وضعما على كل رجل أربعة دراهم في كل شهر قالوا من يطبق هذا فلا نأمن فصولا فذكر عمرو بن ميمون ثمانية وأربعين درهما لم يفصل الطبقات وذكر حارثة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث فالواجب أن يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على أن مراده أكثر ما وضع من الجزية وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى والسفلى وروى مالك عن نافع عن سالم أن عمر ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهما مع أوزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون لأن أوزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام مع الأربعين في ثمانية وأربعين درهما فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث أولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة ولأن من وضعها على الطبقات فهو قائل بخير الثمانية والأربعين ومن اقتصر على الثمانية والأربعين فهو نارك للخير الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها واحتج من قال بدسار على الغني والفقير بما روى عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينار أو عدله من المافر وهذا عندنا فيما كان منه على وجه الصالح أو يكون ذلك جزية الفقراء منهم وذلك عندما جاز والدليل عليه ما روى في بعض أخبار معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يأخذ من كل حالم أو حاملة دينار ولا خلاف أن المرأة لا تؤخذ منها الجزية إلا أن يقع الصالح عليه وروى أبو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ وعوبالين أن في الحالم والحاملة دينار أو عدله من المعافر قال أبو عبيد وحديث عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن أنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا ينقل عنها وعليه الجزية وعلى كل حالم ذكر أو أنثى عبد أو أمة دينار أو قيمته من المعافر ويدل على أن الجزية على الطبقات الثلاث أن خراج الأرضين جعل على مقدار الطاقة واختلف بحسب اختلافها في الأرض وغلقتها جعل على بعضها فقرا ودرهما وعلى بعضها خمسة دراهم وعلى بعضها عشرة دراهم فوجب على ذلك أن يكون كذلك حكم خراج الرؤس على قدر الأماكن والطاقة ويدل على ذلك قول عمر لحذيفة وعثمان بن حنيف لعلكما حملما أهل الأرض ما لا يطيقون فقالا بل تركناهم فضلا وهذا يدل على أن الاعتبار بمقدار الطاقة وذلك وجب اعتبار حالي الأعشار واليسار وذكر يحيى بن آدم أن الجزية على مقدار الاحتمال بغير توقيت وهو خلاف الاجماع وحكى عن الحسن بن صالح أنه لا يجوز الزيادة في الجزية على وظيفة عمر ويجوز التقصان وقال غيره بجواز الزيادة والتقصان على حسب الطاقة وقد روى الحكم عن عمر وابن ميمون أنه شهد عمر يقول لعثمان بن حنيف والله لئن وضعت على كل جرب

من الارض قمرا ودرهما وعلى كل رأس درهمين لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم قال وكانت ثمانية وربعين شعلة خمسين وحتج من قال يجوز الزيادة بهذا الحديث وهذا ليس بمشهور ولم يثبت به رواية واحتجوا ايضا بما روى ابو النعمان عن صفوان بن عمرو عن عمر بن عبد العزيز انه فرض على رهبان الديارات على كل راعب دينارين وهذا عندما على انه ذاعب من الطاعة الوسطى فوجب ذلك عليهم على ما رأى من احتالهم له كما روى صفوان بن عيينة عن ابن ابي نجيح قال سألت مجاهدا لم وضع عمر على اهل الشام من الجزية اكثر مما وضع على اهل اليمن قال لليسار

في تمييز الطبقات

قال ابو يوسف في كتاب الخراج تؤخذ منهم على الطبقات على ما وصفت ثمانية واربعين على النوسر مثل الصيرفي والبراز وصاحب الصنعة والتاجر والمعالج والطبيب وكل من كان في يده منهم صنعة وتجارة يحترف بها اخذ من اهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم ثمانية واربعون على الموسر واربعين وعشرون من المتوسط من احتملت صناعته ثمانية واربعين اخذ منه ذلك ومن احتملت اربعة وعشرين اخذ ذلك منه واثنان عشر على العامل بيده مثل الخياط والصباغ والجزار والاسكاف ومن اشبههم فلم يعتبر الملك واعتبر الصناعات والتجارات على ما جرت به عادة الناس في الموسر والمعسر منهم وذكر على بن موسى القمي من غير ان عزي ذلك الى احد من اصحابنا ان الطبقة الاولى من يحترف وليس له ما يجب في مثله الزكاة على المسلمين وهم الفقراء المحترفون فمن كان له اقل من مائتي درهم فهم من اهل هذه الطبقة قال والطبقة الثانية ان يبلغ مال الرجل مائتي درهم فازاد الى اربعة آلاف درهم لان من له مائتا درهم غني يجب عليه الزكاة لو كان مسلما فهو خارج عن طبقة الفقراء قال وانا اخذنا اعتبار الاربعة آلاف من قول علي رضي الله عنه وابن عمر اربعة آلاف فادونها نفقة وما فوق ذلك فهو كثير قال وقد يجوز ان تجعل الطبقة الثانية من ملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم وما زاد على ذلك فهو من الطبقة الثالثة لما روى حماد بن سلمة عن طلحة بن عبد الله بن كريب عن ابي الضيف عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك عشرة آلاف درهم جعلت صفائح يعذب بها يوم القيامة وهذا الذي ذكره علي بن موسى القمي هو اجتهاد يسوغ القول به لمن غلب في ظنه صوابه وقوله تعالى (عن يد) قال قتادة عن قهر كأنه ذهب في اليد الى القوة والقدرة والاستعلاء فكأنه قال على استعلاء منكم عليهم وقهرهم وقيل (عن يد) يعني عن يد الكافر واما ذكر اليد ليقارح حال الغضب لانه يعطيها بيده راضيا بها حقا بها دمه فكأنه قال حتى يعطيها وهو راض بها ومحتمل (عن يد) عن نعمة فيكون تقديره حتى يعطوا الجزية عن اعتراف منهم بالنعمة فيها عليهم بقبولها منهم وقال بعضهم (عن يد) يعني عن نقد من قولهم بدا بيد وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى كل من اطاع لقاها رضى اعطاه عن طيب نفس وقهر له من يده في يده فقد اعطاه عن يده قال والصاغر الذليل

قوله (وقال سلمان) هو سلمان الفارسي رضي الله عنه صرح به ابو حيان الاندلسي في البحر المحيط (لصحة)

الحمبر وقوله (وهم صاغرون) قال ابن عباس يمشون بها ملبين وقال سلمان مذمومين غير محمودين وقيل انما كان صغارا لانها مستحقة عليهم يؤخذون بها ولا يشاؤون عليها وقال عكرمة الصغار اعطاء الجزية قائما والآخر جالس وقبل الصغار الدل ويجوز ان يكون المراد به الذلة التي ضربها الله عليهم بقوله (ضربت عليهم الذلة انما تقموا الا بحبل من الله وحبل من الناس) والحبل الذمة التي عهدتها الله لهم وامر المسلمين بها فيهم وروى عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب انه كان يستحب ان تبع الانباط في الجزية اذا اخذت منهم فقال ابوبكر ولم يرد بذلك تعذيبهم ولا تكليفهم فوق طاقتهم وانما اراد الاستخفاف بهم واذلالهم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسحاق بن الحسن حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبهوهم بالسلام واضطروهم الى اضيقه وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا مطير قال حدثنا يوسف الصغار قال حدثنا ابوبكر بن عباس عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصافحوا اليهود والنصارى فهذا كله من الصغار الذي ليس الله الكفار بكفرهم ونحوه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تأخذوا بطانة من دونكم) الآية وقال (لا تأخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولاهم منهم فانه منهم) فمضى في هذه الآيات عن موالاة الكفار واكرامهم وامر باهانتهم واذلالهم ونهي عن الاستعانة بهم في امور المسلمين لما فيه من العزو علوا ليد وكذلك كتب عمر الى ابي موسى بنه ان يستعين باحد من اهل الشرك في كتابته وتلا قوله تعالى (لا تأخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا) وقال لا تردوهم الى الذر بعد اذلالهم الله وقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قد اقتضى وجوب قتالهم الى ان تؤخذ منهم الجزية على وجه الصغار والذلة فغير جائز على هذه القضية ان تكون لهم ذمة اذا تسلطوا على المسلمين بالولايات ونفاذ الامر وانتهى اذ كان الله انما جعل لهم الذمة وحن دماءهم باعطاء الجزية وكونهم صاغرين فواجب على هذا قتل من تسلط على المسلمين بالنصوب واخذ الضرائب والظلم سواء كان السلطان ولاء ذلك او فعله بغير امر السلطان وهذا يدل على ان هؤلاء النصارى الذين يتولون اعمال السلطان وظهر منهم ظلم واستعلاء على المسلمين واخذ الضرائب لادمة لهم وان دماءهم مباحة وان كان اخذوا الضرائب ممن ينتحل الاسلام والقعود على المراصد لاخذ اموال الناس يوجب اباحة دماهم اذ كانوا بمنزلة قطاع الطريق ومن قصد اناسا لاخذ ماله فلا خلاف بين الفقهاء ان له قتله وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من طلب ماله فقاتل فقتل وهو شهيد وفي خبر آخر من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد فاذا كان هذا حكم من طلب اخذ مال غيره غصبا وهو ممن ينتحل الاسلام فالذي اذا فعل ذلك استحق القتل من وجهين احدهما ما اقتضاه ظلم الآية من وجوب قتله والاخر قصده المسلم باخذ ماله ظلما

قال الله تعالى (والذين لا يؤمنون بالله إلى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فأوجب قتالهم وجعل اعطاء الجزية غاية لرفه عنهم لأن حتى غاية هذا حقيقة اللفظ والمفهوم من ظاهر الآية أن قوله (ولا تقربوهن حتى يظفرن) قد حظر اباحة قريهن إلا بعد وجود ظفرهن وكذلك المفهوم من قول القائل لا تمط زيدا شيئا حتى يدخل الدار منع الاعطاء إلا بعد دخوله ثبت بذلك أن الآية موجبة لقتال أهل الكتاب منزلة ذلك عنهم باعطاء الجزية وهذا يدل على أن الجزية قد وجبت بعقد الذمة وكذلك كان يقول أبو الحسن الكرخي وذكر ابن سباعة عن أبي يوسف قال لا تؤخذ من الذمي الجزية حتى تدخل السنة ويمضي شهران منها بعض ما عليه بشهرين ونحو ذلك يعامل في الجزية بمنزلة الضريبة كلما كان يمضي شهران أو نحو ذلك أخذت منه قال أبو بكر يعني بالضريبة الاجرة في الاجادات قال أبو يوسف ولا يؤخذ ذلك منه حين تدخل السنة ولا يؤخذ ذلك منه حتى تم السنة ولكن يعامل ذلك في سنته ثم قال أبو بكر ذكره للشهرين إنما هو توفية وهي واجبة باقرارنا إياه على الذمة لما تضمنه ظاهر الآية وذكر ابن سباعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال في الذمي يؤخذ منه خراج رأسه في سنته مادام فيها وإذا انقضت السنة لا يؤخذ منه وهذا يدل من قول أبي حنيفة على أنه رآها واجبة بعقد الذمة لهم وإن تأخيرها بعض السنة إنما هو توفية للواجب وتوسعة الأري أنه قال فإذا انقضت السنة لم تؤخذ منه لأن دخول السنة الثانية يوجب جزية أخرى فإذا اجتمعت سقطت أحدهما وعن أبي يوسف ومحمد اجتماعهما لا يسقط أحدهما وجه قول أبي حنيفة أن الجزية واجبة على وجه العقوبة لا فتمت على الكفر مع كونهم من أهل القتال وحق الأخذ فيها إلى الإمام فاشبهت الحدود إذ كانت مستحقة في الأصل على وجه العقوبة وحق الأخذ إلى الإمام فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد يوجب الاقتصار على واحد منهما مثل أن يرقى مرارا أو يسرق مرارا ثم يرفع إلى الإمام فلا يجب لأحد واحد بجميع الأفعال كذلك حكم الجزية إذ كانت مستحقة على وجه العقوبة بل هي أخف أمرا وضعف حالا من الحدود لأنه لا خلاف بين أصحابنا أن إسلامه يسقطها ولا تسقط الحدود بالإسلام ثم قال قيل لما كان ذلك ديننا وحقا في مال المسلمين لم يسقطه اجتماعه كالحدود وخراج الأرضين قيل له خراج الأرضين ليس بصغار ولا عقوبة والدليل عليه أنه يؤخذ من المسلمين والجزية لا تؤخذ من مسلم وقد روى نحو قول أبي حنيفة عن طاوس وروى ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاوس قال إذا نذرت صدقات فلا تؤخذ الأولى كالجزية وقد اختلف الفقهاء في الذمي إذا سلم وقد وجبت عليه جزية على يؤخذ بها فقال أصحابنا لا يؤخذ وهو قول مالك وعبيد الله بن الحسن وقال ابن سيرين والشافعي إذا سلم في بعض السنة أخذ منه بحساب ذلك والدليل على أن الإسلام يسقط ما وجب من الجزية قوله تعالى (فانلوا الذين لا يؤمنون بالله) إلى

قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فالنظام هذه الآية الدلالة من وجهين على صحة ما قلناه أحدهما الأمر بأخذ الجزية عن يد وجب قتاله لإقامته على الكفر أن لم يؤدها ومتى أسلم لم يجب قتاله فلا جزية عليه والوجه الثاني قوله تعالى (عن يد وهم صاغرون) فأمر أخذها منهم على وجه الصغار والدلالة وهذا المعنى معدوم بعد الإسلام إذ غير تمكن أخذها على هذا الوجه ومتى أخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية لأن الجزية هي ما أخذ على وجه الصغار وقد روى البوري عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية حتى صلى الله عليه وسلم أخذها من المسلم ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر وبين ما لم يجب بعد الإسلام فوجب بظاهر ذلك إسقاط الجزية عنه بالإسلام ويدل على سقوطها أن الجزية والجزاء واحد ومعناه جزاء الإقامة على الكفر ممن كان من أهل القتال فمضى إسلامه سقط عنه بالإسلام المجازاة على الكفر إذ غير جائز عقاب التائب في حال المهلة وبقاء التكليف ولهذا الاعتبار إسقاطها أصحابنا بالموت لفوات أخذها منه على وجه الصغار بعد موته فلا يكون ما يأخذ جزية وعلى هذا قالوا فيمن وجبت عليه زكاة ماله ومواسية فمات أنها تسقط ولا يأخذها الإمام منه لأن سبيل أخذها وموضوعها في الأصل سبيل العبادات يسقطها الموت وقالوا فيمن وجبت عليه نفقة امرأته بفرض القاضي فماتت أو ماتت أنها تسقط لأن موضوعها عندهم موضوع الصلاة إذ ليست بدلا عن شيء ومعنى الصلاة لا يتأتى بعد الموت فاسقطوها لهذه العلة ثم قال قيل الحدود واجبة على وجه العقوبة والتوبة لا تسقطها وكذلك لو أن ذميا أسلم وقد نذر أو سرق في حال كفره لم يكن إسلامه وتوبته مسقطين لحدده وإن كان وجوب الحد في الأصل على وجه العقوبة والتائب لا يستحق العقاب على فعل قد صحت منه توبته قيل له أما الحد الذي كان واجبا على وجه العقوبة قد سقط بالتوبة وما توجبها بعدها ليس عوالم الحد المستحق على وجه العقوبة بل هو حد واجب على وجه المحنة بدلالة قامت لنا على وجوبه غير الدلالة الموجبة للحد الأول على وجه العقوبة فإن قامت دلالة على وجوب أخذ المال منه بعد إسلامه لأعلى وجه الجزية والعقوبة لم تأب إيجابه إلا أنه لا يكون جزية لأن اسم الجزية يتضمن كونها عقوبة وانت فأنما نزع أنه يؤخذ منه الجزية بعد إسلامه فإن اعترف بأن المأخوذ منه غير جزية وإن الجزية التي كانت واحدة قد سقطت وأما يجب مال آخر غير الجزية فأنما أنت رجل سمنا إيجاب مال على مسلم من غير سبب يقتضي إيجاب وهذا لأن اسم الجزية لا يدل على ذلك وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله الثقفاني أن دهقاناً أسلم فقام إلى علي رضي الله عنه فقال له على أما أنت فلا جزية عليك وأما أرضك فلذا في لفظ آخران نحو مات عنها فحقها وروى معمر بن أيوب عن محمد قال أسلم رجل فأخذ بالخراج وقيل له أنك متعود بالإسلام فقال إن في الإسلام لمعنا أن فعلت فقال عمر أجزل والله إن في الإسلام معاذاً إن فعل فرفع عنه الجزية وروى حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز من شهد شهادتنا واستقبل قبلتنا واختنق فلا تأخذوا منه الجزية فلم يفرق هؤلاء السلف بين الجزية

الوجه قبل الاسلام ومن حله بعد الاسلام في غير كل مسلم وقد كان آل مروان يخذلون
جزية عن مسلم من اهل الدماء ويذهبون الى ان الجزية بمنزلة ضريبة بعد الاستسلام
بعد ضريبة وبعد ذلك في جيب الكسوة من المسلمين ونفس الاسلام عروة عروة الى
ن ولى عمر بن عبد العزيز فكتب الى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن ان يبعث
بعث محمد بن علي عليه وسلم داعيا ولم يبعثه جابيا فاذا نالك كتابي هذا فارفع الجزية عن مسلم
من اهل الذمة فداوى هشام بن عبد الملك اعادها على المسلمين وكان احد الاسباب التي لها
استحجاز القراء والفقهاء قتال عبد الملك بن مروان والحجاج لعنه الله اخذهم الجزية من المسلمين
ثم صار ذلك ايضا احد اسباب زوال دولتهم وسلب نعمتهم وروى عبد الله بن صالح قال حدثنا
حرمة بن عمران عن يزيد بن ابي حبيب قال اعظم ما انت هذه الامة بعديتها ثلاث خصال قتلهم
عقبات واحراقهم النكبة واخذهم الجزية من المسلمين واما قولهم ان الجزية بمنزلة ضريبة
العبد فليس يبرح هذا من جهلهم اذ قد جعلوا من امور الاسلام ما هو اعظم منه وذلك لان اهل
الذمة ليسوا عبيدا ولو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق باسلامهم لان اسلام العبد لا يزيل رقه
وانما الجزية عقوبة عوقبوا بها لافانهم على الكفر فحق اسلموا لم يجز ان يعاقبوا باخذها منهم
الا ترى ان العبد النصراني لا تؤخذ منه الجزية فلو كان اهل الذمة عبيدا لما اخذ منهم الجزية

فصل في خراج الارض هل هو جزية

ولم يكره اختلف اهل العلم في خراج الارضين هل هو صغار وهل يكره للمسلم ان يملك
ارض الخراج فروى عن ابن عباس وابن عمر وجماعة من التابعين كراهته وراوه داخلا
في آية الجزية وهو قول الحسن بن حي وشريك وقال آخرون الجزية انما هي خراج الرؤس
ولا يكره للمسلم ان يملك ارض خراج وليس ذلك بصغار وهو قول الصحابة وابن ابي ليلى
وروى عن عبد الله بن مسعود ميمون عن ابي بكره وهو ما روى شعبة عن الاعمش عن شمر
ابن عطية عن رجل من طي عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تخذلوا الضيعة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله وراذان ما راذان والمدينة ما بالمدينة يعني ان له
ضيعة راذان وضيعة بالمدينة ومعلوم ان راذان من ارض الخراج فلم يكره عبد الله ملك ارض
الخراج وروى عن عمر بن الخطاب في دهقانة نهر الملك حين اعلنت ان اقامت على ارضها
اخذنا منها الخراج وروى ان ابن الرقيل اسلم فقاتل مثل ذلك وعن علي بن ابي طالب من اهل الارض
اسلم فقال ان اقامت على ارضها اخذنا ملك الخراج والافحن اولى بها وروى عن سعد بن
ابي وقاص وسعيد بن زيد مثل ذلك وروى سفيان بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال منعت العراق فقهرها وودعها ومنعت الشام مداها ودارها ومنعت
مصر اودها وعدتم كما بدأتم ثلاث سمات يشهد على ذلك لم ابي هريرة ودمه وهذا يدل
ثم على ان خراج الارض ليس بصغار من وجهين احدهما انه لم يكره لهم ملك ارض الخراج

التي عليها فقير ودرهم ولو كان ذلك مكروها لذكره والثاني انه اخبر عن معهم لحق الله
المفترض عليهم بالاسلام وهو معنى قوله عدتم كما بدأتم يعني في منع حق الله فدل على انه كسائر
الحقوق اللازمة لله تعالى مثل الزكوات والكفارات لاعلى وجه الصغار والذلة وايضا لم
يخالفوا ان الاسلام يسقط جزية الرؤس ولا يسقط عن الارض فلو كان صغارا لاسقطه الاسلام
فان قيل لما كان خراج الارضين فيا بذلك جزية الرؤس دل على انه صغار قيل له
ليس كذلك لان من النبي ما يصرف الى الغائبين ومنه ما يصرف الى الفقراء والمساكين وهو الخمس
وهذا كلام في الوجه الذي يصرف فيه وليس يوجب ذلك ان يكون صغارا لان الصغار في
النبي هو ما يتدأ به الذي يجب عليه فاما ما قد وجب في الارض من الحق ثم ملكها مسلم
فان ملك المسلم له لا يزيله اذ كان وجوبه فيها متقدما للملك وهو حق لكافة المسلمين ولم تكن
الجزية صغارا من حيث كانت فيا وانما كانت صغارا من حيث كانت عقوبة وليس خراج الارضين
على وجه العقوبة الا ترى ان ارض الصبي والمعتوه يجب فيها الخراج ولا تؤخذ منهما الجزية
لان الجزية عقوبة وخراج الارضين ليس كذلك

فصل في خراج الارض هل هو جزية

ان قال قائل من المحدثين كيف جاز اقرار الكفار على كفرهم باداء الجزية بدلا من الاسلام
قيل له ليس اخذ الجزية منهم رضا بكفرهم ولا اباحة لبقائهم على شركهم وانما الجزية
عقوبة لهم لافانهم على الكفر وتبقيتهم على كفرهم بالجزية كمن لو تركناهم بغير جزية
تؤخذ منهم اذ ليس في العقل ايجاب قتلهم لانه لو كان كذلك لما جاز ان يبقى الله كافرا
طرفة عين فاذا بقاها لعقوبة يعاقبهم بها مع التبعة استدعاء لهم الى التوبة من كفرهم
واسئلة لهم الى الايمان لم يكن بمنعنا امهاله اياهم اذ كان في علم الله ان منهم من يؤمن ومنهم
من يكون من نسله من يؤمن بالله فكان في ذلك اعظم المصلحة مع ما للمسلمين فيها من
المرفق والمنفعة فليس اذا في اقرارهم على الكفر وترك قتلهم بغير جزية ما يوجب الرضا
بكفرهم ولا الاباحة لاعتقادهم وشركهم وكذلك امهالهم بالجزية جاز في العقل اذ ليس
فيه اكثر من تعجيل بعض عقابهم المستحق بكفرهم وهو ما يلحقهم من الذل والصغار بادائها
قوله تعالى ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله﴾ وقالت النصارى المسيح ابن الله ﴿قيل انه اراد
فرقة من اليهود قالت ذلك والدليل على ذلك ان اليهود قد سمعت ذلك في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فلم تنكره وهو كقول القائل الخوارج ترى الاستعراض وقتل الاطفال والمراد
فرقة منهم لاجمعيهم وكقولك جاني بنو نعيم والمراد بعضهم قال ابن عباس قال ذلك جماعة
من اليهود جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذلك وهم سلام بن مشكم وبعثان بن
اوفي وناس بن قيس ومالك بن الصنف فانزل الله تعالى هذه الآية وليس في اليهود من يقول
ذلك الآن فيانعلم وانما كانت فرقة منهم قالت ذلك فانقضت قوله تعالى ﴿يضاهون قول الذين

كثروا من قولهم يشهدونهم ومنه مرة صبيحتي لا تحيط لاسمها السبع الرجال من عهد النوح
فروى ميراث من حموراد من تركته لله سبحانه وتعالى لان هؤلاء هم ميراثي وميراثي ميراثي
الذين هم حلفاءه ودينهم وشركائهم كجمل ذلك لاسم المحوفة ميراثي الله تعالى قال ابن عباس
(الذين كفروا من قبل) يعني به عبدة لاوتان الذين عبدوا الالهة ومزى ومناة الثالثة الاخرى
وقيل انهم يضاهونهم لان اولئك قالوا الملائكة بنات الله وقال هؤلاء عزير ومسيح ابنا الله
وقيل يضاهونهم في تقليد اسلافهم وقوله تعالى وذلك قولهم بافواههم يعني انه لا يرجع
الى معنى صحيح ولا حقيقة ولا محصول اكثر من وجوده في افواههم وقوله ﴿فقل لهم الله﴾ قال
ابن عباس لعنهم الله وقيل ان مناه قتلهم الله كقولهم عافاه الله اي اعفاه الله من الذنوب وقيل انه
جعل كالتقاتل لغيره في عداوة الله عز وجل وقوله تعالى ﴿اتخذوا احبارهم ورجبانهم اربابا
من دون الله واليسع ابن مريم﴾ قيل ان الخبر العالم الذي صناعته تحيير المعاني بحسن البيان عنها
يقال فيه حبر وحير والراغب الحاشي الذي يظهر عليه لباس الحشبة يقال راهب ورجبان
وقد صار مستعملا في منسكي الصاري وقوله ﴿اربابا من دون الله﴾ قيل فيه وجهان احدهما
انهم كانوا اذا حرموا عليهم شيئا حرموه واذا احلوا لهم شيئا استحلوه وروى في حديث عدى
ابن حاتم لما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال قتلنا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿اتخذوا احبارهم
ورجبانهم اربابا من دون الله﴾ قال قلت يا رسول الله انهم لم يكونوا يعبدونهم قال ايس كانوا
اذا حرموا عليهم شيئا حرموه واذا احلوا لهم شيئا احلوه قال قلت نعم قال فذلك عبادتهم
ايامهم ولما كان التحليل والتحريم لا يجوز الا من جهة العالم بالصالح ثم قلوا هؤلاء احبارهم
ورجبانهم في التحليل والتحريم وقبلوه منهم وتركوا امر الله تعالى في حرم وحلال صاروا
متخذين لهم اربابا اذا نزلهم في قبول ذلك منهم منزلة الارباب وقيل ان معناه انهم عظموهم
كتعظيم الرب لانهم يسجدون لهم اذا راوهم وهذا الضرب من التعظيم لا يستحقه غير الله
تعالى فلم فعلوا ذلك فهم كانوا متخذين لهم اربابا في قوله تعالى ﴿هو الذي ارسل رسوله
بالحمدى ودين الحق ليظهره على الدين كله﴾ فيه بشارة للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين
ببصرهم واظهار دينهم على سائر الاديان وهو علاؤه بالحجة والظلة وقهر امته لسائر الامم
وقد وجد محبته على ما اخبر به بظهور امته وعلاوها على سائر الامم المخالفة لدين الاسلام
وفيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ان القرآن كلام الله ومن عنده
وذلك لان مثله لا يشق للمتخربين والكاذبين مع كثرة ما في القرآن من الاخبار عن الغيوب
اذ لا يعلم الغيب الا الله فهو اذا كلامه وخبره ولا ينزل الله كلامه الا على رسوله قوله تعالى
﴿يا ايها الذين آمنوا ان كثيرا من الاحبار والرجبان لا يكونون اموال الناس بالباطل﴾ اكل المال
الباطل هو تملكه من اجهة المحظورة وروى عن الحسن انهم كانوا يأخذون الرشى في الحكم
وذكر الاكل والمراد سائر وجوه المنفعة والصرف اذ كان اعظم منافع الاكل والشرب وهو
كقولهم تعالى ﴿لانا كلوا اموالكم بينكم بالباطل﴾ والمراد سائر وجوه المنافع وكقولهم تعالى

(ولانا كلوا اموالهم) واذ ان الذين يأكلون اموال الباطل في قوله تعالى ﴿والذين يكتزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله﴾ الآية يقتضي ظاهره ان جميع المال لان
الوعيد لاحق بتارك اتفاق الجمع لقوله (ولا ينفقونها) ولا ينفق ولا ينفقون بها يزودون قيل لو كان
المراد الجميع لقيل ولا ينفقونها ما قيل له لان الكلام رجع الى مدلول عليه كانه قال ولا ينفقون
الكنوز والآخرا ان يكتفي باحدهما عن الآخر لا يجوز كقولهم تعالى ﴿واذا راوا تجارة او نهوا
النفوس اليها﴾ قال الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف

والمعنى راضون والدليل على انه راجع اليهما جميعا انه لو رجع الى احدهما دون الآخر
لبقى احدهما عاريا من خبره فيكون كلاما منقطعاً لا معنى له اذ كان قوله ﴿والذين يكتزون
الذهب والفضة﴾ مقتضيا الى خبر الاخرى انه لا يجوز الاقتصار عليه وقد روى في معنى ظاهر
الآية اخبار روى موسى بن عبيدة قال حدثني عمران بن ابي انس عن مالك بن اوس بن
الجدعان عن ابي ذر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الابل صدقتها من
جمع دينارا او درهما او تبرأ اوفضة لا يعمده لغريم ولا ينفعه في سبيل الله فبني كي يكوي بها
يوم القيامة قال قلت انظر ما يجي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذه الاموال
قد فشت في الناس فقال اما تقرأ القرآن ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة﴾ الآية فاقضى
ظاهره ان في الابل صدقتها لاجمعها وهي الصدقة المفروضة وفي الذهب والفضة اخراج
جميعهما وكذلك كان مذهب ابي ذر رحمة الله عليه انه لا يجوز ادخال الذهب والفضة وروى محمد
ابن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما احب اني مثل
احد ذهابي يمر على ثلاثة وعندي منه شيء الا ان لا يجد احدا يقبله مني صدقة الا ان ارصد له دين على
فذكر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحب ذلك لنفسه واختار انفاقه ولم يذكر وعيد
تارك انفاقه وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة قال توفي رجل من اهل الصفة
فوجد معه دينار فقال النبي صلى الله عليه وسلم كية وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
علم انه اخذ الدينار من غير حيلة او منعه من حقه او سأل غير باظهار الفاقة مع غناه عنه كما روى
عنه صلى الله عليه وسلم من سأل عن ظهر غنى فانه يستكثر من جرحهم فقلنا وما غناه يا رسول الله
قال ان يكون عنداه ما يغنيهم ويمشيهم وكان ذلك في وقت شدة الحاجة وضيق العيش
ووجوب المواساة من بعضهم لبعض وقد روى عن عمر بن عبد العزيز انها منسوخة بقوله تعالى
(خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) قال ابو بكر قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنقل
المستفيض الجاه في مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار كما اوجب فرائض
المواشي ولم يوجب الكل فلو كان اخراج الكل واجبا من الذهب والفضة لما كان للتقدير وجه
وايضا فقد كان في الصحابة قوم ذوو يسار ظاهر واموال حجة مثل عثمان وعبد الرحمن بن عوف
وعام النبي صلى الله عليه وسلم ذلك منهم فلم يأمرهم باخراج الجميع فثبت ان اخراج جميع الذهب

والفضة غير واجب وان المفروض احراره هو الزكاة الا ان تحدث امور توجب الموائسة والاعطاء نحو احوال المضطر والعمري المضطر او ميت ليس له من كنفه او يواريه وقد روى شريك عن ابي حمزة عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا قوله تعالى (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية * وقوله تعالى (ولا ينفقونها في سبيل الله) يشمل ان يريده ولا ينفقون منها فحذف من وعو يريدها وقد بينه بقوله (خذ من اموالهم صدقة) فامر باخذ بعض المال لاجلهم وليس في ذلك ما يوجب نسخ الاول اذ جائز ان يكون مراده ولا ينفقون منها * واما الكنز فهو في اللغة كسب الشيء بفضه على بعض قال الهذلي

لا دور ترى ان اطعمت نازل لكم * قرف الحق وعندي البر مكنوز

وقال كثر التمر اذا كبسته في القوصرة وهو في الشرع لما لم يؤد زكاته وروى عن عمرو بن عباس وابن عمر والحسن وعامر والسدي قالوا ما لم يؤد زكاته فهو كنز فنهى من قال وان كان ظاهرا وما أدى زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا ومعلوم ان اسماء الشرع لا تؤخذ الا توقيفا فثبت ان الكنز اسم لما يؤد زكاته المفروضة واذا كان كذلك كان تقدير قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة (ولا ينفقونها) يعني الزكاة في سبيل الله فلم تقتض الآية الا وجوب الزكاة فحسب * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي حدثنا ابي حنيفة عن جعفر بن اياس عن مجاهد عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية (والذين يكتزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمر ان افرج عنكم فانطلق فقال يا اي الله انه كبر على الصحابة هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة الا ليطيب ما بقى من اموالكم وانما فرض الموارث لتكون لمن بعدكم قال فكبر عمر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخير ما يكثر المرء المرأة الصالحة اذا نظر اليها سرته واذا امرها اطاعته واذا غاب عنها حفظته فخير في هذا الحديث ان المراد اتفاق بعض المال لاجلهم وان قوله (والذين يكتزون) المراد به منع الزكاة * وروى ابن لهيعة قال حدثنا دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ديت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فخير في هذا الحديث ايضا ان الحق الواجب في المال هو الزكاة * وروى سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاة كنزه الا اجى به يوم القيامة ويكنزه فيحرق بها جنبه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده وخير في هذا الحديث ان الحق الواجب في الكنز هو الزكاة دون غيره وانه لا يجب جميعه وقوله فيحرق بها جنبه وجبينه يدل على انه اراد معنى قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة) الى قوله (فكنوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم) يعني لم تؤدوا زكاته * وحدثنا عبد الباقي حدثنا بشر بن موسى حدثنا عبادة بن صالح حدثنا

عبد العزيز بن ابي سلمة الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي لا يؤدى زكاته يمثله شجاع اقرع له زبيتان يلزمه او يطوقه فيقول انا كنزك انا كنزك فاخبر ان المال الذي لا يؤدى زكاته هو الكنز ولما ثبت بما وصفت ان قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) مراده منع الزكاة اوجب عمومها احباب الزكاة في سائر الذهب والفضة اذ كان الله انما علق الحكم فيهما بالاسم فاقضى احباب الزكاة فيهما بوجود الاسم دون الصنعة فمن كان عند ذهب مصوغ او مضروب او تبر او فضة كذلك فعليه زكاة بعموم اللفظ وبذلك ايضا على وجوب ضم الذهب الى الفضة لاجابه الحق فيهما مجموعين في قوله (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) * وقد اختلف الفقهاء في زكاة الحلي فاجوب احبابنا فيه الزكاة وروى مثله عن عمر وابن مسعود رواه سفيان الثوري عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وروى عن جابر وابن عمر وعائشة لارزكاة في الحلي وهو قول مالك والشافعي وروى عن انس بن مالك ان الحلي تركي مرة واحدة ولا تركي بعد ذلك وقد ذكرنا وجه دلالة الآية على وجوبها في الحلي لشمول الاسم له * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انار في احباب زكاة الحلي منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين في ايديهما سواران من ذهب فقالا لهن زكاة هذا قالت لا قال ايسرك ان يسود لك الله بهما يوم القيامة سواران من نار فاجوب الزكاة في السوار * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عتاب بن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ام سلمة قالت كنت البس اوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله اكنز هو فقال ما بلغ ان تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز وقد حوى هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلي والآخر ان الكنز ما لم تؤد زكاته * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن ادريس الرازي حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق حدثنا يحيى بن ابوب عن عبيد الله بن ابي جعفر ان محمد بن عمرو بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد ابن الهادي قال دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة ففات صنعتين ازين لك يا رسول الله قال اتؤدين زكتهن قلت لا او ما شاء الله قال هو حسبك من النار فانظم هذا الخبر معنيين احدهما وجوب زكاة الحلي والآخر ان المصوغ يسمى ورقا لانها قالت فتحات من ورق فاقضى ظاهر قوله في الرقة ربع العشر احباب الزكاة في الحلي لان الرقة والورق واحد ويدل عليه من جهة النظر ان الذهب والفضة يتعلق وجوب الزكاة فيهما باعيانهما في ملك من كان من اهل الزكاة لا بمعنى ينضم اليهما والدليل عليه ان النقر والسباك نجب فيهما الزكاة وان لم تكن مرصدة للنساء وفارقا بهذا غيرها من الاموال لان غيرها لا نجب الزكاة فيهما بوجود الملك الا ان تكون مرصدة للنساء فوجب ان لا يختلف حكم المصوغ والمضروب * وايضا لم يختلفوا ان الحلي اذا كان في ملك الرجل نجب فيه الزكاة فكذلك اذا كان في ملك المرأة كالدرهم والدنانير *

مطل

في زكاة الحلي

وبما لا يختلف حكم الرجل والمرأة في الزكاة فوجب ان لا يختلفا في الحلي فان قيل
الحلي كالنقر العوامل وثياب البذلة من قبل له قريبا ان ماعداها يتماثل وجوب الزكاة فيهما
ان يكون مرصدا لله فمما يوجد هذا المعنى لم نجب والذهب والفضة لاعتبارهما بدلالة الدراهم
وللهما بغير النقر والسيك اذا اراد بهما الفضة والبقية لاطلب الماء وايضا لما لم يكن للصنعة تأثير
فيهما ولم يغير حكمهما في حال وجب ان لا يختلف الحكم بوجود الصنعة وعدمها فان قيل
زكاة الحلي عارضة به قبل له هذا غلط لان العارية غير واجبة والزكاة واجبة فطل ان تكون
العارية زكاة واما قول انس بن مالك ان الزكاة تجب في الحلي مرة واحدة فلا وجه له لانه اذا كان
من جنس ما تجب فيه الزكاة وجبت في كل حول

فصل

وقد دلت الآية على وجوب الزكاة في الذهب والفضة بمجموعهما فاقتضى ذلك وجوب ضم بعضها
الى بعض وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا يضم احدهما الى الآخر فاذا كمل التصاب بها
زكى واختلاف اصحابنا في كيفية فقال ابو حنيفة يضم بالقيمة كالعروض وقال ابو يوسف ومحمد
يضم بالاجزاء وقال ابن ابي ليلى والشافعي لا يضمان وروى الضم عن الحسن وبكر بن عبد الله ابن
الاشج وقادة والدليل على وجوب الزكاة فيهما مجموعين قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) فوجب لله تعالى فيهما الزكاة مجموعين لان قوله (ولا ينفقوها)
قد اراده اتفاقهما جميعا زيد على وجوب الضم انهما متفقان في وجوب الحق فيهما وهو ربع العشر
فكانا بمنزلة العروض المختلفة اذا كانت للتجارة لما كان الواجب فيهما ربع العشر ضم بعضها الى بعض
مع اختلاف اجناسها وقد قال الشافعي فيمن له مائة درهم وعرض للتجارة يساوي مائة درهم ان
الزكاة واجبة عليه فضم العرض الى المائة مع اختلاف الجنسين لاتفاقهما في وجوب ربع العشر
وليس الذهب والفضة كالجنسين من الابل والغنم لان زكتهما مختلفة فان قيل زكاة خمس
من الابل مثل زكاة اربعين شاة ولم يكن اتفاقهما في الحق الواجب موجبا لضم احدهما الى الآخر
فان قيل له لم يقل ان اتفاقهما في المقدار الواجب يوجب ضم احدهما الى الآخر وانما قلنا ان
اتفاقهما في وجوب ربع العشر فيهما هو المعنى الموجب للضم كعروض التجارة عند اتفاقهما
في وجوب ربع العشر وقت الضم والابل والغنم ليس الواجب فيهما ربع العشر لان الشاة
ليست ربع العشر من خمس من الابل ولا ربع العشر من اربعين شاة ايضا لانه جاز
ان يكون الغنم خيالا ويكون الواجب فيها شاة وسطا فيكون اقل من ربع عشرها فهذا
الزام ساقط فان احتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة
وذلك يوجب الزكاة فيها سواء كان منها ذهب او لم يكن به قيل له كما لم يمنع قوله ليس فيما
دون خمس اواق صدقة وجوب ضم المائة الى العروض وكان معناه عندك اذا لم يكن معه
غيره من العروض كذلك نقول نحن في ضمه الى الذهب قوله تعالى (وان عدة الشهور عند الله

الشهور شهر الحرام الى قوله (حرم) لما قال تعالى في مواضع اخرى (الحج اشهر معلومات) وقال
(يستأنسك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) فعلم بالشهور كثيرا من مصالح الدنيا
والدين وبين في هذه الآية هذه الشهور وانما تجرى على منهاج واحد لا تقدم المؤخر منها
ولا يؤخر المقدم وقال (ان عدة الشهور عند الله) وذلك ليحتمل وجهين احدهما ان الله وضع
هذه الشهور وسمها باسمائها على ما رتبها عليه يوم خلق السموات والارض وانزل ذلك على
انبيائه في كتبه المنزل وهو معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله) وحكمها باق على ما كانت
عليه لم يزلها عن ترتيبها تغيير المشركين لاسماؤها وتقديم المؤخر وتأخير المقدم في الاسماء منها
وذكر ذلك لنا لتتبع امر الله فيها وترفض ما كان عليه امر الجاهلية من تأخير اسماء الشهور
وتقديمها وتعليق الاحكام على الاسماء التي رتبها عليها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع ما رواد ابن عمر وابوبكرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته بالعقبة ايها
الناس ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض
وقال ابوبكرة قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض وان عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا منها اربعة حرم ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب مضر الذي
بين جمادى وشعبان وان النسي زيادة في الكفر الآية قال ابن عمر وذلك انهم كانوا يجعلون
صفر عام حراما وعاما حلالا ويجعلون المحرم عام حلالا وعاما حراما وكان النسي من الشيطان
فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الزمان يعنى زمان اشهر قد استدار كهيئته يوم خلق الله
السموات والارض وان كل شهر قد عاد الى الموضع الذي وضعه الله به على تربيته ونظامه وقد
ذكر لي بعض اولاد بني المنجم ان جده وهو احسب محمد بن موسى المنجم الذي يتسبون
اليه حسب شهور الاهلة منذ ابتداء خلق الله السموات والارض فوجدتها قد عادت في موقع
الشمس والقمر الى الوقت الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قد عاد اليه يوم النحر
من حجة الوداع لان خطبته هذه كانت بمضى يوم النحر عند العقبة وانه حسب ذلك في ثمانين سنين
فكان ذلك اليوم العاشر من ذي الحجة على ما كان عليه يوم ابتداء الشهور والشمس والقمر
في ذلك اليوم في الموضع الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه قد عاد الزمان اليه مع النسي بالذي
قد كان اهل الجاهلية ينسبون وتغيير اسماء الشهور ولذلك لم تكن السنة التي حجب فيها ابوبكر
الصديق عى الوقت الذي وضع الحج فيه وانما قال رجب مضر بين جمادى وشعبان دون رمضان الذي
يسميه ربيعة رجب واما الوجه الآخر في معنى قوله (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
في كتاب الله) فهو ان الله قسم الزمان اثني عشر قسما فجعل نزول الشمس في كل برج من البروج
الاثني عشر قسما منها فيكون قطعها للفلك في ثمانمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم فيجئ بصيب
كل قسم منها بالايام ثلاثين يوما وكسر وقسم الايام ايضا على مسير القمر فصار القمر يقطع الفلك
في تسعة وعشرين يوما ونصف يوم وجعل السنة القمرية ثمانمائة واربعة وخمسين يوما وربع يوم
فكان قطع الشمس للبرج مقاربا لقطع القمر للفلك كله وهذا معنى قوله تعالى (الشمس

مطلب
قد اجتهد محمد بن
موسى المنجم في كشف
حقيقة قول النبي
صلى الله عليه وسلم
ان الزمان قد استدار
كهيئته الخ ثمانين
سنتين

والقمر بحسين) وقال تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية
النهار مضرة لمتفقوا فضلا من ربكم وتعلموا عدد السنين والحساب) فلما كانت السنة مقسومة
على زول الشمس في بروج الاثني عشر وكان شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية
والقمرية في البروج الاثني عشر وكانت شهورها اثني عشر واختلفت السنة الشمسية والقمرية
في الكسرة الذي بينهما وهو واحد عشر يوما بالتقريب وكانت شهور القمر ثلاثين وتسعة وعشرين فما
يتعلق بها من احكام الشرع ولم يكن نصف اليوم الذي هو زيادة على تسعة وعشرين يوما محكم فكان
ذلك هو القسمة التي قسم الله تعالى عليها السنة في ابتداء وضع الخلق ثم غيرت الائمة العادلة عن
كثير من شرائع الانبياء هذا الترتيب فكانت شهور الروم بعضها ثمانية وعشرين وبعضها ثمانية
وعشرين وبعضها واحد وثلاثين وذلك على خلاف ما امر الله تعالى من اعتبار الشهور
في الاحكام التي تتعلق بها ثم كانت الفرس شهورها ثلاثين الاشهر واحدا وهو بادماه فانه
خمسة وثلاثون ثم كانت تكبس في كل مائة وعشرين سنة شهرا كاملا فتصير السنة ثلاثة عشر
اخبر الله تعالى ان عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة فيها ولا نقصان وهي الشهور القمرية
التي اما ان تكون تسعة وعشرين واما ان تكون ثلاثين ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
الشهر تسع وعشرون والشهر ثلاثون وقال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان عم عليكم
فعدوا ثلاثين فجعل الشهر برؤية الهلال فان اشتبه لقيام او فترة فثلاثون فاعلمنا الله بقوله
(ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض) يعني ان
عدة شهور السنة اثنا عشر شهرا لازيادة عليها وبطل به الكيفية التي كانت تكبسها الفرس
فتجعلها ثلاثة عشر شهرا في بعض السنة واخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان انقضاء الشهور برؤية
الهلال فتارة تسعة وعشرون وتارة ثلاثون فاعلمنا الله في هذه الآية انه كذلك وضع الشهور
والسنين في ابتداء الخلق واخر النبي صلى الله عليه وسلم عود الزمان الى ما كان عليه وبطل به
ما غيره المشركون من ترتيب الشهور ونظامها وما زاد به في السنين والشهور وان الامر قد استقر
على ما وضعه الله تعالى في الاصل لما علم تبارك وتعالى من تعلق مصالح الناس في عباداتهم وشرائعهم
بكون الشهور والسنين على هذا الوجه فيكون الصوم تارة في الربيع وتارة في الصيف واخرى
في الخريف واخرى في الشتاء وكذلك الحج لعلهم بالصلحة في ذلك وقد روي في الخبر ان صوم
الغضاري كان كذلك فلما رأوه يدور في بعض السنين الى الصيف اجتمعوا الى ان يقولوا الى
زمان الربيع وزادوا في العدد وتركوا ما تعبدوا به من اعتبار شهور القمر مطابقة على ما يتفق
من وقوعها في الازمان وهذا ونحوه مما ذهبهم الله تعالى به واخبر انهم اتخذوا اجابهم ورحبانهم
ربما من دون الله في آية الله او امرهم واعتقادهم وجوبها دون اوامر الله تعالى فضلوا واضلوا
وقوله تعالى (من اربعة حرم) وهي التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم بانها ذوالقعدة
وذوالحجة والحرة ورجب والعرب تقول ثلاثة سرد وواحد فرد وانما ساءها حرما لمعينين
احدهما تحريم القتال فيها وقد كان اهل الجاهلية ايضا يعتقدون تحريم القتال فيها وقال الله تعالى

(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) والثاني تعظيم انتهاك المحارم فيها
سند من تعظيمه في غيرها وتعظيم الطاعات فيها ايضا وانما فعل الله تعالى ذلك لما فيه من المصلحة
في ترك الظلم فيها لعظم منزلها في حكم الله والمبادرة الى الطاعات من الاعتيار والصلاة والصوم
وغیرها كما فرض صلاة الجمعة في يوم بعينه وصوم رمضان في وقت معين وجعل بعض الاماكن
في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات اعظم من حرمة غيره نحو بيت الله الحرام ومسجد المدينة
فيكون ترك المظالم والقبائح في هذه الشهور والمواضع داعيا الى تركها في غيرها وبصير فعل الطاعات
والمواظبة عليها في هذه الشهور وهذه المواضع الشريفة داعيا الى فعل امثالها في غيرها للضرورة
والاعتیاد وما يصحب الله العبد من توفيقه عند اقباله الى طاعته وما يلحق العبد من الخذلان
عند اكبابه على المعاصي واشتغاره وانسه بها فكان في تعظيم بعض الشهور وبعض الاماكن اعظم
المصالح في الاستدعاء الى الطاعات وترك القبائح ولان الاشياء تجر الى اشكالها وتباعد من
اضدادها فالاستكثار من الطاعة يدعو الى امثالها والاستكثار من المعصية يدعو الى امثالها
وقوله تعالى (ولا تظلموا فبين انفسكم) الضمير في قوله (فبين) عند ابن عباس راجع
الى الشهور وقال قتادة هو عائد الى الارادة الحرام وقوله (وقائلوا للمشركين كافة) يحتمل
وجهين احدهما الامر بقتال سائر اصناف اهل الشرك الامن اعنهم منهم بالذمة واداء الجزية
على ما بينه في غير هذه الآية والآخر الامر بان يقتلهم مجتمعين متعاضدين غير متفرقين ولما
احتمل الوجهين كان عليهما اذ ليسا متنافيين فتضمن ذلك الامر بالقتال لجميع المشركين وان
يكونوا مجتمعين متعاضدين على القتال وقوله (كما يقتلونكم كافة) يعني ان جماعهم يرون
ذلك فيكم ويعتقدونه ويحتمل كما يقتلونكم مجتمعين وهذه الآية في معنى قوله (فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم) متضمنة لرفع العهود والذم التي كانت بين النبي صلى الله عليه
وسلم وبين المشركين وفيها زيادة معنى وهو الامر بان تكون مجتمعين في حال قتالنا ايهم
قوله تعالى (انما النسي زيادة في الكفر) فالنسي التأخير ومنه البيع نسيت وانسأت البيع
اخرته (وانسأها) اي تؤخرها ونسئت المرأة اذا حلت لتأخر حيضها ونسأت
الناقة اذا دفعتها في السير لانك زجرتها عن التأخر والنسأة العصا التي ينسأ بها الادي وتزجر
ويساق بها فيمنع من التأخر ومراد الله تعالى ذكره النسي في هذا الموضع ما كانت العرب
تفعله من تأخير الشهور فكان يقع الحج في غير وقته واعتقاد حرمة الشهور في غير زمانه فقال
ابن عباس كانوا يجعلون الحرام صفرا وقال ابن ابي نجيع وغيره كانت قريش تدخل في كل سنة
اشهر اياما يوافقون ذوالحجة في كل ثلاث عشرة سنة فوفق الله تعالى لرسوله في حجة استدارة
زمانهم كهيتته يوم خلق الله السموات والارض فاستقام الاسلام على عدد الشهور ووقف الحج
على ذوالحجة وقال ابن اسحاق كان ملك من العرب يقال له القامس واسمه حذيفة اول
من انسأ النسي انسانا المحرم فكان يحله عاما ويحرمه عاما فكان اذا حرمه كانت ثلاث حرمت
متواليات وهي العدة التي حرم الله في عهد ابراهيم صلوات الله عليه فاذا حله دخل مكانه صفر

في الحرم نحو على العدة بقول قد مكنت الاربعه كما كانت لاني لم احل شهر الا قد حرمت مكان شهرها
فحينئذ صلى الله عليه وسلم وقد عاد الحرم الى ما كان عليه في الاصل فانزل الله تعالى (ان عدة
الشهور اثنتا عشرة شهرا) فخير الله ان المسمى الذي كانوا يفعلونه كغيره لان الزيادة في الكفر
لا تكون الا كغير الاستحلالهم ما حرم الله وتحريمهم ما احل الله فكان القوم كفارا باعتقادهم التمسك
بما رويوا كفرا مسمى

باب فرض التغير والجهاد

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا مالكم اذا قيل لكم اتقوا في سبيل الله انما قلتم الى الارض)
الى قوله (الاستغفار) يعذبكم عذابا اليما ويستبدل قوما غيركم) اقتضى ظاهر الآية وجوب
التغير على من لم يستغفر وقال في آية بعدها (اتقوا خفافا وثقالا) فاجب التغير مطلقا غير
مقيد بشرط الاستغفار فاقضى ظاهره وجوب الجهاد على كل مستطيع له * وحدثنا جعفر
ابن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن النعمان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابو اليمان وحجاج
كلاهما عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة وابن ابي بلال عن ابي راشد الجبراني انه
وافي المقداد بن الاسود وهو يجهز ول فقلت يا ابا الاسود قد اعذر الله اليك اوقال قد عذر الله
يعني في التعمد عن الغزو فقال انت علينا سورة براءة اتقوا خفافا وثقالا * قال ابو عبيد
وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ابيوب عن ابن سيرين ان ابا ايوب شهد بدرا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم لم يخلف عن غزاة المسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش
رجل شاب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله (اتقوا خفافا
وثقالا) فلا اجدي الامه خفيفا او ثقيل * وبأسناده قال ابو عبيد حدثنا يزيد بن حماد بن سلمة
عن علي بن زيد عن انس بن مالك ان ابا طلحة قرأ هذه الآية (اتقوا خفافا وثقالا) قال
ما رى الله الا يستغفرا شيئا وشيوخا جهزوني فجهزناه فركب البحر ومات في غزاه تلك فما
وجدنا له جزيرة ندقه فيها اوقال يدقونه فيها الا بعد سابعه * قال ابو عبيد حدثنا حجاج
عن ابن جريج عن مجاهد في هذه الآية قال قالوا فينا الثقل وذو الحاجة والصنعة والمنشمر
عليه مره قال الله تعالى (اتقوا خفافا وثقالا) * فتأول هؤلاء هذه الآية على فرض التغير
استدأ وان لم يستغفروا والآية الاولى يقتضي ظاهرها وجوب فرض التغير اذا استغفروا وقد
ذكر في تأويله وجوه احدها ان ذلك كان في غزوة تبوك لما ندب اليه النبي صلى الله عليه
وسلم الناس اليها فكان التغير مع رسول الله فرضا على من استغفر وهو مثل قوله (ما كان
لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم
عن نفسه) قالوا وليس كذلك حكم التغير مع غيره * وقيل ان هذه الآية منسوخة حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا علي بن الحسين
عن ابيه عن يزيد بن الحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال (الاستغفار يعذبكم عذابا

قوله (الا بعد سابعه)
مكدا وسعد
وفي جميع احكام
القرآن لم يخطى الا
بعد سبعة ايام
وهو بتغير رضى الله
عنه. وحجة لزيادة
تفيدة جدا
(نصفه)

اليما ويستبدل قوما غيركم) و (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا
عن رسول الله) استخفا الآية التي تليها (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) * وقال آخرون
ليس في واحدة منهما نسخ وحدهما ثابت في حالين ففي لم يقاوم اهل الثغور العدو واستغفروا
ففرض على الناس التغير اليهم حتى يستحبوا الثغور وان استغنى عنهم باكتفائهم من هناك سواء
استغفروا او لم يستغفروا ومتى قام الذين في وجه العدو بفرض الجهاد واستغفروا بانفسهم عن وراءهم
فليس على من وراءهم فرض الجهاد الا ان يشاء من شاء منهم الخروج للقتال فيكون فاعلا للفرض
وان كان مذكورا في القعود بدنيا لان الجهاد فرض على الكفاية ومتى قام بعضهم سقط عن الباقي *
وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن
منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
فتح مكة لا حجرة ولكن جهاد ونية وان استغفرتهم فانفروا فامر بالتغير عند الاستغفار وهو
موافق لظاهر قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا مالكم اذا قيل لكم اتقوا في سبيل الله انما قلتم الى الارض)
وهو محمول على ما ذكرنا من الاستغفار للحاجة اليهم لان اهل الثغور متى اكتفوا بانفسهم
ولم تكن لهم حاجة الى غيرهم فليس يكادون يستغفرون ولكن لو استغفروهم الامام مع كفاية
من في وجه العدو من اهل الثغور وجيوش المسلمين لانه يريد ان يغزو اهل الحرب ويطأ ديارهم
فعلى من استغفر من المسلمين ان يغفروا * وهذا هو موضع الخلاف بين الفقهاء في فرض الجهاد
فحكى عن ابن شبرمة والثوري في آخرين ان الجهاد تعلق وليس بفرض وقالوا (كتب عليكم
القتال) ليس على الوجوب بل على الندب كقوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
ان تترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين) * وقد روى فيه عن ابن عمر نحو ذلك وان كان مختلفا
في صحة الرواية عنه وهو ما حدثنا جعفر بن محمد بن الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن النعمان
قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا علي بن معبد عن ابي المالح الرقي عن ميمون بن مهران قال كنت
عبد ابن عمر فحاض رجل الى عبد الله بن عمرو بن العاص فسأله عن الفرائض وابن عمر جالس
حيث يسمع كلامه فقال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة
وايتاء الزكاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد في سبيل الله قال فكان ابن عمر غضب
من ذلك ثم قال الفرائض شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة
وحج البيت وصيام رمضان قال وترك الجهاد * وروى عن عطاء وعمرو بن دينار نحوه حدثنا
جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن النعمان قال حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال قال
لعطاء أو اجب الغزو على الناس فقال هو وعمرو بن دينار ما علمناه * وقال ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد ومالك وسائر فقهاء الامصار ان الجهاد فرض الى يوم القيامة الا انه فرض على الكفاية
اذا قام به بعضهم كان الباقيون في سعة من تركه * وقد ذكر ابو عبيد ان سفيان الثوري كان يقول
ليس بفرض ولكن لا يسمع الناس ان يجمعوا على تركه ويجزى فيه بعضهم على بعض فان كان
هذا قول سفيان فان مذهبه انه فرض على الكفاية وهو موافق لمذهب اصحابنا الذي ذكرناه *

ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين انه اذا خاف اهل الثغور من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم
فخافوا على اربابهم وانفسهم وذرايرهم ان يفرض على كافة الامة ان يفر اليهم من يكف
عاديته عن المسلمين وهذا لا خلاف فيه بين الامة اذ ليس من قول احد من المسلمين اباحة
الغزو عنهم حتى يستبيحوا دماء المسلمين وسي ذرايرهم ولكن موضع الخلاف بينهم ان متى كان
بازاء العدو مقاومين له ولا يخافون غلبة العدو عليهم هل يجوز للمسلمين ترك جهادهم حتى
يسلموا او يؤدوا الجزية فكان من قول ابن عمر وعمر بن دينار وابن شبرمة انه جائز للامام
والمسلمين ان لا يغزوه وان يقعدوا عنهم وقال آخرون على الامام والمسلمين ان يغزوههم ابدا
حتى يسلموا او يؤدوا الجزية وهو مذهب الصحابة والتابعين وقال حذيفة بن اليمان الاسلام ثمانية اسهم
واو طلحة في آخرين من الصحابة والتابعين وقال حذيفة بن اليمان الاسلام ثمانية اسهم
وذكر سبعا منها الجهاد وحدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن اليمان قال حدثنا ابو عبيد
قال حدثنا حجاج عن ابن جريح قال قال معمر كان مكحول يستقبل القبلة ثم يحلف عشر ايمان ان
الغزو واجب ثم يقول ان شئتم زدتكم وحدثنا جعفر قال حدثنا جعفر حدثنا ابو عبيد حدثنا
عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث او غيره عن ابن شهاب قال كتب الله
الجهاد على الناس غزوا او قعدوا فمن قعد فهو عدة ان استعين به اعان وان استغفر ففر وان
استغنى عنه قعد وهذا مثل قول من رآه فرضا على الكفاية وجائز ان يكون قول ابن عمر
وعطاء وعمر بن دينار في ان الجهاد ليس يفرض يعنون به انه ليس فرضه متعينا على كل احد
كالصلاة والصوم وفرض على الكفاية والآيات الموجبة لفرض الجهاد كثيرة فمنها قوله تعالى
(وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله) فاقضى ذلك وجوب قتالهم حتى يحيوا
الى الاسلام وقال (قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم) الآية وقال (قاتلو الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر) الآية وقال (فلاتهوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والله معكم)
وقال (قاتلو المشركين حيث وجدتموهم) و (قاتلو المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)
وقال (انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله) وقال (ان انفروا
بمذنبكم عذابا الينا ويستبدل قوما غيركم) وقال (قاتلوا ثبات او انفروا جميعا) وقال
(يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تحيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وانفسكم) فاخبر ان النجاة من عذابه انما هي بالايمان بالله ورسوله وبالجهاد
في سبيله بالنفس والمال فضمنت الآية الدلالة على فرض الجهاد من وجهين احدهما انه قرنه
الى فرض الايمان والآخر الاخبار بان النجاة من عذاب الله به وبالايمان والعذاب لا يستحق
الا بترك الواجبات وقال (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) ومعناه فرض كقوله (كتب
عليكم الصيام) فان قيل هو كقوله (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا
الوصية لوالديه والاقرين) وانما هي ندب ليست بفرض قيل له قد كانت الوصية واجبة
بهذه الآية وذلك قبل فرض الله الموارث ثم نسخت بعد الميراث ومع ذلك فان حكم اللفظ

الاجاب الا ان تقوم دلالة للندب ولم تقم الدلالة في الجهاد انه ندب قال ابو بكر فاكتب الله
تعالى فرض الجهاد على سائر المكلفين بهذه الآية وبغيرها على حسب الامكان فقال لبيد صلى الله
عليه وسلم (فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرص المؤمنين) فاوجب عليه فرض الجهاد
من وجهين احدهما بنفسه ومباشرة القتال وحضوره والاخر بالتحريض والحث والبيان لانه
صلى الله عليه وسلم لم يكن له مال فلم يذكر فيما فرضه عليه اتفاق المال وقال لغيره (انفروا
خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم) فالزم من كان من اهل القتال وله مال فرض
الجهاد بنفسه وماله ثم قال في آية اخرى (وجاء المعذرون من الاعراب ليؤذن لهم وقعد
الذين كذبوا الله ورسوله سيجيب الذين كفروا منهم عذاب اليم ليس على الضعفاء ولا على
المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوهم الله ورسوله) فلم يحل من اسقط
عنه فرض الجهاد بنفسه وماله للمعجز والعمد من الاجاب فرضه بالنصح لله ورسوله فليس احد
من المكلفين الا وعليه فرض الجهاد على مراتبه التي وصفنا وقد روى في تأكيد فرضه اخبار
كثيرة فمنها ما حدثنا عن عمرو بن حفص السدوسي قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا قيس بن
الربيع عن جيلة بن سحيم عن مؤثر بن عفازة عن اشير بن الحصاصية قال ائيت النبي صلى الله عليه
وسلم ابايه فقالت له علام يا يعني يا رسول الله قد رسول الله يدع فقال على ان تشهد ان لا اله الا الله وان
محمد عبده ورسوله وتصلى الصلوات الخمس المكتوبات وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم
رمضان وتحج البيت وتجاهد في سبيل الله فقالت يا رسول الله كلا لا اطيق الاثنتين ايتاء الزكاة
فقال لا حول الا اهل و ما يقومون به واما الجهاد فاني جل جنان فاخاف ان تخشع نفسي فاقر فابوه
بفضب من الله فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال يا بشير لا جهاد ولا صدقة فم تدخل
الجنة فقالت يا رسول الله ابسط يدك فبسط يده فبايمته عليهن وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال
حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا حجاج قال حدثنا حماد اخبرنا حميد عن انس بن مالك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا المشركين باموالكم وانفسكم والستكم
فاوجب الجهاد بكل ما يمكن الجهاد به وليس بعد الايمان بالله ورسوله فرض آكد ولا
اولى بالايجاب من الجهاد وذلك انه بالجهاد يمكن اظهار الاسلام واداء الفرائض
وفي ترك الجهاد غلبة العدو ودروس الدين وذهاب الاسلام الا ان فرضه على الكفاية على
ما بيننا فان احتج محتج بما روى عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن واقد بن محمد عن
ابيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس فذكر التهادن
والصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان فذكر هذه الخمس ولم يذكر فيه الجهاد وهذا يدل
على انه ليس بفرض قال ابو بكر وهذا حديث في الاصل موقوف على ابن عمر رواه وهب
عن عمر بن محمد عن زيد عن ابيه عن ابن عمر انه قال وجدت الاسلام في علي خمس
وقوله وجدت دليل على انه قاله من رأيه وحائز ان يجد غيره ما هو اكثر منه وقول حذيفة
في الاسلام على ثمانية اسهم احدها الجهاد يعارض قول ابن عمر فان قيل فقد روى

عبد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث
 طوسا قال جاء رجل الى ابن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن لا تغزو فقال اني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول في الاسلام على خمسة فهذا حديث مستقيم السند مرفوع الى النبي
 صلى الله عليه وسلم قبله جاز ان يكون انما اقتصر على خمسة لانه قصد الى ذكر ما يلزم
 الانسان في نفسه دون ما يكون منه فرضا على الكفاية الا ترى ان الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر واقامة الحدود وتعلم علوم الدين وغسل الموتى وتكفيتهم ودفعهم كلها فروض ولم
 يذكرها النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى عليه الاسلام ولم يخرج ترك ذكره من ان يكون
 فرضا لانه صلى الله عليه وسلم انما قصد الى بيان ذكر الفروض اللازمة للانسان في خاصة نفسه
 في وقت مرتبة ولا يتوب غيره عنها فيه والجهاد فرض على الكفاية على الحد الذي بينا فلذلك
 لم يذكره وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على وجوبه وهو ما حدثنا
 عن عبد الله بن شعيب قال حدثني اسحاق بن راهويه قال اخبرنا جرير عن ليث بن ابي سليم عن
 عطاء عن ابن عمر قال لقد اتى علينا زمان وما نرى ان احدا منا حق بالدينار والدرهم من اخيه
 المسلم حتى ان الدينار والدرهم اليوم احب الى احدهما من اخيه المسلم وقد سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذئاب البقر
 وتركوا الجهاد ادخل الله عليهم ذلا لا يترفع عنهم حتى راجعوا دينهم وحدثنا عن خاف بن عمرو
 العكبري قال حدثنا المعلى بن مهدي حدثنا عبد الوارث حدثنا ليث عن عبد الملك بن ابي سليمان عن
 عطاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فقد اقتضى هذا اللفظ وجوب الجهاد لاخباره
 بادخال الله الازل عليهم بذكر عقوبة على الجهاد والعقوبات لا تستحق الا على ترك الواجبات وهذا
 يدل على ان مذهب ابن عمر في الجهاد فرض على الكفاية وان الرواية التي رويت عنه في اني
 فرض الجهاد انما هي على الوجه الذي ذكرنا من انه غير متعين على كل حال في كل زمان ويدل
 على انه فرض على الكفاية قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) وقوله (فانفروا
 ثبات او انفروا جميعا) وقوله (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون
 في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدون درجة وكلا
 وعد الله الحسنى) فلو كان الجهاد فرضا على كل واحد في نفسه لما كان القاعدون موعودين بالحسنى
 بل كانوا يكونون مذمومين مستحقين لعقاب بتركه وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن
 محمد بن البيان حدثنا ابو عبيد حدثنا حجاج عن ابن جرير وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن
 ابن عباس في قوله عز وجل (فانفروا ثبات او انفروا جميعا) وفي قوله (انفروا خفافا وثقالا)
 قال لسحبنا (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
 في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) قال تنفر طائفة وتمكث طائفة
 مع النبي صلى الله عليه وسلم ولما كثر من الذين يتفقهون في الدين وينذرون اخوانهم
 اذا رجعوا اليهم من الغزو يمازول من قضاء الله وكتابه وحدوده وحدثنا جعفر بن محمد قال اخبرنا

جعفر بن البيان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي
 طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال يعني من السرايا كانت ترجع وقد نزل بعدهم قرآن تعلّمه
 القاعدون من النبي صلى الله عليه وسلم فتمكث السرايا يتعلمون ما نزل الله على النبي صلى الله
 عليه وسلم بعدهم ويبعث سرايا اخر قال فذلك قوله (ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
 اذا رجعوا اليهم) فثبت بما قدمنا لزوم فرض الجهاد وانه فرض على الكفاية وليس بلام
 لكل احد في خاصة نفسه وماله اذا كفاه ذلك غيره قوله تعالى (انفروا خفافا وثقالا وحاعدوا
 باموالكم) الآية روى عن الحسن ومجاهد والضحاك شيئا وسيوفا وعن ابي صالح اغنياء
 وفقراء وعن الحسن مشاعيل وغير مشاعيل وعن ابن عباس وقتادة شاملا وغير نشاط وعن ابن
 عمر ركبانا ومشاة وقيل ذاصعة وغير ذى صنعة قال ابو بكر كل هذه الوجوه بحتمه اللفظ
 قالوا يجب ان يعنها اذ لم يقم دلالة التخصيص وقوله (وحاعدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله)
 فوجب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا فمن كان له مال وهو مريض او مقعد او ضعيف لا يصلح
 للقتال فعليه الجهاد بماله بان يعطيه غيره فيغزوه كما ان من له قوة وجهد وامكنه الجهاد بنفسه
 كان عليه الجهاد بنفسه وان لم يكن ذاملا ويسار بعد ان يجد ما يبالغه ومن قوى على القتال
 وله مال فعليه الجهاد بالنفس والمال ومن كان عاجزا بنفسه معدما فعليه الجهاد بالصحة لله
 ولرسوله بقوله (ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون ما ينفقون
 حرج اذا نصحو الله ورسوله) وقوله تعالى (ذلكم خير لكم) مع انه لا خير في ترك الجهاد
 قيل فيه وجهان احدهما خير من تركه الى المباح في الحال التي لا يتعين عليه فرض الجهاد
 والاخر ان الخير فيه لافي تركه وقوله (ان كنتم تعلمون) قيل فيه ان كنتم تعلمون الخير
 في الجملة فاعلموا ان هذا خير وقيل ان كنتم تعلمون صدق الله فيما وعده من ثوابه وجزائه
 قوله تعالى (وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم) الآية لما اكذبهم الله في قوله (لو استطعنا
 لخرجنا معكم) دل على انهم كانوا مستطيعين ولم يخرجوا وهذا يدل على بطلان مذهب الجبر في
 ان المكلفين غير مستطيعين لما كانوا في حال التكليف قبل وقوع الفعل منهم لان الله تعالى قد اكذبهم
 في نفيم الاستطاعة عن انفسهم قبل الخروج وفيه دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه اخبر انهم سيحلفون فجاءوا فحلفوا كما اخبر انه سيكون منهم قوله تعالى (عفا الله عنك
 لماذنتهم حتى يبين لك الذين صدقوا) العفو ينصرف على وجوه احدها التسهيل والتوسعة
 كقوله صلى الله عليه وسلم اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله والعفو الترك كقوله صلى الله عليه
 وسلم احفوا الشوارب واعفوا الابهى والعفو الكثرة كقوله تعالى (حتى غفوا) يعني كثروا
 واعفيت فلانا من كذا وكذا اذا سهلت له تركه والعفو الصفح عن الذنب وهو اعفاه من تبعته
 وترك العقاب عليه وهو مثل الغفران في هذا الموضع وجاز ان يكون اصله التسهيل فاذا عفا
 عن ذنبه فلم يستقص عليه وسهل عليه الامر وكذلك سائر الوجوه التي تنصرف عليها هذه
 الكلمة يجوز ان يكون اصلها الترك والتوسعة ومن الدس من يقول ان قد كان من النبي صلى الله

عنه وسلم ذنب صغير في ادناه لهم وانهذا قال تعالى (عفا الله عنك لما اذنت لهم) اذا لم يجوز ان تقول لم فعلت لم جعلت لك فعله كما لا يجوز ان تقول لم فعلت ما امرتك بفعله قالوا في غير جائز اطلاق المعنوع مما قد جعل له فعله كما لا يجوز ان يمتنع عنه ما امر به وقبل انه جائز ان لا يكون منه معصية في الاذن لهم لاصفيرة ولا كبرية وانما عاقبه بان قال لم فعلت ما جعلت لك فعله مما غيره اولى منه اذ جائز ان يكون مخيرا بين فعلين واحدهما اولى من الآخر قال الله تعالى (فليس عليهم جناح ان يضمنن ليا من غير متبرحات بزيته وان يستعفن خير لهن) فاح الامر بين وجمل احدهما اولى وقدر روى شعبة عن قتادة في قوله (عفا الله عنك لما اذنت لهم) كانت كما تسمعون ثم انزل الله في سورة النور (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) الى قوله (فأذن لمن شئت منهم) فجعله الله تعالى رخصة في ذلك وروى علي بن ابي طاححة عن ابن عباس في قوله (انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله) الى قوله (يرددون) هذا بعينه للمنافقين حين استأذنوه للعودة عن الجهاد من غير عذر وعذر الله المؤمنين فقال (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس قوله (انما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله) قال نسخها قوله (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) الى قوله (فأذن لمن شئت منهم) فجعله الله تعالى رسوله باعلى النظيرين فقال ابو بكر جائز ان يكون قوله تعالى (عفا الله عنك لما اذنت لهم) في قوم من المنافقين لحققتهم تهمة فكان يمكن النبي صلى الله عليه وسلم استبراء امرهم بترك الاذن لهم فيظهر تقافهم اذا لم يخرجوا بعد الامر بالحروج ويكون ذلك حكما ثابتا في اولئك يدل عليه قوله (حتى يبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) ويكون قوله (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) وقوله (فأذن لمن شئت منهم) في المؤمنين الذين لو لم يأذن لهم لم يذهبوا فلا تكون احدي الآيتين ناسخة للآخرى قوله تعالى (لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر) الى قوله (باموالهم) الآية يعني لا يستأذنك المؤمنون في التخلف عن الجهاد لان المجاهدوا واضمرا في قوله (ان يجاهدوا) دلالة الكلام عليه وهذا يدل على ان الاستيذان في التحالف كان محظورا عليهم ويدل على صحة تأويل قوله (عفا الله عنك) على انه عفو عن ذنب وان كان صغيرا وروى عن الحسن في قوله (ان يجاهدوا) انه على تقدير كراهة ان يجاهدوا وهو يؤول الى المعنى الاول لان اضمار لافيه واضمار الكراهة سواء وهذه الآية ايضا تدل على وجوب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعا لانه قال تعالى (ان يجاهدوا باموالهم وانفسهم) فذمهم على الاستيذان في ترك الجهاد بهما والجهاد بالمال يكون على وجهين احدهما اتفاق المال في اعداد الكراع والسلاح والآلة والراحلة والزراد وما جرى مجراه مما يحتاج اليه لنفسه والثاني اتفاق المال على غيره مما يجاهد ومعونته بالزراد والعدة ونحوها والجهاد بالنفس على ضرر وبمنها الخروج بنفسه ومباشرة القتال ومنها بيان ما افترض الله من الجهاد وذكر الثواب الجزيل لمن قام به والغلب لمن قعد عنه ومنها التحريض والامر ومنها الاخبار بعورات العدو وما يعلمه من مكاييد الحرب وسداد الرأي وارشاد المسلمين الى الاولى والاصلاح في امر الحروب كما قال الحبيب

مطلب
في جهاد المال
مطلب
في جهاد النفس

ان المأذر حين نزل النبي صلى الله عليه وسلم بيده فقال يا رسول الله اهذا رأى رأيته ام وحى فقال بل رأى رأيته قال فاني ارى ان تنزل على الماء ونجمه خلف ظهرك وتعمز الآبار التي في ناحية العدو ففعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ونحو ذلك من كل قول يقوى امر المسلمين ويوهن امر العدو قوله فان قيل فاي الجهادين افضل أجهاد النفس والمال ام جهاد العلم قوله له الجهاد بالسيف مبنى على جهاد العلم وفرع عليه لانه غير جائز ان يمدوا في جهاد السيف ما يوجب العلم فجهاد العلم اصل وجهاد النفس فرع والاصل اولى بالفضل من الفرع قوله فان قيل تعلم العلم افضل ام جهاد المشركين قوله له اذا خيف معرفة العدو واقوامهم على المسلمين ولم يكن بازائه من يدفعه فقد تعين فرض الجهاد على كل احد فالاشتغال في هذه الحال بالجهاد افضل من تعلم العلم لان ضرر العدو اذا وقع بالمسلمين لم يمكن تلافيه وتعلم العلم تمكن في سائر الاحوال ولان تعلم العلم فرض على الكفاية لا على كل احد في خاصة نفسه ومتى لم يكن بازاء العدو من يدفعه عن المسلمين فقد تعين فرض الجهاد على كل احد وما كان فرضا معينا على الانسان غير موسع عليه في التأخير فهو اولى من الفرض الذي قام به غيره وسقط عنه بعينه وذلك مثل الاشتغال بصلاة الظهر في آخر وقتها هو اولى من تعلم عام الدين في تلك الحال اذ كان الفرض قد تعين عليه في هذا الوقت فان قام بفرض الجهاد من فيه كفاية وغنى فقد عدا فرض الجهاد الى حاكم الكفاية كتعلم العلم الا ان الاشتغال بالعلم في هذه الحال اولى وافضل من الجهاد لما قدمنا من علو مرتبة العلم على مرتبة الجهاد فان ثبات الجهاد بثبات العلم وانه فرع له ومعنى عليه قوله فان قيل هل يجوز الجهاد مع الفساق قوله له ان كل احد من المجاهدين قائما يقوم بفرض نفسه فجائز له ان يجاهد الكفار وان كان امير الجيش وجنوده فاسقا وقد كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يغزون بعد الحلفاء الاربعة مع الامراء الفساق وغزا ابوابوب الانصارى مع يزيد اللعين وقد ذكرنا حديث ابي ايوب انه لم يخلف عن غزاة للمسلمين الا عاما واحدا فانه استعمل على الجيش رجل شاب ثم قال بعد ذلك وما على من استعمل على فكان يقول قال الله تعالى (انفروا خفافا وثقالا) ولا اجدنى الا خفيفا او ثقيلا فدل على ان الجهاد واجب مع الفساق كوجوبه مع العدول وسائر الآي الموجبة لفرض الجهاد لم يفرق بين فعله مع الفساق ومع العدول الصالحين وايضا فان الفساق اذا جاهدوا فهم مطيعون في ذلك كما هم مطيعون لله في الصلاة والصيام وغير ذلك من شرائع الاسلام وايضا فان الجهاد ضرب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولورأينا فاسقا يأمر بمعروف وينهى عن منكر كان علينا معاونته على ذلك فكذلك الجهاد قاله تعالى لم يخص بفرض الجهاد العدول دون الفساق فاذا كان الفرض عليهم واحدا لم يختلف حكم الجهاد مع العدول ومع الفساق قوله تعالى (ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة) المدة ما يعده الانسان وبهية لما يفعله في المستقبل وهو نظير الاهبة وهذا يدل على وجوب الاستعداد للجهاد قبل وقت وقوعه

مطلب
في جهاد العلم

مطلب
في ان تعلم العلم افضل ام الجهاد

مطلب
يجوز الجهاد وان كان امير الجيش فاسقا

مطلب
في وجوب الاستعداد للجهاد

وهو كقولهم **واعوذوا بهم** استضعفتم من قوة ومن رباط الخيل **وقوله تعالى** **وهو لكن كره الله**
لهم **يعني** خروجهم لان خروجهم كان يقع على وجه الفساد وتخذيل المسلمين
وتخويفهم من العدو والتضريب بينهم والخروج على هذا الوجه معصية وكفر فكفر الله تعالى
وسخطهم عنه اذ كان معصية والله لا يحب الفساد **وقوله تعالى** **وقيل اقمدا مع القاعد** اي
مع الناس والصواب وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اقمدا مع القاعد
وجاز ان يكون وله معصية **وقوله** **له** **في** **لو** **خرجوا** **ويكم** **مازادكم** **الاخبالا** الآية
فيه بين وجه خروجهم وخروجوا ودار ان المصاحبة للمسلمين كانت في خلفهم وهذا يدل
على ان معصية الله عليه صلى الله عليه وسلم في قوله **(لم اذت لهم)** ان الله علم انه لو لم ياذن لهم
لم يخرجوا ايضا فيظهر للمسلمين كذبهم وتناقضهم وقد اخبر الله تعالى ان خروجهم لو خرجوا
على هذا الوجه كان يكون معصية وفسادا على المؤمنين **وقوله** **(مازادكم الاخبالا)** والخيال
الاضطراب في الرأي فاخبر الله تعالى انهم لو خرجوا لسمعوا بين المؤمنين في التضريب وفساد
القلوب والتخذيل عن العدو فكان ذلك يوجب اضطراب اذانهم **فان قال قائل** **لم قال** **(مازادكم**
الاخبالا) ولم يكونوا على خيال يزاد فيهم **فان قيل** **له** **يحتمل** وجهين احدهما انه استثناء منقطع تقديره
مازادكم قوة لكن طلبوا لكم الخيال والآخر انه يحمّل ان يكون قوم منهم قد كانوا على
خيال في الرأي لما تعرض في النفوس من التلون الى ان استقر على الصواب فيقويه هؤلاء حتى
يصير خبالا معدولا به عن صواب الرأي **وقوله تعالى** **(ولا توضعوا خلالكم)** ولحسن
ولا توضعوا خلالكم بالقيمة لافساد ذات بيكم **وقوله تعالى** **(يبغونكم الفتنة)** فان الفتنة ههنا
الحجة باختلاف الكلمة والفرقة ويجوز ان يريد به الكفر لانه يسمى بهذا الاسم لقوله تعالى
(وقتلهم حتى لا تكون فتنة) **وقوله** **(والفتنة اشد من القتل)** **وقوله** **(وفيكم سماعون**
لهم) قال الحسن ومجاهد عيون منهم يتقلون اليهم ما يسمعون منكم وقال قتادة وابن اسحاق
قابلون منهم عند سماع قولهم **وقوله تعالى** **(لمد ابغوا الفتنة من قبل)** **يعني** طلبوا الفتنة
وهي عنها الاختلاف الموجب للفرقة بعد اللفة **وقوله تعالى** **(وقلبوا لك الامور)** **يعني** به تصرف
الامور وتقليبها ظهيرا لبطن طلب الوجه الحيلة والمكيدة في اطفاء نوره وابطال امره فابى الله تعالى الا
اظهار دينه واعزاز نبيه وعصمه من كيدهم وحيثهم **وقوله تعالى** **(ومنها من يقول ائذني**
ولا تفتني) قال ابن عباس ومجاهد تزلت في الجدل بن قيس قال ائذني ولا تفتني بينات بي
الاصغر فاني مشتهر بالنساء وكان ذلك حين دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم الى غزاة تبوك
وقال الحسن وقاتله وابو عبيدة لا تؤمنني بالخصيان في مخالفة التي توجب الفرقة **وقوله تعالى**
(قل ان يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولينا) **روى** عن الحسن كل ما يصيبنا من خير وشر
فهو مما كتبه الله في اللوح المحفوظ فليس على ما يتوهمه الكفار من اهلانا من غير ان يرجع
امرنا الى تدبير ربنا **وقيل** **ان** **يصيبنا** في عاقبة امرنا الا ما كتب الله لنا من النصر الذي
وعدنا **وقوله تعالى** **(قل اخفوا طوعا او كرها لن يتقبل منكم)** صيغته صيغة الامر والمراد

البيان عن التمكن من الطاعة والمعصية كقوله **(من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)** **وقيل**
معناه الخبر الذي يدخل فيه ان للجزء كما قال كثير
اسياني بنا او احسنى لاملومة **لدينا** ولا مقلية ان تقات
ومعناه ان احسن او اسات لم تلامى **وقوله تعالى** **(فلا تعجبك اموالهم ولا اولادهم انما**
يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا) **قيل** فيه ثلاثة اوجه قال ابن عباس وقاتله فلا تعجبك
اموالهم ولا اولادهم في الحياة الدنيا انما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة فكان ذلك عندها
على تقديم الكلام وبأخيره وقال الحسن ليعذبهم في الزكاة بالاتفاق في سبيل الله وقال
آخرون يعذبهم بها بالمصائب **وقيل** قد يكون صفة الكفار بالسبي وغنيمة الاموال وهذه
اللام التي في قوله **(يعذبهم)** هي لام العاقبة كقوله تعالى **(ليكون لهم عدوا وحزنا)** **وقوله**
تعالى **(ويخلفون بالله انهم لمنكم)** **الحلف** تأكيد الخبر بذكر المعظم على منهج الله وبالله
والحروف الموضوعة للقسم وكذلك القسم واليمين الا ان الحلف من اضافة الخبر الى المعظم
وقوله **(ويخلفون بالله)** اخبار عنهم باليمين بالله وجاز ان يكون اراد الخبر عن المستقبل
في انهم سيخلفون بالله وقول القائل احلف بالله هو عين بمنزلة لو حذف ذكر الحلف وقال بالله
لا بمنزلة قوله انما حلف بالله الا ان يريد به العدة فلا يكون يمينا فهو ينصرف على المعنى والظاهر
منه ايقاع الحلف بهذا القول كقولك انا اعتقد الاسلام ويحتمل العدة واما قوله بالله فهو
ايقاع لليمين وان كان فيه اضرار احلف بالله او قد حلفت بالله **وقيل** انما حذف ذكر الحلف
ليدل على وقوع الحلف وزول احتمال العدة كما حذف في والله لافعل ان القائل حالف
لا واعد **وقوله تعالى** **(انهم لمنكم)** معناه في الايمان والطاعة والدين والملة فاكذبهم الله تعالى
والاضافة منهم جازة اذا كان على دينهم **قال** **(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض)** **والمنافقون**
والمنافقات بعضهم من بعض) فنسب بعضهم الى بعض لانفاقهم في الدين والملة **وقوله تعالى**
(ومنها من يلزمك في الصدقات) **قال** الحسن يعيبك **وقيل** اللزم العيب سرا والهجر العيب
بكسر العين وقال قتادة يظمن عليك **وقيل** ان هؤلاء كانوا قوما منافقين ارادوا ان يعطيهم
رسول الله من الصدقات ولم يكن جائزا ان يعطيهم منها لانهم ليسوا من اهلها فطعنوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قسمة الصدقات وقالوا يؤثر بها اقرباءه واهل مودته ويدل
عليه قوله تعالى **(فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يستخطون)** **واخير** انه
لاحظ لهؤلاء في الصدقات وانما هي للفقراء والمساكين ومن ذكر **وقوله تعالى** **(ولو انهم**
رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله) **فيه** ضمير جواب
لو تقديره ولو انهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله لكان خيرا لهم او اعود عليهم وحذف الجواب
في مثله الباع لانه لتأكيد الخبر به استغنى عن ذكره مع ان النفس تذهب الى كل نوع منه
والذكر بقصره على المذكور منه دون غيره وفيه اخبار على ان الرضا بفعل الله يوجب المزيد
من الخير جزاء للراضي على فعله **وقوله تعالى** **(انما الصدقات للفقراء والمساكين)** الآية قال الزهري

مطلب
في بيان معنى الفقير
والمساكين

الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل وروى ابن مساعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في حد
 فقير ومسكين مثل هذا وعذا يدل على انه رأى المسكين ضمت حالا والبالغ في جهدهم والعدم
 من الفقير وروى عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد والزهرى ومجاهد قالوا الفقير المتعفف الذي
 لا يسأل والمسكين الذي يسأل فكان قول ابي حنيفة موافقا لقول هؤلاء السلف ويدل على هذا
 قوله تعالى (لا تفقر) الذين احصروا في سبيل الله لا يستغيثون ضربا في الارض يحسبهم الجاهل
 اغنياء من المتعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخافا فسيماهم فقراء ووصفهم بالمتعفف
 وترك المسئلة وروى عن قتادة قال الفقير ذوالزمانه من اهل الحاجة والمسكين الصحيح منهم
 وقيل ان الفقير هو المسكين الا انه ذكر بالصمتين لتأكيد امره في استحقاق الصدقة وكان
 شيخنا ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المسكين هو الذي لا شيء له والفقير هو الذي له ادى
 بلغة ويحكي ذلك عن ابي العباس ثعلب قال وقال ابو العباس حكى عن بعضهم انه قال قلت لاعمري
 افقير انت قال لا بل مسكين وانشد عن ابن الاعرابي

اما الفقير الذي كانت حلوته * وفق العيال فلم يترك له سبيل

فسيما فقيرا مع وجود الحلوة قال وحكى محمد بن سلام الجمحي عن يونس النحوي انه قال
 الفقير يكون له بعض ما يغنيه والمسكين الذي لا شيء له قال ابو بكر قوله تعالى (بحسبهم
 الجاهل اغنياء من المتعفف) يدل على ان الفقير قد يملك بعض ما يغنيه لانه لا يحسبه الجاهل
 بحاله غنيا الا انه ظهر جليل وبزة حسنة فدل على ان ملكه لبعض ما يغنيه لا يسلبه صفة الفقر
 وكان ابو الحسن يستدل على ما قال في صفة المسكين بخديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ان المسكين ليس بالطواف الذي تردده التمرة والتمران والاكلة والاكتان ولكن
 المسكين الذي لا يجد ما يغنيه قال فلما نفي المبالغة في المسكنة عن ترده التمرة والتمران واثبتها
 لمن لا يجد ذلك وسيما مسكينا دل ذلك على ان المسكين اضعف حالا من الفقير قال ويدل
 عليه قوله تعالى (او مسكينا ذامرية) روى في التفسير انه الذي قد تفرق بالقراب وهو جائع عار
 لا يواريه عن الزاب شي فدل ذلك على ان المسكين في غاية الحاجة والعدم قال فان قيل قال الله
 تعالى (اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فثبت لهم ملك السفينة وسيماهم مساكين
 قال له قد روى انهم كانوا اجراء فيها وانهم لم يكونوا ملاكها وانما نسبها اليهم بالتصرف
 وانكون فيها كما قال الله تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي) وقال في موضع آخر (وقرن في بيوتكن)
 فاضاف البيوت تارة الى النبي صلى الله عليه وسلم وتارة الى ازواجه ومعلوم انها لم تكن من ان
 تكون ملكا له اولهن لانه لا يجوز ان تكون لهن وله في حال واحدة لاستحالة كونها ملكا
 لكل واحد منهم على حدة ثبت ان الاضافة انما صحت لاجل التصرف والسكنى كما يقال هذا
 منزل فلان وان كان ساكنا فيه غير مالك له وهذا مسجد فلان ولا يراد به الملك وكذلك
 قوله (اما السفينة فكانت لمساكين) هو على هذا المعنى ويقال ان الفقير انما يسمى بذلك لانه
 من ذوي الحاجة بمنزلة من قد كسرت فقاره يقال منه فقر الرجل فقرا وافقره الله افقارا

ونفاقر تفاقرا والمسكين الذي قد اسكنته الحاجة وروى عن ابراهيم النخعي والفضحاك في الفرق
 بين الفقير والمسكين ان الفقراء المهاجرون والمساكين من غير المهاجرين كانهما ذهبا
 الى قوله تعالى (للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم) وروى سعيد عن قتادة
 قال الفقير الذي به زمانه وهو فقير الى بعض جسده وبه حاجة والمسكين المحتاج الذي لازمانه
 به وروى معمر عن ابي عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب قال ليس المسكين بالذي لا مال
 له ولكن المسكين الذي لا يصيب المكسب وهذا الذي قدمنا يدل على ان الفقير احسن حالا
 من المسكين وان المسكين اضعف حالا منه وقد روى ابو يوسف عن ابي حنيفة فيمن قال ثالث
 مالي للفقراء والمساكين ولفلان ان لفلان الثلث والثلاثان للفقراء والمساكين فهذا موافق
 لما روى عنه في الفرق بين الفقير والمسكين وانهما صنفان وروى عن ابي يوسف في هذه
 المسئلة ان نصف الثلث لفلان ونصفه للفقراء والمساكين فهذا يدل على انه جعل الفقراء
 والمساكين صنفا واحدا وقوله تعالى (والعاملين عليها) فانه السعاة لحياة الصدقة روى عن
 عبدالله بن عمر انهم يعطون بقدر عملهم وعن عمر بن عبد العزيز مثله ولا تعلم خلافا بين
 الفقهاء انهم لا يعطون الثمن وانهم يستحقون منها بقدر عملهم وهذا يدل على بطلان قول
 من اوجب قسمة الصدقات على ثمانية ويدل ايضا على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه
 لا يجزى ان يعطى رب الماشية صدقتها الفقراء فان فعل اخذها الامام ثانيا ولم يحتسب له بما
 ادى وذلك لانه لو جاز لارباب الاموال اداؤها الى الفقراء لما احتيج الى عامل لجبايتها فيضرب
 بالفقراء والمساكين فدل ذلك على ان اخذها الى الامام وانه لا يجوز له اعطاؤها الفقراء
 قوله تعالى (والمؤلفة قلوبهم) فانه كانوا قوميا يلقون على الاسلام ما يعطون من الصدقات
 وكانوا يلقون بحجرات ثلاث احداها للكفار لدفع معرفتهم وكف اذيتهم عن المسلمين والاستعانة
 بهم على غيرهم من المشركين والثانية لاسئلة قلوبهم وقلوب غيرهم من الكفار الى الدخول
 في الاسلام ولثالثة لثمة وامن اسلم من قومهم من الثبات على الاسلام ونحو ذلك من الامور الثلاثة
 اعطاء قوم من المسلمين حديثي العهد بالكفر للارجحوا الى الكفر * وقد روى الثوري عن
 ابيه عن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث على بن ابي طالب بذهبة في ادم مقروط
 فقسما رسول الله صلى الله عليه وسلم بين زيد الخير والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن
 وعائشة بن علقمة بن قريش والانسار وقالوا يعطى صناديد اهل نجد قال اما انالقمهم *
 وروى ابن ابي ذئب عن الزهرى عن عامر بن سعد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اني لاعطى الرجل العطاء وغيره احب الى منه وما فعل ذلك الا حفاة ان يكره الله في ارجعهم
 على وجهه * وروى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهرى قال اخبرني انس بن مالك ان ناسا من الانصار
 قالوا يوم حنين حين افاء الله على رسوله اموال هوازن وطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعطى رجلا من قريش المائة من الابل كل رجل منهم فذكر حديثا فيه فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اني لاعطى رجلا حديثي عهد بكفر انالقمهم اصانعهم افلا ترضون ان يذهب الناس بالاموال

مطلب
 في المؤلفة القلوب

ورحمون رسول الله الى رحاكم وهذا يدل على ان قد كان يتألف بما يعطى قوما من المسلمين
 حديثي عهد بالاسلام لئلا يرجعوا كفارا * وروى الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان
 ابن امية قال اعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا يقبض الناس الى ثأزاني يعطى حتى
 انه لا يحب الخلق الى * وروى محمود بن لبيد عن ابن مسعود الخدرى قال لما اصاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الفدية بحنين وفسم للمنافقين من فريش وفي سائر العرب ما قسم وجدهذا
 الحى من الانصار في انفسهم وذكر الحديث وقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم اوجدتم
 في انفسكم يا معشر الانصار في جماعة من الدنيا تألفت بها اقواما ليسلموا ووكاتكم الى ما قسم الله
 لكم من الاسلام في هذا الحديث انه تألفتهم ليسلموا وفي الاول اتي لا يعطى رجلا حديثي
 عهد بكفر فدل على انه قد كان يتألف بذلك المسلمين والكفار جميعا * وقد اختلف
 في مؤلفه قلوبهم فقال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال
 قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم وقد اعز الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تألف الكفار
 فان احتاجوا الى ذلك فانما ذلك لتركمهم الجهاد متى اجتمعوا وتعاقدوا لم يحتاجوا الى تألف
 غيرهم بمال يعضونه من اموال المسلمين * وقد روى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف
 روى عبد الرحمن بن محمد الحارثي عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء
 عينة بن حصن والاقرع بن حابس الى ابي بكر فقالا يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا
 سبعة ليس فيها كالا ولا منعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها لايها وكتب لهما عليها كتابا واشهد
 وليس في القوم عمر فانطلقا الى عمر يشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من ايديهما
 ثم قل فيه فحماه فذمرا وقال مقالة سبعة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألف كما
 والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذها فاجهدا جهدا لا يرجي الله عليكما ان
 رعبا فان ابي بكر رحمه الله فترك ابي بكر الصديق رضي الله عنه الشكير على عمر فما فعله بعد
 امضاه الحكم يدل على انه عرف مذهب عمر فيه حين نهب عليه وان سبهم المؤلفة قلوبهم
 كان متصورا على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه
 لم يرا الاجتهاد سائغا في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فسخ الحكم الذي امضاه فلما اجاز له
 ذلك دل على انه عرف بتيه عمر اياه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد في مثله * وروى اسرائيل عن جابر
 عن ابي جعفر قال ليس اليوم مؤلفة قلوبهم وروى اسرائيل ايضا عن جابر بن عامر في المؤلفة
 قلوبهم قال كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف ابي بكر انقطع الرضا *
 وروى ابن ابي زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم * وروى معقل بن عبيد الله قال سألت الزهري عن المؤلفة قلوبهم قال من اسلم
 من يهودى او نصرانى قلت وان كان غيا قال وان كان غيا * قوله تعالى (وفي الرقاب) فان اهل
 العلم يختلفون فيه فقال ابراهيم النخعي والشمسي وسعيد بن جبير ومحمد بن سيرين لا يجوز ان
 تعتق من الزكاة رقبة وهو قول اصحابنا والشافعي وقال ابن عباس اعتق من زكائك وكان

سعيد بن جبير لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولا. وقال مالك في الرقاب انها رقاب يتاعون
 من الزكاة ويعتقون فيكون ولاؤهم لجماعة المسلمين دون المعتقين قال مالك والاوزاعي
 لا يعطى المكاتب من الزكاة شيئا ولا عبدا موسرا كان مولاه او معسرا ولا يعطون من الكفارات
 ايضا قال مالك لا يعتق من الزكاة الا رقبة مؤمنة * قال ابو بكر لا نعلم خلافا بين السلف في جواز
 اعطاء المكاتب من الزكاة فثبت ان اعطاه مراد بالآية والدفع اليه صدقة صحيحة وقال الله تعالى
 (اما الصدقات للفقراء) الى قوله (وفي الرقاب) واعتق الرقبة لا يسمى صدقة وما اعطى
 في ثمن الرقبة فليس بصدقة لان بائنها اخذت ثمنها لبيده فلم تحصل يعتق الرقبة صدقة والله
 تعالى انما جعل الصدقات في الرقاب فماليس بصدقة فهو غير مجزئ وايضا فان الصدقة تقتضى
 تملكها والعبد لم يملك شيئا بالعتق وانما سقط عن رقبته وهو ملك للمولى ولم يحصل ذلك الرق
 للعبد لانه لو حصل له لوجب ان يقوم في مقام المولى فيتصرف في رقبته كما تصرف المولى فثبت ان الذي
 حصل للعبد انما هو سقوط ملك المولى وانه لم يملك بذلك شيئا فلا يجوز ان يكون ذلك مجزيا
 من الصدقة اذ شرط الصدقة وقوع الملك لا تصدق عليه وايضا فان العتق واقع في ملك المولى
 غير منتقل الى الغير ولذلك ثبت ولاؤه منه فقير جائز وقوعه عن الصدقة ولما قامت الحجة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولا لمن اعتق وجب ان لا يكون الولا لغيره فاذا انتفى
 ان يكون الولا الا لمن اعتق ثبت ان المراد به المكاتبون * وايضا روى عبد الرحمن بن سهل
 ابن حنيفة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعان مكاتبا في رقبته او غازيا في عسرتة
 او مجاهدا في سبيل الله اظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فثبت بذلك ان الصدقة على المكاتبين
 معونة لهم في رقابهم حتى يعتقوا وذلك موافق لقوله تعالى (وفي الرقاب) * وروى طلحة
 البجلي عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب قال قال امر ابي للنبي صلى الله عليه
 وسلم علمنى عملا يدخلنى الجنة قال لئن كنت اقصرمت الخطبة لقد عرضت المسئلة اعتق
 النسيمة وفك الرقبة قال اوليسا سواء قال لا اعتق النسيمة ان نفوز بعنتها وفك الرقبة ان تعين
 في ثمنها والمنحة الركوب والنفى على ذى الرحم الظالم فان لم تنطق ذلك فاطم الجائع واسق
 الظمان وأمر بالمعروف وانه عن المنكر فان لم تنطق ذلك فكف لسانك الا من خير جعل
 عتق النسيمة غير فك الرقبة فلما قال (وفي الرقاب) كان الاولى ان يكون في معونتها ان يعطى المكاتب
 حتى يفك العبد رقبته من الرق وليس هو ابتاعها وعتقها لان الثمن حينئذ يأخذه البائع
 وليس في ذلك قربة وانما القربة في ان يعطى العبد نفسه حتى يفك به رقبته وذلك لا يكون الا بعد
 الكتابة لانه قبلها يحصل للمولى واذا كان مكاتبا ثانيا يأخذه لا يملكه المولى وانما يحصل للمكاتب
 فيجزئ من الزكاة وايضا فان عتق الرقبة يسقط حق المولى عن رقبته من غير تملك ولا يحتاج
 فيه الى اذن المولى فيكون بمنزلة من قضى دين رجل بغير امره فلا يجوز من زكاته وان
 دفعه الى الغنارم فقضى به دين نفسه جاز كذلك اذا دفعه الى المكاتب فملكه اجزاء عن
 الزكاة واذا اعتقه لم يجز له لانه لم يملكه وحصل العتق بغير قبوله ولا اذنه * قوله تعالى

ويعارفين قال أبو بكر لم يختلفوا أنهم المندون وفي هذا دليل على أنه إذا لم تملك فضلا عن دينه مائتي درهم فانه فقير تحل له الصدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردعاني فقرائكم فحصل لنا مجموع الآية والخبر أن الغرم فقير إذا كانت الصدقة لا تعطى إلا للفقراء بقضية قوله صلى الله عليه وسلم وأردعاني فقرائكم وهذا يدل أيضا على أنه إذا كان عليه دين يحبط بماله وله مال كثير أنه لا زكاة عليه إذا كان فقيرا يجوز له أخذ الصدقة * والآية خاصة في بعض الغارمين دون بعض وذلك لأنه لو كان له ألف درهم وعليه دين مائة درهم لم تحل له الزكاة ولم يحز مطية أياها وإن كان غارما فثبت أن المراد الغريم الذي لا يفضل له عما في يده بعد قضاء دينه مقدار مائتي درهم أو ما يساويها فيجعل المقدار المستحق بالدين بما في يده كأنه في غير ملكه وما فضل عنه فهو فيه بمنزلة من لا دين عليه * وفي جملة الصدقة للغارمين دليل أيضا على أن الغارم إذا كان قويا مكتسبا فإن الصدقة تحل له إذا لم تفرق بين القادر على الكسب والمعجز عنه * وزعم الشافعي أن من يحمل حمالة عشرة آلاف درهم وله مائة ألف درهم أن الصدقة تحل له وإن كان عليه دين من غير الحمالة لم تحل له واحتج فيه بحديث قبيصة بن الحرق أنه تحمل حمالة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقال إن المسئلة لا تحل إلا لثلاثة رجل تحمل حمالة فيسأل فيها حتى يؤديها ورجل أصابته جائحة فأحتاجت ماله فيسأل حتى يعيب قواما من عيش ورجل أصابته فاقة وحاجة حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحسنى من قومه أن فلانا أصابته فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك فهو سحت ومعلوم أن الحمالة وسائر الديون سواء لأن الحمالة هي الكفالة والحميل هو الكفيل فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز له المسئلة لأجل ما عليه من دين الكفالة وقد علم مساواة دين الكفالة لسائر الديون فلا فرق بين شئ منها فبني أن تكون اباحة المسئلة لأجل الحمالة محمولة على أنه لا يقدر على أدائها أو كان الغرم الذي لزمه بأداء ما في يده من ماله كما تقول في سائر الديون * وروى إسرائيل عن جابر بن أبي جعفر في قوله تعالى (والغارمين) قال المستدين في غير سرف حق على الإمام أن يقضى عنه وقال سعيد في قوله (والغارمين) قال ناس عليهم دين من غير فساد ولا اتلاف ولا يذير شغل الله لهم فيها سهما وإنما ذكر هؤلاء في الدين أنهم غير سرف ولا فساد لأنه إذا كان مبدرا مفسدا لم يؤمن إذا قضى دينه أن يستدين منه فيصرفه في الفساد فكروا قضاء دين مثله لئلا يجعله ذريعة إلى السرف والفساد ولا خلاف في جواز قضاء دين مثله ودفع الزكاة إليه وإنما ذكر هؤلاء عدم الفساد والتبذير فيها استدعان على وجه الكراهة لأعلى جهة الإيجاب وروى عبيد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد في قوله (والغارمين) قال الغارم من ذهب السيل بماله أو أصابه حريق فأذهب ماله أو رجل له عيال لا يجد ما يفيق عليهم فيستدين * قال أبو بكر أما من ذهب ماله وليس عليه دين فلا يسمى غريما لأن الغرم هو اللزوم والمطالبة فمن لزمه الدين يسمى غريما ومن له الدين أيضا يسمى غريما لأن له اللزوم والمطالبة فاما من ذهب ماله فليس بغريم وإنما

يسمى فقيرا أو مسكينا وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذ بالله من المأثم والمغرم قيل له في ذلك فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف وإنما أراد إذا لزمه الدين ويجوز أن يكون مجاهد أراد من ذهب ماله وعليه دين لأنه إذا كان له مال وعليه دين أقل من ماله بمقدار مائتي درهم فليس هو من الغارمين المرادين بالآية وروى أبو يوسف عن عبيد الله بن سبط عن أبي بكر الخفي عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المسئلة لا تحل ولا تصالح إلا لأحد ثلاثة لذي فقر مدقع أو لذي عزم مقطوع أو لذي دم مودع ومعلوم أن مراده بالغرم الدين * قوله تعالى (وفي سبيل الله) روى ابن أبي ليلى عن عطية الموفى عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله أو ابن السبيل أو رجل له جار مسكين تصدق عليه فأهدى له * واختلف الفقهاء في ذلك فقال قائلون هي للمجاهدين الأغنياء منهم والفقراء وهو قول الشافعي وقال الشافعي لا يعطى منها إلا الفقراء منهم ولا يعطى الأغنياء من المجاهدين فإن أعطوا ملكوها وأجزأ المعطى وإن لم يصرفه في سبيل الله لأن شرطها تملكه وقد حصل لمن هذه صفته فأجزأ وقد روى أن عمر تصدق بفرس في سبيل الله فوجده يباع بعد ذلك فأراد أن يشتريه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك فأم بئع النبي صلى الله عليه وسلم المحمول على الفرس في سبيل الله من بيعها وإن أعطى حاجا مقطوعا به أجزأ أيضا وقد روى عن ابن عمر أن رجلا أوصى بماله في سبيل الله فقال ابن عمر إن الحج في سبيل الله فأجمله فيه * وقال محمد بن الحسن في السير الكبير في رجل أوصى بثلاث ماله في سبيل الله أنه يجوز أن يحمل في الحاج المنقطع به وهذا يدل على أن قوله تعالى (وفي سبيل الله) قد أريد به عند محمد الحاج المنقطع به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحج والعمرة من سبيل الله وروى عن أبي يوسف فيمن أوصى بثلاث ماله في سبيل الله أنه لفقراء الغزاة * فإن قيل فقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم لأغنياء الغزاة أخذ الصدقة بقوله لا تحل لغني إلا في سبيل الله * قيل له قد يكون الرجل غنيا في أهله وبلده بدار يسكنها وأثاث يتأث به في بيته وخدام بخدمة وفرس بركبه وله فضل مائتي درهم أو قيمتها فلا تحل له الصدقة فإذا عزم على الخروج في سفر غزو احتاج من آلات السفر والسلاح والعدة إلى ما لم يكن محتاجا إليه في حال إقامته فيتفق الفضل عن أثاثه وما يحتاج إليه في معصره على السلاح والآلة والعدة فتجوز له الصدقة وجاز أن يكون الفضل عما يحتاج إليه دابة أو سلاحا أو شيئا من آلات السفر لا يحتاج إليه في المصر فيمنع ذلك جواز إعطاء الصدقة إذا كان ذلك يساوي مائتي درهم وإن هو خرج للغزو فأحتاج إلى ذلك جاز أن يعطى من الصدقة وهو غني في هذا الوجه فهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم الصدقة تحل للغزاة الغني * قوله تعالى (وإبن السبيل) هو المسافر المنقطع به يأخذ من الصدقة وإن كان له مال في بلده وكذلك روى عن مجاهد وقادة وأبي جعفر وقال بعض المتأخرين هو من يزم على السفر وليس له ما يحمل به وهذا خطأ لأن السبيل هو الطريق

من لم يحصل في الطريق لا يكون من السبيل ولا يصير كذلك بالعزلة كما لا يكون مسافرا بالعزلة ولا يعنى (ولا جسد لا يرى سبيل حتى آمنوا) قال ابن عباس هو المسافر لا يجد ماء فيلزم فكذلك ابن السبيل هو المسافر وجب من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف فاما يأخذها صدقة رفقير والى لطف قلوبهم والماء يكون عليها لا يأخذونها صدقة واما يحصل الصدقة في يد الامام بفقراء ثم يعطى الامم مؤلفه منها لدفع اذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين ويصير الامم عوضا من اعمالهم لا على انها صدقة عليهم واما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فيمن ان الصدقة مصروفة الى الفقراء فدل ذلك على ان احدا لا يأخذها صدقة الا بالفقر وان الاصناف المذكورين انما ذكروا بيانا لاسباب الفقر

باب الفقير الذي يجوز ان يعطى من الصدقة

قال ابو بكر رحمه الله اختلف اهل العلم في المقدار الذي اذا ملكه الرجل دخل به في حد الفتي وخرج به من حد الفقير وحرمت عليه الصدقة فقال قوم اذا كان عند اهله ما يغديهم ويمشيهم حرمت عليه الصدقة بذلك ومن كان عنده دون ذلك حلت له الصدقة واحتجوا بما رواه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني زينة بن يزيد عن ابى كبشة السلولي قال حدثني سهل بن الحنفية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سأل الناس عن ظهر غنى فانه يستكثر من جر جهنم قلت يا رسول الله ما ظهر غنى قال ان يعلم ان عند اهله ما يغديهم ويمشيهم وقال آخرون حتى يملك اربعين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا بما روى مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد قال اثبت النبي صلى الله عليه وسلم فسمعت يقول لرجل من سأل مكرم وعنده اوقية او عدلها فقد سأل الخافا والاوقية يومئذ اربعون درهما وقالت طائفة حتى يملك خمسين درهما او عدلها من الذهب واحتجوا في ذلك بما روى نوري عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل عبد مسألة وله ما يغنيه الا جاعت شينا او كدو حيا او خدو حيا في وجهه يوم القيامة قيل يا رسول الله وما غناه قال خمسون درهما وحسابها من الذهب وروى الحجاج عن الحسن بن سعد عن ابيه عن علي وعبد الله قال لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما او عوضها من لذهب وعن الشيباني قال لا يأخذ الصدقة من له خمسون درهما ولا يعطى منها خمسين درهما وقال آخرون حتى يملك مائتي درهم او عدلها من عرض او غيره فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم واثاث وفرس وعسو قول الجليلي والدليل على ذلك ما روى ابو بكر الحنفي قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثني بن عن رجل من مزينة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من سأل وله عدل خمس اوق سأل الخافا ويدل عليه ما روى الليث بن سعد قال حدثني - عبيد بن ابي

مطهر
و بن حداد

سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن ابى نمرانه سمع انس بن مالك يقول ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم امرك ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا فقال اللهم نعم وروى يحيى بن عبد الله بن صيفي عن ابى معبد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذ الى اليمن قال له اخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد الى فقرائهم وروى الاشعث عن ابن ابى جحيفة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ساعيا على الصدقة فامر ان يأخذ الصدقة من اغنيائنا فيقسمها في فقرائنا فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الناس صنفين فقراء واغنياء واوجب اخذ الصدقة من صنف الاغنياء وردتها في الفقراء لم يبق هنا واسطة بينهما ولما كان الغنى هو الذي ملك مائتي درهم وما دونها لم يكن مالكمها غنيا وجب ان يكون داخلا في الفقراء فيجوز له اخذها ولما اتفق الجميع على ان من كان له دون الفداء والمشاء تحل له الصدقة علمنا انها ليست باحتياج موقوفة على الضرورة التي تحل معها الميتة فوجب اعتبار ما يدخل به في حد الفتي وهو ان يملك فضلا عما يحتاج اليه مما وصفنا مائتي درهم او مثلها من عرض او غيره وامامك الاربعين درهما والخمسين درهم على ما روى في الاخبار التي قدمنا فان هذه الاخبار واردة في كراهة المسئلة لافي تحريمها وقد تكره المسئلة لمن عنده ما يغنيه في الوقت لاسيا في اول ما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة مع كثرة فقر المسلمين وقلة ذات ايديهم فاستحب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده ما يكفيه ترك المسئلة ليأخذها من هو اولى منه بمن لا يجد شيئا وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم من استغنى اغناه الله ومن استغف اعفاه الله ومن لا يسئلنا احب الينا ممن يسئلنا وقوله صلى الله عليه وسلم لان يأخذ احداكم حبالا فيحتطب خبره من ان يسئل الناس اعطوه او منعه و قد روى عن فاطمة بنت الحسين عن الحسين بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل حق وان جاء على فرس فامر النبي صلى الله عليه وسلم باعطاء السائل مع ملكه للفرس والفرس في اكثر الحال تساوى اكثر من اربعين درهما او خمسين درهما وقد روى يحيى بن آدم قال حدثنا علي بن هاشم عن ابراهيم بن يزيد المكي عن الوليد بن عبيد الله عن ابن عباس قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي اربعين درهما افسكين انا قال نعم وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يعقوب بن يوسف المطوعي قال حدثنا ابو موسى الهروي قال حدثنا المعافى قال حدثنا ابراهيم بن يزيد الجوزي قال حدثنا الوليد بن عبد الله بن ابى مغيث عن ابن عباس قال قال رجل يا رسول الله عندي اربعون درهما افسكين انا قال نعم فاباح له الصدقة مع ملكه لاربعين درهما حين ساء مسكينا اذ كان الله قد جعل الصدقة للمساكين وروى ابو يوسف عن غالب بن عبيد الله عن الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احدهم الصدقة وله من السلاح والكراع والعقار قيمة عشرة آلاف درهم وروى الاعمش عن ابراهيم قال كانوا لا يمنعون الزكاة من له اليد والخدام وروى شعبه عن قتادة عن الحسن قال من له مسكن وخدام اعطى من الزكاة وروى جعفر بن ابى المغيرة عن سعيد بن جبير قال يعطى من له دار وخدام وفرس وسلاح يعطى من اذالم يكن له

ذلك الشيء المحتج اليه وقد اختلف في ذلك من وجه آخر فقال قائلون من كان قويا مكتسبا لم يحل له الصدقة وإن لم يملك شيئا واحتجوا بما روى أبو بكر بن عباس عن أبي حصين عن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه أبو بكر بن عباس أيضا عن أبي جعفر عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لغوي مكتسب وهذا عندنا على وجه الكراهة لأعلى جهة التحريم على النحو الذي ذكرنا في كراهة المسئلة فإنه قيل قوله لا تحل الصدقة لغني على وجه التحريم وامتناع جواز إعطائه الزكاة كذلك القوي المكتسب فإنه قيل له يجوز أن يريد الغني الذي يستغنى به عن المسئلة وهو أن يكون له أقل من مائتي درهم لا الغني الذي يجعله في حيز من تلك ما يجب في مثله الزكاة إذ قد يجوز أن يسمى غنيا لاستغناؤه بما يملكه عن المسئلة ولم يرد به الغني الذي يتعلق بتلك مثله وجوب الغني فكان قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى على وجه الكراهة للمسئلة لمن كان في مثل حاله وعلى أن حديث أبي هريرة هذا في قوله لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى مختلف في رفعه فرواه أبو بكر بن عباس مرفوعا على ما قدمنا ورواه أبو يوسف عن حصين عن أبي حازم عن أبي هريرة من قوله غير مرفوع وحديث عبد الله بن عمرو رواه شعبة والحسن بن صالح عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو موقوفا عليه من قوله وقال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى ورواه سفيان عن سعد بن إبراهيم عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لغوي مكتسب فاختلفوا في رفعه وظاهر قوله تعالى (أما الصدقات للفقراء والمساكين) عام في سائرهم من قدر منهم على الكسب ومن لم يقدر وكذلك قوله تعالى (في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) يقتضي وجوب الحق للسائل القوي المكتسب إذ لم تفرق الآية بين وبين غيره ويدل أيضا قوله تعالى (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) ولم يفرق بين القوي المكتسب وبين من لا يكتب من الضعفاء فهذه الآيات كلها قاضية ببطلان قول القائل بأن الزكاة لا تعطى الفقير إذا كان قويا مكتسبا ولا يجوز تخصيصها بخبر أبي هريرة وعبد الله بن عمرو والذين ذكرنا لاختلافهم في رفعه واضطراب منه لأن بعضهم يقول قوي مكتسب وبعضهم لذي مرة سوى وقد رويت أخبار هي أشد استفاضة وأصح طرقا من هذين الحديثين معارضة لهما منها حديث انس وقيصة بن المخارق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصدقة لا تحل إلا في إحدى ثلاث فذكر أحدها من فقر مدقع وقال أو رجل أصابه فاقة أو رجل أصابه جائحة ولم يشترط في شيء منها عدم القوة والعجز عن الاكتساب ومنها حديث سليمان أنه حمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة فقال لا تحبها كلاً ولا يأكل ومعلوم أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا أقوياء

مكتسبين ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بها من كان منهم ذميا أو عاجزا عن الاكتساب ومنها حديث عمرو بن الزبير عن عبد الله بن عدي بن الحارث بن رجليه من العرب حدثنا أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما البصر وصوبه فقرأهما جليدين فقال إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لغوي مكتسب فلما قال لهما إن شئتما أعطيتكما ولو كان محرما ما أعطاهما مع ما ظهر له من جلداهما وقوتيهما وأخبر مع ذلك أنه لا حظ فيها لغني ولا لغوي مكتسب فدل على أنه أراد بذلك كراهة المسئلة ومحبة الزكاة لمن كان منه ما يغنيه أو قدر على الكسب فيستغنى به عنها وقد يطلق مثل هذا على وجه التغليظ لأعلى وجه تحقيق المعنى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس بمؤمن من بيت شعبانا وجاره جائع وقال لا دين لمن لا أمانة له وقال ليس المسكين بالطواف الذي ترد الأئمة واللقمات ولم يرد به نفي المسكنة عنه رأسا حتى تحرم عليه الصدقة وإنما أراد ليس حكمه حكم الذي لا يسئل وكذلك قوله ولا حظ فيها لغني ولا لغوي مكتسب على معنى أنه ليس حقه فيها حتى الزمن العاجز عن الكسب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم فم سائر الفقراء الزمى منهم والإصحاء وأيضا قد كانت الصدقات والزكوات تحمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعطىها فقراء الصحابة من المهاجرين والأنصار وأهل الصفة وكانوا أقوياء مكتسبين ولم يكن يخص بها الزمى دون الإصحاء وعلى هذا أمر الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا نخرجون صدقاتهم إلى الفقراء الأقوياء والضعفاء منهم لا يعتبرون منها ذوي العاهات والزمانة دون الأقوياء الإصحاء ولو كانت الصدقة محرمة وغير جائزة على الأقوياء المكتسبين القروض منها أو التوافل لكان من النبي صلى الله عليه وسلم وسام توقيف للكافة عليه لعموم الحاجة إليه فلما لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للكافة على حظر دفع الزكوات إلى الأقوياء من الفقراء والمكتسبين من أهل الحاجة لأنه لو كان منه توقيف للكافة لورد النقل به مستقبضا دل ذلك على جواز إعطائهم الأقوياء المكتسبين من الفقراء كجواز إعطائهم الزمى والعاجزين عن الاكتساب

باب ذوي القربى الذين تحرم عليهم الصدقة

قال أصحابنا من تحرم عليهم الصدقة منهم آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث بن عبد المطلب جميعا وحكي الطحاوي عنهم وولد عبد المطلب ولم يجد ذلك عنهم رواية والذي تحرم عليهم من ذلك الصدقات المفروضة وأما التطوع فلا بأس به وذكر الطحاوي أنه روى عن أبي حنيفة وليس بالمشهور أن فقراء بني هاشم يدخلون في آية الصدقات ذكره في أحكام القرآن قال وقال أبو يوسف ومحمد لا يدخلون قال أبو بكر المشهور عن أصحابنا جميعا من قدمنا ذكره من آل العباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث بن عبد المطلب وإن تحريم الصدقة عليهم خاص في المفروض منه دون التطوع وروى ابن سبابة عن أبي يوسف أن الزكاة

من بني هاشم نحل ابني هاشم ولا نحل ذلك من غيرهم لهم وقال مالك لا نحل الزكاة لآل محمد والتطوع نحل وقال الثوري لا نحل الصدقة لبني هاشم ولم يذكر فرقاً بين النحل والقرض وقال الشافعي تحرم صدقة القرض على بني هاشم وبني عبد المطلب ويجوز صدقة التطوع على كل أحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لا يأخذها * والدليل على ان الصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم حديث ابن عباس قال ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس الا بثلاث اسباع الوضوء وان لا تأكل الصدقة وان لا تنزى الخمر على الخيل وروى ان الحسن بن علي اخذ ثمرة من الصدقة فجعلها في فيه فاخرجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اما آل محمد لا نحل لنا الصدقة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا نصر بن علي قال حدثنا ابي عن خالد بن قيس عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد ثمرة فقال لولائي اخاف ان تكون صدقة لا كلتها وروى يهز بن حكيم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في الابل السائمة من كل اربعين ابنة لبون من اعطاه مؤجراً فله اجرها ومن منعها فانا آخذوها ونظر ماله لا نحل لآل محمد منها شيء وروى من وجوه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا نحل لآل محمد انما هي اوساخ الناس فثبت بهذه الاخبار تحريم الصدقات المفروضة عليهم * فان قيل روى شريك عن سبائك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قدم غير المدينة فاشترى منها النبي صلى الله عليه وسلم متاعاً فباعه بربع اواق فضة فصديق بها على ارامل بن عبد المطلب ثم قال لا اعود ان اشترى بعدها شيئاً وليس ثمة عندي فقد تصدق على هؤلاء وهن هاشميات * قيل له ليس في الخبر انهن كن هاشميات وجاز ان لا يكن هاشميات بل زوجات بني عبد المطلب من غير بني عبد المطلب بل عريسات من غيرهم وكن ازواجاً لبني عبد المطلب فاتوا عنهن وايضاً فان ذلك كان صدقة تطوع وجاز ان يتصدق عليهم بصدقة التطوع وايضاً فان حديث عكرمة الذي ذكرناه اولى لان حديث ابن عباس اخبر فيه بحكمه فيهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالخطر متأخر للاياحة فهذا اولى واما بنو المطلب فليسوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لان قرابتهم منه كقرابة بني امية ولا خلاف ان بني امية ليسوا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بنو المطلب * فان قيل لما اعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس سهم ذوى القربى كما اعطى بني هاشم ولم يعط بني امية دل ذلك على انهم بمنزلة بني هاشم في تحريم الصدقة * قيل له ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم للقرابة فحسب لانه لما قال عثمان بن عفان وجير بن مطعم يا رسول الله اما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لقربهم منك واما بنو المطلب فتحن وهم في النسب شيء واحد فاعطيتهم ولم تعطنا فقال صلى الله عليه وسلم ان بني المطلب لم تفارقني في جاهلية ولا اسلام فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انهم لم يعطهم بالقرابة فحسب بل بالنصرة والقرابة ولو كانت اجابتهم اياه ونصرتهم له في الجاهلية والاسلام اصلاً لتحريم الصدقة لوجب ان يخرج منها آل ابني له وبعض آل الحارث بن عبد المطلب من اهل بيته لانهم لم يجيئوه وينبغي ان لا تحرم على من ولد في الاسلام من بني امية لانهم

لم يخالفوه وهذا ساقط وايضاً فان سهم الخمس انما يستحقه خاص منهم وهو موكول الى اجتهاد الامام ورايه ولم يثبت خصوص تحريم الصدقة في بعض آل النبي صلى الله عليه وسلم وايضاً فليس استحقاق سهم من الخمس اصلاً لتحريم الصدقة لان اليتامى والمساكين وابن السبيل يستحقون سهماً من الخمس ولم تحرم عليهم الصدقة فدل على ان استحقاق سهم من الخمس ليس باصل في تحريم الصدقة * واختلف في الصدقة على مولى بني هاشم وهل اريدوا بآية الصدقة فقال اصحابنا والثوري مواليتهم بمنزلةهم في تحريم الصدقات المفروضة عليهم وقال مالك بن انس لا بأس بان يعطى مواليتهم والذي يدل على القول الاول حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل ارقم بن ارقم الزهري على الصدقة فاستتبعت ابارافع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة حرام على محمد وآل محمد وان مولى القوم من انفسهم وروى عن عطاء ابن السائب عن ام كلثوم بنت علي عن مولى لهم يقال له هريرا وكيسان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا ابا فلان انا اهل بيت لا تأكل الصدقة وان مولى القوم من انفسهم فلا تأكل الصدقة وايضاً لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كالحمة النسب وكانت الصدقة محرمة على من قرب نسبه من النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم وجب ان يكون مواليتهم بمنزلةهم اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله لمة كالنسب * واختلف في جواز اخذ بني هاشم للعمال من الصدقة اذا عملوا عليها فقال ابو يوسف ومحمد من غير خلاف ذكرناه عن ابي حنيفة لا يجوز ان يعمل على الصدقة احد من بني هاشم ولا يأخذ عماله منها قال محمد وانما يصنع ما كان يأخذه على بن ابي طالب رضى الله عنه في خروجه الى اليمن على انه كان يأخذ من غير الصدقة * قال ابو بكر يعنى بقوله لا يعمل على الصدقة على معنى انه يعملها ليأخذ عماله فاما اذا عمل عليها متبرعاً على ان لا يأخذ شيئاً فهذا لا خلاف بين اهل العلم في جوازه وقال آخرون لا بأس بالعمالة لهم من الصدقة * والدليل على صحة القول الاول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا مسدد قال حدثنا معمر قال سمعت ابي يحدث عن جيش عن عكرمة عن ابن عباس قال بعث نوفل بن الحارث ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اطلقنا الى عمك ما لعله يستعملكم على الصدقة فجاء فحدثنا بني الله صلى الله عليه وسلم بحاجتهما فقال لهما بني الله صلى الله عليه وسلم لا نحل لكم اهل البيت من الصدقات شيء لانها غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكمما او يكفيكمما وروى عن علي انه قال للعباس سل النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملك على الصدقة فسأله فقال ما كنت لاستعملك على غسالة ذنوب الناس وروى الفضل ابن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث سألا النبي صلى الله عليه وسلم ان يستعملهما على الصدقة ليصيبا منها فقال ان الصدقة لا نحل لآل محمد فتعهدا اخذ العمالة ومنع ابارافع ذلك ايضاً وقال مولى القوم منهم * واحتج الميحقون لذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً الى اليمن على الصدقة رواء جابر وابو سعيد جميعاً ومعلوم انه قد كانت ولايته على الصدقات وغيرها ولا حجة في هذا لهم لانه لم يذكر ان علياً اخذ عماله منها وقد قال الله تعالى لئيبه صلى الله عليه

وسنة (خدم اموالهم صدقة) ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يأخذ من الصدقة عمالة وقد كان على بن ابي طالب حين خرج الى اليمن قولى القضاء والحرب بها جائز ان يكون اخذ رزقه من مال النبي لامن جهة الصدقة فان قيل فقد يجوز ان يأخذ المعنى عماله منها وان لم يحل له الصدقة فكذلك يتوهم ان يأخذ المعنى من اهل هذه الصدقة لو افترق اخذ منها والهاسمي لا يأخذ منها بحال فان قيل ان العامل لا يأخذ عماله صدقة وانما يأخذ جرة لعماله كإروى ان بريرة كانت تهدي للنبي صلى الله عليه وسلم مما يتصدق به عامه او يقول صلى الله عليه وسلم هي لها صدقة ولما هدية قيل له الفصل بينهما ان الصدقة كانت تحصل في ملك بريرة ثم تهديها للنبي صلى الله عليه وسلم فكان بين ملك المتصدق وبين ملك النبي صلى الله عليه وسلم واسطة ملك آخر وليس بين ملك المأخوذ منه وبين ملك العامل واسطة لانها لا تحصل في ملك الفقراء حتى يأخذها العامل

باب من لا يجوز ان يعطى من الزكاة من الفقراء

قال الله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) فاقضى ظاهره جواز اعطائها لمن شمله الاسم منهم قريبا كان او بعيدا لولا قيام الدلالة على منع اعطاء بعض الاقرباء وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا جميعا لا يعطى منها والدها وان علا ولا ولدا وان سفل ولا امرأة وقال مالك والثوري والحسن بن صالح لا يعطى من تلزمه نفقته وقال ابن شبرمة لا يعطى من الزكاة قرابته الذين يرثونه وانما يعطى من لا يرثه وليس في عياله وقال الاوزاعي لا تخطى زكاة ماله فقراء اقاربه اذا لم يكونوا من عياله ويتصدق على مواله من غير زكاة ماله وقال الليث لا يعطى الصدقة الواجبة من يعول وقال المزني عن الشافعي في مختصره ويعطى الرجل من الزكاة من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الولد والوالد والزوجة اذا كانوا اهل حاجة فهم احق بها من غيرهم وان كان ينق عليهم تطوعا قال ابو بكر فحصل من اتفاقهم ان الولد والوالد والزوجة لا يعطون من الزكاة ويدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يبيك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فاذا كان مال الرجل مضافا الى ابيه وموصوفا بانه من كسبه فهو منى اعطى ابنه فكانه باق في ملكه لان ملك ابنه منسوب اليه فلم تحصل صدقة صحيحة واذا صح ذلك في الابن فالاب مثله اذ كل واحد منهما منسوب الى الآخر من طريق الولادة وايضا قد ثبت عندنا بطلان شهادة كل واحد منهما لصاحبه فلما جعل كل واحد منهما فيما يحصل به شهادته صاحبه كانه يحصل لنفسه وجب ان يكون عطاؤه اياه الزكاة كسبته في ملكه وقد اخذ عليه في الزكاة اخراجها الى ملك الفقير اخراجا صحيحا ومتى اخرجها الى من لا يجوز له شهادته فلم ينقطع حقه عنه وهو بمنزلة ما هو باق في ملكه فذلك لم يجزه ولهذا العلة لم يجز ان يعطى زوجته منها واما اعتبار النفقة فلا معنى له لان النفقة حق يلزمه وليست بالكسب من الديون التي تثبت لبعضهم على بعض فلا تمنع نبوتها من جواز

دفع الزكاة اليه وعموم الآية يقتضى جواز دفعها اليه باسم الفقر ولم تقم الدلالة على تخصيصه فام يجوز اخراجها لاجل النفقة من عمومها وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وايدأ بمن تعول وذلك عموم في جواز دفع سائر الصدقات الى من يعول وخرج الولد والوالد والزوجة بدلالة الآية فان قيل انما لم يجز اعطاء الوالد والولد لانه تلزمه نفقته قيل له هذا غلط لانه لو كان الولد والوالد مستغنيين بقدر الكفاف ولم تكن على صاحب المال نفقتهم لما جاز ان يعطيهما من الزكاة لانهما ممنوعان منها مع لزوم النفقة وسقوطها فدل على ان المانع من دفعها اليهما ان كل واحد منهما منسوب الى الآخر بالولادة وان واحدا منهما لا يجوز شهادته للآخر وكل واحد من المعنيين علة في منع دفع الزكاة واختلفوا في اعطاء المرأة زوجها من زكاة المال قال ابو حنيفة ومالك لا تعطيه وقال ابو يوسف ومحمد والثوري والشافعي تعطيه والحجة للقول الاول انه قد ثبت ان شهادة كل واحد من الزوجين لصاحبه غير جائزة فوجب ان لا يعطى واحد منهما صاحبه من زكاة لوجود العلة المانعة من دفعها في كل واحد منهما واحج المجيزون لدفع زكاتها اليه بحديث زينب امرأة عبدالله بن مسعود حين سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة على زوجها عبدالله وعلى ايتام لاختها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة واجر القرابة قيل له كانت صدقة تطوع والفاظ الحديث تدل عليه وذلك لانه ذكر فيه انها قالت لما حدث النبي صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة وقال تصدقن ولو لم يكن جمع حليالى وارتدت ان تصدق فسألت النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انها كانت صدقة تطوع فان احتجوا بما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابن ناجية قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا علي بن ثابت قال حدثني يحيى بن ابي انيسة الجزري عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله بن زينب النخعية امرأة عبدالله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي طوقا فيه عثمرون مثقالا افأؤدى زكاته قال نعم نصف مثقال قالت فان في حجرى بنى اخلى ايتاما افأجعلهم اواضعهم فيهم قال نعم فبين في هذا الحديث انها كانت من زكاتها قيل له ليس في هذا الحديث ذكر اعطاء الزوج وانما ذكر فيه اعطاء بنى اخيه ونحن نجز ذلك وجاز ان تكون سألته عن صدقة التطوع على زوجها وبنى اخيه فاجازها وسألته في وقت آخر عن زكاة الحلى ودفعها الى بنى اخيه فاجازها ونحن نجز دفع الزكاة الى بنى الاخ واختلف في اعطاء الذمي من الزكاة فقال اصحابنا ومالك والثوري وابن شبرمة والشافعي لا يعطى الذمي من الزكاة وقال عبدالله بن الحسن اذا لم يجد مسلما اعطى الذمي فقبل له فانه ليس بالمكان الذي هو باعده وفي موضع آخر مسلم فكانه ذهب الى اعطائها للذمي الذي هو بين ظهرائهم والحجة للقول الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فاقضى ذلك ان يكون كل صدقة اخذها الى الامام مقصورة على فقراء المسلمين ولا يجوز اعطاؤها الكفار ولما اتفقوا على انه اذا كان هناك مسلمون لم يعط الكفار ثبت ان الكفار لا حظ لهم في الزكاة

اذ لو جاز اعطاؤها ايها بحال لجاز في كل حال لوجود الفقر كسائر فقراء المسلمين *
واختلفوا في دفع الزكاة الى رجل واحد فقال اصحابنا يجوز ان يعطى جميع زكاته مسكينا
واحدا وقال مالك لا بأس ان يعطى الرجل زكاة الفطر عن نفسه وعياله مسكينا واحدا وقال
المرزقي عن الشافعي واقل ما يعطى اهل السهم من سهام الزكاة ثلاثة فان اعطى اثنين وهو
يحد الثالث ضمن ثلث سهم قال ابو بكر قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) اسم للجنس في
المدفوع والمدفوع اليهم واسماء الاجناس اذا اطلقت فانها تتناول المسميات بايجاب الحكم
فيها على احد معين اما الكل واما ادناه ولا تختص بعدد دون عدد لا بدلالة اذ ليس فيها
ذكر العدد الا ترى الى قوله تعالى (والسارق والسارقة) وقوله (الزانية والزاني) وقوله
(وخلق الانسان ضعيفا) ونحوها من اسماء الاجناس انما تتناول كل واحد من آحادها على
حاله لا على طريق الجمع ولذلك قال اصحابنا فيمن قال ان تزوجت النساء واشتريت العبيدانه
على الواحد منهم ولو قال ان شربت الماء او اكلت الطعام كان على الجزء منها لا على استيعاب جميع
ما تحته وقالوا لو اراد بيئته استيعاب الجنس كان مصدقا ولم يثبت ابدا اذ كان مقتضى اللفظ احد
معنيين اما استيعاب الجميع او ادنى ما يقع عليه الاسم منه وليس للجميع حظ في ذلك فلامعنى
لا اعتبار العدد فيه واذا ثبت ما وصفنا واتفق الجميع على انه لم يرد بآية الصدقات استيعاب
الجنس كله حتى لا يحرم واحد منهم سقط اعتبار العدد فيه فبطل قول من اعتبر ثلاثة منهم
وايضا لما يكن ذلك حقا لانسان بعينه وانما هو حق الله تعالى بصرف في هذا الوجه وجب
ان لا يختلف حكم الواحد والجماعة في جواز الاعطاء ولانه لو وجب اعتبار العدد لم يكن بعض
الاعداد اولى بالاعتبار من بعض اذ لا يختص الاسم بعدد دون عدد وايضا لما وجب اعتبار
العدد وقد علمنا تعذر استيفائه لانهم لا يحصون دل على سقوط اعتباره اذ كان في اعتباره
ما يؤديه الى اسقاطه وقد اختلف ابو يوسف ومحمد فيمن اوصى بثلث ماله للفقراء فقال ابو يوسف
يجزى به وضعه في فقير واحد وقال محمد لا يجزى الا في اثنين فصاعدا شبهه ابو يوسف بالصدقات
وهو اقبس * واختلف في موضع اداء الزكاة فقال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
تقسم صدقة كل بلد في فقرائه ولا يخرجها الى غيره وان اخرجها الى غيره فاعطاها الفقراء
جاز ويكره وروى على الرازي عن ابي سليمان عن ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا بأس
بان يبعث الزكاة من بلد الى بلد آخر الى ذي قرابته قال ابو سليمان فحدثت به محمد بن الحسن
فقال هذا حسن وليس لنا في هذا سماع عن ابي حنيفة قال ابو سليمان فكتبته محمد بن الحسن
عن ابن المبارك عن ابي حنيفة وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمير قال اخبرنا اصحابنا عن محمد
ابن الحسن عن ابي سليمان عن عبدالله بن المبارك عن ابي حنيفة قال لا يخرج الرجل زكاته
من مدينة الى مدينة الا لذي قرابته وقال ابو حنيفة في زكاة الفطر يؤديها حيث هو وعن
اولاده الصغار حيث هم وزكاة المال حيث المال وقال مالك لا تنقل صدقة المال من بلد
الى بلد الا ان تفضل فتقل الى اقرب البلدان اليهم قال ولو ان رجلا من اهل مصر حلت

زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة فانه يقسم زكاته بالمدينة ويؤدي صدقة الفطر حيث
هو وقال الثوري لا تنقل من بلد الى بلد الا ان لا يجد من يعطيه وكره الحسن بن صالح
نقلها من بلد الى بلد وقال الايث فيمن وجبت عليه زكاة ماله وهو ببلد غير بلده انه ان كانت
رجعته الى بلده قرية فانه يؤخر ذلك حتى يقدم بلده فيخرجها ولو ادناها حيث هو رجوت
ان تجزى وان كانت غيبة طويلة واراد المقام بها فانه يؤدي زكاته حيث هو وقال الشافعي
ان اخرجها الى غير بلده لم يبين لي ان عليه الاعادة * قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى (انما
الصدقات للفقراء والمساكين) يقتضى جواز اعطائها في غير البلد الذي فيه المال وفي اي موضع
شاء ولذلك قال اصحابنا اي موضع ادى فيه اجزاء وبذل عليه انما لمز في الاصول صدقة
مخصوصة بموضع حتى لا يجوز ادائها في غيره الا ترى ان كفارات الايمان والتذور وسائر
الصدقات لا تختص جوازها بادائها في مكان دون غيره وروى عن طاوس ان معاذ قال لاهل
اليمن استوني بخميس اوليس آخذ منكم في الصدقة مكان الذرة والشعر فانه ايسر عليكم
وخير لمن بالمدينة من المهاجرين والانصار فهذا يدل على انه كان ينقلها من اليمن الى
المدينة وذلك لان اهل المدينة كانوا احوج اليها من اهل اليمن وروى عدي بن حاتم انه
نقل صدقة طي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلاذهم بالبعد من المدينة ونقل ايضا عدي
ابن حاتم والزريقان بن بدر صدقات قومهما الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه من بلاد طي وبلاد
في يثرب فاستعان بها على قتال اهل الردة وانما كرهوا نقلها الى بلد غيره اذا تساوى اهل
البلدين في الحاجة لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله
قد فرض عليهم حقا في اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم وذلك يقتضى ردها
في فقراء المأخوذ من منهم * وانما قال ابو حنيفة انه يجوز له نقلها الى ذي قرابته في بلد آخر
لما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن محمد قال حدثنا ابو سلمة قال حدثنا حماد بن
سلمة عن ايوب وهشام وحيب عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال صدقة الرجل على قرابته صدقة وصلة * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا موسى بن
زكريا قال حدثنا احمد بن منصور قال حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن عطاء عن ابن عباس
عن عمر بن الخطاب انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الصدقة على ذي القرابة تضعف مرتين * وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث زينب امرأة
عبد الله حين سألته عن صدقتها على عبد الله وابنته نجي اخا لها في حجرها فقال لك اجران اجر الصدقة
واجر القرابة * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن الحسين بن زيد الصدائي قال حدثنا
ابي قال حدثنا ابن نمير عن حجاج عن الزهري عن ايوب بن بشير عن حكيم بن حزام قال قلت
يا رسول الله اي الصدقة افضل قال على ذي الرحم الكاشح * ثبت بهذه الاخبار ان الصدقة على
ذي الرحم المحرم وان بعدت داره افضل منها على الاجنبي فلذلك قال يجوز نقلها الى بلد آخر
اذا عطاها ذا قرابته وانما قال اصحابنا في صدقة الفطر انه يؤديها عن نفسه حيث هو وعن رفيقه

ووجه حيث هم لاهي مؤدة عنهم فكما تؤدي زكاة المال حيث المال كذلك تؤدي صدقة
المعسر حيث تؤدي عنه

فيما يعطى مسكين واحد من الزكاة

كان ابو حنيفة يكره ان يعطى انسان من الزكاة مائة درهم وان اعطيت اجزلك ولا بأس ان يعطيه
اقل من مائة درهم قال وان يقضى بها انسانا احب الى وروي هشام عن ابي يوسف في رجل له مائة ونسيعة
وتسعون درهما فصدق عليه بدرهمين ان يقبل واحدا ويرد واحدا فقد اجاز له ان يقبل تمام المائتين
وكره ان يقبل ما فوقها وامام مالك بن انس فانه يرد الامر فيه الى الاجتهاد من غير توقف وقول
ان شربة فيه كقول ابي حنيفة وقال الثوري لا يعطى من الزكاة اكثر من خمسين درهما الا
ان يكون غارما وهو قول الحسن بن صالح وقال الليث يعطى مقدار ما يحتاج به خادم اذا كان
ذاعيا والزكاة كثيرة ولم يحد الشافعي شيئا واعتبر ما يرفع الحاجة في قوله تعالى (انما
الصدقات للفقراء والمساكين) ليس فيه تحديد مقدار ما يعطى كل واحد منهم وقد علمنا انه
لم يرد به تضييقا على الفقراء على عدد الرؤس لامتناع ذلك وتمذره ثبت ان المراد دفعها
الى بعض اى بعض كان واقلهم واحد ومعلوم ان كل واحد من ارباب الاموال مخاطب بذلك
فاقتضى ذلك جواز دفع كل واحد منهم جميع صدقته الى فقير واحد قل المدفوع او اكثر فوجب
بظاهر الآية جواز دفع المال الكثير من الزكاة الى واحد من الفقراء من غير تحديد لمقداره
وايضا فان الدفع والتملك يصادقانه وهو فقير فلا فرق بين دفع القليل والكثير لحصول
التملك في الحالتين للفقير وانما كره ابو حنيفة ان يعطى انسانا مائة درهم لان المائتين هي النصاب
الكامل فيكون غنيا مع تمام ملك الصدقة ومعلوم ان الله تعالى انما يريد دفع الزكوات الى الفقراء
ليتفقوا بها ويملكوها فلا يحصل له التمكين من الانتفاع الا وهو غنى فكره من اجل ذلك دفع
نصاب كامل ومتى دفع اليه اقل من النصاب فانه يملكه ويحصل له الانتفاع بها وهو فقير فلم
يكرهه اذ القليل والكثير سواء في هذا الوجه اذا لم يصير غنيا فالنصاب عند وقوع التملك
والتمكين من الانتفاع وانما قول ابي حنيفة وان يقضى بها انسانا احب الى فانه لم يرد به الغنى الذي
يجب عليه به الزكاة وانما اراد ان يعطيه ما يستغنى به عن المسئلة ويكف به وجهه ويتصرف به
في ضرب من المعاش واختلف فيمن اعطى زكاة رجلا ظاهره الفقر فاعطاه على ذلك
ثم تبين انه غنى فقال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل ولا يجوز ذلك ان دفعها الى ابنه او الى ذمي وهو
لا يعلم ثم علم انه يحزبه وقال ابو يوسف لا يحزبه ذهب ابو حنيفة في ذلك الى ما روي في
حديث معن بن يزيد ان اباة اخرج صدقة فدفعها اليه ليلا وهو لا يعرفه فلما أصبح وقف
عليه فقال ما ليالك اردت واختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لك مانويت يا يزيد وقال
لمن لك ما اخذت ولم يسأله ان يثبتها من الزكاة او غيرها بل قال لك مانويت فدل على جوازها
ان نواها زكاة وايضا فان الصدقة على هؤلاء قد تكون صدقة صحيحة من وجه في غير حال الضرورة

وهو ان تصدق عليهم صدقة التطوع فاشبهت من هذا الوجه الصلاة الى الكعبة اذا اداهما باجتهاد
صحيح ثم تبين انه اخطاها كانت صلاته ماضية اذ كانت الصلاة الى غير جهة الكعبة قد تكون
صلاة صحيحة من غير ضرورة وهو المصلي تطوعا على الراحة فكان اعطاء الزكاة باجتهاد مشها
لاداء الصلاة باجتهاد على النحو الذي ذكرنا فان قيل انما يشبه مسألة الزكاة من نوصا
بما يظنه طاهرا ثم علم انه كان نجسا فلا تجزبه صلاته لانه صار من اجتهاد الى يقين كذلك
مؤدي الزكاة الى غنى او ابنه او ذمي اذا علم فنقد صار من اجتهاد الى يقين فبطل حكم اجتهاده
ووجب عليه الاعادة في قيل له ليس كذلك لان الوضوء بالماء النجس لا يكون طهارة
بحال فلم يكن للاجتهاد تأثير في جوازه وترك القبلة جائز في احوال فسلطنا بما ذكرناه ان يشبه
في قيل الصلاة قد تجوز في الثوب النجس في حال ومع ذلك فلو اداهما باجتهاد منه في طهارة
الثوب ثم تبين النجاسة بطلت صلاته ووجب عليه الاعادة ولم يكن جواز الصلاة في الثوب
النجس بحال موجبا لجواز ادائها بالاجتهاد متى صار الى يقين النجاسة في قيل له اغفلت معنى
اعتلالنا لانا قلنا ان ترك القبلة جائز من غير ضرورة كجواز اعطاء هؤلاء من صدقة التطوع
من غير ضرورة فكانا متساويين من هذا الوجه الا ترى انه لا ضرورة بالمصلي على الراحة
في فعل التطوع كما لا ضرورة بالمتصدق صدقة التطوع على ما ذكرنا فلما استويا من هذا الوجه
اشتبهما في الحكم وامام الصلاة في الثوب النجس فغير جائزة الا في حال الضرورة ويستوى فيه حكم
مصلي الفرض او متعمل فلذلك اختلفا

باب دفع الصدقات الى صنف واحد

قال الله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية فروى ابو داود الطيالسي قال حدثنا سمعت
ابن سعيد عن عطاء عن سعيد بن جبير عن علي وابن عباس قال اذا اعطى الرجل الصدقة صنف
واحدا من الاصناف الثمانية اجزاه وروي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحذيفة عن سعيد بن جبير
وابراهيم وعمر بن عبد العزيز وابي العالية ولا يروى عن الصحابة خلافة فصار اجماعا من السلف
لا يسع احدا خلافة لظهوره واستفاضته فهم من غير خلاف ظهر من احد من نظرائهم عليهم
وروى الثوري عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن معاذ بن جبل انه كان يأخذ من اهل اليمن
العروض في الزكاة ويجعلها في صنف واحد من الناس وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف
ومحمد وزفر ومالك بن انس وقال الشافعي تقدم على ثمانية اصناف الا ان غفد صنف فتقسم في الباقي
لا يحزى غيره وهذا قول مخالف لقول من قدما ذكره من السلف ومخالف الآثار
والسنن وظاهر الكتاب قال الله تعالى (ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تحقوها وتؤوها
الفقراء فهو خير لكم) وذلك عموم في جميع الصدقات لانه اسم للجائز لدخول الالف
واللام عليه فاقتضت الآية دفع جميع الصدقات الى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء
فدل على ان مراد الله تعالى في ذكر الاصناف انما هو بيان اسباب الفقر لا قسمتها على ثمانية

وبدل عليه ايضاً قوله تعالى (في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) وذلك يقتضي جواز
 اعطاء الصدقة هذين دون غيرها وذلك بتقي وجوب قسمتها على ثمانية وايضا فان قوله تعالى
 (اما الصدقات للفقراء) عموم في سائر الصدقات وما يحصل منها في كل زمان وقوله تعالى
 (للفقراء) الى آخره عموم ايضاً في سائر المذكورين من الموجودين ومن تحدث منهم ومعلوم
 انه لم يرد قسمة كل ما يحصل من الصدقة في الموجودين ومن تحدث منهم لاستحالة امكان ذلك
 الى ان تقوم الساعة فوجب ان يحجزى اعطاء صدقة عام واحد لصف واحد واعطاء صدقة
 عام ثان لصف آخر ثم كذلك صدقة كل عام لصف من الاصناف على ما يرى الامام
 قسمة فثبت بذلك ان صدقة عام واحد او رجل واحد غير مقسومة على ثمانية وايضا لا خلاف
 ان الفقراء لا يستحقونها بالشركة وانه جائز ان يحرم البعض منهم ويعطى البعض فثبت ان
 المقصد صرفها في بعض المذكورين فوجب ان يحجز اعطاؤها بعض الاصناف كما جاز اعطاؤها
 بعض الفقراء لان ذلك لو كان حقاً لهم جميعاً لما جاز حرمان البعض واعطاء البعض قال ابو بكر
 وبديل عليه ماروى في حديث سلمة بن صخر حين ظاهر من امرائه ولم يجد ما يطعم فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم ان ينطلق الى صاحب صدقة بني زريق ليدفع اليه صدقاتهم فاجاز
 النبي صلى الله عليه وسلم دفع صدقاتهم الى سلمة وانما هو من صف واحد وفي حديث
 عبيد الله بن عدي بن الحيار في الرجلين الذين سالا النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة فراهما
 جالدين فقال ان سألتما اعطينكما ولم يسألتما من اى الاصناف هما ليحسبهما من الصف وبديل
 على انها مستحقة بالفقر قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغانكم
 واردها في فقرائكم وقال لما ذ حين بعثه الى اليمن اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم حتما في
 اموالهم يؤخذ من اغنيائهم ويرد في فقرائهم فاخبر ان المعنى الذي به يستحق جميع الاصناف
 هو الفقر لانه عمر جميع الصدقة واخبر انها مصروفة الى الفقراء وهذا اللفظ مع ما تضمنه
 من الدلالة يدل على ان المعنى المستحق به الصدقة هو الفقر وان عمومه يقتضي جواز دفع
 جميع الصدقات الى الفقراء حتى لا يمتطي غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضي ان جميع الاصناف
 صلى الله عليه وسلم امرت فان قيل العامل يستحقه لا بالفقر قيل له لم يكونوا
 يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة للفقراء ثم يأخذها العامل عوضاً من عمله لا صدقة
 كفقير تصدق عليه فاعطاها عوضاً عن عمل عمل له وكما كان يتصدق على بريرة فتهديه
 للنبي صلى الله عليه وسلم هدية للنبي وصدقة لبريرة فان قيل فان الموافقة قلوبهم قد كانوا
 يأخذونها صدقة لا بالفقر قيل له لم يكونوا يأخذونها صدقة وانما كانت تحصل صدقة
 للفقراء فبدفع بعضها الى الموافقة قلوبهم لدفع اذيتهم عن فقراء المسلمين وليسلموا فيكونوا قوة
 لهم لم يكونوا يأخذونها صدقة بل كانت تحصل صدقة فتصرف في مصالح المسلمين اذ كان
 مال الفقراء جائزاً صرفه في بعض مصالحهم اذ كان الامام يلى عليهم ويتصرف في مصالحهم
 فما دعى الاصناف فاعلم جاء به لبيان اسباب الفقر على ما بينا والدليل عليه ان

الغارم وابن السبيل والغاوى لا يستحقونها الا بالحاجة والفقر دون غيرها فدل على
 ان المعنى الذي به يستحقونها هو الفقر فان قيل روى عبد الرحمن بن زياد بن العنبر عن
 زياد بن نعيم النخعي زياد بن الحارث الصدائي يقول امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم
 فقات اعطاني من صدقاتهم ففعل وكتب لي بذلك كتاباً فانا رجل فقال اعطاني من الصدقة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل لم يرص بحكم بني ولا غيره حتى يحكم فيها
 من السماء فخرأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك منها قيل له هذا يدل
 على صحة ما قلنا لانه قال ان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك فبان انها مستحقة لمن كان من اهل هذه
 الاجزاء وذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب للصدائي بشئ من صدقة قومه ولم يستله
 من اى الاصناف هو فدل ذلك على ان قوله ان الله تعالى جزأها ثمانية اجزاء معناه ابوضع
 في كل جزء منها جميعها ان رأى ذلك الامام ولا يخرجها عن جميعهم وايضا فليس تخلوا الصدقة من
 ان تكون مستحقة بالاسم او بالحاجة او بهما جميعاً وفلسد ان يقال هي مستحقة بمجرد الاسم
 لوجهين احدهما انه يوجب ان يستحقها كل غارم وكل ابن سبيل وان كان غنياً وهذا باطل والوجه
 الثاني انه كان يجب ان يكون لواجمع له الفقر وابن السبيل ان يستحق سهمين فلما بطل هذان
 الوجهان صح انها مستحقة بالحاجة فان قيل قوله تعالى (اما الصدقات للفقراء والمساكين)
 الآية يقتضي الحجاب الشركة فلا يجوز اخراج صنف منها كما لو اوصى بثلاث ماله لزيد وعمرو
 وخالد لم يحرم واحد منهم قيل له هذا مقتضى اللفظ في جميع الصدقات وكذلك نقول
 فيعطى صدقة العام صنفاً واحداً ويعطى صدقة عام آخر صنفاً آخر على قدر اجتهاد الامام
 ويجزى المصلحة فيه وانما الخلاف بيننا وبينكم في صدقة واحدة هل يستحقها الاصناف كلها
 وليس في الآية بيان حكم صدقة واحدة وانما فيها حكم الصدقات كلها فتقسم الصدقات
 كلها على ما ذكرنا فكون قدوفنا الآية حقها من مقتضاها واستعملنا سائر الآي التي قدمنا
 ذكرها والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول السلف فذلك اولى من الحجاب قسمة صدقة
 واحدة على ثمانية ورد احكام سائر الآي والسنة التي قدمنا وبهذا المعنى الذي ذكرنا تفصلت
 الصدقات من الوصية بالثالث لاني لان المسلمين لهم محصورون وكذلك الثالث في مال معين
 فلا بد من ان يستحقوه بالشركة وايضا فلا خلاف ان الصدقات غير مستحقة على وجه الشركة
 للمسلمين لانفاقهم على جواز اعطاء بعض الفقراء دون بعض ولا جائز اخراج بعض الموصى
 لهم وايضا لما جاز التفضيل في الصدقات لبعض على بعض ولم يحجز ذلك في الوصايا المطلقة كذلك
 جاز حرمان بعض الاصناف كما جاز حرمان بعض الفقراء فقارق الوصايا من هذا الوجه وايضا
 لما كانت الصدقة حتماً لله تعالى لا آدمي بدلالة انه لا مطالبة لا آدمي يستحقها لنفسه فاي صنف
 اعطى فقد وضعها موضعها والوصية لانيان حق لا آدمي لا مطالبة لغيرهم بها فاستحقوها
 كلهم كما سائر الحقوق التي للآدميين وبديل على ذلك ان الله اوجب في الكفارة اطعام مساكين
 ولو اعطى الفقراء جاز فكذلك جائز ان يعطى ماسي للمساكين في آية الصدقات للفقراء

ووصية بخلة لذي لا لو اوصى لزيد لم يخط عمره و قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْآيَاتِ الْكُوفِرِ يَتَّبِعْ الْكُفْرَ وَاللَّهُ يَهْدِ الْغَالِبِينَ ﴾ قال ابن عباس وقادة ومجوعه وانضجك يقولون هو صاحب اذن يصي الى كل احد وقبل ان اصله من اذن باذن اذا سمع قال الشافعي

في سماع يأذن الشيخ له و حديث مثل ما ذى مشار ومما اذن صلاحكم لا اذن شره و قوله ﴿ يُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال ابن عباس يصدق المؤمنين ودخول اللام ههنا كدخوله في قوله ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفُكُمْ ﴾ ومعناه ردفكم وقيل انما دخلت اللام للفرق بين ايمان التصديق وايمان الامان فاذا قيل ويؤمن للمؤمنين لم يقتل به غير التصديق وهو كقوله تعالى ﴿ قُلْ لَا تَتَذَكَّرُوا لَنْ يُؤْمِنَ لَكُمْ ﴾ اي لن تصدقكم وكقوله ﴿ وَمَا نَتَّبِعُ لَكُمْ ﴾ ومن الناس من يحتج بذلك في قبول خبر الواحد لاخبار الله تعالى عن نبيه اي يصدق المؤمنين فيما يخبرونه به وهذا لعمري يدل على قبوله في اخبار المعاملات فاما اخبار الديانات واحكام الشرع فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محتاجا الى ان يسمعها من احد اذ كان الجميع عنه يأخذون وبه يقتدون فيها و قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ قيل انه انما رد ضمير الواحد في قوله ﴿ رَضَوْهُ ﴾ لان رضا الله ينظم رضا الرسول اذ كل ما رضى الله فقد رضى لرسوله فترك ذكر ضمير الرسول لدلالة الحال عليه وقيل ان اسم الله تعالى لا يجمع مع اسم غيره في الكناية تعظيما بافراد الذكر وقد روى ان رجلا خطب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يطع الله ورسوله فقد رضى ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم فبئس الخطيب انت فانكر الجمع بين اسم الله وبين اسمه في الكناية وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن جمع اسم غير الله في اسمه بحرف الجمع فقال لا تقولوا ان شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ان شاء الله ثم شاء فلان و قوله تعالى ﴿ نَحْذَرُ الْمُنَافِقِينَ ﴾ ان تزل عليهم قال الحسن وبجاءه كانوا يحذرون فحملوا على معنى الاخبار عنهم بانهم يحذرون وفل غيرهما صورة صورة الخبر ومعناه الامر تقديره ليحذروا منافقون و قوله تعالى ﴿ ان الله مخرج ما تحذرون ﴾ اخبار من الله باخراج اضرار السوء واظهاره وهتك صاحبه بما حذره الله به وبفضحه وذلك اخبار عن المنافقين وتحذير لغيرهم من سائر مضمري السوء وكان في معنى قوله ﴿ وَاللَّهُ مَخْرُجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ و قوله تعالى ﴿ وَلَنْ سَأْتِمُنَّهُمْ لِقَوْلَانِ ﴾ انما كنا نخوض ونلعب الى قوله ﴿ نَعَفْ ﴾ في الدلالة على ان الملاعب والجاد سواء في اظهار كفة الكفر على غير وجه الاكراه لان هؤلاء المنافقين ذكروا انهم قالوا ما قالوا لبا فاخبر الله عن كفرهم بالله بذلك و روى عن الحسن وقادة انهم قالوا في غزوة تبوك ابرجو هذا لرحل ان يفتح قصور الشام وحصونها ههنا ههنا فاطلع الله اليه على ذلك فاخر ان هذا القول كفر منهم على اي وجه قالوه من جد او هزل فدل ذلك على استواء حكم الجاد والهازل في اظهار كفة الكفر ودل ايضا على ان الاستهزاء بآيات الله وبشي من شرائع دينه كفر من فاعله و قوله تعالى ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ اضاف بعضهم

الى بعض باجماعهم على التفاق فهم متشاكرون متشاكرون في تصادمهم على التفاق والامر بالمشكر والشي عن المعروف كما يضاف بعض الشيء اليه متشاكرا للجملة و قوله تعالى ﴿ وَتَقْصُونَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ فانه روى عن الحسن وبجاءه عن الانفق في سبيل الله وقال قتادة عن كل خير وقال غيره عن الجهاد في سبيل الله وجائز ان يكونوا قبضوا ايديهم عن جميع ذلك فيكون المراد جميع ما حمله الاصل من قوله ﴿ وَاللَّهُ فَاسِيَهُمْ ﴾ فان معناه انهم تركوا امره والقيام بطاعته حتى صار ذلك عندهم بمنزلة المنسي اذ لم يستلوا منه شيئا كما لا يعمل بالمنسي وقوله ﴿ فَسِيَهُمْ ﴾ معناه انه تركهم من رحمة وسماه باسم الذنب لمقابله لانه عقوبة وجزاء على الفعل وهو مجاز كقولهم الجزء بالجزء وقوله ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ونحو ذلك و قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاجْهَدْ عَنِ اللَّهِ ﴾ روى عبدالله بن مسعود قال جاهدكم بيديكم فان لم تستطع فبلسانك وقلبك فان لم تستطع فاكفهم في وجوههم وقال ابن عباس جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان وقال الحسن وقادة جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باقامة الحدود وكانوا اكثر من يصيب الحدود و قوله تعالى ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كُفْرًا وَكَفَرُوا بِعَدَالَتِهِمْ ﴾ فيه اخبار عن كفر المنافقين وكذا الكفر كل كلمة فيها جحد لنعمة الله او بلغت منزلتها في العظم وكانوا يعطون في النبوة والاسلام ويقال ان القائل لكلمة الكفر الجلاس بن سويد بن الصامت قال ان كان ما حواه به محمد حقا لجن شر من الحمير ثم حلف بالله ما قال روى ذلك عن بجاءه وعمره وابن اسحق وقال قتادة رأت في عبدالله ابن ابي بن سلول حين قال ﴿ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَابُ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ وقال الحسن كان جماعة من المنافقين قالوا ذلك وفي قصص الله علينا من شأن المنافقين واخباره عنهم باغتيال الكفر وقوله ثم تبقيت اياهم واستحيواهم لما كانوا يظهرون للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين من الاسلام دلالة على قبول توبة الزنديق المسر للسكر والمظهر للايمان و قوله تعالى ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَئِنْ لَمْ يَنْصُرُوا لَكُمْ ﴾ الى آخر الآيتين في الدلالة على ان من نذر نذرا فيه قرينة لزمه الوفاء به لان العهد هو النذر والاحجاب نحو قوله ان رزقني الله الف درهم فلي ان تصدق منها بخمسة مائة ونحو ذلك فانظمت هذه الآية احكاما منها ان من نذر نذرا لزمه الوفاء بنفس المنذور لقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ خَبَلُوا بِهِ ﴾ فمضمونهم على ترك الوفاء بالمنذور بعينه وهذا يدل على بطلان قول من اوجب في شيء بعينه كفارة يمين وبطلان احجاب اخراج المنذور بعينه ويدل ايضا على جواز تعليق النذر بشرط مثل ان تقول ان قدم فلان فله على صدقة او صميم ويدل ايضا على ان النذر المضاف الى الملك ايجاب في الملك وان لم يكن الملك موجودا في الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما لا يملك ابن آدم وجعله الله تعالى نذرا في الملك والزمه الوفاء به فثبت بذلك ان النذر في غير ملك ان يقول الله على ان تصدق بشوب زيد او نحوه وهو يدل على ان من قال لاجنية ان تزوجت فانت طالق انه مطلق في نكاح لا قبل النكاح كما كان المضيف للنذر الى الملك ناذرا في الملك ونظير ذلك في احجاب نفس

المتدور على موجه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) فاقضى ذلك فعل القول بعينه واخراج كفارة بين ليس هو القول بعينه ونحوه قوله تعالى (واوفوا بعهده الله اذا عاهدتم) والوفاء بالعهدة هو فعل المعهود بعينه لا غير وقوله (واوفوا بعهدي اوف بعهديكم) وقوله (بوفون بالذر) فذهبهم على فعل المتدور بعينه ومن نظائر قوله تعالى (وجعلنا في قلوب الذين آمنوا رافة ورحمة ورحمانية استدعوا ما كتبناهم عليهم الاستقاء رضوان الله فارعوها حق رعايتها) والاستداع قد يكون بالقول وبالفعل فاقضى ذلك الجواب كل ما استدعه الانسان من قرينة قول او فعلا لزم الله تعالى تارك ما استدع من القرينة وقد روى نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في النذر وهو قوله من نذر نذرا وسماه فعليه الوفاء به ومن نذر نذرا ولم يسمه فعليه كفارة بين قوله تعالى (فاعقبهم نفاقا في قلوبهم) قال الحسن بن علي بن فضال ما نذروه اعقبهم النفاق وقال مجاهد اعقبهم الله ذلك بحرمان التوبة كما حرم ابليس ومعه نصيب الدلالة على انه لا يتوب ابدا ذمالة على ما كتبته يده وقوله (الي يوم يلقونكم) قبل فيه يلحقون جزاء بخلهم ومن ذهب الى ان الله اعقبهم رد الضمير الى اسم الله تعالى وقوله تعالى (استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فيه اخبار بان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا يوجب لهم المغفرة ثم قال (ان تستغفر لهم سبعين مرة فان يغفر الله لهم) ذكر السبعين على وجه المبالغة في اليأس من المغفرة وقد روى في بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية قال لا يزيدن على السبعين وهذا خطأ من راويه لان الله تعالى قد اخبر انهم كفروا بالله ورسوله فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليستل الله مغفرة الكفار مع علمه بانه لا يغفر لهم وانما الرواية الصحيحة فيه ما روى ان قال لوعلمت اني لو زدت على السبعين غفر لهم لزدت عليها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استغفر لقوم منهم على ظاهرا اسلامهم من غير علم منه بغفارتهم فكانوا اذا مات الميت منهم يستلون رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الدعاء والاستغفار له فكان يستغفر لهم على انهم مسلمون فاعلم الله تعالى انهم ماتوا منافقين واخبر مع ذلك ان استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لهم لا يغفرهم وقوله تعالى (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) فيه الدلالة على معان احدها فعل الصلاة على موتى المسلمين وحظرها على موتى الكفار ويدل ايضا على القيام على القبر الى ان يدفن وعلى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان فعله وقد روى وكيع عن قيس بن مسام عن عمير بن سعد ان عليا قام على قبر حتى دفن وروى سفيان الثوري عن ابي قيس قال شهدت علقمة قام على قبر حتى دفن وروى جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير ان ابن الزبير كان اذا مات له ميت لم يزل قائما حتى تدفنه فهذا يدل على ان السنة لمن حضر عند القبر ان يقوم عليه حتى يدفن ومن الناس من يستدل بذلك على جواز الصلاة على القبر وجعل قوله (ولا تقم على قبره) قيام الصلاة على القبر وهذا خطأ من التأويل لان تعالى قال (ولا تصل على احد

منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) فهي من القيام على القبر كناية عن الصلاة على الميت عطفا عليه فغير جائز ان يكون المعطوف هو المعطوف عليه بعينه وايضا ان القيام ليس هو عبارة عن الصلاة وانما يريد هذا القائل ان يجعله كناية عنها وغير جائز ان يذكر الصلاة بصريح اسمها فيعطى عليها القيام فيجعل كناية عنها فثبت بذلك ان القيام على القبر غير الصلاة وايضا روى الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لما توفي عبد الله بن ابي جاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا ابي يا رسول الله قد وضعتك على قبره فقم فصل عليه فوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وثبت معه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلفه تحولت وقت في صدره وقالت يا رسول الله على عبد الله بن ابي عدو الله القائل يوم كذا وكذا وكذا اعد ايامه الخيثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولست أدعني يا عمر ان الله خيرني فاخترت فقال (استغفر لهم او لا تستغفر لهم) الآية فوالله لو اعلم يا عمر اني لو زدت على سبعين مرة ان يغفر له لزدت ثم مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم معه وقام على قبره حتى دفن ثم لم يلبث الا قليلا حتى انزل الله (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) فوالله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد من المنافقين ولا قام على قبره بعده فذكر عمر في هذا الحديث الصلاة والقيام على القبر جميعا فدل على ما وصفتنا وروى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يصلي على عبد الله بن ابي فاخذ جبريل بثوبه فقال (لا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) وقوله تعالى (ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا نصحوا الله ورسوله) هذا عطفا على ما تقدم من ذكر الجهاد في قوله (لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا باموالهم وانفسهم) ثم عطفا عليه قوله (وجاء المذنبون من الاعراب ليؤذن لهم) فذهبهم على الاستيذان في التخلف عن الجهاد من غير عذر ثم ذكر المذنبين من المؤمنين فذكر الضعفاء وهم الذين يضعفون عن الجهاد بانفسهم لزمانة او عمن اوسن اوضف في الجسم وذكر المرضى وهم الذين بهم اعلال مانعة من النهوض والخروج للقتال وعذر الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون وكان عذر هؤلاء ومدحهم بشريعة النصح لله ورسوله لان من تخلف منهم وهو غير ناصح لله ورسوله بل يريد التضريب والسعي في افساد قلوب من بالمدينة لكان مذموما مستحقا للعقاب ومن النصح لله تعالى حث المسلمين على الجهاد وترغيبهم فيه والسعي في اصلاح ذات بينهم ونحوه مما يعود بالنفع على الدين ويكون مع ذلك خلاصا لعمله من الغش لان ذلك هو النصح ومنه التوبة النصوح وقوله تعالى (وما على المحسنين من سبيل) عموم في ان كل من كان محسنا في شيء فلا سبيل عليه فيه ويحتج به في مسائل مما قد اختلف فيه نحو من استعار ثوبا ليصلي فيه اودابة ليحج عليها فتهلك فلا سبيل عليه في تضمينه لانه محسن وقد نفي الله تعالى السبيل عليه نفياعاما ونظائر ذلك مما يختلف في وجوب الضمان عليه بعد حصول صفة الاحسان له فيحتج به نافي الضمان ويحتج مخالفنا في اسقاط ضمان الجمل الصؤول اذا قتله من خشي ان يقتله بانه محسن في قتله للجمل

وقال تعالى (مد على الحسين من سبيل) وظاهره كثيرة في قوله تعالى فاعرضوا عنهم انهم
 رحس هو كمنية (انما مشركون نجس) لان الرجس يبريه عن النجس ويقال رجس نجس
 على الانبياء وهذا يدل على وجوب محاربة الكفار وترك موالاتهم ومخالطتهم وابتنائهم
 وقوتهم في قوله تعالى يحلفون لكم ان رضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله لا يرضى عن القوم
 الفاسقين يدل على ان الحلف على الاعتذار ممن كان متهم بالاجاب الرضا عنه وقبول عذره لان
 الآية قد اقتضت التهي عن لرضا عن هؤلاء مع ايمانهم وقال في هذه الآية (يحلفون) ولم يقل
 بالله وقال في الآية الاولى (سبحلحون الله) فذكر اسم الله في الحلف في الاولى واقتصر
 في الآية الثانية على ذكر الحلف فدل على انها سواء وقال في موضع آخر (يحلفون على الكذب
 وهم يعلمون) وكذلك قال الله تعالى في القسم فقال في موضع (واقسموا بالله جهدا ايمانهم)
 وقال في موضع آخر (اذا قسموا ليصر منها مصبحين) فاكتفى بذكر الحلف عن ذكر اسم
 الله تعالى وفي هذا دليل على انه لا فرق بين قول القائل احلف وبين قوله احلف بالله وكذلك
 قوله اقسم واقسم بالله في قوله تعالى في الاعراب اشد كفرا ونفاقا واجدر ان لا يعلموا حدود
 ما نزل الله على رسوله اطلق هذا الخبر عن الاعراب ومراده الاكثر منهم وهم الذين
 كانوا يواطنون المنافقين على الكفر والنفاق واخبر انهم اجدر ان لا يعلموا حدود ما نزل الله
 على رسوله وذلك لقلة مباحثهم للقرآن ومخالفتهم للنبي صلى الله عليه وسلم فهم اجهل من المنافقين
 الذين كانوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لانهم قد كانوا يسمعون القرآن والاحكام فكان
 الاعراب اجهل بحدود الشرائع من اولئك وكذلك هم الآن في الجهل بالاحكام والسنن
 وفي سائر الاعصار وان كانوا مسلمين لان من بعد من الامصار وباء عن حضرة العلماء كان
 اجهل بالاحكام والسنن ممن جالسهم وسمع منهم ولذلك كره اصحابنا امامة الاعراب في الصلاة
 ويدل على ان اطلاق اسم الكفر والنفاق على الاعراب خاص في بعضهم دون بعض قوله تعالى
 في نسق التلاوة ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويخضعوا بغير قربات عند الله
 وصلوات الرسول الآية قال ابن عباس والحسن صلوات الرسول استغفاره لهم وقال قتادة
 دعاؤهم لهم بالخير والبركة وقوله تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين
 اتبعوهم باحسان في الدلالة على تفضيل السابق الى الخير على التالي لانه داع اليه بسبقه
 والتالي تابع له فهو امام له وله مثل اجره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سن سنة
 حسنة فله جرحا واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
 ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وكذلك السابق الى الشر اسوأ حالا من التابع له
 لانه في معنى من سنه وقال الله تعالى (وليحملن اثقالهم واثقالا مع اثقالهم) يعني اتقال
 من اقتدى بهم في الشر وقال الله تعالى (من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل
 نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من قتل ظلما الا وعلى ابن آدم القاتل كفيل من دمه لانه اول من سن القتل وقد

اختلف فيمن نزلت الآية فروى عن ابي موسى وسعيد بن المسيب وابن سيرين وقتادة انها
 نزلت في الذين صلوا الى القبلتين وقال الشعبي فيمن يبيع بيعة الرضوان وقال غيرهم فيمن اسلم
 قبل الهجرة وقوله تعالى ومن حولكم من الاعراب منافقون الآية الى قوله (سعدتهم
 مرين) قال الحسن وقتادة في الدنيا وفي النيران يردون الى عذاب عظيم وهو عذاب جهنم
 وقال ابن عباس في الدنيا بالفنسية لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا منهم باعيتهم
 والاخرى في القبر وقال مجاهد بالقتل والسبي والجوع وقوله تعالى وآخرون اعترفوا
 بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله ان يتوب عليهم والاعتراف بالاقرار بالشئ
 عن معرفة لان الاقرار من فراشي اذا ثبت والاعتراف من المعرفة وانما ذكر الاعتراف بالخطية
 عند التوبة لان تذكر قبح الذنب ادعى الى اخلاص التوبة منه وابعد من حال من يدعى الى
 التوبة ممن لا يدري ماهو ولا يعرف موقعه من الضرر فاصح ما يكون من التوبة ان تقع مع
 الاعتراف بالذنب ولذلك حكى الله تعالى عن آدم وحواء عند توبتهما (ربنا ظلمنا انفسنا وان
 لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وانما قال (عسى الله ان يتوب عليهم) ليكونوا بين
 الطمع والاشفاق فيكونوا ابعد من الاتكال والاهمال وقال الحسن عسى من الله واجب وفي
 هذه الآية دلالة على ان المذنب لا يجوز له اليأس من التوبة وانما يعرض مادام يعمل مع
 الشر خير لقوله تعالى (خالطوا عملا صالحا وآخر سيئا) وانه متى كان للمذنب رجوع الى
 الله في فعل الخير وان كان مقبلا على الذنب انه مرجو الصلاح مأمون خير العاقبة وقال الله تعالى
 (ولايأسوا من روح الله انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون) فالمد وان عظمت
 ذنوبه فغير جائز له الانصراف عن الخير يائسا من قبول توبته لان التوبة مقبولة ماتي في
 حال التكليف فاما من عظمت ذنوبه وكثرت مظالمه وموبقاته فاعرض عن فعل الخير والرجوع
 الى الله تعالى يائسا من قبول توبته فانه يوشك ان يكون ممن قال الله عز وجل (كلابل ران على
 قلوبهم ما كانوا يكسبون) وروى ان الحسن بن علي قال لحبيب بن مسلمة الفهري وكان من اصحاب
 معاوية رب مسيرك في غير طاعة الله فقال امامي يري الى ابيك فلا فقال الحسن بلى ولكنك
 اتبعت معاوية على عرض من الدنيا يسير والله لئن قام بك معاوية في دنياك لقد قدمك في دينك
 ولو كنت اذفمت شراقات خيرا كنت ممن قال الله (خالطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله
 ان يتوب عليهم) ولكنك انت ممن قال الله (كلابل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون)*
 وهذه الآية نزلت في نفر تحلفوا عن يوك قال ابن عباس كانوا عشرة فهم ابولابة بن عبد المذر
 فربط سبعة منهم انفسهم بسوارى المسجد الى ان نزلت توبتهم وقيل كانوا سبعة فهم ابولابة
 وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ظاهره رجوع الكناية
 الى المذكورين قبله وهم الذين اعترفوا بذنوبهم لان الكناية لا تستغنى عن مظهر مذكور قد تقدم
 ذكره في الخطاب فهذا هو ظاهر الكلام ومقتضى اللفظ وحائز ان يرد به جميع المؤمنين ونكون
 الكناية عنهم جميعا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى (انا انزلناه في ليلة القدر) يعني القرآن

مطل

في محاوراة الحسن بن
 علي رضي الله عنهما
 مع حبيب بن مسلمة
 الفهري من اصحاب
 معاوية

وقوله (ما ترك على ظهرها من دابة) وهو ائتمنى الارض وقوله (حتى توارت بالحجاب)
 يعني الشمس فكأن عن هذه الامور من غير ذكرها مظهرة في الخطاب لدلالة الحال عليها
 كذلك قوله (خذ من أموالهم صدقة) تحتل ان يريد به اموال المؤمنين وقوله (اظهرهم
 وتركهم بها) يدل على ذلك فان كانت الكساية عن المذكورين في الخطاب من المعترفين
 بذنوبهم فن دلالة مظهرة على وجوب الاخذ من سائر الناس لان سائر الناس في احكام الدين
 الا ما خصه الدليل وذلك لان كل حكم حكم الله ورسوله في شخص او على شخص من عباده
 وبغيره وذلك الحكم لازم في سائر الاشخاص الاما في دليل التخصيص فيه * وقوله تعالى
 (اظهرهم) يعني ازالة نجس الذنوب بما يعطى من الصدقة وذلك لانه لما اطلق اسم
 النجس على الكفر تشبها له بنجاسة الاعيان اطلق في مقابلته وازاله اسم الطهیر كنظير
 نجاسة الاعيان بارائها وكذلك حكم الذنوب في اطلاق اسم النجس عليها واطلاق اسم الطهیر
 على ازالها بفعل ما يوجب بكفیرها فاطلاق اسم الطهیر عليهم بما يأخذ النبي صلى الله عليه
 وسلم من صدقاتهم ومعافاتهم يستحقون ذلك بآثارها الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه
 لو لم يكن الافعال التي صلى الله عليه وسلم في الاخذ استحقوا الطهیر لان ذلك ثواب
 لهم على طاعتهم واعطائهم الصدقة وهم لا يستحقون الطهیر ولا يصيرون تركها بفعل غيرهم
 فعلمنا ان في مضمونه اعطاء هؤلاء الصدقة الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك صاروا بها
 اذكياء متطهرين وقد اختلف في مراد الآية هل هي الزكاة المفروضة او هي كفارة الذنوب التي
 اصابوها وروى عن الحسن انها ليست بالزكاة المفروضة وانما هي كفارة الذنوب التي اصابوها
 وقال غيره هي الزكاة المفروضة والصحيح انها الزكوات المفروضة اذ لم ثبت ان هؤلاء
 انهم اوجب الله عليهم صدقة دون سائر الناس سوى زكوات الاموال وانما لم يثبت بذلك خير
 فظهر لهم وسائر الناس سواء في الاحكام والمعادات وانهم غير مخصوصين بها دون
 غيرهم من الناس ولانه اذا كان مقتضى الآية وجوب هذه الصدقة على سائر الناس لتساوي
 الناس في الاحكام الا من خصه دليل فواجب ان يكون هذه الصدقة واجبة على جميع الناس
 غير مخصوص بها قوم دون قوم ودان ثبت ذلك كانت هي الزكاة المفروضة اذ ليس في اموال
 سائر الناس حق سوى صدقات المفروضة وقوله (اظهرهم وتركهم بها) لا دلالة فيه
 على ان صدقة مكفرة بذنوب غير الزكاة المفروضة لان الزكاة المفروضة ايضا تطهير
 وترك مؤديها وسائر الناس من المكلفين محتاجون الى اظهرهم وتركهم * وقوله (خذ
 من أموالهم) عموم في سائر اصناف الاموال ومنه لاخذ البعض منها اذ كانت من
 مقتضى التخصيص وقد دخلت على عموم الاموال فاقطعت الجواب الاخذ من سائر اصناف
 الاموال بعضها ومن سائر من يقول انه متى خذ من صنف واحد فقد قضيت عبدة الآية
 وصحيح عندنا هو الاول وكذلك كان يقول شيخنا ابو الحسن الكرخي * قال ابو بكر
 وقد ذكر الله تعالى الجواب فرض الزكاة في موضع من كتابه بالمفهوم يحمل مقتضى البيان في المأخوذ

وانما خذ منه ومقتضى الواجب والموجب فيه ووقفه وما يستحقه وما ينصرف فيه فكان لفظ الزكاة
 محملا في هذه الوجوه كلها وقال تعالى (خذ من أموالهم صدقة) فكان الاحمال في لفظ الصدقة دون
 لفظ الاموال لان الاموال اسم عموم في مسماها الا ان قدمت ان المراد خاص في بعض الاموال
 دون جميعها والوجوب في وقت من الزمان دون سائر وقت وطريقه قوله تعالى (في أموالهم حق
 معلوم للسائل والمحروم) وكان مراد الله تعالى في جميع ذلك موكولا الى بيان الرسول صلى الله
 عليه وسلم وقال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) حدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن ابراهيم قال حدثني محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا
 صرد بن ابي المازل قال سمعت حبيبا المذكي قال قال رجل لعمران بن حصين يا اخي انكم
 لتحدثونا باحداث ما تجدونها اصلا في القرآن فغضب عمران وقال لارجل اوجدتم في كل اربعين
 درهما درهما ومن كل كذا وكذا شاة ومن كذا وكذا يعبرا كذا وكذا اوجدتم هذا في القرآن
 قال لا قال فعمس اخذتم هذا اخذتموه عنا واخذناه عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر اشياء
 تنحو هذا * فمما نص الله تعالى عليه من اصناف الاموال التي تجب فيها الزكاة الذهب والفضة بقوله
 (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبغضهم بغضهم) فنص على وجوب
 الحق فيهما باخص اسمائهما باكبدا وبيننا ومما نص عليه زكاة الزرع والثمار في قوله (وهو الذي
 انشا جنات ممرشات) الى قوله (كلوا من ثمره اذا نثر وآتوا حقه يوم حصاده) فالاموال التي
 تجب فيها الزكاة الذهب والفضة وعروض التجارة والابل والبقر والاعم البائنة والزرع والثمار على
 اختلاف من الفقهاء في بعض ذلك وقد ذكر بعض صدقة الزرع والثمار في سورة الانعام وما المقدار
 فان نصاب الورق ما تدارهم ونصاب الذهب عشرون دينارا وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه
 وسلم واما الابل فان نصابها خمس منها ونصاب الاعم اربعون دية ونصاب البقر ثلاثون *
 واما المقدار الواجب في الذهب والفضة وعروض التجارة ربع العشر اذا بلغ النصاب
 وفي خمس من الابل شاة وفي اربعين شاة شاة وفي اثنين بقرة بيع وقد اختلف في صدقة
 الخيل وسنذكره بعد هذا ان شاء الله * وما الوقت فهو حول الحول على المال مع كمال النصاب
 في ابتداء الحول والآخر * واما من تجب عليه فهو ان يكون المالك حرا لعا عاقلا مساميا
 صحيح الملك لادين عليه تحيط بماله او لا يفضل عنه ما تدارهم * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
 ابو داود قال حدثنا القعنبي قال قرأت على مالك بن انس عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه قال سمعت
 ابا عبد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس دود صدقة
 وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة * وحدثنا محمد
 بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود النهري قال اخبرنا ابن وهب قال
 اخبرني جرير بن حازم عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
 عن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاذا كانت لك مئذرة ومئذرة ومئذرة ومئذرة ومئذرة
 خمسة دراهم وليس عليك شيء في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون

لا دينار وجاهها خوب فمهم نصف دينار وليس في ما زكاة حتى يحول عليه الحول وهذا
 الخبر في الحول وان كان من اخبار الآحاد فان الغلبة قد انقلبت بالقول واستعملوه قصار في
 حيز من مؤثر الموجب لتمامه وقد روى عن ابن عباس في رجل ملك نساء انه يزكيه حين يستعبد
 وقال ابو بكر وعلى وعمر وابن عمر ومائشة لاذكاة فيه حتى يحول عليه الحول ولما انفقوا
 على انه لاذكاة عليه بعد الاداء حتى يحول عليه الحول علمنا ان وجوب الزكاة لم يتعلق بالمال
 دون الحول وانه بهما جميعا يجب وقد استعمل ابن عباس خبر الحول بعد الاداء ولم يفرق
 النبي صلى الله عليه وسلم بينه قبل الاداء وبعده بل اني انجذب الزكاة في سائر الاموال
 نفي عام الا بعد حول الحول فوجب استعماله في كل نصاب قبل الاداء وبعده ومع
 ذلك يحتمل ان لا يكون ابن عباس اراد انجذب الاداء بوجود ملك النصاب وانه اراد
 جواز تمجيل الزكاة لانه ليس في الخبر ذكر الوجوب * واختلف فيما زاد على المائتين من
 الورق فروى عن علي وابن عمر فيما زاد على المائتين بحسابه وهو قول ابي يوسف ومحمد ومالك
 والشافعي وروى عن عمر انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما وهو قول ابي حنيفة ويحتاج
 من اعتبر الزيادة اربعين درهما بن عثم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وليس فيما زاد على المائتي درهم شئ حتى يبلغ اربعين درهما وحديث علي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم هاتوا زكاة الرقة من كل اربعين درهما وليس فيما دون خمس اواق صدقة
 فوجب استعمال قوله في كل اربعين درهما درهم على انه جملة مقدار الواجب فيه كقوله
 صلى الله عليه وسلم واذا كثرت القم ففي كل مائة شاة شاة وبدل عليه من جهة النظر ان
 هذا مال له نصاب في الاصل فوجب ان يكون له غفو بعد النصاب كالسواثم ولا يلزم ايا حنيفة
 ذلك في زكاة الثمار لانه لا نصاب له في الاصل عنده وابو يوسف ومحمد لما كان عندها ان زكاة
 الثمار نصاب في الاصل ثم لم يجب اعتبار مقدار بعده بل الواجب في القليل والكثير كذلك
 الدراهم والدينار ولو سلم لهما ذلك كان قياسه على السواثم اولى منه على الثمار لان
 السواثم يتكرر وجوب الحق فيها بتكرر السنين وما يخرج الارض لا يجب فيه الحق الا مرة
 واحدة ومسور الاحوال لا يوجب تكرار وجوب الحق فيه * فان قيل فواجب ان يكون
 ما يتكرر وجوب الحق فيه اولى بوجوبه في قليل ما زاد على النصاب وكثيره مما لا يتكرر وجوب
 الحق فيه * قيل له هذا منقطع بالسواثم لان الحق يتكرر وجوبه فيها ولم يمنع ذلك اعتبار الغفو
 بعد النصاب وما يدل على ان قياسه على السواثم اولى من قياسه على ما يخرج الارض ان الدين
 لا يسقط العشر وكذلك موت رب الارض ويسقط زكاة الدراهم والسواثم فكان قياسها عليها
 اولى منه على ما يخرج الارض * واختلف فيما زاد من البقر على اربعين فقال ابو حنيفة
 فيما زاد بحسابه وقال ابو يوسف ومحمد لاشئ فيه حتى يبلغ ستين وروى اسد بن عمر عن
 ابي حنيفة مثل قولهما وقال ابن ابي ليلى ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي كقول
 ابي يوسف ومحمد ويحتاج لابي حنيفة بقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) وذلك عموم

في سائر الاموال لاسيما وقد انفق الجميع على ان هذا المال داخل في حكم الآية مراد بها فوجب
 في القليل والكثير بحق العموم وقد روى عنه الحسن بن زياد انه لاشئ في الزيادة حتى تبلغ
 خمسين فتكون فيها مسنة وربع مسنة ويحتاج لقوله المشهور انه لا يخلو من اثبات الوقف تسعا
 فينقل اليه الكسر وليس ذلك في فروض الصدقات او يحمل الوقف تسعة عشر فيكون خلاف
 اوقاف البقر فلما بطل هذا وبطلت النول ذات وهو الخيرة في القليل والكثير من
 الزيادة وروى عن سعيد بن المسيب وابي قلابة والزهرى وقادة انهم كانوا يقولون في خمس
 من الفرس شاة وهو قول شاذ لا تفاق اهل العلم على خلافه وورود الآثار الصحيحة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بطلان * وروى عاصم بن ضمرة عن علي في خمس وعشرين من الابل
 خمس شياه وقد انكره سفيان الثوري وقال على اعلم من ان يقول هذا هذا من غلط الرجال
 وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالآثار المتواترة ان فيها ابنة مخاض ويحوز ان يكون
 على بن ابي طالب اخذ خمس شياه عن قيمة بنت مخاض فظن الراوى ان ذلك فرضها عنده
 * واختلف في الزيادة على العشرين ومائة من الابل فقال اصحابنا جميعا تستقبل الفريضة
 وهو قول الثوري وقال ابن القاسم عن مالك اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فالصدق
 بالخيار ان شاء اخذ ثلاث بنات لبون وان شاء حقتين وقال ابن شهاب اذا زادت واحدة
 ففيها ثلاث بنات لبون الى ان تبلغ ثلاثين ومائة فتكون فيها حقة وابنتا لبون يتفق قول
 ابن شهاب ومالك في هذا ويختلفان فيما بين واحد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين ومائة
 وقال الاوزاعي والشافعي ما زاد على العشرين والمائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة * قال ابو بكر قد ثبت عن علي رضي الله عنه من مذهبه استيفاء الفريضة
 بعد المائة والعشرين بحيث لا يختلف فيه وقد ثبت عنه ايضا انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله
 عليه وسلم حين سئل فقيل له هل عندكم شئ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندنا الا ما عند
 الناس وهذه الصحيفة فقيل له وما فيها فقال فيها اسنان الابل اخذتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما
 ثبت قول علي باستيفاء الفريضة وثبت انه اخذ اسنان الابل عن النبي صلى الله عليه وسلم صار ذلك توقيفا
 لا لاختلاف النبي صلى الله عليه وسلم وايضا قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي
 كتبه لعمر بن حزم استيفاء الفريضة بعد المائة والعشرين وايضا غير جاز اثبات هذا الضرب من
 المقادير الا من طريق التوقيف والاتفاق فلما انفقوا على وجوب الحقتين في المائة والعشرين واختلفوا
 عند الزيادة لم يحزلنا اسقاط الحقة لانهما فرض قد ثبت بالنقل المتواتر واتفاق الامة الا بتوقيف
 او اتفاق * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة واذا زادت الابل على مائة وعشرين
 ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون * قيل له قد اختلفت الفاظه فقال في بعضها واذا
 كثرت الابل ومعلوم ان الابل لا تتكرر زيادة الواحدة فلم علم انه لم يرد بقوله واذا زادت
 الابل الا زيادة كثيرة يطلق على مثلها ان الابل قد كثرت بها ونحن قد نوجب ذلك عند
 ضرب من الزيادة الكثيرة وهو ان تكون الابل مائة وتسعين فتكون فيها ثلاث حقتين

وبت لئون واحد فوجب تغيير الغرض بزيادة الواحد لا بغيره بالواحدة
 الزائدة فوجب وفي الأصل أربعة فوجب في المائة والعشرين والأوجب في الواحدة
 الزائدة شيء فإن وجب في الزيادة مع الأصل ثلاث كانت لئون فهو لم يوجب في الأربعين
 بنة لئون واحد وجب في أربعين وفي الواحدة وذلك خلاف قوله صلى الله عليه وسلم وإن كان
 أنما يوجب تغيير الغرض بالواحدة فيجعل ثلاث بنة لئون في المائة والعشرين والواحدة عفو
 فقد خالف الأصول إذ كان المقول لا يغير الغرض في المائة والعشرين في قرأ الضم فقال أصحابنا
 ومالك والثوري والأوزاعي والليث والشافعي في مائتين وشاة ثلاث شياء إلى أربع مائة فكون
 فيها أربع شياء وقال الحسن بن صالح إذا كانت الغنم المائة شاة وشاة ففيم أربع شياء وإذا كانت
 أربع مائة شاة وشاة ففيم خمس شياء وروى إبراهيم نحو ذلك وقد ثبت أنه من مستفيضة
 عن أبي عبد الله عليه وسلم بالتقول الأول دون قول الحسن بن صالح في اختلاف في صدقة
 لعمول من الأبل والبقر قال أصحابنا والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ليس
 فيها شيء وقال مالك والليث فيها صدقة والحجة للقول الأول ما حدثنا عبد الباقي بن قانع
 قال حدثنا حسن بن إسحاق التستري قال حدثنا حمويه قال حدثنا سوار بن مصعب عن أبيه عن
 طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في البقر العوامل صدقة وحدثنا
 محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا عبد الله بن محمد الثبلي قال حدثنا زهير قال حدثنا
 أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث الأعور عن علي بن رضى الله عنه قال زهير أحسبه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البقر في كل ثلاثين تيس وفي الأربعين مسنة وليس على العوامل شيء *
 وإيضاً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس في النخلة ولا في الكسعة ولا في الجبهة صدقة وقال
 أهل اللغة النخلة البقر العوامل والكسعة الحمر والجبهة الخيل وإيضاً فإن وجوب الصدقة فيما عدا الذهب
 والفضة متعلق بكونه مرصداً للئاء من نسلها أو من نفسها والسائمة يطالب بماؤها أماناً نسلها
 أو من نفسها والعامة غير مرصدة للئاء وهي بمنزلة دور الغلة وثياب البذلة ونحوها وإيضاً
 الحاجة إلى علم وجوب الصدقة في العوامل كهي إلى السائمة فالوكان من النبي صلى الله عليه
 وسلم توقيف في إيجابها في العامة لورد النخل به متواتراً في وزن وروده في السائمة فلما لم يرد
 بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة نقل مستفيض علمنا أنه لم يكن من النبي
 صلى الله عليه وسلم توقيف في إيجابها بل قد وردت آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفي
 انصدقة عنها منها ما قدمناه ومنها ما روى يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو
 ابن دينار أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في نور المنيرة صدقة وروى
 عن علي بن جابر بن عبد الله وأبراهيم ومجاهد وعمر بن عبد العزيز والزهري نفي صدقة البقر العوامل
 وبطل عليه حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لأبي بكر الصديق كتاباً في الصدقات هذه
 فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فمن سئلها من المؤمنين على
 وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يبطه صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين فيها شاة ففي

بذلك الصدقة عن غير السائمة لأن ذكر السائمة وإن الصدقة عما عداها فإن قيل روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل شاة وذلك عموم يوجب في السائمة وغيرها فليقل له نحوه
 ما ذكرنا ولم يقل بقول مالك في إيجاب الصدقة في البقر العوامل أحده

فصل

قال أصحابنا وعامة أهل العلم في أربعين شاة مسان وصغار مسنة وقال الشافعي لأنني فيها حتى
 يكون المسان أربعين ثم يمتد بعد ذلك بالصغار ولم يسبقه إلى هذا القول أحد وقد روى عاصم بن
 ضمرة عن علي بن أبي عبد الله عليه وسلم صدقات المواشي فقال فيه وبعد صغيرها وكبيرها
 ولم يفرق بين النصاب وما زاد وإيضاً الآثار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أربعين
 شاة شاة ومتى اجتمع الصغار والكبار أطلق على الجميع الاسم فيقال عنده أربعون شاة فاقضى
 ذلك وجوبها في الصغار والكبار إذا اجتمعت وإيضاً لم يختلفوا في الاعتداد بالصغار
 بعد النصاب لوجود الكبار معها فكذلك حكم النصاب * واختلف في الجبل السائمة فوجب
 أبو حنيفة فيها إذا كانت أنا أو ذكورا وأنا في كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأعطى عن كل
 مائى درهم خمسة دراهم وقال أبو يوسف ومحمد ومالك والثوري والشافعي لا صدقة فيها
 وروى عمرو السعدي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجبل
 السائمة في كل فرس ديناراً وحديث مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي
 هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل وقال هي ثلاثة لرجل أجر ولا آخر ستر وعلى
 رجل وزر فاما الذي هي له ستر فالرجل يخذها تكمراً وتحملاً ولا ينسحق الله في رقابها
 ولا في ظهورها فأثبت في الجبل حماً وقد انفقوا على سقوط سائر الحقوق سوى صدقة السوائم
 فوجب أن تكون هي المرادة * فإن قيل يجوز أن يريد زكاة التجارة * قيل له قد سئل عن الحمر
 بعد ذكره الخيل فقال ما نزل الله على فيها إلا الآية الجامعة (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره
 ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) فلم يوجب فيها شيئاً ولو أراد زكاة التجارة لأوجبها في الحمر *
 فإن قيل في المال حقوق سوى الزكاة فيجوز أن يكون أراد حقها والدليل عليه حديث
 الشعبي عن قاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا
 قوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم) وروى سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه ذكر الأبل فقال إن فيها حقاً فسئل عن ذلك فقال أطراق وحلها وإعادة دلوها
 ومنيحة سميتها فإثر أن يكون الخ المذكور في الجبل مثل ذلك * قيل له لو كان كذلك لما اختلف
 حكم الحمر والخيل لأن هذا الحق لا يختلفان فيه فلما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما دل على
 أنه لم يرد به ذلك وأنه إنما أراد الزكاة وعلى أنه قد روى أن الزكاة نسخت كل حق كان واجباً * حدثنا
 عبد الباقي بن قانع قال حدثنا حسن بن إسحاق التستري قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا المسيب
 ابن شريك عن عبيد المكتب عن عامر عن مسروق عن علي قال نسخت الزكاة كل صدقة وإيضاً

قد روى ان اهل الشام سألوا عمر ان يأخذ صدقة من خيلهم فشاورة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له على لابس مالم تكن جزية عليهم فآخذها منهم وهذا يدل على اتفاقهم على الصدقة فيها
لانه شاورة الصحابة ومعلوم انهم يشاورهم في صدقة التطوع فدل على انه آخذها واجبة بشاورة
الصحابة وانما قال على لابس مالم تكن جزية عليهم لانه لا يؤخذ على وجه الصغار بل على
وجه الصدقة واحتج من لم يوجبها بحديث على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق وحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس
على المسلم في عده ولا في فرسه صدقة وهذا عند ابي حنيفة على خيل الركوب الا ترى انه
لم يفسد صدقتها اذا كانت للتجارة بهذا الخبر واحتج في ركة العسل فقال ابو حنيفة وابو
يوسف ومحمد والاوزاعي اذا كان في ارض العشر ففيه العشر وقال مالك والثوري والحسن
ابن صالح والشافعي لا شيء فيه وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله وروى عنه الرجوع عن ذلك
وانه اخذ منه العشر حين كشف عن ذلك وثبت عنده ما روى فيه وروى ابن وهب عن
يونس عن ابن شهاب انه قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث
عن يحيى بن سعيد وريسة بذلك وقال يحيى انه سمع من يقول في العشر في كل عام
بذلك مضت السنة قال ابو بكر ظاهر قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة) بوجب الصدقة
في العسل اذ هو من ماله والصدقة ان كانت بحجة فان الآية قد اقتضت الحجاب صدقة ما اذا وجدت
الصدقة كانت العشر اذ لا يوجب احد غيره وبذل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن ابي شعيب الحراني قال حدثنا موسى بن اعيان عن عمرو
ابن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال جاء هلال احد بني متعان الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نخل له وسأله ان يحمي وادياه يقال له سلية فحمي له
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب
الى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر ان ادى اليك ما كان يؤدي الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم من عشور نخله فاحمله سلية والافانها هو ذباب غيث يأكله من يشاء وحدثنا عبد الباقي
ابن قانع قال حدثنا عبد الله بن احمد قال حدثنا ابي قال حدثنا وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان
ابن موسى عن ابي سيرة عن ابي قال قلت يا رسول الله ان لي نخلا قال ادا العشر قال فقلت يا رسول الله احملها الى
فحمها هالي وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن شاذان قال حدثنا معلى قال اخبرني عبد الله
ابن عمرو عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز يأمرنا ان نعطي
زكاة العسل ونحن بالطواف العشر يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وحدثنا عبد الباقي
ابن قانع قال حدثنا محمد بن يعقوب امام مسجد الاهواز قال حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني قال
حدثنا ابو حفص العبدى قال حدثنا صدقة عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عشرة ارقاق من العسل راق ولما وجب النبي صلى الله عليه
وسلم في العسل العشر دل ذلك على انه اجراء بحري التمر وما يخرج من الارض مما يجب فيه

العشر فقال اصحابنا اذا كان في ارض العشر ففيه العشر واذا كان في ارض الخراج فلا شيء
فيه لان الثمرة في ارض الخراج لا يجب فيها شيء واذا كان في ارض العشر يجب فيها العشر
فكذلك العسل وقد استقصينا القول في هذه المسائل ونظائرهما من مسائل الزكاة في شرح
مختصر ابي جعفر الطحاوي وانما ذكرنا هنا جملا منها بما يتعلق بالحكم فيه بظاهر الآية وقوله تعالى
(خذ من اموالهم صدقة) يدل على ان اخذ الصدقات الى الامام وانما متى اداها من وجبت عليه
الى المساكين لم يجز لان حق الامام قائم في اخذها فلا يسيل له الى اسقاطه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
يوجه العمال على صدقات المواشي ويأمرهم بان يأخذوها على المياه في مواضعها وهذا معنى
ما شرطه النبي صلى الله عليه وسلم لو قد تقيف بان لا يحشروا ولا يعشروا يعني لا يكلفوا احضار
المواشي الى المصدق ولكن المصدق يدور عليهم في مباههم ومظان مواشيهم فيأخذها منهم
وكذلك صدقة الثمار واما زكوات الاموال فتدركت تحمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابي بكر وعمر وعثمان ثم خطب عثمان فقال هذا شهر زكواتكم فمن كان عليه دين فليؤده
ثم لبزك بقية ماله فجعل لهم اداها الى المساكين وسقط من اجل ذلك حق الامام في اخذها لانه
عقد عنده امام من ائمة العدل فهو نافذ على الامة لقوله صلى الله عليه وسلم ويعقد عليهم
اولهم ولم يبلغنا انه بعث سعاة على زكوات الاموال كما بعثهم على صدقات المواشي والثمار في ذلك
لان سائر الاموال غير ظاهرة للامام وانما تكون مخبوءة في الدور والحوايت والمواضع الخفية
ولم يكن جائزا للسعاة دخول احرارهم ولم يجز ان يكلفوا احضارها كما لم يكلفوا احضار المواشي
الى العامل بل كان على العامل حضور موضع المال في مواضعه واخذ صدقته هناك فلذلك لم يبعث
على زكوات الاموال السعاة فكانوا يحملونها الى الامام وكان قولهم مقبولا فيها ولما ظهرت هذه
الاموال عند التصرف بها في البلدان اشبهت المواشي فنصب عليها عمال يأخذون منها ما وجب
من الزكاة ولذلك كتب عمر بن عبد العزيز الى عماله ان يأخذوا مما يربيه المسلم من التجارات من كل
عشرين دينار نصف دينار ومما يربيه الذمي يؤخذ منه من كل عشرين دينار دينار ثم لا يؤخذ
منه شيء الا بعد حول اخبرني بذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم وكتب عمر بن الخطاب الى عماله
ان يأخذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربى العشر وما يؤخذ من
المسلم من ذلك فهو الزكاة الواجبة تعتبر فيها شرائط وجوبها من حول ونصاب وصحة ملك
فان لم تكن الزكاة قد وجبت عليه لم تؤخذ منه فاحتذى عمر بن الخطاب في ذلك فعل النبي
صلى الله عليه وسلم في صدقات المواشي وعشور الثمار والزروع اذ قد صارت اموالا ظاهرة يختلف
بها في دار الاسلام كظهور المواشي السائمة والزروع والثمار ولم ينكر عليه احد من الصحابة
ولا خلفه فصار اجماعا مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن عبد العزيز الذي
ذكرناه فان قيل روى عطاء بن السائب عن جرير بن عبد الله عن جده ابي امه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة وروى
حميد عن الحسن عن عثمان بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد تقيف لا تحشروا

ولا تمشروا وروى اسرائيل عن ابراهيم بن المهاجر عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر العرب احموا الله اذ دفع عنكم العشور وروى ان مسلماً بن يسار قال لابن عمر اكان عمر يعتمر المسلمين قال لا بله قيل له ليس المراد بذكر هذه العشور الزكاة وانما هو ما كان يأخذه اهل الجاهلية من المكس وهو الذي روي في حديث محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابى حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة صاحب مكس يعني عاشراً وايدعى الشاعر بقوله وفي كل اموال العراق اناوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

فالذي نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من العشر هو المكس الذي كان يأخذه اهل الجاهلية فاما الزكاة فليست بمكس وانما هو حق وجب في ماله يأخذه الامام ويضعه في اهله كما يأخذ صدقات المواشي وعشور الارضين والحراج وايضا يجوز ان يكون الذي انى اخذه من المسلمين ما يكون مأخوذاً على وجه الصفار والجزية ولذلك قال انما العشور على اهل الذمة يعني ما يؤخذ على وجه الجزية ومن الناس من ينجح للفرق بين صدقات المواشي والزروع وبين زكوات الاموال انه قال في الزكاة (وآتوا الزكاة) ولم يشترط فيها اخذ الامام لها وقال في الصدقات (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) وقال (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الى قوله (والماملين عليها) ونصب المامل عليها يدل على انه غير جائز له اسقاط حق الامام في اخذها وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنياءكم واردها في فقرائكم فانما شرط اخذها في الصدقات ولم يذكر مثله في الزكوات ومن يقول هذا يذهب الى ان الزكاة وان كانت صدقة فان اسم الزكاة اخص بها والصدقة اسم يختص بالمواشي ونحوها فلما خص الزكاة بالامر بالايثار دون اخذ الامام وامر في الصدقة بان يأخذها الامام وجب ان يكون اداء الزكوات موكولاً الى ارباب الاموال الا ما مر به على العاشر فانه يأخذها بانهاق السلف ويكون اخذ الصدقات الى الائمة قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ روى سبعة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي اوفى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اناه رجل بصدقة ماله صلى الله عليه قال فانيته بصدقة مال ابى فقال اللهم صل على آل ابى اوفى وروى ثابت بن قيس عن خارجة بن اسحاق عن عبد الرحمن بن جابر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايكم ركب مبغضون فان جاؤكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبغون فان عدلوا فلا تظلمهم وان ظلموا فاعلمهم وارضوهم فان نام زكائكم رضاعهم وليدعوا لكم وروى سلمة ابن بشير قال حدثنا البخري قال اخبرني ابى انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها قالوا وما ثوابها قال يقول اللهم اجعلها مغماً ولا تجعلها مغرمًا وهذه الاخبار تدل على ان المراد بقوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ هو الدعاء وقوله ﴿ سكن لهم ﴾ يعني والله اعلم مما تسكن قلوبهم اليه وتطيب به نفوسهم فيسارعون الى اداء الصدقات الواجبة رغبة في ثواب الله وفيما يتألفونه من بركة دعاء النبي صلى الله عليه

وسلم لهم وكذلك ينبغي لعامل الصدقة اذا قضها ان يدعو اصحابها اقتداء بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم قوله تعالى ﴿ والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً ﴾ الآية روى عن جماعة من السلف انهم كانوا اتى عشر رجلاً من الاوس والخزرج فقدموا اساداتوا النبي صلى الله عليه وسلم في بناء مسجد لليلة الشامية والمطر والحر ولم يكن ذلك قصدهم وانما كان مرادهم التفريق بين المؤمنين وان تخربوا وبصلى حزب في مسجد وحزب في مسجد آخر لاختلاف الكلمة وسخط الائمة والحال الجامعة وارادوا به ايضا ليكفروا فيه بالظن على النبي صلى الله عليه وسلم والاسلام فيفاوضون فيما بينهم من غير خوف من المسلمين لانهم كانوا يحلون فيه فلا يحالطهم فيه غيرهم قوله تعالى ﴿ وارصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل ﴾ قال ابن عباس ومجاهد ارادوا باغمار الفاسق وكان يقال له ابو عامر الراهب قبل وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم عناداً وحسداً للذهب رباسته التي كانت في الاوس قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فقال للمنافقين سيأتى فيصير وانيكم محمد فاخرج به محمداً واصحابه فبوا المسجد ارصاداً له يعني مترقبين له وقد ردت هذه الآية على ترتيب الفعل في الحسن او القبح بالارادة وان الارادة هي التي تعلق الفعل بالمعاني التي تدعو الحكمة الى تعليقها او تزجر عنها لانهم لو ارادوا ببناء اقامة الصلوات فيه لكان طاعة لله عز وجل ولما ارادوا به ما خبر الله تعالى به عنهم من قصدهم وارادتهم كانوا مذمومين كفاداً بقوله تعالى ﴿ لا تقم فيه انذا المسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه ﴾ في الدلالة على ان المسجد المبني لضرار المؤمنين والمعاصي لا يجوز القيام فيه وانه يجب هدمه لان الله نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن القيام في هذا المسجد المبني على الضرار والفساد وحرم على اهله قيام النبي صلى الله عليه وسلم فيه اهانة لهم واستخفافاً بهم على خلاف المسجد الذي اسس على التقوى وهذا يدل على ان بعض الاماكن قد يكون اولى بفعل الصلاة فيه من بعض وان الصلاة قد تكون منهية عنها في بعضها ويدل على فضيلة الصلاة في المسجد بحسب ما في عليه في الاصل ويدل على فضيلتها في المسجد السابق لغيره لقوله ﴿ اسس على التقوى من اول يوم ﴾ وهو معنى قوله تعالى ﴿ احق ان تقوم فيه ﴾ لان معناه ان القيام في هذا المسجد لو كان من الحق الذي يجوز لكان هذا المسجد الذي اسس على التقوى احق بالقيام فيه من غيره وذلك ان مسجد الضرار لم يكن مما يجوز القيام فيه صلى الله عليه وسلم ان ذلك فلو لم يكن المعنى ما ذكرنا لكان تقديره مسجد اسس على التقوى احق ان تقوم فيه من مسجد لا يجوز القيام فيه ويكون بمنزلة قوله فعل الفرض اصلح من تركه وهذا قد بسوغ الا ان المعنى الاول هو وجه الكلام وقد اختلف في المسجد الذي اسس على التقوى ما هو فروى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب انه مسجد المدينة وروى عن ابى بن كعب وابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هو مسجدى هذا وروى عن ابن عباس والحسن وعطية انه مسجد قباء قوله تعالى ﴿ وفيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ فيه دلالة على ان فضيلة اهل المسجد فضيلة

المسجد وبمسألة فيه وقوله (يحبون ان يتطهروا) روى عن الحسن قال يتطهرون من
الذنوب وقيل فيه التطهر بالماء حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن
الغلاء قال حدثنا معاوية بن هشام عن نوفس بن الخازن عن ابراهيم بن ابي ميمونة عن ابي
صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء (فيه
رجال يحبون ان يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية وقد حوى
هذا الخبر معنيين احدهما ان المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد قباء والثاني
ان الاستنجاء بالماء افضل منه بالاحجار وقد نوافرت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالاستنجاء بالاحجار قولاً وقولاً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استنجى بالماء
قوله تعالى (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم) اطلق الشرى فيه على طريق
المجاز لان المشتري في الحقيقة هو الذي يشترى مالا يملك والله تعالى مالك انفسنا واموالنا ولكنه
كقوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) فسماه شري كما سمي الصدقة قرضاً
لضمان الثواب فيه ما به فاحرى لفظه مجرى مالا يملكه المعامل فيه استدعاء اليه وترغيبه فيه قوله
تعالى (الساخون) قيل انهم الصائمون روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سياحة
امتي الصوم وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد انه الصوم
وقوله تعالى (والحافظون لحدود الله) هو انهم ما يكون من المبالغة في الوصف بطاعة الله بالقيام
بامر الله والاستئذان عن زواجه وذلك لان الله تعالى حدوداً في اوامره وزواجره ومأذبه اليه
ورغب فيه واوباحه وماخير فيه وماعو الاولى في تحريم موافقة امر الله وكل هذه حدود الله
فوصف تعالى هؤلاء القوم بهذا الوصف ومن كان كذلك فقد ادى جميع فرائضه وقام بسائر ما اراده
منه وفدين في الآية التي قبلها المراد بها وهم الصحابة الذين بايعوه تحت الشجرة وهي
بيعة الرضوان بقوله تعالى (فاستشروا بيعكم الذي بايعكم به) ثم عطف عليه (الناشون) وقد نيت
هذه الآية منزلة هؤلاء رضى الله عنهم من الدين والاسلام ومحلهم عند الله تعالى ولا يجوز
ان يكون في وصف البيعة بالقيام بطاعة الله كلام ابلغ ولا يفهم من قوله تعالى (والحافظون
لحدود الله) بقوله تعالى (لما نأب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة
العسرة) والعسرة هي شدة الامر وضيقه وصعوبته وكان ذلك في غزوة تبوك لان النبي صلى الله
عليه وسلم خرج في شدة الحر وقلة من الماء والزاد والظهور فيحضر الذين اتبعوه في ساعة العسرة
بذكر التوبة لعظم منزلة الاسباع في مثلها وجزيل الثواب الذي يستحقها لما حقهم من المشقة
مع الصبر عليها وحسن البصيرة واليقين منهم في تلك الحال اذ لم تغيرهم عنها صعوبة الامر
وشدة الزمان واخير تعالى عن فريق منهم بمقاربة ميل القلب عن الحق بقوله (من بعد
ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم) والزيغ هو ميل القلب عن الحق فقارب ذلك فريق منهم ولم يفعلوا
ولم يؤاخذهم الله به وقيل توبتهم وبمثل الحال التي فضل بها متبعية في حال العسرة على غيرهم
فضل بها المهاجرين على الانصار وبمثلها فضل السابقين على الناس لما حقهم من المشقة ولما

ظهر منهم من شدة البصيرة وصحة اليقين بالاسباع في حال قلة عدد من المؤمنين واستعلاء امر
الكفار وما كان يلحقهم من قتلهم من الاذى والعذيب قوله تعالى (وعلى الناة الذين
خلفوا) قال ابن عباس وجابر ومجاهد وقادة هم كعب بن مالك وهلال بن امية ومرازم بن الربيع
قال مجاهد خلفوا عن التوبة وقال قتادة خلفوا عن غزوة تبوك وقد كان هؤلاء الثلاثة خلفوا
عن غزوة تبوك فيمن تخلف وكانوا يحجى الاسلام فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك
جاء المنافقون فاعذروا وحلفوا بالباطل وهم الذين اخبر الله عنهم (سيحافون بالله لكم اذا تقبتم
اليهم لنعرضوا عنهم فاعرضوا عنهم) وقال (لحلفون لدم اترضوا عنهم فان رضوا عنهم فان الله
لا يرضى عن القوم الفاسقين) فامر تعالى بالاعراض عنهم ونهى عن الرضا عنهم اذ كانوا كاذبين
في اعتذارهم مظهرين لغير ما يبطنون * واما الثلاثة فانهم كانوا مسامحين صدقوا عن انفسهم
وقالوا لاني صلى الله عليه وسلم انا تخلفنا من غير عذر واطهروا التوبة واندم فقال لهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم قد صدقتم عن انفسكم فامضوا حتى انظر ما ينزل الله تعالى
فيكم فانزل الله في امرهم التشديد عليهم وامر نبيه صلى الله عليه وسلم ان لا يكلمهم وان يأمر
المسلمين ان لا يكلموهم فامضوا على ذلك نحو خمسين اليه ولم يكن ذلك على معنى رد توبتهم
لانهم قد كانوا مأمورين بالتوبة وغير جائز في الحكمة ان لا تقبل توبة من يتوب في وقت التوبة
اذا فعلها على الوجه المأمور به ولكنه تعالى اراد تشديداً لحنه عليهم في تأخير ازال توبتهم وهي الناس
عن كلامهم واراد به استصلاحهم واستصلاح غيرهم من المسلمين للابعودوا ولا غيرهم من المسلمين
الى مثله لعلم الله فيهم بموضع الاستصلاح واما المنافقون الذين اعتذروا فلم يكن فيهم موضع
استصلاح بذلك فلذلك امر بالاعراض عنهم فبث بذلك ان امر الناس بترك كلامهم وتأخير
ازال توبتهم لم يكن عقوبة وانما كان حجة وتشديداً في امر التكليف والعبد وهو مثل ما نقله
في الحجاب الحد الواجب على الثائب مما قارب انه ليس بعقوبة وانما هو حجة وتعب وان كان الحد
الواجب بالفعل بدأ كان يكون عقوبة لواقم عليه قبل التوبة قوله تعالى (حتى اذا ضاقت
عليهم الارض بما رحبت) يعني مع سعتها * وضائق عليهم نفوسهم يعني ضاقت صدورهم
بالهم الذي حصل فيها من تأخير نزول توبتهم ومن ترك النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين
كلامهم ومعاملتهم وامر ازواجهم باعترالهم قوله تعالى (وظنوا ان لاملحاً من الله الا اليه) يعني
انهم ايقنوا ان لا مخلص لهم ولا معصم في طلب الفرج مما هم فيه الا الى الله وان لا ملك ذلك غيره
ولا يجوز لهم ان يطلبوا ذلك الا من قبله العباد له والرعة اليه فحينئذ انزل الله تعالى على نبيه قبول توبتهم
وكذلك عادة الله تعالى فيمن انقطع اليه وعلم انه لا كاشف لهم غير الله لا كاشف عنه
وكذلك حكى جل وعلا عن لوط عليه السلام في قوله (ولما جاءت رسلنا لوطاسيهم وضيق بهم ذرعا
وقال هذا يوم عاصيب) الى ان قال (لوان لي بكم قوة او آوى الى دكن شديد) فببراً من الحول والقوة
من قبل نفسه ومن قبل الخلقين وعلم انه لا يقدر على كشف ما هو فيه الا الله تعالى حينئذ جاءه الفرج
فقالوا (انا نرسل ربك ان يصلوا اليك) وقال تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) ومن هو الانقطاع

في وقوعه تعالى في دونه في صدره لم يزل الله له محرابا لا ينفك من احدي
مزاياه من ان يحضره هو وبه وحده كما حكى عن الامام عند بلوغه مثل قول ابي
سعد بن جبب وعذبه ابو جحش الى الله في اجلاس ثم كان يوسف اليه الشيطان بانه لو كان له
عند الله منزلة لما استلاد بما استلاده ولم يكن صلوات الله عليه ولا نوره الا ان كان يعمل حاطره
وفكره عن التفكير فيها هو اولى به فقال الله له عند ذلك (اركن برجلك هذا بمنسل بارد
وشراب) فكذلك كل من اتقى الله بان التجأ اليه وعلم انه القادر على كشف ضره دون
المخلوقين كان على احدي الحسينين من فرج عاجل او سكون قلب الى وعد الله وتوابعه الذي
هو خير له من الدنيا وما فيها قوله تعالى (ثم تاب عليهم ليتوبوا) يعني والله اعلم تاب على
هؤلاء الثلاثة وازل توبتهم على نبيه صلى الله عليه وسلم ليتوب المؤمنون من ذنوبهم لعلمهم بان الله
نعاني قال توبتهم قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) روى ابن مسعود
قال يعني لازم الصدق ولا تعدل عنه اذ ليس في الكذب رخصة وقال نافع والضحاك مع
النبيين والصادقين بالعمل الصالح في الدنيا وقال تعالى في سورة البقرة (ليس البر ان تولوا
وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر) الى قوله (اولئك
الذين صدقوا) وهذه صفة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين والانصار ثم قال في هذه
الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على لزوم اتباعهم والافتداء بهم لاخباره بان من فعل ما ذكر
في الآية فهم الذين صدقوا وقال في هذه الآية (وكونوا مع الصادقين) فدل على قيام الحاجة علينا
باجماعهم وان غير جئنا مخالفتهم لامر الله ايانا باتباعهم وقوله تعالى (لقد تاب الله على النبي
والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة) فيه مدح لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين
عزوا معه من المهاجرين والانصار واخبار بصحة بواطن ضمائرهم وطهارتهم لان الله تعالى لا يخبر
بمقداب عليهم الا وقد رضى عنهم ورضى افعالهم وهذا نص في رد قول الطاعنين عليهم والناسين
هم الى غير ما نسبهم الله اليه من الطهارة ووصفهم به من صحة الضمائر وصالح السرائر رضى الله
عنه قوله تعالى (ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يخافوا عن رسول الله)
قد بينت هذه الآية وجوب اخروج على اهل المدينة مع رسول الله في غزواته الا المعذورين ومن اذن له
رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعود ولذلك ذم المنافقين الذين كانوا يستأذنون رسول الله صلى الله
عليه وسلم في القعود في الآيات المتقدمة وقوله (ولا تروا بانفسهم عن نفسه) اي يطلبون المنفعة
بنوفا انفسهم دون نفسه بل كان الفرض عليهم ان يقاتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بانفسهم وقد كان
من المهاجرين والانصار من فعل ذلك وبذل نفسه للقتل ليقى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله
تعالى (ولا يبطؤون موطا يغيب الكفار ولا ياتلون من عدو نبلا) فيه الدلالة على ان وطء
ديارهم بمنزلة النيل منهم وهو قتلهم او اخذ اموالهم او اخراجهم عن ديارهم هذا كله نيل
منهم وقد سوى بين وطء موضع يغيب الكفار وبين النيل منهم فدل ذلك على ان وطء ديارهم
وهو الذي يغيبهم ويدخل الدل عليهم هو بمنزلة نيل الغنيمة والقتل والاسر وفي ذلك دليل

على ان الاعتبار فيها يستحقه الفارس والراجل من سمهما بدخول ارض الحرب لاخبار الغلبة
والقتال اذ كان الدخول بمنزلة حياة الغنائم وقبائحهم واسرهم واظهير في الدلالة على ما ذكرنا
قوله تعالى (وما قال الله على رسوله منهم فاما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) فاقضى ذلك
اعتبار الخوف الخيل والركاب في دار الحرب ولذلك قال على رضى الله عنه ما وصى قوم في عقر
ديارهم الاذلو قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم
طائفة ليتفقهوا في الدين) روى عن ابن عباس انه نسخ قوله (انفروا ثبات وانفروا جميعا)
وقوله (انفروا خفافا وثقالا) فقال تعالى ما كان لهم ان ينفروا في السرايا ويتركوا النبي
صلى الله عليه وسلم بالمدينة وحده وانما تنبى بقية لتفقه ثم تنذر النافرة اذ رجعوا
اليهم وقال الحسن لتفقه الطائفة النافرة ثم تنذر اذ رجعت الى قومها المتخلفة وهذا
التأويل اشبه بظاهر الآية لانه قال تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في
الدين) فظاهر الكلام يقتضي ان تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها اذ رجعت
اليهم وعلى التأويل الاول الفرقة التي نفرت منها الطائفة هي التي تتفقه وتنذر الطائفة اذا
رجعت اليها وهو بعيد من وجهين احدهما ان حكم العطف ان يتعلق بما يليه دون ما يتقدمه
فوجب على هذا ان يكون قوله (منهم طائفة ليتفقهوا) ان تكون الطائفة هي التي تتفقه
وتنذر ولا يكون معناه من كل فرقة تتفقه في الدين تنفر منهم طائفة لانه يقتضي ازالة
ترتيب الكلام عن ظاهره وانساب التقديم والتأخير فيه والوجه الثاني ان قوله (ليتفقهوا
في الدين) الطائفة اولى منه بالفرقة النافرة منها الطائفة وذلك لان نافر الطائفة لتفقه معنى مفهوم
يقع النفر من اجله والفرقة التي منها الطائفة ليس تفقهها لاجل خروج الطائفة منها لانها
انما تتفقه بمشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم حضرته لان الطائفة نفرت منها
فحمل الكلام على ذلك يبطل فائدة قوله تعالى (ليتفقهوا في الدين) ثبت ان التي تتفقه
هي الطائفة النافرة من الفرقة المقيمة في بلدها وتنذر قومها اذ رجعت اليها وفي هذه الآية
دلالة على وجوب طلب العلم وانه مع ذلك فرض على الكفاية لما تضمنت من الامر بنفر
الطائفة من الفرقة للتفقه وامر الباقيين بالقعود لقوله (وما كان المؤمنون لينفروا كافة)
وقد روى زياد بن ميمون عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم
العام فريضة على كل مسلم وهذا عندنا ينصرف على معنيين احدهما طلب العلم فيما يتلى
به الانسان من امور دينه فعليه ان يتعلمه مثل من لا يعرف حدود الصلاة وفروضها وحضور
وقتها فعليه ان يتعلمها ومثل من ملك مائتي درهم فعليه ان يتعلم ما يجب عليه فيها وكذلك
الصوم والحج وسائر الفروض والمعنى الآخر انه فرض على كل مسلم الا انه على الكفاية
اذا قام به بعضهم سقط عن الباقيين وفيه دلالة على لزوم خبر الواحد في امور الديانات التي
لا تلزم الكافة ولا تلزم الحاجة اليها وذلك لان الطائفة لما كانت مأمورة بالانذار انتظم فحواء
الدلالة عليه من وجهين احدهما ان الانذار يقتضي فعل المأمور به والا لم يكن انذارا والثاني

امرء ايما يحذر عند اذار الطائفة لان قوله تعالى (لعلهم يحذرون) معناه يحذروا وذلك
 من لزوم العمل بخير الواحد لان الطائفة اسم يقع على الواحد وقد روى في تاويل
 قوله تعالى (ويشهد عدايها طائفة من المؤمنين) انه اراد واحدا وقال تعالى (وان طائفتان
 من المؤمنين افترقا) ولا خلاف ان الاثنين اذا قتلا كانا مرادين بحكم الآية ولان الطائفة
 في اللغة كقولك البعض والقطعة من الشيء وذلك موجود في الواحد فكان قوله (من كل
 فرقة منهم طائفة) بمنزلة لوقال بعضها اوشى منها فدلالة الآية ظاهرة في وجوب قبول الخبر
 المنقصر عن احباب العلم وان كان التأويل مادي عن ابن عباس ان الطائفة النافرة انما تنفر
 من المدينة واتى نفقه انما هي القاعدة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فدلالها ايضا قائمة
 في لزوم قبول خبر الواحد لان النافرة اذا رجعت اندرتها التي لم تنفر واخبرتها بما نزل من
 الاحكام وهي تدل ايضا على لزوم قبول خبر الواحد بالمدينة مع كون النبي صلى الله عليه
 وسلم بها لا يجابها الحذر على السامعين بنذارة القاعدتين قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا
 قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) خص الامر بالقتال للذين يلونهم من
 الكفار وقال في اول السورة (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وقال في موضع آخر
 (وقاتلوا المشركين كافة) فوجب قتال جميع الكفار ولكنه خص بالذكر الذين يلونهم من الكفار
 اذ كان معلوما انه لا يمكن قتال جميع الكفار في وقت واحد وان الممكن منه هو قتال طائفة فكان من
 قرب منهم اولى بالقتال ممن بعد لان الاشتغال بقتال من بعد منهم مع ترك قتال من قرب
 لا يؤمن معه هجم من قرب على ذراري المسلمين ونسائهم وبلادهم اذ اخلت من المجاهدين
 فذلك امر بقتال من قرب قبل قتال من بعد وايضا لا يصح تكليف قتال الاعداد اذ لا احد
 للاعداد يتبدأ منه القتال كالأقرب وايضا فغير ممكن الوصول الى قتال الاعداد الا بعد قتال
 من قرب وفهرهم وادلالهم فهذه الوجوه كلها تقتضي تخصيص الامر بقتال الاقرب وقوله تعالى
 (وليجدوا فيكم غلظة) فيه امر بالغلظة على الكفار الذين امرنا بقتالهم في القول والمناظرة
 والرسالة اذ كان ذلك بوقع المهابة لنا في صدورهم والرعب في قلوبهم ويستشعرون منا به شدة
 الاستبصار في الدين والجد في قتال المشركين ومتى اظهروا لهم الدين في القول والمناظرة استجروا
 عليهم وطمعوا فيهم فهذا احدا امر الله به المؤمنين من السيرة في عدوهم . آخر سورة التوبة

سورة يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل (يا ايها الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا او بدله قل ما يكون لي ان ابديله
 من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي) قيل في قوله تعالى (لا يرجون لقاءنا) وجهان احدهما
 لا يخافون عقابنا لان الرجاء بقاء مقام الموت ومثله قوله (ما لكم لا ترجون لله وقارا) قيل معناه
 لا تخافون الله عظمة والوجه الآخر لا تطمعون في ثوابنا كقولهم تاب رجاء لثواب الله وخوفا

من عقابنا والفرق بين الايمان بغيره وبين تبديله ان الايمان بغيره لا يقتضي رفعه بل يجوز بقاؤه
 معه وتبديله لا يكون الا برفعه ووضع آخر مكانه اوشى منه وكان سؤالهم لذلك على وجه
 التعت والتحكيم اذ لم يجدوا سبيبا آخر يتعلقون به ولم يحجز ان يكون الامر موقوفا على
 اختبارهم وتحكيمهم لانهم غير عالمين بالمصالح ولوجاز ان يأتي بغيره او يبديله بقولهم لقالوا
 في الثاني مثله في الاول وفي الثالث مثله في الثاني فكان يصير دلائل الله تعالى تابعة لمقاصد
 السفهاء وقد قامت الحجة عليهم بهذا القرآن فان لم يكن يقتضهم ذلك مع عجزهم فالثاني
 والثالث مثله وربما احتج بهذه الآية بعض من أبى جواز نسخ القرآن بالسنة لانه قال (قل
 ما يكون لي ان ابديله من تلقاء نفسي) ويجوز نسخ القرآن بالسنة بحجزة تبديله من تلقاء نفسه وليس
 هذا كاظنوا وذلك لانه ليس في وسع النبي صلى الله عليه وسلم تبديل القرآن بقرآن مثله
 ولا الايمان بقرآن غيره وهذا الذي سأله المشركون ولم يستلوه تبديل الحكم دون اللفظ والمستدل
 بمثله في هذا الباب مغفل وايضا فان نسخ القرآن لا يجوز عندنا الابسة هي وحي من قبل الله تعالى
 قال الله عز وجل (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) فسخ حكم القرآن بالسنة انما
 هو نسخ يوحى الله لا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى (قل ارايت ما اتزل الله لكم
 من رزق فجعلهم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم) الآية ربما احتج بعض الاغبياء من وفاة
 القياس بهذه الآية في ابطاله لانه زعم ان القياس يحرم قياسه ويحل وهذا جهل من
 قائمه لان القياس دليل الله تعالى كما ان حجة العقل دليل الله تعالى وكالتصوص والسفن كل هذه
 دلائل الله تعالى فالقياس انما يتبع موضع الدلالة على الحكم فيكون الله هو المحلل والمحرر بنصه
 الدليل عليه فان خالف في ان القياس دليل الله عز وجل فيمكن كلامه معنا في آياته فاذا ثبت
 ذلك سقط سؤاله وان لم يقم الدليل على آياته فقد اكتفى في الاحجاب بطلانه بعدم دلالة صحه
 فلا يعتقد احد صحة القياس الا وهو يرى انه دليل الله تعالى وقد قامت بصحته ضرور من الشواهد
 ولا تعلق للآية في ان القياس ولا آياته وربما احتجوا ايضا في نفيه بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا شبه بما قبله لان الثانيين يقولون القول بالقياس انما آتانا
 الرسول به واقام الله الحجة عليه من دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة فليس لهذه الآية تعلق
 بنفي القياس قوله تعالى (ربنا ايضلوا عن سبيلك) قيل فيه وجهان احدهما انها لام العاقبة
 كقوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) والآخر لئلا يضلوا عن سبيلك
 فحذفت لا كقوله تعالى (ممن رضون من الشهداء ان تضل احديهما) اي لئلا تضل وقوله (ان تقولوا
 يوم القيمة انا كنا عن هذا غافلين) اي لئلا تقولوا وقوله (بين الله لكم ان تضلوا) معناه ان لا تضلوا
 وقوله تعالى (قد اجبت دعوتكما) اضاف الدعاء اليهما وقال ابو العالية وعكرمة ومحمد بن كعب
 والربيع بن موسى كان موسى يدعو وهرون يؤمن فسماهما الله داعيين وهذا يدل على ان آمين
 دعاء واذا ثبت انه دعاء فاختفاؤه افضل من الجهر به لقوله تعالى (ادعوا ربكم تضرعا وخفية)

آخر سورة يونس عليه السلام

ومن سورة هود
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا ينجون﴾
أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار ﴿فيه الخبائر﴾ ان من عمل عملا للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب وهو مثل قوله (من كان يريد حرث الآخرة تزده في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وماله في الآخرة من نصيب) ومثله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بشر اعمى بالسوء والتمسكين في الأرض فمن عمل منهم عملا للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب وهذا يدل على ان ما سبيله ان لا يفعل الاعلى وجه القرية لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان الاجرة من حظوظ الدنيا فحق اخذها عليه الاجرة فقد خرج من ان يكون قرينة بمقتضى الكتاب والسنة وقيل في قوله (نوف إليهم اعمالهم) فيها وجهان احدهما ان يصل الكافر رحما ويعطى سائلا او ربح مضطرا او نحو ذلك من اعمال البر فيجعل الله له جزاء عمله في الدنيا بتوسعة الرزق وقرة العين في خول ودفع مكافاة الدنيا روى ذلك عن مجاهد والضحاك والوجه الثاني من كان يريد الحياة الدنيا لغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم للفتنة دون ثواب الآخرة فانه يستحق نصيبه وسهمه من المغنم وهذا من صفة المنافقين فان كان التأويل هو الثاني فانه يدل على ان الكافر اذا شهد القتال مع المسلمين استحق من الغنمة نصيبا وهذا يدل ايضا على انه جازر الاستعانة بكفار في قتال غيرهم من الكفار وكذلك قال اصحابنا اذا كانوا متى غلبوا كان حكم الاسلام هو الحادى عليهم دون حكم الكفر ومتى حضروا رضخ لهم وليس في الآية دلالة على ان الذي يستحقه الكافر بحضور القتال هو السهم او لرضخ بقوله تعالى ﴿ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم﴾ يحتاج به في ان الشرط المترص حكمه ان يكون مقدما على ما قبله في معنى وهو قول القائل ان دخلت الدار ان كنت زيدا فعبدى حرثه لا بحث حتى يكلم ثم يدخل لان قوله ان كنت شرط مترص على الشرط الاول قبل استتمام جوابه كقوله (ان كان الله يريد ان يغويكم) شرط اعترض على قوله (ان اردت ان انصح لكم) قبل استتمام الجواب فصار تقديره ولا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ان اردت ان انصح لكم وهذا المعنى فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد والفراف في مسائل قد ذكرناها في شرح الجامع الكبير وقوله (ريد ان يغويكم) اي يغيبكم من رحمة بقال غوى يغوى غيا ومنه (فسوف يلقون غيا) وقال الشاعر

فمن يلق خيرا بحمد الناس امره ومن يغوى لا يعدم على النى لا ثما

وحدثنا ابو عمر غلام نعلب عن نعلب عن ابن الاعراب قال يقال غوى الرجل يغوى غيا فانفد عليه مره يوسف هو في نفسه قال ومنه قوله تعالى في قصة آدم (وعصى آدم ربه فغوى) اي فقد عليه عيشته في الجنة قال ابو بكر وهذا يؤول الى المعنى الاول وذلك ان الحية فيها

فساد العيش فقوله (يغويكم) فسد عليكم عيشكم وامركم بان يحكمكم من رحمة بقوله تعالى ﴿واصنع الفلك باعيننا ووحينا﴾ يعني بحيث تراها فكانها ترى اعين على طريق البلاغة والمعنى يحفظ اياك حفظ من رالك وتلك دفع السوء عنك وقبل باعين اوليائنا من الملائكة المؤمنين بك وقوله (ووحينا) يعني على ما وحيانا اليك من صفاتها وحالها ويجوز بوحينا اليك ان اصنعها بقوله تعالى ﴿فاما نسخر منكم ما نشاء﴾ مجاز وانما طلق ذلك لان جزاء الدم على السجدة بالمنداد المستحق كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة ما ينالها) وقوله تعالى (فالوا انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم) وقال بعضهم معناه فاما نسخر منكم كما تستجهلون بقوله تعالى ﴿ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي﴾ سمي ابنه من اهله وهذا يدل على ان من اوصى لاهله بثلاث ماله انه على من هو في عياله ابنا كان او زوجة او اخا او اجنيا وكذلك قال اصحابنا والقياس ان يكون للزوجة خاصة وان كان استحسن فجملة الجميع من تضمينه منزله وهو في عياله وقول نوح عليه السلام يدل على ذلك وقال الله تعالى في آية اخرى (ولقد نادانا نوح فلتم نجوين ونجيناه واهله من الكرب العظيم) فسمى جميع من ضمه منزله وسفينته من اهله وقول نوح عليه السلام ان ابني من اهلي يعني من اهلي الذي وعدتني ان تنجيهم فاخبر الله تعالى انه ليس من اهلك الذين وعدت ان تنجيهم بقوله تعالى ﴿انه عمل غير صالح﴾ قيل فيه معناه ذو عمل غير صالح فجاء على المبالغة في الصفة كما قالت الحسناء

ترفع مارتعت حتى اذا ذكرت * فانما هي اقبال وادبار

تعني تلك اقبال وادبار او مثبلة ومندبرة وروى عن ابن عباس ومجاهد وابراهيم قال سؤالات هذا عمل غير صالح وقرأ الكسائي انه (عمل غير صالح) على الفعل ونصب غير وروى عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك انه كان ابنه لصلبه لانه قال تعالى (ونادى نوح ابنه) وقال (انه ليس من اهلك) يعني ليس من اهل دينك وروى عن الحسن ومجاهد انه لم يكن ابنه لصلبه وكان لغير رشدة وقال الحسن وكان منافقا يظهر الايمان ويسر الكفر وقيل انه كان ابن امرأته وانما كان نوح يدعو الى الركوب مع نبي الله عز وجل اياه ان ركب فيها كافرا لانه كان ينافق باظهار الايمان وقيل انه دعاه على شريطة الايمان كانه قال آمن واركب معنا بقوله تعالى ﴿هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها﴾ نسبهم الى الارض لان اصلهم وهو آدم خلق من تراب الارض والناس كلهم من آدم عليه السلام وقيل ان معناه انه خلقكم في الارض وقوله (واستعمركم فيها) يعني امركم من عمارتها بما تحتاجون اليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الارض للزراعة والفراس والابنية وروى عن مجاهد معناه امركم بان جعلها لكم طول اعماركم وهذا كقول القائل اعمرتك دارى هذه يعني ملكتك طول عمرك وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عمر عمرى فهو له ولورثته من بعده والعمرى هي العطية الا ان معناها راجع الى تملكه طول عمره فجاز النبي صلى الله عليه وسلم العمرى والهبة وابطال الشرط في تملكه عمره لانهم كانوا يعتقدون ذلك على انه بعد موته يرجع الى الواهب بقوله تعالى ﴿فالوا سلاما قال سلام﴾ معنى الاول سلمت سلاما ولذلك نصبه

مطل

نصب عمارة الارض
للزراعة والفراس
والابنية

والذي جوابه عليكم سلام ولذلك رفعه ومعناها واحد الا انه خولف بينهما الثلاثون متوهم
الحكاية وفيه الدلالة على ان السلام قد كان تحية هل الاسلام وانه تحية للملائكة وقوله تعالى ﴿قَالَ
يَا بَلَاءُ الْمَدِّ وَالْمَعْجُوزِ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخَانِ هَذَا الشَّيْخُ عَجِيبٌ﴾ فانها مع علمها بان ذلك في مقدور الله
تمجيت بطبع البشرية قبل الفكر والروية كاولى موسى عليه السلام مدبرا حين صارت
عصا حية حتى قيل له ﴿اقْبَلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ وانما تمجيت لان ابراهيم عليه السلام نقل
انه كان له في ذلك الوقت مائة وعشرون سنة ولسارة تسعون سنة وقوله تعالى ﴿أَنْسِجِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ
رَحْمَةً لِّلَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ يدل على ان زواج النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بيته لان
الملائكة قد سمعت امرأة ابراهيم من اهل بيته وكذلك قال الله تعالى في مخاطبة ازواج النبي صلى الله عليه
وسلم في قوله ﴿وَمَنْ يَنْتَظِرْ مَسْكِنَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ الى قوله ﴿وَاطْمَئِنَّ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
الْمُرِيدَ اللَّهِ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ فقد دخل فيه ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لان ابتداء
الخطاب لهم وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّيْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرُ﴾ مجادلنا في قوم لوط يعني
لما ذهب عنه الفزع جادل الملائكة حتى قالوا انا ارسلنا الى قوم لوط لتهلكهم فقال ان فيها
لوطا قالوا نحن اعلم بمن فيها لننجينه واهله يروى ذلك عن الحسن وقيل انه سألهم فقال
أهل كونهم ان كان فيها محسنون من المؤمنين قالوا لا ثم زلهم الى عنصرة فقالوا لا يروى ذلك عن قتادة
ويقول جادلهم ليعلم بأي شيء استحقوا عذاب الاستئصال وهل ذلك واقع بهم لا محالة ثم على
سبيل الاخافة ليقبلوا الى الطاعة ومن الناس من يخرج بذلك في جواز تأخير البيان لان الملائكة
اخبرت انها تهلك قوم لوط ولم يبين المنجيين منهم ومع ذلك فان ابراهيم عليه السلام جادلهم
وقال لهم أهل كونهم وفيهم كذا رجلا فيستدلون بذلك على جواز تأخير البيان وهذا ليس
بشيء لان ابراهيم سألهم عن الوجه الذي به استحقوا عذاب الاستئصال وهل ذلك واقع بهم لا محالة
او على سبيل التخويف ليرجموا الى الطاعة وقوله تعالى ﴿أَصْلَوْكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ آبَاؤُنَا
أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ وانما قيل أصلوك تأمرك لانها بمنزلة الأمر بالخير والنهي
عن الشر كما قال تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْمَعْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ وجاز ان يكون اخبرهم
بذلك في حال الصلاة فقال أصلوك تأمرك بما ذكرت وعن الحسن أدبك تأمرك أي فيه
لامر بهذا وقوله تعالى ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ والركون الى الشيء
هو السكون اليه بالانس والمحبة فاقضى ذلك النهي عن محبة الظالمين ومؤانستهم والانصات
اليهم وهو مثل قوله تعالى ﴿فَلَا تَقْعُدُوا بِمَدِّ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ
رَبُّكَ لِيَهْلِكَ الْفَرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصَادِقُونَ﴾ قيل فيه لا يهلكهم بظلم صغير يكون
منهم وقيل بظلم كبير يكون من قليل منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يهلك
العامة بذنوب الخاصة وقيل لا يهلكهم وهو ظالم لهم كقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾
وفيه اخبار بانه لا يهلك القرى واهلها مصلحون وقال تعالى في آية اخرى ﴿وَأَنْ مِنْ قَرْيَةٍ
الَّتِي أَخَذَ مَهْكَوْحَهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ فدل ذلك على ان الناس يصيرون الى غاية الفساد عند

افتراق الساعة ولذلك يهلكهم الله وهو مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة
الا على شرار الخلق وقوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ قال قتادة يجعلهم
مسلمين وذلك بالاجاء الى الايمان وانما يكون الاجاء بالنع لا هم لوراموا خلافة منعوا منه
مع الاضطراب الى حسنة وعظم المنفعة به وقوله تعالى ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِقُ الْمُنَافِقِينَ﴾ قال مجاهد وعطاء
وقتادة والاعمش اي مختلفين في الايمان يهودى ونصراني ومجوسى ونحو ذلك من اختلاف
المذاهب القادمة وروى عن الحسن في الارراق والاحوال من تسخير بعضهم لبعض وقوله
تعالى ﴿إِنَّ مِنَ الْإِيمَانِ رَحْمَةً رَبِّكَ﴾ انما هو استثناء من المختلفين بالباطل بالاطلاق في الايمان المؤدى
الى الثواب فانه ناج من الاختلاف بالباطل وقوله تعالى ﴿وَلَدَلَّكَ خَلْقَهُمْ﴾ روى عن ابن عباس
ومجاهد وقتادة والضحاك خلقهم للرحمة وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وعطاء خلقهم
على علم منه باختلافهم وهى لام العاقبة قالوا وقد تكون اللام بمعنى على كقولك اكرميتك على
ربك ولربك بي . آخر سورة هود عليه السلام

ومن سورة يوسف بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ فيه بيان صحة الرؤيا من غير الانبياء لان يوسف عليه السلام لم يكن نبيا
في ذلك الوقت بل كان صغيرا وكان تأويل الكواكب اخوته والشمس والقمر ابوه وروى ذلك
عن الحسن وقوله تعالى ﴿لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ اخَوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ علم انه ان
قصها عليهم حسدوه وطلبوا كيدوه وهو اصل في جواز ترك اظهار النعمة وكتابه عند من
يخشى حسده وكيدوه وان كان الله قد امر باظهاره بقوله تعالى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾
وقوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ فان التأويل ما يؤول اليه المعنى ويرجع اليه
وتأويل الشيء هو مرجه وقال مجاهد رقادة تأويل الاحاديث عبارة الرؤيا وقيل تأويل
الاحاديث في آيات الله ودلائله على توحيده وغير ذلك من امور دينه وقوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ
يُوسُفُ لِأَخِيهِ إِحْبِبْ إِلَىٰ آبَائِنَا مِنَ الْآيَةِ تَفَاضَلُوا فَمَا بَيْنَهُمْ وَاطْهَرُوا الْحَسَدَ الَّذِي كَانُوا
يَضْمُرُونَ لِقَرْبِ مَرْثَلَةٍ عِنْدَ آبِهِمْ دُونَهُمْ وَقَالُوا﴾ ان انا لفي ضلال مبين يعنون عن
صواب الرأي لانه كان اصغر منهم وكان عندهم ان الأكبر اولى بتقديم المنزلة من الأصغر
ومع ذلك فان الجماعة من البنين اولى بالحبة من الواحد وهو معنى قوله ﴿وَلَحْنُ عَصِيَّةٍ﴾
ومع انهم كانوا انفع له في تدبير امر الدنيا لانهم كانوا يقومون بامواله ومواسيه فذهبوا الى
ان اصطفاؤه اياه بالحبة دونهم وتقديمه عليهم ذهاب عن طريق الصواب وقوله تعالى
﴿أَقْبَلُوا يَوْسُفَ وَاطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبْيَكُمْ﴾ الآية فانهم تأمروا فيما بينهم
على احد هذين من قتل او تبعيد له عن ابيه وكان الذي استجازوا ذلك واستجروا من اجله

عليه قومه (وكونوا من بعده قوما صالحين) فرحوا النبوة بهذا العمل وهو نحو قوله تعالى
 (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) قيل في الباطل أنه يعزى عن المصيبة رجاء للثبوت بعدها
 فيقول أفعل ثم توب وفي ذلك دليل على أن توبة القاتل مقبولة لأنهم قالوا وكونوا من بعده
 قوما صالحين وحكام الله عنهم ولم ينكره عليهم ﴿قوله تعالى ﴿وقال قاتلوا يوسف لا تقولوا يوسف
 والقوة في غيابة الجب﴾ لما مروى على أحد شيوخ من قتل أو أبعاد عن أبيه أشار عليهم هذا
 القاتل حين قالوا لا بد من أحد عذيق بانقض الشرب وهو الطرح في جب قليل الماء ليأخذه
 بعض السيارة وهم مسافرون فلما ابرموا التدبير وعزموا عليه تابوا للتعلق في الوصول إلى
 إلى ما أرادوا فقالوا (يا أيها مالك لا تأمننا على يوسف) إلى آخر الآيتين ﴿وقوله تعالى ﴿ارسله معنا غدا
 يرتع ويلعب﴾ قيل في يرتع رعى وقيل أن الرنع الانساع في البلاد ويقال يرتع في المال أي هو يتبع
 به في البلاد واللعب هو العمل المقصود به التفرج والراحة من غير عاقلة له محمود ولا قصد فيه لفاعله
 الحصول للهوى والتفرج منه ما يكون مباحا وهو ما لا يتم فيه كنجس ملاءمة الرجل أهله وركوبه
 فرسه للتطرب والتفرج وحذ ذلك ومنه ما يكون محظورا وفي الآية دلالة على أن اللعب الذي ذكره
 كان مباحا ولا ذلك لأنكروه يعقوب عليه السلام عليهم فلما سألوهم إرساله معهم قال (أي ليحزني أن
 نذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب والله عنه غافلون) فذكرتهم حزنه لدعائهم به لبعده عن مشاهدته
 وأنه خائف مع ذلك أن يأكله الذئب فاجتمع عليه في هذا الحال شيان الحزن والخوف فاحبوه بأنه
 يتبع أن يأكله الذئب وهم جماعة وإن ذلك لو وقع لكانوا خاسرين ﴿قوله تعالى ﴿واوحينا
 إليه لتنبئهم بأسهم﴾ هذا وهم لا يشعرون﴾ قال ابن عباس لا يشعرون بأنه يوسف في وقت يذنبهم
 وكذلك قال الحسن أوحى الله إليه وهو في الجب فاعطاه النبوة وأخبره أنه يذنبهم بأسهم
 هذا ﴿قوله تعالى ﴿وحاؤا أباهم عشاء﴾ يكون﴾ روى أن الشعبي كان جالسا للقضاء فجاءه
 رجل يبكي ويدعي أن رجلا ظلمه ففصل رجل بحضرة يوسف أن يكون هذا مظلوما
 فقال الشعبي أخوة يوسف خانوا وظلموا وكذبوا وحاؤا أباهم عشاء يكون فظهر والبكاء
 لفقد يوسف ليبرئوا أنفسهم من الحيانة وأوهموه أنهم مشاركون له في المصيبة ويلقنوا ما كان
 أظهره يعقوب عليه السلام لهم من خوفه على يوسف أن يأكله الذئب فقالوا (أنا ذهبنا سبق)
 يقال تنفل من السباق في الرمي وقيل نسبق بالعدو على الرجل (وتركنا يوسف عند
 متعنا فأكله الذئب وما أنت بتؤمن لنا) يعني تصدق وحاؤا بقبض عليه دم فزعموا أنه
 دم يوسف ﴿قوله تعالى ﴿بدم كذب﴾ يعني مكذوب فيه قال ابن عباس وبجاهد قال
 لو كان أكله الذئب حرقه فكانت علامة الكذب ظاهرة فيه وهو صفة الضبيص من غير تخريق
 وقال الشعبي كان في قبض يوسف ثلاث آيات الدم والشق والقاؤه على وجهه أي فارتد بصيرا
 وفن الحسن لما رأى الضبيص صحيحا دل يا بني والله ما عهدت الذئب حيا ﴿قوله تعالى ﴿وقال
 بل سئلت لكم أنفسكم أمرا﴾ يدل على أن يعقوب عليه السلام قطع بخيانتهم وظلمهم
 وأن يوسف إنما أكله الذئب لما استدل عليه من صفة الضبيص من غير تخريق وهذا يدل على أن

الحكم بما يظهر من العلامة في ذلك في التكذيب أو التصديق جاز لأنه عليه السلام قطع بأن الذئب
 لم يأكله بظهور علامة كذبهم ﴿قوله تعالى ﴿يصر جيل﴾ يقال أنه صير لاسكوى به
 وفيه البيان عما يقتضيه المصيبة من الصبر الجميل والاستقامة لله عندما يعرض من الأمور القطعية الجزية
 فحكى لنا حال نبيه يعقوب عليه السلام عندما ابتلى بهذا ولده العزيز عنده وحسن عزاءه ورجوعه
 إلى الله تعالى والاستعانة به وهو مثل قوله تعالى (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه
 راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) الآية ليقترن به عند نزول المصائب ﴿قوله تعالى ﴿قال
 يا بشرى هذا غلام واسروه بضاعة﴾ قال قتادة والسدي لما رسل دلوهم فعلق بها يوسف
 فقال المدلى يا بشرى هذا غلام قال قتادة بشر أصحابه أنه وجد عبدا وقال السدي كان اسم
 الرجل لذي نداء بشرى ﴿وقوله (واسروه بضاعة)﴾ قال مجاهد والسدي أسره المدلى ومن
 معه من باقي التجار الثلاثة يسألونهم الشراكة فيه برخص منه وقال ابن عباس أسره أخوه
 وكنتموا أنه أخوهم وتابعهم على ذلك لثلاث يقاتلوه والبضاعة القطعة من المال تجمل للتجارة
 وقيل في معنى (أسروه بضاعة) أنهم اعتقدوا فيه التجارة وروى شعبة عن يونس عن عبيد
 عن الحسن عن علي أنه قضى بالقيط أنه حر وقرأ (وشروه بثلثي دراهم معدودة
 وكانوا فيه من الزاهدين) وروى الزهري عن سنان بن أبي جهم قال وجدت منبذا على عهد
 عمر فقال عمر عسى الغوير أبو سا فليل أنه لا يشتم فقال هو حر ولك ولاؤه وعليا رضاعه
 فمضى قوله عسى الغوير أبو سا الغوير تصغير غار وهو مثل معناه عسى أن يكون جاء البأس من قبل
 الغار فأنهم عمر الرجل وقال عسى أن يكون الأمر جاء من قبلك في هذا الصبي اللقيط بأن
 يكون من مالك فلما شهدوا له بالسر أسره بمساكه وقال ولاؤه لك وجاز أن يريد بالولاء
 ههنا أمساكه والولاية عليه وأثبت هذا الحق له كإلوكان عبدا له فاعتقه لأنه تبرع بأخذه
 وأحيائه والاحسان إليه وقد أخبر عمر أنه حر فلا يخلو من أن يكون ذلك على وجه الأخبار
 بأنه حر الأصل ولارق عليه أو إيقاع حرية عليه من قبله ومعلوم أن عمر لم يملكه
 ولم يكن عبدا له فيعتقه فلما أنه أراد الأخبار بأنه حر لا يجزى عليه رق وإذا كان حر الأصل
 لم يجز أن يثبت ولاؤه لأنسان فلما أنه أراد بقوله لك ولاؤه أي لك ولايته في الأمساك
 والحفظ وما روى عن عمر وعائشة أنهما قالا في أولاد الزنا اعتقوهم واحسنوا إليهم فأما
 معناه أحكموا بأنهم أحرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والد إلا أن يحده
 مملوكا فيشتريه فيعتقه وذلك أخبار منه بوقوع العتاق بالملك لا يحتاج إلى استيفائه وقد روى
 المغيرة عن إبراهيم في اللقيط يحده الرجل قال إن نوى أن يسترقه كان رقيقا وإن نوى الحبة
 عليه كان عتقا وهذا لا معنى له لأنه إن كان حرا لم يصير رقيقا بنية الملتقط وإن كان عبدا لم
 يصير عتقا بنية أيضا وأيضا إن الأصل في الناس الحرية وهو الظاهر الأثرى أن من وجدناه
 يتصرف في دار الإسلام أنا نحكم بحريته ولا نجعله عبدا الآية تشهد بذلك أو بإقراره وأيضا
 فإن اللقيط لا يخلو من أن يكون ولد حرة أو أمة فإن كان ولد حرة فهو حر وغير جائز استرقاقه

وان كان ولد لمة فهو عبد لغير الملقط فلا يجوز ان يملكه في الوجوه كلها لا يجوز ان يكون
 بغير عبد لملقط ويضاف ان ورق طاري والاصل الحرية كشيء علمه ما كالا لسان وادعى
 غيره زوله به فلا صدقه لانه يدعى معنى طارنا كذلك حكم الملقط فيما ثبت له من ورق اللقيط
 ويضاف ان لمة الملقط لا يجب للملقط ملكا فيها مع العلم انه ملك في الاصل كان اللقيط
 بغير الذي لا يملك ورقه حرى ان لا يجب للملقط ملكا وقد روى حماد بن سامة عن عطاء
 خراساني عن سعيد بن المسيب ان رجلا تزوج امرأة فولدت لاربية اشهر فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لها صدقها بما استحل من فرجها وولدها مملوك له وهو حديث شاذ غير
 معمول عليه لان اكثر ما فيه انه ولد زنا اذا كان من حرية فهو حر ولا خلاف بين الفقهاء
 في ان ولد الزنا واللقيط حران قوله تعالى وشروهم بنحو درهم معدودة قال الفراء الثمن
 ما ثبت في الذمة بدلا من البياعات من الدرهم والدنانير قال ابو بكر ظاهر الكلام بدل عليه
 لانه سمي الدرهم بما يقوله (وشروهم بنحو) وقول الفراء مقبول من طريق اللغة فاذا خبر
 ان الثمن اسم لما ثبت في الذمة من الوجه الذي ذكرنا ثم سمي الله تعالى الدرهم ثمنا قضى ذلك
 ثبوته في الذمة متى جمعت بدلا في عقود البياعات سواء عينها او اطلقها ولم يبينها لانها لو تعينت
 بالتعين لم تجز من ان تكون ثمننا اذ كانت الاعيان لا تكون اثمانا في الحقيقة الا ان يجزها
 الانسان مجزى الابدال فيسميها ثمننا على معنى البدل تشبيها بالثمن واذا ثبت ذلك وجب ان لا
 تتعين الدرهم والدنانير لان تعيينها سبب الصفه التي وصفها الله بها من كونها ثمننا اذا لا عين
 لا تكون اثمانا وليخص النص يقال بحقه اذ انقصه وقوله (درهم معدودة) روى عن
 ابن مسعود وابن عباس وقادة قالوا كانت عشرين درهما وعن مجاهد اثنا وعشرون درهما
 وقيل اثنا ساعما معدودة لقلتها وقيل عدوها ولم يزوها وقيل كانوا لا يزون الدرهم حتى
 تبلغ اوقية واوقيتهم اربعون درهما وقال ابن عباس ومجاهد اخوته كانوا حضورا فقالوا هذا
 عبدنا ابق فاشتره منهم وقال قتادة بانه السيادة بقوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين
 قيل ان اخوته كانوا في الثمن من الزاهدين وثنا كان غرضهم ان يفيوه عن وجه ابيهم وقوله تعالى
 وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته ارمي متوا غسى ان يغتسل روى عن عبد الله قال احسن
 الناس فراسه ثلاثة العزير حين ول لامرأته اكرمي متوا غسى ان يغتسل وابنة شبيب
 حين قالت في موسى يا ابت استاجرهم وابو بكر الصديق حين ولي عمر بقوله تعالى ولما بلغ
 اشده آتاه حكما وعلما قيل في معنى الاشد انها القوة من ثمانى عشرة الى ستين سنة وقال
 ابن عباس الاشد ابن عشرين سنة وقال مجاهد ابن ثلاث وثلاثين سنة بقوله تعالى ولقد همت به
 ومحيها روى عن الحسن همت به بالعزيمة ومحيها من جهة الشهوة ولم يعمز وقيل ما جميعا بالشهوة
 لان الهم بالشهوة مقاربه من غير موافقة والدليل على ان هم يوسف بها لم يكن من جهة العزيمة
 وانما كان من جهة دواعي الشهوة قوله (معاذ الله انه ربي احسن متواي) وقوله (كذلك لنصرف
 عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا الخالصين) فكان ذلك اخبارا ببراءة ساحته من العزيمة على

المعصية وقيل ان ذلك على التقديم والتأخير ومعناه لولا ان رأى برهان ربه هم بها وذلك
 لان جواب لولا لا يجوز ان يتقدم لاسم لا يجوز ان يقول قد انك لولا زيد وجائر ان يكون
 على تقدير تقدم لولا بقوله تعالى لولا ان رأى برهان ربه قال ابن عباس والحسن
 وسعيد بن جبير ومجاهد رأى صورة يعقوب عاصيا على انامله وقال قتادة نودى يا يوسف
 انت مكتوب في الانبياء وتعمل عمل السفهاء وروى عن ابن عباس انه رأى الملك وقال
 محمد بن كعب هو ما علمه من الدلالة على عقاب الزنا بقوله تعالى وشهد شاهد من اهله
 ان كان قيضه قد من قبل الآية روى عن ابن عباس وابي هريرة وسعيد بن جبير وهلال
 ابن يسار انه صي في المهد وروى عن ابن عباس ايضا والحسن وابن ابي مليكة وعكرمة قالوا
 هو رجل وقال عكرمة ان الملك لما رأى يوسف مشقوق القميص على الباب قال ذلك لابن عمه فقال ان
 كان قيضه قد من قبل فان طلبها فامتعت منه وان كان من ذرفاته فرمها وطلبته ومن الناس من يحتج بهذه
 الآية في الحكم بالعلامة في اللقطة اذا ادعاها مدع ووصفها وقد اختلف الفقهاء في مدعى
 اللقطة اذا وصف علامات فيها فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والشافعي لا يستحقها
 بالعلامة حتى يقيم البينة ولا يجزى للملقط على دفعها اليه بالعلامة ويسمى ان يدفعها وان لم يجز عليه
 في القضاء وقال ابن القاسم في قياس قول مالك يستحقها بالعلامة ويجزى على دفعها اليه فان جاء مستحق
 فاستحقها بينة لم يضمن الملقط شيئا وقال مالك وكذلك اللصوص اذا وجد معهم امانة فجاه قوم
 فادعوا وليست ا لهم بينة ان السلطان يتلوم في ذلك فان لم يأت غيرهم دفعه اليهم وكذلك الآبق وقال
 الحسن بن حي يدفعها اليه بالعلامة وقال محمد بن حبيب في اللقيط اذا ادعاه رجلان ووصف احدهما علامة في
 جسده انه اولى من الآخر وقال ابو حنيفة ومحمد في متاع البيت اذا اختلف فيه الرجل والمرأة ان
 ما يكون للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجل والمرأة فهو للرجل فحكموا فيه
 بظاهر هيئة المتاع وقالوا في المستأجر والمؤاجر اذا اختلفا في مصرف باب موضوع في الدار ان كان وفقا
 لمصرف معلق في البناء فالقول قول رب الدار وان لم يكن وفقاله فالقول قول المستأجر وكذلك ان كان
 جذع مطروح في دار وعليه نقوش وتصاوير موافقة لنقوش جذوع السقف ووفقاله فالقول قول رب
 الدار وان كانت مخالفة لها فالقول قول المستأجر وهذه مسائل قد حكموا في بعضها بالعلامة ولم يحكموا
 بها في بعض ولا خلاف بين اصحابنا ان رجلين لو تنازعا على قرية وهما متعلقان بها واحدهما سقاء
 والاخر عطارا نه بينهما تصفين ولا يقضى لسقاه بذلك على العطار فاما قولهم في اللقطة فان الملقط له
 يد صحيحه والمدعى لها يريد ازالة يده قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على المدعى
 عليه وكون الذي في يده ملقطا لا يخرج المدعى من ان يكون مدعى فلا يصدق على دعواه الابينة اذ
 ليست له يد والعلامة ليست بينة لان رجلا لو ادعى مالا في يد رجل واعطى علامة والذي في يده غير
 ملقط لم يكن ذكر العلامة بينة يستحق بها شيئا واما قول اصحابنا في الرجلين يدعيان لقيطا كل واحد يدعى
 انما به ووصف احدهما علامة في جسده فاما جماعه اولى استحسانا من قبل ان مدعى اللقيط يستحقه
 بدعواه من غير علامة ويثبت النسب منه بقوله وتزول يد من هو في يده فلما تنازعا اثنا صار كانه

في ايديهم لانه قد استحق ان يقضى بالنسب لهما لولا يصف احدهما علامة في جسده فلم زالت يد
من هو في يد صوته لو كان في ايديهما من طريق الحكم جميعه في يد هذا وجميعه في يد هذا
فيجوز حينئذ اعتبار علامة في يدهما من طريق الحكم جميعه في يد هذا وجميعه في يد هذا
في جميع اعتبارها تصرفا واثباتا وكذا المستأجر له يد في الدار والمؤاجر ايضا له يد
في جميع الدار فلما استويا في اليد في الجميع كان الذي تشهد له العلامة الموافقة لصحة دعواه اولى وكان
ذلك ترجيح حكم يده لانه يستحق به الحكم له بملك كاستحقق بالبيات فهذه المواضع التي
اعتبروا فيها العلامة انما اعتبروها مع ثبوت اليد لكل واحد من المدعين في الجميع فصارت
العلامة من جهة اليد دون استحقاق الملك بالعلامة واما المدعيان اذا كان في ايديهما شيء من
المتاع واحدهما ممن يملك مثله وهو من آله التي يستعملها في صناعته فانه معلوم ان في يد
كل واحد منهما النصف وان ما في يد هذا ليس في يد الآخر منه شيء فلو حكمنا لاحدهما
بظاهر صناعته او بعلامة مملكتنا قد استحققتا عليه يدا هي له دونة فهمافيه بمنزلة رجل اكاف
ادعى قاتل خفي في يد صيرفي فلا يستحق يد الصيرفي لاجل ان ذلك من صناعته ومسئلة اللقطة
هي هذه بعينها لان المدعى لا بد له وانما يريد استحقاق يد الملتقط بالعلامة ومعلوم انه لا يستحقها
بالدعوى اذا لم تكن منه علامة فكذلك العلامة لا يجوز ان يستحق بها يد الغير واما ما روى
في حديث زيد بن خالد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال اعرف عقاصها
ووعاءها ووكاءها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فاشأك بها فانه لا دلالة فيه على ان مدعيا
يستحقها بالعلامة لانه لا يمكن ان يكون انما امره بمعرفة العقاص والوكاء والاشأك بالعلامة
وليعلم انها لقطة وقد يكون يستدل به على صدق المدعى فيسعه دفعها اليه وان لم يلزم في الحكم
وقد يكون لذكر العلامة ولما يظهر من الحال تأثير في القلب يغلب في الظن صدقه ولكنه
لا يعمل عليه في الحكم وقد استدل يعقوب عليه السلام على كذب اخوة يوسف بانه لو اكله
لذهب لحرق فيصه وقد روى عن شرح وياس بن معاوية اشياء نحو هذا روى ابن ابي نجیح
عن مجاهد قال اختصم الى شرح امرأتان في ولد هرة فقالت احدهما هذه ولد هرة وقالت الاخرى
هذه ولد هرة فقال القوها مع هذه فان دوت وقرت واسبطرت فميتا لهما وان هرت وفرت
واذ بارت فليس لهما وروى حماد بن سلمة قال اخبرني غبر عن اياس بن معاوية ان امرأتين ادعتا
كبة غزل فخلا باحدهما وقال علام كبيت غزلك فقالت على جوزة وخلا بالآخرى فقالت على
كسرة خبز ففوضوا الغزل فدفموا الى التي اصاب وهذا الذي كان يفعله شرح وياس من نحو
هذا لم يكن على وجه امضاء الحكم به والزام الخصم اياه وانما كان على جهة الاستدلال بما يغلب
في الظن منه فيقرر بعد ذلك المبطل منهما وقد يستحق الانسان اذا ظهر مثل هذا من الاقامة
على الدعوى فيقرر فيحكم عليه بالاقرار في قوله تعالى ﴿فَالْأَحَدُهَا إِنِّي أَرْأِي اعْصِرْ خَمْرًا﴾
قيل فيه اضمار عصير العنب للخمر وذلك لان الخمر المائعة لا يتأتى فيها العصر وقيل معناه
اعصر ما يؤول الى الخمر فسياء باسم الخمر وان لم يكن خمرًا على وجه المجاز وجاز ان يعصر من العنب

خمرًا بان يعصر العنب في الحاية ويترك حتى يمش ويغلي فيكون ما في العنب خمرًا فيكون العصر للخمر
على وجه الحقيقة وقال الضحاك في لغة تسمى العنب خمرًا في قوله تعالى ﴿لَيْسَ بِنَأْوِيلِهِ أَنَا وَرَأَى مِنَ
الْحُسَيْنِ﴾ قال قتادة كان مداوى مريضهم ويمزى حزينهم ويجهد في عبادة ربه وقبل كان يعين
المطلوم وينصر الضعيف ويعود المريض وقيل من الحسين في عبارة الرؤيا لانه كان يعبر لغيرهما في قوله
تعالى ﴿فَالْأَحَدُهَا إِنِّي أَرْأِي اعْصِرْ خَمْرًا﴾ الآية قال ابن جرير يحد عن تأويل الرؤيا
الى الاخبار بهذا لما رأى على احدهما فيه من المكروه فلم يدعاه حتى اخبرها به وقيل انما قدم هذا ليعلمنا
ما خصه الله تعالى به من النبوة والقبلا الى طاعة الله وقد كان يوسف عليه السلام قيا بينهم قبل ذلك زمانا
فلم يحك الله عنه ان ذكر لهم شيئا من الدعاء الى الله وكانوا قومًا يعبدون الاوثان وذلك لانه لم يطمع منهم في
الاستماع والقبول فلما رآهم مقبلين اليه عارفين باحسانه امل منهم القبول والاستماع فقال (يا صاحبي
السجن ما رباب متفرقون خير ام الله الواحد القهار) الآية وهو من قوله تعالى (ادع الى سبيل
ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) وترقب وقت الاستماع والقبول من الدعاء الى سبيل الله
بالحكمة وانما حكى الله ذلك لنا لتقدي به فيه في قوله تعالى ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا﴾
اذكرني عند ربك فانساء الشيطان ذكر ربه في الظن ههنا بمعنى اليقين لانه علم يقينا وقوع
ما عبر عليه الرؤيا وهو كقوله تعالى (انني ظننت اني ملاق حسابه) ومعناه ايقنت به وقوله
(فانساء الشيطان) هذه الهاء تعود على يوسف على ما روى عن ابن عباس وقال الحسن
وابن اسحاق على الساق وفيه بيان ان لينة في السجن بضع سنين انما كان لانه سأل الذي
نجا منهما ان يذكره عند الملك وكان ذلك منه على جهة الغفلة فان كان التأويل على ما قال ابن عباس
ان الشيطان انسى يوسف عليه السلام ذكر ربه يعني ذكر الله تعالى وان الاول كان في تلك الحال ان يذكر
الله ولا يشتغل بمسئلة الناجي منهما ان يذكره عند صاحبه فصار اشتغاله عن الله تعالى في ذلك
الوقت سببا لبقائه في السجن بضع سنين وان كان التأويل ان الشيطان انسى الساقى فلائن
يوسف لما سأل الساقى ذلك لم يكن من الله توفيق للساقى وخلاؤه ووساوس الشيطان وخواطره
حتى انساء ذكر ربه امر يوسف واما البضع فقال ابن عباس هو من الثلاث الى العشر وقال
مجاهد وقناة الى التسع وقال وهب لبت سبع سنين في قوله تعالى ﴿قَالُوا اضْغَاثَ أَحْلَامٍ وَمَا
نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ فاما قد علمنا ان الرؤيا كانت صحيحة ولم تكن اضغاث احلام
لان يوسف عليه السلام عبرها على سنى الحصب والجذب وهو يبطل قول من يقول ان
الرؤيا على اول ما تعبر لان القوم قالوا هي اضغاث احلام ولم تقع كذلك وبدل على فساد
الرواية بان الرؤيا على رجل طائر فاذا عبرت وقت في قوله تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِي بِهِ﴾
فاما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك ﴿الآية يقال ان يوسف عليه السلام انما لم يجيبهم الى الذهاب
الى الملك حتى رد الرسول اليه بان يسئل عن النسوة اللاتي قطعن ايديهن لتظهر برائة ساحته
فيكون اجل في صدره عند حضوره واقرب الى قبول ما يدعوه اليه من التوحيد وقبول
ما يشير به عليه في قوله تعالى ﴿وَذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْ بِغَيْبٍ﴾ قال الحسن ومجاهد وقناة

والضحك هذا من قول يوسف يقول اني انما اردت الرسول اليه في سؤال النسوة ليعلم
 المزبور اني لم اخنه بالغيث وان كان ابتداء الحكاية عن المرأة فانه رد الكلام الى الحكاية عن
 قول يوسف لظهور الدلالة على المعنى وذلك نحو قوله (وكذلك يفعلون) وقوله حكاية
 عن المرأة (وجعلوا اعزها اذلة) وكقوله (فاذا نامرون) وقوله حكاية قول الملا (يريد
 ان يخرجكم من ارضكم بسحره) قوله تعالى (ان النفس لامارة بالسوء) بمعنى ان النفس
 كثيرة النزاع الى السوء فلا يبرئ نفسه وان كان لا يطاوعها وقد اختلف الناس في قائل هذا
 القول فقال قائلون هو من قول يوسف وقال آخرون هو من قول المرأة الامارة الكثيرة
 الامر بالنهي والنفس بهذه الصفة لكثرة ما تشبهه وتنازع اليه بما يقع الفعل من اجله وقد
 كانت اضافة الامر بالسوء الى النفس مجازا في اول استعماله ثم كثر حتى سقط عنه اسم
 المجاز وصار حقيقة فيقال نفسي تأمرني بكذا وتدعوني الى كذا من جهة سهوئي له وانما
 لم يصح ان يأمر الانسان نفسه في الحقيقة لان في الامر ترغيبا للامور بتلك ما لا يملك
 ومحال ان يملك الانسان نفسه ما لا يملكه لان من ملك شيئا فاما يملك ما هو ماله **قوله**
تعالى (وقال الملك اتوني به استخاضه لنفسي فلما كلمه قال انك اليوم مكين امين)
 هذا الملك لما كان من اهل العقل والدراية لم يرعه من يوسف منظرة الرائع البهيج كما راع
 النساء لقلة عقولهن وضعف احلامهن وانهم انما نظرون الى ظاهر حسنه وجماله دون علمه
 وعقله وان الملك لم يعبأ بذلك ولكنه لما كلمه ووقف على كماله ببينانه وعلمه قال (انك
 اليوم لدينا مكين امين) فقال يوسف (اجعلني على خزان الارض اني حفيظ علم) فوصف
 نفسه بالعلم والحفظ وفي هذا دلالة على انه حازل للانسان ان يصف نفسه بالنفضل عند من لا
 يعرفه وانه ليس من المحظور من تزكية النفس في قوله تعالى (فلا تزكوا انفسكم) **قوله**
تعالى (اتوني باخ لكم من ابيكم) الى قوله (فان لم تأتوني به فلا كيل لكم عندي)
 يقال ان الذي قضى طلبه للاخ من ابيهم مفادته لهم بالسؤال عن اخبارهم فلما ذكروا
 اثار ابيهم له عليهم بحجة اياه مع حكمتهم اظهر انه يحب ان يراه وان نفسه منطاعة الى علم
 السبب في ذلك وكان غرضه في ذلك التوصل الى حصوله عنده وكان قد خاف ان يكتنموا
 اياهم امره ان ظهر لهم انه يوسف وان شوصلوا الى ان يحولوا بينه وبين الاجتماع معه ومع اخيه
 فاجرى تدبيره على تدريج للا بهجم عليهم ما يشتد اضطرابهم منه **قوله** تعالى (يا بني لا
 تدخلوا من باب واحد وادخلوا من ابواب متفرقة) قال ابن عباس والحسن وقادة والضحك
 والسدى كانوا ذوي صورة وجمال فخف عليهم العين وفل غيرهم خاف عليهم حسد الناس
 لهم وان يبلغ الملك قوتهم ويطشهم فيقتلهم خوفا على ملكه وما قاله الجماعة بدل على ان العين
 حق وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العين حق **قوله** تعالى (جعل السقاية
 في رحل اخيه ثم اذن مؤذن ليعير انكم لسارقون) قيل امر يوسف بعض اصحابه بان يجعل
 الصاع في رحل اخيه ثم قال قائل من الموكلين بالصبيان وقد فتدوه ولم يدروا من اخذه ايها

مطلب
 يجوز للانسان ان
 يصف نفسه بالمفضل
 عند من لا يعرفه

مضا
 العين حق

العير انكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك ولم يأمرهم يوسف بذلك فلم يكن قول
 هذا الغافل كذبا اذ كان مرجعه الى غالب ظنه وما هو عنده وفيما توصل يوسف عليه السلام به
 الى اخذ اخيه دلالة على انه جائز للانسان التوصل الى اخذ حقه من غيره بما يمكنه الوصول اليه
 بغير رضا من عليه الحق **قوله** تعالى (ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم) روى عن يحيى بن
 يمان عن يزيد بن زريع عن عطاء الخراساني (وانا به زعيم) قال كميل **قوله** قال ابو بكر ظن بعض
 الناس ان ذلك كفالة عن انسان وليس كذلك لان قائل ذلك جعل حمل بعير اجرة لمن جاء
 بالصاع واكد به بقوله انا به زعيم يعني ضامن قال الشاعر

واني زعيم ان رجعت مسلما يسيرى منه الفرائق ازورا

اي ضامن لذلك فهذا الغافل لم يضمن عن انسان شيئا وانما الزم نفسه ضمان الاجرة لرد
 الصاع وهذا اصل في جواز قول الدائل من حمل هذا المتاع الى موضع كذا فله درهم وان
 هذه اجارة جائزة وان لم يكن يشارط على ذلك رجلا بعينه وكذلك قال محمد بن الحسن
 في السير الكبير اذا قال امير الجيش من ساق هذه الدواب الى موضع كذا او قال من حمل
 هذا المتاع الى موضع كذا فله كذا ان هذا جائز ومن حمله استحق الاجر وهذا معنى ما ذكر
 في هذه الآية وقد ذكر هشام عن محمد ايضا فيمن كانت في يده دار لرجل يسكنها فقال
 ان اقم فيها بعد يومك هذا فاجره كل يوم عشرة دراهم عليك ان هذا جائز وان اقام فيها بعد
 هذا القول لزمه لكل يوم ماسى لجعل سكناء بعد ذلك رضا وكان ذلك اجارة وان لم
 يقاوله بالانسان وفي الآية دلالة على ذلك لانه قد اخبر ان من رد الصاع استحق الاجر وان
 لم يكن بينهما عقد اجارة بل فعله لذلك بمنزلة قبول الاجارة وعلى هذا قالوا فيمن قال لا خير
 قد استأجرتك على حمل هذا المتاع الى موضع كذا بدرهم انه ان حمله استحق الدرهم
 وان لم يتكلم بقبولها **قوله** فان قيل ان هذا لم يكن اجارة لان الاجارة لا تصح على حمل بعير
 وان كانت اجارة فهي منسوخة لان الاجارة لا تجوز في شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم الا
 باجر معلوم **قوله** له هو اجر معلوم لان حمل بعير اسم لمقدار ما من الكيل والوزن كمولوم
 كارة ووقر ووسق ونحو ذلك ولما لم يذكر يوسف عليه السلام ذلك دل على صحته وشرائعه
 من قبلنا من الانبياء حكمها ثابت عندنا ما لم ينسخ **قوله** تعالى (قالوا جزاؤه من وجد
 في رحله فهو جزاؤه) قال الحسن وابواسحاق ومعمر والسدي كان من عادتهم ان يسرقوا
 السارق فكان تقديره جزاؤه اخذ من وجد في رحله رقيقا فهو جزاؤه عندما كجزائه
 عندكم فلما وجد في رحل اخيه اخذه على ما شرط انه جزاء سرقة فقالوا خذ احدا
 مكانه عبدا روى ذلك عن الحسن وهذا يدل على انه قد كان يجوز في ذلك الوقت استرقاق
 الحر بالسرقة وكان يجوز للانسان ان يرق نفسه لغيره لان اخوة يوسف عليه السلام
 بذلوا واحدا منهم ليكون عبدا بدل اخي يوسف وقد روى عن عبد سرق ان النبي صلى الله
 عليه وسلم باعه في دين عليه وكان حرا جائزا ان يكون هذا الحكم قد كان ثابتا الى ان نسخ

مطلب
 يجوز للانسان التوصل
 الى اخذ حقه بما يمكنه
 الوصول اليه

على ان ياتي صلى الله عليه وسلم في وقت قص الله تعالى علينا من قصة يوسف وحفظه الاطعمة في سبي
 الجذب وقدمته على الناس بقدر الحاجة لانه على الاثم في كل عصر ان يملوا مثل ذلك اذا
 خافوا هلاك الناس من القحط في قوله تعالى **ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا اباي ان ابنتي تسرق**
وما شهدنا الا بما علمنا اما اخبروا عن طاهر الحال لا عن باطنها اذ لم يكونوا علمين باطنها
 ولذلك قالوا **وما كنا نليب حافظين** فكان في الظاهر لما وجد الصاع في رحله انه هو الاخذ له
 فقالوا **(وما شهدنا الا بما علمنا)** يعني من الامر الظاهر لا من الحقيقة وهذا يدل على جواز اطلاق
 اسم العلم من طريق الظاهر وان لم يعلم حقيقة وهو كقوله **(وان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن**
الى الكفار) ومعلوم اننا لا نحيط بصغارهن علمنا وانما هو على ما يظهر من ايمانهم وقد قبل في قوله
(وما كنا نليب حافظين) معنيان احدهما ما روى عن الحسن ومجاهد وقتادة ما كنا نشمر ان ابنتك
 تسرق والاخر ما قدمنا وهو ان لا ندري باطن الامر في السرقة **فان قيل** لم يجز له استخراج
 الصاع من رحله اخيه على حال يوجب تهمة عند الناس مع براءة ساحته وغم ابيه واخوته **في قوله**
لانه كان في ذلك ضرر من اصلاح وقد كان ذلك عن مواطاة من اخيه على ذلك وناطف في اعلام
 ابيه بسلامتهما ويكن لاحد ان تهمة بالسرقة مع امكان ان يكون غيره جعله في رحله ولان الله تعالى
 امره بذلك تعريضا ليعقوب عليه السلام لا يولي بفقده ايضا ليصير قضا عاف ليعقوب عليه السلام
 الثواب الجزيل بصيره على فقدها **وفيما حكى الله تعالى من امر يوسف وما عمل به اخوته في قوله**
(فلما جهزهم بجهازهم) الى قوله **(كذلك كدنا ليوسف)** دلالة على اجازة الحيلة في التوصل
 الى المباح واستخراج الحقوق وذلك لان الله تعالى رضى ذلك من فعله ولم ينكره وقال في آخر
 القصة **(كذلك كدنا ليوسف)** ومن نحو ذلك قوله تعالى **(وخذي يدك ضفنا فاضرب بها ولا تحنث)**
 وكان حلف ان يضربها عددا فامر الله تعالى باخذ الضممت وضربها لير في يمينه من غير اتصال
 المكبر اليها ومن نحوه النبي عن التصريح بالخطبة واباحة التوصل الى اعلامها رغبته بالتعريض
 ومن جهة السنة حديث ابي سعيد الخدري وابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمل
 رجلا على خبير فانه يخرجه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم **اكل تمر خبير هكذا فقال لا والله انما نأخذ**
الصاع بالصاعين والصاعين الثلاثة قال فلا تفضل بيع الجميع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم ثم اكداروى ذلك
مالك بن انس عن عبد المجيد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابي سعيد وابي هريرة فعظم عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التناضل في التمر وعلمه كيف يحتال في التوصل الى اخذ هذا التمر ويدل
 عليه قوله صلى الله عليه وسلم **لقد خذى من مال ابي سفيان ما يكفيك ولولا ذلك لم عرف فامرها بالتوصل**
الى اخذ حقهما وحق ولدها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا وروى بغيره
 وروى يونس ومعمر عن الزهري **وانزلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان استونا**
فان سفير على بيضة تسلمين من ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان موافقا للنبي صلى الله عليه
 وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب ابي سفيان واحبابه فاقبل نعيم
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره خبرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله

مطلب
 يجب على الامام ان
 يعمل من مصلحته
 يوسف عليه السلام
 في اخذ حقهما

مطلب
 يجوز الاحتيال في
 التوصل الى المباح

صلى الله عليه وسلم لعلنا امرنا بذلك فقام ائمة يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك من عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **كان نعيم رجلا لا يكتم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله**
عليه وسلم ذاهبا الى غطفان قال عمر بن الخطاب رسول الله ما هذا الذي قلت ان كان امر من امر الله فامضه وان
 كان هذا رأيا رأيت من قبل نفسك فان **ان بنو قريظة اهون من ان تقول شيئا يؤثر عنك** فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم **بل هذا رأى ان الحرب خدعة** روى ابو عثمان الهادي عن عمر قال ان في معايش
 الكلام لندوة عن الكذب وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال ما يضرني
 بما يرضي الكلام من النعم وقال ابراهيم صلوات الله عليه **لما ملك حين سارده فقال من هي منك**
قال هي اخي الا ياخذها وانما اراد اخي في الدين وقال للكفار اني سقيم حين تخلف لي كسر
 آلهتهم وكان مناه اني سقيم يعني اموت كما قال الله تعالى **(انك ميت)** فمارض بكلامه عما سألوه
 عنه الى غيره على وجه لا يلحق فيه الكذب فهذه وجوه امر النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالاحتيال
 في التوصل الى المباح وقد كان لولا وجه الحيلة فيه محظورا وقد حرم الله الوطء بالزنا وامرنا
 بالتوصل اليه بعقد النكاح وحظر علينا اكل المال بالباطل واباحه بالشرى ولهبة ونحوها
 فمن انكر التوصل الى استباحة ما كان محظورا من الجهة التي اباحه الشريعة فانما يرد اصول
 الدين وما قد ثبتت به الشريعة **فان قيل** حظر الله تعالى على اليهود صيد السمك يوم السبت
 فحبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد فمأقهم الله عليه **في قوله** قد اخبر الله
 تعالى انهم اعتدوا في السبت وهذا يوجب ان يكون حبسها في السبت قد كان محظورا
 عليهم ولو لم يكن حبسها في السبت محرما لما قال **(اعتدوا في السبت)** **في قوله** تعالى
(يا ايها العزيز مسنا واهلنا الضر) الى قوله **(وتصدق علينا)** لما ترك يوسف عليه السلام
 التكبر عليهم في قوله **(مسنا واهلنا الضر)** دل ذلك على جواز اظهار مثل ذلك عند الحاجة اليه
 وانه لا يجري مجرى الشكوى من الله تعالى **في قوله** **(فاوف لنا الكيل)** يدل على ان اجرة
 الكيل على البائع لان عليه تعيين المبيع للمشتري ولا يتعين الا بالكيل وقد قالوا له **(فاوف لنا**
الكيل) فدل على ان الكيل قد كان عليه **فان قيل** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام
 حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهذا يدل على ان الكيل على المشتري
 لان مراده الصاع الذي اكتال به البائع من ثمنه وصاع المشتري هو ما اكتاله المشتري الثاني
 من البائع **في قوله** صاع البائع لادلالة فيه على ان البائع هو الذي اكتال وجاز ان يريده
 الصاع الذي كال البائع به ثمنه وصاع المشتري الذي كاله له ثمنه فلا دلالة فيه على الاكتال
 على المشتري واذا صح ذلك فما وصفنا من الكيل فواجب ان يكون اجرة وزان الثمن
 على المشتري لان عليه تعيين الثمن للبائع ولا يتعين الا بوزنه فعليه اجرة الوزان **واما اجرة**
الناقد فان محمد بن سماعة روى عن محمد بن ابي بكر ان يستوفيه البائع فهو على المشتري لان عليه
 تسليم الثمن اليه صحيحا وان كان قد قبضه البائع فاجرة الناقد على البائع لانه قد قبضه وملكه
 فعليه ان يبين ان شيئا منه معيب يجب رده **في قوله** تعالى **(وتصدق علينا)** قال سعيد بن جبير

مطلب
 يجوز للانسان اظهار
 ضرره عند الحاجة
 اليه

سألو الفضل بالنقصان في السمر ولم يسئلوا الصدقة وقال سفيان بن عيينة سألو الصدقة
 وهم نبياء وكانت حالاً وانما حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم وكرم محامداً ان يقول في
 دعائه اللهم تصدق على لان الصدقة انما هي ممن يتقى التواب في قوله تعالى وقال هل علمتم
 ما فعلتم بيوسف واخيه اذا هم جاهلون في اخبارهم كانوا جاهلين عند وقوع الفعل منهم وانهم
 لم يكونوا جاهلين في هذا الوقت فمن الناس من يستدل بذلك على انهم فعلوا ذلك قبل البلوغ انهم
 لو فعلوه بعد البلوغ مع انهم لم تظهر منهم توبة لكانوا جاهلين في الحال وانما اراد جهالة الصبي لا جهالة
 الامام في قول يوسف (لا ترب عليكم اليوم يفر الله لكم) يدل على انهم فعلوه بعد البلوغ وان ذلك
 كان دنياههم بحسب عليهم الاستغفار منه وظاهر الكلام يدل على انهم ابوا بقولهم (لقد اترك الله علينا
 وان كنا خاطئين) ويدل عليه قولهم (يا ابانا استغفر لنا ذنوبنا) ولا يقول مثله من فعل
 شيئاً في حال الصغر قبل ان يجزى عليه القلم وقوله (يا ابانا استغفر لنا ذنوبنا) انما جاز لهم مسألة
 الاستغفار مع حصول التوبة لاجل المظلمة المعلقة بفعل المظالم وسؤال ربه ان لا يأخذ بما علمه
 ويجوز ان يكون المسألة ان يبلغه دعائه منزلة من لم يكن في جنابة في قوله تعالى يوسف استغفر لكم
 ربي عن ابليس وعن مسعود وازهر التيمي وابن جرير وعمر بن قيس انه اخر الاستغفار لهم
 الى السجرات اقرب الى اجابة الدعاء وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 اخر ذلك الى ليلة الجمعة وقبل انما سألو ان يستغفر لهم دائماً في دعائه في قوله تعالى فوخوا
 له سجداً يقال ان النجاة للملوك كانت السجود وقيل انهم سجدوا لله شكراً له على ما امر
 به عليهم من الاجتماع مع يوسف على الحال السارة وادادوا بذلك التعظيم ليوسف فاضاف
 السجود الى يوسف مجازاً كما يقال صلى للقبلة وصلى الى غير القبلة يعني الى تلك الجهة
 وقول يوسف (هذا تأويل رؤياي من قبل) يعني سجدوا الشمس والقمر والكواكب
 فكان السجود في الرؤيا هو السجود في اليقظة وكان الشمس والقمر والكواكب
 ابويه واخوته ويقال في قوله (ورفع ابويه على العرش) ان امه كانت ماتت وتزوج خاله
 روى ذلك عن السدي وقيل الحسن وابن اسحاق كانت امه باقية وروى عن سليمان وعبد الله
 ابن شداد كانت المدة بين الرؤيا وبين تأويلها اربعين سنة وعن الحسن كانت ثمانين سنة وقال
 ابن اسحاق ثمان عشرة سنة فان قيل اذا كانت رؤيا الانبياء صادقة فهلا تسلي يعقوب
 بعلمه بوقوع تأويل رؤيا يوسف في قوله لانه رآها وهو صبي وقيل لان طول الغيبة
 عن الحبيب يوجب الحزن كما وجهه مع الثقة بالانقاء في الآخرة في قوله تعالى (وكأن من آية
 في السموات والارض يمررون عليها وهم عنها معرضون) يعني وكمن آية فيهما لا يفكرون فيها
 ولا يستدلون بها على توحيد الله وفيه حث على الاستدلال على الله تعالى بآياته ودلائله والفكر
 فيما يقتضيه من تدبير مدبرها العالم بها القادر عليها وانه لا يشبهها وذلك في تدبير الشمس
 والقمر والنجوم والرياح والاشجار والنبات والحيوان وغير ذلك مما هو ظاهر
 للحواس ومدرك بالبيان في قوله تعالى (وما يؤمن اكثرهم بالله الا وهم مشركون) روى

عن ابن عباس ومجاهد وقادة وما يؤمن اكثرهم بالله في اقراره بان الله خلق السموات
 والارض الا وهو مشرك بعبادة الوثن وقال الحسن هم اهل الكتاب معهم شرك واثمان
 وقيل ما يصدقون بعبادة الله الا وهم يشركون الاوثان في العبادة وقد دلت الآية على ان مع
 اليهودي ايماناً بنوحى وكفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم لانها قد دلت على ان الكفر والايمان
 لا يتناقضان من وجهين فكل من كفر من وجه وايمان من وجه الا انه لا يحصل اجتماعهما
 على جهة اطلاق اسم المؤمن واستحقاق ثواب الايمان لان ذلك ينافي الكفر وكذلك قوله (اقفون
 ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) قد اثبت لهم الايمان ببعض الكتاب والكفر ببعض آخر فثبت
 بذلك جواز ان يكون معه كفر من وجه وايمان من وجه آخر وغير جائز ان يجمع له صفة مؤمن
 وكافر لان صفة مؤمن على الاطلاق صفة مدح وصفة كافر صفة ذم ويتنافى استحقاق الصفتين مما
 على الاطلاق في حال واحدة في قوله تعالى (قل هذه سبيلي ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني)
 فيه بيان انه مبعوث بدعاء الناس الى الله عز وجل على بصيرة من امره كان يبصره بعينه وان من اتبعه
 فذلك سبيله في الدعاء الى الله عز وجل وفيه الدلالة على ان على المسلمين دعاء الناس الى الله تعالى كما
 كان على النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في قوله تعالى (وما ارسلنا من قبلك الا رجالاً نوحي
 اليهم من اهل القرى) قيل من اهل الامصار دون البوادي لان اهل الامصار اعلم واحكم
 واخبرى بقبول الناس منهم وقال الحسن لم يبعث الله نبياً من اهل البادية قط ولا من الجن ولا
 من النساء في قوله تعالى (حتى اذا استنشئ الرسل وظنوا انهم قد كذبوا جاءهم نصرنا بالكتاب)
 انقطاع الطمع وقوله (كذبوا) قرئ بالتخفيف وبالتثنية فاذا قرئ بالتخفيف كان معناه
 ما روى عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد بن جبير ومجاهد والضحاك قالوا ظن الامم ان الرسل
 كذبوهم فيما اخبروهم به من نصر الله تعالى لهم واهلاك اعدائهم وروى عن حماد بن زيد عن
 سعيد بن الجحباب قال حدثني ابراهيم بن ابي حرة الجوزي قال صنعت طعاماً فدعوت ناساً
 من صحابتي فيهم سعيد بن جبير وارسلت الى الضحاك بن مزاحم فاني ان محبي فانيته فلم ادعه
 حتى جاء قال فسأل فني من قريش سعيد بن جبير فقال له يا ابا عبد الله كيف قرأ هذا الحرف
 فاني اذا اتيت عليه تميت اني لا اقرأ هذه السورة (حتى اذا استنشئ الرسل وظنوا انهم
 قد كذبوا) قال نعم حتى اذا استنشئ الرسل من قومهم ان يصدقوهم وظن المرسل اليهم
 ان الرسل كذبوا مخففة فقال الضحاك ما رأيت كاليوم قط رجلاً يدعى الى عام فيتلکاً لورحلت
 في هذا الى حين كان قليلاً وفي رواية اخرى ان مسام بن يسار سأل سعيداً عن فاجبه بذلك فقام اليه
 مسلم فاعتقه وقال فرج الله عنك كافر جئت عنى ومن قرأ (كذبوا) بالشديد كان معناه ايقوا
 ان الامم قد كذبوهم فكذبنا عنهم حتى لا يفلح احد منهم روى ذلك عن عائشة والحسن
 وقادة. آخر سورة يوسف

سورة الرعد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وَفِي دَارِضٍ قَعٍ مَجَاجٍ﴾ قال ابن عباس ومجاهد والضحاك الأرض السبخة والأرض العذبة ونجبل صنوان قال ابن عباس والبراء بن مازب ومجاهد وقادة النخلات أصلها واحد وقوله تعالى ﴿يَسْقِي سَاءَ وَاحِدٍ وَفَضْلٍ بَعْضُهُ عَلَى الْآخِلِ﴾ فيه أوضح دلالة على تعلق مذهب أصحاب الطائفة لانه لو كان حدوث ما يحدث من النار بطبع الأرض والهواء والماء لوجب ان يتفق ما يحدث من ذلك لانفاق ما يوجب حدوثه اذ كانت الطبيعة الواحدة توجب عندهم اتفاق ما يحدث منها ولا يجوز ان توجب فعلين مختلفين متضادين فلو كان حدوث هذه الاشياء المختلفة الالوان والطعوم والاراييح والاشكال من الجواب الطبيعة لاستحال اختلافها وتضادها مع اتفاق الموجب لها فثبت ان المحدث لها قادر مختار حكيم قد أحدثها على اختلافها على علم منه بها وهو الله تعالى وقوله تعالى ﴿أَتَأْتَأْتِ مَنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ روى عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك الهادي هو الله تعالى وروى عن مجاهد ايضا وقادة الهادي نبي كل امة وعن ابن عباس ايضا الهادي الداعي الى الحق وعن الحسن وقادة وابي الضحى وعكرمة الهادي محمد صلى الله عليه وسلم وهذا هو الصحيح لان قد رما تأتأت منذر وهو لكل قوم والمنذر هو الهادي والهادي ايضا هو المنذر وقوله تعالى ﴿وَمَا تَزِدُّهُمُ إِلَّا كِبْرًا﴾ قال ابن عباس والضحاك وما تنقص من الاشهر التسعة وما تزداد فان الولد يولد لسته اشهر فيعيش ويولد لستين فيعيش وقال الحسن وما تنقص بالسقط وما تزداد بالتمام وقال الفراء الغرض النقصان الا تراهم يقولون غاضت المياه اذا غضت وقال عكرمة اذا غضت وقال ما غاضت الرحم بالدم يوما الا زاد في الحمل وقال مجاهد لغرض ما رأت الحامل من الدم في حملها وهو نقصان من الولد والزيادة ما زاد على تسعة اشهر وهو تمام النقصان وهو زيادة وزعم اسماعيل بن اسحاق ان التفسير ان كان على ما روى عن مجاهد وعكرمة فهو حجة من ان الحامل تحيض قال لان كل دم يخرج من الرحم فليس يخلو من ان يكون حيض او قاضا وامام الاستحاضة فهو من عرق وهذا الذي ذكره ليس بشئ لان الدم الخارج من الرحم قد يكون حيض وقاضا وقد يكون غيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم في دم الاستحاضة انه دم عرق غير مانع ان يكون بعض ما يخرج من الرحم من الدم فديكون دم استحاضة لانه صلى الله عليه وسلم وانما هو عرق انقطع اوداء عرض فاخرج من الدم الاستحاضة قد يكون من داء عرض وان لم يكن من عرق وايضا فما الذي يحيل ان يكون دم العرق خارجا من الرحم بان ينقطع العرق فيسيل الدم اليها ثم يخرج فلا يكون حيضا ولا قاضا ثم قال فلا يقال ان الحامل لا تحيض الا بخبر عن الله او عن رسوله لانه حكاية عن غيب وسمى ان قضيه توجب ان لا يقال انها تحيض الا بخبر عن الله وعن الرسول لانه حكاية عن غيب على حسب موضوعه وقاعدته بل قد يورث من نبي الحيض عن الحمل ما لا يسوع لمن آتته لانا قد علمنا انها كانت غير حائض

فاذا رأت الدم واخافوا انه حيض او غير حيض وفي آيات الحيض آيات احكام فغير حائض آياتها حيضا لا يتوقف وواجب ان تكون نافية على ما كانت عليه من عدم الحيض حتى ثبت الحيض بتوقف او اتفاق اذ كان في آيات الدم حيضا آيات حكم لا يميل الى علمه الا من طريق التوقيف وايضا فان قولنا حيض هو حكم لدم خارج من الرحم وقد يوجد الدم خارجا من الرحم على هيئة واحدة فيحكم لما رآه في أيامها بحكم الحيض ولما رآه في غير أيامها بحكم الاستحاضة وكذلك القياس فاذا كان الحيض ليس بأكثر من آيات احكام لدم يوجد في اوقات ولم يكن الحيض عبارة عن الدم فحسب دون ما يتعلق به من الحكم وآيات الحكم بخروج دم لا يعلم الا من طريق التوقيف فلم يجوز ان يجعل هذا الحكم ثابتا لدم الحامل اذ لم يرد به توقيف ولا حصل عليه اتفاق ثم قال اسماعيل عطاء على قوله لا يقال ان الحامل لا تحيض الا بخبر عن الله او عن رسوله لانه حكاية عن غيب ولا يلزم ذلك من قال انها تحيض لان الله تعالى قد قال ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هِيَ أَذَى فَأَعْتَزَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فلما قيل النساء لزم في ذلك العموم لان ما اذا خرج من فرجها فالحيض اولى به حتى يعلم غير ذلك قال ابو بكر قوله ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ ليس فيه بيان صفة الحيض بمعنى يتميز به عن غيره وقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ انما هو اخبار عما يتعلق بالحيض من ترك الصلاة والصوم واجتناب الرجل جماعها واخبار عن نجاسة دم الحيض ولزوم اجتنابه ولادلالة فيه على وجوده في حال الحمل وعدمه وقوله لما قيل للنساء لزم في ذلك العموم لا معنى له لانه قال ﴿فَاعْتَزَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ وقوله في الحيض ليس فيه بيان ان الحيض ماهو ومتى ثبت الحيض وجب الاعتزال وانما اختلافنا في ان الدم الخارج في وقت الحمل هل هو حيض ام لا وقول الخصم لا يكون حجة لنفسه وقوله ان الدم اذا خرج من فرجها فالحيض اولى به دعوى مجردة من البرهان والخصم ان يقول ان الدم اذا خرج من فرجها فغير الحيض اولى به حتى يقوم الدليل على انه حيض لوجوده دما خارجا من الرحم غير حيض فلم يحصل من جميع هذا الكلام الادعاءى مثبتة بعضها على بعض وجرمها مقتضى دليل يعضدها وقد روى مظهر الوراق عن عطاء عن عائشة انها قالت في الحامل ترى الدم انها لا تدع الصلاة وروى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال لا يختلف فيه عندنا عن عائشة انها كانت تقول في الحامل ترى الدم انها تملك عن الصلاة حتى تطهر وهذا يحتمل ان يرد به الحامل التي في بطنها ولدان فولدت احدهما ان القاض من الاول وانما تدع الصلاة حتى تطهر على ما يقول ابو حنيفة وابو يوسف في ذلك حتى يصحح الخبرين جميعا عنها وعندنا ان الحامل لا تحيض وان ما رآه من دم فهو استحاضة وعند مالك والشافعي حيض فالحجة لقولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في سبأ او طاس لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحبضة والاستبراء هو معرفة براءة الرحم فلا يجعل الشارع وجود الحيض علما لبراءة الرحم لم يجوز وجوده مع الحمل لانه لو جاز وجوده معه لم يكن وجود الحيض علما لبراءة الرحم ويدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في طلاق السنة فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا

قد سئل عن حملها فلو كانت الحامل تحيض لفصل بين جنينها وطلاقها بحضة كغير الحمل
وفي أحسنه صلى الله عليه وسلم إيقاع الطلاق على الحامل بعد الجماع من غير فصل بينه وبين
الطلاق بحضة دلالة على أنها لا تحيض. آخر سورة الرعد

سورة إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿تَوَاتَىٰ أَكْلُهُمَا كُلِّ حِينٍ﴾ روى أبو حنيفة عن ابن عباس قال غداة
وعشية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال هي الحلة تطعم في كل ستة أشهر وكذلك
روى عن مجاهد وعاصم وعكرمة وروى الليث بن سعد وسليمان بن أبي كثير عن علي قال روى
الحسين ستة وكذلك روى عن الحكم ومحمد بن قولهما وكذلك روى عن عكرمة في رواية
من قوله وقال سعيد بن المسيب الحسين شهران من حين تصرم النخل إلى أن تطلع وروى عنه
أن النخلة لا تكون فيها أكلها الأشهرين وروى عنه أن الحسين ستة أشهر وروى القاسم بن عبد الله
عن أبي حازم عن ابن عباس أنه سئل عن الحسين فقال ﴿تَوَاتَىٰ أَكْلُهُمَا كُلِّ حِينٍ﴾ ستة أشهر (يسجد حتى
حين) ثلاث عشرة سنة (لنملن نبأ بعد حين) يوم القيامة وروى هشام بن حسان عن عكرمة
أن رجلا قال إن فعلت كذا وكذا إلى حين فغلامه حر فأتى عمر بن عبد العزيز فسأله فسأله عنها
فقلت إن من الحسين حين لا يدرك قوله (وإن أدرك لعليه فنة لكم ومتاع إلى حين) فأبى
أن يمسك ما بين صرام النخل إلى حملها فكأنه عجب وروى عبد الرزاق عن ميمون عن الحسن
﴿تَوَاتَىٰ أَكْلُهُمَا كُلِّ حِينٍ﴾ قال ما بين ستة الأشهر أو السبعة قال أبو بكر الحسين اسم يقع على وقت
مهم وجاز أن يراد به وقت مقدر قال الله تعالى ﴿فَسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾
ثم قال ﴿وحين تظهرون﴾ فهذا على وقت صلاة الفجر ووقت الظهر ووقت المغرب على اختلاف
فيه لأنه قد اريد به فعل الصلاة المفروضة في هذه الأوقات قصار حين في هذا الموضع اسما
لأوقات هذه الصلوات ويشبه أن يكون ابن عباس في الرواية التي رويت عنه في الحسين أنه
غداة وعشية ذهب إلى معنى قوله تعالى ﴿حين تمسون وحين تصبحون﴾ ويطلق ويراد به أقصر
الأوقات كقوله تعالى ﴿وسوف يعلمون حين يرون العذاب﴾ وهذا على وقت الرؤية وهو
وقت قصر غير محدد ويطلق ويراد به أربعون سنة لأنه روى في تأويل قوله تعالى ﴿هل أتى على
الإنسان حين من الدهر﴾ أنه أراد أربعين سنة والسنة والسنه الأشهر والثلاث عشرة سنة
والشهران على ما ذكرنا من تأويل السلف الآية كله محتمل فاما كان ذلك كذلك ثبت أن الحسين
اسم يقع على وقت مهم وعلى أقصر الأوقات وعلى مدد معلومة بحسب قصد المتكلم ثم قال
أصحابنا فيمن حلف أن لا يكلم فلان حيناً أنه على ستة أشهر وذلك لأنه معلوم أنه لم يرد به
أقصر الأوقات إذ كان هذا القدر من الأوقات لا يخلف عليه في العادة ومعلوم أنه لم يرد به
أربعين سنة لأن من أراد الحلف على أربعين سنة حلف على التأيد من غير توقيت ثم كان قوله

تعالى ﴿تَوَاتَىٰ أَكْلُهُمَا كُلِّ حِينٍ﴾ لما اختلف السلف فيه على ما وصفنا كان أقصر
الأوقات فيه ستة أشهر لأن من حين الصرام إلى وقت أوان الطلع ستة أشهر وهو أولى من اعتبار
السنة لأن وقت الفترة لا تمد سنة بل ينقطع حتى لا يكون فيه شيء وإذا اعتبرنا ستة أشهر
كان موافقاً لظاهر اللفظ في أنها تطعم ستة أشهر وتنقطع ستة أشهر وأما الشهران فلا معنى
لاعتبار من اعتبرها لأنه معلوم أن من وقت الصرام إلى وقت خروج الطلع أكثر من شهرين
فإن اعتبر بقية الفترة شهرين فاما قد علمنا أن من وقت خروج الطلع إلى وقت الصرام أكثر
من شهرين أيضاً فلما بطل اعتبار السنة واعتبار الشهرين بما وصفنا ثبت أن اعتبار السنة الأشهر
أولى. آخر سورة إبراهيم عليه السلام

سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿والأنعام خلعها لكم فيها دفء ومنافع﴾ روى عن ابن عباس قال الدفء
اللباس وقال الحسن الدفء ما استدفى به من أوبارها وأصوافها وأشمارها قال أبو بكر وذلك
يقضى جواز الانتفاع بأصوافها وأوبارها في سائر الأحوال من حياة أو موت ﴿قوله تعالى
(والحبل والبغال والحمر لتركبوها)﴾ روى هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن
علقمة أن ابن عباس كان يكره لحوم الحبل والبغال والحمر وكان يقول في ﴿والأنعام خلقها لكم﴾
أن هذه للأكل وهذه للركوب (والحبل والبغال والحمر لتركبوها) وروى أبو حنيفة عن الهيثم
عن عكرمة عن ابن عباس أنه كره لحوم الحبل وتأول (والحبل والبغال والحمر لتركبوها وزينة) قال
أبو بكر فهذا دليل ظاهر على حظر لحومها وذلك لأن الله تعالى ذكر الأنعام وعظم منافعها
فذكر منها الأكل بقوله تعالى ﴿والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون﴾ ثم
ذكر الحبل والبغال والحمر وذكر منافعها الركوب والزينة فلو كان الأكل من منافعها وهو
من أعظم المنافع لذكره كما ذكره من منافع الأنعام وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أخبار متضادة في الإباحة والحظر فروى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة
عن جابر قال لما كان يوم خيبر أصاب الناس مجاعة فذبحوها فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
لحوم الحمر والأسنة ولحوم الحبل والبغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وحرم
الحلقة والتهبة وروى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال أطلعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحبل ونهانا عن لحوم الحمر ولم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث
من جابر وذلك لأن ابن جريج روى عن عمرو بن دينار عن رجل عن جابر وجابر لم يشهد خيبر
لأن محمد بن إسحاق روى عن سلام بن كركرة عن عمرو بن دينار عن جابر ولم يشهد جابر خيبر
وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر وأذن لهم في لحوم الحبل فوردت أخبار جابر
في ذلك متعارضة فجاء حيث أن يقال فيها وجهان أحدهما أنه إذا ورد خبران أحدهما خاطئ

والآخر مبيع وخطر أولى فجاز أن يكون الشرع أباحه في وقت ثم حظره وذلك لأن الأصل
كان الإباحة والخطر طارئ عليها لا محالة ولا أعلم إباحة بعد الخطر فيحكم الخطر ثابت لا محالة
اذم ثبت إباحة بعد الخطر وقد روى عن جماعة من السلف هذا المعنى وذلك لأن ابن وهب
روى عن الليث بن سعد قال خسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة سنة ثلاث عشرة ومائة وبها
يومئذ رجال من أهل العلم كثير منهم ابن شهاب وأبو بكر بن حزم وقنادة وعمرو بن شبيب
قال فقمنا قياما بعد العصر ندعو الله فقلت لايوب بن موسى القرشي ما لهم لا يصلون وقد
صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي قد جاء في الصلاة بعد العصر أن لا تصلوا فذلك لا يصلون
وإن النبي يقطع الأمر فهذا أحد الوجهين في حديث جابر * والوجه الآخر أن يتعارض
خبر جابر فيسقطا كأنهما لم يردا وقد روى إسرائيل بن يونس عن عبد الكريم الجزري عن
عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نأكل لحوم الخيل قال عطاء فقلت له قال عطاء قال ما البغال فلا *
وروى هشام بن عمرو عن فاطمة بنت المنذر عن أمية ابنة أبي بكر قالت نحرنا فرسا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه وهذا لا حجة فيه للمخالف لأنه ليس فيه أن النبي
صلى الله عليه وسلم علم به وأقرهم عليه ولو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم علم به وأقرهم
عليه كان محمولا على أنه كان قبل الخطر وقد روى بقية بن الوليد عن نوري بن زيد عن صالح بن يحيى بن
المقدام عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل
وقال الزهري ما علمنا الخيل أكلت إلا في حصار * وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي لا بأس
بلحوم الخيل وروى نحوه عن الأسود بن يزيد والحسن البصري وشريح * وأبو حنيفة لا يطلق
فيه التحريم وليس هو عنده كحكم الحمار الأهلي وإنما يكرهه لعارض الأخبار الحافظة المبيحة
فيه ويحتج له من طريق النظر أنه ذو حافر أهلي فأنشبه الحمار والبغل ومن جهة أخرى اتفاق
الجميع على أن لحم البغل لا يؤكل وهو من الفرس فلو كانت أمه حلالا لكان حكمه حكم أمه
لأن حكم الولد حكم الأم إذا هو كعضها الأخرى أن حمارة أهلية لو ولدت من حمار وحشي
لم يؤكل ولدها ولو ولدت حمارة وحشية من حمار أهلي أكل ولدها فكان الولد تابعاً لأمه
دون أبيه فلما كان لحم البغل غير مأكول وإن كانت أمه فرساً دل ذلك على أن الخيل
غير مأكولة * قوله تعالى * وتستخرجوا منه حلية تلبسونها * يحتج به أبو يوسف ومحمد
فيمن حلف لا يلبس حلياً فلبس لؤلؤاً أنه بحث لتسمية الله إياه حلياً وأبو حنيفة يقول لا يحنث
لأن الإيمان محمول على التماثل وليس في العرف تسمية اللؤلؤ وحده حلياً إلا ترى أن بانه
لا يسمى بانه حلياً وإلا الآية فإن فيها أيضاً (لأنكم لوأكلوا منه لحماً طرياً) ولا خلاف بينهم أنه لو حلف
لأنه لا يأكل لحماً فأكمل سمكاً أنه لا يحنث مع تسمية الله تعالى إياه لحماً طرياً

باب السكر

قال الله تعالى * ومن ثمرات التخييل والاعناب تخذون منه سكراً ورزقاً حسناً * اختلف

السلف في تأويل السكر فروى عن الحسن وسعيد بن جبير أنهما قالوا السكر ما حرم منه
والرزق الحسن ما حل منه وروى عن إبراهيم والشعبي وأبي رزين قالوا السكر خمر وروى
جرير عن مصبرة عن إبراهيم عن عبد الله قال السكر خمر وروى ابن شزيمة عن أبي درعة
ابن عمرو بن جرير قال السكر خمر إلا أنه من الخمر وقال هؤلاء أنه منسوخ بتحريم الخمر
وحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن الحارث قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا
عبد الرحمن بن سفيان عن الأسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن ابن عباس قال هو ما حرم
من ثمرتيهما وما حل من ثمرتيهما * قال أبو بكر هذا نحو قول الأولين وحدثنا جعفر بن محمد
قال حدثنا جعفر بن محمد بن الحارث قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا عجاج عن ابن جريح وعثمان بن عطاء
الخراساني عن ابن عباس (تخذون منه سكراً) قال السكر التبيذ والرزق الحسن الزبيب * قال
أبو بكر لما تأوله السلف على الخمر وعلى التبيذ وعلى الحرام منه ثبت أن الاسم يقع على الجميع
وقولهم أنه منسوخ بتحريم الخمر يدل على أن الآية أفضت إباحة السكر وهو الخمر والتبيذ
والذي ثبت نسخه من ذلك إنما هو الخمر ولم يثبت تحريم التبيذ فوجب تحليله بظاهر الآية
اذم ثبت نسخه ومن ادعى أنه منسوخ بتحريم الخمر لم يصح له ذلك إلا بدلالة إذا كان اسم
الخمر لا يتناول التبيذ وروى سعيد بن قنادة قال السكر خمر والاعناب والرزق الحسن
ما يبيذون ويخللون ويأكلون أنزلت هذه الآية ولم تحرم الخمر وإنما جاء تحريمها في سورة المائدة
وقد روى أبو يوسف قال حدثنا أيوب بن جابر الحنفي عن أشعث بن سليمان عن أبيه عن معاذ بن
جبل قال لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن أمره أن ينههم عن السكر * قال أبو بكر
وهذا السكر المحرم عندنا هو قبيح القم * قوله تعالى * نسقيكم بما في بطونهم من بين فرث ودم
لنا خالصاً سائغاً للشاربين * فيه الدلالة على طهارة اللبن المحلوب من الشاة الميتة من وجهين أحدهما
عموم اللفظ في إباحة اللبن من غير فرق بين ما يؤخذ منه حياً أو ميتاً والثاني أخباره تعالى أنه خارج من
بين فرث ودم وحكمه بطهارته مع ذلك إذا كان ذلك موضع الخلقة فثبت أن اللبن لا يحس
بنجاسة موضع الخلقة وهو صرع الميتة كالم نجس بمجاوره للفرث والدم * قوله تعالى * يخرج
من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس * فيه بيان طهارة العسل ومعلوم أنه لا يخلو
من التحل الميت وفراخه فيه وحكم الله تعالى مع ذلك بطهارته فأخبر عما فيه من الشفاء للناس
فدل ذلك على أن ما لادم له لا يفسد ما يتوفى فيه * قوله تعالى * والله أفضل بعصمكم على بعض
في الرزق فما الذين فضلوا برأيي رزقهم على ما ملككم إيمانهم * روى عن ابن عباس ومجاهد
وقنادة أنهم لا يشركون عبيدهم في أموالهم حتى يكونوا فيهم سواء وهم لا يرضون بذلك لأنفسهم
وهم يشركون عبيدهم في ملكي وسلاطني وقيل معناه أنهم سواء في أي رزقت الجميع وأنه لا يمكن
أحد أن يرزق عبده إلا برزق إياه * قال أبو بكر قد تضمنت الآية انتفاء المساواة بين المولى وبين
عبده في الملك وفي ذلك دليل على أن العبد لا يملك من وجهين أحدهما أنه لو جاز أن يملك
العبد ما يملكه المولى إياه لجاز أن يملكه ماله فيملكه حتى يكون مساوياً له ويكون ملك العبد مثل

ملك المولى بل كان يجوز ان يكون العبد افضل في باب الملك واكثر ملكا وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك وان ملكه مولى به لان الآية قد اقتضت نفي المـ اواة له في الملك وايضا حملته مثلا للمشركين في عبيدهم الاوثان وكان معلوما ان الاوثان لا يملك شيئا بل على ان العبد لا يملك لغيره الشراكة بينه وبين الحر كما في الشراكة بين الله وبين الاوثان في قوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ يروى عن ابن عباس ان الحفدة الخدم والاعوان وقال الحسن من اعانك فقد حقدك وقال مجاهد وقادة وطاوس الحفدة الخدم وروى عن عبدالله وابي الضحى وازهرهم وسعيد بن جبير قالوا الحفدة الاختان ويقال ان اصل الحفدة الاسراع في العمل ومنه واليت تسمى ونحفد والحفدة جمع حافد كقولك كامل وكلمة في قال ابو بكر لما اوله السلف على هذين المعنيين من الخدم والاعوان ومن الاختان وجب ان يكون عليهما وفيه دلالة على ان الاب يستحق على ابنه الخدمة والمعونة لقوله تعالى ﴿وجعل لكم من ازواجكم بنين وحفدة﴾ ولذلك قال المحقق ان الاب اذا استاجر ابنه لخدمته انه لا يستحق الاجر ان خدمه لانها مستحقة عليه بغير الاجارة في قوله تعالى ﴿وَضَرْبُ اللَّهِ مَثَلًا لِّعِبَادٍ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ روى عن ابن عباس وقادة انه مثل ضرب للكافر الذي لا خير عنده والمؤمن الذي يكتسب الخير وقال الحسن ومجاهد هو مثل ضرب لعبادتهم الاوثان التي لا يملك شيئا والعدول عن عبادة الله الذي يملك كل شيء في قوله ابو بكر قد حوت هذه الآية ضروريا من الدلالة على ان العبد لا يملك احدها قوله ﴿عبيدا مملوكا﴾ نكرة فهو شائع في جنس العبيد كقول القائل لانكلام عبدا واعط هذا عبدا ان ذلك ينظم كل من يسمى بهذا الاسم وكذلك قوله ﴿يتبنا ذامقربة او مسكينا ذامقربة﴾ فكل من لحقه هذا الاسم قد انتظم الحكم اذ كان لفظا منكورا كذلك قوله ﴿عبيدا مملوكا﴾ قد انتظم سائر العبيد فيقال ﴿لا يقدر على شيء﴾ لا يخلو من ان يكون المراد نفي القدرة او نفي الملك او نفيهما ومعلوم انه لم يرد به نفي القدرة اذ كان العبد والحر لا يختلفان في القدرة من حيث اختلافهما في الرق والحرية لان العبد قد يكون اقدر من الحر فعلمنا انه لم يرد به نفي القدرة فثبت انه اراد نفي الملك فدل على ان العبد لا يملك ووجه آخر وهو انه تعالى جعله مثلا للاصنام فشبهها بالعبيد المملوكين في نفي الملك ومعلوم ان الاصنام لا يملك شيئا فوجب ان يكون من ضرب المثل به لا يملك شيئا والا زالت فائدة ضرب المثل به وكان يكون حينئذ ضرب المثل بالعبد والحر سواء وايضا لو اراد عبدا بعينه لا يملك شيئا وجاز ان يكون من العبيد من يملك لقال ضرب الله مثلا رجلا لا يقدر على شيء فلما خص العبد بذلك دل على ان وجه تخصيصه انه ليس بمن يملك في قوله تعالى ﴿فان قيل روى ابراهيم عن عكرمة عن يعلى بن مية عن ابن عباس في هذه الآية انها زلت في رجل من قريش وعبد ثم سلما فزلت الاخرى في رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء الى قوله ﴿صراط مستقيم﴾ قال كان مولى لعثمان كان عثمان يكفله ويتفق عليه فعثمان الذي يتفق بالعدل وهو على صراط مستقيم والآخر به وهذا يوجب ان يكون في عبد بعينه وقد يجوز ان يكون في العبيد من لا يملك

شيئا كما يكون في الاحرار من لا يملك في قوله تعالى ﴿فان قيل هذه الرواية ضعيفة عن ابن عباس وظاهر اللفظ ينفيها لانه لو اراد عبدا بعينه لعرفه بالالف واللام ولم يذكره باللفظ منكر وايضا معلوم ان الخطاب في ذكر عبيد الاوثان والاحتجاج عليهم الا ترى الى قوله ﴿ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئا ولا يستطيعون فلا تضربوا لله الامثال﴾ ثم قال ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ فاخبر ان مثل ما يعبدون مثل العبيد المماليك الذين لا يملكون شيئا ولا يستطيعون ان يملكوا ثم اكد اني املاككم ولو كان المراد عبدا بعينه وكان ذلك العبد ممن يجوز ان يملك ما كان بينه وبين الحر فرق وكان تخصيصه العبد بالذكر لغوا فثبت ان المعنى فيه نفي ملك العبيد رأسا في قوله تعالى ﴿فان قيل فقد قال﴾ وضررب الله مثلا رجلين احدهما ابكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه ﴿ولم يدل على ان الابكم لا يملك شيئا في قوله تعالى انما اراد به عبدا ابكم الا ترى الى قوله ﴿وهو كل على مولاه﴾ انما يوجهه لايات بخير فذكر المولى وتوجيهه يدل على ان المراد العبد كانه ذكر اول عبدا غير ابكم وحمله مثلا للصم في نفي الملك ثم زاده نقضا بقوله ﴿ابكم لا يقدر على شيء﴾ وهو كل على مولاه انما يوجهه لايات بخير فدل على انه اراد عبدا ابكم مبالغة في وصف الاصنام بالنقص وقلة الخير وانه مملوك متصرف فيه في قوله تعالى ﴿وهو كل على مولاه﴾ ابن عمر لان ابن المسمى مولى في قوله هذا خطأ لان ابن الم لا يلزمه نفقة ابن عمر ولا ان يكون كلا عليه وليس له توجيهه في اموره فلما ذكر الله تعالى هذين المعنيين للابكم علمنا انه لم يرد به الحر الذي له ابن عمر وانه اراد عبدا مملوكا ابكم وعلى انه لا معنى لذكر ابن الم ههنا لان الاب والاخ والم اقرب اليه من ابن الم واولى به فحمله على ابن الم يزيد قائله وايضا فان المولى اذا اطلق يقتضى مولى الرق او مولى النعمة ولا يصرف الى ابن الم الا بدلالة في قوله تعالى ﴿فان قيل لا يجوز ان يكون المراد الاصنام لانه قال عبدا مملوكا ولا يقال ذلك للصم في قوله تعالى ﴿فان قيل له قد اغفلت موضع الدلالة لانه انما ذكر عبدا مملوكا وجعله مثلا للاصنام التي كانوا يعبدونها واخبر انها بمنزلة المالكين الذين لا يملكون شيئا فكما ان الصم لا يملك بحال كذلك العبد وعلى ان الله تعالى قد سمى الاصنام عبادا بقوله ﴿ان الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم﴾ وقد اختلف الفقهاء في ملك العبيد فقال اصحابنا والشافعي العبد لا يملك ولا يتسرى وقال مالك يملك ويتسرى وقد روى ابو حنيفة قال حدثنا اسماعيل بن امية المنكي عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابن عمر قال لا يخل فرج المملوك الا لمن ان باع او وهب او تصدق او اعتق جاز يعني بذلك المملوك وكذلك روى يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر وروى عن ابراهيم وابن سيرين والحكم ان العبد لا يتسرى وروى عن ابن عباس ان العبد يتسرى وروى يعمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى بعض رقيقه يتخذ السرية فلا ينكر عليه وقال الحسن والشمسي يتسرى العبد باذن سيده وروى ابو يوسف عن الملا بن كثير عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد لا يتسرى وهذا يدل على انه لا يملك لانه لو ملك لجاز له التسرى بقوله ﴿والذين هم لفروجهم حافظون الا على

زواجهم ودمالكت بينهم) وبذل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فله بيعه الا ان يشترطه المبتاع وذلك لانه لما ان جملة المبتاع او المشرى اخرج العبد منه صفرا بلا شيء وبذل عليه ان للمولى اخذ ما في يده وهو اولى به منه لاجل ملكه لرقبه فلو كان العبد ممن تلك لما كان له اخذ ما في يده لان ما بان به العبد عن مولاه فلا سبيل للمولى عليه فيه الا ترى ان العبد لما ملك طلاق امرأته ووطء زوجته فهي امة للمولى لم يملكه المولى وكذلك سائر ما يملكه العبد من نفسه لم يملكه المولى منه فلو ملك العبد المال لما كان للمولى اخذه منه لاجل ملكه له كما لم يملك طلاق امرأته لاجل ملكه * فان قيل جواز اخذ المولى ماله لا يدل على انه غير مالك لان للغير ان يأخذ ما في يد المدين بدنه ولم يدل على ان المدين غير مالك * قيل له لانه يأخذه لانه مالك للمدين بل لاجل دينه الذي عليه والمولى يستحقه لاجل ملكه لرقبه فلو كان العبد مالكا لم يستحق المولى لاجل ملكه لرقبه كما يملك طلاق امرأته لاجل ملكه لرقبه وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك * ودليل آخر وهو انه لا خلاف ان من كاتب عبده على مال فاداه انه يعتق ويكون الولاء للمولى وانه معتق على مالك مولاه فلو كان ممن يملك ملك رقبته بالمال الذي اداه ولا ينتقل اليه كما ينتقل الى غيره لو امره بان يعتقه عنه على مال ولو ملك رقبته لعنق على نفسه لكان لا يكون الولاء للمولى بل كان يكون ولاؤه لنفسه فاما المصير انتقال ملك رقبته اليه بانقال وعنق على ملك المولى دل ذلك على انه لا يملك لانه لو كان ممن يملك لكان يملك رقبته اولى اذ كانت رقبته بما يجوز فيه التملك * فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فله بيعه فله المبتاع يدل على ان العبد يملك لاضافته المال اليه * قيل له قد اتي النبي صلى الله عليه وسلم المال للمبتاع في حال البيع ومعلوم انه لا يجوز ان يكون ملكا للمولى وملكا للعبد لاستحالة ان يملك والا لكان لكل واحد جميع المال ففي هذا الخبر بعينه اثبات ما اضاف الى العبد ملكا للمبتاع ثبت ان اضافته الى العبد على وجه اليد كما تقول هذه دار فلان وهو ساكن فيها وليس يملك وكقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك ولم يرد اثبات ملك الاب * فان قيل قد روى عبيد الله بن ابي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق عبدا فله الا ان يشترط السيد ماله فيكون له وهذا يدل على ان العبد يملك لانه لو لم يملكه قبل العتق لم يملكه بعده * قيل له لا دلالة في هذا على ان العبد يملك لانه حائر ان يكون جريان العادة بان ماعلى العبد من اتياب ومحو ذلك لا يؤخذ منه عند العتق جعله كالمطوق به وجعل ترك المولى لاخذه منه دلالة على انه قد رضى منه بملكه اياه بعد العتق وايضا قد روى عن جماعة من اهل النقل تضعيفه وقد قيل ان عبيد الله بن ابي جعفر غلط في رفع هذا الحديث وفي منته وان اصله ما رواه ابو بوب عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا اعتق عبدا لم يعرض لماله فهذا هو اصل الحديث فاحفظا عبيد الله في رفعه وفي لفظه * وقد روى خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما رواه ابو مسلم الكجي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثنا عبد الاعلى

ابن ابي المساور عن عمران بن عمير عن ابيه قال وكان مملوكا لعبد الله بن مسعود قال له عبد الله يا عمير بين لي مالك فاني اريد ان اعنقك اتي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اعتق عبدا فله لذي اعتق وكذلك رواه يونس بن اسحاق عن عمران بن عمير عن ابن مسعود مرفوعا وقد بلغنا ان المسعودي رواه موقوفا على ابن مسعود وذلك لا يفسده عندنا * فان احتج محتج بقوله تعالى (وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامانكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) وذلك عائد على جميع المذكورين من الايامى والعبيد والامان فثبت للعبد الغنى والفقر فدل على انه يملك اذ لو لم يملك لكان ابدا فقيرا * قيل له لا يخلو قوله (ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) من ان يكون المراد به الغنى بالوطء الحلال عن الحرام او الغنى بالمال فلما وجدنا كثيرا من المزوجين لا يستغنون بالمال ومعلوم ان خبر اخبار الله لاحالة كائن على ما خبره علمنا انه لم يرد به الغنى بالمال وانما اراد الغنى بالوطء الحلال عن الحرام وايضا فانه ان اراد الغنى بالمال فانه مقصور على الايامى والاحرار المذكورين في الآية دون العبيد الذين لا يملكون بما ذكرنا من الدليل وايضا فان العبد لا يستغنى بالمال عند مخالفتنا لان المولى اولى بجميع ماله منه فاني غنى في مال يحصل له وغيره اولى به منه فالغنى في هذا الموضع انما يحصل للمولى دون العبد والدليل على ان العبد لا يكون غنيا بالمال قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وعند مخالفتنا انه لا يؤخذ من مال العبد فلو كان غنيا لوجب في ماله الزكاة اذ هو مسلم غنى من اهل التكليف * فان قيل لما كان العبد يملك الطلاق وجب ان يملك المال كالحرة * قيل له انما يملك العبد الطلاق لان المولى لا يملكه منه فلو ملك العبد المال وجب ان لا يملك المولى منه وان لا يجوز له اخذه منه لان كل مملوك مولى من عبده فان العبد لا يملكه منه الا ترى ان العبد المحجور عليه لو اقر بدين لم يلزمه في الرق ولو اقر المولى عليه بدينه وكذلك للمولى ان يزوجه عبده وليس للعبد ان يزوجه نفسه لما كان ذلك معنى يملكه المولى منه ولو اقر المولى عليه بقصاص او حد لم يلزمه لان العبد يملك ذلك من نفسه وفي ذلك دليل على ان العبد لا يملك اذ لو ملكه لما حاز للمولى ان يتصرف عليه في ماله كما لا يتصرف عليه في الطلاق حين كان العبد يملكه * قوله تعالى (ومن اصوافها وابارها واشعارها انا) ومتساعا الى حين * فيه الدلالة على جواز الانتفاع بما يؤخذ منها من ذلك بعد الموت اذ لم يفرق بين اخذها بعد الموت وقبله * قوله تعالى (ووزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شئ) يعني به والله اعلم تبين كل شئ من امور الدين بالنص والدلالة مما من حادثة جليلة ولا دققة الا والله فيها حكم قد بينه في الكتاب ايضا او دليلا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم فانما صدر عن الكتاب بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى (وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله) وقوله (من يطع الرسول فقد اطاع الله) فباينه الرسول فهو عن الله عز وجل وهو من تبين الكتاب له امر الله ايانا بطاعته واتباع امره وما حصل عليه الاجماع فصدره ايضا عن الكتاب لان الكتاب قد دل على صحة حجة الاجماع وانهم

لا يجمعون على ضلال وما اوجه القياس واجتهاد الرأي وسائر ظروف الاستدلال من الاستحسان وقول خير الواحد جميع دلت من بيان الكتاب لانه قد دل على ذلك اجمع قسا من حكم من احكام الدين الاولى في الكتاب لانه من الوجوه التي ذكرنا وهذه الآية دالة على صحة القول بالقياس وذلك لانا اذا لم نجد للحادثة حكما منصوصا في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع وقد اخبر الله تعالى ان في الكتاب بيان كل شئ من امور الدين ثبت ان طريقه النظر والاستدلال بالقياس على حكمه اذا بقي هناك وجه يوصل الى حكمها من غير هذه الجهة ومن قال ينفي خفي او بالاستدلال قائما خالف في العبارة وهو موافق في المعنى ولا ينفيك من استعمال اجتهاد الرأي والنظر والقياس من حيث لا يشمر به قوله تعالى ﴿ان الله يأمر بالعدل والاحسان وابناء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ اما العدل فهو الانصاف وهو واجب في نظر العقول قبل ورود السمع وانما ورد السمع بتأكيد وجوبه والاحسان في هذا الموضع الفضل وهو ندب والاول فرض وابناء ذى القربى فيه الامر بصلة الرحم وقوله تعالى ﴿يا امر بالمعروف﴾ قد انتظم العدل في الفعل والقول قال الله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدوا﴾ فامر بالمعروف في القول وهذه الآية تنظم الامرين واما قوله تعالى ﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾ فانه قد انتظم سائر الفباغ والافعال والاقوال والضمائر المنهى عنها والفحشاء قد تكون بما يفعله الانسان في نفسه مما لا يظهر امره وهو مما يعظم قبحه وقد تكون بما يظهر من القواحيث وقد تكون لسوء العقيدة والتحل لان العرب تسمى البخل فحشا والمنكر ما يظهر للناس مما يجب انكاره ويكون ايضا في الاعتقادات والضمائر وهو ما استنكره العقول وتأباه والبي ما يتناول به من الظلم لغيره فكل واحد من هذه الامور الثلاثة له في نفسه معان خاصة تفصل بها من غيره

مطلب
هذه الآية دالة على صحة القول بالقياس

باب في الوفاء بالعهد

قال الله تعالى ﴿واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ قال ابو بكر العهد ينصرف على وجوه فمنها الامر قال الله تعالى ﴿واقد عهدنا الى آدم من قبل﴾ وقال ﴿الم عهد اليكم يا بني آدم﴾ والمراد الامر وقد يكون العهد يمينا ودلالة الآية على ان المراد في هذا الموضع اليقين ظاهرة لانه قال ﴿ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها﴾ ولذلك قال صحابنا ان من قال على عهد الله ان فعلت كذا انه حالف وقد روى في حديث حذيفة حين اخذه المشركون واباء فخذوا منه عهد الله ان لا يقايلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدما المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال تفي لهم بعهدهم وتسمين الله عليهم وروى عن عطاء والحسن وابن سيرين وعامر وابراهيم النخعي ومجاهد اذا قال على عهد الله ان فعلت كذا فهو يمين به قوله تعالى ﴿ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا﴾ شبه الله تعالى من عقد على نفسه شئاً لله تعالى فيه قرينة ثم فسخته

ولم يمه بالمرأة التي تنزل شعرا او ما شبهه ثم نقضت ذلك بعد ان قلته قتلا شديدا وهو معنى قوله ﴿من بعد قوة﴾ لان العرب تسمى شدة القتال قوة فمن عقد على نفسه عقدا او واجب قرينة او دخل فيها ان لا يمه فيكون بمنزلة التي نقضت غزلها بعد قوة وهذا يوجب ان كل من دخل في صلاة تطوع او صوم نفل او غير ذلك من التبر ان لا يجوز له الخروج منه قبل انقائه ويكون بمنزلة من نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا

باب الاستعاذة

قال الله تعالى ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ روى عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة قال اللهم اعوذ بك من الشيطان من همزه ونقظه وقفه وروى ابو سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة وروى عن عمر وابن عمر الاستعاذة قبل القراءة في الصلاة وروى ابن جريج عن عطاء قال الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها وقال محمد بن سيرين اذا تعوذت مرة او قرأت مرة بسم الله الرحمن الرحيم اجزا عنك وكذلك روى عن ابراهيم النخعي وكان الحسن يستعذ في الصلاة حين يستفتح قبل ان يقرأ ام القرآن وروى عن ابن سيرين رواية اخرى قال كلما قرأت فاتحة الكتاب حين تقول آمين فاستعذ وقال اصحابنا والثوري والاوزاعي والشافعي يتعوذ قبل القراءة وقال مالك لا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ويتعوذ في قيام رمضان اذا قرأ قال ابو بكر قوله ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ يقتضى ظاهره ان تكون الاستعاذة بعد القراءة كقوله ﴿فاذا قضيت الصلوة فاذكروا لله قياما وقعودا﴾ ولكنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الذين ذكرناهم الاستعاذة قبل القراءة وقد جرت العادة باطلاق مثله والمراد اذا اردت ذلك كقوله تعالى ﴿واذا قلتم فاعدوا﴾ وقوله ﴿فاذا سألتموهن مناعا فاسألوهن من وراء حجاب﴾ وليس المراد ان تسألها من وراء حجاب بعد سؤال مقدم وكقوله تعالى ﴿اذا ناجيت الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة﴾ وكذلك قوله ﴿فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ معناه اذا قرأت فقدم الاستعاذة قبل القراءة وحقيقة معناه اذا اردت القراءة فاستعذ وكقول الفائل اذا قلت فاصدق واذا حرمت فاعتزل يعني قبل الاحرام والمعنى في جميع ذلك اذا اردت ذلك كذلك قوله ﴿فاذا قرأت القرآن﴾ معناه اذا اردت قراءته وقول من قال الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة شاذ واما الاستعاذة قبل القراءة لنفي وساوس الشيطان عند القراءة قال الله تعالى ﴿وما ارسلنا من رسول ولا نبى الا اذا نعى الى الشيطان في اميته فيسخ الله ما يلقى الشيطان﴾ فانما امر الله بتقديم الاستعاذة قبل القراءة لهذه العلة والاستعاذة ليست بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمها الا هراي حين علمه الصلاة ولو كانت فرضا لم يخلفه من تعليمها به قوله تعالى ﴿من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان﴾ روى معمر عن عبد الكريم عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر الامن اكره وقلبه

مطابق لايمان قال اخذ المشركون عمارا وجماعة معه فمذبوهم حتى فاروهم في بعض ما ارادوا
 فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كيف كان قلبك قال مطمئن بالايمان قال
 فان عادوا فمذبذب قال ابوبكر هذا اصل في جواز اظهار كلمة الكفر في حال الاكراه والاكراه
 المسيح لذلك هو ان يخوف على نفسه او بعض اعضاءه الملة ان لم يفعل ما امر به فابرح له في هذه
 الحال ان يظهر كلمة الكفر ويعارض بها غيره اذا خطر ذلك بباله فان لم يفعل ذلك مع خطوره
 بباله كان كافرا قال محمد بن الحسن اذا اكرهه الكفار على ان يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فحظر
 بباله ان يشتم محمدا آخر غيره فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كافرا وكذلك لو قيل له
 لتسجدن لهذا الصليب فحظر بباله ان يجعل السجود لله فلم يفعل وسجد للصليب
 كان كافرا فان عجلوه عن الروية ولم يخطر بباله شيء وقال ما اكره عليه او فعل لم يكن كافرا
 اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان قال ابوبكر وذلك لانه اذا خطر بباله ما ذكرنا فقد امكنه ان يفعل
 الشتيمة لغير النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن مكرها على الضمير وانما كان مكرها على القول
 وقد امكنه صرف الضمير الى غيره فمضى لم يفعله فقد اختار اظهار الكفر من غير اكراه فازمه
 حكم الكفر وقوله صلى الله عليه وسلم لعمار ان عادوا فعد انما هو على وجه الاناحة لاعلى جهة
 الانجاب ولا على التدب وقال اصحابنا الافضل ان لا يعطى التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل
 وان كان غير ذلك مباحا له وذلك لان خبيب بن عدى لما اراد اهل مكة ان يقتلوه لم يعطوه التقية
 حتى قتل فكان عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند المسلمين الفضل من عمار في اعطائه التقية
 ولان في ترك اعطاء التقية اعزازا للدين وعظما للمشركين فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قتل
 فحفظ الاكراه في هذا الموضع اسقاط المأثم عن قاتل هذا القول حتى يكون بمنزلة من لم يقتل
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
 فجعل المكره كالناسي والمخطي في اسقاط المأثم عنه فلوان رجلا نسي او اخطأ فسبق لسانه
 بكلمة الكفر لم يكن عليه فيها مأثم ولا تعلق بها حكم وقد اختلف الفقهاء في طلاق
 المكره وعنفه ونكاحه وايمانه فقال اصحابنا ذلك كله لازم وقال مالك والشافعي لا يلزمه
 شيء من ذلك والذي يدل على لزوم حكم هذه الاشياء ظاهر قوله تعالى (فان طلقها فلا
 تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ولم يفرق بين طلاق المكره والطائع وقال تعالى
 (واطفوا بعهده الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها) ولم يفرق بين عهد المكره
 وغيره وقال (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن) وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز
 الاطلاق المعتوه ويدل عليه ايضا ما روى يونس بن بكير عن الوليد بن جميع الزهري عن ابي
 الطويل عن حذيفة قال اقبلت انا وابي ونحن نريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توجه الى
 بدر فاخذنا كفار قريش فقال انكم لتريدون محمدا فقلنا لا نريده انما نريد المدينة قال فاعطونا
 عهد الله وميثاقه لتنصروا فنحن الى المدينة ولا تقاتلون معه فاعطيناهم عهد الله فمرونا برسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو يريد بدر فاخبرناه بما كان منا وقلنا ما تأمر يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم

اقولهم بعهدهم وتستعين الله عليهم فانصرفنا الى المدينة فذلك متعاضدا من الحضور منهم فاقبت
 النبي صلى الله عليه وسلم اخلاف المشركين اياهم على وجه الاكراه وجعلها كيمين الطوع فاذا ثبت
 ذلك في اليمين فالطلاق والعنف والنكاح مثلها لان احدا لم يفرق بينهما * ويدل عليه حديث
 عبد الرحمن بن حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن يوسف بن ماهك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة فلما سوي النبي
 صلى الله عليه وسلم فيهن بين الجاد والهازل ولان الفرق بين الجاد والهزل ان الجاد قاصد الى
 اللفظ والى ايقاع حكمه والهازل قاصد الى اللفظ غير مريد لايقاع حكمه علمنا انه لا حظ
 للارادة في ابي الطلاق وانهما جميعا من حيث كانا قاصدين للقول ان ثبت حكمه عليهما وكذلك
 المكره قاصد للقول غير مريد لايقاع حكمه فهو كالهازل سواء * فان قيل لما كان المكره على
 الكفر لانيين منه امرأته واختلف حكم الطوع والاكراه فيه وكان الكفر يوجب الفرقه
 كالطلاق وجب ان يختلف حكم طلاق المكره والطائع * قيل له ليس لفظ الكفر من الفاظ
 الفرقه لاكنية ولا نصريحها وانما تقع به الفرقه اذا حصل كافرا والمكره على الكفر لا يكون
 كافرا فلما لم يصير كافرا باظهاره كلمة الكفر على وجه الاكراه لم تقع الفرقه وانما الطلاق فهو
 من الفاظ الفرقه والينونة وقد وجد ايقاعه في لفظ مكلف فوجب ان لا يختلف حكمه في حال
 الاكراه والطوع * فان قال قائل تساوى حال الجاد والهزل في الطلاق لا يوجب تساوى حال
 الاكراه والطوع فيه لان الكفر يستوي حكم جده وهزله ولم يستوى حال الاكراه والطوع فيه
 فيه * قيل له نحن لم نقل ان كل ما يستوي حكم جده وهزله يستوي حال الاكراه والطوع فيه
 وانما قلنا انه لما سوي النبي صلى الله عليه وسلم بين الجاد والهازل في الطلاق علمنا انه لا اعتبار فيه بالقصد
 للايقاع بعد وجود القصد منه الى القول فاستدلنا بذلك على انه لا اعتبار فيه للقصد
 للايقاع بعد وجود لفظ الايقاع من مكلف وانما الكفر فانما يتعلق حكمه بالقصد لا بالقول
 الا ترى ان من قصد الى الجاد بالكفر او الهزل انه يكفر بذلك قبل ان يلفظه وان القاصد
 الى ايقاع الطلاق لا يقع طلاقه الا باللفظ وبين لك الفرق بينهما ان الناسي اذا تلفظ بالطلاق
 وقع طلاقه ولا يصير كافرا بلفظ الكفر على وجه النسيان وكذلك من غلط بسبق لسانه
 بالكفر لم يكفر ولو سبق لسانه بالطلاق طاقته امرأته فهذا بين الفرق بين الامرين * وقد روى
 عن علي وعمر وسعيد بن المسيب وشريح وابراهيم التيمي والزهري وقادة قالوا طلاق المكره
 جائز وروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن وعطاء وعكرمة وطاوس وجابر بن زيد
 قالوا طلاق المكره لا يجوز وروى سفيان عن حصين عن الشعبي قال اذا اكرهه السلطان
 على الطلاق فهو جائز وان اكرهه غيره لم يجوز وقال اصحابنا فيمن اكره بالقتل وتلف بعض الاعضاء
 على شرب الخمر او اكل الميتة لم يسمه ان لا يأكل ولا يشرب وان لم يفعل حتى قتل كان آثما
 لان الله تعالى قد اباح ذلك في حال الضرورة عند الخوف على النفس فقال (الا ما اضطررتم
 اليه) ومن لم يأكل الميتة عند الضرورة حتى مات جوعا كان آثما بمنزلة تارك اكل الخبز حتى

يموت وليس ذلك بمنزلة الإكراه على الكفر في أن ترك إعطاء التقية فيه أفضل لأن أكل الميتة وشرب الخمر محرمة من طريق السمع فتح إباحة السمع فقد زال الخطر وعاد إلى حكم سائر المباحات وأظهر الكفر محظور من طريق العقل لا يجوز استباحته للضرورات وإنما يجوز له إظهار اللفظ على معنى المعارض والتورية باللفظ إلى غير معنى الكفر من غير اعتقاد لمعنى ما كره عليه فبصير اللفظ بمنزلة لفظ الناسي والذي يسبقه لسانه بالكفر فكان ترك إظهاره أولى وأفضل وإن كان موسما عليه إظهاره عند الخوف وقالوا فيمن أكره على قتل رجل أو على الزنا بأمرأة لا يسمه الأقدام عليه لأن ذلك من حقوق الناس وهما منساويان في الحقوق فلا يجوز إحياء نفسه بقتل غيره بغير استحقاق وكذلك الزنا بالمرأة فيه انتهاك حرمتها بمعنى لا يبيحه الضرورة والحاقها بالشين والعار وليس كذلك عدهم الإكراه على القذف فيجوز له أن يفعل من قبل أن القذف الواقع على وجه الإكراه لا يؤثر في المقدور ولا يلحقه به شيء فاحكام الإكراه مختلفة على الوجوه التي ذكرنا منها ما هو واجب فيه إعطاء التقية وهو الإكراه على شرب الخمر وأكل الميتة ونحو ذلك مما طريق حظره السمع ومنها ما لا يجوز فيه إعطاء التقية وهو الإكراه على قتل من لا يستحق القتل ونحو الزنا ونحو ذلك مما فيه مظلمة لا دمي ولا يمكن استدراكه ومنها ما هو جائز له فعل ما كره عليه والأفضل تركه كالأكراه على الكفر وشبهه بقوله تعالى ﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ روى عن الشعبي وقتادة وعطاء بن يسار أن المشركين لما ملأوا بقتل أحد من المسلمين لئن أظهرنا الله عليهم لثقلن بهم أعظم مما ملأوا فآثر الله تعالى هذه الآية وقال مجاهد وابن سيرين هو في كل من ظلم بفسب أو نحوه فأما مجازي بمثل ما عمل به قال أبو بكر زول الآية على سبب لا يجمع عندها اعتبار عمومها في جميع ما انتظمه الاسم فوجب استعمالها في جميع ما تطوى تحتها بمقتضى ذلك أن من قتل رجلا قتل به ومن جرح جراحة جرح به جراحة مثلها وإن قطع يدا رجل ثم قتله أن للولى قطع يده ثم قتله واقتضى أيضا أن من قتل رجلا برضخ رأسه بالحجر أو بصبه غرضا فرماه حتى قتله أنه يقتل بالسيف إذ لا يمكن المعاقبة بمثل ما فعله لانا لا يحيط علما بمقدار الضرب وعدده ومقدار ألمه وقد يمكن المعاقبة بمثله في باب اتلاف نفسه قتلا بالسيف فوجب استعمال حكم الآية فيه من هذا الوجه دون الوجه الأول وقد دلت أيضا على أن من استهلك لرجل مالا فعليه مثله وإذا غصب ساجة فأدخلها في بناء أو غصب حنطة فطحنها أن عليه المثل فيهما جميعا لأن المثل في الحنطة بمقدار كيلها من جنسها وفي الساجة قيمتها لدلالة قد دلت عليه وقد دلت على أن العفو عن القاتل والجاني أفضل من استيفاء القصاص بقوله تعالى ﴿ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾. آخر سورة النحل

سورة بني إسرائيل
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام﴾ روى عن أم هانئ أن النبي

صلى الله عليه وسلم أسرى به من بيتها تلك الليلة فقال تعالى ﴿من المسجد الحرام﴾ لأن الحرم كله مسجد وقد تقدم ذكر ذلك في السلف وقال الحسن وقتادة معناه كان في المسجد نفسه فأسرى به بقوله عز وجل ﴿وإن أسأتم فلها﴾ قيل معناه فاليها كما يقال أحسن إلى نفسه وأسأ إلى نفسه وحروف الإضافة يقع بعضها موضع بعض إذا تقاربت وقال تعالى ﴿إن ربك أوحى لها﴾ والمعنى أوحى إليها بقوله تعالى ﴿فمحونا آية الليل﴾ يعني جعلناها لا يبصر بها كالأبصار بما عصى من الكتاب وهو في نهاية البلاغة وقال ابن عباس محونا آية الليل السواد الذي في القمر بقوله تعالى ﴿وكل إنسان أظن أنه في عتقه﴾ قيل إنما أراد به عمله من خير أو شر على عادة العرب في الطائر الذي يحشى من ذات اليمين فيتبرك به والطائر الذي يحشى من ذات الشمال فيتشأم به فجعل الطائر اسما للخير والشر جميعا فاقصر على ذكره دون ذكر كل واحد منهما على حياله لدلالته على المعنيين وأخبرانه في عتقه كالطوق الذي يحيط به ويلزمه مبالغة في الوعظ والتحذير واستدعاء إلى الصلاح وزجرا عن الفساد بقوله تعالى ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ قيل فيه وجهان أحدهما أنه لا يعذب فيما كان طريقه السمع دون العقل الا بقيام حجة السمع فيه من جهة الرسول وهذا يدل على أن من أسلم من أهل الحرب ولم يسمع بالصلاة والزكاة ونحوها من الشرائع السمعية أنه لا يلزمه قضاء شيء منها إذا علم أنه لم يكن لازما له إلا بعد قيام حجة السمع عليه وبذلك وردت السنة في قصة أهل قبا حين أتاهم أن القيلة قد حولت وهم في الصلاة فاستداروا إلى الكعبة ولم يستأنفوا لفقد قيام الحجة عليهم بنسخ القبلة وكذلك قال أصحابنا فيمن أسلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه أنه لا قضاء عليه فمأرك قالوا ولو أسلم في دار الإسلام ولم يعلم بفرض الصلاة عليه فعليه القضاء استحسانا والقياس أن يكون مثل الأول لعدم قيام حجة السمع عليه وحجة الاستحسان أنه قد رأى الناس يصلون في المساجد بأذان وإقامة وذلك دعاء إليها فكان ذلك بمنزلة قيام الحجة عليه ومخاطبة المسلمين آياه بلزوم فرضها فلا يسقطها عنه تضييعها إياها والوجه الثاني أنه لا يعذب عذاب الاستيصال إلا بعد قيام حجة السمع بالرسول وإن مخالفة موجبات أحكام العقول قبل ورود السمع من جهة الرسول لا توجب في حكم الله عذاب الاستيصال بقوله تعالى ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفينا﴾ قال سعيد أمرنا بالطاعة فمضوا وعن عبدالله قال كنا نقول للنبي إذا كثروا في الجاهلية قدام ربنا فلا نعرفه وعن الحسن وابن سيرين وأبي العالية وعكرمة ومجاهد (أمرنا) أكثرنا ومعناه على هذا إذا كان في معلومنا هلاك قرية أكثرنا مترفينا وليس المعنى وجود الإرادة منه لاهلاكهم قبل المصيبة لأن الاهلاك عقوبة والله تعالى لا يجوز أن يعاقب من لم يعص وهو كقوله تعالى ﴿جدارا يريد أن ينقض﴾ ليس المعنى وجود الإرادة منه وإنما هو أنه في المعلوم أنه سينقض وخص المترفين بالذكر لأنهم الرؤساء ومن عداهم تبع لهم وكما أمر فرعون وقومه تبع لهم وكما كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيصر أسلم والأفعليك أم الأريسين وكتب إلى كسرى فإن لم تسلم فعليك أم الأكارين بقوله تعالى

عن القاسم بن العرون روى عن عبد الله بن أبي أوفى أن القرن مائة وعشرون سنة وقال محمد بن القاسم
الدارقطني مائة سنة وقيل القرن أربعون سنة في قوله تعالى ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها
ما نشاء من نريد﴾ العاجلة الدنيا كقوله ﴿كلابل تحبون العاجلة ويذرون الآخرة﴾ أخبر الله تعالى
أن من كان همه مقصورا على طاب الدنيا دون الآخرة عجل له منها ما يريد فمافى ما يؤتيه منها
بمعين أحدهما قوله ﴿عجلنا له فيها ما نشاء﴾ فلذلك استثنى في المعطى وذلك يتضمن مقداره
وجنسه وأدامته ونوقظه ثم أدخل عليه استثناء آخر فقال ﴿لمن نريد﴾ فلذلك استثنى في المعطى
وأنه لا يعطى الجميع ممن يسعى للدنيا بل يعطى من شاء منهم ويحرم من شاء فادخل على إرادة العاجلة
في إعطاء المرید منها استثنائين ليلا يشق الطالبون للدنيا بأنهم لا محالة سيذوقون بسعيهم ما يريدون *
ثم قال تعالى ﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾ فلم
يستثن شيئا بعد وقوع السعي منهم على الوجه المأمور به وشرط في السعي للآخرة أن يكون مؤمنا
ومريدا لتوابعها قال محمد بن عجلان من لم يكن فيه ثلاث خلال لم يدخل الجنة بحجة وإيمان صادق
وعمل مصيب قال قتلت عن هذا فقال عن كتاب الله قال الله تعالى ﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها
سعيها وهو مؤمن﴾ فعلق سعى الآخرة في استحقاق الثواب له بأوصاف ولم يستثن في المقصود شيئا
ولم يخص إرادة العاجلة بوصف بل أطلقها واستثنى في العطية والمعطى ما قدما في قوله تعالى
﴿كلأنتد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك﴾ قد تقدم ذكر مرید العاجلة والساعي للآخرة وحكم
ما يناله كل واحد منهما بقصد إرادته ثم أخبر أن نعمه جل وتعالى مبسوطة على البر والفر
في الدنيا وأنها خاصة للمتقين في الآخرة الأثرى أن سائر نعم الله تعالى من الشمس والقمر
والسماء والأرض بما فيها من المنافع والهواء والماء والنبات والحيوانات المأكولة والأغذية والأدوية
وصحة الجسم والعافية إلى ما لا يحصى من النعم شاملة للبر والفاجر والله الموفق

باب بر الوالدين

قال الله تعالى ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾ (وقضى ربك) معناه أمر ربك
وأمر بالوالدين إحسانا وقيل معناه وأوصى بالوالدين إحسانا والمعنى واحد لأن الوضعية أمر
وقد أوصى الله تعالى ببر الوالدين والإحسان إليهما في غير موضع من كتابه وقال ﴿ووصيناك الإنسان
بوالديه إحسانا﴾ وقال ﴿إن أشكر لى ولوالديك إلى الصير وإن جاهدك على أن تشرك لى ما ليس لك به
علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ فأمر بتصاحبة الوالدين المشركين بالمعروف مع النبي
عن طاعتهم في الشرك لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن من الكبار عقوق الوالدين في قوله تعالى ﴿أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾
قيل فيه أن بلغت حال الكبر وهو حال التكليف وقد بقي معك أبواك أو أحدهما فلا تغل لهما
أف وذكر ليث عن مجاهد قال لا تغل لهما أف إذا بلغا من الكبر ما كانا يليان منك في الصغر
فلا تغل لهما أف قال أبو بكر اللفظ محتمل للمعنيين فهو عاينهما ولا محالة أن يباوغ الولد شرط

في الأمر إذا أصبح تكليف غير البالغ فإذا بلغ حال التكليف وقد بلغاها حال الكبر والضعف
أولم يبلغا فعليه الإحسان إليهما وهو من جوار أن يقول لهما أف وهي كلمة تدل على الضعف
والتبرم ممن يخاطب بها في قوله تعالى ﴿ولا تنهزهما﴾ معناه لا ترجرهما على وجه الاستخفاف
بهما ولا اغلاظ لهما قال قتادة في قوله ﴿وقل لهما قولا كريما﴾ قال لنا سهلا وقال هشام بن
عمرو عن أبيه ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ قال لا تنهزهما شيئا يريدانه وروى هشام
عن الحسن أنه سئل ما بر الوالدين قال أن تبذل لهما ما ملكك وأطعمهما فيما امرأك ما لم يكن معصية *
وروى عمرو بن عثمان عن واصل بن السائب (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) قال لا تنفض يدك
عائهما وقال عمرو بن الزبير ما بر والده من أحد النظر إليه * وعن أبي الهياج قال سألت سعيد
ابن المسيب عن قوله (قولا كريما) قال قول العبد الذليل للسيد لفظ العليظ وعن عبد الله الرصافي
قال حدثني عطاء في قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) قال يدانك لا ترفعهما على
أبوك ولا تحذ بصرك إليهما أجلا لا وتعظيما * قال أبو بكر قوله تعالى (واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة) هو مجاز لأن الذل ليس له جناح ولا يوصف بذلك ولكنه أراد المبالغة
في التذلل والتواضع لهما وهو كقول امرئ القيس في وصف الليل

فقلت له لما أعطى بصله * وأردف أعجازا وناء بكلكل

وليس ليل صلب ولا أعجاز ولا كلكل وهو مجاز وإنما أراد به تكامله واستواءه في قوله تعالى
﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ فيه الأمر بالدعاء لهما بالرحمة والمغفرة إذا كانا مسلمين
لأنه قال في موضع آخر (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى)
فعلمنا أن مراده بالدعاء للوالدين خاص في المؤمنين وبين الله تعالى بهذه الآية تأكيد حق الأبوين
فقرن الأمر بالإحسان إليهما إلى الأمر بالتوحيد فقال (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
إحسانا) ثم بين صفة الإحسان إليهما بالقول والفعل والمخاطبة الجميلة على وجه التذلل
والخضوع ونهى عن التبرم والتضجر بهما بقوله (ولا تغل لهما أف) ونهى عن الاغلاظ والترجر
لهما بقوله (ولا تنهزهما) فأمر بلين القول والاستجابة لهما إلى ما أمرانه به ما لم يكن معصية ثم
عقبه بالأمر بالدعاء لهما في الحياة وبعد الوفاة * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عظم
حق الأم على الأب وروى أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال
ثم من قال ثم أمك قال ثم من قال ثم أبوك في قوله تعالى ﴿فانه كان للأوابين غفورا﴾ قال سعيد بن
المسيب الأواب الذي يتوب مرة بعد مرة كما الذنب بادر بالتوبة وقال سعيد بن جبيرة ومجاهد هو الراجع
عن ذنبه بالتوبة منه وروى منصور عن مجاهد قال الأواب الذي يذكر ذنوبه في الحلال ويستغفر الله
منها وروى قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على
أهل قبا وهم يصلون الضحى فقال إن صلاة الأوابين إذا مضت الفصل من الضحى في قوله تعالى
﴿وأت ذا القرنين﴾ قال أبو بكر الحق المذكور في هذه الآية يحمل مقتضى إلى البيان وهو مثل

قوله تعالى (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فادفوا ما اعصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها فهذا الحق غير ظاهر المعنى في الآية بل هو موقوف على البيان بخلاف ان يكون هذا الحق هو حقهم من الحسن ان كان المراد قرابة لرسول صلى الله عليه وسلم وجائز ان يكون ما لهم من الحق في صلة رحمهم وقد اختلف في ذوى القربى المذكورين في هذه الآية فقال ابن عباس والحسن هو قرابة الانسان وروى عن علي بن الحسين انه قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ان التأويل هو الاول لانه متصل بذكر الوالدين ومعلوم ان الامر بالاحسان الى الوالدين عام في جميع الناس فكذلك ما عطف عليه من ابناء ذى القربى حقه قوله تعالى (والمسكين وابن السبيل) يجوز ان يكون مراده الصدقات الواجبة في قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين) الآية وجائز ان يكون الحق الذي يلزمه اعطاؤه عند الضرورة اليه وقد روى ابن حزم عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المال حق سوى الزكاة وتلا (ليس البر ان تولوا وجوهكم) الآية وروى سفيان عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الابل فقال ان فيها حقا فقل عن ذلك فقال اطراق فحلها واعادة دلوها ومنيحة سميتها قوله تعالى ولا تبذر تبريرا روى عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وقاده قالوا التبذر اتفاق المال في غير حقه وقال مجاهد لو اتفق مدا في باطل كان تبذيرا قال ابو بكر من يرى الحجر للتبذر يحتاج بهذه الآية اذ كان التبذر منها عنه فالواجب على الامام منعه منه بالحجر والخلولة بينه وبين ماله الابتعاد نفقة مثله وابو حنيفة لا يرى الحجر وان كان من اهل التبذر لانه من اهل التكليف فهو جائز التصرف على نفسه فيجوز اقراره وبيعانه كما يجوز اقراره بما يوجب الحدود والنقصان وذلك مما تسقطه الشبهة فاقراره وعقوده بالجواز اولى اذ كانت مما لا نسقطة الشبهة وقد بينا ذلك في سورة البقرة عند قوله تعالى (فان كان لدى عليه الحق سفيها او ضعيفا) قوله تعالى (ان المبذرين كانوا اخوانا للباطين) قيل فيه وجهان احدهما انهم اخوانهم باتباعهم آثارهم وجبرهم على سننهم والثاني انهم يقرنون بالباطين في النار قوله تعالى (وما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها) الآية قيل فيه وجهان احدهما انه علمنا ما فعله عند مسألة السائلين لنا من المسلمين وابن السبيل وذى القربى مع عوز ما يعطى وقلة ذات ايدينا فقال ان اعرضت عنهم لانك لا تجد ما تعطهم وكنت منتظر الرزق ورحمة ترجوها من الله لتعطهم منه فقل لهم عند ذلك قولا حسنا لا سهل فقول لهم برزق الله وقد روى ذلك عن الحسن ومجاهد وابراهيم وغيرهم قوله تعالى (ولا يحمل يدك مملولة الى عنقك ولا تبسط كل البسط) يعني والله اعلم لا تحمل بالمتع من حقوقهم الواجبة لهم وهذا مجاز ومراده ترك الاتفاق فيكون بمنزلة من يده مغلولة الى عنقه فلا يعطى من ماله شيئا وذلك لان العرب تصف البخيل بضيق اليد فيقول فلان جعد الكفين اذا كان بخيلا وقصير الباع ويقولون في ضده فلان رجب الذراع وطويل اليدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لتساء اسرعكن في الحقا اطولكن يدا وانما اراد كثرة

الصدقة فكانت ربيب بنت حنن لانها كانت اكثرهن صدقة وقال الشاعر وما ان كان اكثرهم سواما ولكن كان ارحمهم ذراعا قوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) يعني ولا تخرج جميع ما في يدك مع حاجتك وحاجة عيالك اليه فتعبد ملوما محسورا يعني ذا حسرة على ما خرج من يدك وهذا الخطاب لغير النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئا لعدو وكان يجوز حق يشد الحجر على بطنه وقد كان كثير من فضلاء الصحابة يتفقون في سبيل الله جميع املاكهم فلم يمنهم النبي صلى الله عليه وسلم لصحة بقيتهم وشدة بصائرهم وانما نهى الله تعالى عن الافراط في الاتفاق والخراج جميع ما حوته يده من المال من خيف عليه الحسرة على ما خرج عن يده فاما من وثق بموعد الله وجزيل نوابه فيما اتفق فغير مراد بالآية وقد روى ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله اصبت هذه من معدن والله ما املك غيرها فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فعاد ثانيا فاعرض عنه فعاد ثالثا فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بها فلواصابت لعقره فقال يا بني احدهم بجميع ما يملك ثم يقعد يتكفف الناس وروى ان رجلا دخل المسجد وعليه هيئة رثة والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فامر الرجل بان يقوم فقام فطرح الناس ثيابا للصدقة فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم منها ثوبين ثم حث النبي صلى الله عليه وسلم الناس على الصدقة فطرح احد ثوبيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا الى هذا امرته ان يقوم ليطن له فيصدق عليه فاعطيته ثوبين ثم قد طرح احدهما ثم قال له خذ ثوبك فانما منع امثال هؤلاء من اخراج جميع اموالهم فاما اهل البصائر فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يمنهم من ذلك وقد كان ابو بكر الصديق رضي الله عنه ذامال كثير فانفق جميع ماله على النبي صلى الله عليه وسلم وفي سبيل الله حتى بقي في عبادة فلم يعف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكر ذلك عليه والدليل على ان ذلك ليس بمخاطبة للنبي صلى الله عليه وسلم وانما خوطب به غيره قوله تعالى (فتعبد ملوما محسورا) ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يمنهم من ذلك وقد كان ما حوته يده في سبيل الله فثبت ان المراد غير النبي صلى الله عليه وسلم وهو نحو قوله تعالى (لئن اشركت ليحبطن عملك) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والمراد غيره وقوله تعالى (فان كنت في شك عما ازلنا اليك) لم يرد به النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يشك قط فاقضت هذه الآيات من قوله (وقضى ربك الاتعبدوا الاياه) الامر بتوحيد الله والاحسان الى الوالدين والتذلل لهما وطاعتهما واعطاء ذى القربى والمساكين وابن السبيل حقوقهم والنهي عن تبذير المال واتفاقه في مصيبة الله والامر بالاقتصاد في الاتفاق والنهي عن الافراط والتقصير في الاعطاء والمنع وتعليم ما يجب به السائل والمسكين عند تعذر ما يعطى قوله تعالى (ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) هو كلام يتضمن ذكر السبب الخارج عليه وذلك لان من العرب من كان يقتل بناته خشية الفقر لئلا يحتاج الى النفقة عليهن وليتوفر ما يريد

الفاقة عليهم على نفسه وعلى بيته وكان ذلك مستقيضا شاملا فيهم وهي المؤودة التي ذكرها الله في قوله (والمؤودة سئلت بأى ذنب قتلت) والمؤودة هي المدفونة حيا وكانوا يدفنون بناتهم حيا. وقال عبد الله بن مسعود سئل النبي صلى الله عليه وسلم فويل ما أعظم الذنوب قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك وان تقتل ولدك خشية ان تأكل ماله ون ترى بحليلة جارك **قوله تعالى** (نحن نرزقهم وأياكم) فيه اخبار بان رزق الجميع على الله تعالى والله سبب لهم ما يستقون على الاولاد وعلى انفسهم وفيه بيان ان الله تعالى سبب رزق كل حيوان خلقه مادامت حياته باقية وانه انما يقطع رزقه بالموت وبين الله تعالى ذلك لئلا يتعدى بعضهم على بعض ولا يتناول مال غيره اذ كان الله قد سبب له من الرزق ما يعبه عن مال غيره **قوله تعالى** (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) فيه الاخبار بتحريم الزنا وانه قبيح لان الفاحشة هي التي قد تفاحش قبحه وعظم وفيه دليل على ان الزنا قبيح في العقل قبل ورود السمع لان الله ساء فاحشة ولم يخص به حاله قبل ورود السمع اوبعد ومن الدليل على ان الزنا قبيح في العقل ان الزانية لا نسب لولدها من قبل الاب اذ ليس بعض الزناة اولى به لحاقه به من بعض فقه قطع الانساب ومنع ما يتعلق بها من الحرمات في الموارث والمساكنات وصلة الارحام وابطال حق الوالد على الولد وما جرى مجرى ذلك من الحقوق التي تبطل مع الزنا وذلك قبيح في العقول مستنكر في العادات ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر لانه لو لم يكن النسب مقصورا على الفراش وما هو في حكم الفراش لما كان صاحب الفراش باولى بالنسب من الزاني وكان ذلك يؤدي الى ابطال الانساب واسقاط ما يتعلق بها من الحقوق والحرمات **قوله تعالى** (ولا تقتلوا نفس التي حرم الله الاباحق) انما قال تعالى (الاباحق) لان قبل النفس قد يصير حقا بعد ان لم يكن حقا وذلك قتله على وجه القود وبالردة والرجم للمحصن والمخاربة ونحو ذلك **قوله تعالى** (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد في قوله (سلطانا) قالوا حجة كقوله (اوليا بني بسلطان مبن) وقال الضحاك السلطان انه مخير بين القتل وبين اخذ الدية وعلى السلطان ان يطلب القتيل حتى يدفعه اليه **قوله** قال ابو بكر السلطان لفظ يحمل غير مكتف بنفسه في الابانة عن المراد لانه لفظ مشترك يقع على معان مختلفة فمنها الحجة ومنها السلطان الذي يلى الامر والتهى وغير ذلك الا ان الجميع مجمعون انه قد اريد به القود فصار القود كالمنطوق به في الآية وتقديره فقد جعلنا لوليه سلطانا اي قودا ولم يثبت ان الدية مرادة فلم تثبت ولما ثبت ان المراد القود دل ظاهره على انه اذا كانت الورثة صفارا وكبارا ان للكبار ان يقتصوا قبل بلوغ الصغار لان كل واحد منهم ولي والصغير ليس بولي الا ترى انه لا يجوز عفو وهذا قول ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد لا يقتص الكبار حتى يبلغ الصغار فيقتصوا معهم او يعفوا وروى عن محمد الرجوع الى قول ابى حنيفة **قوله تعالى** (فلا يسرف في القتل) روى عن عطاء والحسن ومجاهد وسعيد

معد
الزنا قبيح في العقل قبل
ورود السمع

ابن جبير والضحاك وطابق بن حبيب لا يقتل غير قاتله ولا يمثله وذلك لان العرب كانت تتعدى الى غير القتيل من الحميم والغريب فلما جعل الله له سلطانا نهى ان يتعدى وعلى هذا المعنى قوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالاثني) لانه كان لبعض القبائل طبول على الاخرى فكان اذا قتل منهم العبد لا يرضون الا ان يقتلوا الحر منهم وقال في هذه الآية لا يسرف في القتل بان يتعدى الى غير القتيل وقال ابو عبيدة لا يسرف في القتل جزمه بعضهم على النهي ورفعهم بعضهم على مجاز الخبر يقول ليس في قتله سرف لان قتله مستحق **قوله تعالى** (انه كان منصورا) قال قتادة هو عائد على الولي وقال مجاهد على المقتول وقيل هو منصور اما في الدنيا واما في الآخرة ونصره هو حكم الله له بذلك اعنى للولي وقيل نصره امر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ان يعينوه **قوله تعالى** (فقد جعلنا لوليه سلطانا) قد اقتضى اثبات القصاص للنساء لان الولي هنا هو الوارث كما قال (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) وقال (ان الذين آمنوا) الى قوله (بعضهم اولياء بعض) وقال (والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من شئ حتى يهاجروا) ففي ذلك اثبات التوارث بينهم الا بعد الهجرة ثم قال (واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) فثبت الميراث بان جعل بعضهم اولياء بعض وقال (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) فثبت التوارث بينهم بذكر الولاية فلما قال (فقد جعلنا لوليه سلطانا) اقتضى ذلك اثبات القود لسائر الورثة وبدل على ان الدم مودود عن المقتول ان الدية التي هي بدل من القصاص مودونة عنه للرجال والنساء ولو لم تكن النساء قد ورثن القصاص لما ورثن بدله الذي هو المال وكيف يجوز ان يرث بعض الورثة من بعض ميراث الميت ولا يرث من البعض الآخر هذا القول مع مخالفته لظاهر الكتاب مخالف للاصول **قوله** وقال مالك ان النساء ليس اليهن من القصاص شئ وانما القصاص للرجال فاذا تحولت الى النساء مع الرجال وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وقتادة والحكم ليس الى النساء شئ من العفو والدم ومن قول محمد بن ابي ان القصاص واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر موارثهم **قوله تعالى** (ولا تقربوا مال اليتيم الا باق) هي احسن حتى يبلغ اشده **قوله** مجاهد (التي هي احسن) التجارة وقال الضحاك منى به من فضل الله ولا يكون للذي يتنى فيه شئ **قوله** قال ابو بكر انما خص اليتيم بالذكر وان كان ذلك واجبا في اموال سائر الناس لان اليتيم الى ذلك احوج والطمع في مثله اكثر وقد انتظم قوله (لا باق هي احسن) جواز التصرف في مال اليتيم للوالى عليه من جد او وصى اب لسائر ما يعود نفعه عليه لان الاحسن ما كان به حفظ ماله وتعميره فجاز على ذلك ان يبيع ويشترى لليتيم بما لا يضره على اليتيم فيه ويمثل القيمة واقل منها مما يتقرب الناس فيه لان الناس قد يرون ذلك حطما لما يرجون فيه من الرخ والزيادة ولان هذا القدر من نقصان مما يختلف المقومون فيه فلم تثبت هناك حطية في الحقيقة ولا يجوز ان يشتري باكثر من القيمة بما لا يتقرب الناس فيه لان فيه ضررا على اليتيم وذلك ظاهر متيقن وقد نسي

الله ان يقرب مال اليتيم الا بالتي هي احسن وقد دلت الآية على جواز اجارة مال اليتيم والعمل به مضاربة لان الرخ الذي يستحقه اليتيم انما يحصل له بعمل المضارب فذلك احسن من تركه وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استقوا موال اليتيم خيرا لانها كلها الصدقة قبل معناه النفقة لان النفقة تسمى صدقة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما نطق الرجل على نفسه وعياله فهو له صدقة وقد روى عن عمر بن عمر وعائشة وجاعة من التامنين ان اللوصى ان يجير بمال اليتيم وان يدفعه مضاربة ويدل على ان للاب ان يشتري مال الصغير لنفسه ويبيع منه وعلى ان اللوصى ان يشتري مال اليتيم لنفسه اذا كان ذلك خيرا لليتيم وهو قول ابي حنيفة قال وان اشترى بمثل القيمة لم يحز حتى يكون ما يأخذه اليتيم اكثر قيمة لقوله تعالى (الاباتي هي احسن) وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ذلك بحال * وقوله (حتى يبلغ اشده) قال زيد بن اسلم وربيعة الحلم * قال ابو بكر وقال في موضع آخر (ولانها كلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فذكر الكبير ههنا وذكر الاشد في هذه الآية وقال (واستلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) فذكر في احدي الآيات الكبير مطلعا وفي الاخرى الاشد وفي الاخرى بلوغ النكاح مع ائناس الرشد وروى عبدالله بن عثمان بن خنيم عن مجاهد عن ابن عباس (حتى اذا بلغ اشده) ثلاث والاثون سنة (واستوى) اربعون سنة (اولم نعمركم) قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم ستون سنة وقال تعالى (حتى اذا بلغ اشده وبلغ اربعين سنة قال رب اوزعني) فذكر في قصة موسى بلوغ الابد والاستواء وذكر في هذه الآية بلوغ الاشد وفي الاخرى بلوغ الاشد وبلوغ اربعين سنة وجاز ان يكون المراد بلوغ الاشد قبل اربعين سنة وقيل الاستواء واذا كان كذلك فالاشد ليس له مقدار معلوم في المادة لا يزيد عليه ولا ينقص منه وقد يختلف احوال الناس فيه فيبلغ بعضهم الاشد في مدة لا يبلغه غيره في مثلها لانه ان كان بلوغ الاشد هو اجتماع الرأي واللب بعد الحلم فذلك يختلف في المادة وان كان بلوغه اجتماع القوى وكالاجسم فهو مختلف ايضا وكل ما كان حكمه مبني على العادات فقير بممكن القطع به على وقت لا يجزؤه ولا يقصر عنه الا بتوقيف او اجماع فلما قال في آية (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده) اقتضى ذلك دفع المال اليه عند بلوغ الاشد من غير شرط ائناس الرشد ولما قال في آية اخرى (حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) شرط فيها بعد بلوغ النكاح ائناس الرشد ولم يشترط ذلك في بلوغ الاشد ولا بلوغ حد الكبر في قوله (ولانها كلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا) فقال ابو حنيفة لا يدفع اليه ماله بعد البلوغ حتى يؤنس منهم رشدا ويكبر ويبلغ الاشد وهو خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله بعد ان يكون عاقلا مجازا ان تكون هذه مدة بلوغ الاشد عنده * وقوله تعالى (واوفوا بالعهد) يعني والله اعلم ايجاب الوفاء بما عاهد الله على نفسه من النذور والدخول في القرب فالزمه الله تعالى اتمامها وهو كقوله تعالى (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا

من فضله لتصدقن ولتكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله يخلوا به ونولوا وهم معرضون فاعقبهم نقفا في قلوبهم) وقيل اوفوا بالعهد في حفظ مال اليتيم مع قيام الحجة عليكم بوجوب حفظه وكل ما قامت به الحجة من اوامر الله وزواجره فهو عهد * وقوله تعالى (ان العهد كان مسؤولا) معناه مسؤولا عنه للجزاء فحذف اكتفاء بدلالة الحال وعلم المخاطب بالمراد وقيل ان العهد يسأل فيقال لم تقضت كاتسئل المؤدة نأى ذنب قتلت وذلك يرجع الى معنى الاول لانه توقيف وتقرير لتأقض العهد كما ان سؤال المؤدة توقيف وتقرير لتأثلها بانه قتلتا بغير ذنب * وقوله تعالى (واوفوا الكيل اذا كلم وزنوا بالقسط المستقيم) فيه دلالة على ان من اشترى شيئا من المكيالات مكايلا او من الموزونات موازنة واجب عليه ان لا يأخذ المشتري كيلا الا بكيل ولا المشتري وزنا الا بوزن وانه غير جائز له ان يأخذه مجازفة وفي ذلك دليل على ان الاعتبار في تحريم التفاضل هو بالكيل والوزن اذ لم يخص ايجاب الكيل في المكيل وايجاب الوزن في الموزون بالما كول منه دون غيره فوجب ان يكون سائر المكيالات والموزونات اذا اشترى بعضها ببعض من جنس واحد انه غير جائز اخذه مجازفة الا بكيل سواء كان ما كولا او غير ما كول نحو الجص والنورة وفي الموزون نحو الحديد والرصاص وسائر الموزونات * وفيه الدلالة على جواز الاجتهاد وان كل مجتهد مصيب لان ايفاء الكيل والوزن لاسبيل لنا اليه الا من طريق الاجتهاد وغلبة الظن الا ترى انه لا يمكن احدا ان يدعي اذا كاله لغيره القطع بانه لا يزيد حبة ولا ينقص وانما مرجعه في ايفاء حقه الى غلبة ظنه ولما كان الكائل والوازن مصيبا لحكم الله تعالى اذا قل ذلك ولم يكلف اصابة حقيقة المقدار عند الله تعالى كان كذلك حكم مسائل الاجتهاد * وقيل في القسطاس انه الميزان صغير او كبير وقال الحسن هو القبان ولما ذكرنا من المعنى في المكيل والموزون قال المحققان فيمن له على آخر شيء من المكيل او الموزون انه غير جائز له ان يقبضه مجازفة وان تراضيا وظاهرا الامر بالكيل والوزن بوجوب ان لا يجوز تركهما براضيهما وكذلك لا يجوز قسمتهما اذا كان بين شريكين مجازفة للعلة التي ذكرنا ولو كانت ثيابا او عروضا من غير المكيل والموزون جاز ان يقبضه مجازفة براضيهما وجاز ان يقبضها مجازفة اذ لم يوجد علينا فيه ايفاء الكيل والوزن * وقوله تعالى (ذلك خير واحسن تأويلا) معناه ان ذلك خير لكم واحسن عاقبة في الدنيا والآخرة والتأويل هو الذي اليه مرجع الشيء وتفسيره من قولهم آل يؤل اولا اذا رجع * وقوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) القفو اتباع الاثر من غير بصيرة ولا علم بما يصير اليه ومنه الثقافة وكانت العرب فيها من يقتاف الاثر وفيها من يقتاف النسب وقد كان هذا الاسم موضوعا عندهم لما يخبر به الانسان عن غير حقيقة يقولون نقوف الرجل اذا قال الباطل * قال جرير

وطال حذارى خيفة البين والنوى * واحذونة من كاشع مقوف

قال اهل اللغة اراد بقوله الباطل * وقال آخر

ومثل الدمى شم العرائين ساكن * بين الحياء لا يشعن الثقافا

أي تصدق وانما يسمى تصدق بهذا الاسم لان اكثره يكون عن غير حقيقة وقد حكى الله بكذب الصادق اذا لم يأت بالشهود بقوله (لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين) قال قتادة في قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) لا تقف سمعت ولم تسمع ولا رايت ولم تره ولا علمت ولم تعلم وقد اقضى ذلك نهي الانسان عن ان يقول في احكام الله مالا علم له به على جهة الظن والحسبان وان لا يقول في الناس من السوء مالا يعلم صحته ودل على انه اذا اخبر عن غير علم فهو آثم في خبره كذبا كان خبره او صدقا لانه قائل بغير علم وقد نهى الله عن ذلك بقوله تعالى (ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا) فيه بيان ان الله علينا حقا في السمع والبصر والفؤاد والمرء مسؤول عما يفعله بهذه الجوارح من الاستماع بما لا يحل والنظر الى مالا يجوز والارادة بما يقيح ومن الناس من يحتج بقوله (ولا تقف ما ليس لك به علم) في نفي القياس في فروع الشريعة وابطال خبر الواحد لانهما لا يفيضان بنا الى العلم والقائل بهما قائل بغير علم وهذا غلط من قائله وذلك لان ما قامت دلالة القول به فليس قولا بغير علم والقياس واخبار الآحاد قد قامت دلائل موجبة للعلم بصحتهما وان كنا غير علمين بصدق الخبر وعدم العلم بصدق الخبر غير مانع جواز قبوله ووجوب العمل به كما ان شهادة الشاهدين يجب قبولها اذا كان ظاهرهما العدالة وان لم يقع لنا العلم بصحة خبرهما وكذلك اخبار المعاملات مقبولة عند جميع اهل العلم مع فقد العلم بصحة الخبر وقوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) غير موجب لرد اخبار الآحاد كما لم يوجب رد الشهادات واما القياس الشرعي فان ما كان منه من خبر الاجتهاد فكل قائل بشئ من الاقاويل التي يسوغ فيها الاجتهاد فهو قائل بعلم اذ كان حكم الله عليه ما اداه اجتهاده اليه ووجه آخر وهو ان العلم على ضربين علم حقيقي وعلم ظاهري والذي تعبدنا به من ذلك هو العلم الظاهر الا ترى الى قوله تعالى (فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار) وانما هو العلم الظاهر لا معرفة مغيب ضارهن وقال اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا لنعبى حافطين) فاخبروا انهم شهدوا بالعلم الظاهر بقوله تعالى (واذا قرأت القرآن جعلك بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا) قيل انه على معنى التشبيه لهم بمن بينه وبين ما يأتي به من الحكمة في القرآن فكان بينه وبينهم حجابا عن ان يدركوه فينتقموا به وروى نحوه عن قتادة وقال غيره نزل في قوم كانوا يؤذونه بالليل اذا تلا القرآن فحال الله تعالى بينهم وبينه حتى لا يؤذوه وقال الحسن منزلة منزلهم فيما اعرضوا عنه منزلة من بينك وبينه حجاب بقوله تعالى (وجعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه) قيل فيه انه منعهم من ذلك ليلا في وقت مخصوص لئلا يؤذوا النبي صلى الله عليه وسلم وقيل جعلناها بالحكم انهم بهذه المنزلة ذما لهم على الامتناع من فهم الحق والاستماع اليه مع اعراضهم وتقورهم عنه بقوله تعالى (وتظنون ان ابستم الاقبيلا) قال الحسن ان لبستم الاقبيلا في الدنيا لطول لبسكم في الآخرة كما قيل كآلتك بالدنيا لم تكن وكآلتك بالآخرة لم تزل وقال قتادة اراد به احتقار امر الدنيا

حين عاشوا يوم القيامة بقوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي ارسلناك الا آية للناس) روى عن ابن عباس رواية سعيد بن جبير والحسن وقاتدة وابراهيم ومجاهد والضحاك قالوا رؤيا غير ليلة الاسراء الى بيت المقدس فلما اخبر المشركين بما راى كذبوا به وروى عن ابن عباس ايضا انه اراد برؤياه انه سيدخل مكة بقوله تعالى (والشجرة الملعونة في القرآن) روى عن ابن عباس والحسن والسدي وابراهيم وسعيد بن جبير ومجاهد وقاتدة والضحاك انه اراد شجرة الزقوم التي ذكرها في قوله (ان شجرة الزقوم طعام الاثيم) فاراد بقوله (ملعونة) انه ملعون اكلها وكانت قنهم بها قول ان جهل لعنه الله ودونه النار تأكل الشجر فكيف ثبت فيها بقوله تعالى (واستغفر من استطعت منهم بصوتك) هذا تهديد واستهانة بفعل المقول له ذلك وانه لا يفوته الجزاء عليه والانتقام منه وهو مثل قول القائل اجهد جهدك فستري ما ينزل بك ومعنى استغفر استغفره واستغفره بمعنى (بصوتك) روى عن مجاهد انه الفناء واللهو وهما محظوران وانهما من صوت الشيطان وقال ابن عباس هو الصوت الذي يدعو به الى معصية الله وكل صوت دعى به الى الفساد فهو من صوت الشيطان بقوله تعالى (واجلب عليهم) فان الاجلاب هو السوق بجلبة من السائق والجلبة الصوت الشديد وقوله تعالى (نجيك ورجلك) روى عن ابن عباس ومجاهد وقاتدة كل راجل او ماش الى معصية الله من الانس والجن فهو من رجل الشيطان وخيله والرجل جمع راجل كالنجر جمع تاجر والركب جمع راكب بقوله تعالى (وشاركهم في الاموال والاولاد) قيل معناه كن شريكا في ذلك فان منه ما يطلبونه بشهواتهم ومنه ما يطلبونه لاشرائك بهم وقال مجاهد والضحاك وشاركهم في الاولاد يعني الزنا وقال ابن عباس المؤودة وقال الحسن وقاتدة من هودوا ونصروا وقال ابن عباس رواية تسميتهم عبد الحارث وعبد سمس بقوله قال ابو بكر لما احتمل هذه الوجوه كان محمولا عليها وكان جميعها مرادا اذ كان ذلك مما للشيطان يصيب في الاغراء به والدعاء اليه بقوله تعالى (ولقد كرمنا نبي آدم) اطلق ذلك على الجنس وفيهم الكافر الممان على وجهين احدهما انه كرمهم بالانعام عليهم وعاملهم معاملة المكرم بالنعمة على وجه المبالغة في الصفة والوجه الآخر انه لما كان فيهم من على هذا المعنى اجرى الصفة على جماعتهم كقوله (كنتم خيرة امة اخرجت للناس) لما كان فيهم من هو كذلك اجرى الصفة على الجماعة بقوله تعالى (يوم ندعو كل اناس باسمهم) قيل انه يقال هاتوا متبى ابراهيم هاتوا متبى موسى هاتوا متبى محمد صلى الله عليه وسلم فيقوم الذين اتبعوا الانبياء واحدا واحدا فيأخذون كتبهم بايمانهم ثم يدعو بتبى ائمة الضلال على هذا المنهاج قال مجاهد وقاتدة امامه نبيه وقال ابن عباس والحسن والضحاك امامه كتاب عمله وقال ابو عبيدة بمن كانوا يأمون به في الدنيا وقيل باسمهم بكتبهم الذي انزل الله عليهم فيه الحلال والحرام والفرائض بقوله تعالى (ومن كان في هذه اعمى) روى عن ابن عباس ومجاهد وقاتدة من كان في امر هذه الدنيا وهي شاهدة له من تديرها وتصريفها وتقلب التم فيها اعمى

عن اعتقاد الحق الذي هو مقتضاها وهو في الآخرة التي هي غاية عنه اعمى واصلا سبيلا
قوله تعالى ﴿فَالصَّلَاةُ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ روى عن ابن مسعود وابي
عمر بن سلمي قالا دلوك غروبها وعن ابن عباس وابي رزة الاسمي وجابر وابن
عمر دلوك الشمس مباح وكذلك روى عن جماعة من التابعين قال ابو بكر هؤلاء الصحابة
قالوا ان الدلوك الميل وقولهم مقبول فيه لانهم من اهل اللغة واذا كان كذلك جاز ان يراد به
الميل للزوال والميل للغروب فان كان المراد الزوال فقد انتظم صلاة الظهر والعصر والمغرب
والعشاء الآخرة اذ كانت هذه اوقات متصلة بهذه القروض فجاز ان يكون غسق الليل غاية
لفعل هذه الصلوات في مواقيها وقد روى عن ابي جعفر ان غسق الليل انصافه فدل
ذلك على انه آخر الوقت المستحب لصلاة العشاء الآخرة وان تأخيرها الى ما بعده مكروه
ويحتمل ان يراد به غروب الشمس فيكون المراد بيان وقت المغرب انه من غروب الشمس
الى غسق الليل وقد اختلف في غسق الليل فروى مالك عن داود بن الحصين قال اخبرني
بخبر عن ابن عباس انه كان يقول دلوك الشمس حين تزول الشمس الى غسق الليل حين تحجب الشمس
قال وقال ابن مسعود دلوك الشمس حين تحجب الشمس الى غسق الليل حين يغيب الشفق
وعن عدالة ايضا انه لما غربت الشمس قال هذا غسق الليل وعن ابي هريرة غسق الليل
غيوبة الشمس وعن الحسن غسق الليل صلاة المغرب والعشاء وعن ابراهيم غسق الليل
العشاء الآخرة وقال ابو جعفر غسق الليل انصافه قال ابو بكر من تأول دلوك الشمس على
غروبها فغير جائز ان يكون تأويل غسق الليل عنده غروبها ايضا لانه جعل الابتداء بالدلوك
وغسق الليل غاية له وغير جائز ان يكون الشيء غاية لنفسه فيكون هو الابتداء وهو الغاية فان كان
المراد بالدلوك غروبها فغسق الليل هو ما الشفق الذي هو آخر وقت المغرب واجتماع الظلمة
وهو ايضا غيوبة الشفق لانه لا يجتمع الا بغيوبة البياض واما ان يكون آخر وقت العشاء
الآخرة مستحب وهو انصاف الليل فينظم اللفظ حيث المغرب والعشاء الآخرة قال قوله
تعالى ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ان قرآن الفجر كان مشهودا قال ابو بكر هو معطوف على قوله
(اقم الصلوة لدلوك الشمس) وتقديره اقم قرآن الفجر وفيه الدلالة على وجوب القراءة
في صلاة الفجر لان الامر على الوجوب ولا قراءة في ذلك الوقت واجبة الا في الصلاة
فان قيل معناه صلاة الفجر قال له هذا غلط من وجهين احدهما انه غير جائز ان يجعل
القراءة عبارة عن الصلاة لانه صرف للكلام عن حقيقة الى المجاز بغير دليل والثاني قوله
في نسق التلاوة (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) ويستحيل التهجد بصلاة الفجر ليلا والهاء
في قوله (به) كناية عن قرآن الفجر المذكور قبله فثبت ان المراد حقيقة القراءة لا مكان
التهجد بالقرآن المقروء في صلاة الفجر واستحالة التهجد بصلاة الفجر وعلى انه لو صح ان
المراد ما ذكرت لك ان دلالة فائمه على وجوب القراءة في الصلاة وذلك لانه لم يجعل القراءة

عبارة عن الصلاة الاولى من اركانها وفروضها قوله تعالى ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك﴾
روى عن حجاج بن عمرو الانصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بحسب
احدكم اذا قام اول الليل الى آخره انه قد تهاجد لاولكن التهجد الصلاة بعد رقدته ثم الصلاة بعد
رقدته ثم الصلاة بعد رقدته وكذلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الاسود
وعلقمة قالا التهجد بعد النوم والتهجد في اللغة السهر للصلاة اول ذكر الله والتهجد النوم وقيل
التهجد التيقظ بما ينفي النوم وقوله (نافلة لك) قال مجاهد وانما كانت نافلة للنبي صلى الله
عليه وسلم لانه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكانت طاعته نافلة اي زيادة في الثواب
ولغيره كفارة لذنوبه وقال قتادة نافلة تطوعا وفضيلة وروى سليمان بن حبان قال حدثنا
ابو غالب قال حدثنا ابو امامة قال اذا وضعت الطهور مواضعه فعدت مغفورا وان قمت تصلي كانت
لك فضيلة واجزا فقال له رجل يا ابا امامة ارايت ان قام يصلي يكون له نافلة قال لا انما النافلة للنبي
صلى الله عليه وسلم كيف يكون ذلك نافلة وهو يسمى في الذنوب والخطايا يكون لك فضيلة
واجزا فنع ابو امامة ان تكون النافلة لغير النبي صلى الله عليه وسلم قال كيف انت اذا كانت عليك امراء
ابن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذا كانت عليك امراء
يؤخرون الصلاة قال قلت فانا امرئ قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتهم فصلها معهم لك
نافلة وروى قتادة عن شهر بن حوشب عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الوضوء يكفر ما قبله ثم يصير الصلاة نافلة قيل له انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال نعم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ولا اربع ولا خمس فثبت النبي صلى الله عليه
وسلم بهذين الخبرين النافلة لغيره والنافلة هي الزيادة بعد الواجب وهي التطوع والفضيلة ومنه
التقل في النسيمة وهو ما يجعله الامام لبعض الجيش زيادة على ما يستحقه من سهامها بان يقول
من قتل قتيلا فله سلبه ومن اخذ شيئا فهو له قوله تعالى ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾
قال مجاهد على طبيعته وقيل على عادته الى الفها وفيه تحذير من الف الفساد والمساكنة
اليه فيستمر عليه وقيل على اخلاقه قال ابو بكر شاكلته ما يشاكله ويليقه ويشبهه فالذي
يشاكل الخير من الناس الخير والصلاح والذي يشاكل الشرير الشر والفساد وهو كقوله
(الحيثيات للخبيثين) يعني الحيثيات من الكلام للخبيثين من الناس (والطيات للطيبين)
يعني الطيات من الكلام للطيبين من الناس وروى ان عيسى عليه السلام مر بقوم فكلموه
بكلام قبيح ورد عليهم ردا حسنا فقبل له في ذلك فقال انما يعق كل انسان ما عنده قوله
تعالى ﴿ويستلونك عن الروح قل الروح من امر ربي﴾ اختلف في الروح الذي اتوا عنه
فروى عن ابن عباس انه جبريل وروى عن علي انه ملك من الملائكة له سبعون الف وجه
لكل وجه سبعون الف لسان يسبح الله بجميع ذلك وقيل انما اراد روح الحيوان وهو ظاهر
الكلام قال قتادة الذي سأل عن ذلك قوم من اليهود وروح الحيوان جسم رقيق على
بنية حيوانية في كل جزء منه حياة وفيه خلاف بين اهل العلم وكل حيوان فهو روح الا

ان منهم من الاغاب عليه الروح ومنهم من الاغاب عليه البدن وقيل انه يجيهم لان المصلحة
 وان يكونوا الى ما في عقولهم من الدلالة عليها للارياض باستخراج الفائدة وروى في كتابهم
 انه ان اجاب عن الروح فليس بني فلم يجيهم الله عز وجل مصداقا لما في كتابهم * والروح
 قد يسمى به اشياء منها القرآن قال الله تعالى (وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا) سماء
 روحا تشبهها بروح الحيوان الذي به يحيى والروح الامين جبريل وعيسى بن مريم - حتى
 روحا على نحو ما سمي به من القرآن * وقوله (قل الروح من امر ربي) اي من الامور
 الذي يعلمه ربي : وقوله تعالى (وما اوتيتم من العلم الا قليلا) يعني ما اعطيتكم من العلم المتخصص
 عليه الا قليلا من كثير بحسب حاجتكم اليه فالروح من المترك الذي لا يصاح النص عليه للمصاحبة
 وقد دلت هذه الآية على جواز ترك جواب السائل عن بعض ما يستل عنه لما فيه من
 المصلحة في استعمال الفكر والتدبر والاستخراج وهذا في السائل الذي يكون من اهل النظر
 واستخراج المعاني فاما ان كان مستفتيا قديليا بخدانة احتاج الى معرفة حكمها وليس من اهل
 النظر فعلى العالم بحكمها ان يجيبه عنها بما هو حكم الله عنده : وقوله تعالى (قل ان اجتمعت الانس
 والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن) الآية فيه الدلالة على اعجاز القرآن فمن الناس من يقول اعجازه
 في النظم على حياله وفي المعاني وترتيبها على حياله ويستدل على ذلك بحديث في هذه الآية العرب والمعجم
 والجن والانس ومعلوم ان المعجم لا يتحدون به من طريق النظم فوجب ان يكون التحدي لهم من جهة
 المعاني وترتيبها على هذا النظام دون نظم الالفاظ ومنهم من ياتي ان يكون اعجازه الامن جهة نظم
 الالفاظ والبلاغة في العبارة فانه يقول ان اعجاز القرآن من وجوه كثيرة منها حسن النظم وجودة
 البلاغة في اللفظ والاختصار وجمع المعاني الكثيرة في الالفاظ البسيطة مع تعريه من ان يكون فيه لفظ
 مستحوط او معنى مدخول ولا تناقض ولا اختلاف تضاد وجميعه في هذه الوجوه جار على منهاج واحد
 وكلام العباد لا يخلو اذا طال من ان يكون فيه الالفاظ الساقطة والمعاني الفاسدة والتناقض في المعاني
 وهذه المعاني التي ذكرنا من عيوب الكلام موجودة في كلام الناس من اهل سائر اللغات لا
 يختص باللغة العربية دون غيرها فحادث ان يكون التحدي واقعا للمعجم بمثل هذه المعاني في
 الايات بها عارية مما يعيها وبهجتها من الوجوه التي ذكرناها ومن جهة ان المصاحبة لا تختص
 بها لغة العرب دون سائر اللغات وان كانت لغة العرب افصحها وقد علمنا ان القرآن في اعلى
 طبقات البلاغة فحادث ان يكون التحدي للمعجم واقعا بان يأتوا بكلام في اعلى طبقات البلاغة
 بلغتهم التي يتكلمون بها : وقوله تعالى (وقرآنا فرقاه لتقرأ على الناس على مكث) قوله (فرقاه)
 يعني فرقناه بالبيان عن الحق من الباطل : وقوله (لتقرأ على الناس على مكث) يعني على تثبيت وتوقف
 ليفهموه بالتأمل ويعلموا ما فيه بالتفكير ويفقهوا باستخراج ما تضمن من الحكم والمعلوم
 الشريفة وقد قيل انه كال ينزل منه شيء يمكنون ماشاء الله ثم ينزل شيء آخر وهو في معنى قوله
 (ورتل القرآن ترتيلا) وروى سفيان عن عبيد المصنف قال سئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما
 البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة جلاوسهما وسجودهما وركوعهما سواء أيهما افضل قال

الذي قرأ البقرة ثم قرأ (وقرآنا فرقاه لتقرأ على الناس على مكث) وروى معاوية بن قرة
 عن عبيد الله بن المغفل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو على ناقته وهو يقرأ
 سورة الفتح او من سورة الفتح قراءة بينة وروى حماد بن سامة عن ابي حمزة الضمعي قال قال
 ابن عباس لان اقرأ القرآن فارتابها واتدبرها احب الي من ان اقرأ القرآن هذا وروى الاعمش
 عن عماره عن ابي الاحوص عن عبيد الله قال لا تقرأ القرآن في اقل من ثلاث واقراء في سبع
 وروى الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن زيد انه كان يقرأ في سبع والاسود في ست
 وعائشة في خمس وروى عن عثمان بن عفان انه قرأ القرآن في ليلة وروى ابن ابي ليلى عن صدقة
 عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم سقف في المسجد واعتكف فيه في آخر رمضان
 وكان يصلي فيه فاخرج رأسه فرأى الناس يصلون فقال ان المصلي اذا صلى يتأجج ربه فليعلم
 احكم : يتأجج وفي ذلك دليل على ان المستحب الترتيل لانه يعلم ما يتأجج ربه به ويفهم
 عن نفسه ما يقرأه

باب السجود على الوجه

قال الله تعالى (وان الذين اتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يخرون للاذقان سجدا) روى عن
 ابن عباس قال للوجوه وروى معمر عن قتادة في قوله تعالى (يخرون للاذقان سجدا) قال للوجوه
 وقال معمر وقال الحسن النخعي وسئل ابن سيرين عن السجود على الانف فقال (يخرون للاذقان
 سجدا) وروى طاوس عن مابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على
 سبعة اعظم ولا اكف شعرا ولا ثوبا قال طاوس و اشار الى الجبهة والانف هما عظم واحد وروى
 عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد
 سجد معه سبعة ارباب وجهه وكفاه وركبته وقدماه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال اذا سجدت فكن جبهتك وانفك من الارض وروى وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا سجد وضع جبهته وانفه على الارض وروى ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد
 الخدري انه رأى الطين في انف رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتبته من اثر السجود
 وكانوا مطروا من الليل وروى عاصم الاجول عن عكرمة قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 رجلا ساجدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة الا بمس الانف منها ما عسى الجين
 وهذه الاخبار تدل على ان موضع السجود هو الانف والجبهة جميعا وروى عبد العزيز
 ابن عبد الله قال قلت لوهيب بن كيسان يا ابا نعم مالك لا تمكن جبهتك وانفك من الارض قال ذاك
 لاني سمعت جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على جبهته على
 قصاص الشعر وروى ابو الشعثاء قال رأيت ابن عمر سجد فلم يضع انفه على الارض فقيل له
 في ذلك فقال ان اني من حروجهي وانا اكره ان اسين وجهي وروى عن القاسم وسالم انهما
 كانا يسجدان على جباههما ولا تمس اوفيهما الارض واما حديث جابر فحادث ان يكون رأى

نبي صلى الله عليه وسلم يسجد على فصوص شعيرة لمدر كان بالله تعذر معه السجود عليه وتأويل من تأوله على الوجوه على الأيدي يدل على جواز الاقتصار بالسجود على الألف دون الجهة وإن كان المستحب فعل السجود عليهما لأنه معلوم أنه لم يرد به السجود على الذن لأن أحدا من أهل العلم لا يقول ذلك فثبت أن المراد الألف لقربه من الذن ومن مذهب أبي حنيفة أنه إن سجد على الألف دون الجهة اجزأه وقال أبو يوسف ومحمد لا يجزئه وإن سجد على الجهة دون الألف اجزأه عندهم جميعا وروى العطاء بن خالد عن نافع عن ابن عمر قال إذا وقع انفك على الأرض فقد سجدت وروى سفيان عن حنظلة عن طاوس قال الجهة والألف من السبعة في صلاة واحد وروى إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال إن الألف من الجنبين وقال هو خير

باب ما يقال في السجود

قال الله عز وجل ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ فقد فهم بهذا القول عند السجود فدل على أن المسنون في السجود من الذكر هو التسبيح وروى موسى بن أبوب عن عمه عن عقبة بن عامر قال لما نزل (فسبح باسم ربك العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزل (سبح اسم ربك الأعلى) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم وروى ابن أبي ليلى عن الشعبي عن صلة بن زفر عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وروى قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح وروى ابن أبي ذئب عن إسحاق بن زيد عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا فإذا فعل ذلك فقد تم ركوعه وذكر في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فأكثروا فيه الدعاء فإنه من أن يستجاب لكم وروى عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت في كلام كثير وجاز أن يكون ما رواه علي وابن عباس أنما كان يقوله قبل نزول (سبح اسم ربك الأعلى) ثم لما نزل ذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل في السجود كما رواه عقبة بن عامر وهشام بن عمار والثوري والشافعي يقول في الركوع سبحان ربّي العظيم ثلاثا وفي السجود سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وقال الثوري يستحب الإمام أن يقولها خمسا في الركوع وفي السجود حتى يدرك الذين خلفه ثلاث تسيحات وقال ابن القاسم عن مالك في الركوع والسجود إذا أمكن ولم يسبح فهو يجزئ عنه وكان لا يوقت تسيحا وقال مالك في السجود والركوع قول التس في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود سبحان ربّي الأعلى لا أعرفه فأنكره ولم يحد فيه دعاء موقفاً ولكن يمكن يديه من ركبته في الركوع ويمكن جبهته من الأرض في السجود وليس فيه عنده حد

باب البكاء في الصلاة

قال الله تعالى ﴿وَيَخْرُونَ الْأَذْقَانِ﴾ يكونون يبكون ويزيدهم خشوعاً ومثله قوله تعالى ﴿أَخْرُوا سَحَاباً﴾ وفيه الدلالة على أن البكاء في الصلاة من خوف الله لا يقطع الصلاة لأن الله تعالى قد مدحهم بالبكاء في السجود ولم يفرق بين سجود الصلاة وسجود التلاوة وسجدة الشكر وروى سفيان بن عيينة قال حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد قال سمعت عبد الله بن شداد قال سمعت نسيج عمر رضي الله عنه وأبي آخر الصنفوف وقرأ في صلاة الصبح سورة يوسف حتى إذا بلغ (أنا أشكو بثي وحزني إلى الله) نشج ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وقد كانوا خلفه فصار أجمعاً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي وأصدره أزيز كإزيز الرجل من البكاء وقوله تعالى ﴿ويزيدهم خشوعاً﴾ يعني به أن يبكاهم في حال السجود يزيدهم خشوعاً إلى خشوعهم وفيه الدلالة على أن مخافتهم لله تعالى حتى تؤديهم إلى البكاء داعية إلى طاعة الله وإخلاص العبادة على ما يجب من القيام بحقوق نعمه والله الموفق

باب الجهر بالقراءة في الصلاة والدعاء

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا﴾ واستغ بين ذلك شيلاً روى عن ابن عباس رواية وعائشة ومجاهد وعطاء لا تجهر بدعائك ولا تخافت به وروى عن ابن عباس أيضاً وقتادة أن المشركين كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جهر ولا يسمع من خلفه إذا خافت وذلك بكثرة قائل الله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ وأراد به القراءة في الصلاة وقال الحسن لا تجهر بالصلاة بأصواتها عند من يؤذيك ولا تخافت بها عند من ياتسبها فكان عند الحسن أنه أريد ترك الجهر في حال وترك المخافة في أخرى وقيل لا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بجميعها واستغ بين ذلك شيلاً بأن تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار على ما أمرناك به وروى عن عبادة بن نسي عن غضيف بن الحارث قال سألت عائشة أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة أو يخافت قالت ربما جهر وربما خافت وروى أبو خالة الوالي عن أبي هريرة أنه كان إذا قام من الليل يخفض طورا ويرفع طورا وقال هكذا كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الناس يصلون في آخر رمضان فقال إن المصلي إذا صلى يتأجج ربه فيعلم أحدكم بما يتأججه ولا يجهر بعضهم على بعض وروى أبو إسحاق عن الحارث عن علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرفع الرجل صوته بالقراءة قبل العشاء وبعدها يغلط أصحابه في الصلاة ورويت أخبار في الجهر بالقراءة في صلاة الليل روى كريب عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في بعض حجره فيسمع قراءته من كان خارجاً وروى إبراهيم بن علقمة قال صليت مع عبد الله ليلة فكان يرفع صوته بالقراءة فيسمع أهل الدار وروى أن أبا بكر كان إذا صلى خفض صوته وإن عمر كان إذا صلى رفع صوته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكرهتم تفعل هذا قال أناجي ربّي وقد علم حاجتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم أحسنت وقال

مر لم يعمل هذا فقال اوقفوا نوسن واطرد شيطان فقال احسنت فلما نزل ولا نجهر
بصلايك الآية ون لاني بكر ارفع شيا وقال اعمر اخفض شي وروى الزهري عن عمرو
عن عائشة قالت سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت ابي موسى فقال لقد اوفى ابو موسى من
مزامير آل داود فهذا يدل على ان رفع الصوت لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وروى
عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن باصواتكم
وروى حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان يقول حسنوا اصواتكم بالقرآن وروى
ابن جرير عن طاوس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الناس قراءة قال
الذي اذا سمعت قراءته رأيت انه يخشى الله . آخر سورة بني اسرائيل

ومن سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿ انا جعلنا ما على الارض زينة لها لنبلوهم ايهم احسن عملا وانا جاعلون ما عليها
صعيدا جردا ﴾ فيه بيان ان ما جعله زينة لها من النبات والحيوان وغير ذلك سبحانه صعيدا جردا
والصعيد الارض والصعيد التراب وما ذكره الله تعالى من حاله ما جعلها مما هو زينة لها صعيدا
هو مشاهد معلوم من طبع الارض اذ كل ما يحصل فيها من نبات او حيوان او حديد او رصاص
او نحوه من الجواهر يستحيل ترواها فاذا كان الله جل وعلا قد اخبر ان ما عليها يصير صعيدا جردا
وامح مع ذلك التيمم بالصعيد وجب بعموم ذلك جواز التيمم بالصعيد الذي كان نباتا او جوارا
وحديدا او رصاصا او غير ذلك لاطلاقه تعالى الامر بالتيمم بالصعيد وفي ذلك دليل على صحة
قول الصحاح في التجاسات اذا استحالت ارض انها ظاهرة لانها في هذه الحال ارض ليست
نجاسة وكذلك قالوا في نجاسة احرقت فصارت رمادا انه طاهر لان الرماد في نفسه طاهر
وليس نجاسة ولا فرق بين رماد النجاسة وبين رماد الحطب الطاهر اذ النجاسة هي التي توجد
على صرب من الاستحالة وقد زال ذلك عنها بالاحراق وصارت الى ضرب الاستحالة التي
لاوجب نجاسة وكذلك الحمر اذا استحالت خلافتها طاهرا لانه في الحال ليس بخمر لزوال
الاستحالة الموجبة لكونها حراما قوله تعالى ﴿ اذا وى الفتية الى الكهف فقالوا ربنا آتينا
من لدنك رحمة وهي لنا امرنا رشدا ﴾ فيه الدلالة على ان على الانسان ان يهرب بدينه اذا خاف
الفتنة فيه وان عليه ان لا يتعرض لظهور كلمة الكفر وان كان على وجه الفتنة وبدل على
انه داراد الهرب بدينه خوف الفتنة ان يدعو بالدعاء الذي حكاه الله عنهم لان الله قد رضى
ذلك من فعلهم واجاب دعائهم وحكاهم على جهة الاستحسان لما كان منهم قوله تعالى
﴿ تعلم اني الحزين احسني لما لبثوا امدا ﴾ معناه ليظهر المعلوم في اختلاف الحزين في مدة لبثهم
فان ذلك من العبرة قوله تعالى ﴿ لو اطلعت عليهم لوليت منهم قراوا ولما كنت منهم رعبا ﴾ قيل

وه وجود احدها ما باليه الله تعالى من الهبة لئلا يصل اليهم احد حتى يبلغ الكتاب اجله
فهم ونبهوا من رفقهم وذلك وصفهم في حال نومهم لا بعد البقعة والثاني انهم كانوا في مكان
موحش من الكهف اعينهم مفتوحة يتنفسون ولا يتكلمون والثالث ان اظفارهم وشعورهم
طالت فلذلك ياخذ الرعب منهم قوله تعالى ﴿ قالوا ليتنا يوما او بعض يوم ﴾ لا حكي
الله ذلك عنهم غير منكر لقولهم علمنا انهم كانوا مصيبين في اطلاق ذلك لان مصدره الى
ما كان عندهم من مقدار اللبث وفي اعتقادهم لا عن حقيقة اللبث في الغيب وكذلك هذا
في قوله ﴿ فاما الله فانه علم ما لم يكن قال ليت يوما او بعض يوم ﴾ ولم ينكر الله
ذلك لانه اخبر عما عنده وفي اعتقاده لا عن غيب امره وكذلك قول موسى عليه السلام
للخضر ﴿ اقلنت نفسا زكية بغير نفس اند جئت شيا نكرا ﴾ و ﴿ لقد جئت شيا امرا ﴾
يعنى عند ذلك ونحوه قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن حين قال ذوالذي اقصرت
الصلاة ام نسيت قوله تعالى ﴿ فابعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة ﴾ الآية يدل على
جواز خلط دراهم الجماعة والشري بها والاكل من الطعام الذي بينهم بالشركة وان كان بعضهم
قديما كل اكثر مما ياكل غيره وهذا الذي يسميه الناس المناهدة ويفعلونه في الاسفار وذلك
لانهم قالوا فابعثوا احداكم بورقكم هذه الى المدينة فاضاف الورق الى الجماعة ونحوه قوله تعالى
﴿ وان تحالطوهم فاخوانكم ﴾ فاباح لهم بذلك خلط طعام اليتيم بطعامهم وان تكون بدهم ايديهم
مع جواز ان يكون بعضهم اكثر اكلا من غيره وفي هذه الآية دلالة على جواز الوكالة بالشري
لان الذي بعثوا به كان وكيلا لهم

باب الاستثناء في اليمين

قال الله تعالى ﴿ ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ﴾ قال ابو بكر هذا الضرب
من الاستثناء يدخل لرفع حكم الكلام حتى يكون وجوده وعدمه سواء وذلك لان الله تعالى
ندبه الى الاستثناء بمشية الله تعالى لئلا يصير كاذبا بالحلف فدل على ان حكمه ما وصفا وبدل
عليه ايضا قوله عز وجل حاكيا عن موسى عليه السلام ﴿ استجد في ان شاء الله صابرا ﴾ فلم يصبر ولم يك
كاذبا لوجود الاستثناء في كلامه فدل على ان معناه ما وصفا من دخوله في الكلام لرفع حكمه فوجب
ان لا يختلف حكمه في دخوله على اليمين او على ايقاع الطلاق او على العناق وقد روى ايوب عن نافع
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلاحت عليه
وفي بعض الالفاظ فقد استثنى قال ابو بكر ولم يفرق بين شي من الايمان فهو على جميعها وعن عبد الله
ابن مسعود من قوله مثله وعن عطاء وطاوس وجهاد وراهم قالوا الاستثناء في كل شي وقد روى
اسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك اللحضي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم اذا قال الرجل لعبد انت حر ان شاء الله فهو حر واذا قال لامرأة انت
طالق ان شاء الله فليست بطالق وهذا حديث شاذ واهي السند غير معمول عليه عند اهل العلم

وقد اختلف اهل العلم بعد اتفاقهم على صحة الاستثناء في الوقت الذي يصح فيه الاستثناء على ثلاثة أنحاء فقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وابو العالية اذا استثنى بعد سنة صح استثنائه وقال الحسن وطائوس يجوز الاستثناء مادام في الجاس وقال ابراهيم وعطاء والشعبي لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وروى عن ابراهيم في الرجل يخاف ويستثنى في نفسه قال لا حتى يجهر بالاستثناء كما جهر بيمينه وهذا محمول عندنا على انه لا يصدق في القضاء اذا ادعى انه كان استثنى ولم يسمع منه وقد سمع منه اليمين وقال اصحابنا وسائر الفقهاء لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام وذلك لان الاستثناء بمنزلة الشرط والشرط لا يصح ولا يثبت حكمه الا موصولا بالكلام من غير فصل مثل قوله است طالق ان دخلت الدار فلو قال انت طالق ثم قال ان دخلت الدار بعد ما سكنت لم يوجب ذلك نفي الطلاق بالدخول ولو جاز هذا لجاز ان يقول لامرأته انت طالق ثلاثا ثم يقول بعد سنة ان شاء الله فيبطل الطلاق ولا يحتاج الى زوج ثان في بائنها للاول وفي تحريم الله تعالى ايها عليه بالطلاق الثلاث الابعد زوج دلالة على بطلان الاستثناء بعد السكوت وما صح ذلك في الايقاع في انه لا يصح الاستثناء الا موصولا بالكلام كان كذلك حكم اليمين وايضا قال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته انه ان برأ ضربها فامر الله تعالى ان يأخذ بيده ضففا ويضربه ولا يحنث ولو صح الاستثناء مترخيا عن اليمين لامرء بالاستثناء فيستغنى به عن ضربها بالضعف وغيره ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ولو جاز الاستثناء مترخيا عن اليمين لامرء بالاستثناء واستغنى عن الكفارة وقال صلى الله عليه وسلم اني ان شاء الله لا احلف على يمين فرائى غيرها خيرا منها الا نيت الذي هو خير وكفرت عن يميني ولم يقل الا قلت ان شاء الله فان قيل روى قيس عن سمك عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا أغزون قريش والله لا أغزون قريشا ثم سكنت ساعة فقال ان شاء الله فقد استثنى بعد السكوت ثم قال في آخره ان شاء الله فاجبرته استثنى في آخره وذلك يقتضي اتصاله باليمين وهو اولى لما ذكرنا وفي هذا الخبر دلالة ايضا على انه اذا حلف بايمان كثيرة ثم استثنى في آخره كان الاستثناء راجعا الى الجميع واحتج ابن عباس ومن تابعه في احازة الاستثناء مترخيا عن اليمين بقوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) فتأولوا قوله (واذكر ربك اذا نسيت) على الاستثناء وهذا غير واجب لان قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) يصح ان يكون كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه من غير تضمين له بما قبله وغير جائز فيما كان هذا سميلا تضمينه بغيره وقد روى ثابت عن عكرمة في قوله تعالى (واذكر ربك اذا نسيت) قال اذا غضبت قبت بذلك انه انما اراد الامر بذكر الله تعالى وان يفزع اليه عند السهو والغفلة وقد روى في التفسير ان قوله تعالى (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) انما نزل فيسألت قريش عن قصة اصحاب الكهف وذو القرنين فقال سأخبركم

فابطأ عنه جبريل عليهما السلام اياما ثم اتاه بخبرهم وامر الله تعالى بعد ذلك بان لا يطلق القول على فعل يفعله في المستقبل الا مقرونا بذكر مشيئة الله تعالى وفي نحو ذلك ما روى هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سليمان بن داود والله لا طوفن الليلة على مائة امرأة فتلد كل امرأة منهم غلاما يضرب بالسيف في سبيل الله ولم يقل ان شاء الله فلم تلد منهم الا واحدة ولدت نصف النسان قوله تعالى (ولبنوا في كهفهم ثمانمائة سنين وازدادوا تسعا) روى عن قتادة ان هذا حكاية عن قول اليهود لانا قال (قل الله اعلم بما لبثوا) وقال مجاهد والضحاك وعبيد بن عمير انه اخبر من الله تعالى بان هذا كانت مدة لبثهم ثم قال ليه صلى الله عليه وسلم قل ان حاجك اهل الكتاب الله اعلم بما لبثوا وقيل فيه الله اعلم بما لبثوا الى الوقت الذي نزل فيه القرآن بهذا وقيل قل الله اعلم بما لبثوا الى ان ماتوا فاما قول قتادة فليس بظاهر لانه لا يجوز صرف اخبار الله الى انه حكاية عن غيره الا بدليل ولانه يوجب ان يكون بيان مدة لبثهم غير مذكور في الكتاب مع العلم بان الله قد اراد منا الاعتبار والاستدلال به على عجيب قدرة الله تعالى ونفاذ مشيئته قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) قيل في (ما شاء الله) وجهان احدهما ما شاء الله كان فحذف كقوله تعالى (فان استطعت ان تبقي نفقا في الارض او ساما في السماء) فحذف منه فافعل والثاني هو ما شاء الله وقد افاد ان قول القائل منا ما شاء الله ينتظم رد العين وارتباط النعمة وترك الكبر لان فيه اخبار انه لو قال ذلك لم يصعب ما اصاب قوله تعالى (الا ابليس كان من الجن) فيه بيان انه ليس من الملائكة لانه اخبر انه من الجن وقال الله تعالى (والجان خلقناه من قبل من نار السموم) فهو جنس غير جنس الملائكة كان الانس جنس غير جنس الجن وروى ان الملائكة اصلهم من الریح كما كان اصل بني آدم من الارض واصل الجن من النار قوله تعالى (نسبا حوتهم) والناس له كان يوضع بنون فاضاف النسيان اليهما كما يقال نسي القوم زادهم وانما نسيه احدهم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما لك بن الحورث ولا بن عم له اذا سافرتما فاذا واقيا وليؤمكما احديكما وانما يؤذن ويقم احدهما وقال (يا معشر الجن والانس اني ابأكم رسل منكم) وانما هم من الانس قوله تعالى (لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا) يدل على اباحة اظهار مثل هذا القول عند ما يلحق الانسان نصبا او نسب في سعي في قربة وان ذلك ليس بشكاية مكروهة وما ذكره الله تعالى في قصة موسى عليه السلام مع الخضر فيه بيان ان فعل الحكيم للضرر لا يجوز ان يستنكر اذا كان فيه تجوز فعله على وجه الحكمة المؤدية الى المصاحبة وان ما يقع من الحكيم من ذلك بخلاف ما يقع من السفيه وهو مثل الصبي الذي اذا حجم اوسق الدواء استنكر ظاهره وهو غير عالم بحقيقة معنى النفع والحكمة فيه فكذلك ما يفعل الله من الضرر او ما يأمر به غير جائز استنكاره بعد قيام الدلالة انه لا يفعل الا ما هو صواب وحكمة وهذا اصل كبير في هذا الباب والخضر عليه السلام لم يحتمل موسى اكثر من ثلاث مرات فدل على انه جائز للعالم احتمال من يتعلم منه المرتين والثلاث على مخالفة امره وانه جائز له بعد الثلاث ترك احتمال

مطاب
معل الحكيم للضرر
لا يجوز ان يستنكر

وان كان يقول هو شئ فليترك ان يكون قد كان محظورا ليس جلد الحمار الميت وان كان مذبوحا
 فان كان كذلك فهو منسوخ لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما اهاب دبح فقد طهر وقد
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم في فعله فخلعها في الصلاة فجلع الناس تعاليم فلما علم قال ما لكم
 خلعت تعاليمكم قالوا خلعت فخلعنا قال فان جبريل اخبرني ان فيها قدرا فلم يكره صلى الله عليه
 وسلم الصلاة في العمل وانكر على الخالعين خلعها واخبرهم انه انما خلعها لان جبريل اخبره
 ان فيها قدرا وهذا عندنا محمول على انها كانت نجاسة يسيرة لانها لو كانت كثيرة لاستأنف
 الصلاة بقوله تعالى ﴿واقم الصلوة لذكرى﴾ قال الحسن ومجاهد لذكرى فيها بالتسبيح
 والتعظيم وقيل فيه لان اذكرك بالثناء والمدح وروى الزهري عن سعيد بن المسيب ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فصلاها بعد طلوع الشمس وقال ان الله تعالى
 يقول ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ وروى همام بن يحيى عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك وتلا ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ وهذا يدل
 على ان قوله ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ قد اريد به فعل الصلاة المتروكة وكون ذلك مرادا بالآية
 لا ينفي ان تكون المعاني التي تأولها عليها الآخرون مرادة ايضا اذ هي غير متافية فكانه قال
 اقم الصلاة اذا ذكرت الصلاة المنسية لذكرى فيها بالتسبيح والتعظيم لان اذكرك بالثناء والمدح
 فيكون جميع هذه المعاني مرادة بالآية وهذا الذي ورد به الاثر من ايجاب قضاء الصلاة المنسية
 عند الذكر لا خلاف بين الفقهاء فيه وقد روى عن بعض السلف فيه قول شاذ ليس العمل
 عليه فروى اسرائيل عن جابر عن ابي بكر بن ابي موسى عن سعد قال من نسي صلاة فليصلها
 اذا ذكرها وليصل مثلها من الغد وروى الجريري عن ابي نضرة عن سمرة بن جندب قال
 اذا قامت الرجل الصلاة صلاها من الغد لو قمها فذكرت ذلك لابي سعيد فقال صلاها اذا ذكرتها
 وهذا القولان شاذان وهما مع ذلك خلاف ما ورد به الارعن النبي صلى الله عليه وسلم من امره
 بقضاء الفائتة عند الذكر من غير فعل صلاة اخرى غيرها وتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله تعالى ﴿اقم الصلوة لذكرى﴾ عقيب ذكر الفائتة وبعد قوله من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها
 بوجب ان يكون مراد الآية قضاء الفائتة عند الذكر وذلك يقتضي الترتيب في الفوائت
 لانه اذا كان مأمورا بفعل الفائتة عند الذكر وكان ذلك في وقت صلاة فهو منهى لا محالة
 عن فعل صلاة الوقت في تلك الحال فوجب ذلك فساد صلاة الوقت ان قدمها على الفائتة
 لان النهي يقتضي الفساد حتى تقوم الدلالة على غيره وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أصحابنا
 الترتيب بين الفوائت وبين صلاة الوقت واجب في اليوم والليلة وما دونهما اذا كان في الوقت
 سعة للفائتة وصلاة الوقت فان زاد على اليوم والليلة لم يجب الترتيب والسيان يسقط الترتيب
 عندهم اعني بيان صلاة الفائتة وقال مالك بن انس بوجوب الترتيب وان نسي الفائتة
 الا انه يقول ان كانت الفوائت كثيرة بدأ بصلاة الوقت ثم صلى ما كان نسي وان كانت الفوائت
 خمس ثم ذكرهن قبل صلاة الصبح صلاهن قبل الصبح وان فات وقت الصبح وان صلى الصبح

قوله اذكرى
 هو تسبيح
 والتعظيم
 في الصلاة
 كما في الصلاة

ثم ذكر صلوات صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ اعاد الصبح مادام في الوقت فاذا فات الوقت لم يعد وقال الثوري
 بوجوب الترتيب الا انه لم يروعه الفرق بين القليل والكثير لانه سئل عن من صلى ركعة من
 العصر ثم ذكر انه صلى الظهر على غير وضوء انه يشفع بركعة ثم يسلم فيستقبل الظهر ثم العصر
 وروى عن الاوزاعي رواه ابن في احداهما اسقاط الترتيب وفي الاخرى ايجابه وقال الليث اذا ذكرها
 وهو في صلاة وقد صلى ركعة فان كان مع امام فليصل معه حتى اذا سلم صلى التي نسي ثم اعاد
 الصلاة التي صلاها منه وقال الحسن بن صالح اذا صلى صلوات بغير وضوء او نام عنهن قضى
 الاولى فالاولى فان جاء وقت صلاة تركها وصلى ما قبلها وان فاته وقتها حتى ياتيها وقال الشافعي
 الاختيار ان يبدأ بالفائتة فان لم يفعل وبدأ بصلاة الوقت اجزاء ولا فرق بين القليل والكثير قال
 ابو بكر وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة وذكرها وهو خلف
 امام فليصل مع الامام فاذا فرغ صلى التي نسي ثم يصلي الاخرى وروى عباد بن العوام عن
 هشام عن محمد بن سيرين عن كثير بن اقلح قال اقلنا حتى دنونا من المدينة وقد غابت الشمس
 وكان اهل المدينة يؤخرون المغرب فرجوت ان ادرك معهم الصلاة فانيتهم وهم في صلاة
 العشاء فدخلت معهم وانا احسبها المغرب فلما صلى الامام فت فصلت المغرب ثم صليت العشاء
 فلما أصبحت سألت عن الذي فعلت فكلهم اخبروني بالذي صنعت وكان أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم يهايمونه متوافرين وقال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء بوجوب الترتيب فهو لا بالسلف
 قد روى عنهم ايجاب الترتيب ولم يرو عن احد من نظرهم خلاف فصار ذلك اجماعا من السلف
 ويدل على وجوب الترتيب في الفوائت ما روى يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال جاء عمر
 يوم الحندق فجعل يسب كفار قريش ويقول يا رسول الله ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا والله ما صليت بعد فزل وتوضأ ثم صلى العصر بعد ما غربت
 الشمس ثم صلى المغرب بعد ما صلى العصر وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه فاته اربع صلوات حتى كان
 هوى من الليل فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء وهذا الخبر يدل من وجهين على وجوب
 الترتيب احدهما قوله صلى الله عليه وسلم صلو اكارأ تخوف اصيل فلما صلاهن على الترتيب اقتضى ذلك
 ايجابه والوجه الآخر ان فرض الصلاة يحمل في الكتاب والترتيب وصف من اوصاف الصلاة وفعل
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه اليان فهو على الوجوب فلما قضى الفوائت على الترتيب
 كان فعله ذلك بيانا للفرض المحمل فوجب ان يكون على الوجوب ويدل على وجوبه ايضا انها
 صلاتان فرضان قد جمعتهما وقت واحد في اليوم والليلة فاشبهتا صلاتي عرفة والمزدلفة فلما
 لم يحز اسقاط الترتيب فيهما وجب ان يكون ذلك حكم الفوائت فما دون اليوم والليلة وقال
 عمر للنبي صلى الله عليه وسلم اني ما صليت العصر حتى كادت الشمس ان تغيب فلم يكره
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمره بالاعادة فيه الدلالة على ان من صلى العصر عند غروب الشمس
 فلا اعادة عليه بقوله تعالى ﴿والقيت عليك محبة مني﴾ يعني اني جعلت من رآك احبك
 حتى احبك فرعون فسلمت من شره واحببتك امرأته آسية بنت مزاحم فتبتك بقوله تعالى

وأنصع على عبيك قال قدوة المدي على محبي وارادني وقوله تعالى ﴿وَقَتَاكَ قَتُونَا﴾
 من سويد بن جبير سألت ابن عباس عن قوله تعالى ﴿وَقَتَاكَ قَتُونَا﴾ فقال استأنف لها نهارا
 يا ابن جبير ثم ذكر في مناه وقوعه في محنة بعد محنة خاصة الله منها اولها انها حاته في السنة التي
 كان فرعون يذبح الاطفال ثم القوه في الم من منه الرضاع الا من ندى امه ثم جره لحيه
 فرعون حتى هربته ثم تناوله الجرة بدل الدرة فدرا ذلك عنه قتل فرعون ثم يحيى رجل
 من شيعته بسى ليخبره عما عزموا عليه من قتله وقال مجاهد في قوله تعالى ﴿وَقَتَاكَ قَتُونَا﴾
 مناه خلاصك خلاصا وقوله تعالى ﴿وَاصْطَلَعْتَ لَنَفْسِكَ﴾ فان الاصطاع الاخلاص بالالطاف
 ومعنى (لنفسك) لتصرف على ارادني ومحبي وقوله تعالى ﴿وَمِثْلِكَ مِثْلِكَ﴾ فاما موسى قال هي عصا
 اتوكا عابها قبل في وجه سؤال موسى عليه السلام عما في يده انه على وجه التقر رله على
 ان الذي في يده عصا ليقع المعجز بها بعد التثبيت فيها والتأمل لها فاذا اجاب موسى بانها عصا
 يتوكا عليها عند الاعياء وينفض بها الورق لنفسه وان له فيها منافع اخرى فيها ومعلوم انه
 لم يرد بذلك اعلام الله تعالى ذلك لان الله تعالى كان اعلم بذلك منه ولكنه لما اقتضى السؤال
 منه جوابا لم يكن له بد من الاجابة بذكر منافع العصا اقرار امته بالنعمة فيها واعتدادا بمنافعها
 والزاما لما يجب عليه من الشكر له ومن اهل الجهل من يسأل عن ذلك فيقول انما قال الله له
 ﴿وَمِثْلِكَ مِثْلِكَ﴾ فاما وقعت المسئلة عن ما هيها ولم تقع عن منافعها وما تصالح له فلم اجاب
 عما لم يسأل منه ووجه ذلك ما قدمنا وهو انه اجاب عن المسئلة بدلا بقوله هي عصا ثم اخبر
 عما جعل الله تعالى له من المنافع فيها على وجه الاعتراف بالنعمة واظهار الشكر على ما منحه الله
 منها وكذلك سبيل انبياء الله تعالى والمؤمنين عند مثله في الاعتداد بالنعمة ونشرها واظهار
 الشكر عليها وقال الله تعالى ﴿وَأَمَّا نِعْمَةٌ رَبِّكَ فَنُحْدِثُ﴾

ومن سورة الانبياء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ سَاهِدِينَ﴾
 فبينما هما سليمان وكلاهما حكما وعلمنا حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا
 الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (نفثت فيه غم القوم)
 قال في حث قوم وقال معمر قال الزهري النفث لا يكون الا بالليل والهمل بالنهار وقال
 قدوة فقضى ان يأخذوا الغم ففهمها الله سليمان فلما اخبر بقضاء داود عليه السلام قال لا ولكن
 خذوا الغم فلكم ما خرج من رسلها واولادها واصوافها الى الحول وروى ابو اسحاق عن مرة
 عن مسروق (وداود وسليمان) قال كان الحرث كرم ما نفثت فيه ليلا فاجتمعوا الى داود فقضى بالغم
 لا يحجب الحرث فمروا سليمان فذكروا ذلك له فقال اولا تدفع الغم الى هؤلاء فيصيبون منها ويقوم
 هؤلاء على حرثهم حتى اذا عاد كما كان ردوا عليهم فزالت (ففهمها سليمان) وروى عن علي

ابن زيد عن الحسن عن الاحنف عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه في قصة داود وسليمان وقوله
 ابوبكر من الناس من يقول اذا نفثت ليلا في ررع رجل فافسدت ان على صاحب الغم ضمان ما
 افسدت وان كان نهارا لم يضمن سوا واصحابنا لا يرون في ذلك ضمانا لاليل ولا نهارا اذا لم يكن صاحب
 الغم هو الذي ارسلها فيها واحتج الاولون بقضية داود وسليمان عليهما السلام واجتماعهما
 على ايجاب الضمان وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثنا ابو داود قال حدثنا
 احمد بن محمد بن ثابت المروزي قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن حرام
 ابن محينة عن ابيه ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فافسده فقضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على اهل الاموال حفظها بالنهار وعلى اهل المواشي حفظها بالليل وحدثنا محمد بن بكر
 قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمود بن خالد قال حدثنا الفريابي عن الاوزاعي عن الزهري
 عن حرام بن محينة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا
 فافسدت فيه فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى ان يحفظ الحوائط بالنهار على
 اهلها وان حفظ الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب ماشيتهم بالليل قال
 ابوبكر ذكر في الحديث الاول حرام بن محينة عن ابيه ان ناقة للبراء وذكر في هذا الحديث
 حرام بن محينة عن البراء بن عازب ولم يذكر في الحديث الاول ضمان ما اصاب الماشية ليلا وانما
 ذكر الحفظ فقط وهذا يدل على اضطراب الحديث بسنده وسنده وذكر سفيان بن حسين عن
 الزهري عن حرام بن محينة فقال ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا ثم قرأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث) ولا خلاف بين اهل العلم
 ان حكم داود وسليمان بما حكمنا به من ذلك منسوخ وذلك لان داود عليه السلام حكم بدفع
 الغم الى صاحب الحرث وحكم سليمان له باولادها واصوافها ولا خلاف بين المسلمين ان من نفثت
 غمه في حرث رجل انه لا يجب عليه تسليم الغم ولا تسليم اولادها واليانها واصوافها اليه فثبت
 ان الحكمين جميعا منسوخان بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل قد تضمنت القصة
 معاني منها وجوب الضمان على صاحب الغم ومنها كيفية الضمان وانما المنسوخ منه كيفية الضمان
 ولم يثبت ان الضمان نفسه منسوخ قبل له قد ثبت نسخ ذلك ايضا على لسان النبي صلى الله
 عليه وسلم بخبر فدلنا الناس بالقبول واستعملوه زوى ابو هريرة وهزيل بن شرحبيل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال المعجماء جبار وفي بعض الالفاظ جرح المعجماء جبار ولا خلاف بين
 الفقهاء في استعمال هذا الخبر في البيعة المقلنة اذا اصاب انسانا او مالا انه لا ضمان على
 صاحبها اذا لم يرسلها هو عليه فلما كان هذا الخبر مستعملا عند الجميع وكان عمومهم يبنى ضمان
 ما تصيبه ليلا او نهارا ثبت بذلك نسخ ما ذكر في قصة داود وسليمان عليهما السلام ونسخ ما ذكر
 في قصة البراء ان فيها ايجاب الضمان ليلا وايضا سائر الاسباب الموجبة للضمان لا يختلف فيها الحكم
 بالنهار والليل في ايجاب الضمان اوتيه فلما اتفق الجميع على ان الضمان ما اصاب الماشية نهارا
 وجب ان يكون ذلك حكمها ليلا وجاز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما اوجب الضمان

في حديث البراء اذا كان صاحبها هو الذي ارسله فيه ويكون فائدة خير انه معلوم ان السابق لها بالليل بين الزروع والحوادث لا يخلو من نفس بعض غنمه في دروع الناس وان لم يعلم بذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها اذا اصاب زرعها ويكون فائدة الخبر انجاب الضمان بسوقه وارساله في الزروع وان لم يعلم بذلك وبين تساوي حكم العلم والجهل فيه وجائز ايضا ان تكون قضية داود وسليمان كانت على هذا الوجه بان يكون صاحبها ارسلها ليلا وساقها وهو غير عالم بنفسها في حرث القوم فاجابا عليه الضمان واذا كان ذلك محتملا لم تثبت فيه دلالة على موضع الخلاف وقد تنازع الفريقان من المختلفين في حكم المجتهد في الحادثة القائلون منهم بان الحق واحد والقائلون بان الحق في جميع اقوال المختلفين فاستدل كل منهم بالآية على قوله وذلك لان الذين قالوا بان الحق في واحد زعموا انه لما قال تعالى (ففهمنها سليمان) فخص سليمان بالفهم دل ذلك على انه كان المصيب للحق عند الله دون داود اذ لو كان الحق في قوليهما لما كان لخصيص سليمان بالفهم دون داود معنى وقال القائلون بان كل مجتهد مصيب لما لم يعنف داود على مخالفته ولم يحكم بحكمته دل على انها جميعا كانا مصيبين وخصيصه لسليمان بالفهم لا يدل على ان داود كان محكوكا وذلك لانه جائز ان يكون سليمان اصاب حقيقة المطلوب فلذلك خص بالفهم ولم يصب داود عين المطلوب وان كان مصيبا لما كلف ومن الناس من يقول ان حكم داود وسليمان جميعا كان من طريق النص لا من جهة الاجتهاد ولكن داود لم يكن قد ابرم الحكم ولا مضى القضية بما قال او ان يكون قوله ذلك على وجه الفتيا لا على وجه افتاء القضاء بما اقر به او كانت قضية معلقة بشرطة لم يفصل بعد فاوحى الله تعالى الى سليمان بالحكم الذي حكم به وبسخيه الحكم الذي كان داود اراد ان ينفذه قالوا ولا دلالة في الآية على انها فالذلك من جهة الرأي قالوا وقوله (ففهمنها سليمان) يعني به تفهيمه الحكم الناسخ وهذا قول من لا يجوز ان يكون حكم من صلى الله عليه وسلم من طريق الاجتهاد والرأي وانما بقوله من طريق النص . آخر سورة الانبياء

سورة الحج ومن سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو بكر لم يختلف السلف وفقهاء الامصار في السجدة الاولى من الحج انها موضع سجود واختلفوا في الثانية وفي المفصل فقال اصحابنا سجود القرآن اربع عشرة سجدة منها الاولى من الحج وسجود المفصل في ثلاث مواضع وهو قول الثوري وقال مالك اجمع الناس على ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء وقال الليث انجب ان يسجد في سجود القرآن كله وسجود المفصل وموضع السجود من حرم (ان كنتم ايام تعبدون) وقال الشافعي سجود القرآن اربع عشرة سجدة سوى سجدة من فاتها سجدة شكر قال ابو بكر فاعتد بآخر الحج سجودا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في من وقال ابن عباس

في سجدة حم السجد بآخر الآيتين كقول اصحابنا وروى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في النجم وقال عبد الله بن مسعود سجد النبي صلى الله عليه وسلم في النجم قال ابو بكر ليس فيما روى زيد بن ثابت من ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود في النجم دلالة على انه غير واجب فيه ذلك لانه جائز ان لا يكون سجد لانه صادف عند تلاوته بعض الاوقات المنهي عن السجود فيها فاخره الى وقت يجوز فعله فيه وجائز ايضا ان يكون عند التلاوة على غير طهارة فاخره ليسجد وهو ظاهر وروى ابو هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في (اذا السماء انشقت) و(اقرا باسم ربك الذي خلق) واختلف السلف في الثانية من الحج فروى عن عمر وابن عباس وابن عمر وابي الدرداء وعمار وابي موسى انهم قالوا في الحج سجدتان وقالوا ان هذه السورة فضلت على غيرها من السور بسجدتين وروى خارجة بن مصعب عن ابي حمزة عن ابن عباس قال في الحج سجدة وروى سيفيان بن عيينة عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الاولى عزمة والآخره تعلم وروى منصور عن الحسن عن ابن عباس قال في الحج سجدة واحدة وروى عن الحسن وابراهيم وسعيد بن جبير وسعيد ابن المسيب وجابر بن زيد ان في الحج سجدة واحدة وقد روينا عن ابن عباس فيها تقدمان في الحج سجدتين وبين في حديث سعيد بن جبير ان الاولى عزمة والثانية تعلم والمعنى فيه والله اعلم ان الاولى هي السجدة التي يجب فعلها عند التلاوة وان الثانية وان كان فيها ذكر السجود قائما هو تعلم للصلاة التي فيها الركوع والسجود وهو مثل ما روى سيفيان عن عبد الكريم عن مجاهد قال السجدة التي في آخر الحج انما هي موعظة وليست بسجدة قال الله تعالى (اركعوا واسجدوا) فحين ترك وسجد فقول ابن عباس هو على معنى قول مجاهد ويشبه ان يكون من روى عنه من السلف ان في الحج سجدتين انما ارادوا ان فيه ذكر السجود في موضعين وان الواجبة هي الاولى دون الثانية على معنى قول ابن عباس ويدل على انه ليس بموضع سجود انه ذكر معه الركوع والجمع بين الركوع والسجود مخصوص به الصلاة فهو اذا امر بالصلاة والامر بالصلاة مع انتظامها للسجود ليس بموضع سجود الا ترى ان قوله (اقموا الصلوة) ليس بموضع للسجود وقال تعالى (يا صرير اقمي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) وليس ذلك سجدة وقال (فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين) وليس بموضع سجود لانه امر بالصلاة كقول الله تعالى (واركعوا مع الراكعين) قوله تعالى (مخلفة وغير مخلفة) قال قتادة تامة الخلق وغير تامة الخلق وقال مجاهد مصورة وغير مصورة وقال ابن مسعود اذا وقعت النطفة في الرحم اخذها ملك بكفه فسال يارب مخلقة او غير مخلقة فان كانت غير مخلقة فدفنها الارحام دما وان كانت مخلقة كتب رزقه واجله ذكر او انثى شق او سعيد وقال ابو العالية غير مخلقة السقط قال ابو بكر قوله تعالى (من مضغة مخلقة) ظاهره يقتضي ان لا تكون المضغة انسانا كما يقتضي ذلك في العلقة والنطفة والتراب وانما نبهنا بذلك على تمام قدرته وقادته مشيئة حين خلق انسانا سويا معذرا باحسن التعديل من غير انسان وهي المضغة والعلقة والنطفة التي

لا يحيط بها ولا تركيب ولا تعديل الاعضاء فاقضى ان لا تكون المضة انسانا كان النطفة
والعانة ليست انسانا وادام تكن انسان لم تكن حملا فلا تنقض بها العدة اذ لم يظهر فيها الصورة
الانسانية وتكون حينئذ بمنزلة النطفة والعانة اذ هما ليسا بحمل ولا تنقض بهما العدة بخروجهما
من الرحم وقول بن مسعود الذي قدمنا يدل على ذلك لانه قال اذا وقعت النطفة في الرحم
خذها ملك بكفه فقال يارب محافة او غير محافة فان كانت غير محافة قد فيها الارحام دما فاخير
ان الدم الذي تقذفه الرحم ليس بحمل ولم يفرق منه بين ما كان محتما علقا او سائلا وفي ذلك
دليل على ان ما لم يظهر فيه شيء من خلق الانسان فليس بحمل وان العدة لا تنقض به اذ ليس هو بولد كما
ان العلقه والنطفه لما لم تكونا ولدا لم تنقض بهما العدة * وحدنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش قال حدثنا زيد بن وهب قال حدثنا
عبد الله بن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق
ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما نطفة ثم يكون علقا مثل ذلك ثم يكون
مضغة مثل ذلك ثم يبعث اليه ملك فيؤمر بأربع كلمات فيكتب رزقه واجله وعمله
ثم يكتب شئى اوسعيد ثم يتفخ فيه الروح فاخبر صلى الله عليه وسلم انه يكون اربعين
يوما نطفة واربعين يوما علقه واربعين يوما مضغة ومعلوم انها لو القته علقه لم يعتد به ولم ينقض به
العدة وان كانت العلقه مستحيلة من النطفة اذ لم تكن له صورة الانسانية وكذلك المضغة اذ لم
تكن لها صورة الانسانية فلا اعتبار بها وهي بمنزلة العلقه والنطفه وبذل على ذلك ايضا ان
المعنى الذى به يتبين الانسان من الحمار وسائر الحيوان وجوده على هذا الضرب من البنية
والشكل والتصور ففى لم يكن للسقط شئ من صورة الانسان فليس ذلك بولد وهو بمنزلة
العلقه والنطفه سواء فلا تنقض به العدة لعدم كونه ولدا وايضا جاز ان يكون ما سقطته
عما لا يتبين له صورة الانسان دما محتما او داء او مدة فغير جائز ان يجعله ولدا تنقض به
العدة واكثر احواله احتماله لان يكون مما كان يجوز ان يكون ولدا ويجوز ان لا يكون ولدا
فلا يجعلها منقضية العدة به بالشك وعلى ان اعتبار ما يجوز ان يكون منه ولدا او لا يكون
منه ولدا ساقط لامعني له اذ لم يكن ولدا بنفسه في الحال لان العلقه قد يجوز ان يكون منها ولد
وكذلك النطفه وقد تشمل الرحم عليهما وتضمهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان النطفة
تمت اربعين يوما نطفة ثم اربعين يوما علقه ومع ذلك لم يعتبر احد العلقه في انقضاء العدة *
وزعم اسماعيل بن اسحاق ان قوما ذهبوا الى ان السقط لا تنقض به العدة ولا تعتق به ام الولد حتى
يتبين شئ من خلقه يد او رجلا او غير ذلك وزعم ان هذا غلط لان الله اعلمنا ان المضغة التي هي
غير مخلقة قد دخلت فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المخلقة فدل ذلك على ان كل شئ يكون
من ذلك الى ان يخرج الولد من بطن امه فهو حمل وقال تعالى (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن
حملهن) هوالذى ذكره اسماعيل اغفال منه لمقتضى الآية وذلك لان الله لم يخبر ان العلقه والمضغة
ولدا ولا حمل وانما ذكر انهما خلقنا من المضغة والعلقه كما اخبرنا خلقنا من النطفة ومن التراب ومعلوم

انه حين اخبرنا انه خلقنا من المضغة والعلقه فقد اقتضى ذلك ان لا يكون الولد نطفة
ولا علقه ولا مضغة لانه لو كانت العلقه والمضغة والنطفة ولدا لما كان الولد مخلوقا منها اذ ما قد حصل
ولدا لا يجوز ان يقال قد خلق منه ولد وهو نفسه ذلك الولد ثبت بذلك ان المضغة التي
لم يستبين فيها خلق الانسان ليس بولد * وقوله ان الله اعلمنا ان المضغة التي هي غير مخلقة قد دخلت
فيما ذكر من خلق الانسان كما ذكر المخلقة فانه ان كان هذا استدلالا صحيحا فانه يلزمه
ان يقول مثله في النطفه لان الله قد ذكرها فيما ذكر من خلق الناس كما ذكر المضغة فينبى ان تكون
النطفه حملا وولدا لذكر الله لها فيما خلق الناس منه * فان قيل قد ذكر الله انه خلقنا من مضغة مخلقة
وغير مخلقة والمخلقة هي المصورة وغير المخلقة غير المصورة فاذا حاز ان يقول خلقكم من مضغة مصورة
مع كون المصورة ولدا لم يمنع ان يكون غير المصورة ولدا مع قوله (خلقكم من مضغة غير مخلقة)
* قيل له جاز ان يكون معنى المخلقة ما ظهر فيه بعض صورة الانسان فاراد بقوله خلقكم منها تمام
الخلق وتكميله فاما ما ليس بمخلقة فلا فرق بينه وبين النطفه لعدم الصورة فيها فيكون معنى
قوله خلقكم منها انه انشأ الولد منها وان لم يكن ولدا قبل ذلك هذا هو حقيقة اللفظ وظاهره
* واما قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن) فانه معلوم ان مراده وضع الولد فليس
بولد فليس بمراد وهذا لا يشكل على احده ان ادنى تأمل * وقال اسماعيل ايضا لا تخلو هذه المضغة
وما قبلها من العلقه من ان تكون ولدا او غير ولد فان كانت ولدا قبل ان يخلق فيحكمها قبل ان يخلق
وبعدها واحدا وان كانت ليست بولد الى ان يخلق فلا ينفى ان يرث الولد ابا اذا مات حين تحمل به
امه قبل ان يخلق * قال ابو بكر وهذا اغفال ثان وكلام منقضى باجماع الفقهاء وذلك لانه
معلوم انه اذا مات عن امرأته وجاءت بولد لسنتين على قول من يجعل اكثر مدة الحمل
سنتين او اربع سنين على قول من يجعل اكثر الحمل اربع سنين ان الولد يرثه ومعلوم انه
انما كان نطفة وقت وفاة الاب وقدرته ومع ذلك فلا خلاف ان النطفه ليست بحمل
ولا ولد وانه لا تنقض بهما العدة ولا تعتق بهما ام الولد فبان بذلك فساد اعتلاله وانقضاء
قوله وليست علة الميراث كونه ولدا لان الولد الميت هو ولد تنقض به العدة ويثبت به الاستيلاء في الام وقد
لا يكون من مائه فيرثه اذا كان منسوباً اليه بالفراش الا ترى انها لو جاءت بولد من الزنا لم يلحق
نسبه بالزاني وكان ابن الصاحب الفراش فالميراث انما يتعلق حكمه بثبوت النسب منه لا بانه من مائه
الا ترى ان ولد الزنا لا يرث الزاني لعدم ثبوت النسب وان كان من مائه فعلمنا بذلك ان ثبوت
الميراث ليس بمتعلق بكونه ولدا من مائه دون حصول النسبة اليه من الوجه الذى ذكرنا * قال
اسماعيل * فان قيل انما ورث ابا لانه من ذلك الاصل حين صار حيا يرث ويورث * قيل له فلا ينفى
ان تنقض به العدة وان تم خلقه حتى يخرج حيا * قال ابو بكر وهذا تخليط وكلام في المسئلة من غير
وجهه وذلك لان خصمه لم يجعل وجوب الميراث علة لانقضاء العدة وكون الام به ام ولد وهذا
لا خلاف فيه بين المسلمين لان الولد الميت عندهم جميعا تنقض به العدة ولا يرث وقد رث
الولد ولا تنقض به العدة اذا كان في بطنها ولدا ان فوضعت احدها ورث هذا الولد من ابيه

ولا تنقض به عدة حتى تضع الولد الآخر فان وضعه ميتا لم يرد وانقضت العدة فلما كان
 اميرت قد نزلت بولد ولا تنقض العدة بوضعه وقد تنقض به العدة ولا يرد عليه ان احدها
 ليس باصل للآخر ولا يصح اعتباره به ثم قال اسماعيل بن عمار قال قال رجل ولكنا لانعلم ذلك
 في قيل له لا يجوز ان يتعد الله بحكم لاسريل الى علمه والنساء يعرفن ذلك ويترقبن بين الخ
 اودم سقط من بدنها اورحها وبين العلقه التي يكون منها الولد ولا يابس على جميع النساء
 ثم المرأة ودمها من العلقه بل لا يد من ان يكون فيهن من يعرف فاذا شهدت امرأتان انها
 علقه قبلت شهادتهما وقد قال الشافعي ايضا انها اذا سقطت علقه او مضغة لم يثبت بها الاستيلاء
 فانه يرى النساء فان قلن كان يحيى منها الولد لو بقيت انقضت به العدة ويثبت بها الاستيلاء
 وان قلن لا يحيى من مثلها ولد لم تنقض به العدة ولم يثبت به الاستيلاء وعسى ان يكون اسماعيل
 اما اخذ ما قل من ذلك عن الشافعي وهو من اظهر الكلام استحالة وفسادا وذلك لانه لا يعلم
 احد الفرق بين العلقه التي يكون منها الولد وبين ما لا يكون منها الولد الا ان يكون قد شاهد
 علقا كان منه الولد وعلقا لم يكن منه الولد فيعرف بالمادة الفرق بين ما كان منه ولد وما لم يكن
 منه ولد بعلامة توجد في احدهما دون الآخر في مجرى العادة واكثر الظن كما يعرف كثير
 من الاعراب السحابة التي يكون منها المطر والسحابة التي لا يكون منها المطر وذلك بما
 قد عرفوه من العلامات التي لا تكاد تخلف في الاعمال الاكثر فاما العلقه التي كان منها الولد
 فتحيل ان يشاعدها انسان قبل كون الولد منها متميزة من العلقه التي لم يكن منها ولد
 وذلك شئ قد استأثر الله بعلمه الامن اطلع عليه من ملائكته حين يأمره بكتب رزقه واجله
 وعمله وشئ اوسعيد قال الله تعالى (الله يعلم ما تحمل كل انثى وما تفيض الارحام وما تزداد)
 وقال (ويعلم ما في الارحام) وهو عالم بكل شئ جل وتعالى ولكنه خص نفسه بالعلم بالارحام
 في هذا الموضع اعلاما ان احدا غيره لا يعلم ذلك وانه من علم الغيب الذي لا يعلمه الا الله
 ومن ارتضى من رسول قال الله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى
 من رسول) والله اعلم

باب بيع راضى مكة واجارة بيوتها

قال الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) روى
 اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مكة مناج لاتباع رباعها ولا تواجرو بيوتها وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
 كانوا يرون الحرم كله مسجدا سواء العاكف فيه والبادى وروى يزيد بن ابي زياد عن
 عبد الرحمن بن سابط (سواء العاكف فيه والباد) قال من يحيى من الحاج والمعتبرين سواء
 في المنازل يتولون حيث شاؤوا غير ان لا يخرج من بيته ساكنه قال وقال ابن عباس
 في قوله (سواء العاكف فيه والباد) قال (العاكف فيه) اهله (والباد) من يأتيه

من ارض اخرى واهله في المنزل سواء وابس يبيع لهم ان يأخذوا من البادية اجارة المنزل
 وروى جعفر بن عون عن الاعمش عن ابراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مكة حرمها الله لا تحل بيع رباعها ولا اجارة بيوتها وروى ابو معاوية عن الاعمش عن مجاهد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عيسى بن يونس عن عمر بن عبد بن ابي حسين عن عثمان بن
 ابي سليمان عن سلمة بن فضالة قال كانت رباة مكة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان ابي بكر
 وعمر وعثمان تسمى السوايب من احتاج سكن ومن استغنى سكن وروى الثوري عن منصور
 عن مجاهد قال قال عمر يا اهل مكة لا تحذوا لدوركم ابوابا لنزل البادية حيث شاء وروى
 عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان عمر نهى اهل مكة ان يغلقوا ابواب دورهم دون الحاج
 وروى ابن ابي نجيح عن عبد الله بن عمر قال من اكل كراه بيوت مكة فاما اكل نارا في بطنه وروى
 عثمان بن الاسود عن عطاء قال يكره بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ليث عن القاسم قال من اكل
 كراه بيوت مكة فاما اكل نارا وروى معمر عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد كانوا
 يكرهون ان يبيعوا شيا من رباة مكة فيقال ابو بكر قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
 ما ذكرنا وروى عن الصحابة والتابعين ما وصفنا من كراهة بيع بيوت مكة وان الناس كلهم
 فيها سواء وهذا يدل على ان تأويلهم لقوله تعالى (والمسجد الحرام) للحرم كله وقد روى
 عن قوم اباحة بيع بيوت مكة وكراؤها وروى ابن جريج عن هشام بن حجير قال كان لي
 بيت بمكة فكنت اكرهه فسألت طاووسا قاسميا باكله وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد
 وعطاء (سواء العاكف فيه والباد) فلا سواء في تعظيم البلد وتحريمه وروى عمرو بن دينار
 عن عبد الرحمن بن فروخ قال استرى نافع بن عبد الحارث دار المسجن لعمر بن
 الخطاب من صفوان بن امية باربعة آلاف درهم فان رضى عمر فابيعه وان لم يرض عمر فليصفوان
 اربع مائة درهم زاد عبد الرحمن عن معمر فاخذها عمر وقال ابو حنيفة لا بأس ببيع بناء
 بيوت مكة واكره بيع اراضيها وروى سليمان عن محمد عن ابي حنيفة قال اكره اجارة بيوت
 مكة في الموسم وفي الرجل يقيم ثم يرجع فاما المقيم والمخاور فلا يرى باخذ ذلك منهم بأسا
 وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان بيع دور مكة حازم قال ابو بكر لما تأول هؤلاء
 السالف المسجد الحرام على الحرم كله الا والامم شامل له من طريق الشرع
 اذ غير جائز ان يتأول الآية على معنى لا يحتمل اللفظ وفي ذلك دليل على اهم قد علموا
 وقوع اسم المسجد على الحرم من طريق التوقيف وبطل عليه قوله تعالى (الا الذين عاهدتم
 عند المسجد الحرام) والمراد فيها روى الحديبية وهي بعيدة من المسجد قريبة من الحرم
 وروى انها على غير الحرم وروى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان متصربه في الحل ومصلاه في الحرم وهذا يدل على انه اراد بالمسجد الحرام
 ههنا الحرم كله وبطل عليه قوله تعالى (يستأونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه
 كبير) ومنه عن سبيل الله وكفره والمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عند الله) والمراد

أخرج المسلمين من مكة حين هاجروا إلى المدينة فجعل المسجد الحرام عبارة عن الحرم
وبدل على أن المراد جميع الحرم كله قوله تعالى (ومن رد فيه بالحاد نظام ندقه من عذاب
الهم) والمراد به من تنهك حرمة الحرم بالظلم فيه وإذا ثبت ذلك اقتضى قوله (سواء
العاكف فيه والباد) تساوي الناس كلهم في سكناه والمقام به فان قيل يحمل أن يريده أنهم
متساوون في وجوب اعتقاد تعظيمه وحرمة به قبله هو على الأمرين جميعا من اعتقاد
تعظيمه وحرمة ومن تساويهم في سكناه والمقام به وإذا ثبت ذلك وجب أن لا يجوز بيعه
لأن لغير المشتري سكناه كما لا يشتري فلا يصح للمشتري تسامحه والاستفاد به حسب
الاستفاد بالأملاك وهذا يدل على أنه غير مملوك وأما اجارة البيوت فأنما اجازها أبو حنيفة
إذا كان البناء ملكا للمؤاجر فيأخذ اجرة ملكه فاما اجرة الأرض فلا يجوز وهو مثل
بناء الرجل في أرض لا آخر يكون لصاحب البناء اجارة البناء * وقوله (العاكف فيه والباد)
روى عن جماعة من السلف أن العاكف أهله والبادى من غير أهله * قوله تعالى
* ومن رد فيه بالحاد نظام * فان الأحاد هو الميل عن الحق إلى الباطل وإنما سمي الأحاد
في القبر لأنه مائل إلى شق القبر قال الله تعالى (وذروا الذين يلحدون في أسمائهم) وقال لسان
الذي يلحدون إليه العجمي) أي لسان الذي يؤمنون إليه والباء في قوله (بالحاد) زائدة كقوله
(ثبت بالدهن) أي ثبت الدهن وقوله تعالى (فبارحة من الله لنت لهم) وروى عن ابن عمر أنه قال
ظام الخادم فيما فوقه بمكة الحاد وقال عمر احتكار الطعام بمكة الحاد وقال غيره الأحاد
بمكة لذنوب وقال الحسن أراد بالأحاد الأشراك بالله * قال أبو بكر الأحاد مذموم لأنه اسم للميل
عن الحق ولا يطلق في الميل عن الباطل إلى الحق فالأحاد اسم مذموم وخص الله تعالى الحرم
بالوعيد في الملحد فيه تعظيما لحرمة ولم يختلف المتأولون للآية أن الوعيد في الأحاد مراد به من
لحد في الحرم كله وأنه غير مخصوص به المسجد وفي ذلك دليل على أن قوله (والمسجد الحرام
الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) قد أريد به الحرم لأن قوله (ومن رد فيه
بالحاد) هذه الهاء كناية عن الحرم وليس للحرم ذكر متقدم الأقولة (والمسجد الحرام)
ثبت أن المراد بالمسجد ههنا الحرم كله وقد روى عمارة بن ثوبان قال أخبرني موسى
ابن زياد قال سمعت يعلى بن أمية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتكار الطعام بمكة
الحاد وروى عثمان بن الأسود عن مجاهد قال بيع الطعام بمكة الحاد وليس الجالب كالمقيم
وليس يمنع أن يكون جميع الذنوب مرادا بقوله (بالحاد بظلم) فيكون الاحتكار من ذلك
وكذلك الظلم والشرك وهذا يدل على أن الذنب في الحرم أعظم منه في غيره ويشبه أن يكون
من كره الجوار بمكة ذهب إلى أنه لما كانت الذنوب بها تتضاعف عقوبتها آثروا السلامة في ترك
الجوار بها مخافة موافقة الذنوب التي تتضاعف عقوبتها وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال يلحد بمكة رجل عليه مثل نصف عذاب أهل الأرض وروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال اعنى الناس على الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غير قاتله ورجل قتل

بدخول الجاهلية * قوله تعالى * واذن في الناس بالحج * روى معتمر عن ليث عن مجاهد
في قوله تعالى (واذن في الناس بالحج) قال إبراهيم عليه السلام وكيف أؤذنهم قال تقول يا أيها الناس
اجبوا يا أيها الناس اجبوا قال فقال يا أيها الناس اجبوا فصارت التلية ليكن اللهم ليكن * وروى
عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس لما أتى إبراهيم عليه السلام البيت قال أوحى الله إليه
أن اذن في الناس بالحج فقال إبراهيم عليه السلام أن ربيكم قد اتخذ بيتا وامرهم أن يحجوه فاستجاب
له ما سمعه من صخر أو شجر أو أكمة أو تراب أو شيء ليكن اللهم ليكن * وهذه الآية تدل على
أن فرض الحج كان في ذلك الوقت لأن الله تعالى أمر إبراهيم بدعاء الناس إلى الحج وأمره كان على
الوجوب وجائز أن يكون وجوب الحج باقيا إلى أن بعث النبي صلى الله عليه وسلم وجائز
أن يكون نسخ على لسان بعض الأنبياء إلا أنه قد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل
الهجرة حجتين وحج بعد الهجرة حجة الوداع وقد كان أهل الجاهلية يحجون على تحاليل
وأشباه قد أدخلوها في الحج ويلبسون تلبية الشرك فان كان فرض الحج الذي أمر الله به
إبراهيم في زمن إبراهيم باقيا حتى بعث النبي صلى الله عليه وسلم فقد حج النبي صلى الله
عليه وسلم حجتين بعدما بعث قبل الهجرة والاولى فيهما هي الفرض وإن كان فرض
الحج منسوخا على لسان بعض الأنبياء فان الله تعالى قد فرضه في التنزيل بقوله (ولله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وقيل أنها نزلت في سنة تسع وروى أنها
نزلت في سنة عشر وهي السنة التي حج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اسمه
بالصحة لانا لا نلظ بالنبي صلى الله عليه وسلم تأخير الحج المفروض عن وقته المأمور فيه
اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم من أشد الناس مسارعة إلى أمر الله واستبهم إلى أداء فروضه
ووصف الله تعالى الأنبياء السابقين فأتى عليهم بمسابقتهم إلى الخيرات بقوله تعالى (كانوا يسارعون
إلى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا ناخشين) فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليتخلف
عن منزلة الأنبياء المتقدمين في المسابقة إلى الخيرات بل كان حظه منها أوفى من حظ
كل أحد لفضله عليهم وعلو منزلته في درجات النبوة فغير جائز أن يظن به تأخير
الحج عن وقت وجوبه لاسيما وقد أمر غيره بتعجيله فيما روى ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد الحج فليتعجل فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
ليأمر غيره بتعجيل الحج ويؤخره عن وقت وجوبه فثبت بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يؤخر الحج عن وقت وجوبه فان كان فرض الحج لزم بقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت)
لأنه لم يخل تاريخ نزوله من أن يكون في سنة تسع أو سنة عشر فان كان نزوله في سنة تسع فان
النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخره لعدروها ووقت الحج اتفق على ما كانت العرب تحججه من
إدخال النسي في فلم يكن واقعا في وقت الحج الذي فرضه الله تعالى فيه فلذلك أخرج الحج عن
تلك السنة ليكون حجة في الوقت الذي فرض الله فيه الحج ليحضر الناس فيقتدوا به وإن كان
نزوله في سنة عشر فهو الوقت الذي حج فيه النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان فرض الحج باقيا

مد من ربه عليه السلام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فان الحج الذي فعله قبل
هجرة كان هو اقرص ومعدن على قمم في الوحيين جميعا ان النبي صلى الله عليه وسلم
حج حجة بعد حوجه عن وحي حول الامكان

باب الحج ماشيا

روى موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال ما نسي على شيء الا اني وددت اني كنت
حججت ماشيا لان الله تعالى يقول (يا توك رجلا) وروى ابن ابي شيبة عن مجاهد ان ابراهيم واسماعيل
عليهما السلام حج ماشيين وروى القاسم بن الحكم العمري عن عبيد الله الزصافي عن عبد الله بن عتبة
ابن عمير قال قال ابن عباس ما ندمت على شيء فاني في شيبتي الا اني لم احج رجلا ولقد حج الحسن
ابن علي حسنا وعشرين حجة ماشيا من المدينة الى مكة وان النجائب لتقدم معه ولقد قام الله عز وجل
ماله ثلاث مرات انه يعطى النعل ويمسك النعل ويعطى الحنف ويمسك الحنف وروى عبد الرزاق
عن عمرو بن زر عن مجاهد قال كانوا يحجون ولا يركبون فانزل الله تعالى (رجلا وعلى كل ضامر
من كل فج عميق) وروى ابن جريج قال اخبرني العلاء قال سمعت محمد بن علي يقول كان
الحسن بن علي شيئا وقاد دوابه قال ابو بكر قوله تعالى (يا توك رجلا) وعلى كل ضامر غنص
ابا حقا الحج ماشيا وراكبا ولا دلالة فيه على الافضل منهما وماروي عنه السلف في اختيارهم الحج
مشيا وتاويل الآية عليه بدل على ان الحج ماشيا افضل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما يصحح عن ذلك وهو ان ام عتبة بن عامر بدت ان تشي الى بيت الله تعالى فامرها النبي صلى الله
عليه وسلم ان تركب وتهدي وهذا يدل على ان المشي قربة قد لزم بالذکر لولا ذلك لما اوجب النبي
صلى الله عليه وسلم عليها هديا عند تركها لمشي قوله تعالى (يا توك رجلا) من كل فج عميق روى جوير
عن الضحاك (من كل فج عميق) قال بلد بعد وقال قتادة مكان بعيد قال ابو بكر الفج الطريق
فكانه قال من طريق بعيد وقال بعض اهل اللغة العمق الذهاب على وجه الارض والعمق
الذهاب في الارض قال رؤبة

وقام الاعماق خاوي المحرق

فراد بالعمق هذا الذهاب على وجه الارض فالعميق البعيد لذهابه على وجه الارض قال الشاعر
يقطعن نور النازح العميق

يحيى البعيد وقد ورت ام حليم بنت امية عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اهل المسجد الاقصى بعمره او بحجة غنرله ما تقدم من
ذنبه وروى ابو اسحاق عن الاسود ان ابن مسعود احرم من الكوفة بعمره وعن ابن عباس
انه احرم من الشام في الشتاء واحرم ابن عمر من بيت المقدس وعمران بن حصين احرم من البصرة
وروى عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال سئل على عن قوله تعالى (واتوا الحج والعمرة لله) قال
احرم بهما من ديرة اهلك وقال علي وعمر ما اري ان يعتمر الا من حيث ابتدا وروى

نوه (بوز النازح)
مكة في كل مسجد
روى حصين
ابن اسحاق
ابن مسعود

عن مكحول قال قيل لابن عمر الرجل يحرم من شمر قد اومن خراسان او البصرة او الكوفة
فقال ياليتنا بسام من وقتنا الذي وقت لنا فكانه كرهه في هذا الحديث لما يخاف من مواقة
ما يحظره الاحرام لالبعد المسافة

باب التجارة في الحج

قال الله تعالى (ليشهدوا منافع لهم) روى ابن ابي شيبة عن مجاهد قال التجارة وما رضى الله
من امر الدنيا والآخرة وروى عاصم بن ابي النجود عن ابن ابي رزين عن ابن عباس قال اواق
كانت ما ذكر المنافع الا للدنيا وعن ابي جعفر المعقره قال ابو بكر ظاهره يوجب ان يكون قد اراد به
منافع الدين وان كانت التجارة جائزة ان تراد وذلك لان قال (واذن في الناس بالحج ياتوك
رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم) فاقضى ذلك انهم دعوا
وامروا بالحج ليشهدوا منافع لهم ومحال ان يكون المراد منافع الدنيا خاصة لان لو كان كذلك
كان الدعاء الى الحج واقعا لمنافع الدنيا وانه الحج الطواف والسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة
ونحر الهدى وسائر مناسك الحج ويدخل فيها منافع الدنيا على وجه التبع والرخصة فيها
دون ان تكون هي التصودة بالحج وقد قال الله تعالى (ليس عليكم جناح ان تنقروا فضلا من ربكم)
فجعل ذلك رخصة في التجارة في الحج وقد ذكرنا ما روى فيه في سورة البقرة

باب الايام المعلومات

قال الله عز وجل (ويذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) فروى عن علي
وابن عمر ان المعلومات يوم النحر ويومان بعده واذا نسي في ايها شئت قال ابن عمر المعلومات ايام النحر
والمعدودات ايام التشريق وذكر الطحاوي عن شيخه احمد بن ابي عمران عن بشر بن الوليد الكندي
القاضي قال كتب ابو العباس الطوسي الى ابي يوسف يسئله عن الايام المعلومات فاملى على ابو يوسف
جواب كتابه اخلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فروى عن علي وابن عمر انها
ايام النحر والى ذلك اذهب لان قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) وذلك في ايام النحر
وعن ابن عباس والحسن وابراهيم ان المعلومات ايام العشر والمعدودات ايام التشريق
وروى معمر عن قتادة مثل ذلك وروى ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله
تعالى (واذكروا الله في ايام معلومات) يوم النحر وثلاثة ايام بعده وذكر ابو الحسن الكرخي
ان احمد القاري روى عن محمد بن ابي حنيفة ان المعلومات العشر وعن محمد انها ايام النحر الثلاثة
يوم الاضحية ويومان بعده وذكر الطحاوي ان من قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان المعلومات
العشر والمعدودات ايام التشريق والذي رواه ابو الحسن عنهم اصح وقد قيل انها ايام التشريق
معدودات لانها قليلة كما قال تعالى (وشروه بخمس دراهم معدودة) وانه سماها معدودة
لقلتها وقيل لايام العشر معلومات حثا على علمها وحسابها من اجل ان وقت الحج في آخرها فكانه

مر مرة بمعرفة ون الشهر وظب الهلال فيه حتى آمد عشرة ويكون آخرهن يوم النحر ويخرج
لاي حنيفة بذلك في ان تكبير التشريق مقصور على ايام النحر مفعول في يوم عرفة ويوم
النحر وعامان ايام النحر فان قيل لما قال (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) دل على ان المراد ايام
النحر كدروى عن علي بن ابي طالب ان يريده ما رزقهم من بهيمة الانعام كما قال (لكبروا
الله على ما هداهم) ومعناه ما هداهم وكما تقول اشكر الله على نعمه ومعناه النعمة وايضا فيحتمل ان يريده
يوم النحر ويكون قوله تعالى (على ما رزقهم) يريده يوم النحر ويكرر السنين عليه نصير اياما
وهذه الآية تدل على ان ذبح سائر الهدايا في ايام النحر افضل منه في غيرها وان كانت من تطوع او جزاء
صيد او غيره به واختلف اهل العلم في ايام النحر فقال الحنابلة والثوري هو يوم النحر ويومان بعده
وقال الشافعي ثلاثة ايام بعده وهي ايام التشريق قال ابو بكر وروى نحو قولنا عن علي وابن عباس
وابن عمر وابن مالك وابي هريرة وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وروى مثل قول الشافعي عن
الحسن وعطاء وروى عن ابراهيم النخعي ان النحر يومان وقال ابن سيرين النحر يوم واحد وروى
بجى بن ابى كثير عن ابى سلمة وسليمان بن يسار قالوا الاضحية الى هلال المحرم قال ابو بكر قد ثبت
عن ذكرنا من الصحابة انها ثلاثة واستفاض ذلك عنهم وغير جازم بل بعدهم خلافهم اذ لم يرو عن
احد من نظرهم خلافة قد ثبت حجة وايضا فان سبيل تقدير ايام النحر التوقيف او الاتفاق
اذ لا سبيل لها من طريق التوقيف فلما قال من ذكرنا قوله من الصحابة الثلاثة صار ذلك توقيفا كما قلنا
في مقدار مدة الحيض وتقدير المهر ومقدار التشهد في اكمال فرض الصلاة وما جرى مجراها
من المقدار التي طريق انبائها التوقيف او الاتفاق اذ قال به قائل من الصحابة ثبت حجة وكان ذلك
توقيفا وايضا قد ثبت الفرق بين ايام النحر وايام التشريق لانه لو كانت ايام النحر ايام التشريق
لما كان بينهما فرق وكان ذكر احد العددين ينوب عن الآخر فلما وجدنا الرمي في يوم النحر
وايام التشريق ووجدنا النحر في يوم النحر وقال قائلون الى آخر ايام التشريق وقلنا نحن
يومان بعده وجب ان يوجب فرقا بينهما لانهما فائدة كل واحد من اللفظين وهو ان يكون
من ايام التشريق ما ليس من ايام النحر وهو آخر ايامها به واحتج من جعل النحر الى آخر ايام
التشريق بما روى سلمان بن موسى عن ابى حنيفة عن جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كل عرفات موقف وارفعوا عن عرفة وكل مزدلفة موقف وارفعوا عن محسر
وكل فجاج مكة منحر وكل ايام التشريق ذبح وهذا حديث قد ذكر عن احمد بن حنبل انما سئل
عن هذا الحديث فقال لم يسمعه ابن ابى حنيفة من جابر بن مطعم واكثر روايته عن سهو وقد قيل
ان اصله ما رواه محرم بن بكير بن عبد الله بن الاشج عن ابيه قال سمعت اسامة بن زيد يقول
سمعت عبد الله بن ابى حنيفة عن عطاء بن ابى رباح وعطاء يسمع قال سمعت جابر بن عبد الله
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاج مكة طريق
ومنحر فهذا اصل الحديث ولم يذكر فيه وكل ايام التشريق ذبح ويشبه ان يكون الحديث الذي
ذكر فيه هذا اللفظ انما هو من كلام جابر بن مطعم او من دونه لانه لم يذكره وايضا لما ثبت ان النحر فيما يقع

عليه اسم الايام وكان اقل ما يتناول اسم الايام ثلاثة وجب ان ثبت الثلاثة وما زاد لم يقع عليه الدلالة فام ثبت

في التسمية على الذبيحة

قال الله تعالى (وبذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) فان كان المراد
بهذا الذكر التسمية على الذبيحة فقد دل ذلك على ان ذلك من شرائط الذكاة لان الآية تقتضي وجوبها
وذلك لانه قال (واذن في الناس بالحج) الى قوله (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في ايام
معلومات) فكانت المنافع هي افعال المناسك التي يقتضي الاحرام ايجابها فوجب ان تكون التسمية
واجبة اذ كان الدعاء الى الحج وقع لها كوقوعها لسائر مناسك الحج وان كان المراد بالتسمية
هي الذكر المفعول عند رمي الجمار او تكبير التشريق فقد دل ذلك على وجوب هذا الذكر وليس يمنع
ان يكون المراد جميع ذلك وهو التسمية على الهدايا الموجهة بالاحرام للقران او التمتع وما يتعلق ووجوبها
بالاحرام ويراد بها تكبير التشريق والذكر المفعول عند رمي الجمار اذ لم تكن ارادة جميع ذلك
مستتعة بالآية وروى معمر بن عمار عن ابوب عن نافع قال كان ابن عمر يقول حين نحر لاله الا الله والله
اكبر وروى الاعمش عن ابى ظبيان عن ابن عباس قال قلت كيف تقول اذا نحررت قال اقول
الله اكبر لاله الا الله وروى سفيان عن ابى بكر الزبيدي عن عاصم بن شريف ان عليا ضحى يوم
النحر بكبش فقال بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك ومن على لك

باب في اكل لحوم الهدايا

قال الله عز وجل (وبذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها)
قال ابو بكر ظاهره يقتضي ايجاب الاكل الا ان السلف متفقون على ان الاكل منها ليس على الوجوب
وذلك لان قوله (على ما رزقهم من بهيمة الانعام) لا يخلو من ان يكون المراد به الاضحية وهدى المتعة
والقران والتطوع او الهدايا التي تحجب من جنايات تقع من المحرم في الاحرام نحو جزاء الصيد وما
يجب على الابس والتنظيف وفدية الاذى وهدى الاحصار ونحوها فلما دماء الجنايات فيحظر
عليه الاكل منها وامام القران والمتعة والتطوع فلا خلاف ايضا ان الاكل منها ليس بواجب
لان الناس في دم القران والمتعة على قولين منهم من لا يحيز الاكل منه ومنهم من يبيح الاكل منه
ولا يوجب ولا خلاف بين السلف ومن بعدهم من الفقهاء ان قوله (فكلوا منها) ليس على الوجوب
وقد روى عن عطاء والحسن وابراهيم ومجاهد قالوا ان شاء اكل وان شاء لم يأكل قال مجاهد
انما هو بمنزلة قوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) وقال ابراهيم كان المشركون لا يأكلون
من البدن حتى تزالت (فكلوا منها) فان شاء اكل وان شاء لم يأكل وروى يونس بن
بكير عن ابى بكر الهذلي عن الحسن قال كان الناس في الجاهلية اذا ذبحوا ليطخوها بالدم وجه
الكعبة وشرحوا اللحم ووضعوه على الحجارة وقالوا لا يحل لنا ان نأكل شيئا جعلناه لله حتى نأكله
الباع والطير فلما جاء الاسلام جاء الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا شأنا كما

نصحه في إجهاله أن نصحه الآن فأنما هو لله فأنزل الله تعالى (فكلوا منها واطعموا) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا فإن ذلك ليس لله وقال الحسن فلم يعزم عليهم الأكل فإن شئت فكل وإن شئت فدع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكل من لحم الأضحية **ع** قال أبو بكر وظاهر الآية يقتضي أن يكون المذكور في هذه الآية من سمة الأنعام التي أمرنا بالتسمية عليها هي دم القران والمنة وأقل أحوالها أن تكون شاملة لدم القران والمنعة وسائر الدماء وإن كان الذي يقتضيه ظاهره دم المنعة والقران والدليل على ذلك قوله تعالى في نسق التلاوة (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) ثم ليقتضوا فقهم وليوفوا بذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) ولادم ترتب عليه هذه الأفعال الأدم المنعة والقران اذ كان سائر الدماء جائزاً له فعلها قبل هذه الأفعال وبمدها قُبلت أن المراد بها دم القران والمنعة وزعم الشافعي أن دم المنعة والقران لا يؤكل منهما وظاهر الآية يقتضي بطلان قوله وقد روى جابر وأبو غيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع وروى جابر أيضاً وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة بحريده منها سبعمائة وامر ببقيتها فتحررت وأخذ من كل بدنة بضعة خجعت في قدر وطبخت وأكل منها ونحسى من المرققة فأكل صلى الله عليه وسلم من دم القران وأيضاً لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً وأنه لم يكن ليختار من الأعمال الأفضلها قُبلت أن القران أفضل من الأفراد وإن الدم الواجب به إنما هو نسك وليس بحجران لنقص ادخله في الأحرام ولما كان نسكاً جاز الأكل منه كما يأكل من الأضاحي والتطوع وبدل على أنه كان قارناً أن حفصة قالت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولم تحل است من عمرتك فقال أتى سقت الهدى فلا أحل الأبوه التحر ولو استقبلت من أمرى ما استدبرته ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة فلو كان هديه تطوعاً لما منعه الإحلال لأن هدى التطوع لا يمنع الإحلال **ع** فإن قيل إن كان النبي صلى الله عليه وسلم قارناً فقد كان أحرام الحج بمنعه الإحلال فلأن تأثير الهدى في ذلك **ع** قيل له لم يكن أحرام الحج مانعاً في ذلك الوقت من الإحلال قبل يوم التحر لأن فسح الحج كان حائراً وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أمراً أصحابه الذين أحرموا بالحج أن يخللوا بعمل عمرة فكانوا في ذلك الوقت بمنزلة الممتع الذي يحرم بالعمرة مفرداً بها فلم يكن يمنع الإحلال فيما بينها وبين أحرام الحج إلا أن يسوق الهدى فيمنعه ذلك من الإحلال وهذه كانت حال النبي صلى الله عليه وسلم في قرانه وكان المانع له من الإحلال سوق الهدى دون أحرام الحج وفي ذلك دليل على صحة ما ذكرنا من أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم كان هدى القران لا التطوع اذ لا تأثير لهدى التطوع في المنع من الإحلال بحال وبدل على أنه كان قارناً قوله صلى الله عليه وسلم أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك وقال قل حجة وعمرة وبتبع أن يخالف ما أمر به ربه ورواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج الأيماض رواية من روى القران وذلك لأن روى القران قد علم زيادة أحرام لم يعلمه الآخر فهو أولى وجائز أن يكون روى الأفراد سمع النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم يقول ليك اللهم ليك ولم يسمعه بذكر العمرة أو سمعه ذكر الحج دون العمرة وظن أنه مفرد اذ جائز للقارن أن يقول ليك بحجة دون العمرة وجائز أن يقول ليك بعمرة وجائز أن يلبيهما معاً فلما كان ذلك سائغاً وسمعه بعضهم يلبي بالحج وبعضهم سمعه يلبي بحج وعمرة كانت رواية من روى الزيادة أولى وأيضاً فإنه يحتمل أن يريد بقوله أفرد الحج أفعال الحج وأفادته أفرد أفعال الحج وأفرد أفعال العمرة ولم يقتصر الاحرامين على فعل الحج دون العمرة وأبطل بذلك قول من يجيز لهما طوافاً واحداً وسعيهما واحداً **ع** وقد روى عن جماعة من الصحابة والتابعين الأكل من هدى القران والمنعة وروى عطاء عن ابن عباس قال من كل الهدى يؤكل إلا ما كان من فداء أو جزء أو نذر وروى عبيد الله بن عمر قال لا يؤكل من جزء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك وروى هشام عن الحسن وعطاء قال لا يؤكل من الهدى كله الأجزاء فهو لأصحابه والصحابة والتابعون قد أجازوا الأكل من دم القران والمنع ولانعلم أحداً من السلف حظره **ع** قوله تعالى (واطعموا البائس الفقير) روى طلحة بن عمرو عن عطاء (واطعموا البائس الفقير) قال من سألك وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد قال البائس الذي يسأل بيده إذا سأل وإنما سمي من كانت هذه حاله بائساً لظهور أثر البؤس عليه ما يندبده للمسألة وهذا على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر وهو في معنى المسكين لأن المسكين من هو في نهاية الحاجة والفقر وهو الذي قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو الذي لا يجد شيئاً وقيل هو الذي يسئل وهذه الآية قد انتظمت سائر الهدايا والأضاحي وهي مقتضية لإباحة الأكل منها والنذر إلى الصدقة ببعضها وقد روي أصحابنا فيه الصدقة بالثلث وذلك لقوله تعالى (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في لحوم الأضاحي فكلوا وادخروا فجعلوا الثلث للأكل والثلث للادخار والثلث للبائس الفقير **ع** وفي قوله تعالى (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) دلالة على حظر بيعها وبدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا وادخروا وفي ذلك منع البيع وبدل عليه ما روى سفيان عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه وقال أقسم جلودها وجلالها ولا تعط الجازر منها شيئاً فإنا نعطيها من عندنا فمنع النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطي منها أجره الجازر وفي ذلك منع من البيع لأن إعطاء الجازر ذلك من أجره هو على وجه البيع ولما جاز الأكل منها دل على جواز الانتفاع بجلودها من غير جهة البيع ولذلك قال أصحابنا يجوز الانتفاع بجلود الأنحية وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة وقال الشعبي كان مسروق يخذ منك أنحية مصل فيصلي عليه وعن إبراهيم وعطاء وطاوس والشعبي أنه يتنفع به **ع** قال أبو بكر ولما منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطي الجازر من الهدى شيئاً في جزارتها وقال أنا نعطيها من عندنا دل ذلك على معينين أحدهما أن المحذور من ذلك أن يعطيه منها على وجه الأجرة لأن في بعض الفاظ حديث علي وأمرني أن لا أعطي أجر الجزار منها وفي بعضها أن لا أعطيها في جزارتها منها شيئاً فدل على أنه جائز أن يعطي الجزار من غير أجرته كما يعطي سائر الناس وفيه دليل على

جواز الاجارة على نحر البدن لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحن نعطي من عندنا وهو اصل في جواز الاجارة على كل عمل معلوم واجاز اصحابنا الاجارة على ذبح شاة ومنع ابو حنيفة الاجارة على قتل رجل بقصاص والفرق بينهما ان الذبح عمل معلوم والقتل مبهم غير معلوم ولا يدري أين قتله بضربة او ضربتين او اكثر **قوله تعالى** ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ روى عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس قال التفت الذبح والحلق والتقصير وقص الاظفار والشارب وتنف الابطور وروى عثمان بن الاسود عن مجاهد مثله وكذلك عن الحسن وابي عبيدة وقال ابن عمر وسعيد بن جبير في قوله ﴿تَفَثَهُمْ﴾ قال المناسك وروى اشعث عن الحسن قال نسكهم وروى حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ قال الشعر والاظفار وقيل التفت فشف الاحرام وقضاؤه بحلق الرأس والاعتسال ونحوه **قوله** ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ لما تأول السلف قضاء التفت على ما ذكرنا دل ذلك على ان من قضاه حلق الرأس لانهم تأولوه عليه ولو لا ان ذلك اسم له لما تأولوه عليه اذ لا يسوغ التأويل على ما ليس اللفظ عبارة عنه وذلك دليل على وجوب الحلق لان الامر على الوجوب فيبطل قول من قال ان الحلق ليس بنسك في الاحرام ومن الناس من يزعم انه اطلاق من حظر اذ كانت هذه الاشياء محظورة قبل الاحلال لقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وقوله ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ والاول اصح لان امره بقضاء التفت قد انتظم سائر المناسك على ما روى عن ابن عمر ومن ذكرنا قوله من السلف ومعلوم ان فعل سائر المناسك ليس على وجه الاباحة بل على وجه الإيجاب فكذلك الحلق لانه قد ثبت انه قد اريد بالامر بقضاء التفت الإيجاب في غير الحلق فكذلك الحلق **قوله** ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ قال ابن عباس نحر ما نذروا من البدن وقال مجاهد كل ما نذر في الحج **قوله** ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ قال ابو بكر ان كان التأويل نحر البدن المندورة فان قوله تعالى ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكُلُوا مِنْهَا﴾ لم يرد به ما نذر نحره من البدن والهدايا لانه لو كان مرادا لما ذكره بعد ذكر ذبح البهيمية الانعام وامره ايانا بالاكل منها فيكون قوله ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكُلُوا مِنْهَا﴾ في غير المندور به وهو دم التطوع والنحر والقران ويدل على انه لم يرد الهدى المندور ان دم النذر لا يؤكل منه وقد امر الله تعالى بالاكل من بهيمية الانعام المذكور في الآية فدل على انه لم يرد النذر واستأنف ذكر النذر واقاديه معاني احدها انه لا يؤكل منه والثاني ان ذبح النذر في هذه الايام افضل منه في غيرها والثالث إيجاب الوفاء بنفس المندور دون كفارة بين وجائز ان يكون المراد سائر النذور في الحج من صدقة او طواف ونحوه وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال هو كل نذر الى اجل **قوله** ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ قال ابو بكر وفيه الدلالة على لزوم الوفاء بالنذر لقوله تعالى ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ والامر على الوجوب وهو يدل على بطلان قول الشافعي فيمن نذر حجا او عمرة او بدنة او نحوها ان عليه كفارة بين لان الله امرنا بالوفاء بنفس المندور

باب طواف الزيارة

قال الله تعالى ﴿وَلْيُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فروى عن الحسن انه قال ﴿وَلْيُطُوفُوا﴾ طواف الزيارة وقال مجاهد الطواف الواجب **قوله** ﴿وَلْيُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ظاهره يقتضي الوجوب لانه امر والاوامر على الوجوب ويدل عليه انه امر به معطوفا على الامر بقضاء التفت ولا طواف مفعول في ذلك الوقت وهو يوم النحر بعد الذبح الا طواف الزيارة فدل على انه اراد طواف الزيارة **قوله** ﴿وَلْيُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فان قيل يحتمل ان يريد به طواف القدوم الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حين قدموا مكة وحلوا من احرام الحج وجعلوه عمرة الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان ساق الهدى فتمتع ذلك من الاحلال ومضى على حجة **قوله** ﴿وَلْيُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ قيل له لا يجوز ان يكون المراد به طواف القدوم من وجود احدها انه مأثور به عقيب الذبح وذبح الهدى انما يكون يوم النحر لانه قال ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَنَاتِ الْفَقِيرَ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيُطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وحقيقة ثم للترتيب والترخي وطواف القدوم مفعول قبل يوم النحر ثبت انه لم يرد به طواف القدوم والوجه الثاني ان قوله ﴿وَلْيُطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ هو امر والاوامر على الوجوب حتى تقوم دلالة التدب وطواف القدوم غير واجب وفي صرف المعنى اليه صرف للكلام عن حقيقته والثالث انه لو كان المراد الطواف الذي امر به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدموا مكة لكان منسوخا لان ذلك الطواف انما امروا به لفسخ الحج وذلك منسوخ بقوله تعالى ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وبما روى ربعة عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن ابيه قال قلت يا رسول الله ارايت فسخ حجنا لنا خاصة ام للناس عامة قال بل لكم خاصة وروى عن عمر وعثمان وابي ذر وغيرهم مثل ذلك وقال ابن عباس لا يطوف الحاج للقدوم وانه ان طاف قبل عرفة صارت حجة عمره وكان يحتج بقوله ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيُطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فذهب الى انه محل بالطواف فعليه قبل عرفة او بعده فكان ابن عباس يذهب الى ان هذا الحكم باق لم ينسخ وان فسخ الحج قبل تمامه جائز بان يطوف قبل الوقوف بعرفة فيصير حجة عمره وقد ثبت بظاهر قوله تعالى ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ نسخته وهذا معنى ما اراده عمر بن الخطاب بقوله متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انا انتهى عنهما واضرب عليهما متعة النساء ومتعة الحج وذهب فيه الى ظاهر هذه الآية والى ما علمه من توقيف رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم على ان فسخ الحج كان لهم خاصة واذا ثبت ان ذلك منسوخ لم يحز تأويل قوله تعالى ﴿وَلْيُطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ عليه ثبت بما وصفنا ان المراد طواف الزيارة وفيه الدلالة على وجوب تقديمه قبل مضي ايام النحر اذ كان الامر على الفور حتى تقوم الدلالة على جواز التأخير ولا خلاف في اباحة تأخيره الى آخر ايام النحر وقد روى سفيان الثوري وغيره عن افلاج بن حميد عن ابيه انه حج مع ناس من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أبو أيوب فلما كان يوم النحر لم يزل أحد منهم البيت إلى يوم النحر إلا رجلا كانت معهم نساء فتمجلوا وإنما أراد بذلك عندما نفر الأول وهو اليوم الثالث من يوم النحر فلو خلتنا وظاهر الآية لما جاز تأخير الطواف عن يوم النحر إلا أنه لما اتفق السلف وفقهاء الأمصار على إباحة تأخيرها إلى اليوم الثالث من أيام النحر اختلفوا ولم يجز تأخيرها إلى آخر أيام التشريق ولذلك قال أبو حنيفة من أخره إلى أيام التشريق فعليه دم وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء عليه فإنه قيل لما كانت ثم تقتضي التراخي وجب جواز تأخيرها إلى أي وقت شاء الطائف فإنه قيل له لا خلاف أنه ليس بواجب عليه التأخير وظاهر اللفظ يقتضي إيجاب تأخيرها إذا حمل على حقيقته فلما لم يكن التأخير واجباً وكان فعله واجباً لا محالة اقتضى ذلك لزوم فعله يوم النحر من غير تأخير وهو الوقت الذي أمر فيه قضاء التثنية فاستدل ذلك بظاهر اللفظ على جواز تأخيرها أبداً غير صحيح مع كون ثم في هذا الموضع غير مراد بها حقيقة معناها من وجوب فعله على التراخي ولهذا قال أبو حنيفة فمن أخر الخلق إلى آخر أيام التشريق أن عليه دماً لأن قوله تعالى (ثم ليقتضوا نقتهم) فداقتضى فعل خلق على الفور في يوم النحر وإباح تأخيرها إلى آخر أيام النحر بالاتفاق ولم يحجج أكثر من ذلك وما ينجح به لا في حقيقة ذلك أن الله تعالى قد أباح النحر في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من النحر بقوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) ويمتنع إباحة النحر قبل تقديم طواف الزيارة فثبت أنه مأمور به قبل النفر الأول وهو اليوم الثالث من النحر فإذا تضمن ذلك فقد تم الطواف فهو لا محالة منهي عن تأخيرها فإذا أخره لزمه جبرانه بدمه وقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) لما كان لفظاً ظاهراً المعنى بين المراد اقتضى حواري الصواف على أي وجه أوقعه من حدث أو جناية أو عريان أو مكشوف أو زحف أو ليس به دلالة على كون الطهارة وما ذكرنا شرطاً فيه ولو شرطنا فيه الطهارة وما ذكرنا كنا زاندين في النص ما ليس فيه والزيادة في النص غير جائزة إلا بئس ما يجوز به التمسك فقد دلت الآية على وقوع الطواف موقع الجواز وإن فعله على هذه الوجوه المنهي عنها وقوله (ثم ليقتضوا نقتهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) يقتضي جواز أي ذلك فعله من غير ترتيب إذ ليس في اللفظ دلالة على الترتيب فإن فعل الطواف قبل قضاء التثنية أو قضي التثنية ثم طاف فإن مقتضى الآية أن يجزى جميع ذلك إذا واولا توجب الترتيب ولم يختلف الفقهاء في إباحة الخلق واللبس قبل طواف الزيارة ولم يختلفوا أيضاً في حظر الجماع قبله واختلفوا في الطيب والصيد فقالوا فائونها مباحان قبل الطواف وهو قول أصحابنا وعامة الفقهاء وهو قول عائشة في آخرين من السلف وقال عمر بن الخطاب وابن عمر لا نحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف للزيارة وقال قوم لا نحل له النساء والطيب والصيد حتى يطوف وروى سفيان بن عيينة عن عبيد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت طيب رسول الله لحرمه حين أحرم ولعله قبل أن يطوف

بالبيت ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على إباحة اللبس والخلق قبل الطواف وليس لهما تأثير في إفساد الأحرام فوجب أن يكون الطيب والصيد مثلهما وقوله تعالى (بالبيت العتيق) قال معمر عن الزهري قال قال ابن الزبير إنما سمي البيت العتيق لأن الله اعتقه من الجارية وقال مجاهد اعتق من أن يملكه الجارية وقيل أنه أول بيت وضع للناس من آدم عليه السلام ثم جده إبراهيم عليه السلام فهو أقدم بيت فسمي لذلك عتيقاً وقوله تعالى (ذلك ومن يعظم حرمات الله) يعني به والله أعلم اجتنب ما حرم الله عليه في وقت الأحرام تعظيماً لله عز وجل واستمظاناً لمواقفة ما نهى الله عنه في إحرامه صيانة لحجه وإحرامه فهو خير له عند ربه من ترك استمظانته والتهاون به وقوله تعالى (واحتلصتم الأنعام إلا ما تولى عليكم) قيل فيه وجهان أحدهما ألا ما تولى عليكم في كتاب الله من الميتة والدم ولحم الخنزير والموقودة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع وما ذبح على النصب والثاني واحتلصتم الأنعام إلا ما تولى عليكم من الصيد فإنه يحرم على المحرم وقوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) يعني اجتنبوا تعظيم الأوثان فلا تعظموها واحتنبوا الذبائح لها على ما كان يفعله المشركون وسماها رجساً استغذاراً لها واستخفافاً بها وإنما أمرهم باستغذارها لأن المشركين كانوا يخرجون عليها هداياهم ويصبون عليها الدماء وكانوا مع هذه النجاسات يعظمونها فنهى الله المسلمين عن تعظيمها وعبادتها وسماها رجساً لغذارتها ونجاستها من الوجوه التي ذكرنا ويحتمل أن يكون سماها رجساً للزوم اجتنابها كاجتناب الأقدار والأنجاس

باب شهادة الزور

قال الله عز وجل (واجتنبوا قول الزور) والزور الكذب وذلك عام في سائر وجوه الكذب وأعظمها الكفر بالله والكذب على الله عز وجل وقد دخل فيه شهادة الزور حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا محمد ويعلى ابنا عبيد عن سفيان المصفرى عن أبيه عن حبيب بن النعمان عن خريم بن فاتك قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ثم قال عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله ثم تلا هذه الآية (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) حنفاء لله غير مشركين به وروى وائل بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود قال عدلت شهادة الزور بالشرك بالله ثم قرأ (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن العباس المؤدب قال حدثنا عاصم بن علي قال حدثنا محمد بن القرات النخعي قال سمعت محارب بن دثار يقول أخبرني عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شاهد الزور لا تزول قدماء حتى توجب له النار وقداختلف في حكم شاهد الزور فقال أبو حنيفة لا يميز وهذا عندنا على أنه إن جاء ثانياً فإما إن كان مصراً

قوله لا خلاف عندي بينهم في أنه يحزر وقال أبو يوسف ومحمد يضرب ويسخم وجهه ويشهر
ويخس وقد روى عنه الله بن عامر عن أبيه قال أتى عمر بن الخطاب بشاهد زور فخرده
وأوقفه ناس يوما وقال هذا فلان بن فلان فاعرفوه ثم حبسه * وحدثنا عبد الباقي بن قانع
ول حدثنا العباس بن الوليد البرازي قال حدثنا خاف بن هشام قال حدثنا حماد بن زيد
عن الحجاج عن مكحول أن عمر بن الخطاب قال في الشاهد الزور يضرب ظهره ويخاق
رأسه ويسخم وجهه ويضال حنجرته * قوله تعالى ﴿ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى
الغيب﴾ قال أهل اللغة الشعائر جمع شعيرة وهي العلامة التي تشير بها جعلت له
وأشعار البدن هو أن تعلمها بما يشمر أنها هدى فقبل على هذا أن الشعائر علامات مناسك
الحج كلها منها رمي الجمار والسي بين الصفا والمروة وروى حبيب المعلم عن عطاء أنه سئل
عن شعائر الله فقال حرمت الله اتباع طاعته واجتناب معصيته فذلك شعائر الله وروى
شريك عن جابر عن عطاء (ومن يعظم شعائر الله) قال استسماها واستعظامها وروى ابن
أبي حنيفة عن مجاهد عن ابن عباس (ومن يعظم شعائر الله) قال في الاستحسان والاستئذان
والاستعظام وعن عكرمة مثله وكذلك قول مجاهد وقال الحسن شعائر الله دين الله * قال أبو
بكر يجوز أن تكون هذه الوجوه كلها مرادة بالآية لاحتمالها لها

باب في ركوب البدنة

قال الله عز وجل ﴿لكم فيها منافع إلى أجل مسمى﴾ قال ابن عباس وابن عمر ومجاهد
وقناة لكم فيها منافع في الباشا وظهورها وأصوافها إلى أن تسمى بدنا ثم يحملها إلى البيت
العتيق وعن محمد بن كعب القرظي مثله وقال عطاء أنه يتنفع بها إلى أن تحرق وهو قول
عروة بن الزبير * قال أبو بكر فانفق ابن عباس ومن تابعه على أن قوله (إلى أجل مسمى) أريد به
إلى أن يصير بدنا فذلك هو الأجل المسمى وكروها بعد ذلك أن تتركب وقال عطاء ومن
وافقه يركبها بعد أن يصير بدنة وقال عروة بن الزبير يركبها غير فادح لها ويحملها عن فضل
ولدها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أخبار يمتنع بها من إباح ركوبها
فروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال له ويحك أركبها
فقال أنها بدنة فقال ويحك أركبها وروى شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه
وسلم نحو ذلك وهذا عندنا إنما أحله ضرورة علمه من حاجة الرجل إليها وقدين ذلك في إخبار
أخرها ما روى أسامة بن جعفر عن حميد عن أنس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل يسوق
بدنة وهو عشي وقد بلغ منه فقال أركبها قال أنها بدنة قال أركبها وسئل جابر عن ركوب الهدى فقال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف إذا ألت إليها حتى نجد ظهورها
وقد روى ابن حنبل عن أبي الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ركوب الهدى قال أركب بالمعروف إذا احتجت إليها حتى نجد ظهورها فين في هذه الأخبار

أن إباحة ركوبها معقودة بشرط الضرورة أنها وبدل على أنه لا تلك منافعها إلا لا يجوز له أن
يؤاجرها للركوب فلو كان مالكا لمافعها لملك عقد الإجارة عليها كمنافع سائر المملوكات

باب محل الهدى

قال الله تعالى (وأحل لكم الأنعام إلا ما تلى عليكم) إلى قوله (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى
ثم يحملها إلى البيت العتيق) ومعلوم أن مراده تعالى فيها جعل هديا أو بدنة أو فيما وجب أن يحمل هديا
من واجب في ذمته فآخبر تعالى أن محل ما كان هذا وصفه إلى البيت العتيق والمراد بالبيت ههنا الحرم
كله إذ معلوم أنها لا تذبح عند البيت ولا في المسجد فدل على أن الحرم كله فغيره يذكّر البيت إذ كانت
حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت وهو كقوله تعالى في جزاء الصيد (هديا بالغ الكعبة) ولا خلاف
أن المراد الحرم كله وقد روى أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف ومنى كلها منحر وكل فجاج مكة طريق ومنحر
وعوم الآية يقتضي أن يكون محل سائر الهدايا الحرم ولا يجوز في غيره إذ لم يفرق بين
شيء منها * وقد اختلف في هدى الإحصار فقال أصحابنا محله ذبحه في الحرم وذلك لأنه قال
(ولا تحلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) وكان المحل محلا في هذه الآية فلما قال
(ثم يحملها إلى البيت العتيق) بين فيه ما أجل ذكره في الآية الأولى فوجب أن يكون محل
هدى الإحصار الحرم ولم يختلفوا في سائر الهدايا التي يتعلق وجوبها بالأحرام مثل جزاء
الصيد وفدية الأدي ودم القتل أن محالها الحرم فكذلك هدى الإحصار لما يتعلق وجوبه بالأحرام
وجب أن يكون في الحرم * قوله تعالى ﴿والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير﴾ قيل إن
البدن الأبل المبدنة بالسن يقال بدنت الناقة إذا ستنها وقال بدن الرجل إذا سمن وأما قيل لها بدنة من
هذه الجهة ثم سميت الأبل بدنا مهزولة كانت أو سميت فالبدنة اسم يختص بالبعير في اللغة إلا أن البقرة لما
صارت في حكم البدنة قامت مقامها وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل البدنة عن سبعة
والبقرة عن سبعة فصارت البقرة في حكم البدن ولذلك كان تقايد البقرة كتقاييد البدنة في باب
وقوع الأحرام بها لسائقها ولا يقيد غيرها فهذان المسميان اللذان يختص بهما البدن دون
سائر الهدايا وروى عن جابر بن عبد الله قال البقرة من البدن * واختلف أصحابنا فيمن
قال الله على بدنة هل يجوز له تحريها بغير مكة فقال أبو حنيفة ومحمد يجوز له ذلك وقال أبو يوسف
لا يجوز له تحريم الأيمكة ولم يختلفوا فيمن نذر هديا أن عليه ذبحه بمكة وإن من قال الله على جزور
أنه يذبحه حيث شاء وروى عن ابن عمر أنه قال من نذر جزورا تحريها حيث شاء وإذا نذر بدنة
تحريها بمكة وكذا روى عن الحسن وعطاء وكذا روى عن عبد الله بن محمد بن علي وسالم وسعيد
ابن المسيب وروى عن الحسن أيضا وسعيد بن المسيب قال إذا جعل على نفسه هديا فبمكة وإذا
قال بدنة فحيث نوى وقال مجاهد ليست البدن الأيمكة وذهب أبو حنيفة إلى أن البدنة بمنزلة
الجزور ولا يقتضي إهدائها إلى موضع فكان بمنزلة نادر الجزور والشاة ونحوها وأما الهدى فانه

يقضي الهدى في موضع وقال الله تعالى (هديا بالغ الكعبة) جعل بلوغ الكعبة من صفات الهدى
ويخرج لابي يوسف بقوله تعالى (والذين جعلوا لله شركاء) فكان اسم البدنة
مفيد لكونها قرينة كالهدي اذ كان اسم الهدى يقضي كونه قرينة مجعولا لله فلما لم يحز الهدى
الائكة كان كذلك حكم البدنة قال ابو بكر وهذا لا يلزم من قبل انه ليس كل ما كان ذبحه قرينة
فهو مختص بالحرم لان الاضحية قرينة وهي جائزة في سائر الاماكن فوصفه للبدن بانها من شعائر الله
لا يوجب تخصيصها بالحرم بقوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) روى يونس عن
زياد قال رايت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ راحلته فتحرها وهي باركة فقال انحرها قياما مقيدة
سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وروى ايمن بن نابل عن طاوس قال في قوله تعالى (فاذكروا
اسم الله عليها صواف) قياما وروى سفيان عن منصور عن مجاهد قال من قرأ صواف فهي قائمة
مضمومة يداها ومن قرأ صواف في قيام معقولة وروى الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس
قال قرأها صواف قال معقولة يقول بسم الله والله اكبر وروى الاعمش عن ابي الضحى قال
سمعت ابن عباس وسئل عن هذه الآية صواف قال قياما معقولة وروى جوير عن الضحاك
قال كان ابن مسعود يقرأها صواف وصواف ان يعقل احدي يديها فتقوم على ثلاث وروى
قنادة عن الحسن انه قرأها صوافي قال خالصة من الشرك وعن ابن عمر وعروة بن الزبير انها
تحر مستقلة القبة قال ابو بكر حصلت قراءة السلف لذلك على ثلاثة أنحاء احدها صواف بمعنى
مصطفة قياما وصوافي بمعنى خالصة لله تعالى وصوافي بمعنى معقولة في قيامها بقوله تعالى
(فاذا وجبت جنوبها) روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وغيرهم اذا سقطت وقال اهد
اللغة الوجوب هو السقوط ومنه وجبت الشمس اذا سقطت للمغييب قال قيس بن الخطيم

اطاعت سوعوف اميرا ساهم عن السلم حتى كان اول واجب

يعني اول مقتول سقط على الارض وكذلك البدن اذا انحوت قياما سقطت جنوبها وهذا يدل
على انه قد اريد بقوله صواف قياما لانها اذا كانت باركة لا يقال انها سقطت الا بالاضافة فيقال
سقطت جنوبا واذا كانت قائمة انحوت فلا محالة يطلق عليها اسم السقوط وقد يقال للباركة
اذا ماتت فانقلبت على الخب انما سقطت جنوبا فاللفظ محتمل للامرين الا ان اظهرها ان تكون قائمة
فتسقط جنوبا عند انحرها وقوله تعالى (فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها) يدل على انه قد اريد بوجوبها
جنوبها موتها فهذا يدل على انه ليس المراد سقوطها فحسب وانه انما اراد سقوطها للموت
فجعل وجوبها عبارة عن الموت وهذا يدل على انه لا يجوز الاكل منها الا بعد موتها وبديل عليه قوله صلى الله
عليه وسلم ما بان من الهيبة وهي حية فهو ميتة وقوله تعالى (فكلوا منها) يقضي ايجاب الاكل منها
الا ان اهل العلم متفقون على ان الاكل منها غير واجب وجاز ان يكون مستحبا مندوبا اليه
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل من البدن التي ساقها في حجة الوداع وكان لا يأكل
يوم الاضحية حتى يصلي صلاة العبد ثم يأكل من لحم نحيته وقال صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن
خوم الاضاحي فوق ثلث فكلوا وادخروا وروى ابو بكر بن عباس عن ابي اسحاق

عن علقمة قال بعث معي عبد الله بهدية فقالت له ماذا تأمرني ان اصنع به قال اذا كان يوم
عرفة فعرّف به واذا كان يوم النحر فأنحره صواف فاذا وجب لحبه فكل ثلثا وتصدق بثلث
وابعث الى اهل الخي ثلثا وروى نافع عن ابن عمر كان يفتي في النكس والاضحية ثلثا ولا هلك
وثلث في جيرانك وثالث للمساكين وقال عبد الملك عن عطاء مثله قال وكل شيء من البدن
واجبا كان او نعلوما فهو بهذه الميزة الا ما كان من جزاء صيد او فدية من صبيام او صدقة
او نكس او نذر مسمى للمساكين وقد روى طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود قال امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتصدق بثلثها ونأكل ثلثها ونعطى الجائر ثلثها
والجائر غلط لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي لا تعط الجائر منها شيئا وجزاء ان يكون
الجائر حبيحا وانما امرنا باعطائه من غير اجرة الجزارة وانما نهى ان يعطى الجائر منها من
اجرته ولما ثبت جواز الاكل منها دل ذلك على جواز اعطائه الاغنياء لان كل ما يجوز له اكله
يجوز ان يعطى منه الغني كسائر امواله وانما قدروا الثلث للصدقة على وجه الاستحباب لانه
لما جازله ان يأكل بعضه ويتصدق ببعضه ويهدي ببعضه على غير وجه الصدقة كان الذي
حصل للصدقة الثلث وقد قدمنا قبل ذلك انه لما قال صلى الله عليه وسلم في لحوم الاضاحي
فكلوا وادخروا وقال الله تعالى (فكلوا منها واطعموا البائس الفقير) حصل الثلث للصدقة
وقوله تعالى (فكلوا منها) عطفا على البدن يقضي عموم جواز الاكل من بدن القران والتمتع
لشمول اللفظ لهما بقوله تعالى (واطعموا القانع والمعتز) قال ابو بكر القانع قد يكون الراضي
بما رزق والقانع السائل اخبرنا ابو عمر غلام ثعلب قال اخبرنا ثعلب عن ابن الاعرابي
قال القناعة الرضا بما رزقه الله تعالى ويقال من القناعة رجل فاع وقنع ومن القنوع رجل قانع
لا غير قال ابو بكر وقال الشماخ في القنوع

لما المرء يصلحه فيقني * مفارقة اعف من القنوع

واختلف السلف في المراد بالآية فروى عن ابن عباس ومجاهد وقنادة قالوا القانع الذي
لا يسئل والمعتز الذي يسئل وروى عن الحسن وسعيد بن جبير قالوا القانع الذي يسئل وروى
عن الحسن قال المعتز يتعرض ولا يسئل وقال مجاهد القانع حارث الغني والمعتز الذي يمتريك
من الناس قال ابو بكر ان كان القانع هو الغني فقد اقتضت الآية ان يكون المستحب
الصدقة بالثلث لان فيها الامر بالاكل واعطاء الغني واعطاء الفقير الذي يسئل بقوله تعالى
(لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم) قيل في معناه لن ينال الله
اللحوم ولا الدماء ولكن يتقبل التقوى منها وقيل لن يبلغ رضا الله لحومها ولا دماؤها
ولكن يبلغه التقوى منكم وانما قال ذلك بيانا انهم انما يستحقون الثواب باعمالهم اذ كانت
اللحوم والدماء فعل الله فلا يجوز ان يستحقوا بها الثواب وانما يستحقونه بفعلهم الذي هو التقوى
ومجرى موافقه امر الله تعالى بذبحها بقوله تعالى (كذلك سحرها لكم) يعني دللها لتصرف
العباد فيما يريدون منها خلاف السباع المشبعة بما اعطيت من القنوع والآلة بقوله تعالى (ولو لا دفع الله

الناس بعضهم يهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد قال مجاهد صوامع الرومان
والبيع كنائس اليهود وقال الضحاك صلوات كنائس اليهود وبسموها صلواتا وقيل ان الصلوات
مواضع صلوات المسلمين كما في منازلهم وقال بعضهم لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع
في ايام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في ايام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في ايام شريعة محمد
صلى الله عليه وسلم وقال الحسن يدفع عن هدم مصابيات اهل الذمة بالثمنين قال ابو بكر في الآية دليل
على ان هذه المواضع المذكورة لا يجوز ان تهدم على من كان له ذمة او عهد من الكفار واما في دار الحرب
فجائز لهم ان يهدموها كما يهدمون سائر دورهم وقال محمد بن الحسن في ارض الصالح اذا صارت
مصر للمسلمين لم يهدم ما كان فيها من بيعة او كنيسة او بيت نار واما ما فتح عنوة واقرارها
عليها بالجزية فانه ماض منها مصر للمسلمين فانهم يبنون فيها من الصلاة في بيعة وكنائسهم
ولا تهدم عليهم ويؤمرون بان يحملوها ان شاؤا بيوتهم مسكونة قوله تعالى (الذين ان مكناهم
في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة) قال ابو بكر هذه صفة الذين اذن لهم في القتال بقوله تعالى
(اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا) الى قوله (الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق)
الى قوله (الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا
عن المنكر) وهذه صفة المهاجرين لانهم الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق فاخذوا
انه ان مكناهم في الارض اقاموا الصلوة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر
وهو صفة الخلفاء الراشدين الذين مكنتهم الله في الارض وهم ابو بكر وعمر
وعثمان وعلى رضي الله عنهم وفيه الدلالة الواضحة على صحة امامتهم لاخبار الله تعالى بانهم اذا مكناهم
في الارض اقاموا بفروض الله عليهم وقد مكناهم في الارض فوجب ان يكونوا ائمة فائمين
باوامر الله متبينين عن زواجره ونواهي ولا يدخل معاوية في هؤلاء لان الله ائمة فائمين
المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وليس معاوية من المهاجرين بل هو من الطلقاء قوله تعالى
وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا نزل اليه الروح من ربه فلو كان معاوية
ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك ومحمد بن كعب ومحمد بن قيس ان السبب في نزول
هذه الآية انما تلا النبي صلى الله عليه وسلم (افرايم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى) التي
الشيطان في تلاوته تلك الفرائق العلى وان شفاعتهن لترجي وقد اختلف في معنى التي الشيطان
فقال قائلون لانما تلا النبي صلى الله عليه وسلم هذه السورة وذكر فيها الاصنام عام الكفار
انه يذكرها بالذم واليبس فقال قائل منهم حين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى
(افرايم اللات والعزى) تلك الفرائق العلى وذلك بحضرة الجمع الكثير من قريش
في المسجد الحرام فقال سائر الكفار الذين كانوا بالبعد منه ان محمدا قدم مدح الهتنا وظنوا
ان ذلك كان في تلاوته فابطل الله ذلك من قولهم وبين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتله واما
تلا بعض المنكرين وسعى الذي في ذلك في حال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم شيطانا لانه
كان من شياطين الاسباب قال تعالى (شياطين الاسباب والجن) والشيطان اسم لكل منعد

مطلب
في صحة امامة الخلفاء
الراشدين رضي الله
عنهم

مطلب
في ملك امرئ
على الى آخره

عات من الجن والاسباب * وقيل انه جائز ان يكون شيطانا من شياطين الجن وقال ذلك عند
تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك جائز في ايمان الانبياء عليهم السلام كما حكى الله تعالى عنه
بقوله (واذرين لهم الشيطان اعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس وانى جار لكم فلما
راءت العثان كص على عقبيه وقال انى يرى منكم انى ارى ما لارون) واما قال ذلك
ابايس حين تصور في صورة سراق من مالك القريش وهم يريدون الخروج الى يدروكا تصور في صورة
الشيخ الجدى حين تشاورت قريش في دار الندوة في امر النبي صلى الله عليه وسلم وكان مثل
ذلك جائزا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اضرب من الديبر لجائز ان يكون الذي قال
ذلك شيطانا فظن القوم ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله وقال بعضهم جائز ان يكون النبي
صلى الله عليه وسلم قد تكلم بذلك على سبيل السهو الذي لا يعرى منه بشر فلا يثبت ان
ينبه الله عليه وانكر بعض العلماء ذلك وذهب الى ان المعنى ان الشيطان كان باقى وسواسه
في صدر النبي صلى الله عليه وسلم ما يشغله عن بعض ما يقول فيقرأ غاطا في القصص
المتشابهة نحو قصة موسى عليه السلام وقرعون في مواضع من القرآن مختلفة اللفاظ فكان
المتأفون والمشركون ربما قالوا قد رجع عن بعض ما قرأ وكان ذلك يكون منه على طريق السهو
ففيه الله تعالى عليه فاما الغلط في قراءة تلك الفرائق فانه غير جائز وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم
كلا يجوز وقوع الغلط على بعض القرآن بالنشاد شعر في اضعاف التلاوة على انه من القرآن *
وروى عن الحسن انما تلا ما فيه ذكر الاصنام قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انا ماى عندكم
كالفرائق العلى وان شفاعتهن لترجي في قولكم على جهة التكرير عليهم قوله تعالى (لكل امة
جعلنا منسكاهم تاسكوه فلا ينار عنك في الامر) قيل ان المنسك الموضع المعتاد لعمل خيرا وشرا
وهو المألوف لذلك ومناسك الحج مواضع العبادات فيه فهي متعبدات الحج وقال ابن عباس
منسكا عيدا وقال مجاهد وقتادة متعبدا في اراقه الدم بمعنى وغيره وقال عطاء ومجاهد ايضا وعكرمة
ذبايحهم ذابحوه وقيل ان المنسك جميع العبادات التي امر الله بها قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه
وسلم في حديث البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاضحى فقال ان اول نسكنا
في يومنا هذا الصلاة ثم الذبح فجعل الصلاة والذبح جميعا نسكا وهذا يدل على ان اسم النسك
يقع على جميع العبادات الا ان الاظهر الاغلب في العادة عند الاطلاق الذبح على وجه القرية قال الله
تعالى (فقدية من صيام او صدقة او نسك) وايضا يتبع ان يكون المراد جميع العبادات ويكون
الذبح احدا ما اريد بالآية فيوجب ذلك ان يكونوا مأمورين بالذبح لقوله تعالى (فلا ينار عنك
في الامر) واذكنا مأمورين بالذبح ساع الاحتجاج به في ايجاب الاضحية لوقوعها عامة في الموسرين
كالزكاة ولو جعلناه على الذبح الواجب في الحج كان خاصا في دم القران والمنة اذ كانا نسكين
في الحج دون غيرها من الدماء اذ كانت سائر الدماء في الحج ايجابا على جهة جبران نقص
وجناية فلا يكون ايجابه على وجه ابتداء العبادة به وقوله تعالى (جعلنا منسكاهم تاسكوه) يقتضى
ظاهره ابتداء ايجاب العبادة به * واختلف السلف وفقهاء الامصار في وجوب الاضحية فروى

مطلب
في الاضحية

ذكره الله سبحانه في قوله فهو فرض او واجب على كل امرئ منكم وهذا عندى لا يدل على الوجوب لان نسخ الواجب هو بيان مدة الوجوب فذا بين بالنسخ ان مدة الاجاب كانت الى هذا الوقت لم يكن في ذلك ما يقتضى الاجاب شي آخر الا ترى انه لو قال قد نسخت عنكم الصبرة والعقيقة وسائر الذماخ التي كانت تفعل لم تكن فيه دلالة على وجوب ذبحة اخرى فليس اذا في قوله نسخت الاضحية كل ذبحة كانت قبلها دلالة على وجوب الاضحية وانما فائدة ذكر النسخ في هذا الموضع بالاضحية انه بعد ما ندبنا الى الاضحية لم تكن هناك ذبحة اخرى واجبة * ومما يحتاج به من ابي وجوبها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا عبد العزيز بن الخطاب قال حدثنا مندل بن علي عن ابي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاضحية على فريضة وهو عليكم سنة * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا سعيد بن محمد بن محمد بن عثمان الانجذاني قال حدثنا الحسن بن حماد قال حدثنا عبد الرحيم بن سليم عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بالاضحية والوتر ولم تعزم على * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن علي بن عباس الفقيه قال حدثنا عبد الله بن عمر قال حدثنا محمد بن عبد الوارث قال حدثنا ايان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من علي فريضة ولكم تطوع الاضحية والوتر والاضحية في هذه الاخبار بها ليست بواجبة علينا الا ان الاخبار لو تعارضت لكانت الاخبار المقتضية للاجباب اولى بالاستعمال من وجهين احدهما ان الاجاب طارىء على اباحة الترك والثاني ان فيه حظر الترك وفي فيه اباحة الترك والحظر اولى من الاباحة * ومما يحتاج به في نفي الوجوب ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثني سعيد بن ابوب قال حدثني عبيد بن عيسى عن عيسى بن هلال الصديقي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت بيوم الاضحية عيدا جملة الله لهذه الامة فقال رجل ارايت ان لم اجد الاضحية اني فاضحي بها قال لا ولكن تأخذ من شعرك واطفارك وتقص شاربك وتخلق عانتك فتلك تمام اضحياتك عند الله عز وجل فلما جعل هذه الاشياء بمنزلة الاضحية دل على ان الاضحية غير واجبة اذ كان فعل هذه الاشياء غير واجب * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي قال حدثنا عيسى قال حدثنا محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي عبيد عن حار بن عبد الله قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر كبشين اقرنين املحين موجئين فلما وجههما قال ابي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لاشريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وآله باسم الله والله اكبر ثم ذبح قالوا ففي ذبحه عن الامة دلالة على انها غير واجبة

لانها لو كانت واجبة لم تجز شاة عن جميع الامة * قال ابو بكر وهذا لا يفي بالوجوب لانه يطوع بذلك وحائر ان يتطوع عن قد وجب عليه كما يتطوع الرجل عن نفسه ولا يسقط ذلك عنه وجوب ما يلزمه * ومما يحتاج به من ابي الوجوب ما قدمنا روايته عن السلف من نفي الاجابة فيه الدلالة من وجهين على ذلك احدهما انه لم يظهر من احد من نظرائهم من السلف خلافا وقد استفاض عن ذكرنا قولهم من السلف نفي الاجابة والثاني انه لو كان واجبا مع عموم الحاجة اليه لوجب ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقفا لا صحابة على وجوبه ولو كان كذلك لورد النقل به مستقضا متواترا وكان لاقل من ان يكون وروده في وزن ورود اجاب صدقة الفطر لعموم الحاجة اليه وفي عدم النقل المستفيض فيه دلالة على نفي الوجوب * ويحتاج فيه بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما اختلف حكم المقيم والمسافر فيه كصدقة الفطر فلما لم يوجه ابو حنيفة على المسافر دل على انه غير واجب * ويحتاج فيه ايضا بانه لو كان واجبا وهو حق في مال لما سقطه مضي الوقت فلما اتفق الجميع على انه يسقط بمضي ايام النحر دل على انه غير واجب اذ كانت سائر الحقوق الواجبة في الاموال نحو الزكاة وصدقة الفطر والعشر ونحوها لا يسقطها مضي الاوقات * قوله تعالى * وجاهدوا في الله حق جهاد * الى قوله * ملة ابيكم ابراهيم * قيل معناه جاهدوا في الله حق جهاد وانبعوا ملة ابيكم ابراهيم ولذلك نصب وقال بعضهم نصب لانه اراد كلمة ابيكم الا انه لما حذف الجار اتصل الاسم بالفعل فنصب * قال ابو بكر وفي هذه الآية دلالة على ان علينا اتباع شريعة ابراهيم الائمة ثبت نسخها على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم وقبل انه اتفقا ملة ابيكم ابراهيم لانها داخلية في ملة نبينا صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى انه كلمة ابيكم ابراهيم فانه يعني ان الجهاد في الله حق جهاده كلمة ابيكم ابراهيم عليه السلام لانه جاهد في الله حق جهاده وقال ابن عباس * وجاهدوا في الله حق جهاده * جاهدوا المشركين وروى عن ابن عباس ايضا لا تخافوا في الله لومة لائم وهو الجهاد في الله حق جهاده وقال الضحاك يعني اعملوا بالحق لله عز وجل * قوله تعالى * وما جعل عليكم في الدين من حرج * قال ابن عباس من ضيق وكذلك قال مجاهد ويحتاج به في كل ما اختلف فيه من الحوادث ان ما ادى الى الضيق فهو مني وما اوجب التوسعة فهو اولى وقد قيل * وما جعل عليكم في الدين من حرج * انه من ضيق لا يخرج منه وذلك لان منه ما يخص منه بالتوبة ومنه ما رده المظلمة فليس في دين الاسلام ما لا سبيل الى الخلاص من عقوبته * وقوله * ملة ابيكم ابراهيم * الخطاب لجميع المسلمين وليس كلهم راجعا بنسبه الى اولاد ابراهيم فروى عن الحسن انه اراد ان حرمة ابراهيم على المسلمين كحرمة الوالد على الولد كما قال تعالى * وازواجه امهاتهم * وفي بعض القراءات وهو اب لهم * قوله تعالى * هو سلك المسلمين من قبل * قال ابن عباس ومجاهد يعني ان الله سلك المسلمين وقيل ان ابراهيم سلك المسلمين لقوله تعالى حاكيا عن ابراهيم * ومن ذريتنا امة مسلمة لك * وقوله تعالى * من قبل وفي هذا * قال مجاهد من قبل القرآن وفي القرآن * وقوله تعالى * هو اجباكم * يدل على اهم عدول مرضون وفي ذلك

بطان من الصاعين عليهم **د** كان الله لا يجزي الا اهل طاعته واتباع مرضاته وفي ذلك مدح للصحابه المخاطبين بذلك ودليل على طهارتهم **ق** قوله تعالى **﴿** يكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس **﴾** فيه الدلالة على صحة اجتماعهم لان معناه يكون الرسول شهيدا عليكم بطاعة من اطاع في نيلته وعصيان من عصى وتكونوا شهداء على الناس باعمالهم فيما بلغتموه من كتاب ربهم وستة نبيهم وهذه الآية نظير قوله تعالى **﴿** وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا **﴾** فبدأ بمدحهم ووصفهم بالمعادلة ثم اخبر انهم شهداء ووجهه على من بعدهم كما قال هنا **﴿** هو اجتباكم **﴾** الى قوله **﴿** وتكونوا شهداء على الناس **﴾** قوله تعالى **﴿** وافعلوا الخير **﴾** ربما احتج به المحتج في اجاب قرينة مختلف في وجوب وهذا عندنا لا يصح الاحتجاج به في اجاب نفي ولا يصح اعتقاد العموم فيه . آخر سورة الحج

ومن سورة المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿** قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون **﴾** روى ابن عون عن محمد بن سيرين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلى رفع رأسه الى السماء فلما رأت **﴿** الذين هم في صلاتهم خاشعون **﴾** نكس رأسه وروى هشام عن محمد قال لما رأت **﴿** الذين هم في صلاتهم خاشعون **﴾** خففوا ابصارهم فكان الرجل يحب ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن جماعة الخشوع في الصلاة ان لا يجاوز بصره موضع سجوده وروى عن ربه ومجاهد والزهرى الخشوع السكون وروى المسعودي عن ابي سنان عن رجل منهم قال سئل على عن قوله **﴿** الذين هم في صلاتهم خاشعون **﴾** قال الخشوع في القلب وان تلبس **﴿** كشفك للمرأة المسلم **﴾** ولا تلتفت في صلاتك وقال الحسن خاشعون خائفون **﴿** قال ابو بكر الخشوع ينظم هذه المعاني كلها من السكون في الصلاة والتدلل وترك الالتفات والحركة والخوف من الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم لا يسكنوا في الصلاة وكفوا ايديكم في الصلاة وقال امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وان لا اكف شعرا ولا ثوبا وانه سبي عن مس الحصى في الصلاة وقال اذا قام الرجل يصلي فان فرجة نواجه فاذا التفت انصرف عنه وروى الزهرى عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلمح في الصلاة ولا يلتفت **﴿** وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو ثوبة قال حدثنا معاوية بن سلام عن زيد بن سلام انه سمع ابا سلام قال حدثني السلولى انه حدثني سهل بن الخطمية انهم ساروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وذكر الحديث الى قوله من يحرسنا الليلة قال انس بن ابي مرثد الغنوي انا يا رسول الله قال فاركب فركب فرساله فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم استقبل هذا الشعب حتى تكون في اعلاه ولا يغرن من قبلك الليلة قلما اصبحنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مصلاه فركع ركعتين ثم قال هل احسستم فارسكم قالوا يا رسول الله ما احسستاه فتوب بالصلاة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب حتى اذا قضى صلاته وسلم قال ابشروا فقد جاءكم فارسكم فاخبر في هذا الحديث انه كان يلتفت الى الشعب وهو في الصلاة وهذا عندنا كان عذرا من وجهين احدهما انه لم يأت من محي العدو من تلك الناحية والثاني اشتغال قلبه بالفارس الى ان طلع **﴿** وروى عن ابراهيم النخعي انه كان يلحظ في الصلاة يمينا وشمالا وروى حماد بن سلمة عن حميد عن معاوية بن قرة قال قيل لابن عمر ان ابن الزبير اذا صلى لم يقل هكذا ولا هكذا قال لكننا نقول هكذا وهكذا ونكون مثل الناس وروى عن ابن عمر انه كان لا يلتفت في الصلاة فعلمنا ان الالتفات المنهي عنه ان يولي وجهه يمنة ويسرة فاما ان يلحظ يمنة ويسرة فانه غير منهي عنه **﴿** وروى سفيان عن الاعمش قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة كانه ثوب ماتي وروى ابو حنبل عن ابي عبيدة قال كان ابن مسعود اذا قام الى الصلاة خفض فيها صوته وبذنه وبصره وروى علي بن صالح عن زبير الياضي قال كان اذا صلى كأنه خشية **﴿** قوله تعالى **﴿** والذين هم عن اللغو معرضون **﴾** واللغو هو الفعل الذي لا فائدة فيه وما كان هذا وصفه من القول والفعل فهو محظور وقال ابن عباس اللغو الباطل والقول الذي لا فائدة فيه هو الباطل وان كان الباطل قد يفتي به فائدة عاجلة **﴿** قوله تعالى **﴿** والذين هم لفروجهم حافظون **﴾** يجوز ان يكون المراد عاما في الرجال والنساء لان المذكر والمؤنث اذا اجتمعا غلب المذكر كقوله **﴿** قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون **﴾** قد اريد به الرجال والنساء ومن الناس من يقول ان قوله **﴿** والذين هم لفروجهم حافظون **﴾** خاص في الرجال بدلالة قوله تعالى **﴿** الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم **﴾** وذلك لاحالة اريد به الرجال **﴿** قال ابو بكر وليس يمنع ان يكون اللفظ الاول عاما في الجميع والاستثناء خاص في الرجال كقوله **﴿** ووصينا الانسان بوالديه حسنا **﴾** ثم قال **﴿** وانجاهدك لتشركني **﴾** فالاول عموم في الجميع والعطف في بعض ما انتظمه اللفظ وقوله **﴿** والذين هم لفروجهم حافظون **﴾** عام لدلالة الحال عليه وهو حفظها من موافقة المحظور بها **﴿** قوله تعالى **﴿** ومن اتى وراء ذلك فاولئك هم العادون **﴾** يقتضي محرم نكاح المتعة اذ ليست بزوجة ولا مملوكة يمين وقد بينا ذلك في سورة النساء في قوله **﴿** وراء ذلك **﴾** معناه غير ذلك وقوله **﴿** العادون **﴾** يعني من يتعدى الحلال الى الحرام فاما قوله **﴿** الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم **﴾** استثناء من الجملة المذكورة لحفظ الفروج واخبار عن اباحة وطء الزوجة وملك اليمين فاقضت الآية حظر ما عدا هذين الصنفين في الزوجات وملك اليمان ودل بذلك على اباحة وطء الزوجات وملك اليمين للعموم اللفظ فيهن **﴿** فان قيل لو كان ذلك عموما في اباحة وطنهن لوجب ان يجوز وطؤهن في حال الحيض ووطء الامة ذات الزوجة والمعتدة من وطء بشبهة ونحو ذلك **﴿** قيل له قد اقتضى عموم اللفظ اباحة وطنهن في سائر الاحوال

الا ان الدلالة قد قامت على تخصيص من ذكرت كسائر العموم اذا خص منه شيء لم يمنع ذلك
 بقاء حكم العموم فيما لم يخص وملك اليمين متى اطلق عقله الامة والعبد المملوك ولا يكاد
 يطلق ملك اليمين في غير بني آدم لا يقال للدار والداية ملك اليمين وذلك لان ملك العبد
 والامة اخص من ملك غيرها الا ترى انه يملك التصرف في الدار بالتقضى والبناء ولا يملك
 ذلك في بني آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية الفروج في قوله تعالى
 ﴿والذين هم على صلواتهم يحافظون﴾ روى عن جماعة من السلف في قوله تعالى ﴿يحافظون﴾
 قالوا فعلها في الوقت وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس التفريط في النوم انما التفريط
 ان يترك الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى وقال مسروق الحفظ على الصلاة فعلها لوقتها وقال
 ابراهيم النخعي يحافظون دائمون وقال قتادة يحافظون على وضوئها ومواقيتها وركوعها
 وسجودها قال ابو بكر الحافظ عليهما مراعاتها للتأدية في وقتها على استكمال شرائطها
 وجميع المعاني التي تأول عليها السلف المحافظة هي مرادة بالآية واعاد ذكر الصلاة لانه
 مأمور بالمحافظة عليها كما هو مأمور بالحشوع فيها في قوله تعالى ﴿والذين يؤتون ما آتوا
 وقلوبهم وجلة﴾ الآية روى وكيع عن مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن
 عائشة قالت قلت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة اهو الرجل يشرب الخمر ويسرق
 قال لا يا عائشة ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويحلف ان لا يقبل منه وروى جرير
 عن ابي ثعلبة عن عمن حدثه عن عائشة وعن ابن عمر يؤتون ما آتوا قال الزكاة وروى عن الحسن
 قال لقد ادركت اقواما كانوا من حسناتهم ان ترد عليهم انفق منكم على سيئاتكم ان تعذبوا
 عليها في قوله تعالى ﴿اولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون﴾ الخيرات هنا الطاعات
 يسارع اليها اهل الايمان بالله ويجتهدون في السبق اليها رغبة فيها وعلماءهم بها من حسن
 الجزاء وقوله ﴿وهم لها سابقون﴾ قال ابن عباس سبقت لهم السعادة وقال غيره وهم من اهل
 الخيرات سابقون الى الجنة وقال آخرون وهم الى الخيرات سابقون في قوله تعالى ﴿وهم اعمالهم من
 دون ذلك﴾ قال قتادة وابو العالية خطايا من دون الحق وعن الحسن وبجاءه اعمالهم من
 دون ما هم عليه لا بد من ان يعملوها في قوله تعالى ﴿مستكبرين به سامرا تهجرون﴾ قرئ بفتح
 التاء وضم الجيم وقرئ بضم التاء وكسر الجيم ففيل في تهجرون قولان احدهما قول ابن عباس
 تهجرون الحق بالاعراض عنه وقال مجاهد وسعيد بن جبير تقولون الهجر وهو السعي من القول
 ومن قرأ تهجرون فليس الا من الهجر عن ابن عباس وغيره يقال الهجر المريض اذا هذا ووجد
 سامرا وان كان المراد السمار لانه في موضع المصدر كما يقال قوموا قياما وقيل انما وجد
 لانه في موضع الوقت بتقدير ليل تهجرون وكانوا يسمرون بالليل حول الكعبة وقد اختلف
 في السمر فروى شعبة عن ابي المبال عن ابي برزة الاسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وروى شعبة عن منصور عن خثمة عن عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا سمر الا للرجلين مصل او مسافر وعن ابن عمر انه كان يسهى عن السمر

مصدر
 في السمر

بعد العشاء واما الرخصة فيه فمأروى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال قال عمر كان النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يزال يسمر الليلة عند ابي بكر في الامر من امور المسلمين وكان ابن عباس
 يسمر بعد العشاء وكذلك عمر وبن دينار وايوب السخيتاني الى نصف الليل آخر سورة
 المؤمنين .

ومن سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ قال ابو بكر لم يختلف
 السلف في ان حد الزانيين في اول الاسلام ما قال الله تعالى ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم﴾ الى قوله ﴿واللذان يأتيانها منكم فاذوها﴾ فكان حد
 المرأة الحبس والاذى بالتعير وكان حد الرجل التعير ثم نسخ ذلك عن غير المحسن بقوله
 تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ ونسخ عن المحسن بالرجم
 وذلك لان في حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله
 لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والنتب بالنتب الجلد والرجم فكان ذلك
 عقيب الحبس والاذى المذكورين في قوله ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم﴾ الى قوله
 ﴿او يجعل الله لهن سبيلا﴾ وذلك لتعبيه النبي صلى الله عليه وسلم ايانا على ان ما ذكره من ذلك
 هو السبيل المراد بالآية ومعلوم انه لم تكن بينهما واسطة حكم آخر لانه لو كان كذلك
 لكان السبيل المحمول لهن متقدما لقوله صلى الله عليه وسلم بحديث عباد ان المراد بالسبيل
 هو ما ذكره دون غيره واذا كان كذلك كان الاذى والحبس منسوخين عن غير المحسن
 بالآية وعن المحسن بالسنة وهو الرجم واختلف اهل العلم في حد المحسن وغير المحسن
 في الزنا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد بن رجيم المحسن ولا يجلد ولا يحد غير المحسن
 وليس نفيه بحد وانما هو موكول الى رأى الامام ان رأى نفيه للعدالة فعل كما يجوز حبسه
 حتى يحدث توبة وقال ابن ابي ليلى ومالك والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح لا يجتمع
 الجلد والرجم مثل قول اصحابنا واختلفوا في النفي بعد الجلد فقال ابن ابي ليلى ينفي البكر
 بعد الجلد وقال مالك ينفي الرجل ولا تنفي المرأة ولا العبد ومن نفي حبس في الموضع الذي
 ينفي اليه وقال الثوري والاوزاعي والحسن بن صالح والشافعي ينفي الزاني وقال الاوزاعي
 ولا تنفي المرأة وقال الشافعي ينفي العبد نصف سنة والدليل على ان نفي البكر الزاني ليس
 بحد ان قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ يوجب ان يكون
 هذا هو الحد المستحق بالزنا وانه كمال الحد فلو جعلنا النفي حدا معه لكان الجلد بعض الحد
 وفي ذلك ايجاب نسخ الآية فثبت ان النفي انما هو تعزير وليس بحد ومن جهة اخرى ان
 الزيادة في النص غير جائزة الا بمثل ما يجوز به النسخ وايضا لو كان النفي حدا مع الجلد لكان

من النبي صلى الله عليه وسلم عند تلاوته بوقت لصحابة عليه لئلا يعتدوا عند سماع التلاوة ان الجلد هو جميع حده ولو كان كذلك لكان وروده في وزن ورود نقل الآية فلما لم يكن خبر النبي بهذه الميزة بل كان وروده من طريق الآحاد ثبت انه ليس بخد * وقد روى عن عمر انه غلب ربيعة بن امية بن خلف في الحرم الى خير فلاحق به رقل فقال عمر لا تغرب بعدها احدا ولم يستثن الزنا وروى عن علي انه قال في البكرين اذا زنيا بجلدان ولا يقيان وان نفيهما من الفتنة وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان امثلة زنت فجلدها ولم ينفها وقال ابراهيم النخعي كفى بالنبي فتنة فلو كان النبي تابعا مع الجلد على انهما حد الزاني لما خفي على كبراء الصحابة ويدل على ذلك ما روى ابو هريرة وشبل وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الامة اذا زنت فليجلدها فان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوث ولو بضعف وقد حوى هذا الخبر الدلالة من وجهين على صحة قولنا احدهما انه لو كان النبي تابعا لذكره مع الجلد واثاني ان الله تعالى قال (فان اتين فاحشنة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فاذا كان جلد الامة نصف حد الحرة واخير صلى الله عليه وسلم في حدها بالجلد دون النبي دل ذلك على ان حد الحرة هو الجلد ولا نفي فيه * فان قيل انما اراد بذلك التأديب دون الحد وقد روى عن ابن عباس ان الامة اذا زنت قبل ان تحسن انه لا حد عليها لقوله تعالى (فاذا احصن فان اتين فاحشنة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) * قيل له قد روى سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت امة احكم فليجلدها الحد ولا يثرب عليها قال ذلك ثلاث مرات ثم قال في الثالثة او الرابعة ثم يبعث ولو بضعف وقوله صلى الله عليه وسلم يبعث ولو بضعف يدل على انها لا تنفي لانه لو وجب نفيها لما حازيها اذ لا يمكن المشتري تسلمها لان حكمها ان تنفي * فان قيل في حديث شعبة عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر والثيب بالثيب البكر بجلد وثنى والثيب بجلد ورجم وروى الحسن بن قبيصة بن ذؤيب عن سلمة بن المحبق عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فاقتديته منه بوليدة ومائة نساة ثم اخبرني اهل العلم ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأته هذا الرجم فانقض بيننا بكتاب الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما الغنم والوليدة فرد عليك واما ابنتك فان على جلد مائة وتغريب عام ثم قال لرجل من اسلم اغد يا انيس على امرأته هذا فان اعترفت فزنها * قيل له غير جائز ان يزيد في حكم الآية باخبار الآحاد لانه يوجب التسخ لاسيما مع امكان استعماها على وجه لا يوجب التسخ فالواجب اذا كان هكذا حمله على وجه التعزير لانه لا حد مع الجلد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت نفي البكر لانهم كانوا حديثي عهد بالجاهلية

فرأى ردعهم بالنفي بعد الجلد كما مر بشق رواية الحرم وكسر الاواني لانه المبلغ في الزجر واخرى بقطع العادة وايضا فان حديث عباد وارد لا بحسالة قبل آية الجلد وذلك لانه قال خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا فلو كانت الآية قد نزلت قبل ذلك لكان السبيل مجموعا قبل ذلك ولما كان الحكم مأخوذا عنه بل عن الآية ثبت بذلك ان آية الجلد انما نزلت بعد ذلك وليس فيها ذكر النبي فوجب ان يكون ناسخا لما في حديث عباد من النبي ان كان النبي حدا * وبما يدل على ان النبي على وجه التعزير وليس بخد ان الحدود معلومة المقادير والنهايات ولذلك سميت حدودا لا يجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها فلما لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم للنبي مكانا معلوما ولا مقدارا من المسافة والبعد علمنا انه ليس بخدوانه موكل الى اجتهاد الامام كالتعزير لما لم يكن له مقدار معلوم كان تقديره موكولا الى رأى الامام ولو كان ذلك حدا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم مسافة الموضع الذي ينفي اليه كما ذكر بوقت السنة لمدة النبي * واما الجمع بين الجلد والرجم للمحصن فان فقهاء الامصار متفقون على ان المحصن يرمي ولا يجلد والدليل على صحة ذلك حديث ابي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف وان ابا الزاني قال سألت رجلا من اهل العلم فقالوا على امرأته هذا الرجم فلم يقل النبي صلى الله عليه وسلم بل عليها الرجم والجلد وقال لا ينس اغد على امرأته هذا فان اعترفت فارجمها ولم يذكر جلدا ولو وجب الجلد مع الرجم لذكر له كما ذكر الرجم وقد وردت قصة ماعز من جهات مختلفة ولم يذكر في شيء منها مع الرجم جلد ولو كان الجلد حدا مع الرجم لجلده النبي صلى الله عليه وسلم ولو جلد لقل كما نقل الرجم اذ ليس احدهما باولى بالقل من الآخر وكذلك في قصة الغامدية حين اقرت بالزنا فرجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان وضعت ولم يذكر جلدا ولو كانت جلدت لقل وفي حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال قال عمر قد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا يجدر الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة اترها الله وقد قرأنا الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فاخير ان الذي فرضه الله هو الرجم وان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ولو كان الجلد واجبا مع الرجم لذكره * واحتج من جمع بينهما بحديث عباد الذي قدمناه وقوله النبي بالثيب الجلد والرجم وبما روى ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر ان رجلا زنى بامرأة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلده ثم اخبرانه فذكر ان احصن فامر به فرجم وبما روى ان عليا جلد شراحة الهمدانية ثم رجمها وقال جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * فاما حديث عباد فانا قد علمنا انه وارد عقيب كون حد الزاني الحبس والاذى ناسخا له لا واسطة بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ثم كان رجم ماعز والغامدية وقوله واغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها بعد حديث عباد فلو كان ما ذكر في حديث عباد من الجمع بين الجلد والرجم تابعا لاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الوجوه * واما حديث

حذر فخر ان يكون جلده بعض الحد لانه لم يعلم باحصائه ثم لما ثبت احصائه رجمه وكذلك قول
 الصحاح ويحتمل حديث علي رضي الله عنه في جلده شراحة نمرجهما ان يكون على هذا الوجه *
 واختلف الفقهاء في الذميين هل يحدان اذارتيا فقال الصحاح والشافعي يحدان الا انهما لا يرجمان
 عندنا وعند الشافعي يرجمان اذا كانا محصنين وقد بينا ذلك فيما سلف وقال مالك لا يحد الذميان
 اذارتيا قال ابو بكر وظاهر قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)
 يوجب الحد على الذميين ويدل عليه حديث زيد بن خاله واي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا زنت امة احكمم فليجلدها وقوله صلى الله عليه وسلم اقيموا الحدود على ما ملكت
 ايمانكم ولم يفرق بين الذمي والمسلم وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين فلا يخلو
 ذلك من ان يكون بحكم التوراة او حكما مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فان كان رجمهما
 بحكم التوراة فقد صار شريعة للنبي صلى الله عليه وسلم لان ما كان من شرائع الانبياء المتقدمين
 مبقى الى وقت النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة لنا صلى الله عليه وسلم ما لم ينسخ وان كان
 رجمهما على انه حكم مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فهو ثابت اذ لم يرد ما يوجب نسخه
 * والصحيح عندنا انه رجمهما على انه شريعة مبتدأة من النبي صلى الله عليه وسلم لاعلى تبعية
 حكم التوراة والدليل عليه ان حد الزانيين في اول الاسلام كان الحبس والاذى المحصن وغير
 المحصن فيه سواء فدل ذلك على ان الرجم الذي اوجبه الله في التوراة قد كان منسوخا * فان
 قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وانت لا ترجمهما فقد خالفت الخبر الذي
 احتججت به في اثبات حد الزنا على الذميين * قيل له استدلالنا من خبر رجم اليهوديين على ما ذكرنا
 صحيح وذلك لانه لما ثبت انه رجمهما صح انهما في حكم المسلمين في ايجاب الحدود عليهما وانما
 رجمهما النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يكن من شرط الرجم الاحصان فلما شرط الاحصان فيه
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فلايس يحصن صار حدها الجلدة * فان قيل انما رجم
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين من قبل انه لم تكن لليهوديين ذمة ونحاكموا اليه * قيل له لو لم يكن
 الحد واجبا عليهم لما اقامه النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ومع ذلك فدلالة قائمة على ما ذكرنا
 لانه اذا كان من لادمة له قد حده النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا فمن له ذمة وتجري عليه
 احكام المسلمين اخرى بذلك ويدل عليه انهم لا يختلفون ان الذمي يقطع في السرقة فكذلك في الزنا
 اذ كان فعلا لا يفر عنه فوجب ان زجر عنه بالحد كما وجب زجر المسلم به وليس هو كالمسلم في شرب
 الخمر لانهم مقرون على التولية بينهم وبين شربها وليسوا مقربين على السرقة ولا على الزنا *
 واختلف فيمن اكره على الزنا فقال ابو حنيفة ان اكرهه غير سلطان حد وان اكرهه سلطان
 لم يحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحد في الوجهين جميعا وهو قول الحسن بن صالح والشافعي
 وقال زفران اكرهه سلطان حد ايضا واما المكروهة فلا يحد في قولهم جميعا فاما ايجاب الحد
 عليه في حال الاكراه فان ابا حنيفة قال ان يحد سواء اكرهه سلطان او غيره ولكنه ترك
 الغبس في اكراه السلطان ويحتمل قوله في اكراه السلطان مبيين احدهما ان يريد به

الخليفة فان كان قداراد هذا قائما اسقط الحد لانه قد فسق وانزل عن الخلافة باكره اياه على
 الزنا فلم يبق هناك من يقيم الحد عليه والحد انما يقيم السلطان فاذا لم يكن هناك سلطان
 لم يقيم الحد كمن زنى في دار الحرب ويحتمل ان يريد به من دون الخليفة فان كان اراد ذلك فوجه
 ان السلطان مأمور بالتوصل الى درء الحد فاذا اكرهه على الزنا قائما اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له
 اقامته اذا لانه باكرهه اراد التوصل الى ايجابه فلا يجوز له ذلك ويسقط الحد واما اذا اكرهه غير سلطان
 فان الحد واجب وذلك لانه معلوم ان الاكراه ينافي الرضا وما وقع عن طوع ورضا فغير مكره عليه
 فلما كانت الحال شاهدة بوجود الرضا منه بالفعل دل ذلك على انه لم يفعله مكرها ودلالة الحال على ما
 وصفنا انه معلوم ان حال الاكراه هي حال خوف وناف النفس والانتشار والشهوة يتافيهما
 الخوف والوجل فلما وجد منه الانتشار والشهوة في هذه الحال علم انه فعله غير مكره لانه لو كان
 مكرها خائفا لما كان منه انتشار ولا غلبته الشهوة وفي ذلك دليل على ان فعله ذلك لم يقع على وجه
 الاكراه فوجب الحد * فان قيل ان وجود الانتشار لا ينافي ترك الفعل فعلمنا حين فعل مع ظهور
 الاكراه انه فعله مكرها كشرب الخمر والقذف ونحوه * قيل له هذا امرى هكذا ولكنه
 لما كان في العادة ان الخوف على النفس ينافي الانتشار دل ذلك على انه فعله طائعا لا ترى ان من اكره
 على الكفر فاقرانه فعله طائعا كان كافرا مع وجود الاكراه في الظاهر كذلك الحال الشاهدة بالطوع
 هي بمنزلة الاقرار منه بذلك فيحد

باب صفة الضرب في الزنا

قال الله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ روى عن الحسن وعطاء ومجاهد واي مجلز قالوا
 في تعطيل الحدود لا في شدة الضرب وروى ان ابي مليكة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ان جارية لابن
 عمر زنت فضرب رجلها واحسبه قال وظهرها قال فقلت لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله قال يا بني
 ورأيتني اخذتني بهارأفة ان الله تعالى لم يأمرني ان اقتلها ولان اجعل جلدها في رأسها وقد
 اوجعت حيث ضربت وروى عن سعيد بن جبير وابراهيم والشعبي قالوا في الضرب * واختلف
 الفقهاء في شدة الضرب في الحدود فقال الصحاح ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وروى التعزير
 اشد الضرب وضرب الزنا اشد من ضرب الشارب وضرب الشارب اشد من ضرب القاذف
 وقال مالك والليث الضرب في الحدود كلها سواء غير مبرح بين الضربين وقال الثوري ضرب
 الزنا اشد من ضرب القذف وضرب القذف اشد من ضرب الشرب وقال الحسن بن صالح ضرب
 الزنا اشد من ضرب الشرب والقذف وروى عن عطاء قال حد الزنية اشد من حد القرية وحد القرية
 والخمر واحد وعن الحسن قال ضرب الزنا اشد من القذف والقذف اشد من الشرب وضرب الشرب
 اشد من ضرب التعزير وروى عن علي انه ضرب رجلا قاعدا وعليه كساء فسطاقي * قال ابو بكر
 قوله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ لما كان محتلا لما تأوله السلف عليه من تعطيل الحد ومن
 تخفيف الضرب اقضى ظاهره ان يكون عليهما جميعا في ان لا يعطى الحد وفي تشديد الضرب وذلك

يقضى ان يكون اشد من ضرب القاذف والشارب وانما قالوا ان التعزير اشد الضرب وادوا
بذلك انه جائز للامام ان يزيد في شدة الضرب للايلاء على جهة الزجر والردع اذ لا يمكنه
فيه بلوغ الحد ولم ينعوا بذلك انه لا محالة اشد الضرب لانه موكول الى رأى الامام واجتهاده
ولو رأى ان يقتصر من الضرب في التعزير على الخيس اذا كان ذامروءة وكان ذلك الفعل
منه زلة جازله ان يجافي عنه ولا يعززه فعلمت ان مرادهم بقولهم التعزير اشد الضرب انما
هو اذا رأى الامام ذلك للزجر والردع فعل وقدرى شريك عن جامع بن ابي راشد عن
ابي وائل قال كان لرجل على ابن اخ لام سلمة رضى الله عنه دين فأتته ففقت عنه فكاتب اليها بخرج
عليها فيه فرفعت ذلك الى عمر فكاتب عمر الى عامله اضربه ثلاثين ضربة كلها تبضع اللحم
وتحدر الدم فهذا من ضرب التعزير وروى شعبة عن واصل عن المعمر بن سويد قال اتى
عمر بن الخطاب بامرأة زنت فقال افدت حبسها اضربوها ولا تحرقوا عليها جلدها فهذا
يدل على انه كان يرى ضرب الزاني اخف من التعزير قال ابو بكر قد دل قوله (ولا تأخذكم
مهما رآفة في دين الله) على شدة ضرب الزاني على ما بينا وانه اشد من ضرب الشارب
والقاذف لدلالة الآية على شدة الضرب فيه ولان ضرب الشارب كان من النبي صلى الله عليه
وسلم بالجريد والتعال وضرب الزاني انما يكون بالسوط وهذا يوجب ان يكون ضرب الزاني
اشد من ضرب الشارب وانما جعلوا ضرب القاذف اخف الضرب لان القاذف جائز ان
يكون صادقا في قذفه وان له شهودا على ذلك والشهود مندوبون الى الستة على الزاني فانما
وجب عليه الحد لقعود الشهود عن الشهادة وذلك بوجوب تخفيف الضرب * ومن جهة
اخرى ان القاذف قد غلظت عليه العقوبة في ابطال شهادته فغير جائز التغليظ عليه من جهة
شدة الضرب فان قيل روى سفيان بن عيينة قال سمعت سعد بن ابراهيم يقول للزهرى
ان اهل العراق يقولون ان القاذف لا يضرب ضربا شديدا ولقد حدثني ابي ان امه ام كلثوم
امرت شاة فسلخت حين جلد ابو بكر فاستهسكها فهل كان ذلك الامن ضرب شديدا قيل له هذا
لا يدل على شدة الضرب لانه جائز ان يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من
رقعة البشرة ففعلت ذلك استفاقا عليه

باب ما يضرب من اعضاء المحدود

قال الله سبحانه وتعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ولم يذكر ما يضرب منه وظاهره يقتضى
جواز ضرب جميع الاعضاء وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار فيه فروى ابن ابي ليلى عن عدى
ابن ثابت عن المهاجر بن عميرة عن علي رضى الله عنه انه اتى رجل سكران اوفى حد فقال
اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكير وروى سفيان بن عيينة عن ابي عامر
عن عدى بن ثابت عن مهاجر بن عميرة عن علي رضى الله عنه انه قال اجنب رأسه ومذاكيره
واعط كل عضو حقه فذكر في هذا الحديث الرأس وفي الحديث الاول الوجه وجائز ان يكون

قد استثناهما جميعا وروى عن عمر انه امر بالضرب في حد فقال اعط كل عضو حقه ولم يستثن
شيئا وروى المسعودى عن القاسم قال اتى ابو بكر رجل اتقى من امته فقال ابو بكر اضرب الرأس
فان الشيطان في الرأس وقدرى عن عمر انه ضرب صبيغ بن عسيل على رأسه حين سأل
عن الداريات ذروا على وجه التعت وروى عن ابن عمر انه لا يصيب الرأس * وقال ابو حنيفة
ومحمد يضرب في الحدود الاعضاء كلها الا الفرج والرأس والوجه وقال ابو يوسف يضرب
الرأس ايضا وذكر الطحاوى عن احمد بن ابي عمران عن اصحاب ابي يوسف ان الذى
يضرب به الرأس من الحد سوط واحد وقال مالك لا يضرب الا في الظهر وذكر ابن سبعة
عن محمد في التعزير انه يضرب الظهر بغير خلاف وفي الحدود يضرب الاعضاء الاما ذكرنا
وقال الحسن بن صالح يضرب في الحد والتعزير الاعضاء كلها ولا يضرب الوجه ولا المذاكير
وقال الشافعى يتقى الوجه والفرج قال ابو بكر اتفق الجميع على ترك ضرب الوجه والفرج
وروى عن علي استثناء الرأس ايضا وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ضرب
احدكم فليترك الوجه واذا لم يضرب الوجه فالرأس مثله لان الشين الذى يلحق الرأس بتأثير
الضرب كالذى يلحق الوجه وانما امر باجتناب الوجه لهذه العلة ولئلا يلحقه اثر يشينه اكثر مما
هو مستحق بالفعل الموجب لاحد * والدليل على ان ما يلحق الرأس من ذلك هو كماله في الوجه
ان الموضحة وسائر الشجاج حكمها في الرأس والوجه سواء وفارقا سائر البدن من هذا الوجه
لان الموضحة فيما سوى الرأس والوجه انما تجب فيه حكومة ولا يجب فيها ارش الموضحة
الواقعة في الرأس والوجه فوجب من اجل ذلك استواء حكم الرأس والوجه في اجتناب ضربهما
ووجه آخر وهو انه ممنوع من ضرب الوجه لما يخاف فيه من الجناية على البصر وذلك موجود
في الرأس لان ضرب الرأس يظلم منه البصر وربما حدث منه الماء في العين وربما حدث منه
ايضا اختلاط في العقل فهذه الوجوه كلها تمنع ضرب الرأس * واما اجتناب الفرج فتفق عليه
وهو ايضا مقل فلا يؤمن ان يحدث اكثر مما هو مستحق بالفعل وقال ابو حنيفة واصحابه والليث
والشافعى والضرب في الحدود كلها وفي التعزير مجردا قائما غير ممدود الا حد الفذف فانه
يضرب وعليه ثيابه وينزع عنه الحشو والقرو وقال بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
يضرب التعزير في ازار ولا يفرق في التعزير خاصة في الاعضاء وقال ابو يوسف ضرب ابن ابي
لى المرأة القاذفة قائمة فخطأه ابو حنيفة وقال الثوري لا يجرد الرجل ولا يمد وتضرب المرأة
قاعدة والرجل قائما قال ابو بكر في حديث رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين قال رأيت
الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة وهذا يدل على ان الرجل كان قائما والمرأة قاعدة
وروى عاصم الاحول عن ابي عثمان النهدي قال اتى عمر بسوط فيه شدة فقال اريد الين
من هذا فأتى بسوط فيه لين فقال اريد اشد من هذا فأتى بسوط بين السوطين فقال اضرب
ولا يرى ابطك واعط كل عضو حقه وعن ابن مسعود انه ضرب رجلا حدا فدعا بسوط فامر
فدق بين حجرين حتى لان ثم قال اضرب ولا تخرج ابطك واعط كل عضو حقه وعن علي انه

قال للجلاد اعط كل عضو حقه وروى حنظلة السدوسي عن انس بن مالك قال كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به وذلك في زمن عمر بن الخطاب وروى عن ابي هريرة انه جلد رجلا قائما في القذف قال ابو بكر هذه الاخبار تدل على معاني منها اتفاقهم على ان ضرب الحدود بالسوط ومنها انه يضرب قائما اذا لا يمكن اعطاء كل عضو حقه الا وهو قائم ومنها انه يضرب بسوط بين سوطين وانما قالوا انه يضرب مجردا ليصل الالم اليه ويضرب القاذف وعليه ثيابه لان ضربه اخف وانما قالوا لا يمد لان فيه زيادة في الالام غير مستحق بالفعل ولا هو من الحد وروى يزيد بن هارون عن الحجاج عن الوليد بن ابي مالك ان ابا عبيدة بن الجراح اتى برجل في حد فذهب الرجل ينزع قبضه وقال ما ينبغي لجسدي هذا المذهب ان يضرب وعليه قميص فقال ابو عبيدة لاندعوه ينزع قبضه فضربه عليه وروى ليث عن مجاهد ومغيرة عن ابراهيم قال لا يجلد القاذف وعليه ثيابه وعن الحسن قال اذا قذف الرجل في الشتاء لم يلبس ثياب الصيف ولكن يضرب في ثيابه التي قذف فيها الا ان يكون عليه فرو او حشو يمنعه من ان يجرد وجع الضرب فينزع ذلك عنه وقال مطرف عن الشعبي مثل ذلك وروى شعبة عن عدي بن ثابت عن شهد عليا رضي الله عنه انه اقام على رجل الحد فضربه على قبا او قرطق ومذهب اصحابنا موافق لما روى عن السلف في هذه الاخبار وبدل على صحته ان من عليه حشو او فرو فلم يصل الالم ان الفاعل لذلك غير ضارب في العادة الا ترى انه لو حلف ان يضرب فلانا فضربه وعليه حشو او فرو فلم يصل اليه الالم انه لا يكون ضاربا ولم يبر في يمينه ولو وصل اليه الالم كان ضاربا

في اقامه الحدود في المسجد

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي لا تقام الحدود في المساجد وهو قول الحسن بن صالح قال ابو يوسف واقام ابن ابي ليلى حدا في المسجد فخطاه ابو حنيفة وقال مالك لا بأس بالتأديب في المسجد خمسة اسواط ونحوها واما الضرب الموجه والحد فلا يقام في المسجد قال ابو بكر روى اسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالولد الوالد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صيانتكم ومجاينتكم ورفع اصواتكم وشراكم وبيعكم واقامة حدودكم وجروها في جمعكم وضعوا على ابوابها المطاهر ومن جهة النظر ان لا يؤمن ان يكون من الحدود بالمسجد من خروج النجاسة ماسيئله ان ينزه المسجد عنه

في الذي يعمل عمل قوم لوط

قال ابو حنيفة يعزرو ولا يحد وقال مالك والليث يرحمان احصنا اولم يحصنا وقال عثمان بن الحسن بن صالح وابو يوسف ومحمد والشافعي هو بمنزلة الزنا وهو قول الحسن وابراهيم وعطاء

قال ابو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس فحصر صلى الله عليه وسلم قتل المسلم الا باحدى هذه الثلاث وفاعل ذلك خارج عن ذلك لانه لا يسمى زنا حتى فان احتجوا بما روى عاصم بن عمرو عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي يعمل عمل قوم لوط فارجموا الاعلى والاسفل وارجموها جميعا وبما روى الدراوردي عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجد تنوء يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قيل له عاصم بن عمرو وعمرو بن ابي عمرو ضعيفان لا تقوم بروايتهما حجة ولا يجوز بهما اثبات حد وجاز ان يكون لو ثبت اذا فعلاه مستحان له وكذلك نقول فيمن استحل ذلك ان يستحق القتل وقوله فاقتلوا الفاعل والمفعول به يدل على انه ليس بمحدوانه بمنزلة قوله من بدل دينه فاقتلوه لان حد فاعل ذلك ليس هو قتلا على الاطلاق وانما هو الرجم عند من جملة كلنا اذا كان محصنا وعند من لا يجمله بمنزلة الزنا ممن يوجب قتله فانما يقتله رجما فقتله على الاطلاق ليس هو قولا لاحد ولو كان بمنزلة الزنا لفرق فيه بين المحصن وغير المحصن وفي تركه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما دليل على انه لم يوجه على وجه الحد

في الذي يأتي البهيمة

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان بن ابي الاحد عليه ويعزرو وروى مثله عن ابن عمر وقال الاوزاعي عليه الحد قال ابو بكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس ينفي قتل فاعل ذلك اذ ليس ذلك زنا في اللغة ولا يجوز اثبات الحدود الا من طريق التوقيف او الالة وذلك معدوم في مسائلنا ولا يجوز اثباته من طريق المقاييس وقد روى عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد تنوء على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة وعمرو هذا ضيف لا يثبت به حجة ومع ذلك فقد روى شعبة وسفيان وابو عوانة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس فيمن اتى بهيمة انه لا حد عليه وكذلك رواه اسراييل وابو بكر بن عياش وابو الاحوص وشريك كلهم عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس مثله ولو كان حديث عمرو بن ابي عمرو ثابتا لما خالفه ابن عباس وهو راويه الى غيره وان صح الخبر كان محمولا على من استحله

فصل

قال ابو بكر وقد تكررت طائفة شاذة لا تعد خلافا للرجم وهم الخوارج وقد ثبت الرجم عن النبي صلى الله عليه وسلم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبفعل الكافة ووالجبر الشائع المستفيض الذي لا ممانع للشك فيه واجتمعت الامة عليه فروى الرجم ابو بكر وعمرو بن ابي جابر بن عبد الله وابو سعيد الخدري وابو هريرة

وريدة الاسلمي وزيد بن خالد في آخر من الصحابة وخطب عمر فقال لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتب الله لاني في المصحف وبعض هؤلاء الرواة يروى خبر رجم ماعز وبعضهم خبر الجهمية والغامدية وخبر ماعز يشتمل على احكام منها ان رده ثلاث مرات ثم لما اقرع عنده الرابعة سأل عن محبة عقلة فقال هل به حجة فقالوا لا وانه استنكحه ثم قال له لعلك لم تست لعلك قبلت فلما اتى الا ان تصمم على الاقرار بصرخ الزنا سأل عن احصائه ثم لما هرب حين ادركته الحجارة قال هلا تركتموه وفي ترديده ثلاث مرات ثم المسئلة عن عقلة بعد الرابعة دلالة على ان الحد لا يجب الا بعد اقراره اربعاً لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نعا فوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب فلو كان الحد واجبا باقراره مرة واحدة لسأل عنه في اول اقراره ومثله جيرانه واهله عن عقلة يدل على ان على الامام الاستثبات والاحتياط في الحد ومثله عن الزنا كيف هو وما هو وقوله لعلك لم تست لعلك قبلت يفيد حكمين احدهما انه لا يقتصر على اقراره بالزنا دون استنباطه في معنى الزنا حتى يثبت بصفة لا يختلف فيه انه زنا وقوله لعلك لم تست لعلك قبلت تلقين له الرجوع عن الزنا وانه انما اراد اللبس كما روى انه قال للسارق ماخاله سرق ونظيره ما روى عن عمر انه حكي بامرأة حلي بالموسم وهي تبكي فقالوا زنت فقال عمر ما يبكيك فان المرأة ربما استكرهت على نفسها بلفظها ذلك فاخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمة فقال عمر لم تقتل هذه لحشيت ان تدخل ما بين هذين الاخشين النار فحلي سبيلها وروى ان عليا قال شراحة حين اقرت عنده بالزنا لعلك عصيت نفسك قالت آتيت طائفة غير مكرهة فزجها وقوله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه يدل على جواز رجوعه عن اقراره لانه لما منع بما بذل نفسه له بدا فقال هلا تركتموه * ولما لم يجده دل على ان الرجم والحد لا يجتمعان * قوله تعالى * وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * روى ابن ابي نجيح عن مجاهد قال الطائفة الرجل الى الالف وقرأ * وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا * وقال عطاء رجلان فصاعدا وقال الحسن وابو بريدة الطائفة عشرة وقال محمد بن كعب القرظي في قوله * ان ينف عن طائفة منكم * قال كان رجلا وقال الزهري * وليشهد عذابهما طائفة * ثلاثة فصاعدا وقال قتادة ليكون عظة وعبرة لهم وحكي عن مالك والليث اربعة لان الشهود اربعة قال ابو بكر يشبه ان المعنى في حضور الطائفة ما قاله قتادة انه عظة وعبرة لهم فيكون زجرا له عن العود الى مثله وردعا لغيره عن اتيسان مثله والاولى ان تكون الطائفة جماعة يستفيض الخبر بها ويشيع فيردع الناس عن مثله لان الحدود موضوعة للزجر والردع وبالله التوفيق

باب تزويج الزانية

قال الله تعالى * الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين * قال ابو بكر روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان رجل يقال له مرند بن ابي مرند وكان يحمل الاسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة وكان بمكة بغي يقال لها عناق

وكانت صديقة له وكان وعد رجلا ان يحمله من اسرى مكة وان عناقا وأنه فقالت له اقم الليلة عندي قال يا عناق قد حرم الله الزنا فقالت يا اهل الحياء هذا الذي يحمل اسراكم فلما قدمت المدينة آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اتزوج عناق فلم يرد علي حتى نزلت هذه الآية * (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكحها فيمن عمرو بن شعيب في هذا الحديث ان الآية نزلت في الزانية المشركة انها لا ينكحها الا زان او مشرك وان تزوج المسلم المشركة زنا اذ كانت لا تحل له * وقد اختلف السلف في تأويل الآية وحكمها فحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدث ابو عبيد قال حدثنا يحيى بن سعيد وزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى * (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) * قد استخفها الآية التي بعدها وانكحوا الايامي منكم * قال كان يقال هي من ايامي المسلمين فاخبر سعيد بن المسيب ان الآية منسوخة * قال ابو عبيد وحدثنا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في قوله * (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) * قال كان رجال يريدون الزنا بنساء زوان بغايا معلنات كن كذلك في الجاهلية فقبل لهم هذا حرام فارادوا نكاحهن فذكر مجاهد ان ذلك كان في نساء محصونات على الوصف الذي ذكرناه * وروى عن عبدالله بن عمر في قوله * (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) * انه نزل في رجل تزوج امرأة بغية على ان تنفق عليه فاخبر عبدالله بن عمر ان النبي خرج على هذا الوجه وهو ان يزوجه على ان يحلها والزنا * وروى حبيب بن ابي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يعني بالكاح جماعها وروى ابن شبرمة عن عكرمة * (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة) * قال لا زنى حين زنى الا زانية مثله وقال شعبه مولى ابن عباس عن ابن عباس بغايا كن في الجاهلية يجعلن على ابواهن رايات كرايات الساطرة يأتين ناس يعرفون بذلك وروى مغيرة عن ابراهيم النخعي * (الزاني لا ينكح الا زانية) * يعني به الجماع حين يزنى وعن عمرو بن الزبير مثله * قال ابو بكر فذهب هؤلاء الى ان معنى الآية الاخبار باشتراكهما في الزنا وان المرأة كالرجل في ذلك فاذا كان الرجل زانيا فالمرأة مثله اذا طأعته واذا زنت المرأة فالرجل مثلهما في ذلك بمساواتهما في الزنا ويفيد ذلك مساواتهما في استحقاق الحد وعقاب الآخرة وقطع الموالاة وما جرى مجرى ذلك وروى فيه قول آخر وهو ما روى عاصم الاحول عن الحسن في هذه الآية قال الحدود لا يزوج الا محدودة * واختلف السلف في تزويج الزانية فروى عن ابي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وابن عمر ومجاهد وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير في آخرين من التابعين ان من زنى بامرأة او زنى بها غيره فحزله ان تزوجه وروى عن علي وعائشة والبراء واحدى الروايتين عن ابن مسعود انهما لا يزالان زانيين ما اجتماعا عن علي اذا زنى الرجل فربما ينفق بينه وبين امرأته وكذلك هي اذا زنت * قال ابو بكر فمن حذر نكاح الزانية تأول فيه هذه الآية وفقهاء الامصار متفقون على جواز النكاح وان الزنا لا يوجب تحريمها على الزوج ولا يوجب الفرقة بينهما

ولا يخلو قوله تعالى (الزاني لا يسكن الا زانية) من احد وجهين اما ان يكون خبرا وذلك حقيقة او نهيا ونحوهما ثم لا يخلو من ان يكون المراد بذكر التكاح هنا الوطء او العقد ويمتنع ان يحمل على معنى الخبر وان كان ذلك حقيقة اللفظ لانا وجدنا زانيا يزوج غير زانية وزانية تزوج غير زاني فعليه ان لا يرد مورد الخبر فثبت انه اراد الحكم واليهى فاذا كان كذلك فليس يخلو من ان يكون المراد الوطء او العقد وحقيقة التكاح هو الوطء في اللغة لما قد بيناه في مواضع فوجب ان يكون محمولا عليه على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه في ان المراد الجماع ولا يصرف الى العقد ابدا لانه محذور ولانه اذا ثبت انه قد ازيد به الحقيقة اتفق دخول الحجاز فيه وايضا فلو كان المراد العقد لم يكن زنا المرأة او الرجل موجبا للفرقة اذ كانا جميعا موصوفين بانهما زانيان لان الآية قد اقتضت اباحة نكاح الزاني للزانية فكان يجب ان يجوز للمرأة ان تزوج الذي زنى بها قبل ان يتوبا وان لا يكون زناها في حال الزوجية يوجب الفرقة ولا يعلم احدا يقول ذلك وكان يجب ان يجوز للزاني ان يزوج مشركة وللزانية ان تزوج مشركا ولا خلاف في ان ذلك غير جائز وان نكاح المشركات وتزوج المشركين محرم منسوخ فدل ذلك على احد معنيين اما ان يكون المراد الجماع على ما روى عن ابن عباس ومن تابعه او ان يكون حكم الآية منسوخا على ما روى عن سعيد بن المسيب ومن الناس من يفتي في ان الزنا لا يبطل النكاح بما روى هارون بن رباب عن عبيد الله بن عبيد ورويه عبد الكريم الجزري عن ابى الزبير وكلاهما زعمانه ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى لا تمنع يد لامس فامرته النبي صلى الله عليه وسلم بالاستمتاع منها فيحمل ذلك على انها لا تمنع احدا ممن يريد بها على الزنا وقد انكر اهل العلم هذا التأويل قالوا لو صح هذا الحديث كان معناه ان الرجل وصف امراته بالحرق وضعف الرأي وتضييع ماله فهي لا تمنعه من طاب ولا تحفظه من سارق قالوا وهذا اولى لانه حقيقة اللفظ وحمله على الوطء كناية ومحذور وحمله على ما ذكرنا اولى واشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم كما قال على وعبد الله اذا جاءكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا به الذي هو اهدى والذي هو هذا والذي هو اتفق عليه فان قيل قال الله تعالى (اولستم النساء) فجعل الجماع نكاحا قيل له ان الرجل لم يقل للنبي صلى الله عليه وسلم انها لا تمنع لامسا وانما قال يد لامس ولم يقل فرج لامس وقال الله تعالى (ولو تزنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم) ومعلوم ان المراد حقيقة اللامس باليد وقال جرير الخطمي يعاتب قوما

السم لثاما اذ ترومون جارهم ولولا هم لم تمنعوا كف لامس

ومعلوم انه لم يرد به الوطء وانما اراد انكم لا تدفعون عن أنفسكم الضيم ومنع اموالكم هؤلاء المقوم فكيف ترومون جارهم بالظلم ومن الناس من يقول ان تزوج الزانية وامساكها على النكاح محذور منهي عنه مادامت مقيمة على الزنا وان لم يؤثر ذلك في افساد النكاح لان الله تعالى انما باح نكاح المحصنات من المؤمنات ومن اهل الكتاب بقوله (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم) يعني العفاف منهن ولانها اذا كانت كذلك لا يؤمن

قوله (اولستم النساء)
مكدا في النسخ التي
بأيدنا وهي قراءة
همزة والنسخة
كما صرح به البياضوي
في سورة النساء

(لمصحة)
قوله (لم تمنعوا)
مكدا في النسخ
والذي في ديوانه
الطبع (لم تدفعوا)
(لمصحة)

ان تأتي بولد من الزنا فتلحقه به ونورته ماله وانما يحمل قول من رخص في ذلك على انها تائبة غير مقيمة على الزنا ومن الدليل على ان زناها لا يوجب الفرقة ان الله تعالى حكم في القاذف لزوجه باللعان ثم الشريك بينهما فلو كان وجود الزنا معها يوجب الفرقة لوجب ان يقع الفرقة بقذفه اياها لا بغيره بما يوجب الفرقة الا ترى انه لو اقرانها اخته من الرضاة او ان ابا قد كان وطئها لوقعت الفرقة بهذا القول فان قيل ما حكم الله تعالى باقاع الفرقة بعد اللعان دل ذلك على ان الزنا يوجب التحريم لولا ذلك لما وجبت الفرقة بالامان قيل له لو كان كذلك لوجب الفرقة بنفس القذف دون اللعان فلما لم يقع بالقذف دل على فساد ما ذكرت فان قيل انما وقعت الفرقة باللعان لانه صار بمنزلة الشهادة عليها بالزنا فلما حكم عليها بذلك حكم بوقوع الفرقة لاجل الزنا قيل له وهذا غلط ايضا لان شهادة الزوج وحده عليها بالزنا لا يوجب كونها زانية كمان شهادتها عليه بالا كذاب لا يوجب عليه الحكم بالكذب في قذفه اياها اذ ليست احدي الشهادتين باولى من الاخرى ولو كان الزوج محكوما له بقبول شهادته عليها بالزنا لوجب ان تحدد الزنا فلما لم تحدد بذلك دل على انه غير محكوم عليها بالزنا بقول الزوج والله اعلم بالصواب

باب حد القذف

قال الله عز وجل (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) قال ابو بكر الاحصان على ضربين احدهما ما يتعلق به وجوب الرجم على الزاني وهو ان يكون حرا بالغاعاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما كذلك والآخر الاحصان الذي يوجب الحد على قاذفه وهو ان يكون حرا بالغاعاقلا مسلما عفيفا ولا يعلم خلافا بين الفقهاء في هذا المعنى قال ابو بكر قد خص الله تعالى المحصنات بالذكر ولا خلاف بين المسلمين ان المحصنات مرادون بالآية وان الحد واجب على قاذف الرجل المحصن كوجوبه على قاذف المحصنة واتفق الفقهاء على ان قوله (والذين يرمون المحصنات) قد اريد به الرمي بالزنا وان كان في فحوى اللفظ دلالة عليه من غير نص وذلك لانه لما ذكر المحصنات وهن العفاف دل على ان المراد بالرمي رميها بفساد العفاف وهو الزنا ووجه آخر من دلالة فحوى اللفظ وهو قوله تعالى (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) يعني على صحة ما زعموه به ومعلوم ان هذا العدد من الشهود انما هو مشروط في الزنا فدل على ان قوله (والذين يرمون المحصنات) مراد رموهن بالزنا وبذل ذلك على معنى آخر وهو ان القذف الذي يجب به الحد انما هو القذف بصرخ الزنا وهو الذي اذا جاء بالشهود عليه حد المشهود عليه ولولا ما في فحوى اللفظ من الدلالة عليه لم يكن ذكر الرمي مخصوصا بالزنا دون غيره من الامور التي يقع الرمي بها اذ قد رميها بسرقة وشرب خمر وكفر وسائر الافعال المحظورة ولم يكن اللفظ حينئذ مكتفيا بنفسه في ايجاب حكمه بل كان يكون مجعلا موقوف الحكم على اليان الا انه كيفما تصرف الحال فقد حصل الاتفاق

على ان الرمي بزن مراد وما كان كذلك صائر بمنزلة قوله والذين يرمون المحصنات بالزنا
اذ حصون الاجماع على ان زنا مراد بمنزلة ذكره في اللفظ فوجب بذلك ان يكون وجوب
حد القذف مقصورا على القذف بالزنا دون غيره **وقد اختلف السلف والفقهاء في التعريض بالزنا**
فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد وابن ابراهيم والثوري والحسن بن صالح والشافعي لاحد
في التعريض بالقذف وقال مالك عاينه في الحد وروى ابو ذرعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
قال كان عمر يضرب الحد في التعريض وروى ابن وهب عن مالك عن ابى الرحال عن امه عمرة
ان رجلا سب في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال احدهما للآخر والله ما في زنا ولا في
زانية فاستشار في ذلك عمر الناس فقال قائل مدح اباه وامه وقال آخرون قد كان لايه
وامه مدح غير هذا ترى ان يجلد الحد فجلده عمر الحد ثمانين ومعلوم ان عمر لم يشاور في ذلك
الا الصحابة الذين اذا خالفوا قبل خلافتهم ثبتت بذلك حصول الخلاف بين السلف ثم لما ثبت
ان المراد بقوله (والذين يرمون المحصنات) هو الرمي بالزنا لم يحجزنا الجواب الحد على غيره
اذ لا سبل الى اثبات الحدود من طريق القابض وانما طريق الاتفاق او التوقيف وذلك معدوم
في التعريض وفي مشاورة عمر الصحابة في حكم التعريض دلالة على انه لم يكن عندهم فيه توقف
وبالله جهاد ورايا وايضا فان التعريض بمنزلة الكناية المحتملة للمعاني وغير جائز اشباب
الحد بالاحتمال لوجهين احدهما ان الاصل ان القائل يرى الظاهر من اجله فلا يجلد بالشك
والمحتمل مشكوك فيه الا ترى ان يزيد بن ركانة لما طلق امرأته البتة استخلفه النبي صلى الله
عليه وسلم الله ما ردت الا واحدة فلم يلزمه الثلاث بالاحتمال ولذلك قال الفقهاء في كذبات
الطلاق بها لا يحمل طلاقا لا بدلالة والوجه الآخر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ادروا
حدود بالشبهات واقل احوال التعريض حين كان محتملا للقذف وغيره ان يكون
شبهة في سقوطه وايضا قد فرق الله تعالى بين التعريض بالنكاح في العدة وبين التصريح
فقال (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء اواكنتم في انفسكم علم الله
انكم ستدكرنهن ولكن لا تواعدوهن سرا) يعني نكاحا فجعل التعريض بمنزلة
الاضمار في النفس فوجب ان يكون كذلك حكم التعريض بالقذف والمعنى الجامع بينهما
ان التعريض ما كان فيه احتمال كان في حكم الضمير لوجود الاحتمال فيه **واختلف الفقهاء**
في حد العبد في القذف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك وعثمان بن ابي
والشافعي اذ قذف العبد حرا فعليه اربعون جلدة وقال ابو ذرعي بجدة ثمانين وروى الثوري
عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب جلد العبد في القرية اربعين وروى الثوري عن ابن ذكوان
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال ادركت ابابكر وعمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء
قلبه ارحم يضربون المملوك في القذف الاربعين **وقال ابو بكر** وهو مذهب ابن عباس وسالم
وسعيد بن المسيب وعطاء وروى ليث بن ابي سليم عن القاسم بن عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود
قال في عبد قذف حرا انه يجلد ثمانين وقال ابو الزناد جلد عمر بن عبد العزيز عبدا في القرية ثمانين

ولم يختلفوا في ان حد العبد في الزنا خمسون على النصف من حد الحر لاجل الرق وقال الله تعالى
(فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) فنص على حد
الامة وانه نصف حد الحره واتفق الجميع على ان العبد بمنزلة الحر لوجود الرق فيه وكذلك
يجب ان يكون حده في القذف على النصف من حد الحر لوجود الرق فيه **واختلفوا في قاذف**
المجنون والصبي فقال ابو حنيفة واصحابه والحسن بن صالح والشافعي لاحد على قاذف
المجنون والصبي وقال مالك لا يحد قاذف الصبي وان كان مثله بجامع اذا لم يبلغ ويحد قاذف
الصبي اذا كان مثله بجامع وان لم يحصن ويحد قاذف المجنون وقال الليث يحد قاذف المجنون
قال ابو بكر المجنون والصبي والصبي لا يقع من واحد منهم زنا لان الوطء منهم لا يكون
زنا اذ كان الزنا فعلا مذموما يستحق عليه العقاب وهؤلاء لا يستحقون العقاب على افعالهم
فقاذفهم بمنزلة قاذف المجنون لوقوع العلم بكذب القاذف ولاهم لا يلحقهم شين بذلك الفعل
لو وقع منهم فكذلك لا يشبههم قذف القاذف لهم بذلك ومن جهة اخرى ان المطالبة
بالحد الى المقذوف ولا يجوز ان يقوم غيره مقامه فيه الا ترى ان الوكالة غير مقبولة فيه واذا كان
كذلك لم تجب المطالبة لاحد وقت القذف فلم يجب الحد لان الحد اذا وجب فاما يجب
بالقذف لا غير **فان قيل** والرجل ان يأخذ بحد ابيه اذا قذف وهو ميت فقد جاز ان يطالب
عن الغير بحد القذف **فيلله** اما يطالب عن نفسه لما حصل له من القذف في نفسه ولا
يطالب عن الاب وايضا لما اتفقوا على ان قاذف الصبي لا يحد كان كذلك قاذف الصبي
لانهم جميعا من غير اهل التكليف ولا يصح وقوع الزنا منهما فكذلك المجنون لهذه العلة
واختلفوا فيمن قذف جماعة فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك والثوري
والليث اذا قذفهم بقول واحد فعليه حد واحد وقال ابن ابي ليلى اذا قال لهم يا زناة فعليه
حد واحد وان قال لكل انسان يا زاني فليحد كل انسان حد وهو قول الشعبي وقال
عثمان بن ابي اذا قذف جماعة فعليه لكل واحد حد وان قال لرجل زنيته بفلاة فعليه حد واحد
لان عمر ضرب ابابكر واصحابه حد واحد ولم يحد لهم للمرأة وقال ابو ذرعي اذا قال يا زاني بن زان
فعليه حدان وان قال لجماعة انكم زناة فحد واحد وقال الحسن بن صالح اذا قال من كان داخل هذه
الدار فهو زان ضرب لمن كان داخلها اذا عرفوا وقال الشافعي فيما حكاه المزني عنه اذا قذف
جماعة بكلمة واحدة فلكل واحد حد وان قال لرجل واحد يان الزانيين فعليه حدان وقال
في احكام القرآن اذا قذف امرأته برجل لاعم ولم يحد للرجل **وقال ابو بكر** قال الله تعالى
(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ومعلوم ان مراده
جلد كل واحد من القاذفين ثمانين جلدة فكان تقدير الآية ومن رمى محصنا فعليه ثمانون
جلدة وهذا يقتضي ان قاذف جماعة من المحصنات لا يجلد اكثر من ثمانين ومن اوجب على
قاذف جماعة المحصنات اكثر من حد واحد فهو مخالف لحكم الآية **وبدل عليه من جهة**
السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن

اني عدى قال انما هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية
قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اليئة اوجد في ظهرك فقال يا رسول الله اذ رأي احدنا رجلا على امرأته يلتبس اليئة فجعل
النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليئة والافجد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني
لصادق ولينزل الله في امري ما يرى ظهري من الحد فزلت (والذين يرمون ازواجهم)
وذكر الحديث يوروي محمد بن كثير قال حدثنا محمد بن الحسين عن هشام عن ابن سيرين
عن انس ان هلال بن امية قذف شريك بن سحماء بامرأته فرفع ذلك الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ائت باربعة شهداء والافجد في ظهرك قال ذلك مرارا فزلت آية اللعان فقال
ابوبكر قد ثبت بهذا الخبر ان قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية كان حكما عاما
في الزوجات كهو في الاحنيات لقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية ائت باربعة شهداء والا
فجد في ظهرك والان عموم الآية قد اقتضى ذلك ثم لم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم على
هلال الاحدا واحدا مع قذفه لامرأته ولشريك بن سحماء الى ان تزلت آية اللعان فاقم
اللعان في الزوجات مقام الحد في الاحنيات ولم ينسخ موجب الخبر من وجوب الاقتصار على
حد واحد اذا قذف جماعة فثبت بذلك انه لا يجب على قاذف الجماعة الاحد واحد ويدل عليه
من جهة النظر ان سائر ما يوجب الحد اذا وجد منه مرارا لا يوجب الاحدا واحدا كما في مرارا
او سرق مرارا او شرب مرارا لم يحد الاحدا واحدا فكان اجتماع هذه الحدود التي هي من جنس
واحد موجبا لنقوط بعضها والاقتصار على واحد منها والمعنى الجامع بينهما انها حدود ان شئت
قلت انه مما يسقط بالشبهة فان قيل حد القذف حق لا دمي فاذا قذف جماعة وجب ان يكون
لكل واحد منهم استيفاء حده على حياله والدليل على انه حق لا دمي انه لا يحد الا بمطالبة
المقذوف وقيل له الحد هو حق لله تعالى كسائر الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر وانما
المطالبة حق لا دمي لا يحد نفسه وليس كونه موقوفا على مطالبة الآدمي مما يوجب ان يكون
الحد نفسه حقا لا دمي الا ترى ان حد السرقة لا يثبت الا بمطالبة الآدمي ولم يوجب ذلك
ان يكون القطع حقا لا دمي فكذلك حد القذف ولذلك لا يجوز اصحابنا العفو عنه ولا يورث
ويدل على انه حق لله تعالى اتفاق الجميع على ان العبد يحد في القذف اربعين ولو كان حقا
لا دمي لما اختلف الحر والعبد فيه اذ كان الجلد مما يتنصف الا ترى ان العبد والحر يستويان
فيما يثبت عليهما من الحسايات على الآدميين فاذا قتل العبد ثبت الدم في عنقه فاذا كان عمدا
قيل وان كان خطأ كانت الدية في رقبته كما لو قتله حرو جبت الدية فلو كان حد القذف حقا لا دمي
لما اختلف مع امكان تنصيفه الحر والعبد وكذلك العبد والحر لا يختلفان في استهلاك الاموال
اذما يثبت على الحر مثله يثبت على العبد وقد اختلف في اقامة حد القذف من غير مطالبة
المقذوف فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد والاوزاعي والشافعي لا يحد الا بمطالبة
المقذوف وقال ابن ابي ليلى يحد الامام وان لم يطالب المقذوف وقال مالك لا يحد الامام حتى يطالب

المقذوف الا ان يكون الامام سمعه يقذف فيحده اذا كان مع الامام شهود عدول قال ابو بكر حدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن داود المهری قال اخبرنا ابن وهب
قال سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب ثبت بذلك ان ما بلغ النبي
صلى الله عليه وسلم من حد لم يكن سهوا ولا يقبضه فلما قال لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك
ابن سحماء ائتني باربعة يشهدون والافجد في ظهرك ولم يحضر شهودا ولم يحد حين لم يطالب المقذوف
بالحد دل ذلك على ان حد القذف لا يقام الا بمطالبة المقذوف ويدل عليه ايضا ما روي في حديث زيد بن
خالد الوائلي في قصة العسيف وان ايا الزاني قال ان اخي زني با امرأة هذا فام يحد النبي صلى الله عليه
وسلم بقذفها وقال اغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجهما ولما كان حد القذف واجبا
لما انتهبك من عرضه بقذفه مع احصائه وجب ان تكون المطالبة حقا له دون الامام كان
حد السرقة لما كان واجبا لما انتهبك من حرز المسروق واخذ ماله لم يثبت الا بمطالبة المسروق
منه واما فرق مالك بين ان يسمعه الامام او يشهده الشهود فلا معنى له لان هذا ان كان ممالا امام
اقامته من غير مطالبة المقذوف فواجب ان لا يختلف فيه حكم سماع الامام وشهادة الشهود
من غير سماعه

باب شهادة القاذف

قال الله عز وجل ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون﴾ قال ابو بكر حكم الله تعالى
في القاذف اذ الميات باربعة شهداء على ما قذفه بثلاثة احكام احدها جلد ثمانين والثاني بطلان
الشهادة والثالث الحكم بنفسه الى ان يتوب واختلف اهل العلم في لزوم هذه الاحكام له وثبوتها
عليه بالقذف بعد اتفاقهم على وجوب الحد عليه بنفس القذف عند عجزه عن اقامة اليئة على
الزنا فقال قائلون قد بطلت شهادته ولزمته سمة الفسق قبل اقامة الحد عليه وهو قول الليث
ابن سعد والشافعي وقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ومالك شهادة مقبولة ما لم يحد
وهذا يقتضي من قوالهم انه غير موسوم بسمة الفسق ما لم يقع بالحد لانه لو لزمته سمة الفسق
لما جازت شهادته اذ كانت سمة الفسق مبطلة لشهادة من وسم بها اذا كان فسقه من طريق
الفعل لا من جهة الدين والاعتقاد والدليل على صحة ذلك قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) فواجب بطلان شهادته
عند عجزه عن اقامة اليئة على صحة قذفه وفي ذلك ضربان من الدلالة على جواز شهادته وبقاء
حكم عدالته ما لم يقع الحدية احدهما قوله (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) وثم للتراخي في حقيقة
اللغة فاقضى ذلك انهم متى اتوا باربعة شهداء متراخيا عن حال القذف ان يكونوا غير فاسق
بالقذف لانه قال (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) الآية فكان تقديره ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاولئك
هم الفاسقون فاما حكمهم بفسقهم متراخيا عن حال القذف في حال العجز عن اقامة الشهود فمن

حكم بفسقهم نفس القذف فقد خالف حكم الآية وأوجب ذلك أن تكون شهادة القاذف غير مردودة لأجل القذف ثبت بذلك أن نفس القذف لم تبطل شهادته وإيضاً فلو كانت شهادة تبطل بنفس القذف لما كان تركه إقامة البينة على زنا المقدوف مبطلاً لشهادته وهي قد بطلت قبل ذلك والوجه الآخر أن المعتول من هذا اللفظ أنه لا تبطل شهادته مادامت إقامة البينة على زناه ممكنة ألا ترى أنه لو قال رجل لامرأته أنت طالق انككت فلاناً لم تدخل الدار أنها انككت فلاناً لم تطلق حتى تترك دخول الدار إلى أن يموت فتطلق حينئذ قبل موتها بلا فصل وكذلك لو قال أنت طالق انككت فلاناً ولم تدخل الدار كان بهذه الميزة وكان الكلام وترك الدخول إلى أن يموت شرطاً لوقوع الطلاق ولا فرق بين قوله أنت طالق انككت فلاناً دخلت الدار وبين قوله انككت فلاناً ثم لم تدخلها وإن افرقا من جهة أن شرط للمبين في أحدهما وجود الدخول وفي الآخر نفيه ولما كان ذلك كذلك وكان قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ مقتضياً لشرطين في طلاق شهادة القاذف أحدهما الرمي والآخر عدم الشهود على زنا المقدوف مترخياً عن القذف وفوات الشهادة عليه به فادامت إقامة الشهادة عليه بالزنا ممكنة بخصوصية القاذف فقد اقتضى لفظ الآية بقاءه على ما كان عليه غير محكوم ببطلان شهادته وإيضاً لا يخلو القاذف من أن يكون محكوماً بكذبه وبطلان شهادته بنفس القذف أو أن يكون محكوماً بكذبه بإقامة الحد عليه فلو كان محكوماً بكذبه بنفس القذف ولذا تبطل شهادته فواجب أن لا تقبل بعد ذلك بينته على الزنا إذ قد وقع الحكم بكذبه والحكم بكذبه في قذفه حكم ببطلان شهادته من شهد صدقه في كون المقدوف زانياً فلما لم يختلفوا في حكم قبول بينته على المقدوف بالزنا وإن ذلك يسقط عنه الحد ثبت أن قذفه لم يوجب أن يكون كاذباً فواجب أن لا تبطل شهادته إذ لم يحكم بكذبه لأن من سمعناه بخبر بخبر لا نعلم فيه صدقه من كذبه لم تبطل به شهادته ألا ترى أن قاذف امرأة لم يأتوا بالبطلان شهادته بنفس القذف ولا يكون محكوماً بكذبه بنفس قذفه ولو كان كذلك لما حاز إيجاب اللعان بينه وبين امرأته ولما أمر أن يشهد أربع شهادات بالله أنه لصادق فيما رآها من الزنا مع الحكم بكذبه ولما وعظ في ترك اللعان الكاذب منهما ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما لعن بين الزوجين الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منكما تائب فأخبر أن أحدهما بغير عينه هو الكاذب ولم يحكم بكذب القاذف دون الزوجة وفي ذلك دليل على أن نفس القذف لا يوجب نفيته ولا الحكم بكذبه ويدل عليه قوله عز وجل ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فلم يحكم بكذبهم بنفس القذف فقط بل ادلم يأتوا بالشهداء ومعلوم أن المراد إذا لم يأتوا بالشهداء عند الخصومة في القذف فغير جائز إبطال شهادته قبل وجود هذه الشريعة وهو محذور عن إقامة البينة بعد الخصومة في حد القذف عند الإمام إذ كان الشهداء المتأقنين الشهادة عند الإمام من حكم بتفسيره وإبطال شهادته بنفس القذف فقد خالف الآية ﴿فإن قيل لما قال تعالى﴾ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً وقالوا هذا افك مبین دل ذلك على أن على الناس إذا سمعوا من يقذف

آخر أن يحكموا بكذبه ورد شهادته إلى أن يأتي بالشهداء ﴿فإن قيل له معلوم أن الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله عنها وقذفها لأنه قال تعالى﴾ ان الذين جاءوا بالا فك عصية منكم ﴿إلى قوله﴾ لولا إذ سمعتموه ﴿وقد كانت بريرة الساحة غير متهمة بذلك وقاذفوها أيضاً لم يقذفوها بريرة منهم لذلك وإنما قذفوها ظناً منهم وحسباً حين تخلفت ولم يدع أحد منهم أنه رأى ذلك ومن أخبر عن ظن في مثله فعملنا أكذابه والنكير عليه وإيضاً لما قال في نسق التلاوة ﴿فادلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون﴾ فحكم بكذبهم عند عجزهم عن إقامة البينة علمنا أنه لم يرد بقوله ﴿وقالوا هذا افك مبین﴾ إيجاب الحكم بكذبهم بنفس القذف وإن معناه وقالوا هذا افك مبین إذ سمعوه ولم يأت القاذف بالشهود والشافعي يزعم أن شهود القذف إذا جاءوا متفرقين قبلت شهادتهم فإن كان القذف قد أبطل شهادته فوجب أن لا يقبلها بعد ذلك وإن شهد معه ثلاثة لأنه قد فسق بقذفه فوجب الحكم بكذبه وفي قول شهادتهم إذا جاءوا متفرقين ما يلزمه أن لا تبطل شهادتهم بنفس القذف ويدل على صحة قولنا من جهة السنة ما روى الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في قذف فأخبر صلى الله عليه وسلم ببقاء عدالة القاذف ما لم يحد ويدل عليه أيضاً حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن أمية لما قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادته في المسلمين فأخبر أن بطلان شهادته معلق بوقوع الجلبية ودل بذلك أن القذف لم يبطل شهادته واختلاف الفقهاء في شهادة المحدود في القذف بعد النوبة فقال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد والنوري والحسن بن صالح لا تقبل شهادته إذا تاب وتقبل شهادة المحدود في غير القذف إذا تاب وقال مالك وعثمان بن النضر والشافعي تقبل شهادة المحدود في القذف إذا تاب وقال الأوزاعي لا تقبل شهادة محدود في الإسلام ثم قال أبو بكر روى الحجاج عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ ثم استثنى فقال ﴿الا الذين تابوا﴾ فتاب عليهم من الفسق وأما الشهادة فلا تجوز ﴿حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن النعمان قال حدثنا حجاج وقد ورد عن ابن عباس أيضاً ما حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا ابن النعمان قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ قال ثم قال ﴿الا الذين تابوا﴾ قال فمن تاب وأصلح فشهادته في كتاب الله مقبولة ﴿قال أبو بكر ويحتمل أن لا يكون ذلك مخالفاً لما روى عنه في الحديث الأول بأن يكون أراد أن شهادته مقبولة إذا لم يجلد وتاب والأول على أنه جلد فلا تقبل شهادته وإن تاب وروى عن شريح وسعيد بن المسيب والحسن وأبراهيم وسعيد بن جبير قالوا لا تجوز شهادته وإن تاب إنما

بونه في يده وبين يده روع عنهم بالثوبة اسم الفسق فاما الشهادة فلا يجوز ابداء
وروى عن عطاء وطوس ومجاهد والشعبي والنسب بن محمد وسالم والزهرى ان شهادة تقي
اذناب وزوى عن عمر بن الخطاب من وجه مصموم فيه انه قال لا يكره ان ثبت قيات سعادتك
وذلك انه روى ابن عينة عن الزهرى قال سفيان عن سعيد بن المسيب ثم شك وقال هو عمر بن
قيس ان عمر بن لا يكره ان ثبت قيات سعادتك فاني ان تبوب فشك سفيان بن عينة في سعيد
ابن المسيب وعمر بن قيس ويقال ان عمر بن قيس مطعون فيه فلم يثبت عن عمر بهذا الاسناد
هذا القول ورواه الليث عن ابن شهاب انه بلغه ان عمر قال ذلك لا يكره وهذا بلاغ لا يعمل
عليه على مذهب المخالف وقد روى عن سعيد بن المسيب ان شهادته غير مقبولة بعد التوبة فان
صح عنه حديث عمر فلم يخالفه الا الى ما هو اقوى منه ومع ذلك فليس في حديث عمر انه قال ذلك
لا يكره بعد ما جلد وحازر ان يكون قاله قبل الجلد قال ابو بكر وما ذكرنا من اختلاف السلف
وفقهاء الامصار في حكم القاذف اذ اصاب فانما صدر عن اختلافهم في رجوع الاستثناء الى الفسق
او الى ابطال الشهادة وسمة الفسق جميعا فيرفعهما والدليل على ان الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه
من روال سمة الفسق به دون جواز الشهادة ان حكم الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع
الى ما تقدمه الابدالة والدليل عليه قوله تعالى (الآل لوط انا لمنجوهم اجمعين الامرانه)
فكانت المرأة مستثناة من المنجيين لانها تليهم ولو قال رجل لفلان على عشرة دراهم الا ثلاثة
دراهم الا درهم كان عليه ثمانية دراهم وكان الدرهم مستثنى من الثلاثة واذ كان ذلك حكم
الاستثناء وجب الاقتصار به على ما يليه وبدل عليه ايضا ان قوله (فان لم تكونوا دخلتم بها)
في معنى الاستثناء وهو راجع الى الرائب دون امهات النساء لانه يليهن فثبت بما وصفنا صحة ما ذكرنا
من الاقتصار بحكم الاستثناء على ما يليه دون ما تقدمه وايضا فان الاستثناء اذا كان في معنى التخصيص
وكانت الجملة الداخل عليها الاستثناء عموما وجب ان يكون حكم العموم ثابتا وان لا يرفعه
بالاستثناء قد ثبت حكمه فيما يليه الا ان تقوم الدلالة على رجوعه اليها فان قيل قال الله تعالى (انما حرام
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا) الى قوله (الا الذين تابوا من قبل
ان تقدروا عليهم) فكان الاستثناء راجعا الى جميع المذكور لكونه معطوفا بعضه على بعض وقال
تعالى (لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا)
ثم قال (وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء
فتيمموا) فكان التيمم لمن لزمه الغسل كازومه لمن لزمه الوضوء بالحدث فكذلك حكم الاستثناء
الداخل على كلام معطوف بعضه على بعض يجب ان ينظم الجميع ويرجع اليه قيل له قد بينا ان حكم
الاستثناء في اللغة رجوعه الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدمه الابدالة وقد قامت الدلالة فيما ذكر على
رجوعه الى جميع المذكور ولم تقم الدلالة فيما اختلفنا فيه على رجوعه الى الجميع المذكور فان قيل
اذ كان قد وجدنا الاستثناء نارة يرجع الى بعض المذكور وتارة الى جميعه وكان ذلك متعلما
مشهورا في اللغة فما الدلالة على وجوب الاقتصار به على بعض الجملة وهو الذي يليه دون رجوعه

الى الجميع قيل له لو سلمنا لك ما ادعيت من جواز رجوعه الى الجميع لكان سبيله ان يقف
موقف الاحتمال في رجوعه الى ما يليه او الى جميع المذكور واذ كان كذلك وكان اللفظ الاول عموما
مقتضيا للحكم في سائر الاحوال لم يحجز رد الاستثناء اليه بالاحتمال اذ غير جائز تخصيص العموم
بالاحتمال ووجب استعمال حكمه في المتيقن وهو ما يليه دون ما تقدمه فان قيل ما انكرت ان
لا يكون اللفظ الاول عموما مع دخول الاستثناء على آخر الكلام بل يصير في حيز الاحتمال
ويبطل اعتبار العموم فيه اذ ليس اعتبار عمومه باولى من اعتبار عموم الاستثناء في عوده الى
الجميع واذ بطل فيه اعتبار العموم وقف موقف الاحتمال في ايجاب حكمه فسقط اعتبار
عموم اللفظ فيه قيل له هذا غلط من قبل ان صيغة اللفظ الاول صيغة العموم لا تدفع بيننا
فيه وليس للاستثناء صيغة عموم يقتضى رفع الجميع فوجب ان يكون حكم الصيغة الموجبة للعموم
مستعملا فيه وان لا تزيها عنه الا بلفظ يقتضى صيغته رفع العموم وليس ذلك بوجوده في لفظ
الاستثناء فان قيل لو قال رجل عبده حر وامرأته طالق ان شاء الله رجوع الاستثناء الى الجميع وكذلك
قال النبي صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا ان شاء الله
فكان استثناءه راجعا الى جميع الاعيان اذ كانت معطوفة بعضها على بعض قيل له ليس هذا
مما نحن في شئ لان هذا الضرب من الاستثناء مخالف للاستثناء الداخل على الجملة بحروف الاستثناء
التي هي الاوغير وسوى ونحو ذلك لان قوله ان شاء الله يدخل لرفع حكم الكلام حتى لا يثبت
منه شئ والاستثناء المذكور بحرف الاستثناء لا يجوز دخوله الالرفع حكم الكلام رأسا الا ترى
انه يجوز ان يقول انت طالق ان شاء الله فلا يقع شئ ولو قال انت طالق الا طالق كان الطلاق
واقعا والاستثناء باطلا لاستحالة دخوله لرفع حكم الكلام ولذلك حاز ان يكون قوله
ان شاء الله راجعا الى جميع المذكور المعطوف بعضها على بعض ولم يحجب مثله فيما وصفنا فان قيل
فلو كان قال انت طالق وعبدى حرا لان يقدم فلان كان الاستثناء راجعا الى الجميع فان لم يقدم
فلان حتى مات طلفت امرأته وعق عبده وكان ذلك بمنزلة قوله ان شاء الله قيل له ليس ذلك
على ما ظننت من قبل ان قوله الا ان يقدم فلان وان كانت صيغته صيغة الاستثناء فانه في معنى
الشرط كقوله ان لم يقدم فلان وحكم الشرط ان يتعلق به جميع المذكور اذا كان بعضه معطوفا
على بعض وذلك لان الشرط يشبه الاستثناء الذي هو مشية الله عز وجل من حيث كان وجوده عاملا
في رفع الكلام حتى لا يثبت منه شئ الا ترى انه مالم يوجد الشرط لم يقع شئ وجاز ان لا يوجد
الشرط ابدا فيبطل حكم الكلام رأسا ولا يثبت من الجزاء شئ فلذلك حاز رجوع الشرط
الى جميع المذكور كما جاز رجوع الاستثناء بمشية الله تعالى فان قال ابو بكر وقوله الا ان يقدم فلان
هو شرط وان دخل عليه حرف الاستثناء واما الاستثناء المحض الذي هو قوله (الا الذين تابوا)
و(الا لوط) وما جرى مجراه فانه لا يجوز دخوله لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شئ
الا ترى ان قوله (ولا تقبلوا منهم شهادة ابدا) لا بد من ان يكون حكمه ثابتا في وقت ما وان رد
الاستثناء اليه فانما يرفع حكمه في بعض الاوقات بعد ثبات حكمه في بعضها وكذلك قوله

(الآل لوط) غير جائز ان يكون رافعا لحكم الشهادة عن الاولين وانما عمل في بعض ما انظمه لفظ العموم ويستدل بما ذكرنا على ان حقيقة هذا الضرر من الاستثناء رجوعه الى ما يليه دون ما تقدمه وان لا يرد الى ما تقدمه الا بدلالة وذلك لانه لما استحال دخول هذا الاستثناء لرفع حكم الكلام رأسا حتى لا يثبت منه شيء وجب ان يكون مستعملا في البعض دون الكل فاذا وجب ذلك كان ذلك البعض الذي عمل فيه هو المتيقن دون غيره بمنزلة لفظ لا يصح اعتقاد العموم فيه فيكون حكمه متصورا على الاقل المتيقن دون اعتبار لفظ العموم كذلك الاستثناء ولما جاز دخول شرط مشية الله تعالى وسائر شروط الايمان لرفع حكم اللفظ رأسا وجب استعماله في جميع المذكور وان لا يخرج منه شيء الا بدلالة * وبدل على ان الاستثناء في قوله (الا الذين تابوا) مقصور على ما يليه دون ما تقدمه ان قوله (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) كل واحد منهما امر وقوله (واولئك هم الفاسقون) خبر والاستثناء داخل عليه فوجب ان يكون موقوفا عليه دون رجوعه الى الامر وذلك لان الواو في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستقبال اذ غير جائز ان يكون للجميع لان غير جائز ان ينظم لفظ واحد الامر والخبر الا ترى انه لا يصح جمعهما في كناية ولا في لفظ واحد وبدل عليه انه لم يرجع الى الحد اذا كان امرا ونظيره قول القائل اعطز يدا درها ولا تدخل الدار وفلان خارج ان شاء الله ان مفهوم هذا الكلام رجوع الاستثناء الى الخروج دون ما تقدم من ذكر الامر كذلك يجب ان يكون حكم الاستثناء في الآية لا يفرق بينهما فان قيل قال الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا) الى قوله (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) ثم قال (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) ومعلوم ان ما تقدم في اول الآية امر وقوله (ذلك لهم خزي في الدنيا) خبر فرجع الاستثناء الى الجميع ولم يختلف حكم الخبر والامر * وقيل له انما جاز ذلك لان قوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) وان كان امرا في الحقيقة فان صورة صورة الخبر فلما كان الجمع في صورة الخبر جاز رجوع الاستثناء الى الجميع ولما كان قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) امرا على الحقيقة ثم عطف عليه الخبر وجب ان لا يرجع الى الجميع ومع ذلك فانا نقول متى اختلفت صيغة المعطوف بعطفه على بعض لم يرجع الا الى ما يليه ولا يرجع الى ما تقدم مما ليس في مثل صيغته الا بدلالة فان قامت الدلالة جازرده اليه وقد قامت الدلالة في آية المحاربين وانتم الدلالة فيما اختلفنا فيه فهو مبقى على حكمه في الاصل * فان قيل لما كانت الواو للجميع ثم قال (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون) صار الجميع كأنه مذكور معا لا تقدم لواحد منهما على الآخر فلما ادخل عليه الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء الى شيء من المذكور باولى من رجوعه الى الآخر اذ لم يكن تقديم بعضها على بعض حكم في الترتيب فكان الجميع في المعنى بمنزلة المذكور معا فليس رجوع الاستثناء الى سمة الفسق باولى من رجوعه الى بطلان الشهادة والحد ولولا قيام الدلالة على انه لم يرجع الى الحد لاقتضى ذلك رجوعه ايضا وزواله عنه بالتوبة

* قبل له ان الواو قد تكون للجمع على ما ذكرت وقد تكون للاستئناف وهي في قوله (واولئك هم الفاسقون) للاستئناف لانها انما تكون للجمع فيما لا يختلف معناه وينظمه جملة واحدة فيصير الكل كالمذكور معا وذلك في نحو قوله تعالى (اذاقم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم) الى آخر الآية لان الجمع امر كأنه قال فاعسلوا هذه الاعضاء لان الجمع قد تضمنه لفظ الامر فصارت كجملة الواحدة المنتظمة لهذه الاوامر واما آية القذف فان استاءها امر واخرها خبر ولا يجوز ان ينظمها جملة واحدة فلذلك كانت الواو للاستئناف اذ غير جائز دخول معنى الخبر في لفظ الامر وقوله (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الاستثناء فيه عائد الى الامر بالقتل وما ذكر معه وغير عائد الى الخبر الذي يليه لان قوله (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم) لا يجوز ان يكون عائدا الى قوله (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لان التوبة تزيد عذاب الآخرة قبل القدرة عليهم وبعدها فعلنا ان هذه التوبة مشروطة للحد دون عذاب الآخرة * ودليل آخر وهو ان قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) لا يخلو من ان يكون بطلان هذه الشهادة متعلقا بالفسق او يكون حكما على حياله يقتضي الآية تأييده فلما كان حمله على بطلانها يلزم سمة الفسق يبطل فائدة ذكره اذ كان ذكر الفسق مقتضيا لبطلانها الا بطلانها والتوبة منه وجب حمله على انه حكم برأسه غير متعلق بسمة الفسق ولا بترك التوبة * وايضا فان كل كلام فحكمه قائم بنفسه وغير جائز تضمينه بغيره الا بدلالة وفي حمله على ما ادعاه المخالف تضمينه بغيره وباطال حكمه بنفسه وذلك خلاف مقتضى اللفظ * وايضا فان حمله على ما ادعى بوجوب ان يكون الفسق المذكور في الآية علة لما ذكر من ابطال الشهادة فيكون تقديره ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا لانهم فاسقون وفي ذلك ازالة للفظ عن حقيقته وصرفه الى مجاز لا دلالة عليه لان حكم اللفظ ان يكون قائما بنفسه في ايجاب حكمه وان لا يحمل على غيره مما هو مذكور معه ومعطوف عليه ثبت ذلك ان بطلان الشهادة بعد الجلد حكم قائم بنفسه على وجه التأييد المذكور في الآية غير موقوف على التوبة * فان قيل رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى منه الى الفسق لانه معلوم ان التوبة تزيد الفسق بغير هذه الآية فلا يكون رده الى الفسق مفيدا ورده الى الشهادة يفيد جوازها بالتوبة اذ كان جائزا ان يكون الشهادة مردودة مع وجود التوبة فاما بقاء سمة الفسق مع وجود التوبة فغير جائز في عقل ولا سمع اذ كانت سمة الفسق ذمما وعقوبة وغير جائز ان يستحق التائب الذم وليس كذلك بطلان الشهادة الا ترى ان العبد والاعمى غير جائز الشهادة لاعلى وجه الذم والتعنيف لكن عبادة فكان رجوع الاستثناء الى الشهادة اولى باثبات فائدة الآية منه الى الفسق * وقيل له ان التوبة المذكورة في هذه الآية انما هي التوبة من القذف واكذاب نفسه فيه لانه يستحق سمة الفسق وقد كان جائزا ان سبق سمة الفسق عليه اذ اناب من سائر الذنوب ولم يكذب نفسه فاخبر الله تعالى بزوال سمة الفسق عنه اذا اكذب نفسه * ووجه آخر وهو ان سمة الفسق انما ترمي بوقوع الجلبه ولم يكن يمنع عند اظهار التوبة ان لا تكون مقبولة في ظاهر الحال وان كانت مقبولة عند الله لاننا نقف على حقيقة توبته فكان جائزا ان يتعدنا بان لا تصدق على توبته وان تركه على الجملة ولا تنولاه على حسب ما تنولى سائر اهل التوبة

فلما كان ذلك جائزا ورود العبادة به افادتنا الآية قبول توبته ووجوب موالاته وتصديقه على ما ظهر من توبته فان قيل لما اتفقنا على ان الذمي المحدود في القذف يقبل شهادته اذا سلم وتاب دل ذلك من وجهين على قبول شهادة المسلم المحدود في القذف احدهما انه قد ثبت ان الاستثناء راجع الى بطلان الشهادة اذ كان الذمي مرادا بالآية وقد اريد به كون بطلان الشهادة موقوفا على التوبة والثاني انه لما رقت التوبة الحكم ببطلان شهادته كان المسلم في حكمه لوجود التوبة منه فقل له ليس الامر فيه على ما ظننت وذلك لان الذمي لم يدخل في الآية وذلك لان الآية انما اقتضت بطلان شهادة من جلد وحكم بفسقه من جهة القذف والذمي قد تقدمت له سمة الفسق فلما لم يستحق هذه السمة بالجلد لم يدخل في الآية وانما جلدناه بالاتفاق ولم يحصل الاتفاق على بطلان شهادته بعد اسلامه بالجلد الواقع في حال كفره فاجزأها كما يجزئ شهادة سائر الكفار اذا سلموا فان قيل فيجب على هذا ان لا يكون الفاسق من اهل الملة مرادا بالآية اذ لم يستحدث سمة الفسق بوقوع الحدية فقل له هو كذلك وانما دخل في حكمها بالمعنى لا باللفظ وانما اجاز اسمنا شهادة الذمي المحدود في القذف بعد اسلامه وتوبته من قبل ان الحد في القذف يبطل العدالة من وجهين احدهما عدالة الاسلام والاخر عدالة الفعل والذمي لم يكن مسلما حين حد فيكون وقوع الحد به مبطلا لعدالة اسلامه وانما بطلت عدالته من جهة الفعل فاذا اسلم فاحدث توبة فقد حصلت له عدالة من جهة الاسلام ومن طريق الفعل ايضا بالتوبة فلذلك قبلت شهادته واما المسلم فان الحد قد اسقط عدالته من طريق الدين ولم يستحدث بالتوبة عدالة اخرى من جهة الدين اذ لم يستحدث ديناً بتوبته وانما استحدثت عدالة من طريق الفعل فلذلك لم تقبل شهادته اذ كان شرط قبول الشهادة وجود العدالة من جهة الدين والفعل جميعاً فان قيل لما اتفقنا على قبول شهادته اذا تاب قبل وقوع الحد به دل ذلك على ان الاستثناء راجع الى الشهادة كرجوعه الى التمسك فوجب على هذا ان يكون مقتضياً لقبولها بعد الحد كقولهم فقل له ان شهادته لم تبطل بالقذف قبل وقوع الحد به ولا وجب الحكم بتفسيقه لما بيناه في المسئلة المتقدمة ولو لم تب وقام على قذفه كانت شهادته مقبولة وانما بطلان الشهادة ولزومه سمة الفسق مرتب على وقوع الحد به فالاستثناء انما رفع عنه سمة الفسق التي لزمته بعد وقوع الحد فاما قبل ذلك فغير محتاج الى الاستثناء في الشهادة ولا في الحكم بالتفسيق * ودليل آخر على صحة قولنا وهو اننا قد اتفقنا على ان التوبة لا تسقط الحد ولم يرجع الاستثناء اليه فوجب ان يكون بطلان الشهادة مثله لانها جميعاً امران قد تعلقا بالقذف فمن حيث لم يرجع الاستثناء الى الحد وجب ان لا يرجع الى الشهادة واما التفسيق فهو خبر ليس بامر فلا يلزم على ما وصفنا * ومن جهة اخرى ان المطالبة بالحد حق لا دمي فكذلك بطلان الشهادة حق لا دمي الا ترى ان الشهادات انما هي حق للمشهود له ومطالبته يصح ادائها واقامتها كما تصح اقامة حد القذف بمطالبة المقذوف فوجب ان يكونا سواء في ان التوبة لا ترفعهما واما لزوم سمة الفسق فلا حق فيه لاحد فكان الاستثناء راجعاً اليه ومقصودنا عليه فان قيل اذا كان التائب من الكفر مقبول الشهادة فالتائب من القذف احرى به

قبل له التائب من الكفر يزول عنه القتل ولا يزول عن التائب من القذف حد القذف فكما جاز ان يزول التوبة من الكفر القتل عن الكافر جاز ان يقبل توبته ولا يلزم عليه التائب من القذف لان توبته لا تزيل الجلد عنه وايضا فان عقوبات الدنيا غير موضوعة على مقادير الاجرام الا ترى ان القاذف بالكفر لا يجب عليه الحد والقاذف بالزنا يجب عليه الحد فلفظ امر القذف من هذا الوجه يتناول ما لا ينافيه امر القذف في احكام الدنيا وان كانت عقوبة الكفر في الآخرة اعظم فان قيل فاذا تاب واصاح فهو عدل ولي لله تعالى وقد كان بطلان شهادته بدياً على وجه العقوبة والتوبة تزيد العقوبة وتوجب العدالة والولاية فغير جائز بطلان شهادته بعد توبته فقل له لا يكون بطلان شهادته بعد توبته على وجه العقوبة بل على جهة المحنة كما لا تكون اقامة الحد عليه بعد التوبة على جهة العقوبة بل على جهة المحنة والله ان يمتحن عباده بما شاء على وجه المصلحة الا ترى ان العبد قد يكون عدلاً مرضياً عند الله ولياً لله تعالى وهو غير مقبول الشهادة وكذلك الاعمي وشهادة الوالد لولده ومن جرى مجراه فليس بطلان الشهادة في الاصول موقوفاً على الفسق وعلى وجه العقوبة حتى يعارض فيه بما ذكرت * وما يدل على ان توبة القاذف لا توجب جواز شهادته ان شهادته انما تبطل بحكم الحاكم عليه بالجلد وجلده باء ولم تبطل بقذفه لما قد بينا فيما سلف فلما تعلق بطلان شهادته بحكم الحاكم لم يجز اجازتها لا بحكم الحاكم مجازها لان في الاصول ان كل مانع اقرب توبته بحكم الحاكم لم يزل ذلك الحكم عنه الا بما يجوز توبته من طريق الحكم كالاملاك والعناق والطلاق وسائر الحقوق فلما لم تكن توبته مما تصح الحصومة فيه ولا يحكم بها الحاكم لم يجز لنا ابطال ما قد ثبت بحكم الحاكم فان قيل فرقة اللعان والعين وما جرى مجراها متعلقة بحكم الحاكم وقد يجوز ان يزوجهما فيعود النكاح فكذلك بطلان شهادة القاذف وان كان متعلقاً بحكم الحاكم فان ذلك لا يمنع اطلاق شهادته عند توبته ويكون حكم الحاكم بدياً ببطلانها مقصوراً على الحال التي لم تحدث فيها توبة كما ان الفرقة الواقعة بحكم الحاكم انما هي مقصورة على الحال التي لم يكن منهما فيها عقدة مستقبلة فقل له لان النكاح الثاني مما يجوز وقوع الحكم به فجاز ان تبطل به الفرقة الواقعة بحكم الحاكم والتوبة ليست مما يحكم به الحاكم فلا تثبت فيه الحصومات فلم يجز ان يبطل به حكم الحاكم ببطلان شهادته ولكنه لو شهد القاذف بشهادة عند حاكم يرى قبول شهادة المحدود في القذف بعد التوبة فحكم بجواز شهادته بعد حكمه جازت شهادته فان قيل فلوان رجلا زنى فحده الحاكم ثم تاب جازت شهادته بعد التوبة ولم يكن حكم الحاكم مانعاً من قبولها بعد التوبة فقل له الزاني لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم وانما بطلت بزناه قبل ان يحده الحاكم لظهور فسقه فلما لم يتعلق ببطلان شهادته بحكم الحاكم بل بفعله جازت عند ظهور توبته وشهادة القاذف لم تبطل بقذفه لما بينا فيما سلف لانه حار ان يصحكون صادقاً وانما يحكم بكذبه وفسقه عند جلد الحاكم اياه فاما قبل ذلك فهو في حكم من لم يقذف * ويدل على ذلك من جهة السنة حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يحل هلال وتبطل شهادته في المسلمين وذكر الحديث فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وقوع الحد به يبطل شهادته من غير شرط

التوبة في قولها وقدر روى الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف قال ابو بكر ولم يستثن فيه وجود التوبة منه ثم حدثنا عبد الله بن قانع قال حدثنا حامد بن محمد قال حدثنا شرحبيل بن حسن بن زيد بن ابي خالد عن الزهري عن عمرو بن عاصم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز في الاسلام شهادة بحرب عليه شهادة زور ولا خان ولا خائنة ولا مخلود حدا ولا ذي عمر لاخيه ولا الصانع لاهل البيت ولا طين ولا قرابة فابطل عليه الصلاة والسلام القول بابطال شهادة المحدود فظاهره يقتضي بطلان شهادة سائر المحدودين في حد قذف او غيره الا ان الدلالة قد قامت على جواز قبول شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب بما حذره ولم تقم الدلالة في المحدود في القذف فهو على عموم لفظه تاب او لم يتب وانما قلنا شهادة المحدود في غير القذف اذا تاب لان بطلان شهادته متعلق بالفسق متى زالت عنه سمة الفسق كانت شهادته مقبولة والدليل على ذلك ان الفعل الذي استحق به الحد من زنا او سرقة او شرب خمر قد اوجب تفسيقه قبل وقوع الحد فلما لم يتعلق بطلان شهادته بالحد كان بمنزلة سائر الفساق اذا تابوا فتقبل شهادتهم واما المحدود في القذف فلم يوجب القذف بطلان شهادته قبل وقوع الحد لانه جائز ان يكون صادقا في قذفه وانما بطلت شهادته بوقوع الحد فلم تزل ذلك عنه توبته ثم قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء) قال ابو بكر قد اقتضت هذه الآية ان يكون شهود الزنا اربعة كما اوجب قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (واشهدوا ذوي عدل منكم) قبول شهادة العدد المذكور فيه وامتناع جواز الاقتصار على اقل منه وقال تعالى في سياق التلاوة عند ذكر اصحاب الافك (لولا جأؤا عليه باربعة شهداء فاذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) فجعل عد الشهود المبري للقذف من الحد اربعة وحكم بكذبه عند محجزه عن اقامة اربعة شهداء وقدين تعالى عدد شهود الزنا في قوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) الآية واعاد ذكر الشهود للاربعة عند القذف اعلاما لنا ان القاذف لا تبرأ من الحد الا بشهادة اربعة واختلف الفقهاء في القاذف اذا جاء باربعة شهداء فساق فشهدوا على المقدوف بالزنا فقال اصحابنا وعثمان بن النخعي والليث بن سعد لاحد على الشهود وان كانوا فساقا وروى الحسن ابن زياد عن ابي يوسف في رجل قذف رجلا بالزنا ثم جاء باربعة فساق يشهدون انه زان انه يحد القاذف ويدبر عن الشهود وقال زفر يدبر عن القاذف وعن الشهود وقال مالك وعبد الله بن الحسن يحد الشهود ثم قال ابو بكر ولم يختلف اصحابنا لوجاء باربعة كفار او محدودين في قذف او عييد او عييان ان القاذف والشهود جميعا يحدون للقذف فاما اذا كانوا فساقا فان ظاهر قوله (ثم لم يأتوا باربعة شهداء) قد تناولهم اذ لم يشترط في سقوط الحد عن القاذف العدول دون الفساق فوجب بمقتضى الآية زوال الحد عن القاذف اذ جعل شرط وجوب الحد ان لا ياتي باربعة شهداء وهو قد اتي باربعة شهداء اذ كان الشهداء اسما لمن اقام الشهادة

فان قيل يلزمك مثله في الكفار والمحدودين في القذف ونحوهم قيل له قد اقتضى الظاهر ذلك واما خصصناه بدلالة وايضا فان الفساق انما ردت شهادتهم للتهمة وكان ذلك شبهة في ردها فغير جائز الحجاب الحد عليهم بالشبهة التي ردت من اجلها شهادتهم ووجب سقوط الحد عن القاذف ايضا بهذه الشهادة كما سقطت عنها اذ كان سبيل الشبهة ان يستعظمها الحد ولا يحجبها الحد واما المحدود في القذف والكافر والعبد والاعمى فلم ترد شهادتهم للتهمة ولا شبهة فيها واما ردها لمعان متينة فهم تبطل الشهادة وهي الحد والكفر والرق والعمى فلذلك حددناهم ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عنهم وعن القاذف ووجه آخر وهو ان الفساق من اهل الشهادة واما ردها اجتهادا وقد يسوغ الاجتهاد لغيره في قبول شهادتهم اذا كان ما يحكم نحن بانه فسق بوجب رد الشهادة قد يجوز ان يراه غيرنا غير مانع من قبول الشهادة فلما كان كذلك لم يكن لنا ايجاب الحد على الشهود ولا على القاذف بالايجاب واما الحد في القذف والكفر ونظائرهما فليس طريق اثباتها الاجتهاد بل الحقيقة فذلك جاز ان يحدوا ولم يكن لشهادتهم تأثير في اسقاط الحد عن القاذف وايضا فان الفاسق غير محكوم ببطلان شهادته اذ الفسق ليس بمعنى يحكم به الحاكم ولا يسمع عليه البيئات فلما لم يحكم ببطلان شهادتهم ولا كان الفسق مما تقوم به البيئات ويحكم به الحاكم لم يحجز الحكم ببطلان شهادتهم في ايجاب الحد عليهم ولما كان حد القذف والكفر والرق والعمى مما يقع الحكم به وتقوم عليه البيئات كان محكوما ببطلان شهادتهم وخرجوا بذلك من ان يكونوا من اهل الشهادة فوجب ان يحدوا لوقوع الحكم بالسبب الموجب لخرجهم من ان يكونوا من اهل الشهادة وايضا فان الفسق من الشاهد غير متيقن في حال الشهادة اذ جائز ان يكون عدلا بتوبته في الحال فيما بينه وبين الله واما الكفر والحد والعمى والرق فقد علمنا انه غير زائل وهو المانع له من كونه شاهدا فلذلك اختلفنا في ذلك فان قيل جائز ان يكون الكافر قد اسلم ايضا فيما بينه وبين الله قيل له لا يكون مسلما باعتقاده الاسلام دون اظهاره في الموضع الذي يمكنه اظهاره فاذا لم يظهره فهو باق على كفره فقول زفر في هذه المسئلة اظهر لانه ان جاز ان يكون فسق الشهود غير مخرج لهم من ان يكونوا من اهل الشهادة في باب سقوط الحد عنهم فكذلك حكمهم في سقوطه عن القاذف قال ابو بكر اختلف الفقهاء في شهود الزنا اذا جاؤا متفرقين فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومالك والاوزاعي والحسن بن صالح يحدون وقال عثمان بن النخعي والشافعي لا يحدون وتقبل شهادتهم ثم قال الشافعي اذا كان الزنا واحدا قال ابو بكر لما شهد الاول وحده كان قاذفا بظاهر قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء) فاقضى ان يكون الاربعة غيره اذ غير جائز ان يكون المعقول منه دخوله في الاربعة لانه لا يقاتل بنفسك بعد الشهادة او القذف كما لا يجوز ان يقال انت باربعة سواك ولاهم لم يختلفوا انه اذا قال لها انت زانية انه مكلف لان ياتي باربعة غيره يشهدون بالزنا وليس هو منهم فكذلك قوله اشهدك زانية واذا كان كذلك فقد اقتضى ظاهر الآية ايجاب الحد على كل قاذف سواء كان قذفه بلفظ الشهادة او بغير لفظ الشهادة فلما كان ذلك حكم الاول

كان كذبت حكم الذي والثالث والرابع اذ كان كل واحد منهم قاذف محصنة قد اوجب الله عليه الحدود لم يبرئه منه الا بشهادة اربعة غيره **فان قيل** انما اوجب الله عليه الحد اذا كان قاذفا ولم يحجب بحجب الشهادة فاما اذا جاء بحجب الشهادة **فان قيل** ان يقول اشهد ان فلانا زاني فليس هذا قاذف **فان قيل** له قد فاهياها بلفظ الشهادة لا يخرج من حكم القاذفين الا ترى انه لو لم يشهد معه غيره لكان قاذفا وكان الحد له لازما فلما كان كذلك علمنا ان ارادة القذف بلفظ الشهادة لا يخرج من ان يكون قاذفا بعد ان يكون وحده وايضا فقد تناولوه عموم قوله **(والذين يرمون المحصنات)** اذ كان رايها وانما تفصل حكم الرامي من حكم الشاهد اذ جاء اربعة مجتمعين وهم العدد المشروط في قبول الشهادة فلا يكونون مكلفين لان ياتوا بغيرهم فلما من دون الاربعة اذ جاءوا قاذفين بلفظ الشهادة او بغير لفظها فانهم قذفة اذ هم مكلفون للاتباع بغيرهم في صحة قذفهم **فان قيل** قد روي ان نافع بن الحارث كتب الى عمر رضي الله عنه ان اربعة جاءوا يشهدون على رجل وامرأة بالزنا فشهد ثلاثة منهم راوهم كليل في المكحلة ولم يشهد الرابع بنيل ذلك فكتب اليه عمر ان شهد الرابع على مثل ما شهد عليه الثلاثة فاجلدوا وان كانا محصنين فارجمهم وان لم يشهد الا بما كتبت به الى فاجلدوا الثلاثة وخل سبيل الرجل والمرأة وهذا يدل على انه لو شهد مع الثلاثة آخرانهم لا يحدون وقبلت شهادتهم مع كون الثلاثة بديا منفردين **فان قيل** له ليس في ذلك دلالة على ما ذكرت وذلك لان الرجل الذي لم يشهد بما شهد به الآخرون لم ينفرد عنهم بل جاءوا مجتمعين بحجب الشهادة وجاز ان يكون الجميع شهدوا الزنا فلما استتبوا بالرجل ان يصرح بما صرح به الثلاثة فامرهم بان يوقف الرجل فان اتى بالنفس على ما اتى به لقوم حد مشهود عليهم وان هو لم يأت بالنفس ابطال شهادته وجعل الثلاثة منفردين فحدهم ولم يقل عمر ان جاء اربع فشهد معهم فاقبل شهادتهم فيكون قابلا لشهادة الثلاثة المنفردين مع واحد جاء بههم وقد جلدوا بأكبره وصح به لما نكل زياد عن الشهادة ولم يقل لهم اتوا بشاهد آخر يشهد بمثل شهادتكم وكان ذلك بخضرة الصحابة لم ينكره عليه احد منهم ولو كان قبول شهادة شاهد واحد منهم لو شهد معهم جائزا لوقف الامر واستتبهم وقال هل يشهد بمثل شهادتكم شاهد آخر واذا لم يقل ذلك ولم يوقف امرهم بما عزم عليه من حدهم دل على انهم قد صاروا قذفة قد تزمهم الحدود انه لم يكن يبرئهم من الحد الا بشهادة اربعة آخرين **فان قيل** فهو لم يقل لهم هل معكم اربعة يشهدون بمثل شهادتكم ولم يوقف امر احد عليهم لجواز ذلك فكذلك في الشاهد الواحد لو شهد بمثل شهادتهم **فان قيل** له لا يمكن يخفى عليهم انهم لو جاءوا اربعة آخرين يشهدون لهم بذلك لكانت شهادتهم مقبولة وكان الحد عنهم زائلا فلو كانوا قد علموا ان هناك شهودا اربعة يشهدون بذلك لسألوه التوقيف فلذلك لم يحتج ان يعلمهم ذلك واما الشاهد الواحد لو شهد معهم فانه جائز ان يخفى حكمه عليهم في جواز شهادته معهم او بطلانها فلو كان ذلك مقبولا لوقفهم عليه واعلمهم اياه حتى ياتوا به ان كان

فيمن يقيم الحد على المملوك

وروي عن يونس بن جبير وزفر ومحمد يقيم الامام دون المولى وذلك في سائر

الحدود وهو قول الحسن بن صالح وقال مالك يحده المولى في الزنا وشرب الخمر والقذف اذا شهد عنده الشهود ولا يقطعه في السرقة وانما يقطعه الامام وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي يحده المولى ويقطعه وقال الثوري يحده المولى في الزنا رواية الاشجعي وذكر عنه القريابي ان المولى اذا حد عبده ثم اعتقه جازت شهادته وقال الاوزاعي يحده المولى وروي عن الحسن قال ضمن هؤلاء اربعة الصلاة والصدقة والحدود والحكم رواه عنه ابن عوف وروي عنه بدل الصلاة الجمعة وقال عبدالله بن محيرز الحدود والنفي والجمعة والزكاة الى السلطان وقد روى حماد بن سلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن ابي عبدالله رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يأمرنا ان نأخذ عنه وهو عالم فحدوا عنه فسمعت يقول الزكاة والحدود والنفي والجمعة الى السلطان وقد قيل ان ابا عبدالله هذا يظن انه اخواني بكرة واسمه نافع فهو لاه السلف قد روي عنهم ذلك ولا تعلم عن احد من الصحابة خلافة وقد روي عن الاعمش انه ذكر اقامة عبدالله بن مسعود حدا بالشام وقال الاعمش هم امراء حيث كانوا وجاز ان يكون عبدالله بن مسعود قد كان ولي ذلك لانه لم يذكر ان المحدود كان عبده **فان قيل** روي عن ابن ابي ليلى انه قال ادرت بقايا الانصار يضربون الوليدة من ولادهم اذ انزلت في مجالسهم **فان قيل** له يجوز ان يكونوا فعلوا ذلك على وجه التعزير لاعلى وجه اقامة الحد لانهم لم يكونوا مأمورين برفعها الى الامام بل كانوا مأمورين بالستر عليها وترك رفعها الى الامام والدليل على ان اقامة الحد على المملوك الى الامام دون المولى قوله تعالى **(والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا)** وقال **(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)** وقال في آية اخرى **(فاذا احصن فان اثنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب)** وقد علم من قرع سمعه هذا الخطاب من اهل العلم ان مخاطبين بذلك هم الائمة دون عامة الناس فكان تقديره فليقطع الائمة والحكام ايديهما وليجلدهما الائمة والحكام ولما ثبت باتفاق الجميع ان المأمورين باقامة هذه الحدود على الاحرار هم الائمة ولم تفرق هذه الآيات بين المحدودين من الاحرار والعبيد وجب ان يكون فيهم جميعا وان يكون الائمة هم مخاطبون باقامة الحدود على الاحرار والعبيد دون المولى وبذلك على ذلك ايضا انه لو جاز للمولى ان يسمع شهادة الشهود على عبده بالسرقة فيقطعه ثم يرجع الشهود عن شهادتهم ان يكون له تضمين الشهود ومعلوم ان تضمين الشهود يتعلق بحكم الحاكم بالشهادة لانه لو لم يحكم بشهادتهم لم يضمنوا شيئا فكان يصير كما كلف نفسه بالحجاب الضمان عليهم ومعلوم ان احد من الناس لا يجوز له ان يحكم لنفسه فعلمنا ان المولى لا تلك استماع البيعة على عبده بذلك ولا يقطعه وايضا فان المولى والاجنب سواء في حد العبد والامة بدلالة ان اقراره به عليه غير مقبول وان اقرار العبد على نفسه بذلك مقبول وان جحد المولى فلما كانا في ذلك في حكم الاجنبيين وجب ان يكون المولى بمنزلة الاجنبى في اقامة الحد عليه وانما جاز للحاكم ان يسمع البيعة ويقيم الحد لان قوله مقبول في ثبوت ما يوجب الحد عنده فلذلك سمع البيعة وحكم بالحد **فان قيل**

نحو اقرار الانسان على نفسه بما يوجب الحد ولا يملك مع ذلك اقامة الحد على نفسه **وقيل** له اذا كان من يجوز اقراره على نفسه ولا يقيم الحد على نفسه فمن لا يجوز اقراره على غيره احرى بان لا يقيم الحد عليه **وقيل** فان قيل فلا يحمل قول الحاكم عليه علة حواز اقامة الحد عليه **وقيل** له ان قول الحاكم قد ثبت عندى لا يوجب عليه الحد وليس باقرار منه وانما هو حكم وكذلك البيعة اذا قامت عنده فانه يقيم الحد من طريق الحكم فمن لا يقبل قوله في الحكم فهو لا يملك سماع البيعة ولا اقامة الحد **وقيل** ان ابا حنيفة واما يوسف لاهلان قول الحاكم بما يوجب الحد لانهما يقولان لا يحكم بعلمه في الحدود **وقيل** له ليس معنى ذلك ان قول الحاكم غير مقبول اذا قال ثبت ذلك عندى بيعة او باقرار لان من قولهما ان ذلك مقبول وانما معنى قولهما انه لا يحكم بعلمه في الحدود انه لو شاهد رجلا على زنا او سرقة او شرب خمر يقيم عليه الحد بعلمه فاما اذا قال قد شهد عندى شهود بذلك او قال اقر عندى بذلك فان قوله مقبول منه في ذلك ويسع من امره الحاكم بالرجم والقطع ان رجم ويقطع **واحتج المخالف** لما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم وقوله اذا زنت امة احكمم فليجلدها وان عادت فليجلدها ولا يثرب عليها فان عادت فليبعها ولو بضعير وقدروى في بعض الفاظ هذا الحديث فليقيم عليها الحد **وقيل** ابو بكر لا دلالة في هذه الاخبار على ما ذهبوا اليه وذلك لان قوله اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم هو كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) وقوله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ومعلوم ان المراد رفعه الى الامام لاقامة الحد فالمخاطبون باقامة الحد هم الائمة وسائر الناس مخاطبون برفعهم اليهم حتى يقيموا عليهم الحدود فكذلك قوله عليه السلام اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم هو على هذا المعنى واما قوله عليه السلام اذا زنت امة احكمم فليجلدها فانه ليس كل جلدة حدا لان الحد قد يكون على وجه التعزير فاذا عززها فقد قضينا عهدة الخبر ولا يجوز ان يجلدوا بعد ذلك ويدل على انه اراد التعزير قوله لا يثرب عليها معنى ولا يعبرها ومن شأن اقامة الحد ان يكون بحضور الناس ليكون البغى في الرجم والتكيد فلما قال ولا يثرب عليها دل ذلك على انه اراد التعزير لا الحد ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الرابعة فليبعها ولو بضعير ولم يأمر بجلده ولو كان ذلك حدا لذكره وامره فامره في الاول والثاني والثالث لانه لا يجوز تمثيل الحدود بعد ثبوتها عند من يقيمها وقد يجوز ترك التعزير على حسب ما يرى الامام فيه من المصلحة **وقيل** ان قيل لو اراد التعزير لوجب ان يكون لو عززها المولى ثم رفع الى الامام بعد التعزير ان يقيم عليها الحد لان التعزير لا يسقط الحد فيكون قد اجتمع عليها الحد والتعزير **وقيل** له لا ينبغي لمولاها ان يرفعها الى الامام بعد ذلك بل هو مأمور بالستر عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم لهزال حين اسار على عز بالاقرار بالثنا لو سترته بتوبك كان خيرا لك وقال صلى الله عليه وسلم من اتى شيئا من هذه القاذورات فليستر بستر الله فان من ابدى لنا صفحته

اقنا عليه كتاب الله وايضا فليس يمتنع اجتماع الحد والتعزير وقد يجب النبي عندنا مع الجلد على وجه التعزير وروى ان التجاشي الشاعر شرب الخمر في رمضان فصره على كرم الله وجهه ثمانين وقال هذا لشربك الخمر ثم جلده عشرين وقال هذا لافطارك في رمضان فجمع عليه الحد والتعزير فلما كان ذلك حائرا لم يمتنع لورفعت هذه الامة بعد تعزير المولى الى الامام ان يحدوها حد الزنا

باب اللعان

قال الله عز وجل **والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة احدهم** الى آخر القصة **وقال ابو بكر** كان حد قاذف الاجنبيات والزوجات الجلد والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لسهل بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء انني باربعة يشهدون والا فحد في ظهرك وقال الانصار ايجلد هلال بن امية وتبطل شهادته في المسلمين فثبت بذلك ان حد قاذف الزوجات كان كحد قاذف الاجنبيات وانه نسخ عن الأزواج الجلد باللعان لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسهل بن امية حين نزلت آية اللعان انني بصاحبك فقد انزل الله بك وفيها قرآنا ولا عن بينهما وروى نحو ذلك في حديث عبدالله بن مسعود في الرجل الذي قال ارايتم لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا فان تكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت على غيظ فدللت هذه الاخبار على ان حد قاذف الزوجة كان الجلد وان الله تعالى نسخ اللعان ومن اجل ذلك قال المحامدون ان الزوج اذا كان عبدا او محدودا في قذف فامحى اللعان بينهما ان عليه الحد كانه اذا كذب نفسه فسقط اللعان من قبله كان عليه الحد وقالوا لو كانت المرأة هي المحدودة في القذف او كانت امة او ذمية انه لا حد على الزوج لانه قد سقط اللعان من قبلها فكان بمنزلة تصديقها الزوج بالقذف لما سقط اللعان من جهتها لم يحجب على الزوج الحد **واختلف الفقهاء** فمن يجب بينهما اللعان من الزوجين فقال اصحابنا جميعا ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد يسقط اللعان باحد معنيين ايها وجد لم يحجب معه اللعان وهو ان يكون الزوجة بمن لا يحجب على قاذفها الحد اذا كان اجنبيا نحو ان تكون الزوجة بموكة او ذمية او قد وطئت وطأ حراما في غير ملك والثاني ان يكون احدهما من غير اهل الشهادة بان يكون محدودا في قذف او كافرا او عبدا فاما اذا كان احدهما اعمى او فاسقا فانه يجب اللعان وقال ابن شبرمة يلاعن المسلم زوجته اليهودية اذا قذفها وقال ابن وهب عن مالك الامة المسلمة والحرمة والتصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم وكذلك العبد يلاعن زوجته اليهودية وقال ابن القاسم عن مالك ليس بين المسلم والكافر لعان اذا قذفها الا ان يقول رأيتها ترفى قتلا عن سواء ظهر الحمل او لم يظهر لانه يقول اخاف ان اموت فيلحق نسب ولدهاني وانما يلاعن المسلم الكافر في دفع الحد ولا يلاعنها فيما سوى ذلك وكذلك لا يلاعن زوجته الامة الا في نفي الحمل قال والمحدود في القذف يلاعن وان كان الزوجان جميعا كافرين

فلا لعان بينهما والمملوكان المسلمان بينهما لعان اذا اراد ان ينفي الولد وقال النورى
والحسن بن صالح لا يجب اللعان اذا كان احد الزوجين مملوكا او كافرا ويجب اذا كان محدودا
في قذف وقال الاوزاعي لا لعان بين اهل الكتاب ولا بين المحدود في القذف وامرأته وقال
الليث في العبد اذا قذف امرأته الحرة وادعى انه رأى عليها رجلا بلاعتها لانه يحدها اذا
كان اجنبيا فان كانت امة او نصرانية لا عنها في نفي الولد اذا ظهر بها حمل ولا يلاعنها في الرؤية
لانه لا يحدها والمحدود في القذف يلاعن امرأته وقال الشافعي كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض
يلاعن اذا كانت ممن يلزمها الفرض قال ابو بكر فاما الوجه الاول من الوجهين اللذين يسقطان
اللعان فاما وجب ذلك به من قبل ان اللعان في الأزواج اقيم مقام الحد في الاجنبيات وقد كان
الواجب على قاذف الزوجة والاجنبية جميعا الجلد بقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم
يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) ثم نسخ ذلك عن الأزواج وقيم اللعان مقامه
والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء
انني باربعة يشهدون والافجد في ظهرك وقول الرجل الذي قال ارايت لو ان رجلا وجد
مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه وان قتل قتلتموه وان سكنت سكنت عن غيظ فانزلت آية اللعان
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فائتني بها
فلما كان اللعان في الأزواج قائما مقام الحد في الاجنبيات لم يجب اللعان على قاذف من لا يجب
عليه الحد لو قذفها اجنبى وايضا فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم اللعان حداة حدثنا عبد الباقي
ابن قانع قال حدثنا محمد بن احمد بن نصر الحاراساني قال حدثنا عبد الرحمن بن موسى قال
حدثنا روح بن دراج عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال
لما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المرأة وزوجها فرق بينهما وقال ان جاءت به
اربع القدمين يشبه فلانا فهو منه قال فجاءت به يشبهه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا ما مضى من الحد لرجعتها فاخير النبي صلى الله عليه وسلم ان اللعان حد ولما كان حدا لم يحجز
ايحياه على الزوج اذا كانت المرأة مملوكة اذ كان حدا مثل حد الجلد ولما كان حدا لم يجب على
قاذف المملوك فبان قبل لو كان حدا لما وجب على الزوج اذا قذف امرأته الحرة الجلد اذا
اكذب نفسه بعد اللعان اذ غير جائز ان يجتمع حدان بقذف واحد وفي ايجاب حد القذف
عليه عند اكذابه نفسه دليل على ان اللعان ليس بحد فبان له قد ساء النبي صلى الله عليه
وسلم حدا وغير جائز استعمال النظر في دفع الأزواج مع ذلك فانما يجتمع اجنماع الحدين عليه
اذا كان جلدا فاما اذا كان احدهما جلدا والآخر لعانا فانا لم نجد في الاصول خلافه
وايضا فان اللعان انما هو حد من طريق الحكم فحق الكذب نفسه وجلد الحد خرج
اللعان من ان يكون حدا اذ كان ما يصير حدا من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
حدا وتارة ليس بحد فكذلك كل ما يتعلق بالشئ من طريق الحكم فجائز ان يكون تارة
على وصف واخرى على وصف آخر وانما قلنا ان من شرط اللعان ان يكون الزوجان جميعا

جميعا من اهل الشهادة لقوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادة
احدهم اربع شهادات بالله) الى آخر القصة فلما سمي الله لعانها شهادة ثم قال في المحدود
في القذف (ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) وجب بضمون الآيتين انتفاء اللعان عن المحدود في القذف
واذا ثبت ذلك في المحدود ثبت في سائر من خرج من ان يكون من اهل الشهادة مثل العبد والكافر
ونحوهما ومن جهة اخرى انه اذا ثبت ان المحدود في القذف لا يلاعن وجب مثله في سائر
من ليس هو من اهل الشهادة اذ لم يفرق احد بينهما لان كل من لا يوجب اللعان على المحدود
لا يوجه على من ذكرنا ووجه آخر من دلالة الآية وهو قوله تعالى (ولم يكن لهم شهداء
الا انفسهم) فلا يخلو المراد به من ان يكون الايمان فحسب من غير اعتبار معنى الشهادة فيه
او ان يكون ايمانا ليعتبر فيها معنى الشهادة على ما نقوله فلما قال تعالى (ولم يكن لهم شهداء
الا انفسهم) علمنا انه اراد ان يكون الملاعن من اهل الشهادة اذ غير جائز ان يكون المراد
ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم اذ كل احد لا يحلف الا عن نفسه ولا يجوز احلاف الانسان
عن غيره ولو كان المعنى ولم يكن لهم حالفون الا انفسهم لاستحال وزالت فائدته فثبت ان المراد
ان يكون الشاهد في ذلك من اهل الشهادة وان كان ذلك يمينا ويدل على ذلك قوله تعالى
(فشهادة احدهم اربع شهادات بالله) فلم يحل المراد من ان يكون الايمان بلفظ الشهادة
في هذه الايمان او الحلف من كل واحد منهما سواء كان بلفظ الشهادة
او غيرها بعد ان يكون حلفا فلما كان قول القائل يجوز قبول اليمين منهما على اى وجه
كانت كان مخالفا للآية وللسنة لان الله تعالى قال (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله) كما قال تعالى
(واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقال (فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) ولم يحجز
الاقتصار على الاخبار دون ايراده بلفظ الشهادة وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين
لاعن بين الزوجين امرها باللعان بلفظ الشهادة ولم يقتصر على لفظ اليمين دونها ولما كان
ذلك كذلك علمنا ان شرط هذه الايمان ان يكون الحالف بها من اهل الشهادة ويلاعن به
فان قيل الفاسق والاعمى ليسا من اهل الشهادة ويلاعن به قيل له الفاسق من اهل الشهادة من وجوه
احدها ان الفسق الموجب لرد الشهادة قد يكون طريقه الاجتهاد في الرد والقبول والثاني انه
غير محكوم ببطلان شهادته اذا فسق لا يجوز ان يحكم به الحاكم فلما لم يبطل شهادته من طريق
الحكم لم يخرج من ان يكون من اهل الشهادة والثالث ان فسقه في حال لعانه غير متيقن اذ حاز ان
يكون ناشيا فيما بينه وبين الله تعالى فيكون عدلا مرضيا عند الله وليس هذه الشهادة يستحق بها على الغير
فترد من اجل ما علم من ظهور فسقه بدلا فلم يمنع فسقه من قبول لعانه وان كان من شرطه كونه
من اهل الشهادة وليس كذلك الكافر لان الكافر لو اعتقد الاسلام لم يكن مسلما الا باظهاره
اذا امكنه ذلك فكان حكم كفره باقيا مع اعتقاده لغيره ما لم يظهر الاسلام وايضا فان العدالة
انما تعتبر في الشهادة التي يستحق بها على الغير فلا يحكم بها للثمة والفاسق انما ردت شهادته
في الحقوق للثمة واللعان لا يبطله للثمة فلم يجب اعتبار الفسق في سقوطه واما الاعمى فانه

من أهل الشهادة كالصير لا فرق بينهم إلا أن شهادة غير مقبولة في الحقوق لأن بينه وبين
 المشهود عليه خاللا وليس شرط شهادة اللعان أن يقول رأيتها ترى أدلوقال هي زانية
 وما ردت لأن قد لا يحتاج إلى الأخبار عن معانة المشهود به لم يسلط لعنه لأجل عمه وقد روى
 في معنى مذهب أصحاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبار منها ما حدثنا عبد الباقي بن قانع
 قال حدثنا أحمد بن داود السراج قال حدثنا الحكم بن موسى قال حدثنا عبد بن إبراهيم
 عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أربع من النساء ليس بينهن وبين أزواجهن ملاءعة يهودية والنصرانية تحت المسلم والحرية
 تحت المملوك والمملوكة تحت الحر وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا أحمد بن حمويه بن سيار قال حدثنا
 أبو سيار التستري قال حدثنا الحسن بن اسماعيل عن مجاهد المصيصي قال أخبرنا حماد بن خالد عن
 معاوية بن صالح عن صدقة أبي توبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال أربع ليس بينهن ملاءعة اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة
 تحت الحر والحرية تحت المملوك فإنه قيل اللعان إنما يجب في نكاح الأمة لزمه حكمه ومن حكمه
 أن لا ينقض منه نسب ولدها كالأمة حكمه في رق ولده

باب القذف الذي يوجب اللعان

قال الله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) الآية
 ولا خلاف بين الفقهاء أن المراد به قذف الأجنبية المحصنات بالزنا سواء قال رأيت أو قال رأيتك
 تزني ثم قال تعالى (والذين يرمون أزواجهم) ولا خلاف أيضا أنه قد يرد به رميها بالزنا ثم اختلف
 الفقهاء في صفة القذف الموجب لللعان فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر والشافعي
 إذا قال لها يا زانية وجب اللعان وقال مالك بن انس لا يلاعن إلا أن يقول رأيتك تزني أو ينفي
 حملها أو ولدانها والأعمى يلاعن إذا قذف امرأته وقال الليث لا تكون ملاءعة إلا أن يقول
 رأيت عليها رجلا أو يقول قد كنت استبرأت رحمها وليس هذا الحمل مني ويحلف بالله على ما قال
 وقال عثمان بن أبي شيبة إذا قال رأيتها تزني لا عنها وإن قذفها وهي بخراسان وأما تزوجها قبل ذلك بيوم
 لم يلاعن ولا كرامة فإنه قال أبو بكر فظاهر الآية يقتضي إيجاب اللعان بالقذف سواء قال رأيتك
 تزني أو لم يقل لأنه إذا قذفها بالزنا فهو رام لها سواء ادعى معانة ذلك أو أطلقه ولم يذكر العيان
 وأيضا لم يختلفوا أن قاذف الأجنبية لا يختلف حكمه في وجوب الجدة عليه بين أن يدعى المعانة
 أو يطلقه كذلك يجب أن يكون حكم تزوج في قذفها إياها إذا كان اللعان متعلقا بالقذف كالجدة
 ولأن اللعان في قذف الزوجات أقيم مقام الجدة في قذف الأجنبية فوجب أن يستويا فيما يتعلقان
 به من لفظ القذف وأيضا فقد قال مالك أن الأعمى يلاعن وهو لا يقول رأيت فلعننا أنه ليس
 شرط اللعان رميها برؤية الزنا منها وأيضا قد أوجب مالك اللعان في نفي الحمل من غير ذكر
 رؤية فكذلك نفي غير الحمل يلزمه أن لا يشترط فيه الرؤية

باب كيفية اللعان

قال الله تعالى (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه
 إن كان من الكاذبين) واختلف أهل العلم في صفة اللعان إذا لم يكن ولد فقال أبو حنيفة وأبو
 يوسف ومحمد والنوري يشهد الزوج أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين فيما رماها به من الزنا
 والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وتشهد هي أربع شهادات بالله
 أنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به
 من الزنا فإن كان هناك ولد نفاه يشهد أربع شهادات بالله أنه لصادق فيما رماها به من نفي هذا الولد
 وذكر أبو الحسن الكرخي أن الحاكم يأمر الزوج أن يقول أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمتك
 به من نفي ولدك هذا فيقول ذلك أربع مرات ثم يقول في الخامسة لعنة الله على أن كنت من الكاذبين فيما
 رمتك به من نفي ولدك هذا ثم يأمرها المأضي فتقول أشهد بالله أنك لمن الكاذبين فيما رمتني به من نفي
 ولدي هذا فتقول ذلك أربع مرات ثم تقول في الخامسة وغضب الله على أن كنت من الصادقين
 فيما رمتني به من نفي ولدي هذا وروى حيان بن بشر عن أبي يوسف قال إذا كان اللعان بولد
 فرق بينهما فقال قد ألزمت أمه وأخرجته من نسب الأب قال أبو الحسن ولم أجد ذكر نفي الحاكم
 الولد بالقول فيما قرأته في رواية حيان بن بشر قال أبو الحسن وهو الوجه عندى وروى الحسن
 ابن زياد في سياق روايته عن أبي حنيفة قال لا يضر من بلا عن بينهما وهما قائمان أو جالسان فيقول
 الرجل أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمتك به من الزنا بقل بوجهه عليها فبواجبهما في ذلك
 كله وتواجهه أيضا وروى عن زفر مثل ذلك في المواجهة وقال مالك فيما ذكره ابن القاسم عنه
 أنه يحلف أربع شهادات بالله يقول أشهد بالله أني رأيتها زني والخامسة لعنة الله على أن كنت
 من الكاذبين وتقول هي أشهد بالله ما رأيته أني فتقول ذلك أربع مرات والخامسة أن غضب الله عليها
 إن كان من الصادقين وقال الليث يشهد الرجل أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله
 عليه إن كان من الكاذبين وتشهد المرأة أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله
 عليها إن كان من الصادقين وقال الشافعي يقول أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمت به زوجتي فلانة
 بنت فلان ويشير إليها إن كانت حاضرة يقول ذلك أربع مرات ثم يقعد الإمام بذكر الله ويقول أني
 أخاف أن لم تكن صدقت أن نبوء بلعنة الله فإن رأيته أن يمضي أمره يضع يده على فيه ويقول إن قولك
 على لعنة الله إن كنت من الكاذبين موجه إن كنت كاذبا فإن أبي تركه فيقول لعنة الله على أن كنت من
 الكاذبين فيما رمت به زوجتي فلانة من الزنا فإن قذفها بأحد يسميه بعينه واحدا كان أو اثنين وقال مع كل
 شهادة أني لمن الصادقين فيما رمتها به من الزنا بفلان وفلان وإن نفي ولدها قال مع كل شهادة
 أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رمتها به من الزنا وإن هذا الولد ولد زنا ما هو مني فإذا قال
 هذا فقد فرغ من اللعان قال أبو بكر قوله تعالى (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين)
 يقتضي ظاهره جواز الاقتصار عليه في شهادات اللعان إلا أنه لما كان معلوما من دلالة الحال

ان التلاعن واقع على قذف ايها الزوجان المراد فساد احداهما بالله انى لمن الصادقين فيما بينهما من الزنا وكذلك شهادة المرأة واقعة في نفي ما رماها به وكذلك الامن والقبض والصدق والكذب راجع الى اخبار الزوج عنها بالزنا فدل على ان المراد بالآية وقوع اللعان والشهادات على ما وقع به رضى الزوج فاكتفى بدلالة الحال على المراد عن قوله فيما بينهما من الزنا واقتصر على قوله (انى لمن الصادقين) وهذا نحو قوله تعالى (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) والمراد والحافظات فروجهن والذاكرات الله ولكنه حذف لدلالة الحال عليه وفي حديث عبدالله بن مسعود وابن عباس في قصة المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم فشهد الرجل اربع شهادات بالله انه من الصادقين ولم يذكر فيما رماها به من الزنا * واما قول مالك انه يشهد اربع شهادات بالله انه رآها ترضى مخالفا لظاهر لفظ الكتاب والسنة لان في الكتاب (فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه من الصادقين) وكذلك لاعن النبي صلى الله عليه وسلم بين الزوجين * واما قول الشافعي انه يذكرها باسمها ونسبها ويشير اليها بعينها فلا معنى له لان الاشارة تعنى عن ذكر الاسم والنسب فذكر الاسم والنسب لغو في هذا الموضع الا ترى ان الشهود لو شهدوا على رجل بحق وهو حاضر كانت شهادتهم افاضل من افضل هذا الرجل على هذا الرجل الف درهم ولا يحتاجون الى اسمه ونسبه

في نفي الولد

قال ابو حنيفة اذا ولدت المرأة ففى ولدها حين يولد او بعده بيوم او يومين لاعن وانفى الولد وان لم ينقه حين يولد حتى مضت سنة او ستان ثم نفاه لاعن ولزمه الولد ولم يوقت ابو حنيفة لذلك وقتا ووقت ابو يوسف ومحمد مقدار النفاس اربعين ليلة وقال ابو يوسف ان كان غائبا فقدم فله ان ينفيه فيما بينه وبين مقدار النفاس من تقدم ما كان في الخولين فان قدم بعد خروجه من الخولين لم ينصف ابدا * وقال هشام سألت محمدا عن ام ولد لرجل حادت بولد والمولى شاهد فلم يدعه ولم ينكره فقال اذا مضى اربعون يوما من يوم ولده فانه يلزمه وهى بمنزلة الحرة فان كانت فان كان المولى غائبا فقدم وقد انت له سنون فقال محمد ان كان الابن نسب اليه حتى عرف به فانه يلزمه وقال محمد وان لم ينسب اليه وقال هذا لم اعلم بولاده فان سكنت اربعين يوما من يوم قدم لزمه الولد * وقال مالك اذا رأى الحمل فلم ينقه حين وضعه لم ينصف بعد ذلك وان نفاه حرة كانت او امة فان انفى منه حين ولده وقدر اها حاملا فلم ينصف منه فانه يحل له الحد لانها حرة مسلمة فصار قذفا لها وان كان غائبا عن الحمل وقدم ثم ولده فله ان ينفيه * وقال الليث فيمن اقر بحمل امرأته ثم قال بعد ذلك رأيتها ترضى لاعن في الرؤية ويلزمه الحمل * وقال الشافعي اذا علم الزوج بالولد فامكنه الحاكم امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له ان ينفيه كالشريعة وقال في القديم ان لم ينقه في يوم او يومين لم يكن له ان ينفيه * قال ابو بكر ليس في كتاب الله عز وجل ذكر نفي الولد الا انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نفي الولد باللعان اذا قذفها بنى

الولد * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبدالله بن مسلمة القتيبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما واحق الولد للمرأة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن هارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن امية من ارضه عشيا فوجد عند اهله رجلا وذكر الحديث الى آخر ذكر اللعان قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب * قال ابو بكر وقد اتفق الفقهاء على انه اذا نفى ولدها انه يلاعن ويلزم الولد انه ويتنقى نسبه من ابيه الا انهم اختلفوا في وقت نفي الولد على ما ذكرنا وفي خبر ابن عمر الذي ذكرنا في ان رجلا اتقى من ولدها فلاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما واحق الولد بالام دليل على ان نفي ولد زوجته من قذفها لولا ذلك لما لاعن بينهما وكان الامان لا يجب الا بالقذف واما توقيت نفي الولد فان طريقه الاجتهاد وغالب الظن فاذا مضت مدة قد كان يمكنه فيها نفي الولد وكان منه قبول للتهنئة او ظهر منه ما يدل على انه غير نافله لم يكن له بعد ذلك ان ينفيه عند ابي حنيفة وتحديد الوقت ليس عليه دلالة فلم يثبت واعتبر ما ذكرنا من ظهور الرضا بالولد ونحوه * فان قيل لما لم يكن سكوتة في سائر الحقوق رضا باسقاطها كان كذلك نفي الولد * قيل له قد اتفق الجميع على ان السكوت في ذلك اذا مضت مدة من الزمان بمنزلة الرضا بالقول الا انهم اختلفوا فيها واكثر من وقت فيها اربعين يوما وذلك لادليل عليه وليس اعتبار هذه المدة باولى من اعتبار ماهو اقل منها وذهب ابو يوسف ومحمد الى ان الاربعين هى مدة اكثر النفاس وحال النفاس هى حال الولادة فادامت على حال الولادة قبل نفيه وهذا ليس بشئ لان نفي الولد لا يتعلق له بالنفاس * واما قول مالك انه اذا رآها حاملا فلم ينصف منه ثم نفاه بعد الولادة فانه يحل له الحد فانه قول وادى امرأته ولم يعلم بالحمل فعلم به وسكت زمانا يلزمه الولد وان نفاه بعد ذلك لاعن ولم ينصف نسب الولد منه اذ لم تكن صحة الامان متعانة بنفى الولد ولم يكن منه اكذاب لنفسه بعد النفي فكيف يجوز ان يحل له ايضا قوله تعالى (والذين يرمون ازواجهم) الآية فواجب الامان بعموم الآية على سائر الأزواج فلا يخص منه شئ الا بدليل ولم نعلم الدلالة فيما اختلفنا فيه من ذلك على وجوب الحد وسقوط اللعان

باب الرجل يطلق امرأته طلاقا بائنا ثم يقذفها

قال اصحابنا فيمن طلق امرأته ثلاثا ثم قذفها فعليه الحد وكذلك ان ولدت ولدا قبل انقضائها عدتها فنفى ولدها فعليه الحد والولد ولده وقال ابن وهب عن مالك اذا بان منه انه انكر حملها لاعنها ان كان حملها يشبهه ان يكون منه وان قذفها بعد الطلاق

الثلاث وهي حامل مفر بحملها ثم زعم انه رآها ترى قبل ان يذوقها حد ولم يلاعن وان
انكر حامل بعد ان يطلقها ثلاثا لاعنها وقال الليث اذا انكر حاملها بعد البينة لاعتن ولو
قدفها بالزنا بعد ان مات منه وذكر انه رأى عليها رجلا قبل فراقه اباهما جلد الحد ولم يلاعن
وقال ابن سيرين اذا ادعت المرأة حملا في عدتها وانكر الذي بعد منه لاعنها وان كانت
في غير عدة جلد والحق به الولد وقال الشافعي وان كانت امرأة معلوبة على عفاها ففي زوجها
ولدها التعن ووقعت الفرقة وانقضى الولد وان ماتت المرأة قبل اللعان فطالب ابوها وامها
زوجها كان عليه ان يلعن وان ماتت ثم قدفها حد ولا لعان الا ان ينفي به ولدا او حملا
فيلعن وروى قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الرجل يطلق امرأة تطليقة او تطليقتين
ثم يقذفها قال يحد وقال ابن عمر يلاعن وروى الشيباني عن الشعبي قال ان طلقها طلاقا
باشا فادعت حملا فأنفى منه يلاعنها انما فر من اللعان وروى اشعث عن الحسن مثله ولم يذكر
القرار وان لم تكن حاملا جلد وقال ابراهيم النخعي وعطاء والزهرى اذا قدفها بعد ما بات
منه جلد الحد قال عطاء والولد ولده يحد قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وكان ذلك حكما عاما في قاذف الزوجات
والاجنيات على ما بينا فيما سلف ثم نسخ منه قاذف الزوجات بقوله تعالى (والذين يرمون
ازواجهن) والمائة ليست زوجة فعلى الذي كان زوجها الحد اذا قدفها بظاهر قوله
(والذين يرمون المحصنات) ومن اوجب اللعان بعد البينة وارتفاع الزوجية فقد نسخ
من هذه الآية ما لم يرد بوقف بنسخه وغير جائز نسخ القرآن الا بتوقيف يوجب العلم ومن جهة
اخرى انه لا مدخل للقياس في اثبات اللعان اذ كان اللعان حدا على ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا سبيل الى اثبات الحدود من طريق المقياس وانما طريقها التوقيف والاتفاق
وايضا لم يحتلفوا ان يلقوا قدفها بغير ولد ان عليه الحد ولا لعان ثبت انه غير داخل في الآية ولا مراد
اذ ليس في الآية نفي او لدوا بما فيها ذكر القذف وبني الولد مأخوذ من السنة ولم ترد السنة بالحبس اللعان لنفي
الولد بعد البينة فان قيل انما يلاعن بينهما لنفي الولد لان ذلك حق للزوج ولا ينفي منه الا
باللعان قياسا على حال عفا الزوجية فيقال له هذا استعمال القياس في نسخ حكم الآية وهو قوله
(والذين يرمون المحصنات) فلا يجوز نسخ الآية بالقياس وايضا لو جاز الحبس اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية جاز ايجاب لزوال الحد عن الزوج بعد ارتفاع الزوجية فلما كان
لوقدفعها بغير ولد حد ولم يحبس اللعان لزوال الحد لعدم الزوجية كذلك لا يحبس اللعان لنفي
الولد مع ارتفاع الزوجية فان قيل قال الله تعالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء) وقال (واذا طلقتم
النساء فليكن اجلهن) فحكم تعالى بطلاق النساء ولم يمنع ذلك من طلاقها بعد البينة
ما دام في العدة فما انكرت مثله في اللعان فيقال له هذا سؤال ساقط من وجود احد هاتين الله تعالى
حين حكم بوقوع الطلاق على نساء المطلق لم ينف بذلك وقوعه على من ليست من نسائه بل ما عدا
نسائه فحكمه موقوف على الدليل في وقوع طلاقه او نفيه وقد قامت الدلالة على وقوعه في العدة

ولما اللعان فانه مخصوص بالزوجات ولان من عدا الزوجات فالواجب فيهن الحد بقوله (والذين
يرمون المحصنات) فكان موجب هذه الآية نافيا للعان ومن اوجبه واسطة حكم الآية فقد نسخها
بغير توقيف وذلك باطل ولذلك تفيد الامع بقاء الزوجية وبضا فان الله تعالى من حيث حكم
بطلاق النساء فقد حكم بطلاقهن بعد البينة بقوله (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ثم عطف
عليه قوله (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فحكم بوقوع الطلاق بعد
العدة لان الفاء للتعقيب وليس معك آية ولا سنة في ايجاب اللعان بعد البينة وايضا جاز
اثبات الطلاق من طريق المقياس بعد البينة ولا يجوز اثبات اللعان بعد البينة من طريق
القياس لانه حد لا مدخل للقياس في اثباته وايضا فان اللعان يوجب البينة ولا يصح اثباتها
بعد وقوع البينة فلامعنى لا يحجب لعان لا يتعلق به بينة اذ كان موضوع اللعان لقطع الفرائض
وايجاب البينة فاذا لم يتعلق به ذلك فلا حكم له بحري اللعان عندنا في هذا الوجه بحري الكنايات
الموضوعة للبينة فلا يقع بها طلاق بعد ارتفاع الزوجية مثل قوله انت خلية وبائن وبنة ونحوها
فلما لم يحزان بلحقها حكم هذه الكنايات بعد البينة وجب ان يكون ذلك حكم اللعان في انتفاء
حكمه بعد وقوع الفرقة وارتفاع الزوجية وليس كذلك حكم صريح الطلاق اذ ليس شرطه
ارتفاع البينة الا ترى ان الطلاق ثبت مع الرجعة في العدة ولو طلق الثانية بعد الاولى في العدة
لم يكن في الثانية تأثير في بينة ولا تحريم وانما اوجب نقصان العدد فلذلك جاز ان يلحقها
الطلاق في العدة بعد البينة لتقصان العدد لا ليجاب تحريم ولا لبينة وايضا فليس يجوز
ان يكون وقوع الطلاق اصلا لوجوب اللعان لان الصغيرة والمجنونة يلحقهما الطلاق ولا لعان
بينهما وبين ازواجهما واختلف اهل العلم فيمن قدف امرأة ثم طلقها ثلاثا فقال ابو حنيفة
وابو يوسف وزفر ومحمد اذا باتت منه بعد القذف بطلاق او غيره فلا حد عليه ولا لعان وهو قول
الثوري وقال الاوزاعي والليث والشافعي يلاعن وقال الحسن بن صالح اذا قدفها وهي حامل
ثم ولدت ولدا قبل ان يلاعنها فمات لزمه الولد وضرب الحدوان لاعن الزوج ولم يلعن المرأة
حتى تموت ضرب الحد وتوارنا وان طلقها وهي حامل وقد قدفها فوضعت حملها قبل ان يلاعنها
لم يلاعن وضرب الحد قال ابو بكر قد بينا امتناع وجوب اللعان بعد البينة ثم لا تحلوا اذ لم يحبس اللعان
من ان لا يحبس الحد على ما قال اصحابنا وان يحبس الحد على ما قال الحسن بن صالح وغير جائز ايجاب الحد
اذا لم يكن من الزوج كذاب لنفسه وانما سقط اللعان عنه من طريق الحكم وصار بمنزلة الوصفه على
القذف لما سقط اللعان من جهة الحكم لا با كذاب من الزوج لنفسه لم يحبس الحد فان قيل لو قدفها
وهي اجنبية ثم تزوجها فانتقل الى اللعان كذلك اذا قدفها وهي زوجته ثم انت لم يسطر
للعان فيقال له حال النكاح قد يحبس فيها اللعان وقد يحبس فيه الحد الا ترى انه لو اكدب نفسه
وجب الحد في حال النكاح وغير حال النكاح لا يجب فيه اللعان محال في ذلك واختلف اهل العلم
في الرجل ينفي حمل امرأته فقال ابو حنيفة اذا قال ليس هذا الحمل متى لم يكن قاذفا لها فان
ولدت بعد يوم لم يلاعن حتى ينفيه بعد الولادة وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد ان

جاءت به بعد هذا القول لاقل من ستة اشهر لاعن وقد روى عن ابي يوسف انه يلاعنها قبل الولادة وقال مالك والشافعي يلاعن بالحمل وذكر عنه الربيع انه لا يلاعن حتى تلد وانما يوجب ابو حنيفة اللعان بنى الحمل لان الحمل غير متيقن وجائز ان يكون ربحا وداوا اذا كان كذلك لم يحز ان يحمله قذفا لان القذف لا يثبت بالاحتمال الا ترى ان التعريض المحمل للقذف ولغيره لا يجوز ايجاب اللعان ولا الحدية فلما كان محتتملا ان يكون مانقا ولدا واحتمل غيره لم يحز ان يوجب اللعان به قبل الوضع ثم اذا وضعت لاقل من ستة اشهر بقا انه كان حملا في وقت النفي لم يجب اللعان ايضا لانه يوجب ان يكون القذف معلقا على شرط والقذف لا يجوز ان يعلق على شرط الا ترى انه لو قال لها اذا ولدت فانت زانية لم يكن قاذفها بالولادة واحتج من لاعن بالحمل بما روى الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بالحمل وانما اصل هذا الحديث ما رواه عيسى بن يونس وجبرر جميعا عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ان رجلا قال ارايت ان وجد رجل مع امرأته رجلا فان هو قتلها فقتلوه وان تكلم جلدتموه وان سكنت سكنت على عيظ فانزلت آية اللعان فابست به فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فلاعن امرأته فلم يذكر في هذا الحديث الحمل ولا انه لاعن بالحمل وروى ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس ان رجلا جاء وقال وجدت مع امرأتي رجلا ثم لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال ان جاءت به كذا وكذا وحدنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي عدي قال انبأنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي عليه السلام البينة اوجد في ظهرك وذكر الحديث الى قوله ابصر وهافان جاءت به كذا فهو لشريك بن سحماء وكذلك رواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فذكر في هذه الاخبار انه قذفها وابو حنيفة يوجب اللعان بالقذف وان كانت حاملا وانما لا يوجب اداق الحمل من غير قذف فاذ قال الله تعالى (وان كن اولات حمل فافتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وقد ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء هي حلي وقال النبي صلى الله عليه وسلم في دية شبه العمد منها اربعون خلفه في بطونها اولادها فاذ قيل له اما نفقة الحامل فلا يجب لاجل الحمل وانما وجبت للعدة فما لم تنقض عدتها فنفتها واجبة الا ترى ان غير الحامل نفقتها واجبة وانما ذكر الحمل لان وضعه تنقض به العدة وتنقطع به النفقة وانما الرد بالعيب فانه جائز كونه مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا تسقطها الشبهة والحد لا يجوز اثباته بالشبهة فلذلك اختلفوا وكذلك من يوجب في الدية اربعين خلفه في بطونها اولادها فانه يوجبها على غالب الظن ومثله لا يجوز ايجاب الحدية وهذا كما يحكم بظاهر وجود الدم انه حيضة ولا يجوز القطع به حتى يتم ثلاثة ايام وكذلك من كان ظاهر امرها الحمل لا تكون رؤيتها الدم حيفا فان تبين بعد انها لم تكن حاملا كان ذلك الدم حيفا وقوله صلى الله عليه وسلم في قصة هلال بن امية ان جاءت به على صفة كيت وكيت فهو لشريك بن

سحماء فانه فيما اضافته الى هلال محمول على حقيقة اثبات النسب منه وهذا يدل على انه لم يثبت الولد منه بالامانة اياها في حال حملها وقوله فهو لشريك بن سحماء لا يجوز ان يكون مراده الحاق النسب به وانما اراد انه من مائه في غالب الرأي لان الزاني لا يلحق به النسب لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فاذ قيل في حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة هلال بن امية حين لاعن بينهما ان لا يدعى ولدها لابل فاذ قيل له هذا لما ذكره عباد بن منصور عن عكرمة وهو ضعيف واه لا يثبت اهل العلم بالحديث ان في حديث عباد بن منصور هذا الشيء ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم مدرجة فيه ولم يذكر ذلك غير عباد بن منصور ويدل على انه غير جائز نفي النسب ولا اثبات القذف بالشبهة حديث ابي هريرة قال ان اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتي ولدت غلاما اسودواني انكرته فقال له هلك من ابل قال نعم قال ما الوانها قال حمر قال هل فيها من اورق قال نعم قال فاني ترى ذلك جاءها قال عرق زرعها قال قلعل هذا عرق زرعها فلم يرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم نفيه عنه لبعده شبهة منه ويدل ايضا على انه لا يجوز نفي النسب بالشبهة

فصل في

وقال المحمدا اذا نفي نسب ولد زوجته فعليه اللعان وقال الشافعي لا يجب اللعان حتى يقول انها جاءت به من الزنا قال ابو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفق من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة فاخبرانه لاعن بينهما لنفيه الولد فثبت ان نفي ولدها قذف يوجب اللعان

باب اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها

قال المحمدا اربعة شهداء جائزة ويقام الحد على المرأة وقال مالك والشافعي يلاعن الزوج ويحد الثلاثة وروى نحو قولهما عن الحسن والشمس وروى عن ابن عباس ان الزوج يلاعن ويحد الثلاثة فاذ قال ابو بكر قال الله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) ولم يفرق بين كون الزوج فيهم وبين ان يكونوا جميعا اجنيين وقال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) فاذا قذف الاجنبي امرأة وجاء باربعة احدهم الزوج اقضى الظاهر جواز شهدائهم وسقوط الحد عن القاذف واجبا عليها وايضا لا خلاف ان شهادة الزوج جائزة على امرأته في سائر الحقوق وفي الفصاحص وفي سائر الحدود من السرقة والقذف والشرب فكذلك يجب ان تكون في الزنا فاذ قيل الزوج يجب عليه اللعان اذا قذف امرأته فلا يجوز ان يكون شاهدا فاذ قيل له اذا جاء بجي الشهود مع ثلاثة غيره فليس بقاذف ولا لعان عليه وانما يجب اللعان عليه اذا قذفها ثم لم يأت باربعة شهداء كلاجنبي اذا قذف وجب عليه الحد الا ان ياتي باربعة

غيره يشهدون بالزنا ولو جامع ثلاثة فشهدوا بالزنا لم يكن قاذفاً وكان شاهداً فكذلك الزوج

في إباء أحد الزوجين اللعان

قال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد إيهما نكل عن اللعان حبس حتى يلاعن وقال مالك والحسن بن صالح والليث والشافعي إيهما نكل حد أن نكل الرجل حدًا للحدوف وإن نكلت هي حدث للزنا وروى معاذ بن معاذ عن أشعث عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بكر قال قال الله تعالى (وإن لافي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) وقال (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية حين قذف امرأته بشريك بن سحماة اثني بأربعة شهداء والافح في ظهرك ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا والغامدية كل واحد منهما حتى أقر أربع مرات بالزنا ثم رجعهما فثبت أنه لا يجوز إيجاب الحد عليها بترك اللعان لأنه ليس بينة ولا إقرار وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث زنا بعد احصان وكفر بعد إيمان وقتل نفس بغير نفس فقي وجوب القتل إلا بما ذكر والتكول عن اللعان خارج عن ذلك فلا يجب رجما وإذا لم يجب الرجاء إذا كانت محسنة لم يجب الجلد في غير المحصن لأن أحدا لم يفرق بينهما ففان قيل قوله امرئ مسلم إنما يقال الرجل دون المرأة ففان قيل له ليس كذلك لأنه لا خلاف أن المرأة مرادة بذلك وإن هذا الحكم عام فيهما جميعا وإضافان ذلك للجنس كقوله (إن امرؤ هلك ليس له ولد) وقوله (يوم يقر المرء من أخيه) وأيضا لا خلاف أن الدم لا يستحق بالتكول في سائر الدعاوى وكذلك سائر الحدود فكان في اللعان أولى أن لا يستحق ففان قيل لما قال تعالى (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) وهو يعني حد الزنا ثم قال (وبدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله) فعرفة بالالف واللام علما أن المراد هو العذاب المذكور في قوله (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) ففان قيل له ليست هذه قصة واحدة ولا حكما واحدا حتى يلزم فيه ما قلت لأن أول السورة إنما هي في بيان حكم الزانيين ثم حكم القاذف وقد كان ذلك حكما ثابتا في قاذف الزوجات والاجنبيات جاريا على عمومته إلى أن نسخ عن قاذف الزوجات باللعان وليس في ذكره العذاب وهو يرد به حد الزنا في موضع ثم ذكر العذاب بالالف واللام في غيره ما يوجب أن العذاب المذكور في لعان الزوجين هو المذكور في الزانيين إذ ليس يخص العذاب بالحد دون غيره وقد قال الله تعالى (إلا أن يسجن أو عذاب اليم) ولم يرد به الحدود قال (لا عذبه عذابا شديدا أولاد بجنه) ولم يرد الحد وقال (ومن يظلم منك نذقه عذابا كبيرا) ولم يرد به الحد وقال عبيد بن الأبرص والمرء ما عاش في تكذيب طول الحياة له تعذيب

وقال النبي صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب فإذا كان اسم العذاب لا يختص بنوع من الأيلام دون غيره ومعلوم أنه لم يرد به جميع سائر ضروب العذاب عليه لم يحل اللفظ من أحد

معنيين إيمان يريد به الجنس فيكون على أدنى ما يسمى عذابا أي ضرب منه كان أو محملا متفترقا إلى البيان إذ غير جائز أن يكون المراد معهودا لأن المعهود هو ما تقدم ذكره في الخطاب فيرجع الكلام إليه إذا كان معناه متقدرا عند المخاطبين وإن المراد عوده إليه فلما لم يكن في ذكر قذف الزوج وإيجاب اللعان ما يوجب استحقاق الحد على المرأة لم يجز أن يكون هو المراد بالعذاب وإذا كان ذلك كذلك وكانت الأيمان قد تكون حفا للمدعى حتى يحبس من أجل التكول عنها وهي القسامة متى نكلوا عن الأيمان فيها حبسوا كذلك حبس الناكل عن اللعان أولى من إيجاب الحد عليه لأنه ليس في الأصول إيجاب الحد بالتكول وفيها إيجاب الحبس به وأيضا فإن التكول ينقسم إلى أحد معنيين إما بدل لما استحلف عليه وإما مقام مقام الإقرار وبدل الحدود لا يصح ومقام مقام الغير لا يجوز إيجاب الحد به كالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي إلى القاضي وشهادة النساء مع الرجال وإضافان التكول لما لم يكن صريح الأفراد لم يجز إثبات الحد به كالتعريض وكاللفظ المحتمل للزنا وغيره فلا يجب به الحد على المقر ولا على القاذف ففان قيل في حديث ابن عباس وغيره في قصة هلال بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم للملاعن بينهما وعظ المرأة وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وكذلك الرجل ومعلوم أنه أراد بعذاب الدنيا حد الزنا والقذف ففان قيل له هذا غلط لأنه لا يخلو من أن يكون مراده بعذاب الدنيا الحبس أو الحد إذا أقر فإن كان المراد الحبس فهو عند التكول وإن أراد الحد فهو عند إقرارها بما يوجب الحدوا كذاب الزوج لنفسه فلا دلالة له فيه على أن التكول يوجب الحد دون الحبس ففان قيل إنما يجب عليها الحد بالتكول وإيمان الزوج وكذلك يجب عليه بتكوله وإيمان المرأة ففان قيل له التكول والإيمان لا يجوز أن يستحق به الحد إلا ترى أن من ادعى على رجل قذفاً أنه لا يستحلف ولا يستحق المدعى الحد بتكول المدعى عليه ولا يمينه وكذلك سائر الحدود ولا يستحلف فيها ولا يحكم فيها بالتكول ولا يمين

باب تصديق الزوجين أن الولد ليس منه

قال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد والشافعي لا ينفى الولد منه إلا باللعان وقال أصحابنا تصديقها إياه بأن ولدها من الزنا يبطل اللعان فلا ينفى النسب منه أبداً وقال مالك والليث إذا تصادق الزوجان على أنها ولده وأنه ليس منه لم يلزمه الولد ونحو المرأة وذكر ابن القاسم عن مالك قال لو شهد أربعة على امرأة أنها زنت منذ أربعة أشهر وهي حامل وقذف زوجها ففان قيل من ذلك أربعة أشهر فأخبرها الإمام حتى وضعت ثم رجها فقدم زوجها بعد ما رجعت فأنفى من ولده وقال قد كنت استبرأتها فأنه يلعن وينفى الولد عن نفسه ولا ينفى ههنا إلا اللعان ففان قيل أبو بكر قال النبي صلى الله عليه وسلم إن لعنوا رجلا لعنوا ولدها وللعاشر الحجر وظاهره يقتضي أن لا ينفى أبداً عن صاحب الفراش غير أنه لما وردت السنة في الحاق الولد بالأم وقطع نسبه من الأب باللعان واستعمل ذلك فقهاء الأمصار سلمنا ذلك وما عدا ذلك مما لم يرد به سنة فهو

لازم للزوج بظاهر قوله الولد للفراش وللعاهر الحجر وحديثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا مهدي بن ميمون ابو يحيى قال حدثنا محمد بن عبد الله بن ابي يعقوب عن الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي بن ابي طالب عن زياح قال زوجني اهلهم رومية فوفت عليها فولدت لي غلاما اسود مثلي فسميته عبد الله ثم طبن لها غلام من اهل رومي يقال له يوحنة فراطها باسمه فولدت غلاما كان وزعة من الزعات فقلت لها ما هذا فقالت هذا يوحنة فرفعت الى عثمان قال فسالهما فاعترفا فقال لهما ارضيان ان قضى بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وكانا مملوكين

باب الفرقة باللعان

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا تقع الفرقة بعد فراغها من اللعان حتى يفرق الحاكم وقال مالك وزفر بن الهذيل والليث اذا فرغا من اللعان وقعت الفرقة وان لم يفرق بينهما الحاكم وعن الثوري والاوزاعي لا تقع الفرقة بلعان الزوج وحده وقال عثمان البتي لا ارى ملاعنة الزوج امرأته تنقص شيئا واجب الى ان يطلق وقال الشافعي اذا اكمل الزوج الشهادة واللعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له ابدا التعتن ولم تلتعن به قال ابو بكر اما قول عثمان البتي في انه لا يفرق بينهما فانه قول تقدمه ولا نعلم احدا قال به غيره وكذلك قول الشافعي في ايقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن اقاويل سائر الفقهاء وليس له فيه سلف * والدليل على ان فرقة اللعان لا تقع الا بتفريق الحاكم ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر العجلاني اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ائزل الله فيك وفي صاحبك قرأنا فاذهب فان بها فان سهل فلاحا وانما مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فهي طالق ثلاثا فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين * وفي هذا الخبر دلالة على ان اللعان لم يوجب الفرقة لقوله كذبت عليها ان امسكتها وذلك لان فيه اخبارا منه بانه ممسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من الكاح اذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله كذبت عليها ان امسكتها وهو غير ممسك لها فلما اخبر بعد اللعان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم انه ممسك لها ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان اذ غير جائز ان يبار النبي صلى الله عليه وسلم احدا على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطلت ان الفرقة لم تقع بنفس اللعان * وبدل عليه ايضا ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا احمد بن ابراهيم بن ماحان قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثنا الليث عن يزيد

ابن ابي حبيب ان ابن شهاب كتب يذكر عن سهل بن سعد انه اخبره ان عويمرا قال يا رسول الله ارايت ان وجدت عند اهل رجل اقلته قال ائت بامرأتك فانه قد نزل فيكما فاجابها فلا عنها ثم قال اني قد افترت عليها ان لم افارقها فاخبر في هذا الحديث انه لم يكن فارقها باللعان وامره النبي صلى الله عليه وسلم ولما طلقها ثلاثا بعد اللعان ولم ينكره صلى الله عليه وسلم دل ذلك على ان الطلاق قد وقع موقعه وعلى قول الشافعي انها قد بان منه بلعان الزوج ولا يلحقها طلاقه بعد البينة فقد خالف الخبر من هذا الوجه ايضا * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله القهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر اعني قصة عويمر قال فطلقها ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانقذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخبر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم انقذ طلاق العجلاقي بعد اللعان * وبدل عليه ايضا قول ابن شهاب قضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ولو كانت الفرقة واقعة باللعان لاستحال التفريق بعدها * وبدل عليه ايضا ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد ووهب بن بيان وغيرهما قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد قال مسدد قال شهدت المتلاعنين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما حين تلاعنا فقال الرجل كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فاخبر في هذا الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا ابو بوب عن سعيد بن جبير قال قلت لان عمر بن عبد الله قال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي بني العجلان فقال والله يعلم ان احدا كاذب فهل منكما نائب رددها ثلاث مرات فابيا ففرق بينهما فقص في هذا الحديث ايضا على انه فرق بينهما بعد اللعان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسنى من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وهذا ايضا فيه نص على ان التفريق كان بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * وايضا لو كانت الفرقة واقعة بلعان الزوج لبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقع ما من التحريم وتعلق بهما من الاحكام فلما لم يخبر عليه السلام بوقوع الفرقة بلعان الزوج ثبت انها لم تقع * وايضا قول الشافعي خلاف الآية لان الله تعالى قال (والذين يرمون أزواجهم) ثم قال (فشهادة اربعة) ثم قال (ويدرؤ عنها العذاب) وهو يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج للاغت وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية لان الله تعالى انما اوجب اللعان بين الزوجين وايضا لاحلاف ان الزوج اذا قذف امرأته بغير ولد بعد البينة او قذفها ثم ابانها انه لا يلاعن فلما لم يحزان بلاعن وهو اجنبى كذلك لا يجوز ان يلاعن وهي اجنبية لان اللعان في هذه الحال انما هو لقطع الفرائس ولا فرائس بعد البينة

فامتنع لعانها وهي غير زوجة فان قيل في الاخبار التي فيها ذكر تفريق التي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين انما معناه ان الفرقة وقعت باللعان فاخير التي صلى الله عليه وسلم انها لا محل له بقوله لا سبيل عليها عنه قيل له هذا صرف الكلام عن حقيقة ومعناه لان قوله لا تحل لك لا سبيل لك عليها ان لم تقع به فرقة فليس بتفريق من التي صلى الله عليه وسلم بينهما وانما هو اخبار بالحكم والخبر بالحكم لا يكون مفرقا بينهما عنه فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وذلك اخباره بوقوع الفرقة لان التكاح لو كان باقيا الى ان يفرق لكانا مجتمعين عنه قيل له هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما روى عن عمرو بن قيس قال يفرق بينهما ولا يجتمعان فانما مراده انهما اذا فرقا بينهما لا يجتمعان ما دام على حال التلاعن فينبغي ان ثبت الفرقة حتى يحكم بانهما لا يجتمعان ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان معناه ما وصفنا وايضا يضم اليه ما قدما من الاخبار الدالة على بقاء التكاح بعد اللعان وان الفرقة انما تقع بتفريق الحاكم فاذا جمعا بينهما وبين الخبر نضمن ان يكون معناه المتلاعنان لا يجتمعان بعد التفريق عنه ويدل على ما ذكرنا ان اللعان شهادة لا يثبت حكمها الا عند الحاكم فاشبه الشهادة التي لا يثبت حكمها الا عند الحاكم فواجب على هذا ان لا تقع موجه للفرقة الا بحكم الحاكم عنه فان قيل الايمان على الدعاوى لا يثبت بها حكم الا عند الحاكم متى استخلف الحاكم رجلا رى من الخصومة ولا يحتاج الى استيفاء حكم آخر في برائته منها وهذا يوجب انتفاض اعتلاك ما ذكرت عنه قيل له هذا لا يلزم على ما ذكرنا وذلك لاننا قلنا ان اللعان شهادة تتعلق بيمينها بالحكم كالشهادات على الحقوق وايسر الايمان على الحقوق شهادات تدل على هذا ان اللعان لا يصح الا بلفظ الشهادة كالشهادات على الحقوق وليس كذلك الاستحلاف على الدعاوى وايضا فان اللعان تستحق به المرأة نفسها كما يستحق المدعى بيمينته فلما لم يحجز ان يستحق المدعى ما ادعاه الا بحكم الحاكم وجب حكمه في استحقاق المرأة نفسها باللعان واما الاستحلاف على الحقوق فانه لا يستحق به شيء وانما تقطع الخصومة في الحال ويبقى المدعى عليه على ما كان عليه من راءة الذمة فكانت فرقة اللعان بالشهادات على الحقوق اشبه بها بالاستحلاف عليها وايضا لما كان اللعان سببا للفرقة منعلا بحكم الحاكم انه تأجيل العين في كونه سببا للفرقة في تعاقبه بحكم الحاكم فلما لم تقع الفرقة بعد التأجيل تنقض المدة دون تفريق الحاكم وجب مثله في فرقة اللعان ما وصفنا وايضا لما لم يكن اللعان كناية عن الفرقة ولا تصريح بها وجب ان لا تقع به الفرقة كسائر الاشارات التي ليست كناية عن الفرقة ولا تصريح بها عنه فان قيل الايلاء ليس بكناية عن الطلاق ولا صريح وقد وقعت به الفرقة عند مضي مدة عنه قيل له ان الايلاء يصلح ان يكون كناية عن الطلاق الا انه اضعف من سائر الكنايات فلا تقع الفرقة فيه بنفس الايلاء الا بضمام معنى آخر اليه وهو ترك الجماع في المدة الا ترى ان قوله والله لا تفريقك قد يدل على التحريم اذ كان التحريم يمنع القرب واما اللعان فليس بصرح ان يكون دالا على التفريق بل حال لان اكثر ما فيه ان يكون الزوج صادقا في قذفه

فلا يوجب ذلك تحريما الا ترى انه لو قامت اليانة عليها بالزنا لم يوجب ذلك تحريما وان كان كاذبا والمرأة صادقة فذلك ابعد فثبت بذلك انه لا دلالة فيه على التحريم قال فلذلك لم يحجز وقوع الفرقة دون احداث تفريق امامين قبل الزوج او من قبل الحاكم وايضا انه لما لم يصح ابتداء اللعان الا بحكم الحاكم كان كذلك ما يتعلق به من الفرقة ولما صح ابتداء الايلاء من غير حاكم لم يحتاج في وقوع الفرقة الى حكم الحاكم عنه فان قيل لما اتفقنا على انهما لو تراضيا على البقاء على التكاح لم يخلوا وذلك وفرق بينهما دل ذلك على ان اللعان قد اوجب الفرقة فواجب ان تقع الفرقة فيه بنفس اللعان دون سبب آخر غيره عنه قيل له هذا منتقض على اصل الشافعي لانه يزعم ان ارتداد المرأة لا يوجب الفرقة الا بحدوث سبب آخر وهو مضى ثلاث حيض فاذا مضت ثلاث حيض وقعت الفرقة ولو تراضيا على البقاء على التكاح لم يخلوا وذلك ولم يوجب الردة بنفسها الفرقة دون حدوث معنى آخر وعندنا لو تزوجت امرأة زوجا غير كف وطالب الاولياء بالفرقة لم يعمل تراضى الزوجين في نية التكاح ولم يوجب ذلك وقوع الفرقة بخصومة الاولياء حتى يفرق الحاكم فهذا الاستدلال فاسد على اصل الجمع وايضا فانك لم ترد الى اصل واما حصلت على دعوى عارية من البرهان وايضا جازعنا البقاء على التكاح بعد اللعان لانه لو كذب نفسه قبل الفرقة لجلد الحدود لم يفرق بينهما عنه فان قيل هو مثل الطلاق الثلاث والرضاع ونحوهما من الاسباب الموجهة للفرقة بانفسها لا يحتاج في صحة وقوعها الى حكم الحاكم واللعان ليس بسبب موجب للفرقة بنفسه لانه لو كان كذلك وجب ان تقع به الفرقة اذا نلنا عند غير الحاكم وايضا ليس كل سبب يتعلق به فسخ يوجب بنفسه من الاسباب ما يوجب ذلك بنفسه ومنها ما لا يوجب الا بحدوث معنى آخر الا ترى ان بيع نصيب من الدار يوجب الشفعة للشريك ولا ينتقل اليه بنفس الطلب والخصومة دون ان يحكم بها الحاكم وكذلك الرد بالعيب بعد القبض وخيار الصغير اذا بلغ ونحو ذلك هذه كلها اسباب يتعلق بها فسخ العقود ثم لا يقع الفسخ بوجودها حسب دون حكم الحاكم فهو على من يوجب الفرقة باللعان دون تفريق الحاكم عنه واما عثمان بن ابي وهب في قوله ان اللعان لا يوجب الفرقة بحال لان اللعان ليس بصريح ولا كناية عن الفرقة ولو نلنا في يمينهما لم يوجب فرقة فكذلك عند الحاكم ولان اللعان في الاقرار قائم مقام الحد على قاذف الاجنبيات ولو حد الزوج في قذفه اياها بان كذب نفسه او كان عبدا لم يوجب ذلك فرقة وكذلك اذا لاعن وذهب في تفريق التي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين ان ذلك انما كان في قصة العجلائي وكان طلقها ثلاثا بعد اللعان فلذلك فرق بينهما وروى ابن شهاب ان سهل بن سعد قال فطلقها العجلائي ثلاث تطلقات بعد فراغهما من اللعان فانفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر ايضا انما هو في قصة العجلائي عنه قال ابو بكر في حديث سهل بن سعد انه قال فحضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني قصة العجلائي فمضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا فاخير سهل وهو راوى هذه القصة ان السنة مضت بالتفريق وان لم يطلق الزوج وفي حديث ابن عباس في قصة هلال

ابن امية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما **ب** قال ابو بكر وهلال لم يطلق امرأته فثبت ان التفريق بينهما بعد اللعان واجب وايضا في حديث ابن عمر وغيره في قصة العجلائي ان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وجائز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم طلقها هو ثلاثا فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه انه قال لا سبيل لك عليها

باب نكاح الملاعن للملاعة

قال ابو حنيفة ومحمد اذا اكدب الملاعن نفسه وجلد الحدا او جلد حد الفذف في غير ذلك وصارت المرأة بحال لا يجب بينها وبين زوجها اذا قذفها لعان فله ان يزوجه وروى نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وابراهيم والشعمي وسعيد بن جبير وقال ابو يوسف والشافعي لا يجتمعان ابدا وروى عن علي ومهر وابن مسعود مثل ذلك وهذا محمول عندنا على انهما لا يجتمعان ماداما على حال التلاعن وروى عن سعيد بن جبير ان فرقة اللعان لا يثبتها منه وانه اذا اكدب نفسه في العدة ردت اليه امرأته وهو قول شاذ لم يقل به احد غيره وقد مضت السنة بطلان حين فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين والفرقة لا تكون الا مع اليقونة **ب** ويحتج للقول الاول بمعموم آي الميعة لعقود المناكحات نحو قوله (واحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وقوله (فانكحوا الايامي منكم) ومن جهة النظر انا قد بينا ان هذه الفرقة متعلقة بحكم الحاكم وكل فرقة تعلقت بحكم الحاكم فانها لا توجب تحريما مؤبدا والدليل على ذلك ان سائر الفرق التي تتعلق بحكم الحاكم لا يوجب تحريما مؤبدا مثل فرقة العنين وخيار الصغيرين وفرقة الابلاء عند مخالفتها وكذلك سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم في الاصول هذه سبيلها **ب** فان قيل سائر الفرق التي ذكرت لا يمنع التزوج في الحال وان تعلقت بحكم الحاكم وهذه الفرقة تحظر تزويجها في الحال عند الجميع فكما جاز ان يفارق سائر الفرق المتعلقة بحكم الحاكم من هذا الوجه جاز ان يخالفها في ايجابها التحريم مؤبدا **ب** قيل له من الفرق المتعلقة بحكم الحاكم ما يمنع التزوج في الحال ولا يوجب مع ذلك تحريما مؤبدا مثل فرقة العنين اذا لم تكن في من طلاقها الا واحدة قد اوجبت تحريما مؤبدا لعقد النكاح في الحال ولم توجب مع ذلك تحريما مؤبدا وكذلك الزوج الذي اذا ابي الاسلام وقد اسلمت امرأته ففرق الحاكم بينهما مع ذلك من نكاحها بعد الفرقة ولا يوجب تحريما مؤبدا فلم يجب من حيث حظرنا تزويجها بعد الفرقة ان يوجب به تحريما مؤبدا وايضا لو كان اللعان يوجب تحريما مؤبدا لوجب ان يوجه اذا تلاعنا عند غير الحاكم لانا وجدنا سائر الاسباب الموجبة للتحريم لمؤبد فانها توجه بوجودها غير مفترقة في الحاكم مثل عقد النكاح الموجب لتحريم الام والوطء الموجب للتحريم والرضاع والنسب كل هذه الاسباب لما تعلق بها تحريم مؤبد لم تقتصر الى كونها عند الحاكم فلما لم يتعلق تحريم اللعان الا بحكم الحاكم وهو ان يتلاعنا بامر من حضرته ثبت انه لا يوجب تحريما مؤبدا وايضا لو اكدب نفسه قبل الفرقة بعد اللعان

جلد الحدا ولم يفرق بينهما وابو يوسف لا يخالفنا في ذلك لزوال حال التلاعن وبطلان حكمه بالحد الواقع به وجب مثله بعد الفرقة لزوال المعنى الذي من اجله وجبت الفرقة وهو حكم اللعان **ب** فان قيل لو كان كذلك لوجب انه اذا اكدب نفسه بعد الفرقة وجلد الحدا ان يعود النكاح وتسلط الفرقة لزوال المعنى الموجب لها كما لا يفرق بينهما اذا اكدب نفسه بعد اللعان قبل الفرقة **ب** قيل له لا يجب ذلك لانا انما حملنا زوال حكم اللعان على لارتفاع التحريم الذي تعلق به لا بقاء النكاح ولا لعود النكاح فعلى اى وجه بطل لم يعد الا بعقد مستقبل الا ان الفرقة قد تعلق بها تحريم غير اليقونة وذلك التحريم انما يرتفع بارتفاع حكم اللعان كان الطلاق الثلاث توجب اليقونة وتوجب ايضا مع ذلك تحريما لا يزول الا بزواج ثان يدخل بها فاذا دخل بها الزوج الثاني ارتفع التحريم الذي اوجبه الطلاق الثلاث ولم يعد نكاح الزوج الاول الا بعد فراق الزوج الثاني وانقضاء العدة وايضا عقد مستقبل ودليل آخر وهو ان التحريم الواقع بالفرقة لما كان متعلقا بحكم اللعان وجب ان يرتفع بزوال حكمه والدليل على ارتفاع حكم اللعان اذا اكدب نفسه وجلد الحدا انه معلوم ان اللعان حد على ما بينا في سابق ومثله الحدا في قذف الاجنبيات وممنع ان يجتمع عليه حدان في قذف واحد فايقاع الحدا لذلك القذف مخرج للعان من ان يكون حدا ومزيل لحكمه في ايجاب التحريم لزوال السبب الموجب له **ب** فان قيل فهذا الذي ذكرت يبطل حكم اللعان لامتناع اجتماع الحدين عليه بقذف واحد فواجب اذا جلد الزوج حدا في قذفه لغيرها ان لا يبطل حكم اللعان فيما بينهما فلا يزوج بها **ب** قيل له اذا صار محدودا في قذف فقد خرج من ان يكون من اهل اللعان الا ترى انه لو قذف امرأته اخرى لم يلاعن وكان عليه الحد عندنا فالعلة التي ذكرنا في اكدابه نفسه فيما لاعن عليه امرأته وان كانت غير موجودة في هذه فجائز قياسها عليها بمعنى آخر وهو خروجه من ان يكون من اهل اللعان **ب** فان احتجوا بما روى محمد بن اسحاق عن الزهري عن سهل بن سعد في قصة المتلاعنين قال الزهري قضت السنة انهما اذا تلاعنا فرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض ابن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذه القصة قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند النبي صلى الله عليه وسلم قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وبحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبيل لك عليها فانها لو كانت تحل له بحال لين كايين الله تعالى حكم المطلقة ثلاثا في ابحاثها بعد زوج غيره **ب** قيل له اما حديث الزهري الاول فانه قول الزهري وقوله مضت السنة ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سنها ولا انه حكم بها واما قول سهل بن سعد قضت السنة من بعد في المتلاعنين انهما لا يجتمعان ابدا ليس فيه ايضا ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم مضت بذلك والسنة قد تكون من النبي صلى الله عليه وسلم وقد تكون من غيره فلا حجة في هذا وايضا فانه

قال في المتلاعنين وهذا يصفه حكم يتعلق به وهو بقاؤها على حكم المتلاعن وكونها من اهل اللعان متى زالت الصفة بخروجهما من ان يكونا من اهل اللعان زال الحكم كقوله تعالى (ما على المحسنين من سبيل) وقوله (لا ينال عهدى الظالمين) ونحو ذلك من الاحكام المتعلقة بالصفات ومتى زالت الصفة زال الحكم فان قيل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابداً قيل له ما نعلم احداً روى ذلك بهذا اللفظ وانما روى ما ذكرنا في حديث سهل بن سعد وهو اصل الحديث فان صح هذا اللفظ فاما اخذه الراوى من حديث سهل وظن ان هذه العبارة مبنية عمّا في حديث سهل ولو صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفدنى النكاح بعد زوال حكم اللعان على النحو الذى بينا واما قوله لاسبيل لك عليها فانه لا يفيد تحريم النكاح وانما هو اخبار بوقوع الفرقة لانه لا يصح اطلاق القول بانه لاسبيل لاحد على الاجنبيات ولا يفيد ذلك محرم العقد فان قيل قوله لاسبيل لك عليها ينفي جواز العقد اذ كان جوازه يوجب ان يكون له عليها سبيل فان قيل له ليس كذلك لانا قد نقول لاسبيل لك على الاجنبية ولا يريد به انه لا يجوز له تزويجها فيصير لك عليها سبيل بالتزويج وانما يريد انه لا يملك تضعها في الحال فاذا تزوجها فاما صار له عليها سبيل برضاها وعقدها الا ترى ان قوله (ما على المحسنين من سبيل) لم يمنع ان يصير عليهم سبيل في العقود المقتضية لاثبات الحقوق والسبيل عليه برضا فكذا ذلك قوله لاسبيل لك عليها انما افاد انه لاسبيل لك عليها الا برضاها

فصل في

قال ابو بكر وافق اهل العلم ان الولد قد ينفي من الزوج باللعان وقد ذكرنا حديث ابن عمر وابن عباس في الحاق الولد بالام وقطع نسبه من الاب باللعان نصاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن بعض من شذذه للزوج ولا ينفي نسبه باللعان واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش والذي قال الولد للفراش هو الذي حكم بقطع النسب من الزوج باللعان وليست الاخبار المروية في ذلك بدون ما روى في ان الولد للفراش ثبت ان معنى قوله الولد للفراش انه لم ينكح باللعان وايضا فلما بطل ما كان اهل الجاهلية عليه من استحقاق النسب بالزنا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عنبسة بن خالد قال حدثني يونس بن يزيد قال قال محمد بن مسلم ن شهاب اخبرني عن عروة بن الزبير ان عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة أنحاء فكنكح منها نكاح الناس اليوم بخطب الرجل الى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته اذا ظهرت من طمنها ارسلني الى فلان فاستبضع منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها ابداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي يستبضع منه فاذا تبين حملها اصابها زوجها ان احب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها فاذا حملت ووضعت

ومرئيل بعد ان اتضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم قد عرفتم الذي كان من امركم وقد ولدت وهو ابنك يا فلان فسمى من احب منهم باسمه فيلحق به ولدها ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من حياها ومن البغايا كن ينصبن رايات على ابوابهن يكن علما من ارادهن دخل عليهن فاذا حملت موضعت حملها جمعوا لها ودعوا اليهم القافة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالتاطه ودعا ابنه لا تمتنع من ذلك فلما بعث الله النبي محمداً صلى الله عليه وسلم هدم نكاح اهل الجاهلية كله الانكاح اهل الاسلام اليوم فعنى قوله عليه السلام الولد للفراش ان الانساب قد كانت تلحق بالنطف في الجاهلية بغير فراش فالحقها النبي صلى الله عليه وسلم بالفراش وكذلك ما روى في قصة زمعة حين قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فلم يلحقه بالزاني وقال هو للفراش اخبار انه لا ولد للزاني ورده الى عبد اذ كان ابن امه ابيه ثم قال لسودة احتجبي منه اذ كان تسبيها بالمدعى له لانه في ظاهره من ماء اخي سعد وهذا يدل على انه لم يقض في نسبه بشئ ولو كان قضى بالنسب لما امرها بالاحتجاب بل كان امرها بصلته ونهاها عن الاحتجاب عنه كما هي عائشة عن الاحتجاب عن عمها من الرضاة وهو اقلح اخواني القعيس ويدل على انه لم يقض في نسبه بشئ ما رواه سفيان الثوري وجريز عن منصور عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن عبد الله ابن الزبير قال كانت زمعة جارية تبطنها وكانت تظن رجل آخر فمات زمعة وهي حبل فولدت غلاما كان يشبه الرجل الذي يظن بها فذكرته سودة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما الميراث له واما انت فاحتجبي منه فانه ليس لك باخ فصرح في هذا الخبر بنفي نسبه من زمعة واعطاء الميراث باقرار عبد الله اخوه وقد روى هذا الحديث على غير هذا الوجه وهو ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن منصور ومسدد بن مسرهد قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان امه زمعة فقال سعد اوصاني اخي عنة اذا قدمت مكة ان انظر الى ابن امه زمعة فاقبضه فانه ابنه وقال عبد بن زمعة اخي ان امه ابى ولد على فراش ابى فراى رسول الله صلى الله عليه وسلم شها بينا بعثته فقال الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة زاد مسدد فقال هو اخوك يا عبد بن بكر قال ابو بكر الصحيح ما رواه سعيد بن منصور والزيادة التي زادها مسدد ما نعلم احداً وافقه عليها وقد روى في بعض الالفاظ انه قال هو لك يا عبد ولا يدل ذلك على انه اثبت النسب لانه جائز ان يريد به اثبات اليد اذ كان من يستحق يدا في شئ حاز ان يضاف اليه فيقال هو له وقد قال عبد الله بن رواحة لليهود حين خرم عليهم عمر خيران شتم فلکم وان شتم في ولم يرد به الملك ومعلوم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بقوله هو لك يا عبد اثبات الملك فادعى خصمنا انه اراد اثبات النسب وذلك لا يوجب اضافته اليه في الحقيقة على هذا الوجه لان قوله هو لك اضافة الملك والاخ ليس تلك فاد لم يرد به الحقيقة فليس حمله على اثبات النسب باولى من حمله على اثبات اليد ويحمل لوجه الرواية

انه قال هو اخوك ان يريد اخوة الدين وانه ليس احد لاقراره بانه حر ويحتمل ان يكون اصل الحديث ما ذكر بعض الرواة انه قال هو لك وظن الراوي ان معناه انه اخوة في النسب فحمله على المعنى عنده في خير سفيان وجري الذي يرويه عبدالله بن الزبير انه قال ليس لك باخ وهذا الاحتمال فيه فوجب حمل خبر الزمري الذي روي على الوجوه التي ذكرنا **قال ابو بكر** وقوله الولد للفراش قد قضى معنيين احدهما اثبات النسب لصاحب الفراش والثاني ان من لا فراش له فلا نسب له لان قوله الولد اسم للجنس وكذلك قوله الفراش للجنس لدخول الالف واللام عليه فلم يبق ولد الا وهو مراد بهذا الخبر فكانه قال لا ولد الا للفراش وفيما حكم الله تعالى به من آية اللعان دلالة على ان الزنا والقذف ليسا بكفر من فعلهما لانهما لو كانا كفر لوجب ان يكون احد الزوجين مرتدا لانه ان كان الزوج كاذبا في قذفها فوجب ان يكون كافرا وان كان صادقا فوجب ان تكون المرأة كافرة بزناها وكان يجب ان تبين منه امراته قبل اللعان فلما حكم الله تعالى فيهما باللعان ولم يحكم بينوتهما منه قبل اللعان ثبت ان الزنا والقذف ليسا بكفر ودل على بطلان مذهب الخوارج في قولهم ان ذلك كفر وتدل الآية ايضا على ان القاذف مستحق للعن من الله تعالى اذا كان في قذفه كاذبا وان الزنا يستحق به الغضب من الله لولا ذلك لما جاز ان يأمرها الله بذلك اذ غير حائز ان يؤمر بان يدعوا على انفسهما بما لا يستحقانه الا ترى انه لا يجوز ان يدعو على نفسه بان يظلمه الله ويعاقبه بما لا يستحقه **وقوله تعالى** (ان الذين جاؤا بالا فك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم) نزلت في الذين قذفوا عائشة رضي الله عنها فآخبر الله ان ذلك كذب والافك هو الكذب ونال النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وجاعة من المسلمين عم شديد واذى وحزن فصبروا على ذلك فكان ذلك خيرا لهم ولم يكن صبرهم واعتصامهم بذلك شرا لهم بل كان خيرا لهم لما نالوا به من الثواب ولما لحقهم ايضا من السرور ببيان الله براءة عائشة وطهارتها ولما عرفوا من الحكم في القاذف **وقوله تعالى** (لكل امرئ منهم ما اكتسب من الاثم) يعني والله اعلم عقاب ما اكتسب من الاثم على قدر ما اكتسبه **وقوله تعالى** (والذي تولى كبره) روى انه عبدالله بن ابي بن السلول وكان منافقا وكبره هو عظمه وان عظم ما كان فيه لانهم كانوا يجتمعون عنده ورايه وامره كانوا يشيعون ذلك ويظهرونه وكان هو يقصد بذلك اذى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذى ابي بكر والظمن عليهما **وقوله تعالى** (ولولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افك مبين) هو امر المؤمنين بان يظنوا خيرا ممن كان ظاهره العدالة وبراه الساحة وان لا تقضوا عليهم بالظن وذلك لان الذين قذفوا عائشة لم يجبروا عن معانة وانما قذفوها تظنا وحسبانا لما راوها متخلفة عن الجيش قد ركبت حمل صفوان بن المعطل يقوده وهذا يدل على ان الواجب من كان ظاهره العدالة ان يظن بخيرا ولا يظن به شرا وهو يوجب ان يكون امور المسلمين في عقودهم وافعالهم وسائر تصرفهم محمولة على الصحة والجواز وانه غير

حائز حملها على الفساد وعلى ما لا يجوز فعله بالظن والحسبان ولذلك قال اصحابنا فيمن وجد مع امرأة اجنية رجلا فاعترف بالتزويج انه لا يجوز تكذيبهما بل يجب تصديقهما وزعم مالك بن انس انه يحدنها ان لم يقيما بيعة على السكاح ومن ذلك ايضا ما قال اصحابنا فيمن باع درهما ودينارا بدرهمين ودينارين انا نخالف بينهما لانا قد امرنا بحسن الظن بالمؤمنين وحمل امورهم على ما يجوز فوجب حملهم على ما يجوز وهو مخالفة بينهما وكذلك اذا باعه شيئا على فيه مائة درهم بتاتى درهم انا نجعل المائة بالمائة والفضل بالسيف فتحمل امرها على انها تعاقدا عنفا جائزا ولا نحمله على الفساد ولا يجوز وهذا يدل ايضا على صحة قول ابي حنيفة في ان المسلمين عدول ما لم تظهر منهم ريبة لانا اذا كنا مأمورين بحسن الظن بالمسلمين وتكذيب من قذفهم على جهة الظن والتخمين بما يسقط العدالة فتدأمرنا بموالاةهم والحكم لهم بالعدالة بظاهر حالهم وذلك يوجب التزكية وقبول الشهادة ما لم تظهر منهم ريبة توجب التوقف عنها اوردها وقال تعالى (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فانه اكذب الحديث **وقوله** (ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهن خيرا) فانه يحتمل معنيين احدهما ان يظن بعضهم ببعض خيرا كقوله (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم) والمعنى فليسلم بعضكم على بعض وكقوله (لا تقتلوا انفسكم) يعني لا يقتل بعضكم بعضا والثاني انه جعل المؤمنين كلهم كالفرد الواحد فيما يجري عليها من الامور فاذا جرى على احدهم مكروه فكانه قد جرى على جميعهم كما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابو عبدالله احمد بن دوست قال حدثنا جعفر بن حميد قال حدثنا الوليد بن ابي نور قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المسلمين في توابعهم وراحمهم والذي جعل الله بينهم كمثل الجسد اذا وقع بعضه وجع كله بالسر والهمى **وحدثنا عبد الباقي** قال حدثنا عبدالله بن محمد بن باجبة قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه قال حدثنا عبدالله بن ناصح قال حدثنا ابو مسلم عبدالله بن سعيد عن مالك بن مغول عن ابي ردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنون للمؤمنين كالبنيان يشد بعضه بعضا **وقوله تعالى** (ولولا جاؤا عليه باربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) قد ابانت هذه الآية عن معنيين احدهما ان الحد واجب على القاذف ما لم يأت باربعة شهداء والثاني انه لا يقبل في اثبات الزنا اقل من اربعة شهداء **وقوله** (فاذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون) قال ابو بكر قد حوى ذلك معنيين احدهما انهم متى لم يقيموا اربعة من الشهداء فهم محكومون بكذبهم عند الله في انجاب الحد عليهم فيكون معناه فاولئك في حكم الله هم الكاذبون فيقتضى ذلك الامر بالحكم بكذبهم فان كان حائزا ان يكونوا صادقين في المغرب عند الله وذلك جائز سائعا كما قد تعبدنا بان يحكم من ظهر منه عمل الخيرات وبحسب البيئات بالعدالة وان كان حائزا ان يكون فاسقا في المغرب عند الله تعالى والوجه الثاني ان الآية نزلت في شأن عائشة رضي الله تعالى عنها وفي قذفها فاحبر بقوله (فاولئك عند الله هم الكاذبون) بمغيب خبرهم وانه كذب في الحقيقة

لم يرحموا فيه الى جهة من جور صدق هؤلاء فهو راد خبر الله في قوله تعالى هوذا تلقونه
بانتقامكم وتقولون يا فواكهكم ما ليس لكم به علم في قري تلقونه بالتشديد قال مجاهد روي
بعضهم عن بعض ايشيعه وعن عائشة تلقونه من تلق الكذب وهو الاستمرار عليه ومنه ولحق
فلان في السير اذا استمر عليه فذمهم تعالى على الاقدام على القول بما لا علم لهم به وذلك قوله
(تقولون يا فواكهكم ما ليس لكم به علم) وهو نحو قوله (ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع
والبصر والنفوس كل اولئك كان عنه مسؤولا) فاخبر ان ذلك وان كان يقينا في ظنهم وحسابهم
فهو عظيم الاتم عنده ليرتدعوا عن مثله عند علمهم بموقع المآثم فيه ثم قال (ولولا اذا
سمعتوه قلتم ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم) تعلما لنا بما نقوله
عند سماع مثله فيمن كان ظاهر حاله العدالة وبراءة الساحة في قوله تعالى (سبحانك هذا
بهتان عظيم) اي تزيهاك من ان نفضيك بسمع مثل هذا القول في تصديق قائله وهو كذب
وبهتان في ظاهر الحكم في قوله تعالى (يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابدا) فانه تعالى يعظنا ويرجنا
بهذه الزواجر وعقاب الدنيا بالحد مع ما نستحق من عقاب الآخرة لئلا نعود الى مثل
هذا الفعل ابدا (ان كنتم مؤمنين) بالله مصدقين لرسوله في قوله تعالى (ان الذين يحبون
ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا) ابان الله بهذه الآية وجوب حسن الاعتقاد
في المؤمنين ومحبة الخير والصالح لهم فاخبر فيها بوعد من احب اظهار الفاحشة
والنفذ والقول القبيح للمؤمنين وجعل ذلك من الكبائر التي يستحق عليها العذاب
وذلك يدل على وجوب سلامة القلب للمؤمنين كوجوب كف الجوارح والقول بما يضرهم
وروي عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن من سلم المسلمون
من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقال ليس بمؤمن من لا يأمن جاره بوائقه
وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن العباس الرازي قال حدثنا سهل بن عثمان قال حدثنا
زياد بن عبدالله عن ليث عن طاحنة عن خيشمة عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من سره ان يخرج عن النار ويدخل الجنة فلتاؤه منيته وهو يشهد ان لا اله الا الله
وان محمد رسول الله ومحبه ان يأتي الى الناس ما يحب ان يأبوا اليه وحدثنا عبد الباقي قال
حدثنا ابراهيم بن عاتق قال حدثنا هبة قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن انس ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن العبد حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه من الخير
قوله تعالى (ولا تأكلوا اموالكم بالباطل) والفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القربى روي عن ابن عباس
وعائشة انها تزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه ويؤمن كان في حجره تنق عليهما احدهما مسطح بن
اثانة وكانا ممن خاض في امر عائشة فلما تزلت برأيهما حلف ابوبكر ان لا ينفعهما بفتح ابدا
فلما تزلت هذه الآية عاد له وقال بلى والله اني لاحب ان يعرض الله لي والله لا اترعها عنهما ابدا
وكان مسطح ابن خالة ابي بكر مسكينا ومهاجرا من مكة الى المدينة من البدرين وفي هذا
دليل على من حلف على يمين فرائي غيرها خيرا منها انه ينبغي له ان يأتي الذي هو خير وروي

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرائي غيرها خيرا منها فليأت الذي
هو خير واكفر عن يمينه ومن الناس من يقول انه يأتي الذي هو خير وذلك كفارته وقد
روى ايضا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويخرج من يقول ذلك بظاهر هذه الآية
وان الله تعالى امر ابابكر بالحنث ولم يوجب عليه كفارة وليس فيما ذكر وادلالة على سقوط
الكفارة لان الله قد بين احباب الكفارة في قوله (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته)
وقوله (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم) وذلك عموم فيمن حنث فيما هو خير وفي غيره
وقال الله تعالى في شأن ايوب حين حلف على امرأته ان يضربها (واخذ بيدك ضغثا فاضرب به
ولا تحنث) وقد علمنا ان الحنث كان خيرا من تركه وامره الله تعالى بضرب لا يبلغ منها ولو كان
الحنث فيها كفارتها لما امر بضربها بل كان يحنث بالكفارة واما ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرائي غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك
كفارته فان معناه تكفير الذنب لا الكفارة المذكورة في الكتاب وذلك لانه منهي عن ان
يحلف على ترك طاعة الله فامر الله صلى الله عليه وسلم بالحنث والتوبة واخبر ان ذلك يكفر ذنبه
الذي اقترعه بالحلف في قوله تعالى (الحديثات للخيئين والحيثون للحيثات) روي عن ابن عباس
والحسن ومجاهد والضحاك قالوا الحيثات من الكلام للخيئين من الرجال وروي عن ابن
عباس ايضا انه قال الحيثات من السيئات للخيئين من الرجال وهو قريب من الاول وهو
نحو قوله (قل كل يعمل على شاكلته) وقيل الحيثات من النساء للخيئين من الرجال على
نحو قوله (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم
ذلك على المؤمنين) وان ذلك منسوخ بما ثبت في موضعه

باب الاستئذان

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لانه خلو بيونا غير يوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها)
روي عن ابن عباس وابن مسعود وابراهيم وقتادة قالوا الاستئناس الاستئذان فيكون معناه حتى
تستأنسوا بالاذن وروي شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقرأ هذا
الحرف حتى تستأذنوا وقال غلط الكاتب وروي القاسم بن نافع عن مجاهد حتى تستأنسوا قال
هو التخنخ والتخنخ وفي نسق التلاوة مادل على انه اراد الاستئذان وهو قوله (واذا بلغ
الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبهم) والاستئناس قد يكون للحديث كقوله تعالى
(ولا تستأنسوا بالحديث) وكما روي عن عمر في حديثه الذي ذكر فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم انقرد
في مشربة له حين هجر نساء فاستأذنت عليه فقال الاذن قد سمع كلامك ثم اذن له فذكر
اشياء وفيه قال فقلت استأنس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وانما اراد به الاستئناس
للحديث وذلك كان بعد الدخول والاستئناس المذكور في قوله (حتى تستأنسوا) لا يجوز ان
يكون المراد به الحديث لانه لا يصل الى الحديث الا بعد الاذن وانما المراد الاستئذان للدخول وانما

سمى الاستيذان استيذاناً لأنهم إذا استأذنوا أو سلموا إلى أهل البيوت بذلك ولودخلوا عليهم
غير إذن لاستوحشوا وبقوا عليهم وأمر مع الاستيذان بالسلام أذهب من سنة المسلمين التي
أمروا بها ولأن السلام أمان من أمانهم وهو نعمة أهل الجنة ومجدة للمودة ونافعة للحقد والضغينة *
حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا يوسف بن يعقوب قال حدثنا محمد بن أبي بكر قال
حدثنا صفوان بن عيسى قال حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي رباب عن سعيد بن أبي
سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خلق الله آدم فنفخ فيه الروح
عطس فقال الحمد لله فحمد الله بأذن الله فقال له ربه رحمتك أدركت آدم أذهب إلى هؤلاء
الملائكة ملائكة منهم جلوس فقل السلام عليكم فقال سلام عليكم ورحمة الله ثم رجع إلى ربه
فقال هذه تحيتك ونحية ذريتك بينهم * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا علي بن إسحاق
ابن راطبة قال حدثنا إبراهيم بن سعيد قال حدثنا يحيى بن نصر بن حاجب قال حدثنا هلال بن حماد
عن ذادان عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق المسلم على المسلم ست يسلم عليه
إذا لقاه ويحييه إذا دعاه ويصحب له بالغيب ويشمته إذا عطس ويعوده إذا مرض ويشهد
جنازته إذا مات * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحرابي قال حدثنا أبو عسان
التهدي قال حدثنا زهير قال حدثنا الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أفلا أدلكم على
أمر إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
قال حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا محمد بن معلى قال حدثنا زياد بن خزيمة عن أبي يحيى
القات عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن سركم إن يخرج الغل
من صدوركم فافشوا السلام بينكم

في عدد الاستيذان وكيفيته

روى دهم بن قران عن يحيى بن أبي كثير عن عمرو بن عثمان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الاستيذان ثلاث فالأولى يستصحبون والثانية يستصحبون والثالثة يأذنون أو يردون
وروى يونس بن عبيد عن الوليد بن مسلم عن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد
ابن عتبة قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن خصيفة عن أسير بن سعيد عن أبي سعيد الخدري
قال كنت جالساً في مجلس من مجالس الأنصار فجاء أبو موسى فوعا فقلنا له ما أفرعك قال أمرني
عمر أن آتيه فأتيته فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت فقال ما منعك أن تأتيني قلت قد جئت
فاستأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثاً
فلم يؤذن له فليرجع قال لتأتين علي هذا بالبيت قال فقال أبو سعيد لا أقوم معك إلا أصغر
الثوم قال فقام أبو سعيد معه فشهد له وفي بعض الأخبار أن عمر قال لا يلى موسى

إني لم أهلك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد وفي بعضها ولكني خشيت
أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم * قال أبو بكر أنا لم يقل عمر خبره
حتى استفاض عنده لأن أمر الاستيذان بما بالناس إليه حاجة عامة فاستكران تكون سنة
الاستيذان ثلاثاً مع عموم الحاجة إليها ثم لا ينفكها إلا الأفراد وهذا أصل في أن ما بالناس إليه حاجة
عامة لا يقبل فيه إلا خبر الاستفاضة * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا
هارون بن عبد الله قال حدثنا أبو داود الحفري عن سفيان عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن رجل
عن سعد قال وقف رجل على باب النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن فقام مستقبل الباب فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم هكذا عنك وهكذا فأنما جعل الاستيذان من النظر * وحدثنا محمد
ابن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا ابن بشار قال حدثنا أبو عاصم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني
عمرو بن أبي سفيان أن عمرو بن عبد الله بن صفوان أخبره عن كعدة أن صفوان
ابن أمية بعثه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبين وجداية وضغائيس والنبي
صلى الله عليه وسلم بأعلى مكة فدخلت ولم أسلم فقال أرجع فقل السلام عليكم وذلك بعدما
أسلم صفوان * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أبو بكر بن أبي
شيمة قال حدثنا أبو الأحوص عن منصور عن ربي قال حدثنا رجل من بني عامر استأذن على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو في بيت فقال الج فقال النبي صلى الله عليه وسلم لخادمه أخرج إلى هذا فعلمه
الاستيذان فقال له قل السلام عليكم أدخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم أدخل فاذن له
النبي صلى الله عليه وسلم فدخل * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا مؤمل
ابن فضل الحراني في آخرين قالوا حدثنا ثقة قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن بسر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى باب قوم لا يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه
اليمين أو اليسر فيقول السلام عليكم وذلك أن الدور لم تكن يومئذ عليها ستور * قال أبو بكر ظاهر
قوله (لا تدخلوا بيوتكم حتى تستأذوا) يقتضي جواز الدخول بعد الاستيذان وإن لم يكن
من صاحب البيت إذن ولذلك قال مجاهد الاستيذان المنحج والتمتع فكانه أن أراد
أن يعلمهم بدخوله وهذا الحكم ثابت فيمن جرت عادة بالدخول بغير إذن إلا أنه معلوم أنه قد
أريد به الإذن في الدخول فحذفه لعم الخطابين بالمراد * وقد حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
أبو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن حبيب وهشام عن محمد بن أبي
هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الرجل إلى الرجل أذن * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا
أبو داود قال حدثنا حسين بن معاذ قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعى أحدكم إلى طعام فجاه مع الرسول فإن ذلك له أذن فدل
هذا الخبر على معنيين أحدهما أن الأذن محذوف من قوله (حتى تستأذوا) وهو مراد به والثاني
أن الدعاء أذن إذا جاء مع الرسول وأنه لا يحتاج إلى استيذان ثان وهو يدل أيضاً على أن من قد
جرت العادة له باباحة الدخول أنه غير محتاج إلى الاستيذان * قال قيل قد روى أبو نعيم عن عمر

ابن رزق عن محمد بن ابى هريرة كان يقول والله انى كنت لاعتمد بكيدى على الارض من الجوع انى كنت لاشد الحرج على نطقي من الجوع ولقد قدمت يوما على طريقهم الذى يخرجون منه فمر ابو بكر فسأله عن آية من كتاب الله مأسأته الأليشعئى ثم ولم يفعل ثم رى عمر ففعلت مثل ذلك ثم ولم يفعل ثم رى النبي صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رأى وعرف ما فى نفسى ثم قال يا ابا هر قلت لبيك يا رسول الله قال الحق ومضى واتبعته فدخل واستأذنت فادخلت فوجدت لبنا فى قدح فقال من اين هذا قالوا اهدى لك فلان او فلانة قال يا ابا هر قلت لبيك يا رسول الله قال الحق اهل الصفة فادعهم لى قال واهل الصفة اضياف اهل الاسلام لا يلبون على اهل ولا مال اذا لته صدقة بعث بها اليهم لم يتناول منها شيا واذا لته هدية ارسل اليهم فاصاب منها واشركهم فيها فساء لى ذلك فقلت وما هذا اللبن فى اهل الصفة كنت ارجو ان اصيب من هذا شربة تقوى بها فابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاؤا فامر لى فكنت انا اعطيهم فماعسى ان يبلغ منى هذا اللبن فانهم فدعوتهم فاقبلوا حتى استأذنوا فاذن لهم فاخذوا بحالهم من البيت فقال يا ابا هر قلت لبيك يا رسول الله قال خذ فاعطيهم فاخذت القدح فجعلت اعطى الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدح فاعطيه آخر فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدح حتى انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى القوم كلهم فاخذ القدح فوضعه على يده ونظر الى قبسم وقال يا ابا هر قلت لبيك يا رسول الله قال بقيت انا وانت قلت صدقت يا رسول الله قال فاقعد واشرب فشربت فمزال يقول اشرب فاشرب حتى قلت والذى بعثك بالحق ما اجده مسلكا قال فارلى فاعطيته القدح فحمد الله وشرب الفضل قال فقد استأذن اهل الصفة وقد جاؤا مع الرسول ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يخالف حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الرجل الى الرجل اذنه يؤذى له ليسا مختلفين لان قوله صلى الله عليه وسلم اباحة للدخول مع الرسول وليس فيه كراهية الاستئذان بل هو مخير حيثذو اذالم يكن مع الرسول وجب حيثذ الاستئذان والذى يدل على ان الاذن مشروط فى قوله (حتى تستأسوا) قوله فى نسق التلاوة (فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) فحظر الدخول الا بالاذن فدل على ان الاذن مشروط فى اباحة الدخول فى الآية الاولى وايضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الاخبار التى قد منها انما جعل الاستئذان من اجل النظر فدل على انه لا يجوز النظر فى دار احد الا باذنه * وقد روى فى ذلك ضروب من التغليب وهو ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا حماد عن عبيد الله بن ابى بكر عن انس بن مالك ان رجلا اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فقام اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم شق او بمشاقص قال فكأن النظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن قال حدثنا ابن وهب عن سليمان بن بلال عن كثير عن الوليد عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل البصر فلا اذن * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن

اسماعيل قال حدثنا حماد عن سويل عن ابيه قال حدثنا ابو هريرة ان سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اطلع فى دار قوم بغير اذنه ففقاوا عنه فقد هدرت عنه * قال ابو بكر والفقهاء على خلاف ظاهره لانهم يقولون انه ضامن اذا فعل ذلك وهذا من احاديث ابى هريرة التى رد لمخالفها الاصول مثل ما روى ان ولد الزنا شر الثلاثة وان ولد الزنا لا يدخل الجنة ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ومن غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ هذه كلها اخبار شاذة قد اتفق الفقهاء على خلاف ظواهرها * وزعم الشافعى ان من اطلع فى دار غيره ففقا عنه وهو هدر وذهب الى ظاهر هذا الخبر ولا خلاف انه لو دخل داره بغير اذنه ففقا عنه كان ضامنا وكان عليه القصاص ان كان حامدا والارض ان كان محطتا ومعلوم ان الداخل قد اطلع وزاد على الاطلاع الدخول وظاهر الحديث مخالف لما حصل عليه الاتفاق فان صح الحديث فعناه عندنا فيمن اطلع فى دار قوم ناظرا الى حرهم ونسأهم فممنع فلم يمتنع فذهبت عنه فى حال الممانعة فهذا هدر وكذلك من دخل دار قوم او اراد دخولها فممنوع فذهبت عنه او شئ من اعضائه فهو هدر ولا يختلف فيه حكم الداخل والمطلع فيها من غير دخول فاما اذالم يكن الا للنظر ولم تقع فيه ممانعة ولا نهى ثم جاء انسان ففقا عنه فهذا جان يلزمه حكم جنابته بظاهر قوله تعالى (والعين بالعين) الى قوله (والجروح قصاص) * قوله تعالى (فان لم تجدوا فيها احدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) * قد تضمن ذلك معنيين احدهما انه لا تدخل بيوت غيرنا الا باذنه والثانى انه اذا اذن لنا جاز لنا الدخول واقتضى ذلك جواز قبول الاذن ممن اذن صيا كان او امرأة او عبدا او ذميا اذ لم يفرق الآية بين شئ من ذلك وهذا اصل فى قبول اخبار المعاملات من هؤلاء وانه لا تعتبر فيها العدالة ولا تستوفى فيها صفات الشهادة ولذلك قبلوا اخبار هؤلاء فى الهدايا والوكالات ونحوها

باب فى الاستئذان على المحارم

روى شعبة عن ابى اسحاق عن مسلم بن يزيد قال سأل رجل حذيفة أستاذن على اخى قال ان لم تستأذن عليها رأيت ما يسوءك وروى عن ابن عيينة عن عمرو عن عطاء قال سألت ابن عباس أستاذن على اخى قال نعم قال قلت انها ممي فى البيت وانا اتفق عليها قال أستاذن عليها وروى سفيان عن بخارق عن طارق قال قال رجل لابن مسعود أستاذن على امي قال نعم وروى سفيان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أستاذن على امي قال نعم اتحب ان تراها عريانة وقال عمرو عن عطاء سألت ابن عباس أستاذن على اخى وانا اتفق عليها قال نعم اتحب ان تراها عريانة ان الله يقول (يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم) فلم يؤمر هؤلاء بالاستئذان الا فى العورات الثلاث ثم قال (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) ولم يفرق بين من كان منهم اجنبيا ودار حرم محرما الا ان امر ذوى المحارم ليسر خوازا النظر الى شعرها وصدرها وساقها ونحوها

من الاعضاء وهو قوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اركبكم﴾ بعد قوله ﴿فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم﴾ يدل على ان الرجل ان يمشى من لا يجوز له دخول داره عن الوقوف على باب داره او القعود عليه لقوله تعالى ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اركبكم﴾ ويمنع ان يكون المراد بذلك حظر الدخول الابدن لان هذا المعنى قد تقدم ذكره مصرحاً به في الآية فواجب ان يكون لقوله ﴿وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا﴾ فائدة جديدة وهو انه متى امره بالرجوع عن باب داره فواجب عليه التخلي عنه لئلا يتأذى به صاحب الدار في دخول حرمة وخروجهم وفيما ينصرف عليه اموره في داره مما لا يجب ان يطلع عليه غيره بقوله تعالى ﴿ليس عليكم جناح ان تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم﴾ قال محمد بن الحنفية هي بيوت الخانات التي تكون في الطرق وبيوت الاسواق وعن الضحاك مثله وقال الحسن وابراهيم النخعي كانوا يأتون حوائيت السوق لا يستأذنون وقال مجاهد كانت بيوتاً يضربون فيها امتهم فامروا ان يدخلوها بغير اذن وروى عنه ايضا انه قال هي البيوت التي تنزلها السفرة وروى عن ابي عبيد المحاربي قال رأيت علياً رضي الله عنه اصابت السماء وهو في السوق فاستظل بخيمة فارسي فجعل الفارسي يدفعه عن خيمته وعلى يقول انما استظل من المطر فجعل الفارسي يدفعه ثم اخبر الفارسي انه على فصر بصدده وقال عكرمة (بيوتاً غير مسكونة) هي البيوت الخربة لكم فيها حاجة وقال ابن جريج عن عطاء (فيها متاع لكم) الخلاء والبول وجائز ان يكون المراد جميع ذلك اذ كان الاستئذان في البيوت المسكونة لئلا يهجم على ما لا يجب من العورة ولان العادة قد جرت في مثله باطلاق الدخول فصار المعتاد المتعارف كالتطوق به والدليل على ان معنى اطلاق ذلك جريان العادة في الاذن ان اصحابها لو منعوا الناس من دخول هذه البيوت كان لهم ذلك ولم يكن لاحد ان يدخلها بغير اذن ونظير ذلك فيما جرت العادة باباحته وقام ذلك مقام الاذن فيه ما يطرحة الناس من التوى وهنات البيوت والخرق في الطرق ان لكل احداً يأخذ ذلك وينتفع به وهو ايضا يدل على صحة اعتبار اصحابنا هذا المعنى في سائر ما يكون في معناه مما قد جرت العادة به وتعارفوه انه بمنزلة النطق كسحق قولهم فيما يلحقونه برأس المال من طعام الرقيق وكسوتهم وفي حمله المتاع انه يلحقه برأس المال ويبيعه مراوحة فيقول قام على بكذا وما لم يجز العادة به لا يلحقه برأس المال فقامت العادة في ذلك مقام النطق وفي نحوه قول محمد فيمن اسلم الى خياط او قصار ثوباً ليخطه او يقصره ولم يشترط له اجرا ان الاجر قد وجب له اذا كان قد نصب نفسه لذلك وقامت العادة في مثله مقام النطق في انه فعله على وجه الاحارة وقد روى سفيان عن عبد الله بن دينار قال كان ابن عمر يستأذن في حوائيت السوق فذكر ذلك لعكرمة فقال ومن يطبق ما كان ابن عمر يطبق وليس في فعله ذلك دلالة على انه رأى دخولها بغير اذن محظوراً ولكنه احتاط لنفسه وذلك مباح لكل احد

باب ما يجب من غض البصر عن المحرمات

قل الله تعالى ﴿قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ قال ابو بكر

معقول من ظاهره انه امر بغض البصر عما حرم علينا النظر اليه فحذف ذكر ذلك اكفاء بعلم المخاطبين بالمراد وقد روى محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سلمة بن ابى الطفيل عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ان لك كثراً في الجنة والملك دوو من منها فلا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الثانية وروى الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان آدم لك اول نظرة وايك والثانية وروى ابو زرعة عن جرير انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فامرني ان اصرف بصري قال ابو بكر انما اراد صلى الله عليه وسلم بقوله لك النظرة الاولى اذ لم تكن عن قصد فاما اذا كانت عن قصد فهي والثانية سواء وهو على ما سأل عنه جرير من نظرة الفجاءة وهو مثل قوله (ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولاً) وقوله ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن﴾ هو على معنى ما نهى الرجال عنه من النظر الى ما حرم عليه النظر اليه وقوله تعالى ﴿ويحفظوا فروجهم﴾ وقوله (ويحفظوا فروجهم) فانه روى عن ابي العالية انه قال كل آية في القرآن يحفظوا فروجهم ويحفظوا فروجهم من الزنا الا التي في التور (يحفظوا فروجهم) (ويحفظوا فروجهم) ان لا ينظر اليها احد قال ابو بكر هذا تخصيص بالدلالة والذي يقتضيه الظاهر ان يكون المعنى حفظها عن سائر ما حرم عليه من الزنا واللمس والنظر وكذلك سائر الآي المذكورة في غير هذا الموضع في حفظ الفروج هي على جميع ذلك مالم تقم الدلالة على ان المراد بعض ذلك دون بعض وعسى ان يكون ابو العالية ذهب في ايجاب التخصيص في النظر لما تقدم من الامر بغض البصر وما ذكره لا يوجب ذلك لانه لا يمتنع ان يكون مأموراً بغض البصر وحفظ الفرج من النظر ومن الزنا وغيره من الامور المحظورة وعلى انه ان كان المراد حظر النظر فلا محالة ان اللبس والوطء مرادان بالآية اذها اغلظ من النظر فلو نص الله على النظر لكان في مفهوم الخطاب ما يوجب حظر الوطء واللمس كان قوله (فلا تقل لهما اف ولا تنهرا) قد اقتضى حظر ما فوق ذلك من السب والضرب وقوله تعالى ﴿ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر منها﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء في قوله (الا ما ظهر منها) قال ما كان في الوجه والكف والحضاب والكحل وعن ابن عمر مثله وكذلك عن انس وروى عن ابن عباس ايضا انها الكف والوجه والحاتم وقالت عائشة الزينة الظاهرة القلب والفتحة وقال ابو عبيدة الفتحة الحاتم وقال الحسن وجهها وما ظهر من ثيابها وقال سعيد بن المسيب وجهها مما ظهر منها وروى ابو الاحوص عن عبد الله قال الزينة زينتان زينة باطنة لا يراها الا الزوج الاكليل والسوار والحاتم واما الظاهرة فالثياب وقال ابراهيم الزينة الظاهرة الثياب قال ابو بكر قوله تعالى ﴿ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر منها﴾ انما اراد به الاجنبيين دون الزوج وذوي المحارم لانه قد بين في نسق التلاوة حصر ذوي المحارم في ذلك وقال اصحابنا المراد الوجه والكفان لان الكحل زينة الوجه والحضاب والحاتم زينة الكف فاذا قدياح النظر الى زينة الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة اباحة النظر الى الوجه والكفين ويدل على ان

الوجه والكفين من المرأة ليسا بعورة ايضا انها تصلى مكشوفة الوجه واليدين فلو كانا عورة لكن عليهما سترهما كما عليها سترها هو عورة واذا كان كذلك جاز للاجنبي ان ينظر من المرأة الى وجهها ويديها بغير شهوة فان كان يشبهها اذا نظر اليها جاز ان ينظر لعذر مثل ان يريد تزويجها او الشهادة عليها او حاكم يريد ان يسمع اقرارها ويدل على انه لا يجوز له النظر الى الوجه لشهوة قوله صلى الله عليه وسلم لعلى لا تتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليس لك الاخرة وسأل جرير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة فقال اصرف بصرك ولم يفرق بين الوجه وغيره فدل على انه اراد النظرة بشهوة وانما قال لك الاولى لانها ضرورة وليس لك الاخرة لانها اختيار وانما اباحوا النظر الى الوجه والكفين وان خاف ان يشبه لما ذكرنا من الاعذار للآثار الواردة في ذلك منها ما روى ابو هريرة ان رجلا اراد ان يتزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيئا يعني الصغر وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم فقد ر على ان يرى منها ما يعجبه ويدعوه اليها فليفعل وروى موسى بن عبد الله بن يزيد عن ابي حميد وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب احدكم المرأة فلا جناح عليه ان ينظر اليها اذا كان انما ينظر اليها للخطبة وروى سليمان بن ابي حشمة عن محمد بن سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وروى عاصم الاحول عن بكير بن عبد الله عن المغيرة بن شعبة قال خطبنا امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نظرت اليها فقلت لا فقال انظر فانه لا جدران يؤدم بينكما فهذا كله يدل على جواز النظر الى وجهها وكفها شهوة اذا اراد ان يتزوجها ويدل عليه ايضا قوله (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو احببك جسدن) ولا يعجبه حسنهن الا بعد رؤية وجوههن ويدل على ان النظر الى وجهها بشهوة محظور قوله صلى الله عليه وسلم العيان تزنيان واليدان تزنيان والرجلان تزنيان ويصدق ذلك كله الفرج او يكتبه * وقول ابن مسعود في ان ما ظهر منها هو الثياب لامعنى لانه معلوم انه ذكر الزينة والمراد بالعضو الذي عليه الزينة الا ترى ان سائر ما تزين به من الخلى والقلب والخالخال والقلادة يجوز ان تظهرها للرجال اذ لم تكن هي لابستها فلعلمنا ان المراد موضع الزينة كما قال في سوق التلاوة بعد هذا (ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن) والمراد موضع الزينة فتأويلها على الثياب لامعنى لانه اذا كان ما يرى الثياب عليها دون شيء من بدنهما كما راها اذا لم تكن لابستها * وقوله تعالى (وليضربن بحجرهن على جيوبهن) روت صفية بنت شيبة عن عائشة انها قالت لعن النساء ساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين وان يستلن عنه لما نزلت سورة النور عمدن الى حجور مناطقهن فشققه فاحضرن به * قال ابو بكر قد قيل انه اراد جيب الدروع لانه النساء كن يلبسن الدروع ولها جيب مثل جيب الدراعة فتكون المرأة مكشوفة الصدر والخصر اذا لبستها فامرهن الله بستر ذلك الموضع بقوله (وليضربن بحجرهن على جيوبهن) وفي ذلك دليل على ان صدر المرأة ونحرها عورة لا يجوز للاجنبي النظر اليهما منها * قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن) الآية * قال ابو بكر ظاهره يقتضي اباحة ابداء الزينة للزوج

ولمن ذكر معه من الآباء وغيرهم ومعلوم ان المراد موضع الزينة وهو الوجه واليد والذراع لان فيها السوار والقلب والعضد وهو موضع الدمج والخصر والصدر موضع القلادة والساق موضع الخالخال فاقضى ذلك اباحة النظر للمذكورين في الآية الى هذه المواضع وهي مواضع الزينة الباطنة لانه خص في اول الآية اباحة الزينة الظاهرة للاجنيين واباح للزوج وذوي المحارم النظر الى الزينة الباطنة وروى عن ابن مسعود والزبير القرط والقلادة والسوار والخالخال وروى سفيان عن منصور عن ابراهيم (او ابناء بعولتهن) قال ينظر الى ما فوق الذراع من الاذن والرأس * قال ابو بكر لامعنى لتخصيص الاذن والرأس بذلك اذ لم يخص الله شيئا من مواضع الزينة دون شيء وقد سوى في ذلك بين الزوج وبين من ذكر معه فاقضى عموم اباحة النظر الى مواضع الزينة لهؤلاء المذكورين كما اقتضى اباحتها للزوج ولما ذكر الله تعالى مع الآباء ذوي المحارم الذين يحرم عليهم نكاحهن تحريما مؤبدا دل ذلك على ان من كان في التحريم بمثابتهن فتحكمه حكمهم مثل زوج الابنة وام المرأة والمحرمت من الرضاع ونحوهن وروى عن سعيد بن جبير انه سئل عن الرجل ينظر الى شعر اجنية فكرهه وقال ليس في الآية * قال ابو بكر انه وان لم يكن في الآية فهو في معنى ما ذكر فيها من الوجه الذي ذكرنا وهذا الذي ذكر من تحريم النظر في هذه الآية الا ما خص منه انما هو مقصور على الحرائر دون الاماء وذلك لان الاماء لسائر الاجنيين بمنزلة الحرائر لذوي محارمهن فيما يحل النظر اليه فيجوز للاجنبي النظر الى شعر الامة وذراعها وساقها وصدرها وتديها كما يجوز لذوي المحرم النظر الى ذات محرمه لانه لا خلاف ان للاجنبي النظر الى شعر الامة وروى ان عمر كان يضرب الاماء ويقول اكشفن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر فدل على انهن بمنزلة ذوات المحارم ولا خلاف ايضا انه يجوز للامة ان تسافر بغير محرم فكان سائر الناس لها كذوي المحارم للحرائر حين جازلهم السفريهن الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الا مع ذي محرم او زوج فلما جازل للامة ان تسافر بغير محرم علمنا انها بمنزلة الحررة لذوي محرمها فيما يستباح النظر اليه منها وقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الا مع ذي محرم او زوج دال على اختصاص ذي المحرم باستباحة النظر منها الى كل ما لا يحل للاجنبي وهو ما وصفنا بديا وروى منذر الثوري ان محمد بن الحنفية كان يمشط امه وروى ابو البخترى ان الحسن والحسين كانا يدخلان على اخيهما ام كلثوم وهي تمشط وعن ابن الزبير مثله في ذات محرم منه وروى عن ابراهيم انه لا بأس ان ينظر الرجل الى شعر امه واخوته وخالاته وعمته وكره السابقين * قال ابو بكر لا فرق بينهما في مقتضى الآية وروى هشام عن الحسن في المرأة تضع خمارها عند اخيها قال والله ما لها ذلك وروى سفيان عن ليث عن طاوس انه كره ان ينظر الى شعرا بنته واخوته وروى جرير عن مغيرة عن الشعبي انه كره ان يسدد الرجل النظر الى شعر ابنته واخوته * قال ابو بكر وهذا عندنا محمول على الحال التي يخاف فيها ان تشبه لانه لو حمل على الحال التي يأمن فيها الشهوة لكان خلاف الآية والسنة وكان ذو محرمها والاجنيون

سواء والآية أيضا مخصوصة في نظر الرجال دون النساء لان المرأة يجوز لها ان تنظر من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر من الرجل وهو السرة فما فوقها وما تحت الركبة والمحظور عليهن من بعضهن بعض ما تحت السرة الى الركبة وقوله تعالى ﴿أَوْنَسَاءُنَّ﴾ روى انه اراد نساء المؤمنات وقوله ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ تأوله ابن عباس وام سلمة وعائشة ان للعبد ان ينظر الى شعر مولاه قالت عائشة والى شعر غير مولاه روى انها كانت تمتشط والعبد ينظر اليها وقال ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وابن المسيب ان العبد لا ينظر الى شعر مولاه وهو مذهب اصحابنا الا ان يكون ذاهم وتأولوا قوله ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ على الاماء لان العبد والحر في التحريم سواء فهي وان لم يحز لها ان يتزوجها وهو عبدها فان ذلك تحريم عارض كمن تحته امرأة اختها محرمة عليه ولا يبيح له ذلك النظر الى شعراختها وكمن عنده اربع نسوة سائر النساء محرمات عليه في الحال ولا يجوز له ان يستريح النظر الى شعورهن فلما لم يكن تحريمها على عبدها في الحال تحريما مؤبدا كان العبد بمنزلة سائر الاجنيين وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا فوق ثلاث الا مع ذي محرم والعبد ليس بذي محرم منها فلا يجوز ان تسافر بها واذا لم يحزله السفر بها لم يحزله النظر الى شعرها كالحرة الاجنبى فان قيل هذا يؤدى الى تطال فائدة ذكر ملك اليمين في هذا الموضع قيل له ليس كذلك لانه قد ذكر النساء في الآية بقوله ﴿أَوْ نَسَاءُنَّ﴾ واراد بهن الحرائر المسلمات فجاز ان يظن ظان ان الاماء لا يجوز لهن النظر الى شعر مولاهن والى ما يجوز للحررة النظر اليه منها فبان تعالى ان الامة والحررة في ذلك سواء وانما خص نساء من بالذكر في هذا الموضع لان جميع من ذكر قبلهن هم الرجال بقوله ﴿وَالرِّبَايُنَ﴾ لا يثبتن الا لبعولتهن الى آخر ما ذكر فكان جائزا ان يظن ظان ان الرجال مخصوصون بذلك اذا كانوا ذوي محارم فبان تعالى اباحة النظر الى هذه المواضع من نساءهن سواء كن ذوات محارم او غير ذوات محارم ثم عطف على ذلك الاماء بقوله ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ لئلا يظن ظان ان الاباحة مقصورة على الحرائر من النساء اذ كان ظاهر قوله ﴿أَوْنَسَاءُنَّ﴾ يقتضى الحرائر دون الاماء كما كان قوله ﴿وَأَسْكِنُوا الْاَيَامِي مِنْكُمْ﴾ على الحرائر دون المماليك وقوله ﴿شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ الاحرار لا ضافهم اليها كذلك قوله ﴿أَوْنَسَاءُنَّ﴾ على الحرائر ثم عطف عليهن الاماء فاباح لهن مثل ما اباح في الحرائر وقوله تعالى ﴿أَوَالْتَابِعِينَ غَيْرَ اُولَى الْاَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ روى عن ابن عباس وقتادة ومجاهد قالوا الذي يتبعك ايضاب من طعامك ولا حاجة في النساء وقال عكرمة هو العين وقال مجاهد وطاوس وعطاء والحسن هو الالة وقال بعضهم هو الاحق الذي لا ربه في النساء وروى الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم تحت فكانوا يعدونه من غير اولى الاربعة قالت فدحل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو بنت امرأة فقال لا ارى هذا يعلم مهننا لا بدخل عليكن فحججوه وروى هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ام سلمة ان

النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها تحت فاقبل على احدى ام سلمة فقال يا عبد الله لو فتح الله لكم غدا الطائف دللتك على بات غيلان فانها تقبل باربع وتدبر بثمان فقال لا ارى هذا يعرف ما ههنا لا بدخل عليكم فاباح النبي صلى الله عليه وسلم دخول المحث عليهن حين ظننه من غير اولى الاربعة فلما علم انه يعرف احوال النساء واوصافهن علم انه من اولى الاربعة فحججه وقوله تعالى ﴿أَوَالْطُّفُلَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ قال مجاهد هم الذين لا يدرون ما هن من الصغر وقال قتادة الذين لم يبلغوا الحلم منهم قال ابو بكر قول مجاهد اظهر لان معنى انهم لم يظهروا على عورات النساء انهم لا يميزون بين عورات النساء والرجال لصغرهم وقلة معرفتهم بذلك وقدم الله تعالى الطفل الذي قد عرف عورات النساء بالاستيذان في الاوقات الثلاثة بقوله ﴿لَيْسَ أَذْنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ واراد به الذي عرف ذلك واطلع على عورات النساء والذي لا يؤمر بالاستيذان اصغر من ذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع فلم يأمر بالتفرقة قبل العشر وامر بها في العشر لانه قد عرف ذلك في الاكثر الاعم ولا يعرفه قبل ذلك في الاغلب وقوله تعالى ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ رِجْلَهُنَّ لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ روى ابو الاحوص عن عبد الله قال هو الخاء خال وكذلك قال مجاهد انما نهيت ان تضرب رجليها لئلا يسمع صوت الخاء خال وذلك قوله ﴿لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ قال ابو بكر قد عقل من معنى اللفظ النبي عن ابداء الزينة واطهارها لورود النص في النهي عن اسماء صوتهما اذ كان اظهار الزينة اولى بالنهي مما يعلم به الزينة فاذا لم يحز باخفى الوحيين لم يحز باظهرها وهذا يدل على صحة القول بالقياس على المعاني التي قد علق الاحكام بها وقد تكون تلك المعاني تارة جلية بدلالة فحوى الخطاب عليها وتارة خفية يحتاج الى الاستدلال عليها باصول اخرسواها وفيه دلالة على ان المرأة منهية عن رفع صوتها بالكلام بحيث يسمع ذلك الاجانب اذ كان صوتها اقرب الى الفتنة من صوت خاء خالها ولذلك كره اصحابنا اذان النساء لانه يحتاج فيه الى رفع الصوت والمرأة منهية عن ذلك وهو يدل ايضا على حظر النظر الى وجهها للشهوة اذ كان ذلك اقرب الى الرية واولى بالفتنة

باب الترغيب في النكاح

قال الله عز وجل ﴿وَأَنْكِحُوا الْاَيَامِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَأَمَّاكُمْ﴾ الآية قال ابو بكر ظاهره يقتضى الانجاب الاله قد قامت الدلالة من اجماع السلف وفقهاء الامصار على انه لم يرد بها الايجاب وانما هو استحباب ولو كان ذلك واجبا لورد النقل بفعله من النبي صلى الله عليه وسلم ومن السلف مستقيضا شائعا لعموم الحاجة اليه فلما وجدنا عصر النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الاعصار بعده قد كان في الناس ايامى من الرجال والنساء فلم ينكر واترك تزويجهم ثبت انه لم يرد الايجاب وبطل على انه لم يرد الايجاب ان الائم التيب لو ايت الزوج لم يكن للولي اجبارها عليه ولا تزويجها بغير امرها وايضا مما يدل على انه على الذنب اتفاق الجميع على انه لا يحجر على تزويج عبده وامته وهو

معطوف على الأيامي وقد على أنه مندوب في الجمع ولكن دلالة الآية واضحة في وقوع العقد الموقوف
 المخصص بذلك الأولياء دون غيرهم وكل أحد من الناس مندوب إلى تزويج الأيامي المحتاجين
 إلى النكاح فإن تقدم من العقود عليهم أمر فهو نافذ وكذلك إن كانوا ممن يجوز عقدهم عليهم
 مثل المجنون والصغير فهو نافذ أيضا وإن لم يكن لهم ولاية ولا أمر فعقدهم موقوف على إجازة
 من يملك ذلك العقد فقد اقتضت الآية جواز النكاح على إجازة من يملكها فإن قيل هذا
 يدل على أن عقد النكاح إنما يليه الأولياء دون النساء وإن عقودهن على أنفسهن غير حائزة
 قيل له ليس كذلك لأن الآية لم تخص الأولياء بهذا الأمر دون غيرهم وعمومه يقتضي ترغيب
 سائر الناس في العقد على الأيامي ألا ترى أن اسم الأيامي ينتظم الرجال والنساء وهو في الرجال
 لم يرد به الأولياء دون غيرهم كذلك في النساء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبار كثيرة
 في الترغيب في النكاح منها ما رواه ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثلاثة حق على الله عونهم المحاهد في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الأداء
 والنكاح الذي يريد العفاف وروى إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء
 وقال إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
 وعن شداد بن أوس أنه قال لاهله زوجوني فإن النبي صلى الله عليه وسلم أوصاني أن لا ألقى الله
 أحزب وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا خالد عن سفيان عن عبد الرحمن
 ابن زياد عن عبد الله بن يزيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير
 متاعها المرأة الصالحة وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا بشر قال حدثنا سعيد بن منصور قال حدثنا
 سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب
 فطرى فليستن بسقى ومن سقى النكاح قال إبراهيم بن ميسرة ولا أقول لك إلا ما قال
 عمر لابي الزوائد ما يمنعك من النكاح إلا عجز أو فجور فإنه قيل قوله تعالى (وانكحوا
 الأيامي منكم) عمومه يقتضي تزويج الأب ابنته البكر الكبيرة ولولا قيام الدلالة على أنه
 لا يزوج البنت الكبيرة بغير رضاها لكان جائز له تزويجها بغير رضاها لعموم الآية فإنه قيل له معلوم
 أن قوله (وانكحوا الأيامي منكم) لا يختص بالنساء دون الرجال لأن الرجل يقال له أيم
 والمرأة يقال لها أيمة وهو اسم للمرأة التي لأزواجها والرجل الذي لامرأته قال الشاعر
 فإن نكحتي أنكح وان تنابني * وإن كنت افق منكم أتأيم

وقال آخر

ذري على أيم منكم ونكح

وقال عمر بن الخطاب ما رأيت مثل من يجلس أيما بعد هذه الآية (وانكحوا الأيامي منكم)
 التحصوا المتأفيا إليه فلما كان هذا الاسم شاملا للرجال والنساء وقد اضمحل في الرجال تزويجهم
 بأنهم فوجب استعمال ذلك الصغير في النساء أيضا وأيضا فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم

بإستئثار البكر بقوله البكر تستأمر في نفسها وأذن لها صلتها وذلك أمر وإن كان في صورة
 الحبر وذلك على الوجوب فلا يجوز تزويجها إلا بأذنها وأيضا قال حديث محمد بن عمرو
 عن أبي سلبية عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح البتيمة
 إلا بأذنها فإن سكنت فهو أذنها وإن ابت فلا جواز عليها وإنما أراد به البكر لأن البكر هي
 التي يكون سكوتها رضا وحديث ابن عباس في فتاة بكر زوجها أبوها بغير أمرها فاختصموا
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجيزي ماض أبوك وقد بينا هذه المسئلة
 فيما سلف فإنه قوله تعالى (والصالحين من عبادكم وأما نكم) فيه دلالة على أن للمولى أن
 يزوج عبده وأمه بغير رضاها وأيضا لا خلاف أنه غير جائز للعبد والامة أن يتزوجا بغير
 إذن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عامر
 فثبت أن العبد والامة لا يملكان ذلك فوجب أن يملك المولى منهما ذلك كسائر العقود
 التي لا يملكها ولا يملكها المولى عليهما فإنه قوله تعالى (أن يكونوا فقراء بفهم الله من فضله) خبر
 ونحوه الله تعالى لا محالة على ما يجزبه فلا يخلو ذلك من أحد وجهين إما أن يكون خاصا في بعض
 المذكورين دون بعض إذ قد وجدنا من يتزوج ولا يستغنى بالمال وإما أن يكون المراد الغنى
 بالعفاف فإن كان المراد خاصا فهو في الأيامي الأحرار الذين يملكون فيستغنون بما يملكون
 أو يكون عاما فيكون المعنى وقوع الغنى بملك البضع والاستغناء به عن تكميله إلى المحظور فلا دلالة
 فيه إذا على أن العبد يملك وقد بينا مسئلة ملك العبد في سورة النحل

باب المكاتب

قال الله تعالى (والذين يبتغون الكتاب بما مملكت إيمانكم فكانبوهم ان علمهم فيهم خيرا)
 روى عن عطاء قال ما أراه إلا واجبا وهو قول عمرو بن دينار وروى عن عمر أنه أمر أنسا
 بأن يكتب سيرين ابنا محمد بن سيرين فاني فرغ عليه الدرة وضربه وقال فكانبوهم ان علمهم
 فيهم خيرا وحلف عليه ليكاتبته وقال الضحاك ان كان للمملوك مال فعزيمه على مولاه ان
 يكاتبه وروى الحجاج عن عطاء قال ان شاء كاتب وان شاء لم يكاتب إنما هو تعلم وكذلك قول
 الشعبي فإنه قال أبو بكر هذا ترغيب عند عامة أهل العلم وليس بالحباب وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وما روى عن عمر في قصة سيرين يدل على
 ذلك أيضا لأنها لو كانت واجبة لحكم بها عمر عليه ولم يكن يحتاج أن يحلف على انس لمكاتبته
 ولم يكن انس أيضا يمتنع من شيء واجب عليه فإنه قيل لو لم يكن يراها واجبة لما رفع عليه
 الدرة ولم يضربه فإنه قيل لأن عمر رضي الله عنه كان كالوالد المشفق للرعية فكان يأمرهم بماله في
 الحظ في الدين وان لم يكن واجبا على وجه التأديب والمصلحة ويدل على أنها ليست على الوجوب
 أنه موكل إلى غالب ظن المولى ان فيهم خيرا فلما كان المرجع فيه للمولى لم يلزمه الإيجاب
 عليه * وقوله (ان علمهم فيهم خيرا) روى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن النبي

صلى الله عليه وسلم (فكتبواهم ان علمتم فيهم خيرا) ان علمتم لهم حرقة ولا تدعوهم
كلا على الناس وذكر ابن جريح عن عطاء ان علمتم فيهم خيرا قال ما تراه الا المال ثم تلا قوله تعالى
(كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا) قال الخير المال فيما رى قال وبلغني عن
ابن عباس يعني بالخير المال وروى ابن سيرين عن عبيدة ان علمتم فيهم خيرا قال اذا صلى
وعن ابراهيم وفاة وصدا وقال مجاهد مالا وقال الحسن صلاحا في الدين **ع** قال ابو بكر الاظهر
انه اراد الصلاح فيتنظم ذلك الوفاء والصدق واداء الامانة لان المفهوم من كلام الناس اذا
قالوا فلان فيه خير انما يريدون به الصلاح في الدين ولو اراد المال لقال ان علمتم لهم خيرا
لانه انما يقال لفلان مال ولا يقال فيه مال وايضا فان العبد لا مال له فلا يجوز ان يسأول
عليه وما روى عن عبيدة اذا صلى فلامنى له لانه جائز مكاتبه اليهودى والنصراني بالآية وان
لم تكن لهم صلاة **و** وقوله تعالى **وآتوهم من مال الله الذي آتاكم** اختلف اهل العلم في المكاتب
هل يستحق على مولاه ان يضع عنه شيئا من كتابته فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد
ومالك والنوري ان وضع عنه شيئا فهو حسن مندوب اليه وان لم يفعل لم يجز عليه وقال
الشافعي هو على الوجوب وروى عن ابن سيرين في قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)
قال كان يعجبهم ان تدعوه طائفة من مكاتبته **ع** قال ابو بكر ظاهر قوله كان يعجبهم انه اراد به
الصحابة وكذلك قول ابراهيم كانوا يكرهون وكانوا يقولون الظاهر من قول التابعي اذا
قل ذلك انه اراد به الصحابة فقول ابن سيرين يدل على ان ذلك كان عند الصحابة على
الندب لا على الايجاب لانه لا يجوز ان يقال في الايجاب كان يعجبهم وروى يونس عن الحسن
وابراهيم (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال حنن عليه مولاه وغيره وروى مسلم بن ابي
سريع عن غلام عثمان بن عفان قال كاتبني عثمان ولم يحط عني شيئا **ع** قال ابو بكر ويحتمل
ان يريد بقوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ما ذكره في آية الصدقات من
قوله (وفي الرقاب) وقد روى ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني عملا
يدخلني الجنة قال اعتق النسيئة وفك الرقية قال اليسا واحدا قال عتق النسيئة ان تفرد
بتفكها وفك الرقية ان تعين في ثمنها وهذا يدل على ان قوله (وفي الرقاب) قد اقتضى اعطاء المكاتب
فاحتمل ان يكون قوله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) دفع الصدقات الواجبات
والادب بذلك جواز دفع الصدقة الى المكاتب وان كان مولاه غنيا ويدل عليه انه امر باعطائه
من مال الله وما اطلق عليه هذه الاضافة فهو ما كان سبيله الصدقة وصرفه في وجوه القرب
وهذا يدل على انه اراد مالا هو ملك لمن امر بايتائه وان سبيله الصدقة وذلك الصدقات
الواجبة في الاموال ويدل عليه قوله (من مال الله الذي آتاكم) وهو الذي قد صحح
ملكه للمالك وامر باخراج بعضه ومال الكتابة ليس بدن صحيح لانه على عبده
والمولى لا يثبت له على عبده دين صحيح وعلى قول من وجب حظ بعض الكتابة يثبت ان
يسقط بعد عقد الكتابة وذلك خلاف موجب الآية من وجوه احدها انه اذا سقط لم يحصل

مال الله قد آتاه المولى والثاني ان ما آتاه فهو الذي يحصل في يده وبمكة التصرف فيه وما سقط
عقب العقد لا يمكنه التصرف فيه ولم يحصل له عليه بل لا يستحق الصفة بانه من مال الله الذي
آتاه اياه وايضا لو كان الايتاء واجبا لكان وجوبه متعلقا بالعقد فيكون العقد هو الموجب له
وهو المسقط وذلك مستحيل لانه اذا كان العقد يوجب وهو بعينه مسقط استحالة وجوبه
لتناقض الايجاب والاسقاط **ع** فان قيل ليس يتمتع ذلك في الاصول لان الرجل اذا زوج امته
من عبده يجب عليه المهر بالعقد يسقط في الثاني **ع** قيل له ليس كذلك لانه ليس الموجب له
هو المسقط اذ كان الذي يوجب هو العقد والذي يسقطه هو حصول ملكة للمولى في الثاني
فالموجب له غير المسقط وكذلك من اشترى اياه فعتق عليه فالموجب للمالك هو الشراء والموجب
للعتاق حصول الملك مع النسب ولم يكن الموجب له هو المسقط وقد حكي عن الشافعي ان الكتابة ليست
بواجبة وان يضع عنه بعد الكتابة واجب اقل ما يقع عليه اسم شئ ولو مات المولى قبل ان يضع عنه
وضع الحاكم عنه اقل ما يقع عليه اسم شئ **ع** قال ابو بكر فلو كان الخط واجبا لما احتاج ان يضع
عنه بل يسقط القدر المستحق كمن له على انسان دين ثم صار للمدين عليه مثله انه يصير قصاصا
ولو كان كذلك لحصلت الكتابة مجهولة لان الباقي بعد الخط مجهول فيصير بمنزلة من كاتب
عبده على الف درهم الاشئ وذلك غير جائز وجملة ذلك ان الايتاء لو كان فرضا لسقط نه لا
يخلو من ان يكون ذلك القدر معلوما او مجهولا فان كان معلوما فالواجب ان تكون الكتابة بما
بقى فيعتق اذا ادى ثلاثة آلاف درهم والكتابة اربعة آلاف درهم وذلك فاسد من وجهين احدهما
انه لا يصح الاشهاد على الكتابة اربعة آلاف درهم ومع ذلك فلا معنى لذكر شئ لا يثبت
وايضا فانه يعتق باقل مما شرط وهذا فاسد لان اداء جميعها مشروط فلا يعتق باداء بعضها
وايضا فان الشافعي قال المكاتب عبد مابق عليه درهم فالواجب اذ ان لا يسقط شئ ولو كان
الايتاء مستحقا لسقط وان كان الايتاء مجهولا فالواجب ان يسقط ذلك القدر فبقى الكتابة
على مال مجهول **ع** فان قيل روى عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن انه كاتب غلاما له
فترك له ربيع مكاتبته وقال ان عليا كان يأمرنا بذلك ويقول هو قول الله (وآتوهم من مال
الله الذي آتاكم) وروى عن مجاهد انه قال تعطيه ربعا من جميع مكاتبته تعجيله من مالك **ع**
قيل له هذا يدل على انهم لم يروا ذلك واجبا وانه على وجه الندب لانه لو كان واجبا عندهم
لسقط بعد عقد الكتابة هذا القدر اذ كان المكاتب مستحقا له ولم يكن المولى يحتاج الى ان
يعطيه شيئا **ع** فان قيل قد يجوز ان يجب عليه مال الكتابة مؤجلا ويستحق هو على المولى
ان يعطيه من ماله مقدار الربع فلا يصير قصاصا بل يستحق على المولى تعجيله فيكون مال
الكتابة الى اجله كمن له على رجل دين مؤجل فيصير للمدين على الطالب دين حال فلا يصير
قصاصا **ع** قيل له ان الله تعالى لم يفرق بين الكتابة الحالة والمؤجلة وكذلك من روى عنه
من السلف الخط لم يفرقوا بين الحالة والمؤجلة ولم يفرق ايضا بين ان يحل مال الكتابة المؤجل
وبين ان لا يحل فيما ذكره من الخط والايتاء فعلمنا انه لم يرد به الايجاب اذ لم يجعله قصاصا اذا كانت

حالة او كانت مؤجلة فجلت واوجب الایاء في الحالين والایاء هو الاعطاء وما يصير فصاحا لا يطلق فيه الاعطاء * وما يدل من جهة السنة على ما وصفنا ما روى يونس والليث عن الزهري عن عمرو بن عائشة قالت جاءتني بريرة فقالت يا عائشة اني قد كاتبته اهلي على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينيني ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اعطيهم ذلك جميعا ويكون ولاؤك لي ففعلت فابوا وقالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك منها بتاعي واعتقي فانما الولاء لمن اعتق وذكر الحديث وروى مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة بنحوه فلما لم تكن قضت من كتابتها شيئا وادارت عائشة ان تؤدى عنها كتابتها كلها وذكرته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبير عليها ولم يقل انها يستحق ان يحط عنها بعض كتابتها او ان يعطيها المولى شيئا من ماله ثبت ان الخط من الكتابة على التدب لا على الايجاب لانه لو كان واجبا لانكره النبي صلى الله عليه وسلم ولقال لها ولم تدفعي اليهم مالا يجب لهم عليها * ويدل عليه ايضا ما روى محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عمرو بن عائشة ان جويرة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس اول ابن عم له فكانت فاجئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينه على كتابتي فقال فهل لك في خير من ذلك فقالت وما هو يا رسول الله فقال اقضي عنك كتابتك واتزوجك قالت نعم قال قد فعلت في هذا الحديث انه بذل لجويرة اداء جميع كتابتها عنها الى مولايها ولو كان الخط واجبا لكان الذي تصد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاداء عنها باق كتابتها وقدر روى عن عمر وعثمان والزبير ومن قدما قولهم من السلف انهم لم يكونوا يرون الخط واجبا ولا يروى عن نظرهم خلافه وما روى عن علي فيه فقد بينا انه يدل على انه آخذ بالاجابا * ويدل عليه ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن المنني قال حدثني عبد الصمد قال حدثنا حماد قال حدثنا عباس الجريري عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عشر اواق فهو عبد وايما عبد كاتب على مائة دينار فاداه الا عشرة دنانير فهو عبد ولو كان الخط واجبا لاسقط عنه قدره وفي ذلك دلالة على انه غير مستحق والله اعلم

باب الكتابة الحالة

قال الله تعالى (فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) فقتضى ذلك جوازها حالة ومؤجلة لا طلاق ذلك من غير شرط الاجل والاسم يتناولها في حال التعجيل والتأجيل كالبيع والاجارة وسائر العقود فواجب جوازها حالة لعدم اللفظ * وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وزفر وابو يوسف ومحمد يجوز الكتابة الحالة فان اداها حين طلبها المولى منه والارد في الرق وهل ابن القاسم عن مالك في رجل قال كاتبوا عبيدي على الف ولم يضرب لها

اجلا انها تجم على المكاتب على قدر ما يرى من كتابة مثله وقدر قوته قال فالكتابة عند الناس منجمة ولا تكون حالة ان ابي ذلك السيد وقال الليث انما جعل التجنيم على المكاتب رفقا بالمكاتب ولم يجعل ذلك رفقا بالسيد وقال المزني عن الشافعي لا تجوز الكتابة على اقل من خمسين * قال ابو بكر قد ذكرنا دلالة الآية على جوازها حالة وايضا لان مال الكتابة بدلا عن الرقبة كان بمنزلة اثمان الاعيان المبيعة فتجوز عاجلة واجلة وايضا لاختلافون في جواز العتق على مال حال فوجب ان تكون الكتابة مثله لانه بدل عن العتق في الحالين الا ان في احدها العتق معلق على شرط الاداء وفي الآخر معجل فوجب ان لا يختلف حكمهما في جوازها على بدل عاجل * فان قيل العبد لا يملك فيحتاج بعد الكتابة الى مدة يمكنه المكسب فيها فوجب ان لا تجوز الا مؤجلة اذ كانت تقتضي الاداء ومتى امتنع الاداء لم تصح الكتابة * قيل له هذا غلط لان عقد الكتابة يوجب ثبوت المال في ذمته للمولى ويصير بها المكاتب في يد نفسه ويملك اكسابه وتصرفه وهو بمنزلة سائر الديون الثابتة في الذم التي يجوز العقد عليها ولو كانت هذه علة صحيحة لوجب ان لا تجوز العتق على مال حال لانه لم يكن مالا كاشي قبل العقد وان جاز ذلك لانه يملك في المستقبل بعد العتق فكذلك المكاتب يملك اكسابه بعد الكتابة ولوجب ايضا ان لا تجوز شري الفقير لانه بمن حال لانه لا يملك شيئا وان يعتق عليه اذا ملكه فلا يقدّر على الاداء * فان قلت انه يملك ان يستقرض * قلنا في المكاتب مثله

باب الكتابة من غير ذكر الحرية

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومالك بن انس اذا كاتبه على الف درهم ولم يقل ان ادبت فانت حر فهو جائز ويعتق بالاداء وقال المزني عن الشافعي اذا كاتبه على مائة دينار الى عشر سنين كذا كذا نجما فهو جائز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة اذا ادبت هذا فانت حر ويقول بعد ذلك ان قولي قد كاتبك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر * قال ابو بكر قوله تعالى (فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) يقتضي جوازها من غير شرط الحرية ويتضمن الحرية لان الله تعالى لم يقل فكتبوهم على شرط الحرية فدل على ان اللفظ يتضمنها كلفظ الخلع في تضمنه للطلاق ولفظ البيع فيما يتضمن من التمليك والاجارة فيما يقتضيه من تمليك المنافع والتكاح في اقتضائه تمليك منافع البضع ويدل عليه ايضا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عشر اواق فهو رقيق فاجاز الكتابة مطلقة على هذا الوجه من غير شرط حرية فيها واذا صحت الكتابة مطلقة من غير شرط حرية وجب ان يعتق بالاداء لان صحة الكتابة تقتضي وقوع العتق بالاداء

باب المكاتب متى يعتق

قال ابو بكر حكى ابو جعفر الطحاوي عن بعض اهل العلم انه حكى عن ابن عباس ان المكاتب

يعتق بعقد الكتابة وتكون الكتابة ديناً عليه قال أبو جعفر لم نجد لذلك اسناداً ولم يقل به أحد نعلمه قال وقد روى أبو جعفر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤدي المكاتب بحصة ماله دية حر وما بقي عليه دية عید ورواه أيضاً يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس وقال ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وأحد الرواة عن عمر أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وروى عن عمر أنه إذا أدى النصف فهو غريم ولا رق عليه وقال ابن مسعود إذا أدى ثلثاً أو ربعاً فهو غريم وهو قول شريح وروى إبراهيم عن عبد الله أنه إذا أدى قيمة رقبته فهو غريم **:** قال أبو بكر حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا أبو بدر قال حدثنا سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم ومن جهة النظر أن الأداء لما كان مشروطاً في العتق وجب أن لا يعتق إلا بأداء الجميع كالمعتق لا يقع الا بوجود كمال الشرط الا ترى أنه إذا قال إذا كنت فلا تأوفاً لانا فانت حران العتق لا يقع الا بكلامهما ويدل عليه أنه لما كان مال الكتابة بدلاً من العتق لم يخل ذلك من أحد وجهين إما أن يقع العتق بنفس العقد وذلك خلاف السنة والنظر على ما بينا أو أن يوقعه بعد الأداء فيكون بمنزلة المبيعات التي لا يستحق تسليمها إلا بأداء جميع الثمن فثبت حين لم يقع بالعقد أنه لا يقع إلا بأداء الجميع ***** واختلفوا في المكاتب إذا مات وترك وفاءً فقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن الزبير تؤدي كتابته بعد موته ويعتق وهو قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى وابن شبرمة وعثمان بن النور واليوردى والحسن بن صالح وقالوا أن فضل شيء فهو ميراث لورثته فإن لم يترك وفاءً وترك ولداً ولدوا في كتابته سعوا فيما على أبيهم من النجوم وقال مالك والليث أن ترك ولداً قد دخلوا في كتابته سعوا فيها على النجوم وعتق المكاتب وولده وإن لم يترك من دخل في كتابته ففدما مات عبداً لا تؤدي كتابته من ماله وجميع ماله للمولى وقال الشافعي إذا مات وقد بقي عليه درهم ففدما مات عبداً لا يباحقه عتق بعد ذلك وروى عن ابن عمر أن جميع ماله لسيده ولا تؤدي منه كتابته **:** قال أبو بكر لا يخلو الكتابة من أن تكون في معنى الإيمان المعقودة على شروط يبطلها موت المولى أو العبد أيهما كان مثل أن يقول إن دخلت الدار فانت حر ثم يموت المولى أو العبد فيبطل الإيمان ولا يعتق بالشرط أو أن تكون في معنى عقود المبيعات التي لا يبطلها الشرط فلما كان موت المولى لا يبطل الكتابة ويعتق بالأداء إلى الورثة وجب أن لا يبطله موت العبد أيضاً مادام الأداء ممكناً وهو أن يترك وفاءً فتؤدي كتابته من ماله وبحكم بعته قبل الموت بلا فصل **:** قال فيل لا يصح عتق الميت وقد علمنا أنه مات عبداً لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم **:** قال فيل له إذا مات وترك وفاءً فحكمه موقوف مراعى فإن أدبت كتابته حكمنا بأنه كان حراً قبل الموت بلا فصل كما أن الميت لا يصح منه إيقاع عتق بعد الموت ثم إذا مات المولى فادى المكاتب الكتابة حكمنا باعتق موقع من جهة الميت ويكون الولامه وليس يتمتع في الأصول نظائر ذلك من كون الشيء مراعى على معنى

مق وجد حكمه بوقوعه بحال متقدمة مثل من جرح رجلاً فيكون حكم جراحه مراعى فلو مات الجراح ثم مات المحروح من الجراحة حكمنا بأنه كان قاتلاً يوم الجراحة مع استحالة وقوع القتل منه بعد موته وكما أن رجلاً لو حفر بئراً في طريق المسلمين ثم مات فوقعت فيها دابة لانسان لحقه ضمانها وصار بمنزلة جنايته قبل الموت من بعض الوجوه فلو كان ترك عبداً فاعتقه الوارث ثم وقعت فيها دابة ضمن الوارث قيمة العبد وحكمنا في باب الضمان بأن الجناية كانت موجودة يوم الموت ولو أن رجلاً مات وترك حملاً فوضعه لاقل من سنتين بيوم وورثه وإن كان معلوماً أنه كان نطفة وقت موته ولم يكن ولداً ثم قد حكمنا له بحكم الولد حين وضعه ولو أن رجلاً مات وترك ابنتين والف درهم وعليه دين الف درهم أيهما لا يرثانه فإن مات أحد الابنتين عن ابن ثم أبرا الغريم من الدين أخذ ابن الميت منها حصته ميراثاً عن أبيه ومعلوم أن الابن لم يكن مالكا له يوم الموت ولكنه جعل في حكم المالك لتقدم سببه كذلك المكاتب بحكم بعته عند الأداء قبل الموت بلا فصل الا ترى أن المقتول خطأ لا يجب دية الا بعد الموت وهو لا يملك بعد الموت شيئاً فجعلت الدية في حكم ما هو مالكا في باب كونها ميراثاً لورثته وأنه يقضى منه دينه وتتخذ منها وصاياه **:** قوله تعالى **﴿ولا تكثرها فتياتكم على البغاء إن اردن تحصناً﴾** روى الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال كان عبد الله بن أبي يقول لجاريته اذهبي فابقينا شيئاً فأنزل الله تعالى **﴿ولا تكثرها فتياتكم على البغاء﴾** الآية وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس **﴿ومن يكرههن﴾** الآية قال لهن غفور رحيم **:** قال أبو بكر أخبرتني أن المكروهة على الزنا مغفورة لها ما فعلته على وجه الأكرام كأيين تعالى في آية أخرى أن الأكرام على الكفر زيل حكمه إذا ظهره المكروه عليه بلسانه وانما قال **﴿إن اردن تحصناً﴾** لأنها لو أدت الزنا ولم ترد التحصن ثم فعلته على ما ظهر من الأكرام وهي مريضة له كانت آتمة بهذه الإرادة وكان حكم الأكرام زائلاً عنها في الباطن وإن كان ثابتاً في الظاهر وكذلك من أكره على الكفر وهو ياباه في الظاهر إلا أنه فعله مريد له لا على وجه الأكرام كان كافراً وكذلك قال أصحابنا فيمن أكره على أن يقول الله ثالث ثلاثة أو على أن يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فمخطر ببالة أن يقوله على وجه الحكاية عن الكفار أو أن يعتق شتم محمد آخر غير النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصرف قصده ونيته إلى ذلك واعتقد أن يقوله على الوجه الذي أكره عليه كان كافراً **:** قوله تعالى **﴿الله نور السموات والارض﴾** روى عن ابن عباس في إحدى الروايتين وعن انس هادي أهل السموات والارض وعن ابن عباس أيضاً وأبي العالية والحسن بن نور السموات والارض نجومها وشمسها وقرها **:** قوله تعالى **﴿مثل نوره﴾** قال أبي بن كعب والضحاك الضمير عائدة على المؤمن في قوله **﴿نوره﴾** بمعنى مثل النور الذي في قلبه بهداية الله تعالى وقال ابن عباس عائدة على اسم الله بمعنى مثل نور الله الذي هدى به المؤمن وعن ابن عباس أيضاً مثل نوره وهو طاعته وقال ابن عباس وابن جريج المشكاة الكوة التي لا مغلها وقيل أن المشكاة عمود القنديل الذي فيه الفتيلة وهو مثل الكوة وعن أبي بن كعب قال هو مثل ضربه الله تعالى لقلب المؤمن فالمشكاة صدره والمصباح القرآن والزجاجة قلبه قال فهو بين أربع خلال أن أعطى شكر وإن ابتلى صبر

وان حكم عدل وان قال صدق وقال (نور على نور) فهو يتقلب على خمسة انوار فكلامه نور وعمله نور ومدخله نور ومخرجه نور ومصيره الى النور يوم القيامة الى الحق وقيل (نور على نور) اي نور الهدى الى توحيد علي نور الهدى بالقرآن الذي اتى به من عنده وقال زيد بن اسلم (نور على نور) يعني بعضه ببعض وقوله تعالى هو في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها الآية قيل ان معناه ان المصباح المقدم ذكرها في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو وقيل توعد في بيوت اذن الله ان ترفع وقال ابن عباس هذه البيوت هي المساجد وكذلك قال الحسن ومجاهد وقال مجاهد ان ترفع معناه ترفع بالبناء كما قال (واذ رفع ابراهيم القواعد من البيت) وقال ان ترفع ان تعظم بذكره لانها مواضع الصلوات والذكر وروى ابن ابي مليكة عن ابن عباس انه سئل عن صلاة الصبح فقال انها في كتاب الله وما يغوص عليها الاغواص ثم قرأ (في بيوت اذن الله ان ترفع) قال ابو بكر بن جهم ان يكون المراد الامر من جميعا من رفعها بالبناء ومن تعظيمها جميعا لانها مبنية لذكر الله والصلوة وهذا يدل على انه يجب تنزيهاها من القعود فيها لامور الدنيا مثل البيع والشراء وعمل الصناعات ولغو الحديث الذي لا فائدة فيه والسفه وما جرى مجرى ذلك وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صيانتكم ومجانبتكم ورفع اصواتكم وسبكم وشراكم واقامة حدودكم وجرؤوا في جمعكم وضموا على ابوابها المطاهر وقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال قال ابن عباس والمضجك يصل له فيها بالغداة والعشي وقال ابن عباس كل تسبيح في القرآن صلاة وقوله تعالى في رجال لانهم هم تجارة ولا بيع عن ذكر الله روى عن الحسن في هذه الآية والله لقد كانوا يتابعون في الاسواق فاذا حضر حق من حقوق الله بدؤوا بحق الله حتى يقضوه ثم عادوا الى تجارتهم وعن عطاء قال شهدت الصلاة المكتوبة وقال مجاهد (عن ذكر الله) قال عن مواقيت الصلاة ورأى ابن مسعود اقواما يتجرون فلما حضرت الصلاة قاموا اليها قال هذا من الدين قال الله تعالى فيهم (لانهم هم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) وقوله تعالى الم تر ان الله يسبح له من في السموات والارض فان التسبيح هو التزنية لله تعالى عما لا يجوز عليه من الصفات فجميع ما خلقه الله منزله من جهة الدلالة عليه والمقلاء المطيعون ينزهونه من جهة الاعتقاد والوصف له بما يليق به وتنزيهه عما لا يجوز عليه وقوله تعالى كل قد علم صلاته وتسبيحه يعني صلاة من يصلي منهم فالله يعلمها وقال مجاهد الصلاة للانسان والتسبيح لكل شيء وقوله تعالى ويزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء قيل ان من الاولى لا ابتداء الفاية لان ابتداء الاتزال من السماء والثانية للتبعية لان البرد بعض الجبال التي في السماء والثالثة تبين الجنس اذ كان جنس تلك الجبال جنس البرد وقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) قيل ان اصل الخلق من ماء ثم قلب الى النار فخلق منه الجن ثم الى الریح وخلق الملائكة منها ثم الى الطين فخلق آدم منه وذكر الذي ينشئ على رجلين والذي ينشئ على اربع ولم يذكر ما ينشئ على اكثر من اربع لانه كالذي ينشئ على اربع في رأى العين فترد ذكره لان العبرة تكفي بذكر الاربع

باب لزوم الاجابة لمن دعى الى الحاكم

قال الله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم فاذ افرق منهم معرضون وهذا يدل على ان من ادعى على غيره حقا ودعا الى الحاكم فعليه اجابته والصير معه اليه لان قوله تعالى (واذا دعوا الى الله) معناه الى حكم الله ويدل على ان من اتى الحاكم فادعى على غيره حقا ان على الحاكم ان يعديه ويحضره ويحول بينه وبين تصرفه واستغاله وقد حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم الحارثي قال حدثنا عبد الله بن سيب قال حدثنا ابو بكر بن شيبة قال حدثنا قليح قال حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان الاغر الجهني قال جئت استعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل لي عليه شطر تمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاني بكر اذهب معه فخذ له حقه * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا حسين بن اسحاق التستري قال حدثنا رجاء الحافظ قال حدثنا شاهين قال حدثنا روح بن عطاء عن ابيه عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى سلطان فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل قال حدثنا عبد الرحمن بن صالح قال حدثنا يحيى عن ابي الانهب عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى حاكم من حكام المسلمين فلم يجب فهو ظالم لاحق له * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا محمد بن بشر اخو خطاب قال حدثنا محمد بن عباد قال حدثنا حاتم عن عبد الله بن محمد بن سجيل عن ابيه عن ابي حذرد قال كان لهودي على اربعة دراهم فاستعدي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي على هذا اربعة دراهم وقد غلبني عليها فقال اعطه حقه قلت والذي بعثك بالحق نياما أصبحت اقدر عليها قال اعطه حقه فاعدت عليه فقال اعطه حقه فخرجت معه الى السوق فكانت على رأسي عمامة وعلى بردي مزرها فاتررت بالعمامة وقال اشتر البرد فاشترى اربعة دراهم فهدم الاخبار مواطئة لما دلت عليه الآية وقوله تعالى انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا تأكيد لما تقدم ذكره من وجوب الاجابة الى الحكم اذا دعوا اليه وجعل ذلك من صفات المؤمنين ودل على ان من دعى الى ذلك فعليه الاجابة بالقول بديا بان يقول سمعنا واطعنا ثم يصير معه الى الحاكم وقوله تعالى (واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن قل لا قسموا طاعة معروفة) روى عن مجاهد قال هذه طاعة معروفة منكم بالقول لا بالاعتقاد يخبر عن كذبهم فيما اقساموا عليه وقيل ان المعنى طاعة قول معروف امثل من هذا القسم وقوله تعالى وعدا الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض وفيه الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه قصر ذلك على قومه بايمانهم بقوله (الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض) فوجد محبته على ما أخبر به فيهم وفيه الدلالة على صحة امامة الخلفاء الاربعة ايضا لان الله استخلفهم في الارض ومكن لهم كجاء الوعد ولا يدخل فيهم معاوية لانه لم يكن مؤمنا في ذلك الوقت

باب استيذان المالك والصبيان

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا ليسأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم الآية روى

ليث بن أبي سليم عن نافع عن ابن عمر وسفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن (ليستأذنكم الذين ملكت إيمانكم) فلا هو في النساء خاصة والرجال يستأذنون على كل حال بالليل والنهار قال أبو بكر أنكر بعضهم هذا التأويل قال لأن النساء لا يطلقن فيهن الذين إذا افتردن وإنما يقال اللاتي كما قال تعالى (واللاتي يئسن من المحيض) قال أبو بكر هذا يجوز إذا عبر بلفظ الممالك كما كان النساء إذا عبر عنهن بالاشخاص وكذلك جائز أن تذكر الاناث إذا عبرت عنهن بلفظ الممالك دون النساء ودون الاماء لأن التذكير والتأنيث في اللفظ كما تقول ثلاث ملاحف فإذا عبرت بالازر ذكرت فقلت ثلاثة أزرقا فظاهر المراد المذكور والاناث من الممالك وليس العبد لأن العبد مأمورون بالاستئذان في كل وقت ما يوجب الاقتصار بالامر في العورات الثلاث على الاماء دونهم إذ كانوا مأمورين في سائر الاوقات في هذه الاوقات الثلاثة اولى ان يكونوا مأمورين به * حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابن السرح والصابح بن سفيان وابن عتبة وهذا حديثه قال اخبرنا سفيان عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابن عباس قال سمعته يقول لم يؤمر بها اكثر الناس آية الاذن وانى لا امر حاربي هذه تستأذن على * وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الفعيني قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة ان نفرا من اهل العراق قالوا يا ابن عباس كيف ترى هذه الآية التي امرنا فيها بما امرنا ولا يعمل بها احد قول الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) الآية الى قوله (عليهم حكم) قال ابن عباس ان الله حليم رحيم بالمؤمنين يحب السر وكان الناس ليس ليوتهم سر ولا حجاب فربما دخل الخادم او الولد او بئمة الرجل والرجل على اهله فامرهم الله بالاستئذان في تلك العورات فجاءهم الله بالسور والخير فلم ار احدا يعمل بذلك بعد * قال أبو بكر وفي بعض الفاظ حديث ابن عباس هذا وهو حديث سليمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو فلما اتى الله بالخير واتخذوا السور والحجاب رأى الناس ان ذلك قد كفاهم من الاستئذان الذي امروا به فاخبر ابن عباس ان الامر بالاستئذان في هذه الآية كان متعلقا بسبب فلما زال السبب زال الحكم وهذا يدل على انه لم ير الآية منسوخة وان مثل ذلك السبب لو عاد لعاد الحكم وقال الشعبي ايضا انها ليست بمنسوخة وهذا نحو ما فرض الله تعالى من الميراث بلوالة بقوله تعالى (والذين عاقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) فكانوا يتوارثون بذلك فلما اوجب التوارث بالنسب جعل ذوى الانساب اولى من مولى الموالاة ومتى فقد النسب عاد ميراث المعاقدة والولاء وقال جابر بن زيد في قوله (ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم) ابتأؤهم الذين عقلوا ولم يبلغوا الحلم من الفلمن والجواري يستأذنون على آباءهم قبل صلاة الفجر وحين يقولون ويخلون وبعد صلاة العشاء وهي العتمة ولم يبلغوا الحلم استأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم اخوانهم اذا كانوا رجالا ونساء لا يدخلون على آباءهم الا باذن ساعة يدخلون اي ساعة كانت وروى ابن جريج عن مجاهد (ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم) قال عبيدكم (والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات) قال من احراركم

وروى عن عطاء مثله وانكر بعضهم هذا التأويل لأن العبد البالغ بمنزلة الحر البالغ في تحريره النظر الى مولاه فكيف يجمع الى الصبيان الذين هم غير مكلفين قال فلا يظهر ان يكون المراد الصبيد الصغار والاماء وصغارنا الذين لم يبلغوا الحلم وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ ليستأذنكم الذين لم يبلغوا الحلم بما ملكت ايمانكم وقال سعيد بن جبير والشعبي هذا مما هوون به الناس وما نسخت وقال ابو قتادة ليس بواجب وهو كقوله تعالى (واشهدوا اذا تباعتم) وقال القاسم بن محمد يستأذن عند كل عورة ثم هو طواف بعدها يعني انه يستأذن عند اوقات الخلوة والتفضل في الثياب وطرحها وهو طواف بعدها لانها اوقات السر ولا يستطيع الخادم والغلام والصبي الامتناع من الدخول كما قال صلى الله عليه وسلم في الهرة انها من الطوافين عليكم والطوافات يعني انه لا يستطيع الامتناع منها وروى ان رجلا قال لعمر استأذن على امي قال نعم وكذلك قال ابن عباس وابن مسعود

فصل

قوله تعالى (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على بطلان قول من جعل حد البلوغ خمس عشرة سنة اذ لم يحتلم قبل ذلك لأن الله تعالى لم يفرق بين من بلغها وبين من قصر عنها بعد ان لا يكون قد بلغ الحلم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهات كثيرة رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم ولم يفرق بين من بلغ خمس عشرة سنة وبين من لم يبلغها واما حديث ابن عمر انه عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وله اربع عشرة سنة فلم يجز وعرض عليه يوم الخندق وله خمس عشرة سنة فاجاز فاما مضطرب لان الخندق كان في سنة خمس واحد في سنة ثلاث فكيف يكون بينهما سنة ثم مع ذلك فان الاجازة في القتال لا تعلق لها بالبلوغ لانه قد برد البالغ لضعفه وبجاز غير البالغ لقوته على القتال وطاقته لحمل السلاح كما اجاز رافع بن خديج ورد سمرة بن جندب فلما قيل له انه يصبره امرها فتصارعا فصبره سمرة فاجازه ولم يسئله عن سنه وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسئله ابن عمر عن مبلغ سنه في الاول ولا في الثاني وانما اعتبر حاله في قوته وضعفه فاعتبار السن لان النبي صلى الله عليه وسلم اجازه في وقت ورده في وقت ساقط * وقد اتفق الفقهاء على ان الاحتلام بلوغ واختلفوا اذا بلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم فقال ابو حنيفة لا يكون الغلام بالغاً حتى يبلغ ثمانى عشرة سنة ويستكملها وفي الجارية سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الغلام والجارية خمس عشرة سنة وذهبوا فيه الى حديث ابن عمر وقد بينا انه لا دلالة فيه على انها حد البلوغ ويدل عليه انه لم يسئله عن الاحتلام ولا عن السن ولما ثبت بما وصفنا ان الخمس عشرة ليست بلوغ وظاهر قوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يعني ايضا ان تكون الخمس عشرة بلوغا على الحد الذي بينا صار طريق اثبات حد البلوغ بعد ذلك الاجتهاد لانه حديثان الصغر والكبر اللذين قد عرفنا طريقهما وهو واسطة بينهما فكان طريقه الاجتهاد وليس يتوجه على القائل

بوصف سؤال كالجهد في قوم المستهلكات والروى الجاهل التي لا توقف في مقدارها ومهور الامثال ونحوها فان قيل فلا بد من ان يكون اعتباره لهذا المقدار دون غيره لضرب من الترجيح على غيره يوجب تغليب ذلك في رايه دون ما عداه من المقادير قيل له قد علمنا ان العادة في البلوغ خمس عشرة سنة وكل ما كان طريقه العادات فقد تجاوز الزيادة فيه والنقصان منه وقد وجدنا من بلغ في اثني عشرة سنة وقد بينا ان الزيادة على المعتاد من الخمس عشرة حائزة كالتقصان عنه فجعل ابو حنيفة الزيادة على المعتاد كالتقصان عنه وهي ثلاث سنين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جعل المعتاد من حيض النساء سنا او سبعا بقوله سبعة بنت جحش نجيبين في علم الله سنا او سبعا كما تحيض النساء في كل شهر اقتضى ذلك ان يكون العادة سنا ونصفا لانه جعل السابع مشكوكا فيه بقوله سنا او سبعا ثم قد ثبت عندنا ان التقصان عن المعتاد ثلاث ونصف لان اقل الحيض عندنا ثلاث واكثره عشرة فكانت الزيادة على المعتاد بازاء التقصان منه وجب ان يكون كذلك اعتبار الزيادة على المعتاد فيما وصفنا وقد حكى عن ابى حنيفة تسع عشرة سنة للغلام وهو محمول على استكمال ثمان عشرة والدخول في التاسع عشرة واختلف في الايات هل يكون بلوغا فلم يجعله اصحابنا بلوغا والشافعي جعله بلوغا وظاهر قوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يعني ان يكون الايات بلوغا اذا لم يحتلم كانوا خمس عشرة بلوغا وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم وعن النبي حتى يحتلم وهذا خبر مبول من طريق الاستفاضة قد استعمله السلف واختلف في رفع حكم القلم عن المجنون والثام والنبي واحتج من جعله بلوغا بحديث عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل من ابنت من ابنت فريضة واستحى من لم يثبت قال فظنوا الى فلم اكن ابنت فاستفتاني وهذا حديث لا يجوز اثبات الشرع بمثله اذ كان عطية هذا مجهولا لا يعرف الا من هذا الخبر لاسيما مع اعتراضه على الآية والخبر في نفي البلوغ بالا احتلام ومع ذلك فهو مختلف الالفاظ في بعضها انه امر بقتل من جرت عليه المواسي وفي بعضها من اخضر ازاره ومملوه انه لا يبلغ هذه الحال الا وقد تقدم بلوغه ولا يكون قد جرت عليه المواسي الا وهو رجل كبير فجعل الايات وحري المواسي عليه كناية عن بلوغ القدر الذي ذكرنا في السن وهي ثمان عشرة واكثر وروى عن عتبة بن عامر وابى بصرة الغفاري انها قسما في الغيمة لمن ابنت وهذا لا دلالة فيه على انها راي الايات بلوغا لان القسمة حائزة للصبيان على وجه الرضخ وقد روى عن قوم من السلف شي في اعتبار طول الانسان لم يأخذ به احد من الفقهاء وروى محمد بن سيرين عن اسحاق بن ابي ايوب بكر بعلام قد سرق فامر به فشير فنقص اثمته فحلى عنه وروى قتادة عن خلاص عن علي قال اذا بلغ الغلام خمسة اشبار فقد وقعت عليه الحدود وينقص له وينقص منه واذا استعانه رجل بغير اذن اهله لم يبلغ خمسة اشبار فهو ضامن وروى ابن جريح عن ابن ابي مليكة ان ابن الزبير اتي بوصيف العمر بن ابي ربيعة قد سرق فقطعه ثم حدث ان عمر كتب اليه في غلام من اهل العراق فكتب اليه ان اشيره فشيره فنقص اثمته فسمى بميلة

قال ابو بكر وهذه اقوال شاذة باسناد ضعيفة تبعها ان تكون من اقوال السلف اذا طول والقصر لا بد لان على بلوغ ولا نفيه لانه قد يكون قصيرا وله عشرون سنة وقد يكون طويلا ولا يبلغ خمس عشرة سنة ولم يحتلم وقوله (والذين لم يبلغوا الحلم منكم) يدل على ان من لم يبلغ وقد عقل يؤمر بفعل الشرائع وينهى عن ارتكاب الفحشاء وان لم يكن من اهل التكليف على جهة التعليم كما امرهم الله تعالى بالاستيذان في هذه الاوقات وقد روى عن عبد الملك بن الربيع بن سيرة الجهني عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الغلام سبع سنين فمروه بالصلاة واذا بلغ عشرة فاضربوه عليها وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها اذا بلغوا عشرة وفرقوا بينهم في المضاجع وعن ابن مسعود قال حافظوا على ابنائكم في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر قال يعلم الصبي الصلاة اذا عرف يمينه من شماله وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه قال كان علي بن الحسين يأمر الصبيان ان يصلوا الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا فيقال له يصلون الصلاة لغبر وقتها فيقول هذا خير من ان تناهوا عنها وروى هشام بن عروة انه كان يأمر بنية الصلاة اذا عقلوها وبالصوم اذا اطاقوه وروى ابو اسحاق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال اذا بلغ الصبي عشر سنين كتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات حتى يحتلم قال ابو بكر انما يؤمر بذلك على وجه التعليم والاعتناء ويحرم عليه فيكون اسهل عليه بعد البلوغ واقل تقورا منه وكذلك يجب شرب الخمر واكل لحم الخنزير وينهى عن سائر المحظورات لانه لو لم يؤمر بذلك في الصغر وحلى وسائر شهواته وما يؤثره ويحتار به يصعب عليه بعد البلوغ الاقلاع عنه وقال الله تعالى (قوا انفسكم واهليكم نارا) روى في التفسير ادبهم وعلموهم وكما ينهى عن اعتقاد الكفر والشرك واطهاره وان لم يكن مكلفا كذلك حكم الشرع وقوله تعالى (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية يعني ان الاطفال اذا بلغوا الحلم فعليهم الاستيذان في سائر الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم وهم المذكورون في قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأمنوا وتسلموا على اهلها) وفيه دلالة على ان الاحتلام بلوغ وقوله (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) يعني بعد هذه العورات الثلاث حائز للاماء والذين لم يبلغوا الحلم ان يدخلوا بغير استئذان اذ كانت الاوقات الثلاث هو حال الكشف والحلوة وما بعدها حال السر والتأهب لدخول هؤلاء الذين يشق عليهم الاستيذان في كل وقت لكثرة دخولهم وخروجهم وهو معنى طوافون عليكم بعضكم على بعض

في اسم صلاة العشاء

قوله تعالى (ومن بعد صلاة العشاء) روى عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم فان الله تعالى قال (ومن بعد صلاة العشاء) وان الاعراب يسمونها العتمة وانما العتمة عتمة الابل للحلاب وقوله تعالى (والقوا عمن النساء اللاتي لا يرجون

نكاحاً الآية قال ابن مسعود وتجاهد والقواعد الثلاث لا يرجون نكاحاً من الثلاث لا يردنه
ونبأهم جلابيهن وقال ابراهيم وابن جبير الرداء وقال الحسن الجلاب والمنطق وعن جابر بن
زيد يضمن الحمار والرداء قال ابو بكر لا خلاف في ان شعر العجوز عورة لا يجوز الاجنبى
النظر اليه كشعر الشابة وانما ان وصلت مكشوفة الرأس كانت كالشابة في فساد صلاتها فقير
جائز ان يكون المراد وضع الحمار بحضرة الاجنبى فان قيل انما اباح الله تعالى لها هذه الآية
ان تضع حمارها في الخلوة بحيث لا يراها احد فقل له فاذا لامعنى لتخصيص القواعد بذلك
اذ كان للشابة ان تفعل ذلك في خلوة وفي ذلك دليل على انه انما اباح للعجوز وضع ردائها بين
يدى الرجال بعد ان تكون مغطاة الرأس واباح لها بذلك كشف وجهها ويدها لانها لا تشبه
وقال تعالى (وان يستعففن خير لهن) فاباح لها وضع الجلاب واخبر ان الاستعفاف بان
لا تضع ثيابها ايضا بين يدى الرجال خير لها وقوله تعالى (وليس على الاعمى حرج) في
الآية قال ابو بكر قد اختلف السلف في تأويله وسبب نزوله فحدثنا جعفر بن محمد بن
الحكم قال حدثنا جعفر بن محمد بن الهيثم قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله
ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله (ليس على الاعمى
حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج) قال لما نزلت (ولانأكلوا اموالكم بينكم
الباطل) قال المسلمون ان الله تعالى قد نهانا ان نأكل اموالنا بيننا بالباطل وان الطعام من
افضل اموالنا ولا يحل لاحد ان يأكل عند احد فكف الناس عن ذلك فانزل الله تعالى
(ليس على الاعمى حرج) الآية فهذا احد التأويلات وحدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا
جعفر بن محمد قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريح عن مجاهد في هذه
الآية قال كان رجال زمني وعثمان وعمران واولو حاجة يستنعمهم رجال الى بيوتهم فان لم
يجدوا لهم طعاما ذهبوا بهم الى بيوت آبائهم ومن معهم فكره المستنعمون ذلك فنزلت (لا جناح
عليكم) الآية واحل لهم الطعام حيث وجدوه من ذلك فهذا تأويل ثان وحدثنا جعفر بن
محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن الهيثم قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا ابن مهدي عن ابن المبارك عن
معمر قال قلت للزهرى ما بال الاعمى والاعرج والمريض ذكروا ههنا فقال اخبرني عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلفوا زمنهم في بيوتهم ودفنوا اليهم المفاتيح وقالوا قد احلنا لكم
ان تأكلوا منها فكانوا يتخرجون من ذلك ويقولون لاندخلها وهم غيب فنزلت هذه الآية
رخصة لهم فهذا تأويل ثالث وروى فيه تأويل رابع وهو ما روى سفيان عن قيس بن مسلم
عن مفسم قال كانوا يمتنعون ان يأكلوا مع الاعمى والمريض والاعرج لانه لا ينال ما ينال
الصحيح فنزلت هذه الآية وقد انكر بعض اهل العلم هذا التأويل لانه لم يقل ليس عليكم حرج
في مؤاكله الاعمى وانما ازال الحرج عن الاعمى ومن ذكر معه في الاكل فهذا في الاعمى اذا
اكل من مال غيره على احد الوجوه المذكورة عن السلف وان كان تأويل مفسم محتملا على
بعدى الكلام وتأويل ابن عباس ظاهر لان قوله تعالى (لانأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان

يكون تجارة عن راض منكم) ولم يكن هذا تجارة وامتعوا من الاكل فانزل الله اباحة ذلك
واما تأويل مجاهد فهو سائغ من وجهين احدهما انه قد كانت العادة عندهم بذل الطعام
لاقربائهم ومن معهم فكان جريان العادة به كالنطق به فاباح الله للاعمى ومن ذكر معه اذا
استنعموا ان يأكلوا من بيوت من استنعمهم وبيوت آبائهم والثاني ان ذلك فيمن كان به
ضرورة الى الطعام وقد كانت الضيقة واجبة في ذلك الزمان لامثالهم فكان ذلك القدر مستحقا
من مالهم لهؤلاء فلذلك اباح لهم ان يأكلوا منه مقدار الحاجة بغير اذن وقال قتادة ان اكلت
من بيت صديقك بغير اذنه فلا بأس بقوله (او صديقكم) وروى ابن اعرابيا دخل على الحسن
فرأى سفرة معلقة فاخذها وجعل يأكل منها فبكى الحسن فقيل له ما يبكيك فقال ذكرت
بما صنع هذا اخواني مضوا يعني انهم كانوا يذبطون في مثل ذلك ولا يستأذنون وهذا ايضا
على ما كانت العادة قد جرت به منهم في مثله وقوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم)
يعنى والله اعلم من البيوت التي هم سكانها وهم عيال غيرهم فيها مثل اهل الرجل وولده
وخادمه ومن يشتمل عليه منزله فكل من بيته ونسبها اليهم لانهم سكانها وان كانوا في عيال غيرهم وهو
صاحب المنزل لانه لا يجوز ان يكون المراد الاباحة للرجل ان يأكل من مال نفسه اذ كان ظاهر
الخطاب وابتداءه في اباحة الاكل للانسان من مال غيره وقال الله (او بيوت آبائكم او بيوت
امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم) فاباح
الاكل من بيوت هؤلاء الاقرباء ذوى المحارم بجريان العادة ببذل الطعام لامثالهم وقد التفت
في امثاله ولم يذكر الاكل في بيوت الاولاد لان قوله تعالى (ولا على انفسكم ان تأكلوا من
بيوتكم) قد افادته لان مال الرجل منسوب الى ابيه قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك
لا بيبك وقال ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه فكلوا من كسب اولادكم
فاكتفى بذكر بيوت انفسكم عن ذكر بيوت الاولاد اذ كانت منسوبة الى الآباء وقوله تعالى
(او اموالكم مفاتيح او صديقكم) روى عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس او اموالكم مفاتيح قال
هو الرجل يؤكل الرجل بصنعة رخص له ان يأكل من ذلك الطعام والتمر ويشرب من ذلك اللبن وعن
عكرمة في قوله (او اموالكم مفاتيح) قال اذا ملك المفتاح فهو جائز ولا بأس ان يطعم
الشيء اليسير وروى سعيد عن قتادة في قوله (ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج)
قال كان الرجل لا يضيف احدا ولا يأكل من بيت غيره تأمنا من ذلك وكان اول من رخص الله
له في ذلك ثم رخص للناس عامة فقال (ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم) الى قوله
(او اموالكم مفاتيح) مما عندك يا ابن آدم او صديقكم ولودخلت على صديق فاكلت من طعامه
بغير اذنه كان ذلك حلالا قال ابو بكر وهذا ايضا مبنى على ما جرت العادة بالاذن فيه فيكون
المعتاد من ذلك كالمنطوق به وهو مثل ما تصدق به المرأة من بيت زوجها بالكسرة ونحوها من غير
استئذانها اياه لانه متعارف انهم لا يمنعون من مثله كالعيد المأذون والمكاتب يدعون الى طعامهما
ويتصدقان باليسير مما في ايديهما فيجوز بغير اذن المولى وقوله (او صديقكم) روى

الاعشى عن نافع عن ابن عمر قال لقد رأيته وما الرجل المسلم باحق بدستاره ودرهمه من
 اخيه وسلم وروى عبد الله الرضاقي عن محمد بن علي قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يرى احدهم انه احق بدستاره والدرهم من اخيه وروى اسحاق بن كثير قال
 قال حدثنا الرضاقي قال كنا عند ابي جعفر يوما فقال هل يدخل احدكم بده في كم اخيه او
 كيسه فيأخذ ماله قلنا لا قال ما اتم باخوانه قال ابو بكر قد دلت هذه الآية على ان من سرق
 من ذي رحم محرم انه لا يقطع لباحة الله لهم بهذه الآية الا كل من بيوتهم ودخولها من غير
 اذنهم فلا يكون ماله محرزا منهم قال قيل فينبغي ان لا يقطع اذا سرق من صديقه لان في
 الآية اباحة الاكل من طعامه قال قيل له من اراد سرقة ماله لا يكون صديقه له وقد قيل ان
 هذه الآية منسوخة بقوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا) وبقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه قال ابو بكر ليس في ذلك ما يوجب نسخته
 لان هذه الآية فيمن ذكر فيها وقوله (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم) في سائر الناس غيرهم
 وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه قال وقوله تعالى
 (ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا او اشتاءا) روى سعيد عن قتادة قال كان هذا الخي من
 كثرة بني خزاعة يرى احدهم انه محرم عليه ان يأكل وحده في الجاهلية حتى ان الرجل ليسوق
 الذود الحفل وهو جائع حتى يجد من يؤاكله ويشاربه فانزل الله (ليس عليكم جناح ان تأكلوا
 جميعا او اشتاءا) وروى الوليد بن مسلم قال حدثنا وحشي بن حرب عن ابيه عن جده
 وحشي ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انا نأكل ولا نشبع قال فلعلمكم تفرقون
 قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه وقال ابن عباس
 (جميعا او اشتاءا) المعنى يأكل مع الفقير في بيته وقال ابو صالح كان اذا نزل بهم ضيف تخرجوا
 ان يأكلوا الامه وقيل ان الرجل كان يخاف ان يأكل مع غيره ان يزيد اكله على اكل صاحبه
 فامتنعوا لاجل ذلك من الاجتماع على الطعام قال ابو بكر هذا تأويل محتمل وقد دل على هذا
 المعنى قوله (ويستأذنك عن الناس قل اصلاح لهم خير وان تخلطوهم فاخوانكم) فاباح
 لهم ان يخلطوا طعام اليتيم بطعامهم فيأكلوه جميعا ونحو قوله (فابعدوا احداكم بورقكم هذه
 الى المدينة فليظروا اكله فذلك قوله (ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا) يجوز ان يكون
 مراده ان يأكلوا جميعا طعاما بينهم وهي المناهضة التي فعلها الناس في الاسفار قال وقوله تعالى (فاذا
 دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية) روى معمر عن الحسن فسلموا على انفسكم سلم
 بعضهم على بعض كقوله تعالى (ولا تقتلوا انفسكم) وروى معمر عن عمرو بن دينار عن
 ابن عباس قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال
 نافع عن ابن عمر انه كان اذا دخل بيتا ليس فيه احد قال السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين واذا كان فيه احد قال السلام عليكم واذا دخل المسجد قال بسم الله السلام على

رسول الله وقال الزهري (فسلموا على انفسكم) اذا دخلت بيتك فسلم على اهلك فهم احق
 من سلمت عليه واذا دخلت بيتا لا احد فيه فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 فانه كان يؤمر بذلك حدثنا ان الملائكة ترد عليه قال ابو بكر لما كان اللفظ محتلا لسائر الوجود
 تأوله السلف عليها وجب ان يكون الجمع مرادا لعموم اللفظ وقوله تعالى (تحية
 من عند الله مباركة طيبة) يعني ان السلام تحية من الله لان الله امر به وهي مباركة
 طيبة لانه دعاء بالسلامة فيبقى اثره ومنفعته وفيه الدلالة على ان قوله (واذا حييتم تحية فحيوا
 باحسن منها او ردوها) قد اريد به السلام وقوله تعالى (واذا كانوا معكم على امر جامع لم يذهبوا
 حتى يستأذوا) قال الحسن وسعيد بن جبير في الجهاد وقال عطاف في كل امر جامع وقال مكحول
 في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة لله قال ابو بكر هو في جميع
 ذلك اعموم اللفظ وقال سعيد عن قتادة (اذا كانوا معكم على امر جامع) الآية قال كان الله انزل قبل ذلك
 في سورة براءة (عقاب الله عنكم لم اذنت لهم) فرخص له في هذه السورة (فاذن لمن شئت منهم) ففسحت
 هذه الآية التي في سورة براءة وقد قيل انه لا معنى للاستيذان للمحدث في الجمعة لانه لا وجه لمقامه
 ولا يجوز للامام منعه فلامعنى للاستيذان فيه وانما هو فيما يحتاج الامام به الى معونتهم في القتال
 او الرأي وقوله تعالى (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) روى عن ابن عباس
 قال يعني احذروا اذا اسخطتموه دعاءه عليكم فان دعاءه محاب ليس كدعاء غيره وقال مجاهد وقاتلة
 ادعوه باخضوع والعظيم نحو يا رسول الله يا ابي الله ولا تقولوا يا محمد كما يقول بعضكم لبعض قال
 ابو بكر هو على الامر من جميع الاحوال اللفظ لهما وقوله تعالى (قد علم الله الذين يتسلمون منكهم لواذا
 يعني به المنافقين الذين كانوا ينصرفون عن امر جامع من غير استيذان يلوذ بعضهم ببعض ويستتر به
 لئلا يراه النبي صلى الله عليه وسلم منصرفا قال وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
 فتنة او يصيبهم عذاب اليم) معناه فليحذر الذين يخالفون امره ودخل عليه حرف الجر لجواز ذلك
 في اللغة كقوله (فبا نقضهم ميتاتهم) معناه فنقضهم ميتاتهم والماء (في امره) يحتمل ان يكون ضميرا
 للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ضميرا لله تعالى والاطهر انها لله لانه يله وحكم الكناية
 رجوعها الى ما يابها دون ما تقدمها وفيه دلالة على ان امر الله على الوجوب لانه الزم اللوم والعقاب
 لمخالفة الامر وذلك يكون على وجهين احدهما ان لا يقبله فيخالفه بالرد له والثاني ان لا يفعل
 المأمور به وان كان مقرا بوجوبه عليه ومعتقدا للزومه فهو على الامرين جميعا ومن قصره على
 احد الوجهين دون الآخر خصه بغير دلالة ومن الناس من يحتج به في ان افعال النبي صلى الله
 عليه وسلم على الوجوب وذلك انه جعل الضمير في (امره) للنبي صلى الله عليه وسلم وفعله يسمى
 امره كما قال تعالى (وما امر فرعون برشيد) يعني افعاله واقواله وهذا ليس كذلك عندنا لان
 اسم الله تعالى فيه بعد اسم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله (قد علم الله الذين يتسلمون منكهم
 لواذا) وهو الذي تليه الكناية فينبغي ان يكون راجعا اليه دون غيره . آخر سورة النور

ومن سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل **وَإِذَا شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ بِالْإِسْجَارِ أَذَىٰ وَلَا يَسْمُ وَلَا يُغْنِي عَنْهُ الشِّعْبُ** والشراب من الماء طهورا في وجه المبالغة في الوصف له بالطهارة وتطهير غيره فهو طاهر معصوم كما يقال رجل ضروب وقول أي يضرب ويقتل وهو مبالغة في الوصف له بذلك والوضوء يسمى طهورا لأنه يطهر من الحدث المانع من الصلاة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور أي بما يطهر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فبما طهورا من حيث استحبابه الصلاة وقام مقام الماء فيه * وقد اختلف في حكم الماء على ثلاثة أنحاء أحدها إذا خالط الماء غيره من الأشياء الطاهرة والثاني إذا خالطه نجاسة والثالث الماء المستعمل فقال أصحابنا إذا لم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء لأجل الغلبة ولم يستعمل لطهارة البدن فالوضوء به جائز فإن غلب عليه غيره حتى يزيل عنه اسم الماء مثل المرق وماء الباقلاء والحل ونحوه فإن الوضوء به غير جائز وما يطبخ بالماء ليكون النقي له نحو الاثنان والصابون فالوضوء به جائز إلا أن يكون مثل السويق المختلط فلا يجزى وكذلك ان وقع فيه زعفران أو شيء مما يصنع بصبغه وغير لونه فالوضوء به جائز لأجل غلبة الماء وقال مالك لا يتوضأ بالماء الذي يبل فيه الخبز وقال الحسن بن صالح إذا توضأ بزردج أو نشابج أو بل أجزاء وكذلك كل شيء غير لونه وقال الشافعي إذا بل فيه خبزا وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم ماء مطلق حتى يضاف إلى ما خالطه وخرج منه فلا يجوز التطهر به وكذلك الماء الذي غلب عليه الزعفران أو الاثنان وكثير من أصحابه يشترط فيه أن يكون بعض الغسل بغير الماء **يَقُولُ ابُوبَكْرٍ الْأَصْلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)** إلى قوله **(فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً)** فيه الدلالة من وجهين على قولنا أحدهما أن قوله **(فَاغْسِلُوا)** عموم في سائر المائعات يجوز طلاق اسم الغسل فيها والثاني قوله تعالى **(فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً)** ولا يمنع أحد من إطلاق القول بأن هذا فيه ماء وإن خالطه غيره وإنما أباح الله تعالى التيمم عند عدم كل جزء من ماء لأن قوله ماء اسم منكور يتناول كل جزء منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وظاهره يقتضي جواز الطهارة به وإن خالطه غيره لإطلاق النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيه وإباح الوضوء بسؤر الهرة وسؤر الخائض وإن خالطهما شيء من لهما وما أيضا لا خلاف في جواز الوضوء بماء المد والسيل مع تغير لونه بمخالطة الطين له وما يكون في الصحارى من الحشيش والنبات ومن أجل مخالطة ذلك له يرى متغيرا إلى السواد تارة وإلى الحمرة والصفرة أخرى فصار ذلك أصلا في جميع ما خالطه الماء إذا لم يغلب عليه فيسلبه اسم الماء **يَقُولُ** فإن قيل إذا كان الماء المنفرد عن غيره لو استعمله للطهارة ولم يكفه ثم اختلط به غيره فكفاه بالذي خالطه نحو ماء الورد والزعفران فقد حصل بعض وضوئه بما لا يجوز الطهارة به مما لو انفرد لم يظهر فلا فرق بين اختلاطه بالماء وبين انفرد به بالغسل **يَقُولُ** قيل له هذا غلط من وجوه أحدها أن ما خالطه من هذا الأشياء الطاهرة التي يجوز استعماله لغير الطهارة إذا كان قليلا سقط حكمه

وكان الحكم لما غلب إلا ترى أن اللبن الذي خالطه ماء يسير لا يزول عنه اسم اللبن وإن من شرب من حب قد وقعت فيه قطرة من خمر لا يقال له شارب خمر ولم يحجب عليه الحد لأن ذلك الجزء قد صار مستهلكا فيه فسقط حكمه كذلك الماء إذا كان هو الغالب والجزء الذي خالطه إذا كان يسيرا سقط حكمه ومن جهة أخرى أنه إن كانت العلة ما ذكرت فينبغي أن يجوز إذا كان الماء الذي استعمله لو انفرد عما خالطه كان كافيا لطهارته إذ لا فرق بين انفرد الماء في الاستعمال وبين اختلاطه بما لا يوجب تحجسه فإذا كان لو استعمل الماء منفردا عما خالطه من اللبن وماء الورد ونحوه وكان طهورا وجب أن يكون ذلك حكمه إذا خالطه غيره لأن مخالطة غيره لا تخرجه من أن يكون مستعملا للماء المفروض به الطهارة فهذا الذي ذكرته يدل على بطلان قولك وهدم أصلك وأيضا فينبغي أن تحجزه إذا أكثر غسل أعضائه بذلك الماء لأنه قد استعمل من الماء في أعضاء الوضوء ما لو انفرد بنفسه كان كافيا **يَقُولُ** فإن قيل قال الله تعالى **(وَإِزْلَائِنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا)** فجعل الماء المنزل من السماء طهورا فإذا خالطه غيره فليس هو المنزل من السماء بعينه فلا يكون طهورا **يَقُولُ** قيل له مخالطة غيره لا تخرجه من أن يكون الماء هو المنزل من السماء إلا ترى أن اختلاط الطين بماء النيل لم يخرجه من أن يكون الماء الذي فيه هو المنزل بعينه وإن لم يكن وقت نزوله من السماء مخالطا للطين وكذلك ماء البحر لم ينزل من السماء على هذه الهيئة والوضوء به جائز لأن الغالب عليه هو الماء المنزل من السماء فهو إذا مع اختلاط غيره به متطهر بالماء الذي أنزله الله من السماء وسماه طهورا **يَقُولُ** فإن قيل فيجب على هذا جواز الوضوء بالماء الذي خالطته نجاسة يسيرة لأنه لم يخرج بمخالطة النجاسة أباه من أن يكون هذا الماء هو المنزل من السماء **يَقُولُ** قيل له الماء المختلط للنجاسة هو باق بحاله لم يصير نجس العين فلو لم يكن هناك الاختلاط غيره له لما منعنا الوضوء به ولكننا منعنا الطهارة به مع كونها ماء منزلا من السماء من قبل أنه لا يصل إلى استعماله إلا باستعمال جزء من النجاسة واستعمال النجاسة محظور فأما منعنا استعمال النجاسة وليس بمحظور علينا استعمال الأشياء الطاهرة وإن خالطت الماء فإذا حصل معه استعمال الماء للطهارة جاز كما توضأ بماء القراح ثم مسح وجهه بماء الورد أو ماء الزعفران فلا يبطل ذلك طهارته وقد أجاز الشافعي الوضوء بماء ألقى فيه كافورا أو غيره وهو يوجد منه ريحه وبما خالطه ورد يسير وإن وقع مثله من النجاسة في أقل من قلتين لم يجز استعماله فليس قياس النجاسة قياس الأشياء الطاهرة إذا خالطت الماء **يَقُولُ** فإن قيل يلزمك أن تحجز الوضوء بالماء الذي خالطه ما يغلب عليه شيء من الأشياء الطاهرة إذا كان الماء لو انفرد كفا لوضوئه لأنه لو انفرد حاز ولأنه هو المنزل من السماء في حال مخالطة وإن غلب عليه غيره حتى يسلبه إطلاق اسم الماء **يَقُولُ** قيل له لا يجب ذلك من قبل أن غلبة غيره عليه ينقله إلى حكمه ويسقط حكم القليل معه بدلالة أن قطرة من خمر لو وقعت في حب ماء فشرب منه الإنسان لم يقل أنه شارب خمر ولا يجب عليه الحد ولو أن شربا صب فيها ماء فمزجته فكان الخمر هو الغالب لإطلاق الناس عليه أنه شارب خمر وكان حكمه في وجوب الحد عليه حكم شاربها صرفا غير ممزوجة وأما ماء الورد

وماء الزعران وعصارة النخل والشجر فلم يمنع الوضوء به من اجل مخالطة غيره ولكن لانه ليس بالماء المفروض بالطهارة ولا يشاؤه الاسم الاستيذان كما سمى الله تعالى المتى ما يقوله (المخالفكم من ماء مهين) وقال (والله خلق كل دابة من ماء) وليس هو من الماء المفروض بالطهارة في شيء. واما مذهب الحسن بن صالح في اجازته الوضوء بالحلل ونحوه فانه يلزمه اجازته بالمرق ونعصير العنب لوخالطه شيء يسير من ماء ولو جاز ذلك لجاز الوضوء بسائر المائعات من الادهان وغيرها وهذا خلاف الاجماع ولو جاز ذلك لجاز التيمم بالذقيق والاشنان قياسا على التراب

فصل

واما الماء الذي خالطه نجاسة فان مذهب اصحابنا فيه ان كل ما يتقيا فيه جزء من النجاسة او غلب في الظن ذلك لم يحز استعماله ولا يختلف على هذا الحد ماء البحر وما البئر والغدير والماء الراكد والخارى لان ماء البحر لو وقعت فيه نجاسة لم يحز استعمال الماء الذي فيه النجاسة وكذلك الماء الخارى واما اعتبار اصحابنا للغدير الذي اذا حرك احد طرفيه لم تحرك الطرف الآخر فانما هو كلام في جهة تغليب الظن في بلوغ النجاسة الواقعة في احد طرفه الى الطرف الآخر وليس هذا كلاما في ان بعض المياه الذي فيه النجاسة قد يجوز استعماله وبعضها لا يجوز استعماله ولذلك قالوا لا يجوز استعمال الماء الذي في الناحية التي فيها النجاسة وقد اختلف السلف وفقهاء الامصار في الماء الذي حلت فيه نجاسة فروى عن حذيفة انه سئل عن عدير بطرح في الميتة والحيض فقال توضع فان الماء لا ينجس وقال ابن عباس في الخبث يدخل الحمام ان الماء لا ينجس وقال ابو هريرة رواية في الماء ترده السباع والكلاب فقال الماء لا ينجس وقال ابن المسيب انزل الله الماء طهورا لا ينجسه شيء وقال الحسن والزهرى في البول في الماء لا ينجس ما لم يغيره ريح اولون او طعم وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن ابي ليلى الماء لا ينجسه شيء وكذلك روى عن القاسم وسالم واثى العالية وهو قول ربيعة وقال ابو هريرة رواية لا ينجس اربعين دلو شيء وهو قول سعيد بن جبير في رواية وقال عبد الله بن عمر اذا كان الماء اربعين قلة لم ينجسه شيء وروى عن ابن عباس انه قال الخوض لا يغتسل فيه جب الا ان يكون فيه اربعون عمرا وهو قول محمد بن كعب القرظي وقال مسروق والنخعي وروى سيرة اذا كان الماء كرا لم ينجسه شيء وقال سعيد بن جبير رواية الماء الراكد لا ينجسه شيء اذا كان قدر ثلاث قلال وقال مجاهد اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء وقال عبيد بن عمير لو ان قشرة من مكر قطرت في قرية من الماء لحرم ذلك الماء على اهله وقال مالك والاوزاعي لا يفسد الماء بالنجاسة الا ان تغير طعمه او ريحه وقد ذكر عن مالك مسائل في موت الدجاجة في البئر انها تنزف الا ان تغلبهم ويعد الصلاة من توضأ به مادام في الوقت وهذا عند استنجاب وكذلك يقول اصحابنا ان كل موضع بقول فيه مالك انه يبعد في الوقت هو استنجاب ليس باستنجاب وقال في الخوض اذا اغتسل فيه جنب افسده وهذا ايضا عند استنجاب لترك استعماله وان

توضأ به احزاه وكره الالبث للجنب ان يغتسل في البئر وقال الحسن بن صالح لا بأس ان يغتسل الجنب في الماء الراكد الكثير القائم في البئر والسيخة وكره الوضوء بالماء القلاء اذا كان اقل من قدر الكبر وروى نحوه عن علقمة وابن سيرين والكبر عندهم ثلاثة آلاف رطل ومائتا رطل وقال الشافعي اذا كان الماء قاتنين بقلال حجر لم يحسه الا ما غير طعمه اولونه وان كان اقل يتنجس بوقوع النجاسة البسيرة والذي يحتاج به لقول اصحابنا قوله تعالى (ونحرم عليهم الخبائث) والنجاسات لا يحاله من الخبائث وقال (انما حرم عليكم الميتة والدم) وقال في الحجر (وجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) ومرا لبي صلى الله عليه وسلم يقيرن فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما كان لا يستبرئ من البول والاخر كان يمشي بالنميمة فحرم الله هذه الاشياء تحريما مبهما ولم يفرق بين حال افرادها واختلاطها بالماء فوجب تحريم استعمال كل ما يتقيا فيه جزء من النجاسة ويكون جهة الخطر من طريق النجاسة اولى من جهة الاباحة من طريق الماء المباح في الاصل لانه متى اجتمع في شيء جهة الخطر وجهة الاباحة لجهة الخطر اولى الا ترى ان الجارية بين رجلين لو كان لاحدهما فيها مائة جزء وللآخر جزء واحد ان جهة الخطر فيها اولى من جهة الاباحة وانه غير جائز لواحد منهما وطؤها فانه قيل لم غلبت جهة الخطر في النجاسة على جهة الاستنجاب في استعمال الماء الذي قد حلت فيه نجاسة اذا لم تجد ماء غيره ومعلوم ان استعماله في هذه الحال واجب اذا لم يفرض اداء الصلاة واما اجتماع ههنا جهة الخطر وجهة الاستنجاب فانه قيل له قولك انه قد اجتمع فيه جهة الخطر وجهة الاستنجاب خطأ لانه انما يجب استعمال الماء الذي لا نجاسة فيه فاما ما فيه نجاسة فلم يلزمه استعماله فانه قيل انما يلزمه اجتناب النجاسة اذا كانت متجردة بنفسها فاما اذا كانت مخالطة للماء فليس عليه اجتنابها فانه قيل له عموم ما ذكرنا من الآي والسنة قاض بلزوم اجتنابها في حاله الافراد والاختلاط ومن ادعى تخصيص شيء منه لم يحز له ذلك الا بدلالة وايضا فاذا كان واجدا لماء غيره لم تخالطه نجاسة فليس بواجب عليه استعمال الماء الذي فيه النجاسة واكثر ما فيه عند مخالطتها جواز استعماله على وجه الاباحة وما ذكرناه من لزوم اجتناب النجاسة بوجوب الخطر والاباحة والخطر متى اجتمعا فالحكم للخطر على ما بينا واذا صحح ذلك وكان واجدا لماء غيره وجب ان يكون ذلك حكمه اذا لم يجد غيره لوجهين احدهما لزوم استعمال الآي الحاضرة لاستعمال النجاسات فثبت بذلك ان الخطر قد تناولها في حال اختلاطها به كهو في حال افرادها والثاني ان احدا لم يفرق بين حال وجود ماء غيره وبينه اذا لم يجد غيره فاذا صحح لنا ذلك في حال وجود ماء غيره كانت الاحوال الاخرى مثله لاتفاق الجميع على امتناع الفصل بينهما ووجه آخر بوجوب ان يكون لزوم اجتناب النجاسة اولى من وجوب استعمال الماء الذي هي فيه لعموم قوله (فاغسلوا) اذا لم يجد ماء غيره وهو ان تحريم استعمال النجاسة متعلق بعينها الا ترى انه ما من نجاسة الا وعينا اجتنابها وترك استعمالها اذا كانت متفردة والماء الذي لا يجد غيره لم يتعين فيه لزوم

الاستعمال الا ترى انه لو اغتصاه السائل ماء غيره او غصبه فتوضأ به كانت طهارته صحيحة فلم يلم
بتعين فرض طهارته بذلك وتعين عليه حظر استعمال النجاسة صار للزوم اجتناب النجاسة
مربة على وجوب استعمال الماء الذي لا ينجس غيره اذا كانت فيه نجاسة فوجب ان يكون
العموم الموجب لاجتناب النجاسة أولى وايضا لا يعلم خلافا بين الفقهاء في سائر المائعات اذا خالطه
اليسير من النجاسات كاللبن والادهان والخل ونحوه ان حكم اليسير في ذلك حكم الكثير وانه
محذور عليه اكل ذلك وشربه والدلالة من هذا الاصل على ما ذكرناه من وجهين احدهما
لزوم اجتناب النجاسات بالعموم الذي قدمنا في حالي المخالطة والافراد والآخر ان حكم
الحظر وهو النجاسة كان اغلب من حكم الاباحة وهو الذي خالطه من الاشياء الطاهرة ولا فرق
في ذلك بين ان يكون الذي خالطه من ذلك ماء او غيره اذ كان عموم الآي والسنة شاملة
له واذا كان المعنى وجود النجاسة فيه حظر استعماله ويدل على صحة قولنا من جهة السنة
قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة وفي لفظ آخر
ولا يغتسل فيه من جنابة ومعلوم ان البول القليل في الماء الكثير لا يغير طعمه ولا لونه ولا
رائحته ومنع النبي صلى الله عليه وسلم منه فان قيل انما منع البول القليل لانه لو ابيح لكل احد
لكثر حتى يتغير طعمه اولونه اورائحه فيفسد قيل له ظاهر نهي يقتضي ان يكون القليل
منه يباعه نفسه لا لغيره وفي حله على انه ليس بمنهي عنه لنفسه وانه انما منع للانه يفسد
لغيره اثبات معنى غير مذكور في اللفظ ولا دلالة عليه واستسقاط حكم المذكور في
نفسه وعلى انه متى حل على ذلك زالت فائده وسقط حكمه لعلنا بان ما غير
من النجاسات طعم الماء اولونه اورائحه محذور استعماله بغير هذا الخبر من التصوص
والاجماع فيؤدي ذلك الى اسقاط حكمه رأسا وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم
في الماء الدائم ثم يغتسل فيه من جنابة منع البائل الاغتسال فيه بعد البول قبل ان يصير الى حال
التغير ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فليغتسل يديه ثلاثا قبل
ان يدخلها الاياه فانه لا يدري اين يأت يده فامر بغسل اليد احتياطا من نجاسة اصابته من موضع
الاستنجاء ومعلوم ان مثلها اذا حلت الماء لم يغيره ولو لانها تفسد لما كان للامر بالاحتياط منها
معنى وحكم النبي صلى الله عليه وسلم نجاسة ولوغ الكلب بقوله طهور انما احدكم اذا ولغ فيه
الكلب ان يغسل سبعا وهو لا يغيره فان قيل قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم) الى قوله
تعالى (فلم تجدوا ماء) وقوله تعالى (ولا جنبوا الاعاري سبيلا حتى تغتسلوا) يدل من
وجهين على جواز استعماله وان كانت فيه نجاسة احدها عموم قوله تعالى (حتى تغتسلوا) ان
ذلك يقتضي جواز استعماله بتمامه نجاسة وبما لم تحله والوجه الآخر قوله تعالى (فلم تجدوا ماء)
ولا يمنع احدا من اطلاق القول بان هذا ماء اذا كانت فيه نجاسة يسيرة لم يغيره وهذا يعارض
ما استدللنا به من عموم الآي والاخبار في حظر استعماله ماء خالطه نجاسة قيل له لو تعارض
العمومان لكان ما ذكرناه أولى من تضمنه من الحظر والاباحة والحظر متى اجتمع كان الحكم

للحظر وعلى ان ما ذكرناه من حظر استعمال النجاسة قاض على ما ذكرت من العموم فوجب ان يكون
الفصل مأمورا بما لا نجاسة فيه الا ترى انه اذا غيره كان محظورا وعموما يحجب الحظر مستعمل فيه دون
عموم الامر بالغسل وكافى حظره لاستعمال النجاسات على قوله (لينا سائغا للشاربين) فان كان
ما حله منها يسيرا كذلك واجب ان يقضى على قوله تعالى (فاغسلوا) وقوله (فلم تجدوا ماء)
واجتنب من اباح ذلك بقوله تعالى (وازلنا من السماء ماء طهورا) وقوله (ويزل عليكم من السماء
ماء ليطهركم به) وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه والحل ميتته وصفه اياه بالتطهير يقتضي
تطهير ما لا فاء فيقال له معنى قوله طهورا يعتوره معيان احدها رفع الحدث واباحة الصلاة به
والآخر ازالة الانجاس فاما نجاسة موجودة فيه لم تزلها عن نفسه فكيف يكون مطهرا لها
وعلى هذا القول ينبغي ان يكون معنى قوله طهورا انه يجعل النجاسة غير نجاسة وهذا
محال لان ما حله من اجزاء الدم والخر وسائر الحيات لا يخرج من ان يكون انجاسا كما انها اذا
ظهرت فيه لم يخرج من ان يكون اعيانها نجاسة ولم يكن لمجاورة الماء اياها حكم في تطهيرها
فان قيل اذا كان الماء غالبا فلم يظهر فيه فالحكم للماء كالموقع في قطرة من لبن او غيره من المائعات
لا يزل عنه حكم الماء لوجود الغلبة ولان تلك الاجزاء مغمورة مسهلة فحكم النجاسة اذا حلت الماء حكم
سائر المائعات اذا خالطته قيل له هذا خطأ لان المائعات كلها لا تختلف حكمها فيما خالطها من الاشياء
الطاهرة وان الحكم للغالب منها دون المسهلكت المغمورة بمخالطتها وقد اتفقا على ان مخالطة
النجاسة اليسيرة لسائر المائعات غير الماء تفسدها ولم يكن للغلبة معها حكم بل كان الحكم لها دون
الغالب عليها من غيرها فكذلك الماء فان كان الماء عا يكون مطهرا للنجاسة لمجاورة لها فوجب
ان يطهرها بالمجاورة وان لم يكن غامرا لها وان كان انما يصير مطهرا لها من اجل غموره لها وغلبته
عليها فتدري يكون سائر المائعات اذا خالطتها نجاسة غامرة لها وغالبة عليها وكان الحكم مع ذلك
للنجاسة دون ما غمرها ويدل على صحة قولنا ما اتفقوا عليه من تحريم استعماله عند ظهور
النجاسة فيه فالمعنى انه لا ينصل الى استعماله الا باستعمال جزء من النجاسة وايضا العلم بوجود
النجاسة فيه كمشاهدتها لها كان علمنا بوجودها في سائر المائعات كمشاهدتها لها بظهورها وكالنجاسة
في التوب والبدن العلم بوجودها كمشاهدتها واجتنب من خالف في ذلك بحديث ابي سعيد الخدري
ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بربضاعة وهي بربط طرح فيه عذرة الناس ومخاض النساء
ولحوم الكلاب فقال ان الماء طهور لا ينجسه شيء وبحديث ابي بصرة عن جابر وابي سعيد الخدري
فالا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاستهينا الى غدير فيه جيفة فكفنا وكف
الناس حتى اتي النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرناه فقال اتفقوا فان الماء لا ينجسه شيء فاستقينا وارتوينا
وباروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء والجواب عن ذلك
انه قد حكى عن الواقدي ان بربضاعة كانت طريقا للماء الى البساتين فهذا يدل على انه كان جاريا
حاملا لما يقع فيه من الانجاس وسفله وجاز ان يكون سئل عنها بعدما نظمت من الاخبات فاخبر
ببطلانها بعد الترح واما قصة الغدير فجاز ان تكون الجيفة كانت في جانب منه فاباح صلى الله

عليه وسلم الوضوء من الخائب الآخر وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في اعتبار التدبير وأما حديث ابن عباس فإن أصله ما رواه مالك عن عكرمة عن ابن عباس قال اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفة جاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها ويغتسل فقالت له أتى كنت جنباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الماء لا يجنب والمراد أن إدخال الجنب يده فيه لا يجنبه فحاز أن يكون الراوي سمع ذلك فقل المعنى عنده دون اللفظ ويدل على أن معناه ما وصفنا أن من مذهب ابن عباس الحكم بتنجيس الماء بوقوع النجاسة فيه وإن لم تغيره وقد روى عطاء وابن سيرين أن زنجيات في بئر زمزم قام ابن عباس بترجها وروى حماد عن إبراهيم عن ابن عباس قال إنما نجس الخوض أن تقع فيه فتغتسل وانت جنب فاما إذا أخذت بيدك فتغتسل فلا بأس ولو صح أيضاً هذا اللفظ احتمل أن يكون في قصة بئر بضاعة فحذف ذكر السبب ونقل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وإيضاً فإن قوله الماء طهور لا يجنبه شيء لا دلالة فيه على جواز استعماله وإنما كلامنا في جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فليس يجوز الاعتراض به على موضع الخلاف لأننا نقول أن الماء طهور لا يجنبه شيء ومع ذلك لا يجوز استعماله إذا حلت نجاسة ولم نقل النبي صلى الله عليه وسلم أن الماء إذا وقعت فيه نجاسة فاستعملوه حتى تنجس به لقولك فإنه قيل هذا الذي ذكرت يؤدي إلى إبطال فائدته فإنه قيل له قد سقط استدلالك بالظاهر إذا وصرت إلى أن تستدل بغيره وهو أن حمله على غير مذهبك تحلية من الفائدة ونحن نسين أن فيه ضروبا من القوائد غير ما ادعيت من جواز استعماله بعد حلول النجاسة فيه فقولنا أفاد أن الماء لا نجس بمجاورته للنجاسة ولا يصير في حكم أعيان النجاسات واستفدنا من الثوب والبدن إذا أصابتهما نجاسة فإزيات بموالاة صلب الماء عليهما أن الباقي من الماء الذي في الثوب ليس هو في حكم الماء الذي جاوره عين النجاسة فيلحقه حكمها لأننا لما جاور ما ليس نجس في نفسه وإنما يلحقه حكم النجاسة بمجاورته لها ولولا قوله صلى الله عليه وسلم لكان جائزاً أن يظن طمان أن الماء المجاور للنجاسة قد صار في حكم عين النجاسة فينجس بمجاورته فلا يختلف حينئذ حكم الماء الثاني والثالث إلى العاشر وأكثر من ذلك في كون جميعه نجسا فإبطال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الظن وأفاد أن الماء الذي لحقه حكم النجاسة من جهة المجاورة لا يكون في معنى أعيان النجاسات وأفادنا أيضاً أن البئر إذا ماتت فيه فارة فأخرجت أن حكم النجاسة إنما يلحق بمجاورة الفارة دون مجاورة هذا الماء وأن الفارة لم يجعله بمنزلة أعيان النجاسات ولذلك حكمنا بتطهير بعض ما بها فإنه قيل لو كان الأمر على ما ذكرت لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا يجنبه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه معنى لأن الماء المجاور للنجاسة ليس نجس في نفسه مع ظهور النجاسة فيه فإنه قيل له هذا أيضاً معنى صحيح غير ما ادعيت واستفدنا به فائدة أخرى غير ما استفدناه بالخبر الذي اقتصر به على قوله الماء طهور لا يجنبه شيء عارياً من ذكر الاستثناء وذلك لأنه أخبر عن حال غلبة النجاسة وسقوط حكم الماء معها فيصير الجميع في حكم أعيان النجاسات وأفاد بذلك أن الحكم للغالب كما نقول في الماء إذا مزجه اللبن أو الحنظل أن الحكم للغالب منهما وقد تكلمنا في هذه المسئلة وفي مسئلة الفلتين في مواضع فاعني عن إعادته ههنا

فصل

وأما الماء المستعمل فإن أصحابنا والشافعي لا يجيزون الوضوء به على اختلاف منهم في الماء المستعمل ما هو وقال مالك والثوري يجوز الوضوء به على كراهة من مالك له والدليل على صحة القول الأول ما روى أبو عوانة عن داود بن عبد الله الأودي عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة وتغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل وليفترا فضل الطهور يتناول شيئين ما يسيل من أعضاء المقتسل والآخرة ما سبق في الأناة بعد الغسل وعمومه ينظمهما فاقضى ذلك النهي عن الوضوء بالماء المستعمل لأنه فضل طهور وإيضاً قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنبه وروى بكير بن عبد الله بن الأسج عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل أحدكم في أناء الدائم وهو جنب ويدل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا بني عبد المطلب إن الله كره لكم غسالة أيدي الناس وعن عمر أنه قال لا سلم حين أكل من تمر الصدقة أرايت لو توضأ انسان بماء أكنت شارب به فدل تشبيه الصدقة حين حرمتها عليهم بغسالة أيدي الناس أن غسالة أيدي الناس لا يجوز استعمالها ومن جهة النظر أن الماء إذا أزيل به الحدث مشبه للماء الذي أزيل به النجاسة من حيث استحباب الصلاة فلو لم يجز الطهارة بالماء الذي أزيل به النجاسة كذلك ما أزيل به الحدث ومن جهة أخرى وهي أن الاستعمال قد أكسبه إضافة سلبه بها المطلق الاسم فصارت بمنزلة الماء الذي امتنع فيه إطلاق اسم الماء بمخالطة غيره له والمستعمل أولى بذلك من جهة ما تعلق به من الحكم في زوال الحدث أو حصول قربة فإنه قيل فلو استعماله للتبريد لم يمنع ذلك جواز استعماله للطهارة كذلك إذا استعماله للطهارة فإنه قيل له استعماله للتبريد لم يمنع إطلاق الاسم فيه إذ لم يتعلق به حكم فهو كاستعماله في غسل ثوب طاهر واحتج من أجاز ذلك بقوله تعالى ﴿وازلنا من السماء ماء طهوراً﴾ وقوله ﴿ويزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به﴾ قال فذلك يقتضي جواز الوضوء به من وجهين أحدهما أنه لا يمكن نجسا ولم تجاوره نجاسة وجب بقاؤه على الحال الأولى والثاني أن قوله ﴿طهوراً﴾ يقتضي جواز التطهير به مرة بعد أخرى فيقال له إن بقاءه على الحالة الأولى بعد الطهارة هو موضع الخلاف وما ذكرت من العموم فأنما هو فيما لم يستعمل فيبقى على إطلاقه فاما ما تناوله الاسم مقيداً فلم يتناوله العموم وأما قولك أن كونه طهوراً يقتضي جواز الطهارة به مرة بعد أخرى فليس كذلك لأن ذلك أنما يذكر على جهة المبالغة في الوصف له بالطهارة أو التطهير ولا دلالة فيه على التكرار كما يقال رجل ضروب بالسيف ويراد بالمبالغة في الوصف بالضرب وليس مقتضى فيه تكرار الفعل ويقال رجل أكل إذا كان يأكل كثيراً وإن كان كله في مجلس واحد ولا يراد به تكرار الأكل وقد بينا ذلك في مواضع أيضاً وقوله تعالى ﴿وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله

نسبا وصهرا) يجوز ان يريد به الماء الذي خلق منه اصل الحيوان في قوله (وجعلنا من الماء كل شيء حي) وقوله (والله خلق كل دابة من ماء) ويجوز ان يريد به النطفة التي خلق منها ولد آدم وقوله (فجعلنا نسبا وصهرا) قال طابوس الرضا عن الصهر وقال الضحاك رواية النسب الرضاع والصهر الحنونة وقال الغراء النسب الذي لا يحل نكاحه والصهر النسب الذي يحل نكاحه كانت الم وقيل ان النسب ما يرجع الى ولادة قريبة والصهر خلطة تشبه القرابة وقال الضحاك النسب سبعة اصناف ذكرها في قوله (حرمت عليكم امهاتكم) الى قوله (زوجات الاخت) والصهر خمسة اصناف ذكرها في قوله (وامهاتكم اللاتي ارضعنكم) الى قوله (وحلاللنكاحكم الذين من اصلا بكم) قال ابو بكر والتمعارف في الاصهار انهم كل ذي رحم محرم من نساء من اضيف اليه ذلك ولذلك قال اصحابنا فيمن اوصى لاصهار فلان انه لكل ذي رحم محرم للنساء فلان وهو المتعارف من مفهوم كلام الناس قال والاختان ازواج البنات وكل ذات محرم من المضاف اليه الحنن وكل ذي رحم محرم من الازواج ايضا وقد يستعمل الصهر في موضع الحنن فيسمون الحنن صهرا قال الشاعر

سميتها اذ ولدت تموت * والقبر صهر ضامن زميت

فاقام الصهر مقام الحنن وهو محمول على المتعارف من ذلك قوله تعالى (وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه) الآية روى شمر بن عطية عن ابن سلمة قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين فأننى الصلاة ابدل ما فالتك من ليالك في تبارك فان الله جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر او اراد شكورا * وروى يونس عن ابن شهاب عن السائب بن زيد وعبد الله بن عتبة انهما اخبرا عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن جزئه او عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كتب له كاتما قرأه من الليل وقال الحسن (جعل الليل والنهار خلفه) جعل احدهما خلفه للآخر ان فات من النهار شيء ادركه بالليل وكذلك لوفات من الليل قال ابو بكر هذا في نحو قوله (واقم الصلوة لتذكرى) وقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها قد روى عن مجاهد في قوله (خلفه) احدهما اسود والاخر ابيض وقيل بذهب احدهما ويحيى الآخر وقوله تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) روى ابن ابي نجیح عن مجاهد (هونا) قال بالوفار والسكينة (واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) قال سدادا وعن الحسن ايضا (يمشون على الارض هونا) حلماء لا يجهلون على احد وان جهل عليهم حلموا قد برأهم الخوف كأنهم اتقدح هذا نهارهم ينتشرون به في الناس (والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما) قال هذا ليلهم اذا دخل راوحون بين اطرافهم فهم بينهم وبين ربهم وعن ابن عباس يمشون على الارض هونا قال بالتواضع لا يتكبرون وقوله تعالى (والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) روى ابن ابي نجیح عن مجاهد (والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) قال من اتفقوا في معصية الله فهو مسرف (ولم يقتروا) البخل مع حق الله (وكان بين ذلك

قواما) قال القصد والاتفاق في طاعة الله من وجعل وقال ابن سيرين السرف اتفاه في غير حق وقوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله الها آخر) الآية روى الاعمش عن ابي وائل عن عبد الله قال جاء رجل فقال يا رسول الله اي الذنب اكبر قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال ثم اي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم منك قال ثم اي قال ان ترائي بخيلة جارك قال فازل الله تصديق ذلك في كتابه (والذين لا يدعون مع الله الها آخر) الى قوله (انما) وقوله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) عن ابي حنيفة الزور الغنا وعن ابن عباس في قوله تعالى (ومن الناس من يشتري لهو الحديث) قال يشتري المغنية وعن عبد الله بن مسعود مثله وعن مجاهد قال ومن الناس من يشتري لهو الحديث قال الغناء وكل لهو ولهو وروى ابن ابي ليلى عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت عن صوتين احقن فاجرين صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب وردة شيطان وصوت عند نفقة لهو وامب ومزامير سيطان وروى عبيد الله بن زحر عن بكر بن سودة عن قيس بن سمد بن عباد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على الخمر والكوبة والغناء قال محمد بن الحنفية ايضا في قوله (لا يشهدون الزور) ان لا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا قال ابو بكر يحتمل ان يريد به الغنا على ما تأولوه عليه ويحتمل ايضا القول بما لا علم للقائل به وهو على الامرين لعموم اللفظ وقوله تعالى (واذا مروا باللغو مروا كراما) قال سعيد بن جبير ومجاهد اذا وادوا مروا كراما صفحوا وروى ابو مخزوم عن سنان اذا مروا باللغو مروا كراما قال اذا مروا بالرفث كنوا وقال الحسن اللغو كاله المعاصي قال السدي هي مكية قال ابو بكر يعني انه قبل الامر يقال المشركين وقوله تعالى (ان عذابها كان غراما) قيل لازما ملحا دائما ومنه الغرم لملازمته والحاحه وانه لغرم بالنساء اي ملازم لهن لا يصبر عنهن وقال الاعشى

ان يعاقب يكن غراما وان يعسط جزى لا يبالى

وقال بشر بن ابي حازم

يوم النصار ويوم الجفا * ركانا عذابا وكانا غراما

قال لنا ابو عمر غلام ثعلب اصل الغرم اللزوم في اللغة وذكر نحو ما قدمنا ويسمى الدين غراما ومغراما لانه يقتضى اللزوم والمطالبة فيقال للطالب الغريم لانه اللزوم والمطلوب غريم لانه يثبت عليه اللزوم وعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يفتق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه يعني دينه الذي هو مرهون به وزعم الشافعي ان الغرم الهلاك قال ابو عمر وهذا خطأ في اللغة وروى عن الحسن انه قال ليس غريم الامتارقا غريمه غير جهنم فانها لا تفارق غريمها وقوله تعالى (قرة عين) قال الحسن قرة العين في الدنيا وهو ان يرى العبد من زوجته ومن اخيه طاعة الله تعالى وقال والله ماشى اقر لعين المسلم من ان يرى ولده او والده او ولد ولده او اخاه او حميا مطيعا لله تعالى وعن سلمة بن كهيل اقر بهم عينا ان يطعموك وروى ابو اسامة عن الاحوص بن حكيم عن ابي الزاهرية عن جبير بن نفير

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من رزق ايمانا وحسن خلق فذاك امام المتقين وقال مجاهد والحسن (واجعلنا للمتقين اماما) تأتم بمن قبلنا حتى يأتممنا من بعدنا وقوله تعالى قل ما يعظيكم ربي لولا دعاؤكم قال مجاهد ما يصنع بكم ربي وهو لا يحتاج اليكم لولا دعاؤه اياكم الى طاعته لتتبعوا اتم بذلك . آخر سورة الفرقان

ومن سورة الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (واجعل لي لسان صدق في الآخرين) قال الثناء الحسن فاليهود تقر بنبوته وكذلك النصارى واكثر الامم وقيل اجعل من ولدي من يقوم بالحق ويدعو اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم والمؤمنون به وقوله تعالى (الامن اني الله بقلب سليم) قيل انما سأل سلامة القلب لانه اذا سلم القلب سلم سائر الجوارح من الفساد اذا فساد الجوارح لا يكون الا عن قصد فاسد بالقلب فان اجتمع مع ذاك جهل فقد عدم السلامة من وجهين وروى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لاعلم مضغة اذا صلحت صلح البدن كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب وقوله تعالى (وانه لتزِيل رب العالمين) الى قوله (وانه لاني زبر الاولين) اخبر عن القرآن بانه تزِيل رب العالمين ثم اخبر انه في زبر الاولين ومعلوم انه لم يكن في زبر الاولين بهذه اللغة فهذا مما يحتاج به في ان نقله الى لغة اخرى لا يخرج منه ان يكون قرآنا لا لطلاق الله اللفظ بانه في زبر الاولين مع كونه فيها بغير اللغة العربية وقوله تعالى (والشعراء يتبعهم الغاؤون) روى سفيان عن سلمة بن كهيل عن مجاهد في قوله (والشعراء يتبعهم الغاؤون) قال عصاة الجن وروى خفيف عن مجاهد (والشعراء يتبعهم الغاؤون) قال الشاعران يتهاجيان فيكون لهذا اتباع ولهذا اتباع من الغواة فذم الله الشعراء الذين صممهم مذكر وهم الذين في كل واد يهيمون ويقولون مالا يفعلون ونسبهم بالهائم على وجهه في كل واد يعن له لما يقلب عليه من الهوى غير مفكر في صحة ما يقول ولا فساد له ولا في عاقبة امره وقال ابن عباس وقتادة (في كل واد يهيمون) في كل افعو يخوضون يمدحون ويدمون يمتنون الا باطيل وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يمتلي جوف احدكم فيح حتى يريه خبر له من ان يمتلي شعرا ومعناه الشعر المذموم الذي ذم الله قائله في هذه الآية لانه قد استغنى المؤمنين منهم بقوله (الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانصبروا من بعد ما ظلموا) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحسان اهجمهم ومك روح القدس وذلك موافق لقوله (وانصبروا من بعد ما ظلموا) كقوله تعالى (ولمن انصبر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل) وقوله (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) وروى ابي بن كعب وعبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من الشعر لحكمة . آخر سورة الشعراء

ومن سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (واني اريد ان انكحك احدي ابنتي هاتين على ان تأجرتي ثمانى حبيب) من الناس من يحتاج بذلك في جواز عقد النكاح على منافع الحر وليس فيه دلالة على ما ذكروا لانه شرط منافعه لشعب عليه السلام ولم يشترط لها مهرا فهو بمنزلة من تزوج امرأة بغير مهر مسمى وشرط لوليها منافع الزوج مدة معلومة فهذا انما يدل على جواز عقد النكاح من غير تسببه مهر وشرطه للمولى ذلك يدل على ان عقد النكاح لا يفسد الشروط التي لا يوجبها العقد وجاز ان يكون قد كان النكاح جائزا في تلك الشريعة بغير بدل تستحقه المرأة فان كان كذلك فهذا منسوخ بشريعة النبي صلى الله عليه وسلم ويدل على انه قد كان جائزا في تلك الشريعة ان يشترط للمولى منفعة ويحتاج به في جواز الزيادة في العقود لقوله تعالى (فان اتممت عشرا فمن عندك) قال ابن عباس قضى موسى اتم الاجلين واوفاهما وقوله تعالى (واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه) الآية قال مجاهد كان ناس من اهل الكتاب اسلموا فاذا هم المشركون فصفحوا عنهم يقولون سلام عليكم لا يتبعي الجاهلين قال ابو بكر هذا سلام متاركة وليس تحية وهو نحو قوله (واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) وقوله (واخرجني مليا) وقال ابراهيم (سلام عليك سأسفركك ربي) ومن الناس من يظن ان هذا يجوز على جواز ابتداء الكافر بالسلام وليس كذلك لما وصفنا من ان السلام ينصرف على معنيين احدهما المسألة التي هي المتاركة والثاني التحية التي هي دعاء بالسلامة والامن نحو تسليم المسلمين بعضهم على بعض وقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمن على المؤمن ست احدها ان يسلم عليه اذ لقى وقوله تعالى (واذا حييت تحية فحيوا باحسن منها اوردوها) وقوله (تحيتهم فيها سلام) وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكفار لا تبدؤهم بالسلام وانه اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وقوله تعالى (فذكره موسى فقضى عليه) وقال تعالى (وقلت نفسا) فاخبر انه قتله بذكره ثم قال (رب اني ظلمت نفسي) فقال بعضهم هذا يدل على ان القتل بالظلمة عمد لولا ذلك لم يقل اني ظلمت نفسي على الاطلاق وهذا خطأ لانه يجوز ان يقول ظلمت نفسي باقدامي على التركيز من غير توقيف ولا دلالة فيه على ان القتل عمد اذا ظلم لا يختص بالقتل دون الظلم وكان صغيرة وقوله تعالى (فلما قضى موسى الاجل وسار باهله) يستدل به بعضهم على ان للزوج ان يسافر بامرأته ويغلبها الى بلد آخر ويهرق بينها وبين ابوها ولا دلالة فيه عندي على ذلك لانه جائز ان يكون فعل رضاعا . آخر سورة القصص

ومن سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (ووصينا الانسان بوالديه حسنا) روى ابو عبيدة عن عبد الله قال قالت يا رسول الله

اي الاعمال افضل قال الصلوات لوقتهن قلت ثم قال الجهاد في سبيل الله قلت ثم قال بر الوالدين وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر والآية والخبر يدلان معا على انه لا يجوز للرجل ان يقتل اياه وان كان مشركا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حنظلة بن ابي عامر عن قتل ابيه وكان مشركا ويدل على انه لا يقص للولد من الوالدية قوله تعالى ﴿وان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ روى ابن مسعود وابن عباس تأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقال ابن مسعود الصلاة لا تنفع الا من اطاعها قال ابو بكر يعني القيام بموجبات الصلاة من الاقبال عليها بالقلب والجوارح وانما قيل تنهى عن الفحشاء والمنكر لانها تشتمل على افعال واذا كان لا تخللها غيرها من امور الدنيا وليس شيء من الفروض بهذه المنزلة فهي تنهى عن المنكر وتدعو الى المعروف بمعنى ان ذلك مقتضاها وموجبها لمن قام بحقوقها وعن الحسن قال من لم تنهه صلواته عن الفحشاء والمنكر لم يزد من الله الا بعدا وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ان فلانا يصلي بالليل ويسرق بالنهار فقال لعل صلواته تنهيه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حجب الى من دنياكم الثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة وروى عن بعض السلف قال لم تكن الصلاة قرة عيني ولكنه كان اذا دخل الصلاة يرى فيها ما تقر عينه قوله تعالى ﴿ولذكر الله اكبر﴾ قال ابن عباس وابن مسعود وساء ان يجاهد ذكر الله اياكم برحمته اكبر من ذكركم اياه بطاعته وروى عن سلمان ايضا وام الدرداء وقادة ذكر العبد لربه افضل من جميع عمله وقال السدي ذكر الله في الصلاة اكبر من الصلاة بقوله تعالى ﴿ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن﴾ قال قتادة هي منسوخة بقوله ﴿وقاتلوا المشركين﴾ ولا يجادلوا اشد من السيف قال ابو بكر يعني ان ذلك كان قبل الامر بالقتال وقوله تعالى ﴿الا الذين ظلموا منهم﴾ يعني والله اعلم الا الذين ظلموكم في جدالهم او غيره مما يقتضي الاغلاظ لهم وهو نحو قوله ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم﴾ وقال بجاهد الا الذين ظلموا منهم بنح الجزية وقيل الا الذين ظلموا منهم بالاقامة على كفرهم بعد قيام الحجة عليهم . آخر سورة العنكبوت

ومن سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما آتاكم من ربا ليربو في اموال الناس فلا يربو عند الله﴾ روى عن ابن عباس ومجاهد في قوله ﴿وما آتاكم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ هو الرجل يهب الشيء يريد ان يثاب افضل منه فذلك الذي لا يربو عند الله ولا يؤجر صاحبه فيه ولا اثم عليه ﴿وما آتاكم من زكوة تربدون وجهه﴾ وعن سعيد بن جبير قال هو الرجل يعطى لثاب عليه وروى عبد الوهاب عن خالد عن عكرمة ﴿وما آتاكم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال الربا ربوان فربا حلال وربا حرام فاما الربا الحلال فهو الذي يهدى يلتمسه ما هو افضل منه وروى زكريا عن الشعبي ﴿وما آتاكم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال كان الرجل يسافر مع الرجل فيخفله ويخدمه فيجعل له

من ربح ماله ليجزبه بذلك وروى عبد العزيز بن ابي رواد عن الضحاك ﴿وما آتاكم من ربا ليربو في اموال الناس﴾ قال هو الربا الحلال الرجل يهدى لثاب افضل منه فذلك لاله ولا عليه ليس فيه اجر وليس عليه فيه اثم وروى منصور عن ابراهيم ﴿ولا تمن تستكثر﴾ قال لا تعط ازيدا قال ابو بكر يجوز ان يكون ذلك خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم لان كان في اعلى مراتب مكارم الاخلاق كاحرم عليه الصدقة وقد روى عن الحسن في قوله تعالى ﴿ولا تمن تستكثر﴾ لا تستكثر عملك فمنه على ربك وقوله تعالى ﴿والله الذي خالقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة﴾ يعني انه خلقكم ضعفا حلا في بطون الامهات ثم اطفأ لا تملكون لانفسكم نفعا ولا ضرا ثم جعلكم اقوياء ثم اعطاكم من الاستطاعة والعقل والدرابة للتصرف في اختلاف المنافع ودفع المضار ثم جعلكم ضعفاء في حال الشيخوخة كقوله تعالى ﴿ومن نعمه نسكه في الخلق﴾ وقوله ﴿ومنكم من يرد الى اذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئا﴾ فيبقى مسلوب القوى والفهم كالصبي بل حاله دون حال الصبي لان الصبي في زيادة من القوى والفهم من حين البلوغ وكال حال الانسانية وهذا يزداد على البقاء ضعفا وجهلا ولذلك ساء الله تعالى اذل العمر وجعل الشيب قربا للضعف بقوله ﴿ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة﴾ وهو كقوله تعالى حاكبا عن نبيه زكريا عليه السلام ﴿رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا﴾ آخر سورة الروم

ومن سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿حملته امه وهنا على وهن﴾ قال الضحاك ضعفا على ضعف يعني ضعف الولد على ضعف الام وقيل بل المعنى فيه شدة الجهد (وفصله في عامين) يعني في انقضاء عامين وفي آية اخرى (وحمله وفصله ثلثون شهرا) فحصل بمجموع الآيتين ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وبه استدلل ابن عباس على مدة اقل الحمل وانفق اهل العلم عليه وقوله تعالى ﴿يا بني اقم الصلوة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما اصابك﴾ يعني والله اعلم اصبر على ما اصابك من الناس في الامر بالمعروف وظاهره يقتضي وجوب الصبر وان خاف على النفس الا ان الله تعالى قد اباح اعطاء التقية في حال الخوف في أي غيرها قد بيناها وقد اقتضت الآية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله تعالى ﴿ولا تصغر خدك للناس﴾ قال ابن عباس ومجاهد معناه لا تعرض بوجهك عن الناس تكبرا وقال ابراهيم هو التشدق ومعناه يرجع الى الاول لان المتشادق في الكلام متكبر وقيل ان اصل الصغر دامياخذ الابل في اعناقها ورؤسها حتى يلوى وجوهها واعناقها فيشبهها الرجل الذي يلوى عنقه عن الناس قال الشاعر

وكنا اذا الجبار صر خده * افئاله من مبله فتقوما

قوله تعالى ﴿ووصينا الانسان بوالديه احسانا﴾ الى قوله ﴿وان جاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به

علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴿١﴾ إيان تعالٰى بذلك ان امره بالاحسان الى الوالدين
عام في الوالدين المسلمين والكفار لقوله تعالٰى ﴿٢﴾ وان جاهدك على ان تشرك في ما ليس لك به علم
واكد قوله ﴿٣﴾ وصاحبهما في الدنيا معروفاً وفي ذلك دليل على انه لا يستحق القود على ابيه
وانه لا يحمله اداؤه ولا يحسن له دين عليه وان عليه نعمهما اذا احتاجا اليه وكان جميع ذلك
من الصفة بالمعروف وفعل ضده ينافي مصاحبتهما بالمعروف ولذلك قال الصحابة ان الاب لا يحبس
بدين ابته وروى عن ابى يوسف انه يحبس اذا كان منمر داءً وقوله تعالٰى ﴿٤﴾ واسع سبيل من اناب الى
يدل على صحة اجماع المسلمين لامر الله تعالٰى ايانا بالبايعهم وهو مثل قوله ﴿٥﴾ وبتبع غير سبيل المؤمنين ﴿٦﴾
وقوله تعالٰى ﴿٧﴾ ولا تش في الارض مرجحاً المرح البطر والعجاب المرء بنفسه وازدراء الناس والاستهانة
بهم فهي الله عنه اذا فعل ذلك الاجاهل بنفسه واحواله واستداه امره ومنهاه قال الحسن انى لابن آدم
الكبر وقد خرج من سبيل البول مرتين ﴿٨﴾ وقوله تعالٰى ﴿٩﴾ ان الله لا يحب كل مختال فخور ﴿١٠﴾ قال مجاهد
هو المتكبر والفخور الذي يفخر بعم الله تعالٰى على الناس استصغاراً لهم وذلك مذموم
لانه انما يستحق عليه الشكر لله على نعمه لا التوصل بها الى معاصيه وقال النبي
صلى الله عليه وسلم حين ذكر نعم الله انه سيد ولد آدم ولا فخر فاخبر انه انما ذكرها شكراً
لا افتخاراً على نحو قوله تعالٰى ﴿١١﴾ واما ينعم ربك فحدث ﴿١٢﴾ وقوله تعالٰى ﴿١٣﴾ واقصد في مشيك ﴿١٤﴾ قال
يزيد بن ابى حبيب هو السرعة ﴿١٥﴾ قال ابو بكر بن جهور ان يكون تأوله على ذلك لان المختال في
مشيته لا يسرع فيها فسرعة المشى تافى الخلاء وانكسر ﴿١٦﴾ وقوله تعالٰى ﴿١٧﴾ واغضض من صوتك ان انكر
الاصوات لصوت الجبر ﴿١٨﴾ فيه امر بخفض الصوت لانه اقرب الى التواضع كقوله تعالٰى ﴿١٩﴾ ان الذين
يعضون اصواتهم عند رسول الله ﴿٢٠﴾ ورفع الصوت على وجه ابتهاج الناس واطهار الاستخفاف
بهم مذموم فايان عن قبح هذا الفعل وانه لا فضيلة فيه لان الخير ترفع اصواتها وهو انكر
الاصوات قال مجاهد في قوله ﴿٢١﴾ انكر الاصوات ﴿٢٢﴾ اقبها كما يقال هذا وجه منك فذكر الله
تعالٰى ذلك وادب العباد ترهيدا لهم في رفع الصوت ﴿٢٣﴾ وقوله تعالٰى ﴿٢٤﴾ ان الله عنده علم الساعة وينزل
النيث ويعلم ما في الارحام ﴿٢٥﴾ مفهوم هذا الخطاب الاخبار بما يعلمه هودون خلقه وان احدا لا
يعلمه الا باعلامه اياه وفي ذلك دليل على ان حقيقة وجود الحجل غير معلومة عندنا وان كانت
قد يقلب على الظن وجوده وهذا يوجب ان يكون تافى حمل امراته من نفسه غير قاذف
لها وقد يبادلك فيما سلف ﴿٢٦﴾ وقوله تعالٰى ﴿٢٧﴾ واخشوا يوم لا يجزى والد عن ولده ولا مولود
هو جد عن والده شيئاً ﴿٢٨﴾ يدل على ان احدا لا يستحق عند الله فضيلة يشرف ابيه ولا ينسبه
لانه لم يخص احداً بذلك دون احد وبذلك ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قوله من ابطاءه صله لم يسرع به نسب وقال يابى عبدالمطلب لا ياتى الناس باعمالهم وتأثروا
بالسمايكم فاقول انى لا اغنى عنكم من الله شيئاً ﴿٢٩﴾ وقوله ﴿٣٠﴾ لا يجزى والد عن ولده ﴿٣١﴾ معناه
لا يغنى يقال جزيت عنك اذا اغتبت عنك ﴿٣٢﴾ آخر سورة لقمان

ومن سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالٰى ﴿١﴾ تخافى جنوبهم عن المضاجع ﴿٢﴾ حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا
الحسن بن ابى الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن عاصم بن ابى النجود
عن ابى وائل عن معاذ بن جبل في قوله ﴿٣﴾ تخافى جنوبهم عن المضاجع ﴿٤﴾ قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر فاصبحت يوماً قريباً منه ونحن نسير فقلت يا نبي الله اخبرني بعمل يدخلني
الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن عظيم وانه ليسير على من يسره الله عليه تعبده
ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ثم قال الا ادلك
على ابواب من الخير الصوم جنة والصدقة تطفى الخطة وصلاة الرجل في جوف الليل ثم قرأ
﴿٥﴾ تخافى جنوبهم عن المضاجع ﴿٦﴾ حتى بلغ ﴿٧﴾ جزاء بما كانوا يعملون ﴿٨﴾ ثم قال الا اخبرك برأس الامر
وعموده وذروة سنامه قلت بلى يا رسول الله قال رأسه الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه
الجهاد في سبيل الله ثم قال الا اخبرك بملاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله فاخذ بلسانه فقال
اكفك عليك هذا قلت يا رسول الله انما المؤمنون بما شكم به قال تكاتك امك يا معاذ وهل يكب
الناس على وجوههم او على مناخرهم الا حصائد السنم ﴿٩﴾ وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق
قال حدثنا الحسن بن ابى الربيع قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال تلا فتادة ﴿١٠﴾ فلا تعلم
نفس ما اخفى لهم من قرة اعين ﴿١١﴾ قال قال الله تعالٰى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وروى ابو اسحاق عن ابى عبيدة عن عبدالله
قال للذين تخافى جنوبهم عن المضاجع ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر ثم تلا ﴿١٢﴾ فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين ﴿١٣﴾ وروى عن مجاهد وعطاء ﴿١٤﴾ تخافى
جنوبهم عن المضاجع ﴿١٥﴾ فالالعشاء الآخرة وقال الحسن ﴿١٦﴾ تخافى جنوبهم عن المضاجع ﴿١٧﴾ كانوا
يتفلقون بين المغرب والعشاء وقال الضحاك في قوله ﴿١٨﴾ يدعون ربهم خوفاً وطعماً ﴿١٩﴾ انهم يذكرون
الله بالدعاء والتعظيم وقال فتادة خوفاً من عذاب الله وطعماً في رحمة الله وبما رزقناهم
ينفقون في طاعة الله . آخر سورة السجدة

ومن سورة الاحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالٰى ﴿١﴾ ما جعل الله لرجل من قليلين في جوفه ﴿٢﴾ روى عن ابن عباس رواية انه كان
رجل من قريش يدعى ذا القليلين من دهانه وعن مجاهد وفتادة مثله وعن ابن عباس ايضاً
كان المنافقون يقولون لحمد صلى الله عليه وسلم قلبان فاكذبهم الله تعالٰى وقال الحسن كان رجل
يقول لي نفس تأمرني ونفس تمناني فانزل الله فيه هذا وروى عن مجاهد ايضاً ان رجلاً من بني فهر

قال في جوف فلان اعقل بكل واحد منهما افضل من عقل محمد فكذب الله عز وجل وذكر ابو جعفر الطحاوي انه لم يرو في تفسيرها غير ما ذكرنا قال وحكي الشافعي عن بعض اهل التفسير من لم يسمه في احتجاجه على محمد في نفي ان يكون الولد من رجلين انه اريد بها ما جعل الله لرجل من ابوين في الاسلام قال ابو بكر اللفظ غير محتمل فاذا ذكر لان القلب لا يعبر به عن الاب لا مجازا ولا حقيقة ولذلك اسم له في الشريعة فتاويل الآية على هذا المعنى خطأ من وجوه وقد روى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى جارية مجحفا فقال لمن هذه الجارية فقالوا فلان فقال ابطاؤها قالوا نعم قال لقد هممت ان الغنم لغير رجل يدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له ان كيف يسترقه وقد غدا في سمعه وبصره فقوله قد غدا في سمعه وبصره يدل على ان الولد يكون من ماء رجلين وقد روى عن علي وعمر اثبات نسب الولد من رجلين ولا يعرف عن غيرهما من الصحابة خلافه وقوله تعالى ﴿وما جعل ازواجكم الا في نطفها ومنهن امهاتكم﴾ قال ابو بكر كانوا يظاهرون من نساءهم فيقولون انت على كظهر امي فاخبر الله تعالى انها لا تصير بمنزلة امه في التحريم وجعل هذا القول منكرا من القول وزورا بقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ والزعم بذلك تحريما زعم الكفارة وابطل ما اوجه المظاهر من جعله اياها كلام لان تحريمها تحريم مؤبد وقوله تعالى ﴿وما جعل ادعياءكم ابناءكم﴾ قيل انه نزل في زيد بن حارثة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نبأه فكان يقال له زيد بن محمد وروى ذلك عن محمد وقادة وغيرهما قال ابو بكر هذا يوجب نسخ السنة والقرآن لان الحكم الاول كان ثابتا بغير القرآن ونسخه بالقرآن وقوله تعالى ﴿ذلكم قولكم بافواهكم﴾ يعني انه لا حكم له وانما هو قول لامعني له ولا حقيقة وقوله تعالى ﴿ادعواهم لا بانهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم﴾ فيه اباحة اطلاق اسم الاخوة وحظر اطلاق اسم الابوة من غير جهة النسب ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لبيد هو اخي لم يمتق اذا قال لم ارد به الاخوة من النسب لان ذلك يطلق في الدين ولو قال هو اخي عني لان اطلاقه ممنوع الا من جهة النسب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجثة عليه حرام وقوله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به﴾ روى ابن ابي نجيح عن مجاهد (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به) قال قيل هذا انتهى في هذا اوفي غيره (ولكن ما تمعدت قلوبكم) والعمد ما اثره بعد البيان في التهي في هذا اوفي غيره وحدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله تعالى (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به) قال قتادة لو دعوت رجلا لغير ابيه وانت ترى انه ابوه ليس عليك بأس وسمع عمر بن الخطاب رجلا وهو يقول اللهم اغفر لي خطايي فقال استغفر الله في العمد فما اخطأ فقد تجاوز عنك قال وكان يقول ما اخاف عليكم الخطأ ولكني اخاف عليكم العمد وما اخاف عليكم المقابلة ولكني اخاف عليكم التكاثر وما اخاف عليكم ان تردوا

اعمالكم ولكني اخاف عليكم ان تستكثروها وقوله تعالى ﴿التي اولى بالمؤمنين من انفسهم﴾ حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق المروزي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) قال اخبرني ابوسلمة عن جابر بن عبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا اولى بكل مؤمن من نفسه فاما رجل مات وترك ديننا قالي وان ترك ما لا فهو لورثته وقيل في معنى (التي اولى بالمؤمنين من انفسهم) انه احق بان يختار مادعا اليه من غيره ومما دعوه اليه انفسهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم احق ان يحكم في الانسان بما لا يحكم به في نفسه لوجوب طاعته لانه مقرونة بطاعة الله تعالى قال ابو بكر الخبر الذي قدمنا لا ينافي ما عني به من المعنى ولا يوجب الاقتصار بمعناه على قضاء الدين المذكور فيه وذلك لانه جائز ان يكون مراده انه اولى بالمؤمنين من انفسهم في ان يختاروا ما ادعواهم اليه دون ما ندعواهم انفسهم اليه واولى بهم في الحكم عليهم ولزومهم اتباعه وطاعته ثم اخبر بعد ذلك بقضاء دينهم وقوله تعالى ﴿واذواجهم امهاتهم﴾ قيل فيه وجهان احدهما انهن كاهناتهم في وجوب الاجلال والتعظيم والثاني تحريم نكاحهن وليس المراد انهن كالامهات في كل شيء لانه لو كان كذلك لما جاز لاحد من الناس ان يزوج بناته لانهن يكن اخوات للناس وقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم بناته ولو كن امهات في الحقيقة ورثن المؤمنين وقد روى في حرف عبدالله (وهو اب لهم) ولو صح ذلك كان معناه انه كالاب لهم في الاشفاق عليهم وتحريم مصالحهم كما قال تعالى (لقد جاءكم رسول من انفسكم عزز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وقوله تعالى ﴿الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفا﴾ روى عن محمد بن الحنفية انها نزلت في جوار وصية المسلم لليهودي والنصراني وعن الحسن ان تصلوا ارحامكم وقال عطاء هو المؤمن والكافر بينهما قرابة اعطاؤه له ايام حياته ووصيته له وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله ﴿الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفا﴾ قال الا ان يكون لك ذوق قرابة ليس على دينك فتوصي له بشيء هو وليك في النسب وليس وليك في الدين وقوله تعالى ﴿لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة﴾ من الناس من ينجبه في وجوب افعال النبي صلى الله عليه وسلم ولزوم الناس به فيها ومخالفة هذه الفرقة يحتجون به ايضا في نفي الجواب افعاله فاما الاولون فانهم ذهبوا الى ان الناس به هو الاقتداء به وذلك عموم في القول والفعل جميعا فلما قال تعالى (لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) دل على انه واجب اذ جعله شرطا للايمان كقوله تعالى ﴿واقفوا الله ان كنتم مؤمنين﴾ ونحوه من الالفاظ المقررة الى الايمان فدل على الوجوب واحتج الآخرون بان قوله (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) يقتضي ظاهره التدب دون الايجاب لقوله تعالى (لكم) مثل قول القائل لك ان تصلي ولك ان تصدق لادلالة فيه على الوجوب بل يدل ظاهره على ان له فعله وتركه وانما كان يدل على الايجاب لو قال عليكم الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر والصحيح انه لادلالة فيه على الوجوب بل دلالة على التدب اظهر منها على الايجاب

لما ذكرنا ومع ذلك لو ورد بصيغة الامر لما دل على الوجوب في افعاله صلى الله عليه وسلم لان التأني به هو ان تفعل مثل ما فعل ومتى خالفنا في اعتقاد الفعل اوفى معناه لم يكن ذلك تأنيبا الا ترى انه اذا فعله على التدب وفعلناه على الوجوب كنا غير متأسين به واذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلا لم يحز لنا ان نفعله على اعتقاد الوجوب فيه حتى نعلم انه فعله على ذلك فاذا علمنا انه فعله على الوجوب لم نلنا فعلا على ذلك الوجه لان جهة هذه الآية اذ ليس فيها دلالة على الوجوب لكن من جهة ما امرنا الله تعالى باتباعه في غير هذه الآية **وقوله تعالى** ﴿ولما رأى المؤمنون الاحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله﴾ قيل انه وعدهم انهم اذا لقوا المشركين ظفروا بهم واستولوا عليهم كقوله تعالى ﴿ليظهره على الدين كله﴾ وقال قتادة الذي وعدهم في قوله ﴿ام حسبتم ان تدخلوا الحنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم﴾ الآية **وقوله تعالى** ﴿وما زادهم الا ايمانا وتسليما﴾ اخبار عن صفتهم في حال الحنة وانهم ازدادوا عتدا يقينا وبصيرة وذلك صفة اهل البصائر في الايمان بالله **وقوله تعالى** ﴿فمنهم من قضى نحبه﴾ قيل ان النحب النذر اي قضى نذره الذي نذره فيما عاهد الله عليه وقال الحسن قضى نحبه مات على ما عاهد عليه ويقال ان النحب الموت والنحب المدق السير يوما وليلة وقال مجاهد قضى نحبه عهده **وقال ابو بكر** لما كان النحب قد يجوز ان يكون المراد به العهد والنذر وقدمدحهم الله على الوفاء به بعينه ذلك على ان من نذر قرينة فعله الوفاء به بعينه دون كفارة اليمين **وقوله تعالى** ﴿وازل الذين ظاهروهم من اهل الكتاب من صياصيم﴾ قيل في الصياصيم انها الحصون التي كانوا يتمتعون بها واصل الصبغة قرن البقرة وبها تمتع وتسمى بها شوكة الديك لانه بها تمتع فسميت الحصون صياصيم على هذا المعنى وروى ان المراد بها بنو قريظة كانوا نقضوا العهد وعاونوا الاحزاب وقال الحسن بن النضر وسائر الرواة على انهم بنو قريظة وظاهر الآية يدل عليه لانه قال تعالى ﴿فريقا تقتلون وتأسرون فريقا﴾ ولم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم بني النضير ولا اسرهم وانما احلهم عن بلادهم **وقوله تعالى** ﴿واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها﴾ يعني به ارض بني قريظة وعلى تأويل من تأوله على بني النضير فالمراد ارض بني النضير **وقوله تعالى** ﴿وارضا لم تطأوها﴾ قال الحسن ارض فارس والروم وقال قتادة مكة وقال يزيد بن رومان خير **وقال ابو بكر** من الناس من يحتج به في ان الارضين العنوية التي يظهر عليها الامام بملكها القامتون ولا يجوز للامام ان يقرأها عليها على انها ملك لهم لقوله ﴿واورثكم ارضهم وديارهم واموالهم وارضا لم تطأوها﴾ وظاهره يقتضي انجاب الملك لهم ولادلالة فيه على ما ذكرنا لان ظاهر قوله ﴿واورثكم﴾ لا يختص بانجاب الملك دون الظهور والغلبة ونسب البدومتى وجد احد هذه الاشياء فقد صح معنى اللفظ قال الله تعالى ﴿ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ ولم يرد بذلك الملك وايضا فلو صح ان المراد الملك كان ذلك في ارض بني قريظة في قوله ﴿واورثكم ارضهم﴾ واما قوله ﴿وارضا لم تطأوها﴾ فانه يقتضي ارضا واحدة لاجمع الارضين فان كان المراد خير فقد ملكها المسلمون وان كان المراد ارض فارس والروم لقد ملك المسلمون بعض ارض فارس والروم فقد وجد مقتضى الآية ولادلالة فيه على

ان سيلهم ان يملكوا جميعها اذ كان قوله ﴿وارضا لم تطأوها﴾ لم يتناول الارضا واحدة فلا دلالة فيه على قول المخالف **وقوله تعالى** ﴿يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها﴾ الآية حدثنا عبد الله بن محمد المرزوي قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا معمر عن الزهري عن عمرو عن عائشة قالت لما تزالت (وان كنتم تردن الله ورسوله) دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ فقال يا عائشة اني اذا كرلك امرافلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى تستأمرى ابويك قالت قد علم الله تعالى ان ابوي لم يكونا بأمراني بفراقه قالت فقرا على (يا ايها النبي قل لازواجك) الآية فقلت اني هذا استأمر ابوي فاني اريد الله ورسوله والدار الآخرة * وروى غير الجرجاني عن عبد الرزاق قال معمر فاخبرني ابوب ان عائشة قالت يا رسول الله لا تخبر ازواجك اني اختارك قال انما بعثت معلما ولم ابعث متعظا **وقال ابو بكر** اختلف الناس في معنى تخيير الآية فقال قائلون وهم الحسن وقاتدة انما خيرهم بين الدنيا والآخرة لانه قال ﴿ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها﴾ الى قوله ﴿وان كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة﴾ وقال آخرون بل كان تخيرا للطلاق على شريطة انهم اذا اخترن الدنيا وزينتها كن مختارات للطلاق لانه تعالى قال ﴿ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتمكن واسرحكن سراحا جيلا﴾ فجعل اختيارهن للدنيا اختيارا للطلاق ويستدلون عليه ايضا بما روى مسروق عن عائشة انها سئلت عن الرجل يخير امرأته فقالت قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا وفي بعض الاخبار فاخترناه فلم يعد طلاقا * قالوا ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم خيرهن الا لخيار المأمورية في الآية وبدل عليه ما قدمناه من حديث عمرو عن عائشة انها لما تزالت الآية قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اذا كرلك امرا فلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى تستأمرى ابويك قالت قد علم الله ان ابوي لم يكونا بأمراني بفراقه ثم تلا عليها الآية قالت اني اريد الله ورسوله والدار الآخرة فقالوا هذا الخبر ايضا قد حوى الدلالة من وجوده على انه خيرهن بين الدنيا والآخرة وبين اختيارهن الطلاق او البقاء على النكاح لانه قال لها لا عليك ان لا تعجلي حتى تستأمرى ابويك ومعلوم ان الاستئثار لا يقع في اختيار الدنيا على الآخرة ثبت ان الاستئثار انما يريد به في الفرقة او الطلاق او النكاح وقولها ان ابوي لم يكونا بأمراني بفراقه وقولها اني اريد الله ورسوله فهذه الوجود كلها تدل على ان الآية قد اقتضت التخير بين الطلاق والنكاح * واحتج من قال لم يكن تخيير طلاق بقوله تعالى ﴿ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتمكن واسرحكن سراحا جيلا﴾ فانما امر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان يطلبن ان يطلعن اذا اخترن الدنيا ولم يوجب ذلك وقوع طلاق باختيارهن كما يقول القائل لا مرأته ان اخترت كذا طلقك يريد به استيفاء ابقاع بعد اختيارها لما ذكره **وقال ابو بكر** قد اقتضت الآية لاحالة تخييرهن بين الفراق وبين النبي صلى الله عليه وسلم لان قوله ﴿وان كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة﴾ قد دل على اخبار اختيارهن فراق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ﴿ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها﴾ اذ كان النسق الآخر من الاختيار هو اختيار النبي صلى الله عليه وسلم والدار الآخرة فثبت ان الاختيار الآخر انما هو اختيار فراقه وبدل عليه قوله ﴿فتعالين

امتنع) والمتعاعى بعد اختياره من الطلاق * وقوله (واسر حكن) اما المراد اخراجهن من بيوتهن بعد الطلاق كما قال تعالى (اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) الى قوله (سرا حكيلا) فذكر المتعة بعد الطلاق واراد بالتسريح اخراجها من بيته * وقد اختلف السلف فيمن خير امرأته فقال على رضي الله عنه ان اختارت زوجها فواحدة رجعية وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وذلك في رواية زاد ان عنه وروى ابو جعفر عن علي انها اذا اختارت زوجها فلا شيء وان اختارت نفسها فواحدة بائنة وقال عمر وعبد الله رضي الله عنهما في الخيار وامرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وان اختارت زوجها فلا شيء وقال زيد بن ثابت في الخيار ان اختارت زوجها فلا شيء وان اختارت نفسها فثلاث وقال في امرك بيدك ان اختارت نفسها فواحدة رجعية * واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ان اختارت زوجها فلا شيء وان اختارت نفسها فواحدة بائنة اذا اراد الزوج الطلاق ولا يكون ثلاثا وان نوى وقالوا في امرك بيدك مثل ذلك الا ان بنوى ثلاثا فيكون ثلاثا وقال ابن ابي ليلى والثوري والاوزاعي في الخيار ان اختارت زوجها فلا شيء وان اختارت نفسها فواحدة بملكها الرجعة وقال مالك في الخيار انه ثلاث اذا اختارت نفسها وان طلقت نفسها واحدة لم يقع شيء وقال في امرك بيدك اذا قالت اردت واحدة فهي واحدة بملك الرجعة ولا يصدق في الخيار انه اراد واحدة ولو قال اختاري طليقة فطلقت نفسها فهي واحدة رجعية وقال الليث في الخيار ان اختارت زوجها فلا شيء وان اختارت نفسها فهي بائنة وقال الشافعي في اختاري وامرك بيدك ليس بطلاق الا ان يريد الزوج ولو اراد طلاقها فقالت قد اخترت نفسي فان ارادت طلاقا فهو طلاق وان لم ترده فليس بطلاق * قال ابو بكر التخيير في نفسه ليس بطلاق لا صريح ولا كناية ولذلك قال اصحابنا انه لا يكون ثلاثا وان ارادهن ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم خير نساء فاخترنه فلم يكن ذلك طلاقا ولان الخيار لا يختص بالطلاق دون غيره فلا دلالة فيه عليه وليس هو عندكم كقوله اعتدى انه يكون طلاقا اذا نوى لان العدة من موجب الطلاق فالطلاق مدلول عليه باللفظ وانما جعلوا الخيار طلاقا اذا اختارت نفسها بالاتفاق وبانه معلوم ان تخيير النبي صلى الله عليه وسلم نساء لما كان بين الفراق والبقاء على النكاح انهن لو اخترن أنفسهن لوقعت الفرقة لولا ذلك لم يكن للتخيير معنى وتشبيهه ايضا بسائر الخيارات التي تحدث في النكاح كخيار امرأة العنين والمحبوب فيقع به الطلاق اذا اختارت الفرقة ومن اجل ذلك لم يجعلوه ثلاثا لان الخيارات الحادثة في الاصول لا تقع بها ثلاث

فصل في

قال ابو بكر ومن الناس من يحتج بهذه الآية في ايجاب الخيار وفي التفريق لامرأة العاجز عن النفقة لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير بين الدنيا والآخرة فاختار الفقر والآخرة امره الله بخير نساءه فقال تعالى (يا ايها النبي قل لا اؤاخذكم ان كنتم ترذون الحياة الدنيا وزينتها) الآية * قال ابو بكر لا دلالة فيها على ما ذكرنا وذلك لان الله علق اختيار النبي صلى الله عليه وسلم

لغيره من الحياة الدنيا وزينتها ومعلوم ان من اراد من نساءنا الحياة الدنيا وزينتها لم يوجب ذلك تفريقا بينها وبين زوجها فلما كان السبب الذي من اجله اوجب الله التخيير المذكور في الآية غير موجب للتخيير في نساء غيره فلا دلالة فيه على التفريق بين امرأة العاجز عن النفقة وبينه وايضا فان اختيار النبي صلى الله عليه وسلم للآخرة دون الدنيا وايمانه بالفقر دون الغنى لم يوجب ان يكون عاجزا عن نفقة نساءه لان الفقير قد يقدر على نفقة نساءه مع كونه فقيرا ولم يدع احد من الناس ولا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عاجزا عن نفقة نساءه بل كان يدخر لنساءه قوت سنة فالمستدل بهذه الآية على ما ذكره مغل لحكمها * وقوله تعالى (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) قيل في تضعيف عذابهن وجهان احدهما انهما كانتا نعم الله عليهن اكثر منها على غيرهن بكونهن ازواجا للنبي صلى الله عليه وسلم ونزول الوحي في بيوتهن وتشريفهن بذلك كان كفرانها منهن اعظم واجدر بعظم العقاب لان النعمة كلما عظمت كان كفرانها اعظم فها يستحق به من العقاب اذ كان استحقاق العقاب على حسب كفران النعمة الا ترى ان من لطم اياه استحق من العقوبة اكثر مما يستحقه من لطم اجنيا اعظم نعمة ابيه عليه وكفرانه لها بلطمة ويدل على هذا التأويل قوله تعالى في نسق التلاوة (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) فدل على ان تضعيف العذاب عليهن بالمعصية لاجل عظم النعمة عليهن بتلاوة آيات الله في بيوتهن ومن اجل ذلك عظمت طاعاتهن ايضا بقوله (ومن يمتن الله ورسوله ونعمل صالحا نؤتها اجرها مرتين) لان الطاعة في استحقاق الثواب بها بازاء المعصية في استحقاق العقاب بها والوجه الآخر ان آيات الله المعصية اذى للنبي صلى الله عليه وسلم لما يلحق من العار والتم ومعلوم ان من اذى النبي صلى الله عليه وسلم فهو اعظم جرما ممن اذى غيره وقال تعالى (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة) ثم قال (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينة) * ولما عظم الله تعالى طاعات ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ووجب بها الاجر مرتين دل بذلك على ان اجر العامل العالم افضل ونوابه اعظم من العامل غير العالم وقوله تعالى (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) قد دل على ذلك * وقوله تعالى (فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض) قيل فيه ان لا تلين القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن من اهل الريبة وفيه الدلالة على ان ذلك حكم سائر النساء في نهين عن الالة القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن ويستدل به على رغبتهم فيهن والدلالة على ان الاحسن للمرأة ان لا ترفع صوتها بحيث يسمعه الرجال وفيه الدلالة على ان المرأة منهية عن الاذان وكذلك قال اصحابنا وقال الله تعالى في آية اخرى (ولا يضرن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) فاذا كانت منهية عن اسماع صوت خلخالها فكلامها اذا كانت شابة تخشى من قبلها الفتنة اولى بالنهي عنه * وقوله تعالى (وقرن في بيوتكن) روى هشام عن محمد بن سيرين قال قيل لسودة بنت زمعة الا تخرجين كما تخرج اخواتك قالت والله لقد حججت

واعتمدت ثم امرني الله ان افر في بيتي فوالله لا اخرج فما خرجت حتى اخرجوا جنازتها
وقيل ان معنى (وقرن في بيوتكن) كن اهل وقار وهدوء وسكينة يقال وقرفلان في منزله
يقر وقورا اذا هدا فيه واظمان به وفيه الدلالة على ان النساء مأمورات بلزوم البيوت منيات
عن الخروج وقوله تعالى (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) روى ابن ابي نجيح عن مجاهد (ولا
تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) قال كانت المرأة تمشي بين ايدي القوم فذلك تبرج الجاهلية
وقال سعيد بن قناد (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) يعني اذا خرجتن من بيوتكن قال
كانت لهن مشية وتكسر وتفتج فهاهن الله عن ذلك وقيل هو اظهار المحاسن للرجال وقيل
في الجاهلية الاولى ما قبل الاسلام والجاهلية الثانية حال من عمل في الاسلام بعمل اولئك فهذه الامور
كلها مما ادب الله تعالى به نساء النبي صلى الله عليه وسلم صيانة لهن وسائر نساء المؤمنين مرادات بها
وقوله تعالى (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت) روى عن ابي سعيد الخدري انها
نزلت في علي وفاطمة والحسين وقال عكرمة في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم الاترى الى
خاصة ومن قال بذلك يحتج بان ابتداء الآية ونسقتها في ذكر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم الاترى الى
قوله (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) وقال بعضهم في اهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم وفي ازواجه لاحتمال اللفظ للجميع وقوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) فيه الدلالة على ان اوامر الله تعالى واوامر رسوله على الوجوب
لانه قد نفى بالآية ان تكون لنا الخيرة في ترك اوامر الله واوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ولو
لم يكن على الوجوب لكننا مخيرين بين الترك والفعل وقد نفى الآية التخيير وقوله تعالى
(ومن يعص الله ورسوله فسوف نؤتيه من حيث لا يحتسب ومن يتول بآيات الله وتوحيده من بعد ما
انزلت اليه من ربه فلا يظن ان الله يفرق بين المؤمنين من اهل البيت وبين غيرهم) وقوله تعالى
ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقد انتظمت الآية الدلالة على وجوب اوامر الله واوامر الرسول صلى الله
عليه وسلم من وجهين احدهما انها نفى التخيير معهما والثاني ان تارك الامر عاص لله ورسوله وقوله
تعالى (واذ يقول للذي انعم الله عليه والنعمت عليه) الآية روى سفيان بن عيينة عن علي بن زيد قال
قال لي علي بن الحسين ما كان الحسين يقول في قوله تعالى (وتخفى في نفسك ما الله مبديه) قال قلت
كان يقول انها كانت تعجبه وانه قال لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك قال لا ولكن الله اعلم بنيه
ان زينب ستكون من ازواجه فلما جاء زيد يشكونها قال له اتق الله وامسك عليك زوجك
قال الله (وتخفى في نفسك ما الله مبديه) وقيل ان زيدا قد كان يخاصم امرأته الى النبي صلى الله
عليه وسلم ودام الشر بينهما حتى ظن النبي صلى الله عليه وسلم انهما لا يتفقان وانه سيفارقها
فاضمر النبي صلى الله عليه وسلم انه ان طلقها زيد تزوجها وهي زينب بنت جحش وكانت
بنت عمه النبي صلى الله عليه وسلم فاراد ان يضمها اليه صلة لرحمها واشفاقا عليها فعاتبه الله
على اضرار ذلك واخفائه وقوله لزيد اتق الله وامسك عليك زوجك واراد ان يكون باطنه وظاهره
عند الناس سواء كما قال في قصة عبدالله بن سعد حين قيل له هلا اومأت لنا بقتله فقال ما ينبغي لني
ان تكون له خاتنة الاعين وايضا فان ذلك لم يكن مما يجب اخفاؤه لانه مباح جائز والله تعالى

عالم به وهو احق بان يخفى من الناس وقد اباحه الله تعالى فالناس اولى بان لا يخشوا في اظهاره
واعلامه وهذه القصة اُتت في زيد بن حارثة وكان ممن انعم الله عليه بالاسلام والنعمة التي صلى الله عليه
وسلم عليه بالحق ولذلك قيل لله متق مولى لعمه وقوله تعالى (فما قضى زيد منها وطرا روجناهما
لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم) الآية قد حوت هذه الآية احكاما
احدها الابانة عن علة الحكم في اباحة ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك قد اقتضى
اماحته للمؤمنين فدل على اثبات القياس في الاحكام واعتبار المعاني في ايجابها والثاني ان النبوة
من جهة التبني لا تمنع جواز النكاح ولثالث ان الامة مساوية للنبي صلى الله عليه وسلم في الحكم
الاما خصه الله تعالى به لانه اخبرانه احل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ليكون المؤمنون مساوين له
وقوله عز وجل (هو الذي يصلي عليكم وملائكته) فان الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد
الدعاء قال الاعنق

عليك مثل الذي صليت فاعتمضي * نو ما فان جنب المراء مضطجعا

وروى معمر عن الحسن في قوله (هو الذي يصلي عليكم وملائكته) قال ان بني اسرائيل سألوا
موسى عليه السلام هل يصلي ربك فكان ذلك كبر في صدره فسأله فلو صلى الله عليه ان اخبرهم اني اصلي
وان صلاتي رحمتي سبقت غضبي فان قيل من اصلكم انه لا يجوز ان يراد باللفظ الواحد معنيين مختلفين
وقد جاء في القرآن اشتمال لفظ الصلاة على معنى الرحمة والدعاء جميعا في قوله هذا يجوز عندنا في
الالفاظ المجملة والصلاة اسم محل مقتدر الى البيان فلا يتبع ارادة المعاني المختلفة فيما كان هذا سبيله قال
قناد في قوله (وسبحوه بكرة واصيلا) صلاة الصبح وصلاة العصر وقوله تعالى (ودعنا الى الله
بأذنه وسراجا منيرا) سمي النبي صلى الله عليه وسلم سراجا منيرا تشبيها له بالسراج الذي يستنار
الاشياء في الظلمة لانه نعت صلى الله عليه وسلم وقد طبقت الارض ظلمة الشرك فكان
كالسراج الذي يظهر في الظلمة وكما سمي القرآن نوراً وهدى وروحاً وسمى جبريل عليه السلام
روحاً لان الروح بها يحيى الحيوان وذلك كله محاز واستعارة وتشبيه وقوله تعالى (وتحييهم
يوم يلقونه سلام) قال قناد تحية اهل الجنة السلام في قوله (دعواهم فيها
سبحانك اللهم ومحييهم فيها سلام)

باب الطلاق قبل النكاح

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم
عليهن من عدة تعتدونها فتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً) قال ابو بكر قد تنازع اهل العلم
في دلالة هذه الآية في صحة ايقاع طلاق المرأة بشرط الزوج وهو ان يقول ان تزوجت امرأة
فهي طالق فقال قائلون قد اقتضت الآية الفاء هذا القول واسقاط حكمه اذا كانت موجبة لصحة
الطلاق بعد النكاح وهذا القائل مطلق قبل النكاح وقال آخرون دلالتها على مسامرة في صحة
هذا القول من قائه ولزوم حكمه عند وجود النكاح لانها حكمت بصحة وقوع الطلاق

قوله (عليك) الى
آخره هكذا في اكثر
النسخ وفي بعضها
(ا صلى عليك الذي
صليت فاعتمضي)
(المصحح)

بعد النكاح ومن قال لاجنية اذا تزوجتك فانت طالق فهو مطلق بعد النكاح فوجب بظاهر الآية ايقاع طلاقه وانسيات حكم لفظه وهذا القول هو الصحيح وذلك لانه لا يخلو المقاد لهذا القول من ان يكون مطلقا في حال العقد او في حال الاضافة ووجود الشرط فلما اتفق الجميع على ان من قال لامرأته اذا بنت مني وصيرت اجنية فانت طالق انه موقع للطلاق في حال الاضافة لافي حال القول وانه بمنزلة من ابان امرأته ثم قال لها انت طالق فسقط حكم لفظه ولم يعتبر حال العقد مع وجود النكاح فيها صح ان الاعتبار بحال الاضافة دون حال العقد فان القائل للاجنية اذا تزوجتك فانت طالق موقع للطلاق بعد الملك وقد اقتضت الآية ايقاع الطلاق لمن طلق بعد الملك وقد اختلف الفقهاء في ذلك على ضربين من الاقاويل فقال ابو حنيفة وابو يوسف ووزر ومحمد اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق او قال كل مملوك املكه فهو حر ان من زوج تطلق ومن ملك من الممالك يعتق ولم يفرقوا بين من عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يقع وان سمي نسباً بعينه او جماعة الى اجل وقع وكذلك قول مالك وذكر عن مالك ايضا انه اذا ضرب لذلك احلا يعلم انه لا يبلغه فقال ان تزوجت امرأة الى كذا وكذا سنة لم يلزمه شيء ثم قال مالك ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فلا شيء عليه وقال الثوري اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لزمه ما قال وهو قول عثمان بن عفان وقال الاوزاعي فيمن قال لامرأته كل جارية اتسرى بها عليك فهي حرة فتسرى عليها جارية فانها تعتق وقال الحسن بن صالح اذا قال كل مملوك املكه فهو حر فليس بشيء ولو قال اشتريه او ارته او نحو ذلك اعتق اذا ملك بذلك الوجه لانه خص ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فليس بشيء ولو قال من بي فلان او من اهل الكوفة او آل كذا لزمه قال الحسن لانهم احدا منذ وضعت الكوفة افي بغير هذا وقال الليث فيما خص انه يلزمه في الطلاق والعق وقال الشافعي لا يلزمه من ذلك شيء لا اذا خص ولا اذا عم وقد اختلف السلف ايضا في ذلك روي عن ياسين الزيات عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق قال هو كاقال وروي مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل القاسم ان محمد بن رجل طلق امرأته قبل ان تزوجها فقال القاسم ان رجلا خطب امرأة فقال هي على كظهر امي ان تزوجها فامر عمر بن الخطاب ان تزوجها ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار وروي الثوري عن محمد بن قيس عن ابراهيم عن الاسود انه قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ناسيا فاني ابن مسعود فذكر ذلك له قال لزمه الطلاق وهو قول النخعي والشافعي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وقال الشعبي اذا سمي امرأة بعينها او قال ان تزوجت من بي فلان فهو كاقال واذا قال كل امرأة تزوجها فليس بشيء وقال سعيد بن المسيب اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فليس بشيء وقال القاسم بن سالم وعمر بن عبد العزيز هو جائز عليه وروي عن ابن عباس في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه ليس بشيء وروي عن عائشة وجابر في آخرين من التابعين قولوا لا طلاق قبل نكاح ولا دلالة في هذا اللفظ على مخالفة قول اصحابنا لان عندنا

ان من قال ان تزوجت امرأة فهي طالق انه مطلق بعد النكاح وما قدمنا من دلالة الآية على صحة قولنا كاف في الاحتجاج على المخالف وتصحيح المقالة ويدل عليه قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود) اقتضى طاهر الزام كل عاقد موجب عقده ومتقضاء فلما كان هذا القائل عاقدا على نفسه ايقاع طلاق بعد النكاح وجب ان يلزمه حكمه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اوجب ذلك ان كل من شرط على نفسه شرطا لزم حكمه عند وجود شرطه ويدل عليه من طريق النظر اتفاق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الف درهم فله على ان انصدق بمائة منها انه ناذر في ملكه من حيث اضافته اليه وان لم يكن مالكا في الحال فكذلك الطلاق والعق اذا اضافهما الى الملك كان مطلقا ومعقفا في الملك ويدل عليه ان من قال لجاريته ان ولدت ولدا فهو حر فحمت بعد ذلك وولدت انه يعتق وان لم يكن مالكا في حال القول لان الولد مضاف الى الام التي هو مالكتها كذلك اذا اضاف العتق الى الملك فهو معتق في الملك وان لم يكن له ملك موجود في الحال وايضا قد اتفق الجميع على انه اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلها مع بقاء النكاح انها تطلق ويكون بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق ولو ابانها ثم دخلها كان بمنزلة ما لو قال لها في تلك الحال انت طالق فلا تطلق فدل ذلك على ان المخالف يصير كالتكلم بالجواب في ذلك الوقت فوجب ان يكون القائل بكل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج بمنزلة من تزوج ثم قال لها انت طالق فان قيل لو كان هذا صحيحا لوجب انه لو حلف ثم جن فوجد شرط التمين ان لا يحنث لانه بمنزلة المتكلم بالجواب في ذلك الوقت قيل له لا يجب ذلك لان الجنون لا قول له وقوله وسكوته بمنزلة فلما لم يصح قوله لم يصح ايقاعه ابتداء ولما كان قوله قبل الجنون صحيحا لزمه حكمه في حال الجنون ومع ذلك فان الجنون قد يصح طلاق امرأته وعق عبده لانه لو كان مجنونا او غيبا لفرق بينه وبينها وكان طلاقا ولو ورت اباه عتق عليه كالتام لا يصح منه ابتداء الايقاع ويلزمه حكمه بسبب بوجه مثل ان يكون قد وكل بعق عبده او طلاق امرأته فطلق وهو نائم فان قيل قد روي عن علي ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل نكاح قيل له اسأليها مضطربة لا يصح من جهة النقل ولو صح من جهة النقل لم يدل على موضع الخلاف لان من ذكرنا مطلق بعد النكاح وايضا فانه يبي بذلك ايقاع طلاق قبل النكاح ولم ينف العقد فلما كان قوله لا طلاق قبل نكاح حقيقته في الايقاع والعقد على الطلاق ليس بطلاق لم يتناوله اللفظ من وجهين احدهما ان اطلاق ذلك في العقد مجاز لاحقيقة لان من عقد يمينا على طلاق لا يقال انه قد طلق ما لم يقع وحكم اللفظ حمل على الحقيقة حتى تقوم دلالة المجاز والثاني انهم لم يختلفوا انه مستعمل في الحقيقة في غير جائز ان يراد به المجاز لان لفظا واحدا لا يجوز ان يراد به الحقيقة والمجاز وقد روي عن الزمري في قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل نكاح انما هو ان يذكر للرجل المرأة فيقال له

تزوجها فيقول هي طالق البتة فهذا ليس بشئ فاما من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق
البتة قائما طلقها حين تزوجها وكذلك في الحرية وقد قيل فيه انه ان اراد العقد فهو
الرجل يقول لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم يتزوجها فتدخل الدار فلا تطلق
وان كان الدخول في حال النكاح قال ابو بكر لا فرق بين من خص او عم لانه ان كان
اذا خص فهو مطلق في الملك وكذلك حكمه اذا عم وان كان اذا عم غير مطلق في ملك
وكذلك في حال الخصوص قال فان قيل اذا عم فقد حرم جميع النساء على نفسه كالمظاهر لما حرم
امراته تحريما مبهما لم يثبت حكمه قال قيل له هذا غلط من وجود احدها ان المظاهر انما قصد
تحريم امرأة بعينها ومن اصل المخالف انه اذا عين وخص وقع طلاقه وانما لا يوقعه اذا عم فواجب
على اصله ان لا يقع طلاقه وان خص كالمحرم المظاهر منها تحريما مبهما وايضا فان الله تعالى لم يبطل حكم
ظهاره وتحريمه بل حرمها عليه بهذا القول واثبت عليه حكم ظهاره وايضا ان الخالف بطلاق من تزوج
من النساء غير محرم للنساء على نفسه لانه لم يوجب بذلك تحريم النكاح وانما وجب طلاقا بعد صحة النكاح
ووقوع استحابة البضع وايضا فانه اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق متى الزمناه ما عقد عليه من
الطلاق لم يكن تحريم المرأة مبهما بل انما تطلق واحدة ويجوز له ان يتزوجها ثانيا ولا يقع شئ بهذه
الوجود كلها نفي عن اغتال هذا السائل في سؤاله ذلك وانه لا تعلق له بالمسألة قال ابو بكر ومن
الناس من يقول اذا قال ان تزوجها فهي طالق وان اشتريته فهو حر انه لا يقع الا ان يقول ذاصح
نكاحي لك فانت طالق بعد ذلك واذا ملكتك بالشري فانت حر وذهب الى انه اذا جعل النكاح
والشري شرطا للطلاق والعناق فبطل ذلك البضع وملك الرقبة ان يقع بعد العقد وهذه هي حال
ابقاع الطلاق والعناق فبرء الملك والطلاق والعناق معا فلا يقع لان الطلاق والعناق لا يقعان
الا في ملك مستقر قبل ذلك قال ابو بكر وهذا لا معنى له لان القائل اذا تزوجتك فانت
طالق واذا اشتريتك فانت حر معلوم من فجوى كلامه انه اراد به ايقاع الطلاق بعد صحة النكاح
وايقاع العناق بعد صحة الملك فيكون بمنزلة القائل اذا ملكتك بالاكاح او ملكتك بالشري
فلما كان الملك بالنكاح والشري في مضمون اللفظ صار ذلك كالنطق به قال قيل لو كان ذلك
كذلك لوجب ان يكون القائل ان اشتريت عبدا قام رأى طالق فاشترى عبدا غيره ان لا تطلق
امراته لان في مضمون لفظه الملك كانه قال ان ملكتك بالشري قال قيل له لا يجب ذلك لان اللفظ
انما تضمن الملك فيما يقع طلاقه او عتقه فاما في غيرها فهو محمول على حكم اللفظ من غير تضمين
له بوقوع ملك ولا غيره وقوله تعالى (من قبل ان تسوهن) قد بينا في سورة البقرة ان الحلوة
مرادة بالميسر وان في العدة متعلق سبي الحلوة والجماع جميعا وفيما قدمنا ما يفي عن الاعادة
وقوله تعالى (فتسوهن) ان كان المراد من لم يسم بها مهورا فهو على الوجوب كقوله تعالى
(او ترضوا لهن فريضة ومتسوهن) وان كان المراد المدخول بها فهو نكاح غير واجب وقد حدثنا
عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر
عن قتادة في قوله تعالى (فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) الآية قال التي نكحت ولم يبين لها

ولم يفرض لها فليس لها صداق وليس عليها عدة وقال قتادة عن سعيد بن مسروق قوله
في البقرة (فصنف ما فرضتم) وقوله تعالى (وسر حوهن) بعد ذكر الطلاق قبل الدخول يشبه
ان يكون المراد به اخراجها من بينه او من حباله لانه مذكور بعد الطلاق فلا يظهر ان هذا
التسريح ليس بطلاق ولكنه بيان انه لا سبيل له عليها وان عليه تخليتها من يده وحاله وبالله
التوفيق

باب ما احل الله تعالى لرسوله من النساء

قال الله تعالى يا ايها النبي انا احللت لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن الآية قال ابو بكر
قد انتظمت الآية ضروب النكاح الذي اباحه الله تعالى لنبه صلى الله عليه وسلم فنهى قوله (اللاتي
آتيت اجورهن) يعني من تزوج منهن بمهر مشتمل واعطاهن ومنها ما ملكك اليهن بقوله
(وما ملكك يمينك مما افاء الله عليك) مثل ريحانة وصفية وجورية ثم اعتقهما وتزوجهما وذلك
مما افاء الله عليه من الغنيمة وذكر تعالى بعد ذلك ما احل له من اقراره فقال (وبنات عمك وبنيات
عماتك) ثم ذكر ما احل له من النساء بغير مهر فقال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي) واخير
انه مخصوص بذلك دون امته وانه وامته سواء فيمن تقدم ذكرهن في قوله تعالى (اللاتي هاجرن
معك) قال ابو يوسف لادلالة فيه على ان اللاتي لم يهاجرن كن محرمات عليه وهذا يدل على انه
لم يكن يرى ان الخصوص بالذكر يدل على ان ما عداه بخلافه وروى داود بن ابي هند عن محمد
ابن ابي موسى عن زياد عن ابي بن كعب قال قلت له ارايت لو هلك نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم اكان له
ان ينكح قال وما يمنع الله احل الله له ضر ونام من النساء فكان يتزوج منهن ماشاء ثم تلا (يا ايها النبي انا احللت لك
ازواجك) الآية وهذا يدل على ان تخصيص الله تعالى للمذكورات بالاباحة لم يوجب عليه
حظر من سواهن عند ابي بن كعب لانه اخبر انهن لو هلكن لكان له ان يتزوج غيرهن وقد روى عن ام
هاني خلاف ذلك روى اسرائيل عن السدي عن ابي صالح عن ام هاني قالت خطبني رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاعتذرت اليه بعدد قال الله (انا احللت لك ازواجك) الى قوله (اللاتي هاجرن معك) قالت
فلم اكن احل له لاني لم اهاجر معه كنت مع الطلقاء فان صح هذا الحديث فان مذهب ام هاني ان تخصيصه
للمهاجرات منهن قد اوجب حظر من لم يهاجر ويحتمل ان تكون قد علمت حظرهن
بغير دلالة الآية وان الآية انما فيها اباحة من هاجرت منهن ولم تعرض لمن لم يهاجر يحظر ولا اباحة الا
انها قد علمت من جهة اخرى حظرهن في قوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها
لنبي) الآية فيها نص على اباحة عقد النكاح بلفظ الهبة للنبي صلى الله عليه وسلم واختاف
اهل العلم في عقد النكاح بلفظ الهبة لغير النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو حنيفة وابو يوسف
وزفر ومحمد والثوري والحسن بن صالح يصح النكاح بلفظ الهبة وانما مسمى لها وان لم يسم
شيئا فاما مهر مثلها وذكر ابن القاسم عن مالك قال الهبة لا تحل لاحد بعد النبي صلى الله عليه
وسلم وان كانت هبة اياها ليست على نكاح وانما وهبها له ليحصنها وليكفيها فلا يرى بذلك

بأسا وقال الشافعي لا يصح لنكاح بلفظ الهبة * وقد تنازع أهل العلم حكم هذه الآية فقال
 قائلون كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به التي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى في سبق
 التلاوة (خالصة لك من دون المؤمنين) * وقال آخرون بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وامته
 في عقد النكاح بلفظ الهبة سواءا ما خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في جواز استباحة
 البضع بغير بدل وقد روى نحو ذلك عن مجاهد وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وهذا
 هو الصحيح لدلالة الآية والأصول عليه * فامادلالة الآية على ذلك فمن وجود أحدها قوله
 (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون
 المؤمنين) فلما أخبر في هذه الآية أن ذلك كان خالصا لدون المؤمنين مع إضافة لفظ الهبة
 إلى المرأة دل ذلك على أن ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك إنما هو استباحة البضع
 بغير بدل لأنه لو كان المراد اللفظ لما شاركه فيه غيره لأن ما كان مخصوصا به وخالصا له فغير
 جائز أن تقع بينه وبين غيره فيه شركة حتى يساويه فيه إذ كانت مساواتهما في الشركة تزيد
 معنى الخلوص والتخصيص فلما أضاف لفظ الهبة إلى المرأة فقال (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها
 للنبي) فأجاز العقد منها بلفظ الهبة علمنا أن التخصيص لم يقع في اللفظ وإنما كان في المهر *
 فإن قيل قد شاركه في جواز تمليك البضع بغير بدل ولم يمنع ذلك خلوصه له فكذلك في العقد
 العقد * قيل له هذا غلط لأن الله أخبر أنها خالصة له وإنما جعل الخلوص فيها هو أنه واسقاط
 المرأة المهر في العقد ليس هولها ولكنه عليها فلم يخرج ذلك من أن يكون ما جعل له خالصا لم
 تشركه فيه المرأة ولا غيره * والوجه الثاني من دلالة الآية قوله تعالى (إن أراد النبي أن
 يستنكحها) فسمى العقد بلفظ الهبة نكاحا فوجب أن يجوز لكل أحد لقوله تعالى (فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء) وأيضا لما جاز هذا العقد للنبي صلى الله عليه وسلم وقد أمرنا بالتباعد والافتداء به
 وجب أن يجوز لنا فعل مثله إلا أن تقوم الدلالة على أنه كان مخصوصا باللفظ دون أمته وقد
 حصل له معنى الخلوص المذكور في الآية من جهة إسقاط المهر فوجب أن يكون ذلك
 مقصورا عليه وما عداه فغير محمول على حكمه إلا أن تقوم الدلالة على أنه مخصوص به * وما يدل
 على أن خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم كانت في الصداق ما حدثنا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل
 قال حدثني أبي قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها كانت تعير
 النساء اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ألا تستحي أن تعرضن أنفسنا
 بغير صداق فأزل الله تعالى (ترجي من تشاء ممن وثقوى إليك من تشاء) إلى قوله (فلا جناح عليك)
 قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بك يسارع في هواك * وبدل
 على جوازه بلفظ الهبة ما حدثنا عن محمد بن علي بن زيد الصائغ قال حدثنا سعيد بن منصور
 قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن قال حدثنا أبو حازم عن سهل بن سعد أن امرأة
 جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لأهب نفسي لك فظفر
 إليها فصعد البصر وصوبه ثم طأ رأسه فقام رجل من الصحابة فقال يا رسول الله إن لم تكن لك

بها حاجة فزوجنيها وذكر الحديث إلى قوله فقال معي سورة كذا وسورة كذا فقال أذهب
 فقد ملكتكها بمأمتك من القرآن في هذا الحديث أنه عقده النكاح بلفظ التمليك والهبة من
 الفاظ التمليك فوجب أن يجوز بها عقد النكاح ولأنه إذا ثبت بلفظ التمليك بالسنن ثبت
 بلفظ الهبة أذ لم يفرق أحد بينهما * فان قيل قد روى أنه قال قد زوجتكم بمأمتكم من القرآن
 * قيل له يجوز أن يكون ذكر مرة الزوج ثم ذكر لفظ التمليك ليبين أنهما سواء في جواز عقد
 النكاح بهما وأيضا لما سببه عقد النكاح عقود التمليك في إطلاقه من غير ذكر الوقت وكان
 التوقيت يفسده وجب أن يجوز بلفظ التمليك والهبة كجواز سائر الأشياء المملوكة
 وهذا أصل في جواز سائر الفاظ التمليك * ولا يجوز بلفظ الإباحة لأن ذلك أصلا آخر يمنع
 جوازه وهو المتعة التي حرمها النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى المتعة إباحة التمتع بها فكل
 ما كان من الفاظ الإباحة لم يتعقد به عقد النكاح قياسا على المتعة وكل ما كان من الفاظ التمليك
 يتعقد به النكاح قياسا على سائر عقود التمليك لشبهه بها من الوجوه التي ذكرنا * وقد اختلف
 في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فروى عن ابن عباس رواية وعكرمة
 أنها ميمونة بنت الحارث وقال علي بن الحسن هي أم شريك الدوسية وعن الشعبي أنها امرأة
 من الأنصار وقيل أنها زينب بنت خزيمة الأنصارية * قوله تعالى * قد علمنا ما فرضنا عليهم
 في أزواجهم * قال قتادة فرض أن لا ينكح امرأة الأبولي وشاهدين وصداق ولا ينكح الرجل
 إلا أربعا وقال مجاهد وسعيد بن جبير أربع * قال أبو بكر وقوله * وما ملكتم إيمانهم * يعني
 ما أباح لهم بملك المؤمنين كما أباحه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله * ولكيلا يكون عليك حرج *
 يرجع والله أعلم إلى قوله (أنا أحللك أزواجك) وما ذكر بعده فيما أباحه للنبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لئلا يضيق عليه لأن الحرج الضيق فأخبر تعالى بتوسعته على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فيما أباحه له وعلى المؤمنين فيما أطلقه لهم * قوله تعالى * ترجى من تشاء ممن وثقوى
 إليك من تشاء * حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق قال حدثنا الحسن بن أبي الربيع قال أخبرنا
 عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن أبي رزين في قوله تعالى (ترجي من تشاء ممن) المراجعات
 ميمونة وسودة وصفية وجويرية وأم حبيبة وكانت عائشة وحفصة وأم سلمة وزينب سواء في القسم
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يساوي بينهم * وحدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق قال حدثنا الحسن
 بن أبي الربيع قال أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى (ترجي من تشاء ممن)
 قال كان ذلك حين أنزل الله أن يخبرهن قال الزهري وما علمنا رسول الله أرجى ممن أحدا ولقد
 آواهن كلهن حتى مات صلى الله عليه وسلم قال معمر وقال قتادة جعله الله في حل أن يدع من شاء
 ممنهن ويؤوى إليه من شاء يعني قسما وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم قال معمر وأخبرنا من سمع
 الحسن يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب امرأة فليس لأحد أن يخطبها حتى يزوجها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو يدعها في ذلك زلت (ترجي من تشاء ممن) * قال أبو بكر وروى ذكريا
 عن الشعبي (ترجي من تشاء ممن) قال نساء كن وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجى

بعضهم ودخل بعض منهن ام شريك فبروح بعده وقال مجاهد (ارجى من تشاء منهن) قال ترجين
من غير طلاق ولا تايهين وروى عاصم الاحول عن معاذ المدوني عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستأذي في يوم احدا بعد ما نزل (ارجى من تشاء منهن) فقالت لهما معاذة فما
كنت تقولين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الشأن قالت كنت اقول ان كان ذلك الى ما اوتر على نفسي
احدا **وقال ابو بكر** وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقسم بين نسائه ولم يذكر فيه تخصيص
واحدة منهن باخر اجهما من القسم **وحدثنا محمد بن بكر** قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل
قال حدثنا حماد عن ايوب عن ابي قلابه عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلي فيما عاك ولا املك قال ابو داود
يعني القلب **وحدثنا محمد بن بكر** قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا عبد الرحمن
يعني ابن الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه قال قالت عائشة يا ابن اختي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكته عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من
كل امرأة من غير ميس حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبيت عندها ولقد قالت سودة بنت زمعة حين
استوت وفرقت ان يارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم يارسول الله يومى لعائشة فقبل ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم منها قالت تقول في ذلك انزل الله تعالى وفي اشباهها اراد قال (وان امرأة
خافت من بعلها نشوذا) **وروى عن عائشة** ان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن نساءه في مرضه
ان يكون عند عائشة فاذن له وهذا يدل على انه قد كان يقسم لجمعهم وهو اصح من حديث
ابن رزم الذي ذكر فيه انه ارجى جماعة من نسائه ثم لم يقسم لهن وظاهر الآية يقتضي تخير
النبي صلى الله عليه وسلم في ارجاء من شاء منهم واى من شاء فليس يمنع ان يختار اى من
الجميع لاسودة فانها رضى بان يجعل يومها لعائشة **وقوله تعالى** ومن استغيت ممن
عزات فلا جناح عليك **يعني** والله اعلم في اى من ارجى منهم اباح له بذلك ان يعتزل
من شاء منهم ويؤوى من شاء وان يؤوى من شاء بعد الاعتزال **وقوله تعالى** ذلك
ادنى ان تقر اعينهن **يعني** والله اعلم اذا علمن بعد الارضاء ان لك ان تؤوى وترد الى
القسم وهذه الآية تدل على ان القسم بينهما لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم
واه كان محيرا في القسم لمن شاء منهم وترك من شاء منهن **وقوله تعالى** لا يحل لك النساء
من بعد ولا ان تبدل من ازواج **روى** ليث عن مجاهد قال يعني من بعد ما سمى لك
من مسلمة ولا يهودية ولا نصرانية ولا كافرة وعن مجاهد ايضا في قوله (الا ما ملكك يمينك) قال
لا بأس ان تسرى اليهودية والنصرانية وروى سعيد عن قتادة (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل
هن من ازواج) قال لما خبرهن فاخترن الله ورسوله قصره عليهن وهن التسع اللاتي اخترن الله ورسوله
والدار الآخرة وهو قول الحسن وروى غير ذلك وهو ما روى اسرائيل عن السدي عن عبد الله بن
شداد (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل من ازواج) قال ذلك لو طلقهن لم يحل له ان يستبدل
قال وكان ينكح ما شاء بعد ما نزلت هذه الآية قال فزالت هذه الآية عنده تسع نسوة ثم تزوج ام حبيبة

بنت ابي سفيان وجوزية بنت الحارث **وقال ابو بكر** ظاهر الآية يفيد تحريم سائر النساء
على النبي صلى الله عليه وسلم سوى من كن تحت وقت نزولها وقد روى ابن جريج عن
عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حله
النساء **وقال ابو بكر** وهذا يوجب ان تكون الآية منسوخة وليس في القرآن ما يوجب نسخها
فهي اذا منسوخة بالسنة ويختص به في جواز نسخ القرآن بالسنة **وقوله** (لا يحل لك
النساء من بعد) خبر والخبر لا يجوز النسخ في محله **وقوله** انه وان كان في صورة الخبر
فهو نهي بجوز ورود النسخ عليه وهو بمنزلة ما لو قال لا تزوج بعدهن النساء فيجوز نسخه
وقوله تعالى ولو لو اعجبتك حسن **يدل** على جواز النظر الى وجه المرأة الاجنبية اذا
يعجبها حسنها الا وقد نظر اليها .

باب ذكر حجاب النساء

قال الله تعالى **يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين**
انه **حدثنا عبد الله بن محمد** قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق
قال اخبرنا معمر عن ابي عثمان واسمه الجعد بن دينار عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله
عليه وسلم زينب اهدت اليه ام سليم حيسا في نور من حجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اذهب فادع من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلوا يدخلون فيأكلون ويخرجون
فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه وقال فيه ما شاء الله ان يقول ولم
ادع احدا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طسافة منهم فاطلوا عليه
الحديث فانزل الله تعالى **(يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم**
الى طعام غير ناظرين انه) الى قوله **(وقلوهم)** **وروى** بشر بن المفضل عن حيد الطويل
عن انس ذكر حديث بناء النبي صلى الله عليه وسلم زينب وولمته فلما طم القوم وكان
ما يفعل اذا اصبح ليلة بنائه دنا من حجر امهات المؤمنين فسلم عليهن وسلمن عليه
ودعاهن ودعوهن له فلما انصرف وانا معه الى بيته بصر برجلين قد جرى بينهما الحديث
من ناحية البيت فانصرف عن بيته فلما رأى الرجلان انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيته وشاخر جبين فاخبر انهما قد خرجا فرجع حتى دخل بيته فارخى الستر بيني وبينه وانزلت
آية الحجاب **وروى** حماد بن زيد عن اسام العلوي عن انس قال لما نزلت آية الحجاب جئت لادخل كما
كنت ادخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورايك يا انس **وقال ابو بكر** فانظمت الآية احكاما
منها النبي عن دخول بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا باذن وانهم اذا اذن لهم لا يقدون انتظارا
لبوغ الطعام ونضجه واذا اكلوا لا يقدون للحديث وروى عن مجاهد **(غير ناظرين انه)** قال
متحينين حين نضجه ولا مستأنسين لحديث بعد ان يأكلوا وقال الضحاك **(غير ناظرين**
انه) قال نضجه **وقوله تعالى** واذا سألتموهن متاعا فسلوهن من وراء حجاب **قد تضمن**

حضر رؤية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبين به أن ذلك أظهر أفلوهم وقلوبهم لأن
نظر بعضهم إلى بعض ربما حدث عنه الميل والشهوة فقطع الله بالحجاب الذي أوجبه هذا
السبب **قوله تعالى** وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله **يعني** في هذه الآية من الحجاب
الاستيذان وترك الأطالة للحديث عنده والحجاب بينهم وبين نساءه وهذا الحكم
وإن نزل خاصا في النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه فالعنى عام فيه وفي غيره إذا كنا
مأمورين بالبيعة والافتدائه إلا ما خصه الله به دون أمته وقد روى معمر عن قتادة أن رجلا
قال لو قبض النبي صلى الله عليه وسلم أزواج عائشة فأنزل الله تعالى **(وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله)**
قوله قال أبو بكر ما ذكره قتادة هو أحد ما انتظمه الآية وروى عيسى بن موسى
عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة أنه قال لا امرأته أن سرك أن تكون زوجي
في الجنة إن جمع الله بيننا فيها فلا تزوجني بعدى فإن المرأة لا خير أزواجها ولذلك حرم الله على
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوجن بعده وروى حميد الطويل عن أنس قال سألت أم حبيبة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم المرأة منا يكون لها زوجان فتصوت فتدخل الجنة هي وزوجها لا يهما
تكون قال يا أم حبيبة لا حسنها خلقتا كان معها في الدنيا فتكون زوجته في الجنة يا أم حبيبة ذهب حسن
الخلق بحير الدنيا والآخرة **قوله تعالى** لا جناح عليهن في آياتهن ولا استنهن **الآية** قال
قتادة رحمهن هؤلاء أن لا يجتنبن منهم **قوله** قال أبو بكر ذكر ذوى المحارم من ذكر نساءهن والمعنى
والله أعلم الحرائر **(ولا مملكت إيمانهن)** يعنى الاماء لأن العبد والحر لا يختلفان فيما يباح لهما
من النظر إلى النساء **قوله تعالى** **(أن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا**
عليه وسلموا تسليما) الصلاة من الله هي الرحمة ومن العباد الدعاء وقد تقدم ذكره وروى عن
أبي العالية أن الله وملائكته يصلون على النبي قال صلاة الله عليه عند الملائكة وصلاة الملائكة
عليه بالدعاء **قوله** قال أبو بكر يعنى والله أعلم أخبار الله الملائكة برحمته عليه صلى الله عليه وسلم وتمام
نعمه عليه فهو معنى قوله صلواته عند الملائكة وروى عن الحسن هو الذي يصلى عليكم وملائكته
أن بي إسرائيل سألوا موسى عليه السلام هل يصلى ربك فكان ذلك كبر في صدره فأوحى
الله إليه أن أخبرهم أنى أصلى وإن صلاتى أن رحمتى سبقت غضبى **قوله** **(يا أيها الذين**
آمنوا صلوا عليه) قد تضمن الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره يقتضى
الوجوب وهو فرض عندنا ففى فعلها الإنسان مرة واحدة في صلاة أو غير صلاة فقد أدى فرضه
وهو مثل كلمة التوحيد والتصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم ففى فعلها الإنسان مرة واحدة في عمره
فقد أدى فرضه وزعم الشافعى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الصلاة وهذا قول
لم يسبقه إليه أحد من أهل العلم فيما علمه وهو خلاف الآثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
امرضها في الصلاة بها حديث ابن مسعود حين علمه التشهد فقال إذا فعلت هذا أو قلت هذا فقد
تمت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم وقوله تم اختر من أطيب الكلام ما شئت وحديث ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم إذا رفع الرجل رأسه من آخر سجدة وقعد فحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته

وحديث معاوية بن الحكم السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاتنا هذه لا يصح فيها شئ من كلام
الناس إنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن ولم يذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد
استفصينا الكلام في هذه المسئلة في شرح مختصر الطحاوى **قوله** **(وسلموا تسليما)** محتج به أصحاب
الشافعى في إيجاب فرض السلام في آخر الصلاة ولادلالة فيه على ما ذكرنا لأنهم يذكرون الصلاة
فهو على نحو ما ذكرنا في الصلاة عليه ويحتجون به أيضا في فرض التشهد لأن فيه السلام على النبي
صلى الله عليه وسلم ولادلالة فيه على ما ذهبوا إليه اذ لم يذكر السلام على النبي صلى الله عليه وسلم
ويحتمل أن يريد به تأكيد الفرض في الصلاة عليه بتسليمهم لأمراء الله أيهم بها كقوله **(ثم لا يجحدوا**
في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) **قوله** قال أبو بكر قد ذكر الله تعالى في كتابه اسمه
وذكر نبيه صلى الله عليه وسلم فأقرده نفسه بالذكر ولم يجمع الاسمين تحت كناية واحدة نحو
قوله **(والله ورسوله أحق أن يرضوه)** ولم يقل رضوها لأن اسم الله واسم غيره لا يجتمعان
في كناية وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب بين يديه رجل فقال من يطع الله
ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثم فئس خطيب القوم
انت لقوله ومن يعصهما **قوله** فإن قيل فقد قال الله تعالى **(أن الله وملائكته يصلون على النبي)** فجمع
اسمه واسم ملائكته في الضمير **قوله** قيل له إنما أنكرنا جمعهما في كناية يكون اسم لهما نحو الهاء التي
هي كناية عن الاسم فاما الفعل الذي ليس باسم ولا كناية عنه وأما فيه الضمير فلا يمنع ذلك فيه
وقد قيل أيضا في هذا الموضع أن قوله **(يصلون)** ضمير الملائكة دون اسم الله تعالى وصلاة الله
على النبي مفهومة من الآية من جهة المعنى كقوله **(انفضوا اليها)** رد الكناية إلى التجارة
دون الله لأنه مفهوم من جهة المعنى وكذلك قوله **(والذين يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها**
في سبيل الله) المذكور في ضمير النفقة هو النفقة والذهب مفهوم من جهة المعنى **قوله** تعالى
(أن الذين يؤذون الله ورسوله) يعنى يؤذون أولياء الله ورسوله وذلك لأن الله لا يجوز أن يلحقه
الذى فاطلق ذلك مجازا لأن المعنى مفهوم عند مخاطبين كقوله **(واسئل القرية)** والمعنى أهل
القرية **قوله** تعالى **(والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا)** قد قيل أنه أراد
من أضمر ذكره في الآية الأولى من أولياء الله فظاهر ذكرهم بعد الضمير وبين أنهم المرادون
بالضمير وأخبر عن احتمالهم البهتان والائتم اللذين بهما يستحقون ما ذكر في الآية الأولى
من اللعن والعذاب **قوله** تعالى **(يا أيها النبي قل لأزواجك ونساء المؤمنين يدين عليهن**
من جلايبهن) روى عن عبد الله قال الجلايب الرداء وقال ابن أبي نجيح عن مجاهد يدين عليهن من
أمن حرائر ولا يعرض لهن فاسق وروى محمد بن سيرين عن عبيدة يدين عليهن من
جلايبهن قال تقع عبيدة وأخرج إحدى عيني وحديثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن أبي
الربيع قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الحسن قال كن أماء بالمدينة يقال لهن
كذا وكذا يخرجن فيعرضنهن السفهاء فيؤذونهن وكانت المرأة الحرة تخرج فيحسبون
إنها مائة فيعرضون لها فيؤذونها فأمراء الله المؤمنات أن يدين عليهن من جلايبهن ذلك أدنى

ان يعرف ابن حنبل فلابيؤذين وقال ابن عباس ومجاهد تغطي الحرة اذا خرجت جبينها ورأسها خلاف حال الاماء وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي خنيم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما نزلت هذه الآية (بدنين عامين من جلايبهن) خرج لساء من الانصار كان على رؤسهن الثياب من اكسية سود يلبسها بنو بكر في هذه الآية دلالة على ان المرأة الشابة مأمورة بستروجهما عن الاجنيين واطهر السر والعتاف عند الخروج للثلا يطمع اهل الرب فيهن وفيها دلالة على ان الامه ليس عليها ستروجهما ونعمها لان قوله تعالى (ولساء المؤمنات) ظاهره انه اراد الحرائر وكذا روى في التفسير للثلا يمكن مثل الاماء اللاتي هن غير مأمورات بستر الرأس والوجه فجعل السر فربما يعرف به الحرائر من الاماء وقد روى عن عمرانه كان يضرب الاماء ويقول اكشمن رؤسكن ولا تشبهن بالحرائر بنو بكر في قوله تعالى (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة) الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة ان ناسا من المنافقين ارادوا ان يظهرروا نفاقهم فنزلت (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لتغريبتنهم) اي لتخرجنك وقال ابن عباس لتغريبتنهم لتسلطنك عليهم ثم لا يجاوزنك فيها الا قليلا بالنفي عنها بنو بكر في هذه الآية دلالة على ان الارجاف بالمؤمنين والاشاعة بما يفهم ويؤذيهم يستحقون التعزير والنفي اذا اصر عليه ولم ينته عنه وكان قوم من المنافقين وآخرون ممن لا بصيرة له في الدين وهم الذين في قلوبهم مرض وهو ضعف اليقين يرجفون باجتماع الكفار والمشركين وتعاظمهم ومسيرهم الى المؤمنين فيعظمون شأن الكفار بذلك عندهم ويخوفونهم فانزل الله تعالى ذلك فيهم واخبر تعالى باستحقاقهم النفي والقتل اذ لم ينتهوا عن ذلك فاخبر تعالى ان ذلك سنة الله وهو الطريقة المأمورة بالمزومها واتباعها بنو بكر في قوله تعالى (ولن تجد لسنة الله تبديلا) يعني والله اعلم ان احدا لا يقدر على تغيير سنة الله وابطالها. آخر سورة الاحزاب

ومن سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) روى عن عطاء بن يسار قال تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور) ثم قال ثلاث من اوتيهن فقد اوتى مثل ما اوتى آل داود العدل في الغضب والرضا والقصد في النفي والفقر وخشية الله في السر والعلانية بنو بكر في قوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) يدل على ان عمل التماثيل كان مباحا وهو محظور في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه انه لا يدخل الملائكة بيتا فيه صورة وقال من صور صورة كلف يوم القيامة

ان يحبسها والا فالنار وقال ابن الله المصورين وقد قيل فيه ان المراد من شبه الله تعالى خلقه. آخر سورة سبأ

ومن سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

روى عكرمة قال ذكر عند ابن عباس يقطع الصلاة الكلب والحمار فقرا (اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) فما الذي يقطع هذا وروى سالم عن سعيد بن جبير الكلم الطيب يرفعه العمل الصالح بنو بكر في قوله تعالى (ومن كل ثأ يكون لها طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) الحلية ههنا اللؤلؤ وما تحلى به مما يخرج من البحر واختلف الفقهاء في المرأة تحلف ان لا تلبس حليا فقال ابو حنيفة اللؤلؤ وحده ليس يحلى الا ان يكون معه ذهب لقوله تعالى (وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع) وهذا في الذهب دون اللؤلؤ اذ لا يوقد عليه بنو بكر في قوله (حلية تلبسونها) اما سماء حلية في حال اللبس وهو لا يلبس وحده في العادة اما يلبس مع الذهب ومع ذلك فان اطلاق لفظ الحلية عليه في القرآن لا يوجب حمل اليمين عليه والدليل عليه قوله (ثأ يكون لها طريا) واراد به السمك ولو حلف ان لا يأكل ثأ فاكل سمك لم يحنث وكذلك قوله (وجعل الشمس مرآجا) ومن حلف لا يقعد في سراج وقعد في الشمس لا يحنث بنو بكر في قوله تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء) فيه الابانة عن فضيلة العلم وان يتوصل الى خشية الله وتقواه لان من عرف توحيد الله وعدله بدلائله واصله ذلك الى خشية الله وتقواه اذ كان من لا يعرف الله ولا يعرف عدله وما قصده لخلق لخلق لا يخشى عقابه ولا يتقيه وقوله في آية اخرى (رفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات) وقال تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية) الى قوله (ذلك لمن خشي ربه) فاخبر ان خير البرية من خشي ربه واخبر في الآية ان العلماء بالله هم الذين يخشونه فحصل بمجموع الآيتين ان اهل العلم بالله هم خير البرية وان كانوا على طبقات في ذلك ثم وصف اهل العلم بالله الموصوفين بالخشية منه فقال (ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا الصلوة وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور) فكان ذلك في صفة الخاشعين لله العاملين بعلمهم وقد ذكر في آية اخرى المعرض عن موجب علمه فقال (وانزل عليهم نبي الذي آتينا آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فيكون من الغاوين ولو شئنا لرفعناهم ولكنها اخذ الى الارض واتبع هواه) الى آخر القصة فهذه صفة العالم غير العامل والاول صفة العالم المتق لله واخبر عن الاولين بانهم واقفون بوعد الله وثوابه على اعمالهم بقوله تعالى (رجون تجارة لن تبور) بنو بكر في قوله تعالى (الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن) روى بعض السلف قال من شأن المؤمن الحزن في الدنيا لا تراهم حين يدخلون الجنة يقولون الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا سجن المؤمن قيل لبعض

الناسك ما دل أكثر الناسك محتاجين الى ما في يد غيرهم قال لان الدنيا سجن المؤمن وهلاكل
المشجون الامن بالمطلق **قوله تعالى** وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب **ك**
روى عن الحسن والضحاك قالما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر معمر آخر وقال الشعبي
لا ينقص من عمره لا ينقص ما ينقص منه وقتا بعد وقت وساعة بعد ساعة والعمر هو مدة الاجل
التي كتبها الله لحلقه فهو عالم بما ينقص منها بمضي الاوقات والازمان **قوله تعالى** **﴿**اولم نعلمكم
ما ينذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير **﴾** روى عن ابن عباس ومسروق ان العمر الذي
ذكر الله به اربعون سنة وعن ابن عباس رواية عن علي ستون سنة وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا
الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر قال اخبرني رجل من غفار عن سعيد
المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد اعذر الله عبد احياء حتى بلغ ستين او سبعين
سنة لقد اعذر الله اليه لقد اعذر الله اليه **قوله** وحدثنا عبد الله قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق
عن معمر عن ابي خيثم عن مجاهد عن ابن عباس قال العمر الذي اعذر الله فيه الى ابن آدم
ستون سنة وباسناده عن مجاهد مثله من قوله **قوله تعالى** **﴿**وجاءكم النذير **﴾** روى عن بعض اهل التفسير
ان النذير محمد صلى الله عليه وسلم وروى انه الشيب **قوله** قال ابو بكر ويجوز ان يكون المراد النبي
صلى الله عليه وسلم وسائر ما قام الله من الدلائل على توحيد وتصدق رسله ووعد ووعد
وما يحدث في الانسان من حين بلوغه الى آخر عمره من التغير والانتقال من حال الى حال من
غير صنع له فيه ولا اختيار منه له فيكون حدثا شابا ثم كهلا ثم شيخا وما ينقلب فيه فيما بين ذلك
من مرض وصحة وفقر وغناء وفرح وحزن ثم ما يراه في غيره وفي سائر الاشياء من حوادث
الدهر التي لا تصنع للمخلوقين فيها وكل ذلك داع له الى الله ونذير له اليه كما قال **﴿**اولم ينظروا
في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء **﴾** فاخير ان في جميع ما خلق دلالة عليه
ورادا للعباد اليه آخر سورة فاطر

ومن سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **﴿**والشمس تجري لمستقر لها **﴾** حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي
الربيع قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمر في قوله **﴿**والشمس
تجري لمستقر لها **﴾** قال الشمس تطلع فيراها بنو آدم حتى اذا كان يوم غربت فتنس ما شاء الله
ثم يقال اطلعي من حيث غربت فهو يوم لا ينفع نفسا ايمانها الاية قال معمر وبلغني عن ابي
موسى الاسعري انه قال اذا كانت الليلة التي تطلع فيها الشمس من حيث تغرب قام المتجهدون
لصلاتهم فصلوا حتى يملوا ثم يعودون الى مضاجعهم يفعلون ذلك ثلاث مرات والليل كاهو
والنجوم واقفة لا تسري حتى يخرج الرجل الى اخيه ويخرج الناس بعضهم الى بعض **قوله** ابو بكر
فكان معنى قوله **﴿**لستقر لها **﴾** على هذا التأويل وقوفها عن السير في تلك الليلة الى ان تطلع

من مغربها قال معمر وبلغني ان بين اول الآيات وآخرها ستة اشهر قيل له وما الآيات قال زعم
فتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم يادروا بالاعمال ستا طلوع الشمس من مغربها والدجال
والدخان ودابة الارض وخويصة احدكم وامر العامة قيل له هل بلغك اى الآيات اوى قال
طلوع الشمس من مغربها وقد بلغني ان رجلا يقولون الدجال وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا
الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ثابت البناني عن انس بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة على احد يقول لا اله الا الله وروى فتادة لمستقر لها
قال لوقت واحد لها لا تعدوه **قوله** قال ابو بكر يعني انها استقرت على سير واحد وعلى مقدار واحد
لا يتخلف وقيل لمستقر لها لا تعد منازلها في الغروب **قوله تعالى** **﴿**لا الشمس ينبغي لها ان
تدرك القمر **﴾** حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد
الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن بن الحسن في قوله **﴿**لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر **﴾** قال
ذاك اية الهلال **قوله** قال ابو بكر يعني والله اعلم انها لا تدركه فستمره بشعاعها حتى تمنع من رؤيته
لانها مسخران مفسوران على ما بينهما الله عليه لا يمكن واحدا منهما ان يتغير عن ذلك
وقال ابو صالح لا يدرك احدهما ضوء الآخر وقيل **﴿**لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر **﴾** حتى
يكون نقصان ضوءها كتنقصانه وقيل لا تدركه في سرعة السير **قوله** وحدثنا عبد الله بن محمد
قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر قال وبلغني ان عكرمة
قال لكل واحد منهما سلطان للقمر سلطان الليل وللشمس النهار فلا ينبغي للشمس ان تطلع
بالليل ولا الليل سابق النهار يقول لا ينبغي اذا كان الليل ان يكون ليل آخر حتى يكون
نهارا **قوله** فان قيل هذا يدل على ان ابتداء الشهر نهار لا ليل لانه قال **﴿**ولا الليل سابق
النهار **﴾** فاذا لم يسبق الليل النهار واستحال اجتماعهما معا وجب ان يكون النهار سابقا لليل
فيكون ابتداء الشهر من النهار لا من الليل **قوله** قيل له ليس تأويل الآية ما ذهبت اليه وانما
معناها احد الوجوه التي تقدم ذكرها عن السلف ولم يقل احد منهم ان معناها ان ابتداء الشهر من النهار
فهذا تأويل ساقط بالاجماع وايضا فلما كانت الشهور التي تتعلق بها احكام الشرع هي شهور
الاهلة والهلال اول ما يظهر فانما يظهر ليلا ولا يظهر ابتداء النهار وجب ان يكون ابتداءها
من الليل ولا خلاف بين اهل العلم ان اول ليلة من شهر رمضان هي من رمضان وان اول
ليلة من شوال هي من شوال فثبت بذلك ان ابتداء الشهور من الليل الا ترى انهم يتدئون
بصلاة التراويح في اول ليلة منه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان
اول ليلة من رمضان صفدت فيه الشياطين وجميع ذلك يدل على ان ابتداء الشهور من اول
الليل وقد قال اصحابنا فيمن قال الله على اعتكاف شهر انه يتدنى به من الليل لان ابتداء
الشهور من الليل **قوله تعالى** **﴿**واية لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون **﴾** روى
عن الضحاك وفتادة انه اراد سفينة نوح **قوله** قال ابو بكر فاسب الذرية الى المخاطبين لانهم من
جنسهم كانه قال ذرية الناس **قوله تعالى** **﴿**وخلقناهم من مثله ما ركبون **﴾** قال ابن عباس

السفن بعد سفينة نوح وروى عن ابن عباس رواية أخرى وعن مجاهد ان الابل سفن البر
 في قوله تعالى ومن بعدهم نكس في الخلق قال قتادة يصيره الى حال الهرم التي تشبه حال الصبي
 في عروب العلم وضعف القوى وقال غيره يصيره بعد القوة الى الضعف وبعد زيادة الجسم الى نقصان
 وبعد الجدة والطراوة الى البلى قال ابو بكر ومثله قوله تعالى (ومنكم من يرد الى اذل
 العمر) وسماه اذل العمر لانه لا يرجي له بعد عود من النقصان الى الزيادة ومن الجهل
 الى العلم كما يرجي مصير الصبي من الضعف الى القوة ومن الجهل الى العلم ونظيره قوله
 تعالى (ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) قوله تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له)
 حدثنا عبدالله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق
 عن معمر بن قولبة (وما علمناه الشعر وما ينبغي له) قال بلغني ان عائشة سئلت هل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل بشيء من الشعر فقالت لا الا بيتا نحي في قيس بن طرفة
 سئدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأتيك من لم تزود بالاخبار فقال ابو بكر ليس هكذا
 يا رسول الله قال اني لست بشاعر ولا ينبغي لي قال ابو بكر لم يعط الله نبيه صلى الله
 عليه وسلم العلم بالشاء الشعر لم يكن قد علمه الشعر لانه الذي يعطى فطنة ذلك من يشاء
 من عباده وانما لم يعط ذلك ثلثا تدخل به الشبهة على قوم فيما آتى به من القرآن انه قوى
 على ذلك بما في طبعه من الفطنة للشعر واذا كان التأويل انه لم يعطه الفطنة لقول الشعر
 لم يتمتع على ذلك ان يشد شعرا لغيره الا انه لم يثبت من وجه صحيح انه يمثل بشعر لغيره
 وان كان قد روى انه قال

هل انت الا اصبع دمية * وفي سبيل الله ما لقيت

وقد روى ان القائل لذلك بعض الصحابة وايضا فان من انشد شعرا لغيره اوقال بيتا او بيتين
 لم يسم ساعرا ولا يطلق عليه انه قد علم الشعر او قد تعلمه الا ترى ان من لا يحسن الرمي قد يصيب
 في بعض الاوقات برميته ولا يستحق بذلك ان يسمى راميا ولا انه تعام الرمي فكذلك من انشد
 شعرا لغيره وانشا بيتا ونحوه لم يسم ساعرا في قوله تعالى (قال من يحكي المظالم وهي رميم
 قل يحكيها الذي انشاها اول مرة) فيه من اوضح الدليل على ان من قدر على الابتداء كان اقدر على
 الاعادة اذ كان في ظاهر الامر ان اعاده الشيء ايسر من ابتدائه فمن قدر على الانشاء ابتداء فهو على
 الاعادة اقدر فيما يجوز عليه البقاء وفيه الدلالة على وجوب القياس والاعتبار لانه الزمهم قياس النشاء
 الثانية على الاولى * وربما احتج بعضهم بقوله تعالى (قال من يحكي المظالم وهي رميم) على ان المظالم
 فيه حياة فيجمله حكم الموت بموت الاصل ويكون مية وليس كذلك لانه انما سماه حيا مجازا
 اذ كان عضوا يحكي كما قال تعالى (يحكي الارض بعد موتها) ومعلوم انه لا حياة فيها. آخر سورة يس

ومن سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (ان ادي في المنام اني اذبحك فانظر ماذا رى قال يا ابت افعلم ما تؤمر) الى قوله (وفديناه
 بذبح عظيم) قال ابو بكر ظاهره يدل على انه كان مأمورا بذبحه فجاء ان يكون الامر انما
 تضمن معالجة الذبح لادبها يوجب الموت وجاز ان يكون الامر حصل على شريطة التحلية
 والتكئين منه وعلى ان لا يفديه بشيء وانه ان فدى منه بشيء كان قائما مقامه والدليل على ان ظاهره
 قد اقتضى الامر قوله (افعل ما تؤمر) وقوله (وفديناه بذبح عظيم) فلو لم يكن ظاهره
 قد اقتضى الامر بالذبح لما قال افعلم ما تؤمر ولم يكن الذبح فداء عن ذبح متوقع وروى ان
 ابراهيم عليه السلام كان نذرا نذر الله ولذا ذكرنا ان يجعله ذبيحة فامر بالوفاء به وروى ان الله تعالى
 ابتداء بالامر بالذبح على نحو ما قدمنا وجزاء ان يكون الامر ورد بذبح ابنه وذبحه فوصل الله اوداجه
 قبل خروج الروح وكانت الفدية لبقاء حياته قال ابو بكر وعلى اي وجه تصرف تأويل الآية قد تضمن
 الامر بذبح الولد ايجاب شاة في العاقبة فلما صار موجب هذا اللفظ ايجاب شاة في المتعقب
 في شريعة ابراهيم عليه السلام وقدم الله تعالى بقرينه قوله تعالى (ثم اوحينا اليك ان اسع ملة ابراهيم خنيفا)
 وقال (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) وجب على من نذر ذبح ولده شاة * وقد اختلف
 السلف وفقهاء الامصار بعدهم في ذلك فروى عكرمة عن ابن عباس في الرجل يقول هو نحر
 ابنه قال كبش كافدى ابراهيم اسحاق وروى سفيان عن منصور عن الحكم عن علي في رجل
 نذر ان يحرق ابنه قال يهدى بدنة اوديته مثل الراوى وعن مسروق مثل قول ابن عباس وروى
 شعبة عن الحكم عن ابراهيم قال يحج ويهدى بدنة وروى داود بن ابي هند عن عامر في رجل
 حلف ان يحرق ابنه قال قال بعضهم مائة من الابل وقال بعضهم كبش كافدى اسحاق قال ابو بكر
 قال ابو حنيفة ومحمد عليه ذبح شاة وقال ابو يوسف لاشئ عليه وقال ابو حنيفة لو نذر ذبح
 عبده لم يكن عليه شيء وقال محمد عليه ذبح شاة وظاهر الآية يدل على قول ابي حنيفة في ذبح
 الولد لان هذا اللفظ قد صار عبارة عن ايجاب شاة في شريعة ابراهيم عليه السلام فوجب بقاء حكمه ما لم
 يثبت نسخه وذهب ابو يوسف الى حديث ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وروى
 الحسن بن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة كفارة
 عمن قال ابو بكر لا يلزم القائلين بالقول الاول وذلك لان قوله على ذبح ولدى لما صار عبارة
 عن ايجاب ذبح شاة صار بمنزلة ما لو قال على ذبح شاة ولم يكن ذلك معصية وانما لم يوجب
 ابو حنيفة على الناذر ذبح عبده شيئا لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت في الشرع عبارة
 عن ذبح شاة فكان نذر معصية وقد قالوا جميعا فيمن قال الله على ان اقل ولدى انه
 لاشئ عليه لان هذا اللفظ ظاهره معصية ولم يثبت في الشرع عبارة عن ذبح شاة

وقد روى زيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كنت عند ابن عباس
 حذانه مرة فقالت اني بدت ان اخبراني قال لا تخبري بك وكفري عنك فقال رجل
 عند ابن عباس انه لا وفاء للذر في مصيبة فقال ابن عباس مه قال الله تعالى في الظهار ما سمعت
 ووجب فيه ما ذكره فقال ابو بكر وليس ذلك بمخالف لما قدمنا من قول ابن عباس في ايجابه كاشا
 لانه جائز ان يكون من مذهبه اجماعا جميعا اذا اراد بالذر المين كما قال ابو حنيفة ومحمد فيمن
 قال الله على ان اصوم عدا فلم يفعل واراد المين ان عليه كفارة المين والقضاء جميعا وقد اختلف في
 التبيح من ولدي ابراهيم عليهم السلام فروى عن علي وابن مسعود وكعب والحسن وقادة انه اسحاق
 وعن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب ومحمد بن كعب القرظي انه اسماعيل وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم القولان جميعا ومن قال هو اسماعيل يحتج بقوله عقيب ذكر الذبح (وبشرناه
 باسمحاق نبيا) فلما كانت البشارة بعد الذبح دل على انه اسماعيل واحتج الآخرون بانه ليس
 بشارة بولادته وانما هي بشارة بنوته لانه قال (وبشرناه باسمحاق نبيا) وقوله تعالى (فصاهم
 فكان من المدحضين) احتج به بعض الاغمار في ايجاب القرعة في العيدين يعتقدهم المريض وذلك
 اغفال منه وذلك لانه عليه السلام ساهم في طرحه في البحر وذلك لا يجوز عند احد من الفقهاء
 كما لا يجوز القرعة في قتل من خرجت عليه وفي اخذ ماله فدل على انه خاص فيه عليه السلام
 دون غيره وقوله تعالى (وارسلناه الى مائة الف او يزيدون) قال ابن عباس بل يزيدون
 قيل ان معنى اوهاها الابهام كانه قال ارسلناه الى احد العديدين وقيل هو على شك المخاطبين
 اذ كان الله تعالى لا يجوز عليه الشك آخر سورة والصافات

ومن سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (يسبحون بالعشي والاشراق) روى معمر عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال
 لم يزل في نفسي من صلاة الضحى حتى قرأت (اناسحرنا الجبال معه يسبحون بالعشي والاشراق)
 وروى القاسم عن زيد بن ارقم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل قباهم يصلون
 الضحى فقال ان صلاة الاوابين اذا رمضت الفصل من الضحى وروى شريك عن زيد بن ابي
 زياد عن مجاهد عن ابي هريرة قال اوصاني خليلي بثلاث ونهاى عن ثلاث اوصاني بصلاة الضحى
 والوتر قبل النوم وصيام ثلاثة ايام من كل شهر ونهاى عن نكاح البكر والثقات كالثقات الثعالب
 واقفاء كاقفاء الكلب وروى عطية عن ابي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها وروى عن عائشة وام هانئ
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصليها
 وقال ابن عمر هي من احب ما احدث الناس الى وروى ابن ابي مليكة عن ابن عباس انه سئل
 عن صلاة الضحى فقال انها في كتاب الله وما يغوص عليها الاغواص ثم قرأ (في بيوت اذن الله

ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال) وقوله تعالى (اناسحرنا الجبال معه)
 قيل انه سحرها معه فكانت تسير معه وجعل ذلك تسبيحا منها لله تعالى لان التسبيح لله هو
 تزيينه عملا يليق به فلما كان سيرها دلالة على تزيينه الله جعل ذلك تسبيحا منها له وقوله تعالى
 (وهل انك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب) حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا
 الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر بن عمرو بن عبيد عن الحسن
 في قوله (وهل انك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب) قال جزأ داود الدهر اربعة ايام يوما للنساء
 ويوما لقضائه ويوما يخلو فيه لعباده ربه ويوما لبني اسرائيل يسئلونه وذكر الحديث قال ابو بكر
 وهذا يدل على ان القاضي لا يلزمه الجلوس للقضاء في كل يوم وانه جائز له الاقتصار على يوم من اربعة ايام
 ويدل على انه لا يجب على الزوج الكون عند امرائه في كل يوم وانه جائز له ان يقسم
 لها يوما من اربعة ايام وقال ابو عبيدة المحراب صدر المجلس ومنه محراب المسجد
 وقيل ان المحراب الغرفة وقوله تعالى (اذ تسوروا المحراب) يدل على ذلك والخصم اسم
 يقع على الواحد وعلى الجماعة وانما فزع منهم داود لانهم دخلوا عليه في موضع صلاته على
 صورة الآدميين بغير اذن فقالوا (لا تخف خصمان بنى بعضنا على بعض) ومعناه ارايت ان جاءك
 خصمان فقالا بنى بعضنا على بعض وانما كان فيه هذا الضمير لانه معلوم انهما كانا من الملائكة
 ولم يكن من بعضهم بنى على بعض والملائكة لا يجوز عليهم الكذب فعلمنا انهما كلاهما بالمعاريض
 التي تخرجهما من الكذب مع تقريب المعنى بالمثل الذي ضرباه وقولهما (ان هذا اخي له تسع
 وتسعون نعجة) هو على معنى ما قدمنا من ضمير ارايت ان كان له تسع وتسعون نعجة
 واراد بالتعاج النساء وقد قيل ان داود كان له تسع وتسعون امرأة وان اوريا بن
 حنان لم تكن له امرأة وقد خطب امرأة فخطبها داود مع علمه بان اوريا خطبها وتزوجها
 وكان في شيان مما سئل الانبياء التزده عنه احدهما خطبته على خطبة غيره والثاني اظهار الحرص
 على التزوج مع كثرة من عنده من النساء ولم يكن عنده ان ذلك معصية فعاتبه الله تعالى عليها
 وكانت صغيرة وفطن حين خاطبه الملك بان الاولى كان به ان لا يخطب المرأة التي خطبها غيره وقوله
 (ولى نعجة واحدة) يعني خطبت امرأة واحدة قد كان التراضي مناوقع يتزوج بها وما روى في اخبار
 القصص من انه نظر الى المرأة فرأها منجردة فبهيها وقدم زوجها للقتل فانه وجه لا يجوز على الانبياء
 لان الانبياء لا يأتون المعاصي مع العلم بانها معاصي اذ لا يدرون لعلمها كبيرة تقطعهم عن ولاية الله تعالى
 ويدل على صحة التأويل الاول انه قال (وعزني في الخطاب) فدل ذلك على ان الكلام انما كان بينهما في
 الخطبة ولم يكن قد تقدم تزويج الآخر وقوله تعالى (فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط) يدل على
 ان الخصم ان يخاطب الحاكم بمثله وقوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه) من غير
 ان يسئل الخصم عن ذلك يدل على انه اخرج الكلام مخرج الحكاية والمثل على ما بينا وان داود قد كان
 عرف ذلك من فحوى كلامه لولا ذلك لما حكم بظلمه قبل ان يسئله فيقر عنده او تقوم عليه
 الينة وقوله تعالى (وان كثيرا من الخلقاء ليبنى بعضهم على بعض) وهو يعني الشركاء يدل

على ان العادة في اكثر الشركاء الظلم والظن ويدل عليه ايضا قوله (الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) قوله تعالى ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَانُ﴾ يدل على انه عليه السلام لم يقصد المعصية بديوان كلام الملكين اوقع له الظن بانه قد اتى معصية وان الله تعالى قدسدد عليه الجنة بهالان الفتنة في هذا الموضع تشديد التعبد والجنة فحينئذ علم ان ما اتاه كان معصية واستغفر منها وقوله تعالى ﴿وَوَخَّرْنَاكُمْ وَأَنَا بَرُّ﴾ روى ابوب عن عكرمة عن ابن عباس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في ص وليست من العزائم وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سجدة من سجدها داود توبة ونحن نسجدها شكرا وروى الزمري عن السائب بن يزيد انه رأى عمر سجد في ص وروى عثمان وابن عمر مثله وقال مجاهد قلت لان عباس من ابن اخذت سجدة من قال قتلا على (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) فكان داود سجد فيها فلذلك سجد فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى مسروق عن ابن مسعود انه كان لا يسجد فيها ويقول هي توبة نبي وقول ابن عباس في رواية سعيد بن جبير ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها اقتداء بـ داود لقوله (فبهداهم اقتده) يدل على انه رأى فعلها واجبا لان الامر على الوجوب وهو خلاف رواية عكرمة عنها انها ليست من عزائم السجود ولما سجد النبي صلى الله عليه وسلم فيها كما سجد في غيرها من مواضع السجود دل على انه لا فرق بينها وبين سائر مواضع السجود واما قول عبدالله انها ليست بسجدة لانها توبة نبي فان كثير من مواضع السجود انما هو حكايات عن قوم مدحوا بالسجود نحو قوله تعالى (ان الذين عذبك لا يستكبرون عن عبادتي ويسبحونه وله يسجدون) وهو موضع السجود للناس بالاتفاق وقوله تعالى (ان الذين اتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم نحرهم للاذقان سجدا) ونحوها من الآي التي فيها حكاية سجود قوم فكانت مواضع السجود وقوله (واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) يقتضي لزوم فعله عند سماع القرآن فلو خافنا والظاهر اوجبا في سائر القرآن ففي خلاف في موضع منه فان الظاهر يقتضي وجوب فعله الا ان تقوم الدلالة على غيره واجاز صحاح الركوع عن سجود التلاوة وذكر محمد بن الحسن انه قد روى في تأويل قوله تعالى (وخر راكعا) ان معناه خر ساجدا فمعر بالركوع عن السجود فجاز ان ينوب عنه اذ صار عادة عنه قوله تعالى ﴿وَأَنبَأَ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابَ﴾ روى اسحق عن الحسن قال العلم بالقضاء وعن ترمذ قال الشهود والاعيان وعن ابى حصين عن ابى عبد الرحمن السلمي قال فصل الخطاب قال الخصوم قال ابوبكر الفصل بين الخصوم بالحق وهذا يدل على ان فصل القضاء واجب على الحاكم اذا خصم اليه وانه غير جائز له ايهال الحكم وهو بطل قول من يقول ان التاكل عن الممين يحبس حتى يقر او يخلف لان فيه ايهال الحكم وترك الفصل وروى الشعبي عن زياد ان فصل الخطاب امامه وليس زياد ممن يعتد به في الاقاويل ولكنه قد روى وبني ان يكون ذهب الى انه فصل بين الدعاء في صدر الكتاب وبين الخطاب المقصود به الكتاب قوله تعالى ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾

حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا ابو عبيد القاسم بن سلام قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال ان الله اخذ على الحكماء ثلاثا ان لا يتبعوا الهوى وان يخشوه ولا يخشوا الناس وان لا يشترخوا بآياتنا قليلا ثم قرأ (يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) الآية وقرأ (انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا) الى قوله (فلا تخشوا الناس واخشون) وروى سليمان بن حرب عن حماد بن ابى سلمة عن حميد قال لما استفضى اياس بن معاوية انا والحسن فبكى اياس فقال له الحسن ما يبكيك يا ابواثلة قال بلغني ان القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل اجتهد فاطأ فهو في النار ورجل مال به الهوى فهو في النار ورجل اجتهد فاصاب فهو في الجنة قال الحسن ان فيما قص الله من نبأ داود وسليمان اذ يحكما في الحرث الى قوله (وكلا آتينا حكما وعلما) فأتى على سليمان ولم يذم داود ثم قال الحسن ان الله اخذ على الحكماء ثلاثا وذكر نحو الحديث الاول قال ابوبكر قديين في حديث ابى بريدة معنى ما ذكر في الحديث الذي رواه اياس بن معاوية ان القاضي اذا خطأ فهو في النار وهو ما حدثنا محمد بن بكر البصري قال حدثنا ابو داود السجستاني قال حدثنا محمد بن حسان السلمي قال حدثنا خلف بن خليفة عن ابى هاشم عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ففضى به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فاخبرنا الذي في النار من الخطئين هو الذي تقدم على القضاء بجهل قوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ اللَّهِ بِطَرِيقِ الْوَعْدِ﴾ الصافات الجهاد الى قوله ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ قال مجاهد صفون الفرس رفع احدى يديه حتى تكون على طرف الحافر وذاك من عادة الخيل والجداد السراع من الخيل يقال فرس جواد اذا جاد بالركض قوله تعالى ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِي﴾ يحتمل وجهين احدهما اني احببت حب الخير الذي ينال بهذا الخيل فشغلت به عن ذكر ربى وهو الصلاة التي كان يفعلها في ذلك الوقت ويحتمل اني احببت حب الخير وهو يريد به الخيل نفسها فسمها خيرا لما ينال بها من الخير بالجهاد في سبيل الله وقاتل اعدائه ويكون قوله (عن ذكر ربى) معناه ان ذلك من ذكرى لربى وقيامى بحقه في اتخاذ هذا الخيل * قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ روى عن ابن مسعود حتى توارت الشمس بالحجاب قال ابوبكر وهو كقول ليلى

حتى اذا لفت بدا في كافر * واجن عورات الثغور ظلامها

وكقول حاتم

اماوى ما ينفى الثراء عن الفقى * اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

فاضمر النفس في قوله حشرجت وقال غير ابن مسعود حتى توارت الخيل بالحجاب * وقوله تعالى ﴿رُدُّوْهَا عَلَىٰ فُطُفُكٍ مِّسْحًا بِلِسَانٍ﴾ روى عن ابن عباس انه جعل يمسح اعراف الخيل وعراقيبها حبا لها * وهذا كما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا

ابوداود قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا هشام بن سعيد الطالقاني قال اخبرنا محمد بن المهاجر قال حدثني عقيل بن شبيب عن ابي وهب الجشمي وكانت له حبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتبطوا الحبل وامسحوا بنواصيها واعجازها او قال اكفألها وقلدوها ولا تقلدوها الاوتار فجاء ان يكون سليمان اماما مسح اعراقها وعراقها على نحو مذهب اليه نبينا صلى الله عليه وسلم وقد روى عن الحسن انه كشف عراقها وضرب اعناقها وقال لا تشغلي عن عبادة ربي مرة اخرى والتأويل الاول اصح والثاني جائز ومن تأوله على الوجه الثاني يستدل به على اباحة لحوم الحبل اذ لم يكن ليتلفها بلا نفع وليس كذلك لانه جائز ان يكون محرم الاكل وتعبده الله باتلافه ويكون المنفعة في تنفيذ الامر دون غيره الا ترى انه كان جائزا ان يمتنع الله تعالى ويمنع الناس من الانتفاع باكله فكان جائزا ان يتعبدوا بتلافه ويحظر الانتفاع باكله بعده **وقوله تعالى** (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) روى عن ابن عباس ان امرأته ايوب قال لها ابليس ان شقيته تقولين لي انت شقيته فاخبرت بذلك ايوب فقال ان شقائي الله ضربتك مائة سوط فاخذ شاربخ قدر مائة فضربها ضربة واحدة قال عطاء وهي للناس عامة **وقد** حدثنا عبد الله بن محمد بن اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر بن قتادة في قوله (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) فاخذ عودا فيه تسعة وتسعون عودا والاصل تمام المائة فاضرب به امرأته وذلك ان امرأته ارادها الشيطان على بعض الامر فقال لها قولي لزوجك يقول كذا وكذا فقالت له قل كذا وكذا فحلف حينئذ ان يضربها فضربها تحلة ليمينه وتخفيفا على امرأته **وقد** قال ابو بصير وفي هذه الآية دلالة على ان من حلف ان يضرب عبده عشرة اسواط فجمعها كلها وضربه ضربة واحدة انه يبر في يمينه اذا اصابه جميعها لقوله تعالى (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) والضغث هو ملء الكف من الحشب او السياط او الشاربخ ونحو ذلك فاخبر الله تعالى انه اذا فعل ذلك فقد بر في يمينه لقوله (ولا تحنث) وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة وابويوسف وزفر ومحمد اذا ضربه ضربة واحدة بعد ان يصيبه كل واحدة منه فقد بر في يمينه وقال مالك والليث لا يبر وهذا القول خلاف الكتاب لان الله تعالى قد اخبر ان فاعل ذلك لا يحنث وقد روى عن مجاهد انه قال هي لايوب خاصة وقال عطاء للناس عامة **وقد** قال ابو بكر دلالة الآية ظاهرة على صحة القول الاول من وجهين احدهما ان فاعل ذلك يسمى ضاربا لما شرط من العدد وذلك يقتضي البر في يمينه والثاني انه لا يحنث لقوله (ولا تحنث) * وزعم بعض من يحتج لمذهب مالك ان ذلك لايوب خاصة لانه قال (فاضرب به ولا تحنث) فلما اسقط عنه الحنث كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة فاداءها او بمنزلة من لم يحلف على شيء وهذا حجاج ظاهر السقوط لا يحتج بمثله من يعقل ذلك لتناقضه واستحالة ومخالفته لظاهر الكتاب وذلك لان الله تعالى اخبر انه اذا فعل ذلك لم يحنث واليمين تتضمن شيئين حدثا او را فاذا اخبر الله انه لا يحنث فقد اخبر بوجود البر اذ ليس بينهما واسطة فتناقضه

واستحالة من جهة ان قوله هذا يوجب ان كل من بر في يمينه بان يفعل المحلوف عليه كان بمنزلة من جعلت عليه الكفارة على قضيته لسقوط الحنث ولو كان لايوب خاصة وكان عبادة تعبد بها دون غيره كان الله ان يسقط عنه الحنث ولا يلزمه شيء وان لم يضربها بالضغث فلا معنى على قوله لضربها بالضغث اذ لم يحصل به بر في اليمين * وزعم هذا القائل ان الله تعالى ان يتعبد بمساة في الاوقات وفيما تعبدنا به ضرب الزاني قال ولو ضربته ضربة واحدة بشاربخ لم يكن حدا **وقد** قال ابو بكر اما ضرب الزاني بشاربخ فلا يجوز اذا كان صحيحا سليما وقد يجوز اذا كان غلبا بخلاف عليه لانه لو افرد كل ضربة لم يجز اذا كان صحيحا ولو جمع اسواط فضربها واصابه كل واحد منها اعيد عليه ما وقع عليه من الاسواط وان كانت مجتمعة فلا فرق بين حال الجمع والتفريق واما في المرض فجاء ان يقتصر من الضرب على شاربخ او درة او نحو ذلك فيجوز ان يجمعه ايضا فيضربه ضربة * وقد روى في ذلك ما حدثنا محمد ابن بكر قال حدثنا ابوداود قال حدثنا احمد بن سعيد الهمداني قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو امامة بن سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار انه اشتكى رجل منهم حتى اضنى فعاد جلدة على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم فمشت لها فوق وقع عليها فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه اخبرهم بذلك وقال استفتوا لي النبي صلى الله عليه وسلم فاني قد وقعت على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا ما رأينا احدا به من الضر مثل الذي هو به لو حملناه اليك لتفسخت عظامه ما هو الاجلد على عظم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأخذوا له شاربخ مائة شمراخ فيضربوه بها ضربة واحدة ورواه بكير بن عبد الله بن الاشج عن ابي امامة بن سهل عن سعيد بن سعد وقال فيه فخذوا عسكالا فيه مائة شمراخ فاضربوه بها ضربة واحدة ففعلوا وهو سعيد بن سعد بن عبادة وقد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وابو امامة بن سهل بن حنيف هذا ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم

فصل

وفي هذه الآية دلالة على ان للزوج ان يضرب امرأته تأديبا لولا ذلك لم يكن ايوب ليحلف عليه ويضربها ولما امر الله تعالى بضربها بعد حلفه والذي ذكره الله في القرآن واباحه من ضرب النساء اذا كانت ناشزا بقوله (واللاتي يخافون نشوزهن) الى قوله (واضربوهن) وقد دلت قصة ايوب على انه يضربها تأديبا لغير نشوز وقوله تعالى (الرجال قوامون على النساء) فاروى من القصة فيه يدل على مثل دلالة قصة ايوب لانه روى ان رجلا لطم امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد اهلها القصاص فانزل الله (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وفي الآية

دليل على ان الرجل ان يحلف ولا يستثنى لان ايوب حلف ولم يستثنى ونظيره من سنة النبي صلى الله عليه وسلم قوله في قصة الاشعرين حين استحملوه فقال والله لا احملكم ولم يستثنى ثم حلفهم وقال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وفيها دليل على ان من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ثم فعل المحلوف عليه ان عليه الكفارة لانه لو لم يجب كفارة لتترك ايوب ما حلف عليه ولم يحتج الى ان يضربها بالضغث وهو خلاف قول من قال لا كفارة عليه اذا فعل ما هو خير وقدرى فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وذلك كفارته وفيها دليل على ان التعزير مجاوزة الحد لان في الخبر انه حلف ان يضربها مائة فامر الله تعالى بالوفاء به الا انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وفيها دليل على ان اليمين اذا كانت مطلقة فهي على المبالغة وليست على القور لانه معلوم ان ايوب لم يضرب امرأته في فور محنته وبدل على ان من حلف على ضرب عبده انه لا يبر الا ان يضربه بيده لقوله (وخذ بيدك ضغثا) الا ان اصحابنا قالوا فيمن لا يتولى الضرب بيده ان امر غيره بضربه لا بحث للعرف وفيها دليل على ان الاستثناء لا يصح الا ان يكون متصلا باليمين لانه لو صح الاستثناء متراجعا عنها لامر بالاستثناء ولم يؤمر بالضرب وفيها دليل على جواز الحيلة في التوصل الى ما يجوز فعله ودفع المكروه بها عن نفسه وعن غيره لان الله تعالى امره بضربها بالضغث ليخرج به من اليمين ولا يصل اليها كثير ضرر . آخر سورة ص

ومن سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ خالفكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ ثم راجعة الى صلة الكلام كانه قال خالفكم من نفس واحدة ثم اخبركم انه جعل منها زوجها لانه لا يصح رجوعها الى المخلوقين من الاولاد على معنى الترتيب لان الوالدين قبل الولد وهو مثل قوله (ثم الله شهيد على ما يفعلون) وقوله (ثم آتينا موسى الكتاب تماما) ونحو ذلك . آخر سورة الزمر

ومن سورة المؤمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ يا هاهمان ابن صرحا ﴾ روى سفيان عن منصور عن ابراهيم في قوله (يا هاهمان ابن صرحا) قال بنى بالاجر وكانوا يكرهون ان يبنوا بالاجر ويجعلونه في قبورهم وفي قوله تعالى ﴿ وقال ربكم ادعوني استجب لكم ﴾ روى الثوري عن الاعشى ومنصور عن سبيع الكندي عن التميمي بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الدعاء هو العبادة ثم قرأ (ادعوني

استجب لكم) الآية وقوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها ﴾ هذه الآية تدل على عذاب القبر لقوله تعالى (ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب) فدل على ان المراد بقوله (النار يعرضون عليها غدوا وعشيا) قبل القيامة . آخر سورة المؤمن

ومن سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا ﴾ فيه بيان ان ذلك احسن قول ودل بذلك على لزوم فرض الدعاء الى الله اذ لا جائز ان يكون النفل احسن من الفرض فلو لم يكن الدعاء الى الله فرضا وقد جعله من احسن قول اقتضى ذلك ان يكون النفل احسن من الفرض وذلك ممنوع وقوله تعالى ﴿ ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ﴾ الآية قيل ان الملائكة تنزل عليهم عند الموت فيقولون لا تخف بما انت قادم عليه فيذهب الله خوفه ولا تحزن على الدنيا ولا على اهلها فيذهب الله خوفه وابشر بالجنة وروى ذلك عن زيد بن اسلم وقال غيره انما يقولون له ذلك في القيام عند الخروج من القبر فيرى تلك الاهوال فيقول له الملائكة لا تخف ولا تحزن فانما يراد بهذا غيرك ويقولون له نحن اولياؤك في الحياة الدنيا فلا يفارقونه تأييسا له الى ان يدخل الجنة وقال ابو العالية (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا) قال اخاصوا له الدين والعمل والدعوة وقوله تعالى ﴿ ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كانهولى حم ﴾ قال بعض اهل العلم ذكر الله العدو فاخبر بالحيلة فيه حتى تزول عداوته ويصير كانه ولى فقال تعالى ﴿ ادفع بالتي هي احسن ﴾ الآية قال وانت ربما اقيمت بعض من سطوى لك على عداوة وضغن فتدأ بالسلام او تسم في وجهه فيلين لك قلبه ويسلم لك صدره قال ثم ذكر الله الحاسد فعلم ان لا حيلة عندنا فيه ولا في استملاك سخطه واستخراج ضيعته فقال تعالى ﴿ قل اعوذ برب الفلق ﴾ الى قوله (ومن شر حاسد اذا حسد) فامر بالتعوذ منه حين علم ان لا حيلة عنده في رضاه وقوله تعالى ﴿ واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ الآية قال ابو بكر اختلف في موضع السجود من هذه السورة فروى عن ابن عباس ومسروق وقادة انه عند قوله (وهم لا يسأمون) وروى عن اصحاب عبد الله والحسن واني عبد الرحمن انه عند قوله (ان كنتم اياه تعبدون) قال ابو بكر الاولى انها عند آخر الآيتين لانه تمام الكلام ومن جهة اخرى ان السلف لما اختلفوا كان فعله بالآخر منهما اولى لاتفاق الجميع على جواز فعلها باخراها واختلافهم في جوازها باولاها وفي قوله تعالى ﴿ ولوجعلناهم قرآنا عجميا ﴾ الآية يدل على انه لو جعله عجميا كان عجميا فكان يكون قرآنا عجميا وانهما كان عجميا لان الله انزله بلغة العرب وهذا يدل على ان نقله الى لغة العجم لا يخرج ذلك من ان يكون قرآنا . آخر سورة حم السجدة

ومن سورة حم عسق
بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ومن كان يريد حرث الدنيا فليحذر ان يؤخر الله في الآخرة من نصب في الدلالة على بطلان الاستيجار على ما سببه ان لا يعمل الا على وجه القرينة لا حذره تعالى بان من يريد حرث الدنيا والآخر في الآخرة فيخرج ذلك من ان يكون قرينة فلا تقع موقع احواله وقوله تعالى وقال لا يفتكم عليه اجر الا مودة في القربى قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والسدي معناه الا ان يودوني فمرا في مسكنهم فمرا كل فرقة كانت بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم قرابة وقال علي بن الحسين وسعيد بن جبير الا ان يودوني فمرا في وقال الحسن (الا المودة في القربى) اي الا تقرب الى الله والتودد بالعمل الصالح وقوله تعالى وهو الذي استجابوا لربهم واقاموا الصلوة وامرهم شورى بينهم يدل على جلاله موقع المشورة للذكر مع الايمان واقامة الصلاة ويدل على ان الامور بين يديه قوله تعالى وهو الذي اذا اصابهم البلى هم ينتصرون في روى عن ابراهيم النخعي في معنى الآية قال كانوا يكرهون للمؤمنين ان يدلوا انفسهم فيجترى عليهم الفساق وقال السدي (هم ينتصرون) معناه من بني عليهم من غير ان يعتدوا عليهم فيقول ابو بكر قد نذرت الله في مواضع من كتابه الى المغفرة عن حقوقنا قبل الناس منه قوله (وان نعموا القربى للفقوى) وقوله تعالى في شأن النقصان (فمن تصدق به فهو كمارة له) وقوله (ويعفوا وليصغروا الا تحبون ان يغفر الله لكم) واحكام هذه الآية ناسية غير ما روي في قوله (والذين اذا اصابهم البلى هم ينتصرون) يدل ظاهره على ان الانتصار في هذا الموضع افضل الا ترى انه قرنه الى ذكر الاستجابة لله تعالى واقامة الصلاة وهو محمول على ما ذكره ابراهيم النخعي انهم كانوا يكرهون للمؤمنين ان يدلوا انفسهم فيجترى الفساق عليهم هذا فمن تعدى وبني واصر على ذلك والموضع المأمور فيه بالعفو اذا كان الجاني نادما مقلما وقد قال عقيب هذه الآية (ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل) ومقتضى ذلك اباحة الانتصار لا الامر به وقد عفي بقوله (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) وهو محمول على الغفران من غير المصير فاما المصير على البقي والظلم فالأفضل الانتصار منه بدلالة الآية اي قبلها وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قوله تعالى (ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل) قال هذا فيما يكون بين الناس من النقصان فاما لو ظلمك رجل في محل لك ان تظلمه آخر سورة حم عسق

ومن سورة الزخرف
بسم الله الرحمن الرحيم
في التسمية عند الركوب

قوله تعالى لتستويروا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه حدثنا عبدالله بن

اسحاق قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق عن علي بن ربيعة انه شهد عابا كرم الله وجهه حين ركب فلما وضع رجله في الركاب قال بسم الله فاما استوي قال الحمد لله ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين قال ثم حمد الله ثلاثا وكرر ثلاثا ثم قال لا اله الا انت ظلمت نفسي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت ثم صحك فقبل له ثم اضحكت يا امير المؤمنين قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل الذي فعلت وقال مثل الذي قال ثم صحك فقبل له ثم اضحكت يا ابي الله قال العبد اوقال عجب للعبد اذا قال لا اله الا انت ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا انت يعلم انه لا يغفر الذنوب الا هو وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن ابيه انه كان اذا ركب قال بسم الله ثم قال هذا منك وفصلك علينا الحمد لله ربنا ثم يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واما الى ربنا منتقلون وروى حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على دروة سنام كل بعير شيطان فاذا ركتموها فقولوا كما امركم الله سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وروى عن سفيان عن منصور عن مجاهد عن ابي معمر ان ابن مسعود قال اذا ركب الدابة فلم يذكر اسم الله عليه ردفة الشيطان فقال له تعن فان لم يحسن قال له عن

فصل في اباحة لبس الحلي للنساء

قال ابو العالية ومجاهد رخص للنساء في الذهب ثم قرأ (او من يشأ في الحلبة) وروى نافع عن سعيد عن ابي هند عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس الحرير والذهب حرام على ذكور امتي حلال لائناها وروى شريك عن العباس بن زريق عن النبي عن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو يمس الدم من شحمة بوجه اسامة ويحمجه لو كان اسامة جارية لحياه لو كان اسامة جارية لكسوته لتشفقه وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين عليهما اسورة من ذهب فقال اتحبان ان يسود كما الله يا سودة من نار قالتا لا قال فاديا حق هذا وقالت عائشة لا بأس بلبس الحلي اذا اعطى زكاته وكتب عمر الى ابي موسى ان مر من قبلك من نساء المؤمنين ان يصدقن من الحلي وروى ابو حنيفة عن عمرو بن دينار ان عائشة حلت اخواتها الذهب وان ابن عمر حلى بناته الذهب وقد روى خصف عن مجاهد عن عائشة قالت لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب قلنا يا رسول الله او ربط المسك بشئ من الذهب قال افلا تربطونه بالفضة ثم تلتطخونه بشئ من زعفران فيكون مثل الذهب وروى جرير عن مطرف عن ابي هريرة قال كنت فاعدا عند النبي صلى الله عليه وسلم فانه امرأة فقالت يا رسول الله سواران من ذهب فقال النبي صلى الله عليه وسلم سواران من نار فقالت قرطان من ذهب قال قرطان من نار قالت طوق من ذهب قال طوق من نار قالت يا رسول الله

ان المرأة ادلة تزين لروحها صافت عنده فقال ما منعكم ان تحملن قرطين من فضة تصغرينه
 بمبر اوزعمران فاداهو كالذهب **عنه** قال ابو بكر الاخبار الواردة في اباحتها للنساء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابة الطهر والشهر من اخبار الحظر ودلالة الآية ايضا ظاهرة في اباحتها
 للنساء وقد استفاض ليس اخي للنساء من ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الى يومنا
 هذا من غير تكبير من احد علم ومن ذلك لا يعترض عليه باخبار الآحاد **عنه** قوله تعالى
وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم ان هم الا بخرصون **عنه** يعني ان الكفار
 قالوا لو شاء الله ما عبدنا الاصنام ولا الملائكة وانا انما عبدناهم لان الله قد شاء من ذلك فاكذبهم
 الله في قلوبهم هذا واخبر انهم بخرصون ويكذبون بهذا القول في ان الله تعالى لم يشأ كفرهم
 ونظيره قوله **(سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا احرامنا من شيء كذلك**
كذب الذين من قبلهم) اخبر في انهم مكذبون لله ورسوله بقولهم لو شاء الله ما اشركنا وانا ان
 ان الله قد شاء ان لا يشركوا وهذا كله يبطل مذهب الجبر الجهمية **عنه** قوله تعالى **وقالوا**
انا وجدنا آباءنا على امة الى قوله **وقالوا لو جئكم باهدى مما وجدتم عليه آباءكم** فيه الدلالة
 على ابطال التقليد لزمه يوم على قديم آباءهم وتركهم النظر فيما دعاهم اليه الرسول صلى الله
 عليه وسلم **عنه** قوله تعالى **(الامن شهد بالحق وهم يعلمون)** يتنظم معنيين احدهما ان الشهادة
 بالحق غير نافعة لامع العلم وان التقليد لا يفتي مع عدم العلم بصحة المقالة والثاني ان شرط سائر الشهادات
 في الحقوق وغيره ان يكون الشاهد عالما بها ونحو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيت مثل
 الشمس فانهدوا الا قد **عنه** وقوله تعالى **(وانه لعلم للساعة)** حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن
 قال اخبرنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى **(وانه لعلم للساعة)** قال نزول عيسى بن
 مريم عليه السلام علم للساعة وناس يقولون القرآن علم للساعة آخر سورة الزخرف

ومن سورة الحاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في
 قوله تعالى **وقال للذين آمنوا يعقروا للذين لا يرجون ايام الله** قال نسخها قوله تعالى **(فاقتلوا المشركين**
حيث وجدتموهم) **عنه** قوله تعالى **(افرايت من اتخذ الهه هواه)** حدثنا عبدالله بن محمد قال
 اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله **(افرايت من اتخذ الهه هواه)** قال
 لا يهوى شيئا الا ركه لا يخاف الله **عنه** قال ابو بكر وقد روى في بعض الاخبار ان الهوى اله يعبد
 وتلا قوله تعالى **(افرايت من اتخذ الهه هواه)** يعني يطيعه كطاعة الاله وعن سعيد بن جبير قال كانوا
 يعبدون العزى وهو حجر ايض جنان من الدهر فادوا وجدوا ما هو احسن منه طرخوا الاول وعبدوا
 الآخر وقال الحسن اتخذ الهه هواه يعني لا يعرف الهه خجعة عقله واما يعرفه بهواه **عنه** قوله
 تعالى **وقالوا دهمي الاجاث الدنيا تموت ونحيا وما يهلكنا الا الدهر** قبل هو على التقديم

والناخير اي نحيا وتموت من غير رجوع وقبل تموت ونحيا اولادنا كما يقال ما مات
 من خلف ابنا مثل فلان **عنه** وقوله **(وما يهلكنا الا الدهر)** فانه حدثنا عبدالله بن محمد
 قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبدالرزاق قال اخبرنا معمر عن قتادة في قوله **(وما يهلكنا**
الا الدهر) قال قال ذلك مشركو قريش قالوا ما يهلكنا الا الدهر يقولون الا الدهر **عنه** قال
 ابو بكر هداقول زنادقة قريش الذين كانوا يتكبرون الصانع الحكيم وان الزمان ومضى
 الاوقات هو الذي يحدث هذه الحوادث والدهر اسم يقع على زمان العمر كما قال قتادة يقال
 فلان يصوم الدهر يعني عمره كله ولذلك قال **عنه** ان من حلف لا يكلم فلانا الدهر انه
 على عمره كله وكان ذلك عندهم بمنزلة قوله والله لا اكلك الا بالدم وما قوله لا اكلك دهرنا فان ذلك
 عند ابى يوسف ومحمد على ستة اشهر ولم يعرف ابو حنيفة معنى دهرنا فلم يحب فيه شيئا **عنه**
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في بعض الغاطه لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر
 فتأوله اهل العلم على ان اهل الجاهلية كانوا يسبون الحوادث المحزنة والبلايا النازلة والمصائب
 المتلفة الى الدهر فيقولون فعل الدهر بنا وصنع بنا ويسبون الدهر كما قد جرت عادة كثير من الناس
 بان يقولوا اساء بنا الدهر ونحو ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا فاعل هذه الامور
 فان الله هو فاعلها ومحدثها **عنه** واصل هذا الحديث ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود
 قال حدثنا محمد بن الصباح قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن ابى هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى يؤذني ابن آدم يسب الدهر وانا الدهر بيدي الامر
 اقلب الليل والنهار قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد فقوله وانا الدهر مصوب
 بانه ظرف للفعل كقوله تعالى انا ابدا بي الامر اقلب الليل والنهار وكقول القائل انا
 اليوم بيدي الامر افعل كذا وكذا ولو كان مرفوعا كان الدهر اسما لله تعالى وليس كذلك لان احدا
 من المسلمين لا يسمي الله بهذا الاسم **عنه** وحدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا
 عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 يقول لا يقولن احدكم يا خيبة الدهر فاني انا الدهر اقلب ليله ونهاره فاذا شئت فصنتهما فهدانها
 اصل الحديث في ذلك والمعنى ما ذكرنا واما غلط بعض الرواة فنقل المعنى عنده فقال لا تسبوا
 الدهر فان الله هو الدهر واما قوله في الحديث الاول يؤذني ابن آدم يسب الدهر فان الله تعالى
 لا يلهيه الاذى ولا المنافع والمضار وانما هو مجاز معناه يؤذي اوليائي لانهم يعلمون ان الله
 هو الفاعل لهذه الامور التي ينسبها الجهال الى الدهر فيتأذون بذلك كما يتأذون بسائر
 ضروب الجهل والكفر وهو كقوله **(ان الذين يؤذون الله ورسوله)** ومعناه يؤذون
 اولياء الله آخر سورة حم الحاشية

ومن سورة الاحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **وقوله** وفصله ثلاثون شهرا **عنه** روى ان عثمان امر برجم امرأة قد ولدت لسته

شهر فقال له على قال الله تعالى (وحمله وفضاله ثلاثون شهرا) وقال (وفضاله في عامين)
وروى ابن عثمان قال سأل الناس عن ذلك فقال له ابن عباس مثل ذلك وان عثمان رجع الى قول
على وان عباس وروى عن ابن عباس ان كل ما راد في الحمل نقص من الرضاع فاذا كان الحمل تسعة اشهر
فالرضاع واحد وعشرون شهرا وعلى هذا القياس اجمع ذلك وروى عن ابن عباس ان الرضاع
حوالان في جميع الناس ولم يفرقوا بين من زاد حمله او نقص وهو مخالف للقول الاول وقال مجاهد
في قوله (وما يعص الا ارحم وما تزداد) ما نقص عن تسعة اشهر او زاد عليها فله فوله تعالى
﴿ حتى اذا بلغ اشده ﴾ روى عن ابن عباس وقادة السد ثلث وثلاثون سنة وقال الشعبي
هو بلوغ الحلم وقال الحسن اشده قيام الحججة عليه ﷺ وقوله تعالى ﴿ اذهبتم طيباتكم في حياتكم
الدنيا واستمتعتم بها ﴾ روى الزهري عن ابن عباس قال قال عمر فقلت يا رسول الله ادع الله ان يوسع
على امتك فقد وسع على فارس والروم وهم لا يعبدون الله فاستوى يخالسا وقال افي شك انت يا ابن
الخطاب اولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا ﷺ وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الجر جاني قال
اخبرنا عبد الرزاق عن معمر في قوله (اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) قال ان عمر بن الخطاب قال
لو شئت ان اذهب طيباتي في حياتي لامرت بجدي سمين يطبخ باللبن وقال معمر قال قتادة قال عمر لو شئت
ان اكون اطيبيكم طعاما والينكم ثيابا لفعلت ولكني استبق طيباتي وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى
قال قدم على عمر بن الخطاب ناس من اهل العراق فقرب اليهم طعامه فرأهم كلهم يتعذرون
في الاكل فقال يا اهل العراق لو شئت ان يدمق لي كما يدمق لكم لفعلت ولكني استبق
من ديانا لا آخرتنا اما سمعتم الله يقول (اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) قال ابو بكر
هذا محمول على انه رأى ذلك افضل لاعلى انه لا يجوز غيره لان الله قد اباح ذلك فلا يكون
آكله فاعلا محظورا قال الله تعالى (قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق)
آخر سورة الاحقاف

ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال

از قتل

الاسير وفي سنة فقهه الامصار على ذلك وانما اختلفوا في فدائه فقال اصحابنا
جميع لا يفادي الاسير بالمال ولا ببيع السي من اهل الحرب فيردوا حربا وقال ابو حنيفة
لا يفادون باسرى المسلمين ايضا ولا يردون حربا ابدا وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان يفادي
اسرى المسلمين باسرى المشركين وهو قول الثوري والاوزاعي وقال الاوزاعي لا بأس ببيع
السي من اهل الحرب ولا ببيع الرجال الا ان يفادي بهم المسلمون وقال المزني عن الشافعي
للإمام ان من على الرجال الذين طهر عليهم او يفادي بهم * فاما المجزون للفداء باسرى المسلمين
وبالمال فانهم احتجوا بقوله (فاما منا بعد واما فداء) وطاعه يقتضي جوازه بالمال وبالمسلمين
وبان النبي صلى الله عليه وسلم فدى اسارى بدر بالمال ويحتجون للفداء بالمسلمين بما روى ابن
المبارك عن معمر عن ابوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين قال اسرت
تقف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واسرا محبا النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من بني
عامر بن صعصعة فمر به على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موثق فاقبل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال علام حس قال بحريزة خاتمك فقال الاسير اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلنا
وانت تلك امرك لافلحت كل الفلاح ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداه ايضا فاقبل فقال
اني حنيفة فاطمعتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه حاجتك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم فداء بالرجلين
الذين كانت تقف اسرتهما وروى ابن علية عن ابوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين رجل من المشركين من بني
عقيل ولم يذكر اسلام الاسير وذكره في الحديث الاول ولا خلاف انه لا يفادي الا على هذا الوجه
لان المسلم لا رد الى اهل الحرب وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية
لقريش ان من جاء منهم مسلما رده عنهم ثم نسخ ذلك ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
الاقامة بين اظهر المشركين وقال انا بري من كل مسلم مع مشرك وقال من اقام بين
اظهر المشركين فقد رثت منه الذمة واما ما في الآية من ذكر المن او الفداء
وماروى في اسارى بدر فان ذلك منسوخ بقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فخلوا
سبلهم) وقد روينا ذلك عن السدي وابن جريج وقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر) الى قوله تعالى (حق يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فتضمنت
الآيات وجوب القتال للكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية والفداء بالمال او بغيره يتأني
ذلك ولم يختلف اهل التفسير ونقله الآثار ان سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه
وسلم فوجب ان يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها وقوله تعالى
(حتى تضع الحرب اوزارها) قال الحسن حتى يعبد الله ولا يشرك به غيره وقال سعيد بن جبير
خروج عيسى بن مريم عليه السلام فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويبقى الذئب الشاة فلا يعرض
له ولا تكون عداوة بين اثنين وقال الفراء آتاهما وشركهما حتى لا يكون الا مسلم او مسلم

قال ابو بكر فستان معنى الآية على هذا التأويل الخب القتال الى ان لا يبقى من يقاتل
وقوله تعالى (فلا منهوا) ويدعوا الى السلام واتم الاعلون والله معكم روى عن محمد
لا تصفعوا عن القتال وتدعوا الى الصلح وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن
الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى (فلا منهوا) ويدعوا الى
السلام قال لا تكونوا اول الطائفتين ضربت الى صاحبها (واتم الاعلون) قال اتم اولى
بالله منهم قال ابو بكر فيه الدلالة على امتناع جواز طاب الصلح من المشركين وهو بيان
لما كبد فرضه من قتال مشركي العرب حتى يسلموا وقتال اهل الكتاب ومشركي المعجم
حتى يسلموا او يعطوا الجزية والصلح على غير اعطاء الجزية خارج عن مقتضى الآيات
الموجبة لما وصفنا فاكد النبي عن الصلح بالنص عليه في هذه الآية وفيه الدلالة على ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة صلحا وانما فتحها عنوة لان الله قد نهاه عن الصلح في
هذه الآية واخبر ان المسلمين هم الاعلون الغالبون ومتى دخلها صلحا برضاهم فهم
متساوون اذ كان حكم ما يقع بتراضي الفريقين فهما متساويان فيه ليس احدهما باولى بان
يكون غالبا على صاحبه من الآخر وقوله تعالى (ولا تبطلوا اعمالكم) يخرج به في ان كل
من دخل في قرية لا يجوز له الخروج منها قبل اتمامها لما فيه من ابطال عمله نحو الصلاة والصوم
والحج وغيره . آخر سورة محمد صلى الله عليه وسلم

ومن سورة الفتح بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل (انا فتحنا لك فتحا مبينا) روى انه اراد فتح مكة وقال قتادة قضينا لك قضاء
مينا والاطهر انه فتح مكة بالغلبة والقهر لان القضاء لا يتناول الاطلاق واذا كان المراد فتح
مكة فانه يدل على انه فتحها عنوة اذ كان الصلح لا يطلق عليه اسم الفتح وان كان قديما
مقيدا لان من قال فتح بلد كذا عقله الغلبة والقهر دون الصلح ويدل عليه قوله في اسق
التلاوة (وبنصر الله نصرا عزيزا) وفيه الدلالة على ان المراد فتح مكة وانه دخلها
عنوة ويدل عليه قوله تعالى (اذا جاء نصر الله والفتح) لم يختلفوا ان المراد فتح مكة
ويدل عليه قوله تعالى (انا فتحنا لك) وقوله تعالى (هو الذي ازل السكينة في قلوب المؤمنين)
وذكره ذلك في سياق الفصة يدل على ذلك لان المعنى سيكون النفس الى الايمان بالبصائر التي
بها قاتلوا عن دين الله حتى فتحوا مكة وقوله تعالى (وقل للمخلفين من الاعراب ستدعون
الى قوم اولى بأس شديد) روى ان المراد فارس والروم وروى اسم بنو خنيفة فهو دليل
على صحة امامة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لان ابا بكر الصديق دعاهم الى قتال بني خنيفة
ودعاهم عمر الى قتال فارس والروم وقد الزمهم الله اتباع طاعة من يدعوه اليه بقوله
(تقاتلونهم او يسلمون) فان طاعوا يؤتكم الله اجرا حسنا وان تولوا كما توليتم من قبل فمذبذبكم

عذابا لهما) فوعدهم الله على التحلف عن دعاهم الى قتال هؤلاء فدل على صحة امامتهما
 فكان امتولى عن طاعتهما مستحقا لعقاب الله فان قيل قد روى قتادة انهم هوازون ونقبت
 يوم حنين فقل له لا يجوز ان يكون الداعي لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال (قل
 ان يخرجوا معي ابا وان تقاسموا معي عدوا) ويدل على ان المراد بالدعاء لهم غير النبي
 صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يدع هؤلاء اليوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 الا بكر وعمر رضي الله عنهما وقوله تعالى ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك
 تحت الشجرة ﴾ فيه الدلالة على صحة ايمان الذين بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان
 بالحديبية وصدق ببايعائهم قال ابن عباس كانوا الفين وخمسمائة وقال جابر
 الف وخمسمائة فدل على انهم كانوا مؤمنين على الحقيقة اولياء الله اذ غير جائز ان يخبر الله
 برضاه عن قوم بايعائهم الا وباطنهم كظاهرهم في صحة البصيرة وصدق الايمان وقد اكد ذلك
 بقوله (فعلم ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم) اخبرانه علم من قلوبهم صحة البصيرة وصدق
 النية وان ما بطنوا مثل ما اظهروا وقوله تعالى ﴿ فانزل السكينة عليهم ﴾ يعني الصبر بصدق نياتهم
 وهذا يدل على ان التوفيق يصحب صدق النية وهو مثل قوله (ان يريدوا اصلاحا يوفق الله
 بينهما) وقوله تعالى ﴿ وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم ﴾ الآية روى عن ابن عباس
 نزلت في قصة الحديبية وذلك ان المشركين قد كانوا بعثوا اربعين رجلا ليصيبوا من المسلمين
 فاقبضهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى فغلب سبيلهم وروى انها نزلت في فتح مكة
 حين دخلها النبي صلى الله عليه وسلم عنوة فان كانت نزلت في فتح مكة فدل انما ظاهرة
 على انها فحيت عنوة لقوله تعالى (من بعد ان اظفركم عليهم) ومصالحتهم لا ظفر فيها للمسلمين فاقضى
 ذلك ان يكون فتحها عنوة وقوله تعالى ﴿ والهدى معكوفان يبلغ محله ﴾ يحتاج به من يحجزه من هدى
 الاحصار في غير الحرم لاحباره كونه محبوسا عن بلوغ محله ولو كان قد بلغ الحرم وذنح فيه لما كان محبوسا
 عن بلوغ المحل وليس هذا كما ظنوا لانه قد كان ممنوعا بديا عن بلوغ المحل ثم لما وقع الصاح
 زال المنع فبلغ محله وذنح في الحرم وذلك لانه اذا حصل المنع في ادنى وقت فجاز ان يقال قد منع
 كما قال تعالى ﴿ قالوا يا ايها النبي منع منا الكيل ﴾ وانما منع في وقت واطاق في وقت آخر وفي الآية
 دلالة على ان المحل هو الحرم لانه قال ﴿ والهدى معكوفان يبلغ محله ﴾ فلو كان محله غير الحرم لما كان
 معكوفان عن بلوغه فوجب ان يكون المحل في قوله ﴿ ولا تخافوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى
 محله ﴾ هو الحرم

باب رمى المشركين مع العلم بان فيهم اطفال المسلمين واسراهم

قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد و الثوري لا بأس برمي حصون المشركين
 وان كان فيها اسارى واطفال من المسلمين ولا بأس بان يحرقوا الحصون ويقصدوا
 به المشركين وكذلك ان تترس الكفار باطفال المسلمين رمى المشركون وان اصابوا احدا

من المسلمين في ذلك فلا رية ولا كفارة وقال الثوري فيه الكفارة ولادية فيه وقال مالك
 لا تحرق سبي الكفار اذا كان فيها اسارى من المسلمين لقوله تعالى ﴿ لو تزايلوا العذبة الذين
 كفروا منهم عذابا لهما ﴾ انما عذب الله صلى الله عليه وسلم عنهم لما كان فيهم من المسلمين ولو تزايل
 الكفار عن المسلمين لعذب الكفار وقال الاوزاعي اذا تترس الكفار باطفال المسلمين
 لم يرموا لقوله ﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾ الآية قال ولا يحرق المركب فيه اسارى المسلمين
 ويرمى الحصن بالمشجيق وان كان فيه اسارى مسلمون فان اصاب احدا من المسلمين فهو
 خطا وان جاؤا يترسون بهم رمى وقصد العدو وهو قول الليث بن سعد وقال الشافعي
 لا بأس بان يرمى الحصن وفيه اسارى او اطفال ومن اصاب فلا شيء فيه ولو تترسوا فيه
 قولان احدهما يرمون والاخر لا يرمون الا ان يكونوا ملتجئين فيضرب المشرك ويتوقى
 المسلم جهده فان اصاب في هذه الحال مسلما فان علمه مسلما فالدية مع الرقية وان لم يعلمه
 مسلما فالرقية وحدها قال ابو بكر نقل اهل السير ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل
 الطائف ورماهم بالمنجنيق مع نبيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان وقد علم صلى الله عليه وسلم
 انه قد يصيبهم وهو لا يجوز تعمدهم بالقتل فدل على ان كون المسلمين قبايل اهل الحرب لا يمنع
 رميهم اذ كان القصد فيه المشركين دونهم وروى الزمري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب
 ابن جثامة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل الديار من المشركين يبيتون فيصاب من ذرارهم
 ونسائهم فقال هم منهم وبعث النبي صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد فقال امر على ابي
 صباحا وحرقت وكان يأمر السرايا بان ينتظروا بمن يغزوهم فان اذنوا للصلاة امسكوا عنهم
 وان لم يسمعوا اذا نادوا اغاروا وعلى ذلك مضى الخلفاء الراشدون ومعلوم ان من اغار على هؤلاء
 لا يخلو من ان يصيب من ذرارهم ونسائهم المخطور قتلهم فكذلك اذا كان فيهم مسلمون
 وجب ان لا يمنع ذلك من شن الغارة عليهم ورميهم بالنشاب وغيره وان خيف عليه اصابة
 المسلم فقل انما جاء ذلك لان ذرارى المشركين منهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث الصعب بن جثامة فقل له لا يجوز ان يكون مراده صلى الله عليه وسلم في ذرارهم انهم
 منهم في الكفر لان الصغار لا يجوز ان يكونوا كفارا في الحقيقة ولا يستحقون القتل والعقوبة
 لقتل آبائهم في باب سقوط الدية والكفارة وانما احتجاج من محتج بقوله ﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾
 ونساء مؤمنات في الآية في منع رمى الكفار لاجل من فيهم من المسلمين فان الآية لا دلالة فيها على
 موضع الخلاف وذلك لان اكثر ما فيها ان الله كف المسلمين عنهم لانه كان فيهم قوم مسلمون لم يأمن
 المحارب النبي صلى الله عليه وسلم لو دخلوا مكة بالسيف ان يصيبوهم وذلك انما يدل على اباحة ترك
 رميهم والاقدام عليهم فلا دلالة على حظر الاقدام عليهم مع العلم بان فيهم مسلمين لانه حائز
 ان يمنع الكف عنهم لاجل المسلمين وحائز ايضا اباحة الاقدام على وجه التحجير فاذا لا دلالة
 فيها على حظر الاقدام فقل ان قيل في فحوى الآية ما يدل على الخطر وهو قوله (لم تعلموهم)
 ان تطوهم فتصيبكم منهم معرفة بغير علم (فلو لا اخطر ما اصابهم معرفة من قتلهم باصابتهم

قوله (ابي) بصم
 الهمزة واسكان الباء
 الموحدة ثم نون ثم
 الف مقصورة فارض
 بالسرقة في ناحية
 اللقاء التي قل فيها
 ابواسامة كدافي
 شرح سنن ابى داود
 لابن رسلان
 (لمصحة)

بهم في قول له قد اختلف اهل الاول في معنى المعرة ههنا فروى عن ابن اسحاق انه غرم
 لدية وقال غيره الكفارة وقال غيرها الم يوافق قتل اسلام على يده لان المؤمن يقيم لذلك
 وان لم يقصد وقال آخرون القرب وحكي عن بعضهم انه قال المعرة الاتم وهذا باطل لانه
 تعالى قد اخبر ان ذلك لو وقع كان بغير علم منا لقوله تعالى (لم تعلموهم ان تطؤهم
 فتصيبكم منهم معرة بغير علم) ولا ما تم عليه فيما يعلمه ولم يضع الله عليه دليلا قال الله تعالى
 (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) فعملنا انه لم يرد المأثم
 ويحتمل ان يكون ذلك كان خاصا في اهل مكة حرمة الحرم الا ترى ان المستحق للقتل اذا لجأ
 اليها لم يقتل عندنا وكذلك الكافر الحربى اذا لجأ الى الحرم لم يقتل وانما يقتل من انتهك
 حرمة الحرم بالجناية فيه فنع المسلمين من الاقدام عليهم خصوصية حرمة الحرم ويحتمل ان
 يريد ولولا رجل مؤمنون ونساء مؤمنات قد علم انهم سيكونون من اولاد هؤلاء الكفار
 اذا لم يقتلوا فقتلنا قتلهم لما في معلومه من حدوث اولادهم مسلمين واذا كان في علم الله انه
 اذا ابقاهم كان لهم اولاد مسلمون ابقاهم ولم يأمر بقتلهم وقوله (لو تزيلاوا) على هذا التأويل
 لو كان هؤلاء المؤمنون الذين في اصلاهم قد ولدوهم وزايلوهم لقد كان امر بقتلهم اذا
 ثبت ما ذكرنا من جواز الاقدام على الكفار مع العلم بكون المسلمين بين اظهريهم وجب
 جواز مثله اذا ترسوا بالمسلمين لان القصد في الحالين رمي المشركين دونهم ومن اصاب بهم
 فلا دية فيه ولا كفارة كما ان من اصاب رمي حصون الكفار من المسلمين الذين في الحصن
 لم تكن فيه دية ولا كفارة ولانه قد ابيح لنا الرمي مع العلم بكون المسلمين في تلك الجهة
 فصاروا في الحكم بمنزلة من ابيح قتله فلا يجب به نية وليسست المعرة المذكورة دية ولا
 كفارة - لادلالة عليه من غظه ولا من غيره والاضهر منه ما يصديه من المخرج والخرج باتفاق
 قتل المؤمن على يده على ما جرت به العادة ممن شفق على يده ذلك وقول من تأوله على
 لبيب محتمل اي لان الانسان قديما في العادة باعاق قتل الخطأ على يده وان لم يكن ذلك
 على وجهه مقبولا في قوله تعالى (اذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحية) قيل انه لما اراد
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يكتب صالح الحديبية امر على بن ابي طالب رضي الله عنه فكتبه واملى عليه
 بسم الله الرحمن الرحيم هدا ما اصطلاح عليه محمد رسول الله وسهيل بن عمرو فابت قريش
 ان يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم ومحمد رسول الله وقالوا نكتب باسمك اللهم ومحمد بن عبد الله
 ومنعوه دخوله مكة فكانت ائمتهم من الاقرار بذلك من حجة خالية وقوله تعالى (والزمهم
 كلمة التقوى) روى عن ابن عباس قال لا اله الا الله وعن قتادة مثله وقال مجاهد كلمة الاخلاص
 وحدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 في قوله (والزمهم كلمة التقوى) قال بسم الله الرحمن الرحيم في قوله تعالى (ولندخان المسجد
 الحرام آمنين محلفين رؤسكم ومقصرين) قال ابو بكر المقصد اخبارهم باسمهم يدخلون
 المسجد الحرام آمنين متفرقين بالاحرام فلما ذكر معه الخلق والتقصير دل على انهما

قربة في الاحرام وان الاحلال بهما يقع لولا ذلك ما كان للذبح ههنا وجه وروى حار
 وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا له حلفين بلالا وللعنصرين مرة وهذا ايضا يدل
 على انهما قربة واسك عند الاحلال من الاحرام. آخر سورة الفتح

ومن سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ولا تقدموا بين يدي الله ورسوله حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال
 اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله
 ورسوله) ان ناسا كانوا يقولون لولا انزل في كذا قال معمر وكان الحسن
 يقول هم قوم ذبحوا قبل ان يصلى النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم ان يعيدوا الذبح في قال
 ابو بكر وروى عن مسروق انه دخل على عائشة فامرته الجارية ان تسقيه فقال انى صائم وهو اليوم الذي
 يشك فيه فقالت قد نهي عن هذا وتلت (يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) في صيام
 ولا غيره في قال ابو بكر اعتبرت عموم الآية في النهي عن مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في قول
 او فعل وقال ابو عبيدة معمر بن المثنى لا تعجلوا بالاخر والنهي دونه في قال ابو بكر يحتج به
 الآية في امتناع جواز مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم في تقديم الفروض على اوقاتها وتأخيرها
 عنها وفي تركها وقد يحتج بها من يوجب افعال النبي صلى الله عليه وسلم لان في ترك ما فعله
 تقدما بين يديه كان في ترك امره تقدما بين يديه وليس ذلك كما ظنوا لان التقدم بين يده
 انما هو فيما اراد منا فعله ففعلنا غيره فاما ما لم يمت انه مراد منه فليس في تركه تقدم
 بين يديه ويحتج به نقاة القياس ايضا وبذلك على جهل المحتج به لان ما قامت دلالة
 فليس في فعله تقدم بين يديه وقد قامت دلالة الكتاب والسنة والاجماع على وجوب التقى بالقياس
 في فروع الشرع فليس فيه اذا تقدم بين يديه قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تعجلوا
 اصواتكم فوق صوت النبي) فيه امر بتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وبوجوبه وهو اصبر
 قوله تعالى (لؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه ويوقروه) وروى انها نزلت في قوم كانوا
 اذا سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن نبي دلوا فيه قبل النبي صلى الله عليه وسلم وايضا
 لما كان في رفع الصوت على الانسان في كلامه ضرب من ترك المهيبة والجرأة بهي الله عنه
 اذ كنا ما مور من تعظيمه وتوقيره وتبجيله وقوله تعالى (ولا تجهروا بالقرآن كجهر اممكم لبعض)
 زيادة على رفع الصوت وذلك انه من ان تكون مخاطبته كجهره لبعض امم
 بل على ضرب من التعظيم بخالفه مخاطبات الناس فيما بينهم وهو كقوله (لا تجعلوا دعا
 الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) وقوله (ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم
 لا يعقلون) وروى انها نزلت في قوم من بني عم النبي صلى الله عليه وسلم فادعاه من
 خارج الحجرة وقالوا اخرج اليها يا محمد فذمهم الله تعالى بذلك وهذه الآيات وان كانت نازلة

في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم واحجب الفرق بينه وبين الامة فيه فانه تأديب لنا فيمن يلزمنا تعظيمه من والد وعالم وناسك وقائم بأمر الدين ودي س وصالح ونحو ذلك اذ تعظيمه بهذا الصرب من التعظيم في ترك رفع الصوت عليه وترك الجهر عليه والتميز بينه وبين غيره من ليس في مثل حاله وفي التهي عن ندائه من وراء الباب والمحاطة له بلفظ الامر لان الله قد ذم هؤلاء القوم بتدائهم اياه من وراء الحجرة وبمخاطبته بلفظ الامر في قولهم اخرج الينا: حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ان ثابت بن قيس قال يا رسول الله لقد خشيت ان اكون قد هلكت لما تزلت هذه الآية (لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي) فها ان الله ان ترفع اصواتنا فوق صوتك وانا امرؤ جهير الصوت ونهى الله المرء ان يحب ان يحمد بما لم يفعل واجدني احب الحمدونها الله عن الحلاء واجدني احب الجمال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت اما ترضى ان تعيش حميدا وتقتل شهيدا وتدخل الجنة فعاش حميدا وقيل شهيدا يوم مسيلة الكذاب

باب حكم خبر الفاسق

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة) الآية حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عتبة الى بني المصطلق فانا هم الوليد فخرجوا يتلفونه ففرق ورجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارتدوا فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فلما دنا منهم بعث عيوننا ليلا فاذا هم يؤذنون ويصلون فانا هم خالد فلم يرهم الا طاعة وخيرا فرجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال وقال معمر قتادة (لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم) قال فانهم اسخف رأيا واطيش احلاما فانهم رجل راية وانصح كتاب الله وروى عن الحسن قال والله لئن كانت زلت في رجل يعني قوله (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) انها لمرسلة الى يوم القيامة ما نسخها نبي الله قال ابو بكر مقتضى الآية ايجاب التثبت في خبر الفاسق والنهي عن الاقدام على قبوله والعمل به الابد التين والعالم بصحة خبره وذلك لان قراءة هذه الآية على وجهين (فتبينوا) من التثبت (فتبينوا) كتمانها يقتضي النهي عن قبول خبره الابد العلم بصحته لان قوله فتبينوا فيه امر بالتثبت لئلا يصيب قوما بجهالة فاقضى ذلك النهي عن الاقدام الابد العلم لئلا يصيب قوما بجهالة واما قوله (فتبينوا) فان التين هو العلم فاقضى ان لا يقدم بخبره الابد العلم فاقضى ذلك النهي عن قبول شهادة الفاسق مطلقا اذ كان كل شهادة خيرا وكذلك سائر اخباره فذلك قاننا شهادة الفاسق غير مقبولة في شيء من الحقوق وكذلك اخباره في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما كان من امر الدين يتعلق به من اناس شرع اوحكم او اناس حق على

انسان وانفق اهل العلم على جواز قبول خبر الفاسق في اشياء منها امور المعاملات نقل فيها خبر الفاسق وذلك نحو الهدية اذا قال ان فلانا اهدى اليك هذا يجوز له قبوله وقضه ونحو قوله وكأني فلان يبيع عبده هذا فيجوز شراؤه منه ونحو الاذن في الدخول اذا قاله قائل ادخل لا اعتبار فيه العدالة وكذلك جميع اخبار المعاملات ويقبل في جميع ذلك خبر الصبي والعبد والذمي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر بريرة فيما اهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يتصدق عليها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم هي لها صدقة وانهدية فقبل قولها في انه تصدق به عليها وان ملك المتصدق قد زال اليها وقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر وهو من كان فاسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم اهل الاهواء فساق وشهادتهم مقبولة وعلى ذلك جرى امر السلف في قبول اخبار اهل الاهواء في رواية الاحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعا من قبول شهادتهم ويقبل ايضا شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وقد بيناه فيما سلف من هذا الكتاب فهذه الوجوه الثلاثة يقبل فيها خبر الفاسق وهو مستثنى من جملة قوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) لدلائل قد قامت عليه فثبت ان مراد الآية في الشهادات والزام الحقوق او انساب احكام الدين والفسق التي ليست من جهة الدين والاعتقاد وفي هذه الآية دلالة على ان خبر الواحد لا يوجب العام اذ لو كان يوجب العام لمحال لما احتيج فيه الى التثبت ومن الناس من يحتج به في جواز قبول خبر الواحد العدل ويجعل تخصيصه الفاسق بالتثبت في خبره دليلا على ان التثبت في خبر العدل غير جائز وهذا غلط لان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على ان ما عداه فيحكمه بخلافه

باب قتال اهل البغي

قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما) حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الحسن ان قوما من المسلمين كان بينهم تنازع حتى اضطربوا بالنعال والايدي فاتزل الله فيهم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما) قال معمر قال قتادة وكان رجلان بينهما حق تدارأ فيه فقال احدهما لا اخذته غنوة لكثرة عشيرته وقال الاخر يني وبذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى كان بينهما ضرب بالنعال والايدي وروى عن سعيد بن جبير والشعبي قال كان قتالهم بالعصى والنعال وقال مجاهد هم الاوس والخزرج كان بينهم قتال بالعصى قال ابو بكر قد اقضى ظاهر الآية الامر بقتال الفئة الباغية حتى ترجع الى امر الله وهو عموم في سائر ضروب القتال فان قامت الى الحق بالقتال بالعصى والنعال لم تجاوز به الى غيره وان لم تقف بذلك قوتلت بالسيف على ما تضمنه ظاهر الآية وغير جائز لاحد الاقتصار على القتال بالعصى دون السلاح مع الاقامة على البغي وترك الرجوع الى الحق وذلك احد ضروب الامر بالمعروف والنهي

عن بكر وقد قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبشمه فإن لم يستطع فبصمته وذلك ضعف الإيمان فأمر بالأسلحة باليد ولم يفرق بين السلاح ومدونه فصره يقتضى وجوب الزامه أى شئ يمكن * وذهب قوم من الحشوا إلى أن قتال أهل البغى لا يكون بالأسلحة والمدون السلاح وإنما بالسيف والخنجر واحتجوا بما روي من سب رسول الآية وقاتل القوم الذين قاتلوا بالمعصية والسب والعداوة وهذا لادلالة فيه على ما ذكرنا لأن القوم قاتلوا بمدون السلاح فأمر الله تعالى بقتال البغى ولم يخص قاتلي البغى بمدون السلاح وكذلك نقول متى ظهر البغى قاتل من قلة على وجه البغى قبلته بالسلاح وذهب قوم حتى ترجع إلى الحق وليس في نزول الآية على حال قتال البغى إلا تعبير سلاح ما وجب أن يكون الأمر بقتال البغى مقصوراً على مدون السلاح مع اقتضاء عموم اللفظ للقتال سلاح وغيره إلا ترى أنه لو قال من قاتلكم بالمعصية فقاتلوه بالسلاح لم يتناقض القول به فكذلك أمرنا بقتالهم إذا كان عمومهم يقتضى القتال بسلاح وغيره وجب أن يجري على عمومهم وإيضاً فقتل على بن أبى طالب رضى الله عنه الفئة الباغية بالسيف ومعهم من كبراء الصحابة وأهل بدر من قد علم مكانهم وكان محققاً في قتالهم لم يخالف به أحد إلا الفئة الباغية التى قبلته وأساءها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا خبر مقبول من طريق التواتر حتى أن معاوية لم يقدر على جرحه لما قال له عبد الله ابن عمر فقال إنما قتله من حابه فطرحه بين استنار رواء أهل الكوفة وأهل مصر وأهل الحجاز وأهل الشام وهو علم من اعلام النبوة لأنه خبر عن غيب لا يعلم إلا من جهة علام الغيوب * وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إيجاب قتال الخوارج وقتلهم أخبار كثيرة متواترة منها حديث انس وابن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيكون في أمي اختلاف وقرنه قوم يحسنون القول ويمسئون العمل يترقون من الدين كما يترق السهم من الرمية لا يرجعون حتى يرتد على فوقه ثم شر الخلق والخليقة طوي لمن قتلهم أو قتلوه يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شئ من قتالهم كان أولى بالله منهم قالوا يا رسول الله مسأهم قال التحليق * وروى لا عيش عن خزيمة عن سويد بن غفلة قال سمعت علياً يقول إذا حدثتكم نسي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تأخذوا من السماء فتخطى الطير أحب إلى من أن أكذب عليه وإذا حدثتكم فيما بيننا فإن الحرب خدعة وأنى سمعته صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قومه في آخر زمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يترقون من الدين كما يترق السهم من الرمية فإن اقتسموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة ولم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب قتال الفئة الباغية بالسيف إذا لم يردعها غيره إلا ترى أنهم كلهم رأوا قتال الخوارج ولو لم يروا قتال الخوارج وقعدوا عنهم لقتلهم وسبوا ذراريهم ونساءهم وأصطلموهم * فإن قيل قد جالس عن علي جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم سعد بن محمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وابن عمر

فإن قيل له لم يقعدوا عنه لأنهم لم يروا قتال الفئة الباغية وجاز أن يكون قعودهم عنه لأنهم رأوا الإمام مكتفياً بمن معه مستغنيا عنهم بالحجبة فاستجازوا القعود عنه لذلك لا ترى أنهم قد قعدوا عن قتال الخوارج لأعلى أنهم لم يروا قتالهم واجبا لكنه لما وجدوا من كفاهم قتال الخوارج استفتوا عن مباشرة قتالهم * فإن احتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون فئة القائم فيها خير من الماشي والقاعد فيها خير من القائم * قيل له إنما أراد به الفئة التى يقتل الناس فيها على طلب الدنيا وعلى جهة المعصية والحجة من غير قتال مع إمام يجب طاعته فاما إذا ثبت أن إحدى الفئتين باغية والأخرى عادلة مع الإمام فإن قتال الباغية واجب مع الإمام ومع من قاتلهم محتسباً في قتالهم * فإن قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا سامة من يد قتله وهو قد قال لا إله إلا الله عما يردد ذلك مراراً فوجب أن لا يقتل من قال لا إله إلا الله ولا يقتل له لأنهم كانوا يقاتلون وهم مشركون حتى يقولوا لا إله إلا الله كما قال صلى الله عليه وسلم مرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها فكانوا إذا أعطوا كلمة التوحيد اجتأوا إلى مدعوا إليه من سماع الأصنام واعتقاد التوحيد ونظير ذلك أن يرجع البغاة إلى الحق فيزول عنهم القتال لأنهم إنما يقاتلون على إقامتهم على قتال أهل العدل متى كفوا عن القتال ترك قتالهم كما يقاتل المشركون على اظهار الإسلام متى اظهروه زال عنهم إلا ترى أن قطاع الطريق والمحاربين يقاتلون ويقتلون مع قولهم لا إله إلا الله

باب ما يبدأ به أهل البغى

قال الله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) قال أبو بكر امر الله عند ظهور القتال منهم بالإصلاح بينهما وهو أن يدعو إلى الإصلاح والحق وما يوجه الكتاب والسنة والرجوع عن البغى * وقوله تعالى (فإن مت أحدهما على الأخرى) يعنى والله أعلم أن رجعت أحدهما إلى الحق وأرادت إصلاح واقامت الأخرى على بغىها وامتنعت من الرجوع فقالوا للنبي صلى الله عليه وسلم حتى تقى إلى امر الله فأمر تعالى بالدعاء إلى الحق قبل القتال ثم إن ابى الرجوع قوت وكذا فعل علي بن أبى طالب كرم الله وجهه بدأ بدعاء الفئة الباغية إلى الحق واحتج عليهم فلما أبوا القول قاتلهم * وفي هذه الآية دلالة على أن اعتقاد مذاهب أهل البغى لا يوجب قتالهم ما لم يقاتلوا لأنه قال (فإن مت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التى نبغى حتى تقى إلى امر الله) فاعلم امر بقتالهم إذا بغوا على غيرهم بالقتال وكذلك فعل علي بن أبى طالب رضى الله عنه مع الخوارج وذلك لأنهم حين اعتزلوا عسكره بعث إليهم عبد الله بن عباس فدعاهم فلما أبوا الرجوع ذهب إليهم فحاجهم فرجعت منهم طائفة واقامت طائفة على أمرها فلما دخلوا الكوفة خطب فحكمت الخوارج من نواحي المسجد وقالت لا حكم إلا لله فقال علي رضى الله عنه كلمة حق يراد بها باطل أما إنهم نالنا أن لا نمنعهم مساجد الله إن يذكروا فيها اسمه وإن لا نمنعهم حقهم من النسيء مادامت أيديهم مع أيدينا وإن لا نقاتلهم حتى يقاتلونا

باب الأمر فيما يؤخذ من أموال البغاة

في أبو بكر حليف أهل مكة في ذلك وقت محمد في الأصل لا يكون غنيمة ورواه عن بكرهم
وسلاحهم على حربهم فإذا وردت الحرب ورواه عن بكرهم ورواه عن بكرهم
من البغاة أحد وما ستهلك فلا شيء فيه وذكر إبراهيم بن الحارث عن أبي يوسف قال يوجد
في أيدي أهل البني من كراع أو سلاح فهو في قسم وخمس وإذا ما يؤخذوا بدم ولا
مال استهلكوه وقال مالك ما ستهلكه الخوارج من مال ولا يؤخذوا به وما كان
قائما بعينه رد وهو قول الأوزاعي والشافعي وقال الحسن بن صالح بن حي قال قول الأصم
الحارثيون فقتلوا واخذوا معهم فهو غنيمة إن قاتلهم بعد إخراج الخمس إلا أن يكون شيء
يعلم أنهم سرقوه من الناس قال أبو بكر واختلفت الرواية عن علي كرم الله وجهه في ذلك فروي فطر
ابن خليفة عن منذر بن يحيى عن محمد بن الحنفية قال قسم أمير المؤمنين على رضى الله عنه يوم الجمل فيأثم
بين أصحابه ما قوتل به من الكراع والسلاح فاحتج من جعله غنيمة بهذا الحديث وهذا ليس فيه دلالة
على أنه غنيمة لأنه لا أثر أن يكون قسم ما حصل في يده من كراع أو سلاح ليقاتلوا به قبل أن تضع
الحرب أوزارها ولم تملكهم ذلك على ما قال محمد في الأصل وروى عكرمة بن عمار عن أبي ذر عن
عبد الله بن الدؤوب عن ابن عباس أن الخوارج قموا على علي رضى الله عنه أنه لم يسب ولم يغم فحاجهم أن
فل لهم أقتسبون أمكم عائشة ثم يستحلون منها ما يستحلون من غيرها فأنشأ فقامت كفرنم
وروى أبو معاوية عن الحسن بن بهرام عن أبي وائل قال قال الحسن بن علي رضى الله عنه أموال أهل الجمل
قال لا وقل الزهري وقت الفتنة وصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون واجموا إن كل دم أريق
على وجه التأويل أو مال استهلك على وجه التأويل فلا ضمان فيه ويدل على أنه لا تنغم أموالهم التي ليست
معهم بخاري كونه في ديارهم لا تنغم وإن قتلوا كذلك ما معهم منها لا يرى أن أهل الحرب لا يختلف فيما ينغم
من أموالهم ما معهم وما تركوه منها في ديارهم إن ما حصل في أيدينا منهم من أموالهم ولا خلاف
أنه لا تنسي ذرارهم ونسأؤهم ولا تلك رقابهم فكذلك لا تنغم أموالهم في قتل مشركو
العرب لا تلك رقابهم وتنغم أموالهم في قتلهم لا تنغم إذا أسروا إن لم يسلموا ونسي
ذرارهم ونسأؤهم فلذلك غنمت أموالهم والخوارج إذا لم يبق لهم منعة لا يقتل أسراهم ولا تنسي
ذرارهم بخال فكذلك لا تنغم أموالهم

باب الحكم في أسرى أهل البني وجرحائهم

روى كثر بن حليم عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن أم
عبد كذب حكم الله فيمن بنى من هذه الأمة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجزى على جرحها
ولا يقتل أسيرها ولا يطالب هاربها وروى عطاء بن السائب عن أبي البختري وعاصم قال لا يظهر
على رضى الله عنه على أهل الجمل لا يبيع مدبرا ولا يذوقوا على جرحهم وروى شريك عن السدي

عن عبد خير قال قال علي رضى الله عنه يوم الجمل لا تقتلوا أسيرا ولا تجهزوا على جرحه ومن التي السلاح
فهو آمن قال أبو بكر هذا حكم علي رضى الله عنه في المعتقلين لا تعام لهم مخالف من السلب وقال أصحابنا إذا
لم يبق لأهل البني قوة فانه لا تجهز على جرحه ولا يقتل أسيرا ولا يبيع مدبرا فإذا كانت لهم
قوة فانه يقتل الأسير إن رأى ذلك الإمام ويجهز على الجرح ويبيع المدبر وروى قول علي رضى الله عنه يحمل
على أنه لم يبق لهم قوة لأن هذا القول إنما كان منه في أهل الجمل ولم يبق لهم قوة المدبر في الدليل
عليه أنه أسير ابن بزي والحرب قائمة فقتله يوم الجمل فدل ذلك على أن مراده في الأخبار الأولى
إذا لم يبق لهم قوة

باب في قضايا البغاة

قال أبو يوسف في البركة لا يبيح القاضي الجماعة أن يجزى كتاب قاضي أهل البني ولا شهادة ولا حكمه
قال أبو بكر وكذلك قال محمد وقال لو أن الخوارج ولوا قاضيا منهم فحكمهم ثم رفع إلى حاكم
أهل العدل لم ينصه إلا أن يوافق رأيه فيستأنف القضاء فيه قال ولو ولوا قاضيا من أهل العدل
فنفق بقتية انفذها من رفعت إليه كما ينص قضاء أهل العدل وقال مالك فيحكم به أهل البني
تكشف أحكامهم فما كان منهم مستقيما مضى وقال الشافعي إذا غلب الخوارج على مدنة فاخذوا
صدقات أهلها وأقاموا عليهم الحدود لم تعد عليهم ولا برد من قضاء قاضيهما إلا ما ورد من
قضاء قاضي غيرهم وإن كان غير مأمون برأيه على استحلال دم أو مال لم ينفذ حكمه ولم يقبل
كتابه قال أبو بكر إذا قاتلوا وظهور بغيرهم على أهل العدل فقد وجب قتلهم وقاتلهم فغير جائز
قبول شهادة من هذه سبيله لأن إظهار البني وقائهم لأهل العدل هو فبق من جهة الفعل
وظهور الضيق من جهة الفعل يمنع قبول الشهادة كشارب الخمر والزاني والسارق في قتل
فانت قبل شهادتهم فهلا مضيت أحكامهم في قتل له قد قال محمد بن الحسن أنهم لما قبل شهادتهم
مالم يقاتلوا ولم يخرجوا على أهل العدل فاما إذا قاتلوا فاني لا قبل بشهادتهم فقد سوى بين
القضاء وبين الشهادة ولم يذكر في ذلك خلافا بين أصحابنا وهذا شديد والملة فيه ما ذكرنا
فان قيل فقد قالوا إن الخوارج إذا ظهروا واخذوا صدقات المواشي والثمار أنه لا يعاد على
أربابها فجعلوا أخذهم بمنزلة أخذ أهل العدل في قتل له إن الزكاة لا تسقط عنهم بأخذ هؤلاء
لأنهم قالوا إن على أرباب الأموال إعادة ما فيها بينهم وبين الله تعالى وأما اسقطوا به حق الإمام
في الأخذ لأن حق الإمام إنما يثبت في الأخذ لا جل حمايته أهل العدل فإذا لم يثبت
حقه في الأخذ وكان ما أخذه البغاة بمنزلة أخذه في باب سقوط حقه في الأخذ لا يرى أن
أصحابنا قالوا لو من رجل من أهل العدل على عاشر أهل البني ماله فغشوه أنه لا يختص له
الإمام بذلك ويأخذ منه العشر إذا صر به على عاشر أهل العدل فماتت أن المنع في سقوط
حق الإمام في الأخذ لأعلى معنى أنهم جعلوا حكمهم كحكم أهل العدل وأما إذا أخذوا قضاء
قاضي البغاة إذا كان القاضي من أهل العدل من قبل أن الذي يحتاج إليه في حقه بعد القضاء

هو ان يكون القاضي عدلا في نفسه وبتمكته تنفيذ قضائه وحمل الناس عليه بيد قوية سواء كان المولى له عدلا او باغيا الا ترى انه لو لم يكن يملك سلطان فالتقى اهله على ان ولوا رجلا منهم القضاء كن حائرا وكانت احكامه نافذة عليهم فكذلك الذي ولاه البغاة القضاء اذا كان هو في نفسه عدلا نفذت احكامه ونجحت من يحجز بحجوزة الحد بالتمزيق بقوله تعالى (فان بعث احداها على الاخرى فقاتلوا التي تسمى حتى تقى الى مرالله) فامر بقتالهم الى ان يرجعوا الى الحق فدل على ان التمزيق يجب الى ان يعلم اقلاعه عنه ونوبته اذ كان التمزيق للزجر والردع وليس له مقدار معيّن في العادة كما ان قتال البغاة لما كان للردع وجب فعله ان يرتدعوا ويرجعوا قال ابو بكر انما قصر من لم يبلغ بالتمزيق اخذ على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من المجدد في غير حد فهو من المعتدين وقوله تعالى (وانما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم) يعني اهل اخوة في الدين كقوله تعالى (فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم) وفي ذلك دليل على جواز اطلاق لفظ الاخوة بين المؤمنين من جهة الدين وقوله تعالى (فاصلحوا بين اخويكم) يدل على ان من رجا صلاح ما بين متعديين من المؤمنين ان عليه الاصلاح بينهما وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم) نهي الله بهذه الآية عن عيب من لا يستحق ان يعيب على وجه الاحتقار له لان ذلك هو معنى السخرية واخبر انه وان كان ارفع جلالته في الدنيا فمضى ان يكون المسخور منه خيرا عند الله وقوله تعالى (ولا تنزوا اسكم) روى عن ابن عباس وقادة لا يعطون بعضكم على بعض قال ابو بكر هو كقوله (ولا تنزوا انفسكم) لان المؤمنين كشمس واحدة فكانه يقتله احاد فالتفقه وكقوله (فسلموا على انفسكم) يعني يسلم بعضكم على بعض واللهم العيب يقال لمزد اذا عابه وطعن عليه قال الله تعالى (ومنهم من ينزل في الصدقات) قال زياد الانجم

دا لفتك تبدي لي مكاشرة وان تغيب كنت الهام من اللزم
ما كنت اختى وان كان الزمان به حيف على الناس ان يفتاني عزه

واما نهي بذلك عن عيب من لا يستحق ونيس تعيب فان من كان معيبا فاجرا فعيبه بما فيه حائره وروى انه لما مات الحجاج قال الحسن اللهم انت امته فاقطع عناسته فانه انا اخيفش اعيش بمد يد قصيرة اليان والله ما عرق فيها عنان في سبيل الله رجل حتمه ويخطر في مشبه ويصعد المنر فيهدر حتى تقوته الصلاة لامن الله يتقى ولا من الناس يستحق فوقه الله وتحه مائة الف ويريدون لا يقول له فائل الصلاة ايها الرجل ثم قال الحسن هيهات والله حال دون ذلك السيف والسوط وقوله تعالى (ولا تنزوا باللقاب) روى حماد بن سامة عن يونس عن الحسن ان ابا ذر كان عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان يهوي ب رجل مازعة فقال له ابو ذر يا ابن اليهودية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى ما ههنا مشى احمر ولا اسود وما انت افضل منه الا بالقوى قال ونزلت هذه الآية (ولا تنزوا باللقاب) وقال قتادة في قوله تعالى (ولا تنزوا باللقاب) قال لا تقل لا خيلك المسام يا فاسق يا منافق قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن قال اخبرنا

عبدالرزاق عن معمر عن الحسن قال كان اليهودي والنصراني يسام فقال له يهودي بالنصراني فهو عن ذلك حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا وهيب عن داود عن عامر قال حدثني ابو جيرة بن الضحاك قال فبنا نزلت هذه الآية في بني سلمة (ولا تنزوا باللقاب) بنس الاسم الفسوق بعد الايمان قال قدم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس منا رجل الا وله اسمان او ثلاثة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا فلان فيقولون مه يا رسول الله انه يغضب من هذا الاسم فانزلت هذه الآية (ولا تنزوا باللقاب) وهذا يدل على ان اللقب المكروه هو ما يكرهه صاحبه ويفيد ذما للموصوف به لانه بمنزلة السباب والشذمة فاما الاسماء والوصاف الجارية غير هذا المجرى فغير مكروهة لم ينادوها اللهى لانها بمنزلة اسماء الاشخاص والاسماء المشتقة من افعال وقد روى محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن يزيد بن خثيم عن محمد بن كعب قال حدثني محمد بن خثيم المجاشعي عن عمار بن ياسر قال كنت انا وعلى بن ابي طالب رفيقين في غزوة العشرة من بطن يثرب فلما نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام بها شهرا وصالح فيها بني مدلي وحامداهم من بني ضمرة ووادعهم فقال لي على رضي الله عنه هل لك ان تأتي هؤلاء من بني مدلي يعملون في غير اهلهم فنظرنا اليهم ساعة ثم غشنا اليوم فعمدنا الى صور من النخل في دقاء من الارض فمنا فالتفتنا لارسل الله صلى الله عليه وسلم بقدمه فجلسنا وقد نترسنا من تلك الدقاء فبومذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلى يا ابا تراب لما عليه من التراب فاحبرناه بما كان من امرنا فقال الاخيركم باسقى رجلين قلنا من هما يا رسول الله قال احمر ثمود الذي عمر الناقة والذي يضربك يا على على هذا ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على راسه حتى قبل منه هذه ووضع يده على خيته وقال سهل بن سعد ما كان اسم احب الى على رضي الله عنه ان يدعى به من ابي تراب قتل هذا لا يكره اذ ليس فيه ذم ولا يكره صاحبه وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابراهيم بن مهدي قال حدثنا شريك عن عاصم عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا الذين وقد غير النبي صلى الله عليه وسلم اسماء قوم فسمى العاص عبد الله وسمى شهابا هذاما وسمى حرا ساما وفي جميع ذلك دليل على ان المنهى من اللقب ما ذكرنا دون غيره وقد روى ان رجلا اراد ان يزوجه امرأة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر اليها فان في عين الانصار شيا يعني الصفر قال ابو بكر فلم يكن ذلك غيبة لانه لم يرد به ذم المذكور ولا غيبة وقوله تعالى (اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم) اقتضت الآية المنهى عن بعض الظن لا عن جميعه لان قوله (كثيرا من الظن) يقتضي البعض وعقبه بقوله (ان بعض الظن اثم) فدل ان المنهى عن جميعه وقال في آية اخرى (ان الظن لا يغني من الحق شيا) وقال (وظننكم ظن السوء وكنتم قوما بورا) فالظن على اربعة اقسام محذور ومأمور ومندوب والمباح فاما الظن المحذور فهو سوء الظن بالله تعالى وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا معاذ بن المنى ومحمد بن محمد بن حبان القمار قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال سمعت رسول الله

مطلب
الظن على اربعة اصناف

صلى الله عليه وسلم قبل موته ثلاث غل لا تون احدكم الا وهو بحسن الظن بالله عز وجل وحدث
عبد الله بن قانع قال حدثنا ابو سعيد يحيى بن منصور الهروي قال حدثنا سويد بن نصر
قال حدثنا ابن المبارك عن هشام بن النازي عن جابر بن ابي النصر قال سمعت وابنه بن الاسقع
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله ان عند ظن عبدي بي يظن بي ما شاء وحدثنا
محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد بن سادة
عن محمد بن واسع عن شير يعني ابن نهار عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
حسن الظن من العبادة وهو مرفوع في حديث نصر بن علي غير مرفوع في حديث موسى
ابن اسماعيل حسن الظن بالله فرض وسو الظن به محذور منه وكذلك سوء الظن بالمسلمين
الذين ظاهروا بالعدالة محذور من جور عنه وهو من الظن المحذور المنهي عنه وحدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن محمد المروزي قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا
معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن صفية قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكتفيا فانيته ازوره ليلا فحدثته وقت فالتفت فقام معي ليقلبني وكان مسكنها في دار اسامة
ابن زيد فمر رجلا من الانصار فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم امر عاتق بن النضر الذي صلى الله عليه وسلم على
رسلكما انها صفية بنت حيي فالا سبحانه الله يا رسول الله قال ان الشيطان يجري من الانسان
جري الدم فخشيت ان يثدق في قلوبكما شيئا وقال سوا وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال
حدثنا معاذ بن المنفي قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا وعيب قال حدثنا ابن طائوس عن
ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن اكذب
الحديث فهذا من الظن المحذور وهو ظنه بالمسلم سوا من غير سبب بوجه وكل ظن فيما لا سبيل
الى معرفته مما تعبد به الله فهو محذور لانه لما كان متعبدا بتعبده الله ونصبه الدليل عليه فلم يتبع
الدليل وحصل على الظن كان تاركا لما موربه واما ما لم يتصل به عليه دليل بوجه الى العلم وقد
تعبد بتقيد الحكم فيه فلاقتصار على غالب الظن واجراء الحكم عليه واجب وذلك نحو ما
تعبدنا به من قبول شهادة العدول ونجوى القبلة وقبوع المسبلكات وادوات الخبايا التي لم ترد
تفاديرها توقفت فهذه وما كان من نظائرها قد تعبدنا فيها بتقيد احكام غالب الظن واما الظن
المباح فاشكال في الصلاة امره النبي صلى الله عليه وسلم بالتحرى والعمل على ما يغلب في ظنه
فلو غلب ظنه كان مباحا وان عدل عنه الى البناء على اليقين كان جائزا ونحو ما روى عن ابي بكر الصديق
رضي الله عنه انه قال لما شئت اني كنت خذ جلد عشرين وسقا بالعالية وانك لم تكوني حزينة ولا قسوية
وانما هو مال الوارث وانما هو اخواك واختاك قال فبانت انما هي اسما فقال التي في روعى ان ذابعت خارجة
جارية فاستجار هذا الظن لما وقع في قلبه وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل
قال حدثنا هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ظنتم فلا تحققوا فهذا من الظن الذي يمرض بقلب الانسان
في اخيه مما يوجب الرقة فلا ينبغي ان يحققه واما الظن المندوب اليه فهو حسن الظن بالاخ

المسلم هو المندوب اليه مباح عليه ان قال قيل اذا كان سوء الظن محظورا فواجب ان يكون
حسن الظن واجبا قيل له لا يجب ذلك لان بينهما واسطة وهو ان لا يظن به سببا فاذا
احسن الظن به فقد فعل مندوبا اليه بقوله تعالى ولا تحسبوا وحدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا ابو داود عن المعنى عن مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تحسبوا ولا
تحسبوا وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال
حدثنا ابو ميمون عن الاعرج عن زيد بن وهب قال قال ابن مسعود فقيل هذا فلان تقطر
لحيته خرا فقال عبد الله انا قد سمعت عن النجاشي ان يظن الناسي تأخذه وعن مجاهد
لا تحسبوا خذوا بما ظهر لكم ودعوا ما ستر الله فمضى الله في هذه الآيات عن سوء الظن
بالمسلم الذي ظاهره العدالة والستر ودل به على انه يجب تكذيب من فذقه بالظن وقال تعالى
(لولا اذ سمعوا من المؤمنين والمؤمنات بانفسهم خيرا وقالوا هذا افتك مين) فاذا وجب
تكذيب القاذف والامر بحسن الظن فقد اقتضى ذلك النهي عن تحقيق المظنون وعن اظهاره
وسمى عن التجسس بل امر بالستر على اهل المعاصي ما لم يظهر منهم اصرار وحدثنا محمد
ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا الفريابي عن
اسرائيل عن الزايد قال ابو داود ونسبه لنا زهير بن حرب عن حسين بن محمد عن اسرائيل في هذا
الحديث قال الوليد بن ابي هشام عن زيد بن زائد عن ابن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يبلغني احد عن احد شيئا فاني احب ان اخرج اليكم وانا مسلم
الصدور لكم وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسلم بن ابراهيم
قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن ابراهيم بن نشيط عن كعب بن علقمة عن ابي
الهيثم عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رأى عورة فسترها كان كمن
احيا مؤودة وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا
الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلم
اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلطه من كان في حاجة اخيه فان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله
عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة وجميع ما امرنا الله به من ذلك
يؤدي الى صلاح ذات الدين وفي صلاح ذات الدين قال الله تعالى (فانقوا الله
واصلحوا ذات بينكم) وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن العلاء
قال حدثنا ابو معاوية عن الاعرج عن عمرو بن مرة عن سالم عن ام الدرداء عن ابي
الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخيركم افضل من درجة الصيام والصلاة
والصدقة قالوا بلى يا رسول الله قال اصلاح ذات البين وفساد ذات البين الخالقة وبقوله تعالى
ولا ياتب بعضكم بعضا وحدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا المعنى قال
حدثنا عبد العزيز بن محمد عن الملاء عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله ما الغيبة قال ذكر

الحكمة ما يكره قيل افرأيت ان كان في شيء ما قول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبتته وان لم يكن فيه ما تقول فقد سئته ثم حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا سليمان عن علي بن ابي حمزة عن ابي حنيفة عن عائشة قالت قالت لاني صلى الله عليه وسلم حسبك من صفة كيت وكيت قال غير مسدد اتى قصيرة فقال امدا فأت كلة لو خرجت بماء البحر من جهة قالت وحكيته لاهل البيت آخر فقال ما حجب ابي حنيفة اسما وان لم يكن كذا وكذا ثم حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود وقال حدثنا الحسن بن علي بن حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريح قال اخبرني ابو الزبير ان عبد الرحمن بن الصامت ابن عمر بن ابي هريرة اخبرنا سمع ابا هريرة يقول جاء الاسامي الى النبي صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه اربع مرات انه امرأ حراما وذكر الحديث الى قوله فأتريد هذا القول قال اريد ان تظهرني فامر به فرج فسمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلين من صحابه يقول احدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى راح الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بحديقة حمار سائل برجله فقال ابن فلان وفلان قذرا لا يحسن فان يا رسول الله قال انزلا فكلا من حيفة هذا الحمار فقال يا اي الله من يأكل من هذا قال فثالثنا من عرض اخيكما آتفا اشد من الاكل منه والذي نفسي بيده انه الآن في اتيار الجنة ينغمس فيها ثم حدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله قال حدثنا يزيد بن مرة سنة ثلاث عشرة ومائتين قال حدثنا ابن عون ان ناسا اتوا ابن سيرين فقالوا اننا نسال منك فاجعلنا في حل فقال لا احل لكم ما حرم الله عليكم وروى الربيع بن صبيح ان رجلا قال للحسن يا ابا سعيد اني ارى امرا اكرهه قال وما ذلك يا ابن اخي قال ارى اقواما يحضرون مجلسك يحفظون عليك سقط كلامك ثم يحكونك ويميونك فقال يا ابن اخي لا يكون هذا عليك اخبرك بما هو اعجب قال وما ذلك يا عمر قال اطعمت نفسي في جوار الرحى وحلول الخزان والنجاة من الزمان ومراقبة الانبياء ولم اطعم نفسي في السلامة من الناس انه لو سلم من الناس احد لسلم منهم خالفهم لذي خلفهم فاذا لم يسلم خالفهم فالحلوق اجدوا ان لا يسلم ثم حدثنا عبد الباقي بن قانع قال اخبرنا الحارث بن ابي اسامة قال حدثنا داود بن الحجير قال حدثنا عتبة بن عبد الرحمن قال حدثني خالد بن يزيد التميمي عن الس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ام كفارة الاغنياب ان تستغفر لمن غنته - وقوله تعالى لا يحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه ثم ايد لتفسيح الغيبة والزجر عنه من وجوه احدها ان لحم الانسان محرم الاكل فكذلك الغيبة والثاني ان السموس تعاف اكل لحم الانسان من جهة الطبع فلكن الغيبة عندكم بمنزلة في الكراهة وتزوم اجتنابها من جهة موجب العقل اذ كانت دواعي العقل احق بالاتباع من دواعي الطبع ولم يقتصر على ذكر الانسان الميت حتى جملة اخاه وهذا ابلغ ما يكون في التفسيح والزجر فهذا كله انما هو في المسلم الذي ظاهره العدالة ولم يظهر منه ما يوجب تفسيقه كما يجب علينا تكذيب فذهبه بذلك فان كان المعذوف بذلك مهنوكا فاسقا فان ذكر ما

فيه من الافعال القبيحة غير محظور كما لا يجب على سامعه التكبير على قائله * ووصفه بما يكرهه على ضربين احدهما ذكر افعاله القبيحة والآخر وصف خلقه وان كان مشينا على جهة الاحتقار له وتصغيره لاعلى جهة ذمه بها ولا عيب صانعها على نحو ما روينا عن الحسن في وصفه الحجاج بفتح الخلفة وقد يجوز وصف قوم في الجملة ببعض ما اذا وصف به انسان بعينه كان غيبة محظورة ثم لا يكون غيبة اذا وصف به الجملة على وجه التعريف كما روى ابو حازم عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني تزوجت امرأة قال هل نظرت اليها فان في عين الانصار شيئا فانه لم يكن غيبة وجعل وصف عائشة الرجل بالقصر في الحديث الذي قدمنا غيبة لان ذلك كان من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه التعريف لاعلى جهة العيب وهو كما روى عنه انه قال لا تقوم الساعة حتى تقتاتوا قوما عراض الوجوه صفار العيون فطس الانوف كان وجوههم المجان المطرقة فلم يكن ذلك غيبة وانما كان تعريفا لهم صفة القوم وقوله تعالى انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا * روى عن مجاهد وقادة الشعوب النسب الابد والقبائل الاقرب فيقال بني فلان وفلان * وقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم * بدأ يذكر الخلق من ذكر وانثى وهما آدم وحواء ثم جعلهم شعوبا يعني متشعبين متفرقين في الانساب كالائمه المتفرقة نحو العرب وفارس والروم والهند ونحوهم ثم جعلهم قبائل وهم اخص من الشعوب نحو قبائل العرب وبيوتات العجم ليتعارفوا بالنسبة كما خالف بين خلقهم وصورهم ليعرف بعضهم بعضا ودل بذلك على انه لا فضل لبعضهم على بعض من جهة النسب اذ كانوا جميعا من اب وام واحدة ولان الفضل لا يستحق بعمل غيره فبين الله تعالى ذلك لنا لئلا يفخر بعضنا على بعض بالنسب واكد ذلك بقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم * فابان ان الفضيلة والرفعة انما تستحق بتقوى الله وطاعته وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته انه قال ان الله قد اذهب نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء الناس من آدم وادم من تراب اكرمكم عند الله اتقاكم لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى وقال ابن عباس وعطاء ان اكرمكم عند الله اتقاكم لا لعظمكم بيتا . آخر سورة الحجرات

ومن سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى لا تدرككم الساعة ولا تعلمون ايها الضالون * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع الجرجاني قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (فهم في امر مرج) قال من ترك الحق مرج عليه رايه والتبس عليه دينه * وقوله تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب * روى جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان استطعتم ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا

ثم قرأ (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وروى عن ابن عباس وقناة
 ان المراد صلاة الفجر وصلاة العصر وقوله تعالى (ومن الليل فسبحه) قال مجاهد صلاة الليل
 وقال ابو بكر يجوز ان يريد صلاة المغرب والعشاء وقوله تعالى (وادبار السجود) قال علي
 وعمر والحسن بن علي وابن عباس والحسن البصري ومجاهد والنخعي والشعبي (وادبار السجود)
 ركعتان بعد المغرب (وادبار النجوم) ركعتان قبل الفجر وعن ابن عباس مثله وعن مجاهد عن
 ابن عباس (وادبار السجود) اذا وضعت جبهتك على الارض ان تسبح ثلاثا قال ابو بكر اتفق
 من ذكرنا قوله بديا ان قوله (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) اراد
 به الصلاة وكذلك (ومن الليل فسبحه) هو صلاة الليل وهي العتمة والمغرب فوجب ان يكون
 قوله (وادبار السجود) هو الصلاة لان فيه ضمير فسبحه وقد روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم التسبيح في دير كل صلاة ولم يذكر انه تفسير الآية وروى محمد بن سيرين عن كثير
 ابن افلاج عن زيد بن ثابت قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسبح في دير كل صلاة
 ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر اربعا وثلاثين فاتي رجل من الانصار في المنام فقال امركم
 محمد صلى الله عليه وسلم ان تسبحوا في دير كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمدوا ثلاثا وثلاثين
 ونكبروا اربعا وثلاثين فلو جعلتموها خمسا وعشرين وخمسا وعشرين فاجعلوا فيها التهليل فذكر ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلوا وروى سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قالوا
 يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالدرجات والنعيم المقيم قال كيف ذلك قالوا كما صلينا وجاهدوا
 كما جاهدنا وانفقوا من فضول اموالهم وليست لنا اموال فقال انا اخبركم بامر تدركون به
 من كان قبلكم وتسبقون به من بعدكم لا ياتي احد بمثل ما جئتم به الا من جاء بمثله تسبحون الله في دير
 كل صلاة عشرا وتحمدون الله عشرا وتكبرون عشرا وروى نحوه عن ابي ذر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم الا انه قال تسبح في دير كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمد ثلاثا وثلاثين وتكبر اربعا
 وثلاثين وروى كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال وتكبر اربعا وثلاثين
 وروى ابو هارون العبدى عن ابي سعيد الخدري قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 في آخر صلاته عند انصرافه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين قال ابو بكر فان حمل معنى الآية على الوجوب كان قوله (فسبح بحمد ربك
 قبل طلوع الشمس) على صلاة الفجر (وقبل الغروب) على صلاة الظهر والعصر وكذلك
 روى عن الحسن (ومن الليل فسبحه) صلاة العتمة والمغرب فتكون الآية منتظمة للصلوات
 الخمس وعبر عن الصلاة بالتسبيح لان التسبيح تنزيه لله عما يليق به والصلاة تشتمل على قراءة
 القرآن واذا كان تنزيه لله تعالى . آخر سورة ق

ومن سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال ابن عباس وابراهيم والضحاك الهجوع

النوم وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كانوا اقل ليلة تمر عليهم الاصلوا فيها وقال
 قناة عن الحسن لا ينامون فيها الا قليلا وقال مطرف بن عبد الله قل ليلة تاتي عليهم لا يصلون
 فيها اما من اولها واما من اوسطها وقال مجاهد كانوا لا ينامون كل الليل وروى قناة
 عن انس قال كانوا يتنفلون بين المغرب والعشاء * وروى ابو حيوة عن الحسن قال كانوا يطيلون
 الصلاة بالليل واذا سجدوا استغفروا * وروى عن قناة قال كانوا لا ينامون عن العتمة ينتظرونها
 لوقتها كانه جعل مجموعهم قليلا في جنب بقظهم لصلاة العتمة قال ابو بكر قد كانت صلاة
 الليل فرضا فنسخ فرضها بما نزل في سورة المزمل ورغب فيها في هذه السورة وقد روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في فضلها والترغيب فيها وروى الاعمش عن ابي سفيان
 عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يدعو
 الله فيها بخير الدنيا والآخرة الا اعطاه الله اياه وذلك في كل ليلة وقال ابو مسلم قلت لابي ذر اي
 صلاة الليل افضل قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نصف الليل وقيل فاعله
 * وروى عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويصلي ثلث الليل وينام سدس
 الليل * وروى عن الحسن (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال ما يرقدون * (وبالا سحارهم
 يستغفرون) قال مدوا الصلاة الى السحر ثم جالسوا في الدعاء والاستكانة والاستغفار *
 وقوله تعالى (وفي اموالهم حق) قال ابو بكر اختلف السلف في تأويله فقال ابن عمر
 والحسن والشعبي ومجاهد هو حق سوى الزكاة واجب في المال وقال ابن عباس من ادى
 زكاة ماله فلا جناح عليه ان لا يتصدق وقال ابن سيرين (وفي اموالهم حق معلوم) قال الصدقة
 حق معلوم * وروى حجاج عن الحكم عن ابن عباس قال نسخت الزكاة كل صدقة والحجاج
 عن ابي جعفر مثله واختلف الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فروى عنه ما يحتاج به
 كل واحد من الفريقين فروى طلحة بن عبيد الله قصة الرجل الذي سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم عما عليه فذكر الصلاة والزكاة والصيام فقال هل على شيء غير هذا قال لا وروى
 عمرو بن الحارث عن دراج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ادبت زكاة
 مالك فقد قضيت ما عليك فيه * وروى دراج عن ابي الهيثم عن ابي سعيد الخدري قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ادبت زكاة مالك فقد قضيت الحق الذي يجب عليك فهذه
 الاخبار يحتاج بها من تأول حقا معلوما على الزكاة وانه لاحق على صاحب المال غيرها
 واحتج ابن سيرين بان الزكاة حق معلوم وسائر الحقوق التي يوجبها مخالفوه ليست بمعلومة *
 واحتج من اوجب فيه حقا سوى الزكاة بما روى الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم افي المال حق سوى الزكاة فلا (ليس البر ان تولوا وجوهكم
 قبل المشرق والمغرب) الآية فذكر الزكاة في نسق التلاوة بعد قوله (وافي المال على حبه)
 ويحتاجون ايضا بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ابل لا يؤدى

حقها في عسرها وبسرها الارزله، طاع قرقرة طاع باخفاها وذكر البقر والغنم فقال امرأى
يا بهريزة وماحقها قال تمنح الغزيرة وتعطى الكريمة وتحمل على الظهر وتسقى اللبن وفي حديث
ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله وماحقها قال اطراق فحلها
واعارة دوها ومنحها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله * وروى الاعمش عن المعمر
ابن سويد عن ابي ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما
رأيت مقبلا قال هم الاخسرون ورب الكعبة فقالت يا رسول الله من هم قال هم الاكثر من اموال
الامن ولهم هكذا وهكذا حتى عن يمينه وعن شماله وبين يديه من رجل يموت ويترك ابلا
لم يؤد زكاتها الا جاءته يوم القيامة تطعجه بقرونها وضأ باخفاها كما اعدت اخراها اعدت
عليه اولاهها حتى يقضى بين الناس * قال ابو بكر هذه الاخبار كلها مستعملة وفي المال حق
سوى الزكاة باتفاق المسلمين منه ما يلزم من النفقة على والديه اذا كانا فقيرين وعلى دوى ارحامه
وما يلزم من اطعام المضطر وحمل المنقطع وما جرى مجرى ذلك من الحقوق اللازمة عندما
يعرض من هذه الاحوال * وقوله تعالى ﴿للسائل والمحروم﴾ قال ابن عباس رواية وعائشة وابن
السيب ومجاهد رواية وعطاء وابو العالية والنخعي وعكرمة المحروم المحارف وقال الحسن
المحروم الذي يطلب فلا يرزق وقال ابن عباس رواية ومجاهد المحروم الذي ليس له
في الاسلام سهم وفي لفظ آخر الذي ليس له في الغنمة شيء وقال عكرمة الذي لا عمولة
ما وقال الزهري وقادة المحروم المسكين المتعفف وقال عمر بن عبد العزيز المحروم
الكلب * قال ابو بكر من نوله على الكلب فانه لا يجوز ان يكون المراد عنده بحق معلوم
الزكاة لان اطعام الكلب لا يجزى من الزكاة فينبغي ان يكون المراد عنده حقا غير الزكاة
فيكون في اطعام الكلب قربة يكرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في كل ذي كبد حري
اجرا وان رجلا سقى كلبا ففقر الله والاظهر في قوله حق معلوم انه الزكاة لان الزكاة واجبة
لا محالة وهي حق معلوم فوجب ان يكون مرادا بالآية اذا جاز ان يطوى تحتها ويكون اللفظ
عبادة عنها ثم جاز ان يكون جميع ما تناول السلف عليه المحروم مرادا بالآية في جواز اعطائه
الزكاة وهو يدل على ان الزكاة اذا وضعت في صنف واحد اجزا لانه تنصير على السائل والمحروم
دون الاصناف المذكورة في آية الصدقات وقرق الله تعالى في الآية بين السائل والمحروم لان
الفقير قد يحرم نفسه بتركه انثاة وقد يحرمه الناس بترك اعطائه فاذا لم يسئل فقد حرم نفسه
بترك المسئلة فسمى محروما من هذا الوجه لانه يصير محروما من وجهين من قبل نفسه ومن
قبل الناس وقد روى عن الشعبي انه قال عني ان اعلم ما المحروم * آخر سورة الطور

ومن سورة الطور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فوسيع بحمرك حين تقوم﴾ قال ابن مسعود وابو الاحوص ومجاهد حين تقوم

من كل مكان سبحانه وبحمده لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك * وروى علي بن هاشم
قال سئل الاعمش ان كان ابراهيم يستحب اذا قام من مجلسه ان يقول سبحانه اللهم وبحمده لا اله
الا انت استغفرك واتوب اليك قال ما كان يستحب ان يقول ذلك سنة وقال الضحاك عن عمر
بمعنى افتتاح الصلاة * قال ابو بكر بمعنى قوله سبحانه الله وبحمده وسبائك اسمك الى آخره
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ذلك بعد التكبير وقال ابو الجوزاء حين
تقوم من مقامك * قال ابو بكر يجوز ان يكون معموما في جميع ما روى من هذه التأويلات *
قوله تعالى ﴿وادبار النجوم﴾ روى عن جماعة من الصحابة والتابعين انه ركعتي الفجر وقد روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبار في ركعتي الفجر منها حديث سعد بن هشام عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى عبيد بن
عمير عن عائشة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرع الى شيء من التوافل اسرعه
الى ركعتي الفجر ولا الى غنمة * وروى ايوب عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الركعتان قبل صلاة الفجر واجبتان على كل مسلم وروى عنه انه قال لا تدعوها فان فيهما
الرفائب وقال لا تدعوها وان طرقتكم اقبل * آخر سورة الطور

ومن سورة النجم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ يحتج به من لا يجوز ان يقول النبي صلى الله عليه وسلم
في الحوادث من جهة اجتهاد الرأي بقوله ﴿ان هو الا وحى يوحى﴾ وليس كما ظنوا لان اجتهاد الرأي
اذا صدر عن الوحي جاز ان ينسب موجه وما دى اليه انه عن وحى * وقوله تعالى ﴿واقدر آه
نزلة اخرى عند سدره المنتهى﴾ روى عن ابن مسعود وعائشة ومجاهد والربيع قالوا رأى
جبريل في صورة التي خلقه الله عليها مرتين * وروى عن ابن عباس انه رأى ربه بقلبه وهذا
يرجع الى معنى العلم وعن ابن مسعود والضحاك سدره المنتهى في السماء السادسة والها ينتهى
ما يخرج الى السماء وقيل سميت سدره المنتهى لانه ينتهى اليها ارواح الشهداء وقال الحسن جنة
المأوى هي التي يصير اليها اهل الجنة وفي هذه الآية دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم
قد صعد الى السماء الى الجنة بقوله تعالى ﴿راة عند سدره المنتهى وان عند هاجنة المأوى﴾
وقوله تعالى ﴿والا للهم﴾ قال ابن عباس رواية لم ارشبه بالهم محال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى كتب على ابن آدم حظه من الزنا ادرك ذلك لا محالة فرأى العينين النظر وزنا
الانسان المنطق والنفس تمنى وتشهى والفرج يصدق ذلك كله او يكذبه وروى عن ابن
مسعود وابو هريرة انه النظر والغمرة والقبلة والمباشرة فاذا من الختان الختان فهو الزنا
ووجب الفسل وعن ابي هريرة ايضا ان الهم التكاح وعنه ايضا ان الامة من الزنا ثم
يتوب فلا يعود وقال ابن عباس رواية الهم ما بين الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وقال ابن

عباس ايضا رواية هو الذي يأم بانثراة وقال عطاء اللهم مادون الجماع وقال مجاهد ان تصيب الذنب تنوب وروى عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم ان تغفر تغفر جهاى عبد لك لا الما ويقال ان اللهم هو اللهم بالخطيئة من جهة حديث النفس بها من غير عزم عليها وقيل ان اللهم مقاربة للنبي من غير دخول فيه يقال الم بالنبي الما اذا قاربته وقيل ان اللهم الصغير من الذنوب لقوله تعالى (ان يجنبوا كبار ما نهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) وقوله تعالى (لا تزر وازرة وزر اخرى) هو كقوله (ومن يكسب اثما فانما يكسبه على نفسه) وكقوله (ولا تنكسب كل نفس الا عليها) وقوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) في معنى ذلك ويخرج به في امتناع جواز تصرف الانسان على غيره في ابطال الحجر على الحر المعامل البالغ وقوله تعالى (وان خلق الزوجين الذكر والانثى من نطفة اذا تمنى) قال ابو بكر لما كان قوله (الذكر والانثى) اسما للجنس استوعب الجميع وهذا يدل على انه لا يخلو من ان يكون ذكرا او انثى وان الخنثى وان اشتبه علينا امره لا يخلو من احدهما وقد قال محمد بن الحسن ان الخنثى المشكل انما يكون مادام صغيرا فاذا بلغ فلا بد من ان يظهر فيه علامة ذكر او انثى وهذه الآية تدل على صحة قوله . آخر سورة النجم .

ومن سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (اقتربت الساعة واشق القمر) دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لان الله لا يقلب العادات بمثله الا يجعله دلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم وروى الشقاق القمر عشرة من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود وابن عمر وانس وابن عباس وحذيفة وجبير بن مطعم في آخرين كرهت ذكر اسانيدھا للاطالة فان قيل معناه سينشق في المستقبل عند قيام الساعة لانه لو كان قد انشق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم لما خفي على اهل الآفاق وقيل له هذا فاسد من وجهين احدهما انه خلاف ظاهر اللفظ وحقيقته والاخر انه قد توارى الخبره عن الصحابة ولم يدفعه منهم احد واما قوله انه لو كان ذلك قد وقع لما خفي على اهل الآفاق فانه جائز ان يستره الله عنهم بغير اوبسغهم عن رؤيته ببعض الامور لضرب من التدبير ولئلا يدعيه بعض المتنبئين في الآفاق لنفسه فاطهره للحاضر عند دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم واحتجاجه عليهم وقوله تعالى (ونبينهم ان الماء قسمة بينهم) الآية يدل على جواز المهايأة على الماء لانهم جعلوا شرب الماء يوما للثاقه ويوما لهم وبدل ايضا على ان المهايأة قسمة المنافع لان الله تعالى قد سمي ذلك قسمة وانما هي مهايأة على الماء لا قسمة الاصل واحتج محمد بن الحسن بذلك في جواز المهايأة على الماء على هذا الوجه وهذا يدل من قوله على انه كان يرى شرائع من كان قبلنا من الانبياء ثابتة ما لم يثبت نسخها . آخر سورة القمر

ومن سورة الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (والحب ذوا العصف والريحان) روى عن ابن عباس وقتادة والضحاك ان العصف الثين وعن ابن عباس ومجاهد والضحاك الريحان الورق وعن ابن عباس ايضا ان الريحان الحب وقال الحسن هو الريحان الذي يشم قال ابو بكر لا يمنع ان يكون جميع ذلك مرادا لوقوع الاسم عليه والظاهر من الريحان انه المشموم ولما عطف الريحان على الحب ذى العصف والعصف هو ساقه دل على ان الريحان ما يخرج من الارض وله رائحة مستلذة قبل ان يصير له ساق وذلك نحو الصيبران والقمم والآس الذي يخرج ورقه ريحانا قبل ان يصير ذاساق لان العطف يقتضى ظاهره ان المسطوف غير المعطوف عليه وقوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) مراده من احدهما لانه انما يخرج من الملح دون العذب وهو كقوله (يا معشر الجن والاناس الم يأتكم رسل منكم) وانما ارسل من الانس وقال ابن عباس والحسن وقتادة والضحاك المرجان صغار اللؤلؤ وقيل المرجان المختلط من الجواهر من مرجت اى خلطت وقبل انه ضرب من الجواهر كالذهب ان يخرج من البحر وقيل انما قال (يخرج منهما) لان العذب والملح يلتقيان فيكون العذب لقا حلة ملح كما يقال يخرج الولد من الذكر والانثى وانما تلده الانثى وقال ابن عباس اذا جاء القطر من السماء فتفتحت الاصداف فكان من ذلك اللؤلؤ وقوله تعالى (فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان) روى انها تحمر وتذوب كالدهن روى ان سماء الدنيا من حديد فاذا كان يوم القيامة صارت من الخضرة الى الاحمرار من حر نار جهنم كالحديد اذا احمر بالنار وقوله تعالى (فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان) قيل فيه لا يسئل سؤال استفتهم لكن سؤال تقرير وتوقيف وقيل فيه لا يسأل في اول احوال حضورهم يوم القيامة لما يلهوهم من الدهش والذهول ثم يسئلون في وقت آخر وقوله تعالى (فيهما فاكهة ونخل ورمان) يحتج به لاني حنيفة في ان الرطب والرمان ليسا من الفاكهة لان النبي لا يعطف على نفسه انما يعطف على غيره هذا هو ظاهر الكلام ومفهومه الا ان تقوم الدلالة على انه انفرد بالذكر وان كان من جنسه لضرب من التعظيم وغيره كقوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) آخر سورة الرحمن

ومن سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يسه الا المطهرون) روى عن سلمان انه قال لا يس القرآن الا المطهرون فقرأ القرآن ولم يمس المصحف حين لم يكن على وضوء وعن انس ابن مالك في حديث اسلام عمر قال فقال لاخته اعطوني الكتاب الذي كنتم تقرأون فقالت انك رجس وانه لا يسه الا المطهرون فقم فاعتسل او توشأ فتوشأ ثم اخذ الكتاب فقرأه

ودكر الحديث وعن سعد انه امر به بالوضوء من المصحف وعن ابن عمر مثله وكره
الحسن والتخفى من المصحف على غير وضوء وروى عن حماد ان المراد القرآن الذي
في اللوح المحفوظ (لا يمس الا المطهرون) يعني الملائكة وقال ابو العباس في قوله (لا يمس الا
المطهرون) قال هو في كتاب مكنون ليس التمس من اصحاب الذنوب وقال سعيد بن جبير
وابن عباس المطهرون الملائكة وقال قتادة لا يمس عند الله الا المطهرون فاما في الدنيا فانه
يمس الجوى والنجس والمنافق قال ابو بكر ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاولى ان يكون
المراد القرآن الذي عند الله والمطهرون الملائكة وان حمل على التمس وان كان في صورة
الخبر كان عموما فينا وهذا اولى لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متظاهرة
انه كتب في كتابه لعمر بن حزم ولا يمس القرآن الا طاهر فوجب ان يكون نبيه ذلك
بالآية اذ فيها احتمال له آخر سورة الواقعة

ومن سورة الحديد بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿لا يستوى منكم من اتقى من قبل الفتح﴾ الآية روى عن الشعبي قال فصل
ما بين الهجرتين فتح الحديد وفيه ازلت هذه الآية قالوا يا رسول الله فتح هو قال نعم
عظيم وقال سعيد عن قتادة هو فتح مكة قال ابو بكر ابان عن فضيلة الاتفاق قبل الفتح
على ما بعد لعظم عناء الفتنة وكثرة الكفار مع شدة الحنة والبلاء والسبق الى الطاعة الا ترى
الى قوله (الذين اتبعوه في ساعة العسرة) وقوله (والسابقون الاولون) فهذه الوجوه كلها
تقتضي تفصيله وقوله تعالى ﴿فطال عليهم الامد﴾ الآية يدل على ان كثرة المعاصي ومساكنتها
والفها تقضى القلب وتبعد من التوبة وهو نحو قوله (كلا بل دان على قلوبهم ما كانوا
يكسبون) وقوله تعالى ﴿والذين امنوا بالله ورسوله اولئك هم الصديقون والشهداء عند ربهم﴾
روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل مؤمن شهيد لهذه الآية وجعل
قوله (والشهداء) صفة لمن تقدم ذكره من المؤمنين وهو قول عبدالله ومجاهد وقال ابن عباس
ومسروق وابو النضج والضحاك هو ابتداء كلام وخبره (لهم اجرهم ونورهم) وقوله تعالى
﴿وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رافة ورحمة ورهابة استدعوها﴾ الآية قال ابو بكر اخبر عما
استدعوه من القرب والرهابة ثم دعاهم على ترك رعائتها بقوله (فادعوا حق رعائتها) والابتداء
قديم يكون بالقول وهو مبتدأ ويوجه على نفسه وقد يكون بالفعل بالدخول فيه وعمومه ينضم
الامر من نفسه ذلك ان كل من استدع قربة قول او فعلا فعليه رعائتها وانما هو فوجب على ذلك ان من
دخل في صلاة او صوم وحج او غيرهما من القرب فعليه انما هو ولا يلزمه انما هو واجبة عليه
فيجب عليه انما اذا استدعها وروى عن ابي امامة الباهلي قال كان ناس من بني اسرائيل

استدعوا بدعا لم يكنها الله عليهم استمعوا بها رضوان الله فلم يرعوها حق رعائتها فعاسهم الله بتركها
فقال (ورهبانية استدعوها) الآية آخر سورة الحديد

ومن سورة المجادلة بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ الى قوله ﴿وان الله لغفور غفور﴾
روى سمعان عن خالد عن ابي قلابة قال كان طلاقهم في الجاهلية الايلاء والظهار فلما جاء
الاسلام جعل الله في الظهار ما جعل فيه وجعل في الايلاء ما جعل فيه وقال عكرمة كانت
النساء تحرم بالظهار حتى ازل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) الآية واما
المجادلة التي كانت في المرأة فان عبدالله بن محمد حدثنا قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال
اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن ابي اسحاق في قوله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها)
في امرأة فقال لها خويلة وقال عكرمة بنت ثعلبة وزوجها اوس بن الصامت قالت ان زوجها
جعلها عليه كظهاره فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اراك الا قد حرمت عليه وهو يومئذ
يفصل رأسه فقالت انظر جعلني الله فداك يا نبي الله قال ما اراك الا قد حرمت عليه فاعدت ذلك
مرارا فانزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) الى قوله (ثم يعودون لما قالوا)
قال قتادة حرمتها ثم يريد ان يعود لها فيطأها فتحرر رقيقة من قبل ان يمسها قال ابو بكر قوله عليه السلام
ما اراك الا قد حرمت عليه يحتمل ان يريد به تحريم الطلاق على ما كان عليه حكم الظهار
ويحتمل ان يريد به تحريم الظهار والاولى ان يكون المراد تحريم الطلاق لان حكم الظهار مأخوذ
من الآية والآية نزلت بعد هذا القول فثبت ان مراده تحريم الطلاق ورفع التكاح وهذا
يوجب ان يكون هذا الحكم قد كان ثابتا في الشريعة قبل نزول آية الظهار وان كان قبل ذلك
من حكم اهل الجاهلية فان قيل ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم فيها بالطلاق بقوله
ما اراك الا قد حرمت فكيف حكم فيها بعينها بالظهار بعد حكمه بالطلاق بذلك القول بعينه
في شخص بعينه وانما النسخ يوجب الحكم في المستقبل بخلاف الاول في الماضي قيل له
لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالطلاق وانما علق القول فيه فقال ما اراك الا قد حرمت فلم
يقطع بالتحريم وجاز ان يكون الله تعالى قد اعلمه قبل ذلك انه سينسخ هذا الحكم وينقله
من الطلاق الى تحريم الظهار الآن فجوز النبي صلى الله عليه وسلم ان ينزل الله الآية فلم يثبت
الحكم فيه فلما نزلت الآية حكم فيها بموجبها وقوله تعالى ﴿وانهم ليقولون منكرا من القول
وزورا﴾ يعنى والله اعلم في تشبيهها بظهر الام لان الاستمتاع بالام محرم محرما مؤبدا وهي
لا تحرم عليه بهذا القول محرما مؤبدا فكان ذلك منكرا من القول وزورا وقوله تعالى ﴿الذين
يظاهرون منكم من نسائهم﴾ وذلك خطاب للمؤمنين يدل على ان الظهار مخصوص به المؤمنون دون
اهل الذمة فان قيل فقد قال الله (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا) ولم يخص

المذكورين في الآية بمقتضى قوله المذكورون في الآية الثانية هم المذكورون في الآية الاولى فوجب ان يكون خاص في السمعين دون غيرهم وهو ما قوله (ثم يعودون لما قالوا) فقد اختلف الناس فيه فروي معمر عن طاوس عن ابيه (ثم يعودون لما قالوا) قال الوطاء فاذا حنت فعليه الكفارة وهذا تأويل مخالف للآية لانه قال (فتحرير رقبة من قبل ان يجاسا) وقد روى سفيان عن ابن ابي عبيد عن طاوس قال اذا تكلم بالظهار لزمه وروى عن ابن عباس انه اذا قال انت على كظهر امي لم تحل له حتى يكفر وروى عن ابن شهاب وقادة اذا اراد جماعها لم يقربها حتى يكفر وقد اختلف فقهاء الامصار في معنى العود فقال اصحابنا والليث بن سعد الظهار يوجب تحريم لا يرفع الا الكفارة ومعنى العود عندهم استباحة وطئها فلا يفعله الا بكفارة يقدمها وذكر بشر بن الوليد عن ابي يوسف لو وطئها ثم مات لم يكن عليه كفارة وقال الثوري اذا ظاهر منها لم تحل له الا بعد الكفارة وان طلقها ثم تزوجها لم يطأها حتى يكفر وهذا موافق لقول اصحابنا وقال ابن وهب عن مالك اذا اجمع بعد الظهار على امساكها واصابتها فقد وجبت عليه الكفارة فان طلقها بعد الظهار ولم يجمع على امساكها واصابتها فلا كفارة عليه وان تزوجها بعد ذلك لم يمسها حتى يكفر كفارة الظهار وذكر ابن القاسم عنه انه اذا ظاهر منها ثم وطئها ثم ماتت فلا بد من الكفارة لانه وطئ بعد الظهار وقال اشهب عن مالك اذا اجمع بعد الظهار على امساكها واصابتها وطب الكفارة ماتت امرأته فعليه الكفارة وقال الحسن اذا اجمع رأى المظاهر على ان يجمع امرأته فقد لزمته الكفارة وان اراد تركها بعد ذلك لان العود هو الاجماع على مجامعتها وقال عثمان البتي فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها قبل ان يطأها قال ارى عليه الكفارة راجعها او لم يراجعها وان مات لم يصل الى ميراثها حتى يكفر وقال الشافعي ان امكنه ان يطلقها بعد الظهار فلم يطلق فقد وجبت الكفارة ماتت او عاشت وحكى عن بعض من لا يعد ان العود ان يعيد القول مرتين ^١ قال ابو بكر روت عائشة وابو العالية ان آية الظهار نزلت في شأن خولة حين ظاهر منها زوجها اوس بن الصامت فامر النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة فقال لا اجد فقال صم شهرين متابعين قال لو لم آكل في اليوم ثلاث مرات كاد ان يغشى على بصري فامر به بالطعام وهذا يدل على بطلان قول من اعتبر العزم على امساكها ووطئها لانه لم يستل عن ذلك وبطلان قول من اعتبر ارادة الجماع لانه لم يستل وبطلان قول من اعتبر الطلاق لانه لم يقل هل طلقها وبطلان قول من اعتبر اعادة القول لانه لم يستل هل اعدت القول مرتين ثبت قول اصحابنا وهو ان لفظ ظهار يوجب تحريما نرفعه الكفارة ومعنى قوله تعالى (ثم يعودون لما قالوا) يحتمل وجهين احدهما ذكر الحال الذي خرج عليه الخطاب وهو انه قد كان من عادتهم في الجاهلية الظهار فقال (الذين يظاهرون منكم من نسائهم) قبل هذه الحال (ثم يعودون لما قالوا) والمعنى ويعودون بعد الاسلام الى ذلك كما قال تعالى (فاليها مرجعهم ثم الله شهيد) ومعناه والله شهيد فيكون نفس القول عودا الى العادة التي كانت لهم في ذلك كما قال (حتى عاد كالعرجون القديم) والمعنى حتى صار كذلك وكما قال امية بن ابي الصلت

هذه المكالم لاقبيل من لبن ^٢ شيئا بما بعد ابدال
معناه صار كذلك لانهما في اللبس لم يكونا كذلك وكما قال ليث

وما المرء الا كالشهاب وضوءه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

ويحور يرجع وانما معناه ههنا يصير رمادا كذلك (ثم يعودون لما قالوا) انهم يصيرون الى حال الظهار الذي كان يكون مثله منهم في الجاهلية والوجه الآخر انه معلوم ان حكم الله في الظهار ايجاب تحريم الوطاء موقفا بالكفارة فاذا كان الظهار مخصوصا بتحريم الوطاء دون غيره ولا تأثيره في رفع النكاح وجب ان يكون العود هو العود الى استباحة ما حرمه بالظهار فيكون معناه يعودون للمقول فيه كقوله عليه السلام العائد في هبته كالكلب يعود في قبته وانما هو عائد في الموهوب وكقولنا اللهم انت رجاؤنا اي من رجونا وقال تعالى (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) يعني الموقن به وقال الشاعر

اخبر من لاقيت ان قد وفيت * ولو شئت قال المياون اساؤا

واني لراجيكم على بطة سميك * كما في بطون الحاملات رجاء

يعني مرجوا وكذلك قوله (ثم يعودون لما قالوا) معناه لما حرموا فيستريحونه فعليه الكفارة قبل الاستباحة ويبطل قول من اعتبر البقاء على النكاح من وجهين احدهما ان الظهار لا يوجب تحريم العقد والامساك فيكون العود امساكها على النكاح لان العود لا محالة قد اقتضى عودا الى حكم معنى قد تقدم ايجابه فلا يجوز ان يكون للامساك على النكاح فيه تأثير والثاني انه قال (ثم يعودون) وثم يقتضى التراخي ومن جعل العود البقاء على النكاح فقد جعله عاذا عقيب القول بلا تراخ وذلك خلاف مقتضى الآية وامام من جعل العود العزيمة على الوطاء فلا معنى لقوله ايضا لان موجب القول هو تحريم الوطاء لا تحريم العزيمة والعزيمة على المحذور وان كانت محظورة فانما تعلق حكمها بالوطء فالعزيمة على الانفراد لاحكم لها وايضالا حظ للعزيمة في سائر اصول ولا تتعلق بها الاحكام الاخرى ان سائر العقود والتحريم لا تتعلق بالعزيمة فلا اعتبار بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عفا لما متي عما حدثت به نفسها ما لم يتكلموا به او يعملوا به ^٣ فان قيل هلا كان العود اعادة القول مرتين لان اللفظ يصلح ان يكون عبارة عنه كما قال الله تعالى (ولوردوا لنادوا لما نهوا عنه) ومعناه لعلوا مثل ما نهوا عنه ^٤ قيل له هذا خطأ من وجهين احدهما ان اجماع السلف والخلف جميعا قد اعتقد بان هذا ليس بمراد فقائه خارج عن نطاق الاجماع والثاني انه يجعل قوله (ثم يعودون لما قالوا) تكرارا للقول واللفظ مرتين والله تعالى لم يقل ثم يكررون القول مرتين فبقيت اثبات معنى لا يقتضيه اللفظ ولا يجوز ان يكون عبارة عنه وان حملته على انه عائد لمثل القول فبقيت اضرار لمثل ذلك القول وذلك لا يجوز الا بدلالة القائل بذلك خارج عن الاجماع ومخالف لحكم الآية ومقتضاها ^٥ فان قيل وانت اذا حملته على تحريم الوطاء وان تقديم الكفارة لاستباحة الوطاء فقد زلت عن الظاهر ^٦ قيل له اذا كان الظهار قد اوجب تحريم الوطاء فالذي يستبيحه مه

هو الذي حرّمه بالقول بخار ان يكون ذلك عودا لما قال ادهو مستحب لذلك الوطء الذي
 حرّمه عليه وكان عودا لما قال من يحب التحريم ومن جهة اخرى ان الوطء اذا كان مسحفا
 بعقد النكاح وحكم الوطء الثاني كالاول في انه مستحب بسبب واحد ثم حرّمه بالظهار جاز
 ان يكون الاقدام على استباحته عودا لما حرّم فكان هذا المعنى مطابقا للفظ : فان قيل ان
 كانت الاستباحة هي الموجبة للكفارة فليس يخلو ذلك من ان يكون العزيمة على الاستباحة
 وعلى الاقدام على الوطء او ايقاع الوطء فان كان المراد الاول فهذا يلزمك الحجاب الكفارة
 بنفس العزيمة قبل الوطء كما قال مالك والحسن بن صالح وان كان المراد ايقاع الوطء
 فواجب ان لا يلزمه الكفارة الا بعد الوطء وهذا خلاف الآية وليس هو قولك ايضا : قيل
 له المعنى في ذلك هو ما قد بينا من الاقدام على استباحة الوطء فليله اذا اردت الوطء وعدت
 لاستباحة ما حرّمه فلا تطأ حتى تكفرا لان الكفارة واجبة ولكنها شرط في رفع التحريم
 كقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) يعني تقدم الاستعاذة
 قبل القراءة وقوله (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) والمعنى اذا اردتم القيام وانتم محدثون فقدموا الغسل
 وقوله (اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) وكفوله (اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن) والمعنى اذا اردتم ذلك : قال ابو بكر قد ثبت بما قدمنا ان الظهار لا يوجب
 كفارة وانما يوجب تحريم الوطء ولا يرتفع الا بالكفارة فاذا لم يرد وطأها فلا كفارة عليه
 وان ماتت او عانت فلا شيء عليه اذ كان حكم الظهار ان يحجب التحريم فقط موقتا باداء الكفارة
 وانه متى لم يكفر فالوطء محظور عليه فان وطئ سقط الظهار والكفارة وذلك لانه علق
 حكم الظهار وما وجب به من الكفارة بادائها قبل الوطء لقوله (من قبل ان تجاس) فموقع
 المسيس فبعد ان الشرط فلا تحجب الكفارة بالآية لان كل فرض محصور بوقت او معلق على
 شرط فانه متى دلت الوقت وعدم الشرط لم يحجب باللفظ الا وما احتج الى دلالة اخرى في حجاب مثله
 في الوقت الثاني فهذا حكم الظهار اذا وقع المسيس قبل التكفير الا انه قد ثبت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ان رجلا طهر من امرأته فوطئها قبل التكفير ثم سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 له استغفر الله لا تمد حتى تكفر فصار التحريم الذي بعد الوطء واجبا بالسنّة وقد اختلف
 السلف فيما وطئ ما الذي يجب عليه من الكفارة بعده فقال الحسن وجابر بن زيد وابراهيم
 وابن المسيب يس عليه الا كفارة واحدة وكذلك قول مجاهد وطاوس وابن سيرين في
 آخرين وقد روى عن عمرو بن العاص وقيصة بن ذؤيب والزهرى وقتادة عليه كفارتان قال
 وروى عن ابن عباس رجلا قال يا رسول الله طهرت من امرأتي فجامعتها قبل ان اكفر فقال
 استغفر الله ولا تمد حتى تكفر فلم يوجب عليه كفارتين بعد الوطء : واختلف الفقهاء في نوقيت
 الظهار فقال اصحابنا والثوري والشافعي اذا قال انت على كظها رمي اليوم بطل الظهار غصى اليوم
 وقال ابن ابي ليلى ومالك والحسن بن صالح هو مظاهر ابد : قال ابو بكر تحريم الظهار لا يقع
 الا موقتا باداء الكفارة فاذا وقته المظاهر وجب توقيته لانه لو كان عمالا يتوقت لما انحل ذلك

التحريم بالتكفير كالطلاق فانه المظاهر العيني التي انحلت فوجب توقيته كما تنوقت العيني
 وليس كالطلاق لانه لا يحل شيء : فان قيل تحريم الطلاق الثلاث يقع موقتا بالزوج الثاني ولا
 يتوقت بتوقيت الزوج اذا قال انت طالق اليوم : قيل له ان الطلاق لا يتوقت بالزوج الثاني
 وانما يستفيد الزوج الاول بالزوج الثاني اذا تزوجها بعد ثلاث مطلقات مستقبليات والثلاث
 الاول واقعه على ما كانت وانما استفاد طلاقا غيرها فليس في الطلاق توقيت بحال والظهار
 موقت لا بحال بالتكفير بخار توقيته بالنسبة : واحكاموا في الظهار هل يدخل عليه ايلاء فقال
 اصحابنا والحسن بن صالح والثوري في احدي الروايتين والاوزاعي لا يدخل الا ايلاء على
 المظاهر وان طال تركه اياها وروى ابن وهب عن مالك لا يدخل على حرا ايلاء في ظهار الا
 ان يكون مضارا لا يريد ان يبي من ظهاره واما العبد فلا يدخل على ظهاره ايلاء وقال ابن
 القاسم عنه يدخل الايلاء على الظهار اذا كان مضارا وما يعلم به ضراره ان يقدر على الكفارة
 فلا يكفر فانه اذا علم ذلك وقف مثل المولى فاما كفر واما طلق عليه امرأته وروى عن
 الثوري ان الايلاء يدخل على الظهار : قال ابو بكر ليس الظهار كناية عن الطلاق ولا صريحا
 فلا يجوز اثبات الطلاق به الا بتوقيف وقال النبي صلى الله عليه وسلم من ادخل من ادخل في امرئنا
 ليس منه فهو رد ومن ادخل الايلاء على المظاهر فقد ادخل عليه ما ليس منه وايضا نص الله
 على حكم المولى بالنفي او عزيمة الطلاق ونص على حكم المظاهر بالحجاب كفارة قبل المسيس
 فحكم كل واحد منهما منصوص عليه فغير جائز حمل احدهما على الآخر اذ من حكم المنصوصات
 ان لا يقاس بعضها على بعض وان كل واحد منها يحرم على يده وبحول على معناه دون غيره
 وايضا فان معنى الايلاء وقوع الحث وجوب الكفارة بالوطء في المدة ولا يتعلق كفارة الظهار
 بالوطء فليس هو اذا في معنى الايلاء ولا في حكمه وايضا فان المولى سواء قصد الضرر او لم يقصد
 لا يختلف حكمه وقد اتفقنا ان معنى لم يقصد الضرر بالظهار لم يلزمه حكم الايلاء غصى المدة
 فوجب ان لا يلزمه وان قصد الضرر : فان قيل لم يعتبر ذلك في الايلاء لان نفس الايلاء
 يعني عن قصد الضرر اذ هو حلف على الامتناع من الوطء في المدة : قيل له الظهار
 قصد الى الضرر من حيث حرّم وطأها الا بكفارة فقدمها عليه فلا فرق بينهما فيما يقتضيه
 من المضارة : واختلف السلف ومن بعدهم في قضاء الامصار في الظهار من الامة فروى عبد الكريم
 عن مجاهد عن ابن عباس قال من شاء باهلته انه ليس من امة ظهار وهذا قول ابراهيم والشمي
 وابن المسيب وهو قول اصحابنا والشافعي وروى عن ابن جبير والشمي وعطاء وطاوس وسليمان
 ابن يسار قالوا هو ظهار وهو قول مالك والثوري والاوزاعي والليث والحسن بن صالح
 وقالوا يكون مظاهرا من امة كما هو من زوجته وقال الحسن ان كان بطأها فهو مظاهر
 وان كان لا بطأها فليس بظهار : قال ابو بكر قال الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وهذا اللفظ
 ينصرف من الظهار الى الحرار دون الاماء والدليل عليه قوله تعالى (او نسائهم او ما ملكت ايمانهم)
 فكان المفهوم من قوله (او نسائهم) الحرار لولا ذلك لما صح عطف قوله (او ما ملكت ايمانهم)

عليه لان الشئ لا يمتط على نفسه وقال تعالى (وامهات نسائكم) فكان على الزوجات دون ملك الميم فلما كان حكم الظهار مأخوذا من الآية وكان مقتضاها مقصورا على الزوجات دون ملك الميم لم يحز الجحيم في ملك الميم اذ لا مدخل للقياس في انبات ظهار في غير ماورد فيه ووجه آخر وهو ما ينفى سائرهم قد كانوا يطلقون باقظ الظهار فابدل الله تعالى به تحريما لرفع الكفارة فلما لم يصح طلاق الامة لم يصح الظهار منها ووجه آخر وهو ان الظهار يوجب تحريما من جهة القول بوجوب الكفارة والامة لا يصح تحريمها من جهة القول فانته سائر المملوكات من الطعام والشراب متى حرمتها بالقول لم تحرم الا ترى انه لو حرمت على نفسه طعاما او شرابا لم يحرم ذلك عليه وانما يلزمه اذا اكل او شرب كفارة يمين فكذلك ملك الميم وجب ان لا يصح الظهار منها اذ لا يصح تحريمها من جهة القول

في الظهار بغير الام

واختلفوا فيمن قال لامرأته انت على كظهر اختي او ذات محرم منه فقال اصحابنا هو مظاهر وان قال كظهر فلانة وليست بمحرم منه لم يكن مظاهرا وهو قول الثوري والحسن بن صالح والاوزاعي وقال مالك وعثمان البتي يصح الظهار بالمحرم والاجنية وللشافعي قولان احدهما ان الظهار لا يصح الا بالام والآخر انه يصح بذوات المحارم قال ابو بكر لما صح الظهار بالام وكانت ذوات المحارم كالام في التحريم وجب ان يصح الظهار بين اذلا فرق بينهما في جهة التحريم الا ترى ان الظهار بالام من الرضاة صحيح مع عدم النسب لوجود التحريم فكذلك سائر ذوات المحارم وروى نحو قول اصحابنا عن جابر بن زيد والحسن وابراهيم وعطاء وقال الشعبي ان الله تعالى لم ينس ان يذكر البنات والاخوات والعلمات اما الظهار من الام وايضا لما قال تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) اقتضى ظاهره الظهار بكل ذات محرم اذ لم ينصص الام دون غيرها ومن قصره على الام فقد خص بلا دليل قال قيل لما قال تعالى (ما من امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهم) دل على انه اراد الظهار بالام قال قيل له اما ذكر الامهات لانهن مما اشتمل عليهن حد الآية وذلك لا ينفي ان يكون قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) عموما في سائر من اوقع التشبيه بظهورها من سائر ذوات المحارم وايضا فان ذلك يدل على صحة الظهار من سائر ذوات المحارم لانه قد نية على المعنى الذي من اجله الزمه حكم الظهار وهو قوله (ما من امهاتهن ان امهاتهن الا اللاتي ولدنهم) وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا فاخبر انه الزمهم هذا الحكم لانهن لسن بامهاتهن وان قولهم هذا منكرا من القول وزور فاقضى ذلك الجواب هذا الحكم في الظهار بسائر ذوات المحارم لانه اذا ظاهر باجنية فليست هي اخته ولا ذات محرم منه وهذا القول منكرا من القول وزور لانه تلك تضع امرأته وهي مباحة له وذوات المحارم محرمات عليه تحريما مؤبدا قال قيل يلزمك على هذا الجواب الظهار بالاجنية لعموم الآية ولدالة فحواها على جواز الظهار بسائر ذوات المحارم اذ لم تفرق الآية بين شئ

منهن ولان تشبيهها بالاجنية منكرا من القول وزور قيل له لا يجب ذلك لان الاجنية لما كانت قد تحل له محال لم يكن قوله انت على كظهر الاجنية مقيدا للتحريم في سائر الاوقات لجواز ان تلك تضع الاجنية فتكون مثلها وفي حكمها وايضا لا خلاف ان التحريم بالامنة وسائر الاموال لا يصح بان يقول انت على كمناع فلان او كمال فلان لان ذلك قد يملك محال فسد به واختلفوا في الظهار بغير الظهر فقال اصحابنا اذا قال انت على كبد امي او كراسها او ذكر شئ يحل له النظر اليه منها لم يكن مظاهرا وان قال كبطنها او كفخذها ونحو ذلك كان مظاهرا لانه لا يحل له النظر اليه كالظهر وقال ابن القاسم قياس قول مالك ان يكون مظاهرا بكل شئ من الام وقال الثوري والشافعي اذا قال انت على كراس امي او كبد امي فهو مظاهر لان التلذذ بذلك منها محرم قال ابو بكر نص الله تعالى على حكم الظهار وهو ان يقول انت على كظهر امي والظهر مما لا يستريح النظر اليه فوجب ان يكون سائر ما لا يستريح النظر اليه في حكمه وما يجوز له ان يستريح النظر اليه فليس فيه دلالة على تحريم الزوجة بتشبيهها به اذ ليس تحريمها من الام مطلقا فوجب ان لا يصح الظهار به اذ كان الظهار يوجب تحريما وايضا لما جازله استباحة النظر الى هذه الاعضاء اشبه سائر الاشياء التي يجوز ان يستريح النظر اليها مثل الاموال والاملاك واختلفوا فيما يحرمه الظهار فقال الحسن له مظاهر ان يجامع فيما دون الفرج وقال عطاء يجوز ان يقبل او يباشر لانه قال (من قبل ان يجامع) وقال الزهري وقادة (من قبل ان يجامع) الوقع نفسه وقال اصحابنا لا يقرب المظاهر ولا يمس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها لشهوة حتى يكفر وقال مالك مثل ذلك وقال لا ينظر الى شعرها ولا صدرها حتى يكفر لان ذلك لا بدعوه الى خير وقال الثوري بأنها فيما دون الفرج وانما نهى عن الجماع وقال الاوزاعي يحل له فوق الازار كالحائض وقال الشافعي يمنع القبلة والتلذذ احتياطيا قال ابو بكر لما قال تعالى (من قبل ان يجامع) كان ذلك عموما في حظر جميع ضروب المسيس من لمس يده او غيرها وايضا لما قال (والذين يظاهرون من نسائهم) فالزمه حكم التحريم بتشبيهه بظهورها وجب ان يكون ذلك التحريم عاما في المباشرة والجماع كما ان مباشرة ظهر الام ومسه محرم عليه وايضا حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا زياد بن ايوب قال حدثنا اسماعيل قال حدثنا الحكم بن ابان عن عكرمة ان رجلا طاهر من امرأته ثم واقعها قبل ان يكفر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره قال فاعتزلها حتى تكفر ورواه معمر عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال لا تقربها حتى تكفر وذلك يمنع المسيس والقبلة

في ظهار المرأة من زوجها

قال اصحابنا لا يصح ظهار المرأة من زوجها وهو قول مالك والثوري والشافعي وذكر

الصحاوي عن ابن أبي عمير عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد أنها إذا قالت لزوجها أنت علي كظهر أبي أو كظهر أمي كانت مظاهرة من زوجها قال علي فثبت محمد بن الحسن بقول ليس عليه شيء فثبت أبا يوسف فذكرت له قولهما فقال هذان شيخان فقه اخطأ هو محرم عليها كفارة يمين كقولها أنت علي حرام وقال الاوزاعي هي يمين تكفرها وقال الحسن بن صالح تعتق رقبة وتكفر بكفارة الظهار فان لم تفعل وكفرت يميناً رجونا ان يحجزها وروى معوية عن ابراهيم قال خطب مصعب بن الزبير عائشة بنت طلحة فقالت هو عليها كظهر أبيها ان تزوجته فلما ولي الامارة ارسل اليها فارسلت تسأل والفقهاء يومئذ بالمدينة كثير فاقبوه ان تعتق رقبة وتزوجه وقال ابراهيم لو كانت عنده يعني عند زوجها يوم قالت ذلك ما كان عليها عتق رقبة ولكنها كانت تملك نفسها حين قالت ما قالت وروى عن الاوزاعي أنها إذا قالت ان تزوجته فهو علي كظهر أبي كانت مظاهرة ولو قالت وهي تحت زوج كان عليها كفارة يمين قال ابو بكر لا يجوز ان تكون عليها كفارة يمين لان الرجل لا يلزمه بذلك كفارة يمين وهو الاصل فكيف يلزمها ذلك كما ان قول الرجل أنت طالق لا يكون غير طالق كذلك طهارها لا يلزمها به شيء ولا يصح منها طهار بهذا القول لان الظهار يوجب تحريراً بالقول وهي لا تملك ذلك كما لا تملك الطلاق اذا كان موضوعاً لتحرير بيع بالقول واختلوا فبين قال أنت علي كظهر أبي فقال اصحابنا والاوزاعي والشافعي ليس بشيء وقال مالك هو مظاهر قال ابو بكر بما حكم الله تعالى بالظهار فيمن شبهها بظهر الام ومن جرى غيرها من دوات المحارم التي لا يجوز له ان يستبيح النظر الى طهرها بحال وهو يجوز له النظر الى طهر ابيه والاب والاجني في ذلك سواء ونوقال أنت علي كظهر الاجني لم يكن شيئاً فكذلك طهر الاب واختلوا فيمن طاهر مراراً فقال اصحابنا والشافعي عليه لكل طهار كفارة الا ان يكون في مجلس واحد واراد التكرار فتكون عليه كفارة واحدة وقال مالك من طاهر من امرأته في مجلس متفرقة فليس عليه الا كفارة واحدة وان طاهر ثم كفر ثم طاهر فعليه الكفارة ايضا وقال الاوزاعي عليه كفارة واحدة وان كان في مفاعدن شي قال ابو بكر الاصل ان الظهار لما كان سبباً لتحرير رفعه الكفارة ان يجب بكل طهار كفارة الا انهم قالوا اذا اراد التكرار في مجلس واحد فعليه كفارة واحدة لاحتمال اللفظ لما اراد من التكرار قال فان قيل قوله (والذين يظاهرون من نسائهم) يقتضي ايجاب كفارة واحدة وان طاهر مراراً لان اللفظ لا يختص بالمرة الواحدة دون المراتب الكثيرة فيلزم له لما كانت الكفارة في رفع التحريم متعلقة بحرمة اللفظ انبئهم فمضى حلف مراراً لزمه لكل يمين كفارة اذا حنت ولم يكن قوله (فكفارته اطعام عشرة مساكين) موجبا للاقتصار بالايان الكثيرة على كفارة واحدة واختلوا في المظاهر هل يحجز على التكفير فقال اصحابنا لا ينبغي للمرأة ان تدعه بقرها حتى يكفر وذكر الطحاوي عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين قال سألت الحسن وابن سيرين عن رجل طاهر من امرأته فلم يكفر نهاونا قال تستعدي عليه قال وسألت ابا حنيفة فقال تستعدي

عليه وقال مالك عليها ان تنمعه نفسها وبحول الامام بينه وبينها وقول الشافعي يدل على انه يحكم عليه بالتكفير قال ابو بكر قال اصحابنا يحجز على جماع المرأة فان ابى ضربته رواء هشام وهذا يدل على انه يحجز على التكفير ايوفها حقها من الجماع واختلوا في الرقة الكافرة عن الظهار فقال عطاء ومجاهد وابراهيم واحمد الرواسيين عن الحسن بن مجزي الكافر وهو قول اصحابنا والثوري والحسن بن صالح وروى عن الحسن انه لا يحجز في شيء من الكفارات الا الرقة المؤمنة وهو قول مالك والشافعي قال ابو بكر ظاهر قوله (فتحرير رقبة) يقتضي جواز الكافرة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم للمظاهر اعتق رقبة ولم يشترط الايمان ولا يجوز قياسها على كفارة القتل لامتناع جواز قياس المنصوص بعينه على بعض ولان فيه ايجاب زيادة في النص وذلك عندنا بوجوب النسخ واختلوا في جواز الصوم مع وجود رقبة للخدمة فقال اصحابنا اذا كانت عتق رقبة للخدمة ولا شيء له غيرها او كان عنده درهم فتم رقبة ليس له غيرها لم يحجزه الصوم وهو قول مالك والثوري والاوزاعي وقال الليث والشافعي من له خادم لا يملك غيره فله ان يصوم قال الله (فتحرير رقبة) فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فوجب الرقة بدا على واجدها ونقله الى الصوم عند عدمها فلما كان هذا واجدا لها لم يحجزه غيره قال فان قيل هو بمنزلة من معه ماء لحاف على نفسه العطش فيجوز له التيمم قال له لانه مأمور في هذه الحال باستبقاء الماء وهو محظور عليه استعماله وليس بمحظور عليه عند الجميع عتق هذه الرقة فعلمنا انه واحد واختلوا في عتق ام الولد والمدير والمكاتب ونحوهم في الكفارة فقال اصحابنا لا يجوز عتق ام الولد والمدير والمكاتب اذا كان قد ادى شيئاً عن المكاتب ولا المدير فان لم يكن ادى شيئاً اجزأه وان اشترى اياه ينوي به عن كفارته جاز وكذلك كل ذي رحم محرم ولو قال كل عبد اشترته فهو حر ثم اشترى عبداً ينوي به عن كفارته لم يحجزه وقال زفر لا يحجز المكاتب وان لم يكن ادى شيئاً وقال مالك لا يحجز المكاتب ولا المدير ولا ام الولد ولا معتق الى سنين عن الكفارة ولا الولد والوالد وقال الاوزاعي لا يحجز المكاتب ولا المدير ولا ام الولد وقال عثمان بن عيسى لا يحجز المدير وام الولد في كفارة الظهار واليمين وقال الليث يحجز ان يشتري اياه فيعتقه بالكفارة التي عليه وقال الشافعي لا يحجز من اذا اشتراه عتق عليه ويحجز المدير ولا يحجز المكاتب وان لم يؤد شيئاً ويحجز المعتق الى سنين ولا يحجز ام الولد قال ابو بكر اما ام الولد والمدير فانهما لا يحجزان من قبل انهما قد استحقا العتق من غير جهة الكفارة الا ترى ان ما ثبت لهما من حق العتق يمنع بيعهما ولا يصح فسخ ذلك عنهما فمضى اعتقهما فاما عتق مستحقا وليس كذلك من قال له المولى أنت حر بعد شهر او سنة لانه لم يثبت له حق بهذا القول يمنع بيعه الا ترى انه يجوز له ان يبيعه واما المكاتب فانه وان لم يحجز بيعه فان الكتابة يلحقها الفسخ وانما لا يجوز بيعه كما لا يجوز بيع الآبق والعبد المرهون والمستاجر فلا يمنع ذلك جواز عتقه عن الكفارة فاذا اعتق المكاتب قبل ان يؤدي شيئاً فقد اسقط المال فصار كمن اعتق عبداً

غير مكاتب وان كان قد أدى شيئا لم يحجز من قبل ان الاداء لا يفسخ بعقده فقد حصل له عن عقده بدل فلا يحجز عن الكفارة واما اذا اشترى اباه فانه يحجز اذ انوى لان قوله للشرى منزلة قوله ان حر والليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجز ولد والد الا ان يجد مملوكا فيشتره بعقده ومعه من معناه بعقده بشرائه اباه فحمل شراء منزلة قوله انت حر فاجزا بمنزلة من ول له من حره واختلوا في مقدار الطعام فقال الصحابة والنورى لكل مسكين نصف صاع بر او صاع تمر او شعير وقال مالك مد بمد هشام وهو مدان الاثنا بمد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك من الحنطة واما الشعير فان كان طعام اهل بلده فهو مثل الحنطة وكذلك التمر وان لم يكونا طعام اهل البلد اطعمهم من كل واحد منهما وسطا من سبع الشعير والتمر وقال الشافعي لكل مسكين مد من طعام بلده الذي يفتت حنطة او شعير او ارز او تمر او فطر وذلك بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتبر ما حدث بعده من حديثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة ومحمد بن سليمان الانباري قال حدثنا ابن ادريس عن محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صحخر قال كنت امرأ أصيب من النساء وذكر قصة ظهاره من امرأته وانها جامع امرأته وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرر رقبة فقلت والذي بعثك بالحق ما ملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبي قال فقم شهرين متتابعين قال وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام قال فاطم وسقا من تمرين ستين مسكينا قلت والذي بعثك بالحق نيا لقدمنا وحشيت ومالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطم ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها من فاقيل روى اسماعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن عطاء بن يسار ان خولة بنت مالك بن اعلية ظاهرها منها زوجها اوس بن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم فليذهب الى فلان فان عنده شطر وسق فليأخذه صدقة عليه ثم يتصدق به على ستين مسكينا وروى عبد الله بن ادريس عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة ان زوجها ظاهرها فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يتصدق بخمسة عشر صاعا على ستين مسكينا من فاقيل له قد روينا حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وانه امره بان يطعم وسقا من تمر ستين مسكينا وهذا اولى لانه زائد على خبرك وايضا فاجز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعانه بهذا القدر ولا دلالة فيه على ان ذلك جميع الكفارة وقد بين ذلك في حديث اسرايل عن ابي اسحاق عن زيد بن زيدان زوج خولة ظاهرها وذكر الحديث فاعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر صاعا وهذا يدل على انه اعانه ببعض الكفارة وقد روى ذلك ايضا في حديث يوسف بن عبد الله بن سلام رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال حدثني خولة بنت مالك بن اعلية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعان زوجها حين ظاهرها بمئة من تمر واعانه هي بمئة اخرى وذلك ستون صاعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا واختلوا في المظاهر هل يجامع قبل ان يصنع فقال الصحابة ومالك والشافعي

لا يجامع حتى يطعم اذا كان فرضه الطعام روى زيد بن ابي الزرقاء عن الثوري انه اذا اراد ان يطأها قبل ان يطعم لم يكن آثما وروى المعافى والاشجعي عن الثوري انه لا يقربها حتى يطعم قال النبي صلى الله عليه وسلم للمظاهر بعدما ذكر يحجزه عن الصيام ثم لا يقربها حتى يكفر وايضا لما اتفق الجميع على ان الجماع محظور عليه قبل عتق الرقبة وجب بقاء حظره اذا حجز اذا جاز ان يجد الرقبة قبل الاطعام فيكون الوطء واقعا قبل العتق

باب كيف يحيي اهل الكتاب

قال الله تعالى ﴿واذا جاءك حيوك بما لم يحيك به﴾ الله يروي سعيد عن قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يينا هو جالس مع اصحابه اذا أتى عليهم يهودي فسلم عليهم فردوا عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تدرون ما قال قالوا لا سلم يا حي الله قال قال سام عليكم اي تسأمون دينكم وقال حي الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا عليك اي عليك ما قلت * وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسحاق بن الحسين قال حدثنا ابو حذيفة قال حدثنا سفيان عن سهل عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيمت المشركين في الطريق فلا تبدؤهم بالسلام واضطروهم الى الضيقة * قال ابو بكر قد روى في حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم يريدون يقولهم السلام انكم تسأمون دينكم وروى انهم يريدون به الموت لان السلام اسم من اسماء الموت * قال ابو بكر ذكر هشام عن محمد بن ابي حنيفة قال تروى ان زيدا على المشرك السلام ولا تروى ان تبدأه وقال محمد وهو قول العامة من فقها * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا معاذ بن المتني قال حدثنا عمرو بن مرزوق قال حدثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال سمنا عبد الله في سفر ومعا اناس من الدهاقين قال فخذوا طريقا غير طريقنا فسلم عليهم فقلت لعبد الله اليس هذا نكره قال انه حق الصحة * قال ابو بكر ظاهرا يدل على ان عبد الله بدأهم بالسلام لان الرد لا يكره عند احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم * قال ابو بكر وانما كره الابتداء لان السلام من تحية اهل الحنة فكروه لان ابتداء الكافر اليس من اهلها ولا يكره الرد على وجه المكافاة قال الله تعالى ﴿واذا حييتم تحية فحيوا باحسن منها او ردوها﴾ * وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحسن بن المتني قال حدثنا عثمان قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا سليمان الاعمش قال قلت لابراهيم اخنوخ الى طيب نصراني اسلم عليه قال نعم اذا كانت لك اليه حاجة فسلم عليه * وقوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا﴾ قال قتادة كانوا يتنافسون في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقبل لهم تفسحوا وقال ابن عباس هو مجلس القتال قال قتادة ﴿واذا قيل انشزوا﴾ قال اذا دعيت الى خير وقبل انشزوا اي ارتفعوا في المجلس ولهذا ذكر اهل العلم لانهم احق بالرفعة وهذا يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يرفع مجلس اهل العلم على غيرهم ليعين للناس فضلهم ومزاجهم عنده وكذلك يحب ان يفعل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم﴾

درجات) وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لو ااحل الله عليكم ما لم يكن منكم منكم ولو ااحل الله عليكم ما لم يكن منكم منكم
 مرتب اولى الاحلام والنبي في اعلى المراتب جعلهم في المرتبة التي تلي النبوة وقوله تعالى ﴿اذا ناجيتم
 الرسول فقدموا بين يدي نجوكم صدقة﴾ روى ثبت عن مجاهد قال قال علي ان في كتاب الله لآية ما عمل
 بها احق بى ولا يعمل بها احدمدى كان عندى دينار فصرفته فكنت اذا ناجيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تصدقت بدينارهم ثم نسخ وروى عن ابن ابي طلحة عن ابن عباس قال ان المسلمين اكثروا
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل حتى شقوا عليه فاراد الله ان يخفف عن يمينه فامازلت (اذا
 ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجوكم صدقة) كلف كثير من المسلمين عن المسئلة فانزل الله (اشفقتم
 ان تقدموا بين يدي نجوكم صدقات) الآية فوسع لهم وقال ابو بكر قد دلت الآية على احكام ثلاثة احدها
 تقديم الصدقة امام مناجاتهم للنبي صلى الله عليه وسلم من يجد والثاني الرخصة في المناجاة لمن لا يجد
 الصدقة بقوله (فان لم تجدوا فان الله غفور رحيم) فهذا يدل على ان المسئلة كانت مباحة لمن
 لم يجد الصدقة والثالث وحب الصدقة امام المسئلة بقوله (اشفقتم ان تقدموا بين يدي
 نجوكم صدقات فاذم تفعلوا وناب الله عليكم) يوحى شاعدا الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن مجاهد في قوله (اذا ناجيتم الرسول
 فقدموا بين يدي نجوكم صدقة) الآية قال على رضى الله عنه ما عمل بها احد غيرى حتى نسحت وما كانت
 الاساعة يوقوله نه الى لا تجدوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله قال
 ابو بكر المحادة ان يكون كل واحد منهما في حد وحيز غير حد صاحبه وحيزه فظاهره يقتضى
 ان يكون المراد اهل الحرب لانهم في حد غير حدنا فهو يدل على كراهة مناكحة اهل الحرب
 وان كانوا من اهل الكتاب لان المناكحة توجب المودة قال الله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من
 انفسكم ازواجا لتسكنوا بها وجعل بينكم مودة ورحمة) آخر سورة المجادلة

ومن سورة الحشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿هو الذى اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم لا اول الحشر﴾ قال
 مجاهد وقادة اول الحشر جلامى النصير من اليهود فنهض من خرج الى خيبر ومهم من خرج
 الى الشام وقال الزهري قالهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صالحهم على الجلاء فاجلهم الى الشام
 وعلى ان لهم ما قلت الابل من شئ الا الحلقه والحلقه سلاح قال ابو بكر قد استظلم ذلك معين احدهما
 مصالحة اهل الحرب على الجلاء عن ديارهم من غير سبي ولا استرقاق ولا دخول في الذمة ولا اخذ
 جزية وهذا الحكم منسوخ عندنا اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية
 ودلت لان الله قد امر بقتال الكفار حتى يسلموا او يؤدوا الجزية قال الله تعالى (قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله) الى قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاعرون) وقال (فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم) فغير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم وادخالهم في الذمة او الاسلام

ان يحلهم ولكنه لو تجز المسلمون عن مقاومتهم في ادخالهم في الاسلام او الذمة جاز لهم مصالحتهم
 على الجلاء عن بلادهم والمعنى الثاني جوار مصالحة اهل الحرب على محمول من المال لان النبي صلى الله عليه
 وسلم صالحهم على اراضهم وعلى الحلقه وترك لهم ما قلت الابل وذلك محمول وقوله تعالى ﴿ما اعتبروا
 يا اولى الابصار﴾ فيه امر بالاعتبار والتمس في احكام الجوارى ضرب من الاعتبار فوجب
 استعماله نظائر الآية وقوله تعالى ﴿ما قطعتم من لينة﴾ قال ابن عباس وقده كل نخلة لينة سوى
 المعجوة وقال مجاهد وعمرو بن ميمون كل نخلة لينة وقيل اللينة كرام النخل وروى ابن
 حريق عن مجاهد ما قطعتم من لينة النخلة شئ بعض المهاجرين عن قطع النخل وقال انما هى
 مقام المسلمين فنزل القرآن بتصديق من سبى ونخل من قطعها من الانتم قال ابو بكر
 صوب الله الذين قطعوا والذين ابوا وكانوا فعلوا ذلك من طريق الاجتهاد وهذا يدل على ان
 كل مجتهد مصيب وقد روى عن الزهري عن عمرو عن اسامة بن زيد قال امرنى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان اغمر على ابى صباحا وحرق وروى قتادة عن انس قال لما قاتل ابو بكر اهل الردة قتل
 وسبى وحرق وروى عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم قال لما تحصن بنو النضير امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بقطع نخله وتحرقة فقالوا يا ابا القاسم ما كنت ترضى بالفساد فانزل الله (ما قطعتم
 من لينة) الآية وروى عثمان بن عطاء عن ابيه قال لما وجه ابو بكر الجيش الى الشام كان فما
 او صاهم به ولا تقطع شجرة مشرفة قال ابو بكر تأوله محمد بن الحسن على انهم قد علموا ان الله
 سينقمهم اياها ونصير للمسلمين بوعد النبي صلى الله عليه وسلم لهم بفتح الشام فاراد عليهم ان سبى
 للمسلمين واما جيش المسلمين اذا غزوا ارض لحرب وادوا الخراج فان الاولى ان يحرقوا سحرهم
 وزرورهم وديارهم وكذلك قال الصحابي في مواشيهم اذا لم يمكنهم اخراجها ذبحت ثم احترقت
 واما ما رجوا ان يصير فيا للمسلمين فانهم ان تركوه ليصير للمسلمين حار وان احرقوه عيظا للمشركين
 جاز اسند لا لآية وبما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في اموال بنى النضير وقوله تعالى ﴿وما افاء
 الله على رسوله منهم فاولا وجفتم عليه من خيل﴾ الآية الى الرجوع ومنه الى في الايلاء وقوله
 (فان فاؤا) وافاءه عليه اذا رده عليه والى في مثل هذا الموضع ما صار للمسلمين من اموال
 اهل الشرك فالغنيمة في الجزية في الخراج في لان جميع ذلك مما ملكه الله المسلمين من اموال
 اهل الشرك والغنيمة وان كانت قبا فاتها تختص بمعنى لا يشاركها فيه سائر وجوده الى لانها
 ما اخذ من اموال اهل الحرب عنوة بالقتال فمما ما يجزى فيه سهم الغائبين بعد اخراج
 الحسن لله عز وجل وروى الزهري عن مالك بن اوس بن الحداد عن عمر بن الخطاب
 قال كانت اموال بنى النضير قبا مما افاء الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه نخل
 ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة و كان يتفق منها على اهل
 بقة سنة وما بقى جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله قال ابو بكر فهذا من النى
 الذى حمل الامر به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لاحد فيه حق الا من حمله الى رسول الله
 عليه وسلم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتفق منها على اهلها ويجعل الباقي في الكراع والسلاح وذلك

لما يه الله في كتابه وهو ان المسلمين لم يوجفوا عليه بحبل ولا ركاب ولم يأخذوه غنوة وانما
 اخذوه صلحا وكذلك كان حكم فديك وقرى عربية فيما ذكره الزهري وقد كان للنبي صلى الله عليه
 وسلم من الغنمة الصفي وهو ما كان يصطفيه من جملة الغنمة قبل ان يقسم المال وكان له ايضا
 سهم من الخمس فكان للنبي صلى الله عليه وسلم من التي هذه الحقوق يصرفها في نفقة عياله والباقي في
 ثواب المسلمين ولم يكن لاحد فيها حق الا من يختار هو صلى الله عليه وسلم ان يعطيه وفي هذه الآية دلالة
 على ان كل مال من اموال اهل الشرك لم يقاب عليه المسلمون غنوة وانما اخذوا صلحا انه لا يوضع في بيت
 مال المسلمين ويصرف على الوجوه التي يصرف فيها الخراج والجزية لانه بمنزلة ما صار للنبي صلى الله عليه
 وسلم من اموال بني النضير حين لم يوجف المسلمون عليه ولا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله من اهل
 القرى فله وللرسول ^{فيها} الآية قال ابو بكر بن الله حكم ما لم يوجف عليه المسلمون من التي جعله
 للنبي صلى الله عليه وسلم على ما قدمنا من بيانه ثم ذكر حكم التي الذي اوجف المسلمون عليه فجعله
 لهؤلاء الاصناف وهم الاصناف الخمس المذكورون في غيرها وظاهره يقتضي ان لا يكون
 للغنائم شئ من الامن كان منهم من هذه الاصناف وقال قتادة كانت الغنائم في صدر الاسلام
 لهؤلاء الاصناف ثم نسخ بقوله (واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمس) قال ابو بكر لما فتح
 عمر رضي الله عنه العراق سألهم قوم من الصحابة قسمته بين الغنائم منهم الزبير وبلال وغيرهما فقال ان
 قسمتها بينهم بقي آخر الناس لاشئ لهم واحتج عليهم بهذه الآية الى قوله (والذين جاؤا
 من بعدهم) وشاور عليا وجماعة من الصحابة في ذلك فاشاروا عليه بترك القسمة وان
 يقر اهلها عليها ويضع عليها الخراج فنقل ذلك ووافقته الجماعة عند احتجاجه بالآية وهذا
 يدل على ان هذه الآية غير منسوخة وانها مضمومة الى آية الغنمة في الارضين المفتحة فان
 رأى قسمتها اصلح للمسلمين وارد عليهم قسم وان رأى اقرار اهلها عليها واخذ الخراج
 منهم فيها فعل لانه لو لم تكن هذه الآية ثابتة الحكم في جواز اخذ الخراج منها حتى يستوى
 الآخر والاول فيها لذكروا له واخبروه بنسخها فلما لم يحاجوه بالنسخ دل على نبوت
 حكمها عندهم وحجة دلالتها لديهم على ما استدلبه عليه فيكون تقدير الآيتين مجموعهما
 واعلموا ان ما غنمتم من شئ فان الله خمس في الاموال سوى الارضين وفي الارضين اذا اختار
 الامام ذلك وما افاء الله على رسوله من الارضين فله وللرسول ان يختار تركها على
 ملك اهلها ويكون ذكر الرسول ههنا تفويض الامر عليه في صرفه الى من رأى فاستدل
 عمر رضي الله عنه من الآية بقوله (كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم) وقوله (والذين جاؤا من
 بعدهم) وقال لو قسمتها بينهم لاصارت دولة بين الاغنياء منكم ولم يكن لمن جاء بعدهم من
 المسلمين شئ وقد جعل لهم فيها الحق بقوله (والذين جاؤا من بعدهم) فلما استقر
 عنده حكم دلالة الآية وموافقة كل الصحابة على اقرار اهلها عليها ووضع الخراج بث
 عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان فمسحوا الارضين ووضعوا الخراج على الاوضاع المعلومة
 ووضعوا الجزية على الرقاب وجملاهم ثلاث طبقات اثنى عشر واربعة وعشرين وثمانية

واربعين ثم لم يتعقب فله هذا احد من جاء بعده من الائمة بالفسخ فصار ذلك اتفاقا واختلاف
 اهل العلم في احكام الارضين المفتحة غنوة فقال اصحابنا والثوري اذا افتتحها الامام غنوة
 فهو بالخيار ان شاء قسمها واهلها واموالهم بين الغنائم بعد اخراج الخمس وان شاء
 اقر اهلها عليها وحمل عليها وعليهم الخراج ويكون ملكا لهم ويجوز بيعهم وشراؤهم لها
 وقال مالك مباح اهل الصلح من ارضهم فهو جائز وما افتتح غنوة فانه لا يشتري منهم احد
 لان اهل الصلح من اسام منهم كان احق بارضه وماله واما اهل الغنوة الذين اخذوا غنوة فن
 اسام منهم احررله اسلامه نفسه وارضه للمسلمين لان بلادهم قد صارت قيا للمسلمين وقال
 الشافعي ما كان غنوة فخمسها لاهله واربعه اخماسها للغنائم فمن طاب نقسا عن حقه الامام
 ان يجعلها وقفا عليهم ومن لم يطب نقسا فهو احق بماله قال ابو بكر لا تخلو الارض المفتحة
 غنوة من ان تكون للغنائم لا يجوز للامام صرفها عنهم بحال الا بطيبة من انفسهم او ان
 يكون الامام مخيرا بين اقرار اهلها على املاكهم فيها ووضع الخراج عليها وعلى رقاب اهلها على
 ما فعله عمر رضي الله عنه في ارض السواد فلما اتفق الجميع من الصحابة على تصويب عمر فيما فعله في ارض
 السواد بعد خلاف من بعضهم عليه على اسقاط حق الغنائم عن رقابها دل ذلك على ان الغنائم
 لا يستحقون ملك الارضين ولا رقاب اهلها الا بان يختار الامام ذلك لهم لان ذلك لو كان ملكا
 لهم لما عدل عنهم به الى غيرهم ولنازعو في احتجاجه بالآية في قوله (كيلا يكون دولة بين
 الاغنياء منكم) وقوله (والذين جاؤا من بعدهم) فلما سلم له الجميع رأيه عند احتجاجه
 بالآية دل على ان الغنائم لا يستحقون ملك الارضين الا باختيار الامام ذلك لهم وايضا لا يختلفون
 ان للامام ان يقتل الاسرى من المشركين ولا يستبقهم ولو كان ملك الغنائم قد ثبت فيهم لما كان له
 اتلافه عليهم كما لا يتلف عليهم سائر اموالهم فلما كان له ان يقتل الاسرى وله ان يستبقهم
 فيقسمهم بينهم ثبت ان الملك لا يحصل للغنائم باحراز الغنمة في الرقاب والارضين الا ان يجعلها
 الامام لهم ويدل على ذلك ايضا ما روى الثوري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل
 بن ابي حنيفة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر نصفين نصف للنوابه وحاجته ونصفاين المسلمين
 قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما فلو كان الجميع ملكا للغنائم لما جعل نصفه لنوابه وحاجته
 وقد فتحها غنوة ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة غنوة ومن على اهلها فاقروا على
 املاكهم فقد حصل بدلالة الآية واجماع السلف والسنة تحيير الامام في قسمة الارضين او
 تركها ملكا لاهلها ووضع الخراج عليها ويدل عليه حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق فقيرها ودرهمها ومنعت الشام مداها ودينارها ومنعت
 مصر اربها ودينارها وعدتم كابداتهم شهد على ذلك الخ من ابي هريرة ودمه فاخبر عليه السلام عن منع الناس
 لهذه الحقوق الواجبة لله تعالى في الارضين وانهم يمودون الى حال اهل الجاهلية في منعها وذلك
 يدل على صحة قول عمر رضي الله عنه في السواد وان ما وضعه هو من حقوق الله تعالى التي يجب اداؤها
 فان قيل ليس فيما ذكرت من فعل عمر في السواد اجماع لان حبيب بن ابي ثابت وغيره قد روى

عن عدة من زيد الحماني قال دخل على علي رضي الله عنه بالرحبة فقال لولا ان يصير بعضكم وجوه بعض
 قسمت اسود بينهم **:** فيل له صحيح عن علي رضي الله عنه انه سار على عمر رضي الله عنه بترك قسمة
 السواد واقرار اهل عليه ومع ذلك فانه لا يجوز ان يصح عن علي ما ذكرته لانه لا يخلو من خاطبهم على
 بذلك من ان يكونوا هم الذين فتحوا السواد فاستحووا ملكه وقسمته بينهم من غير خيار
 الامام فيه اوان يكون المخاطبون به غير الذين فتحوه او خاطب به اخبرهم وهم اخلاط منهم
 من شهد فتح اسود ومنهم من لم يشهد وغير جائز ان يكون الخطاب من لم يشهد فتحه لان احدا
 لا يقول ان القسمة تصرف الى غير الغائبين ويخرج منها الغائبون وان يكونوا اخلاط فيهم من
 شهد الفتح واستحق القسمة وفيهم من لم يشهد وهذا مثل الاول لان من لم يشهد الفتح لا يجوز
 ان يسهم له وتقسيم القسمة بينه وبين الذين شهدوه اوان يكون خاطب به من شهد الفتح دون
 غيره فان كان كذلك وكانوا هم المستحقين له دون غيرهم من غير خيار للامام فيه فقير جائز
 ان يجعل حقهم لغيرهم لان بعضهم يضرب وجوه بعض اذ كان اتق الله من ان يترك حقا يجب
 عليه القيام به الى غيره لما وصفت وعلى انه لم يخص هذا الخطاب الذين فتحوه دون غيرهم
 وفي ذلك دليل على فساد هذه الرواية **:** وقد اختلف الناس بعد نبوت هذا الاصل الذي ذكرنا
 وصحة الرواية عن عمر في كافة الصحابة على ترك قسمة السواد واقرار اهل عليه فقال قائلون
 اقرهم على املاكهم وترك اموالهم في ايديهم ولم يسرقهم وهو الذي ذكرناه من مذهب اصحابنا
 وقال آخرون انما اقرهم على ارضهم على انهم وارضهم في المسلمين وانهم غير ملاك ما قال
 آخرون اقرهم على اهلهم احرار والارضون موقوفة على مصالح المسلمين **:** قال ابو بكر ولم
 يختلفوا ان من اسلم من اهل السواد كان حرا وانه ليس لاحد ان يسرقه وقد روي عن علي رضي الله عنه
 ان دهقان اسلم على عهده فقال له ان ائت في ارضك رفعا الجزية عن رأسك واخذناها من
 ارضك وان تحولت عنها فنحن احق بها وكذلك روي عن عمر رضي الله عنه في دهقانه نهر الملك حين
 سلبت فلو كانوا عبيدا لما زال عنهم الرق بالاسلام **:** فان قيل فقد قال ان تحولت عنها فنحن
 احق بها **:** قيل له انما اراد بذلك ان تجز عن عمارتها عمرناها نحن وزرعناها لنا لا يطل
 حقوق اتق قد وجبت للمسلمين في رقابها وهو الخراج وكذلك يفعل الامام عندنا باراضى
 العاجزين عن عمارتها ولما ثبت بما وصفنا ان من اسلم من اهل السواد فهو حر ثبت ان
 ارضهم على املاكهم كما كانت رقابهم مقاة على اصل الحرية ومن حيث جاز للامام عند مخالفتنا
 ان يقطع حق العائين عن رقابها ويجعلها موقوفة على المسلمين بصرف خراجها اليهم جاز
 اقرارها على املاك اهلها وبصرف خراجها الى المسلمين اذ لاحق للمسلمين في اتق ملك ملاكها
 عه بعد ان لا يحصل للمسلمين ملكها وانما حقهم في الحاليين في خراجها لا في رقابها
 بان يملكوها **:** وذكر يحيى بن آدم عن الحسن بن صالح قال سمعنا ان القسمة ما غلب
 عليه المسلمون حتى يأخذوه غنوة بالقتال وان اتق ماصو لحوا عليه قال الحسن
 فاما سوادنا هذا فاما سمعنا انه كان في ايدي النبط فظهر عليهم اهل فارس فكانوا يؤدون

اليهم الخراج فلما ظهر المسلمون على اهل فارس تركوا السواد ومن لم يقاتلهم من الدهاقين
 على حالهم ووضعوا الجزية على رؤس الرجال ومنحوا ما كان في ايديهم من الارضين
 ووضعوا عليهم الخراج وقبضوا على كل ارض ليست في يد احد فكانت صوافي للامام
: قال ابو بكر كانه ذهب الى ان النبط لما كانوا اجارا في مملكة اهل فارس فكانت املاكهم
 ثابتة في ارضهم ثم ظهر المسلمون على اهل فارس وهم الذين قاتلوا المسلمين ولم يقاتلهم
 النبط كانت ارضهم ورقابهم على ما كانت عليه في ايام الفرس لانهم لم يقاتلوا المسلمين فكانت
 ارضهم ورقابهم في معنى ماصولح عليه وانهم انما كانوا يملكون ارضهم ورقابهم لو قاتلهم
 وهذا وجه كان يحتمله الحال لولا ان حاجة عمر لاصحابه الذين سألوه قسمة السواد كانت
 من غير هذا الوجه وانما احتج بدلالة الكتاب دون ما ذكره الحسن **:** فان قيل انما دفع
 عمر السواد الى اهل بطيعة من نفوس الغائبين على وجه الاجارة والاجرة تسمى خراجا
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومراده اجرة العبد المشتري اذ ارد بالعبث **:** قال ابو بكر
 هذا غلط من وجوه احدها ان عمر لم يستطع نفوس القوم في وضع الخراج وترك القسمة
 وانما شاور الصحابة وحاج من طلب القسمة بما اوضح به قوله ولو كان قد استطاع نفوسهم
 لتقل كما نقل ما كان بينه وبينهم من المراجعة والحاجة **:** فان قيل قد نقل ذلك وذكر ما رواه
 اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم قال كنت ربيع الناس فاعطانا عمر ربع السواد فاخذناه ثلاث
 سنين ثم وفد جرير الى عمر بعد ذلك فقال عمر والله لولا اني قاسم مسؤل لكنتم على ما قسم لكم
 فادى ان تردوه على المسلمين ففعل فاجازه عمر بخمسين ديناراً فأتته امرأة فقالت يا امير المؤمنين
 ان قومي صالحوك على امر ولست ارضى حتى يملأ كفي ذهاباً ونحلاً على جبل ذلول
 وتعطى قطيفة حراء قال ففعل **:** قال ابو بكر ليس فيه دليل على انه كان ملكهم رقاب الارضين
 وجائز ان يكون اعطاهم ربع الخراج ثم رأى بعد ذلك ان يقتصرهم على اعطائهم دون
 الخراج ليكونوا اسوة لسائر الناس وكيف يكون ذلك باستعانة من نفوسهم وقد اخبر
 عمر انه رأى رده على المسلمين واظهر انه لا يسمع غيره لما كان عنده انه الاصلح للمسلمين
 واما امر المرأة فانه اعطاها من بيت المال لانه قد كان جائزاً له ان يفعل من غير اخذ ما كان
 في ايديهم من السواد واما قوله ان الخراج اجرة ففسد من وجوه احدها انه لا خلاف ان
 الاجارات لا تجوز الا على مدة معلومة اذا وقعت على المدة وايضا فان اهلها لم يخلوا من
 ان يكونوا عبيدا او احرارا فان كانوا عبيدا فان اجارة المولى من عبده لا تجوز وان كانوا
 احرارا فكيف جاز ان تترك رقابهم على اصل الحرية ولا تترك ارضهم على املاكهم
 وايضا لو كانوا عبيدا لم يجز اخذ الجزية من رقابهم لانه لا خلاف ان العبد لا جزية عليهم
 وايضا لا خلاف ان اجارة النخل والشجر غير جائزة وقد اخذ عمر الخراج من النخل
 والشجر فدل على انه ليس باجرة **:** وقد اختلف الفقهاء في شري ارض الخراج واستيجارها
 فقال اصحابنا لا بأس بذلك وهو قول الاوزاعي وقال مالك اكراه استيجار ارض الخراج

وكره شرك شري أرض الخراج وقال لا تجعل في عتقك صغيرا وذكر لطحاوي عن ابن
 عمر بن الخطاب عن سالم بن بكار قال سأل رجل النبي عن الزرع في أرض الخراج
 فقهاه عن ذلك فقال له قائل فأنك تزرع أنت فيها فقال يا ابن أخي ليس في الشريعة وقول
 الشافعي لا بأس بن يكتري المسلم أرض خراج كما يكتري دوابهم قال والحديث الذي جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدى الخراج ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام
 إنما هو خراج الجزية قال أبو بكر روى عن عبد الله بن مسعود أنه اشترى أرض خراج وروى عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تأخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا قال عبد الله بن مسعود
 وبالمدينة ما بالمدينة وذلك أنه كانت له ضيعة راذان وراذان من أرض الخراج وروى أن
 الحسن والحسين ابني علي رضي الله عنهما اشترى من أرض السواد فهذا يدل على ميتين أحدهما أنها
 أملاك لأهلها وإن في غير مكره للمسلم شراها وروى عن علي بن عمر رضي الله عنهما فيمن أسلم من
 أهل الخراج أنه أن اقام على أرضه أخذ منه الخراج وروى عن ابن عباس أنه كره شري
 أرض أهل الذمة وقال لا تجعل ما جعل الله في عتق هذا الكافر في عتقك وقال ابن عمر مثل
 ذلك وقال لا تجعل في عتقك الصغار قال أبو بكر وخراج الأرض ليس بصغار لانا لانعلم
 خلافا بين السلف أن الذي إذا كانت له أرض خراج فأسلم أنه يؤخذ الخراج من أرضه
 ويستعطف عن رأسه ولو كان صغارا لسقط بالاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم منعت العراق قبيزها
 ودرهمها يدل على أنه واجب على المؤمنين لأنه أخبر عما يمنع المسلمون من حق الله في
 المستقبل الا ترى أنه قال وعدم كابدتم والصغار لا يجب على المسلمين وإنما يجب على
 الكفار للمسلمين وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْجَرُونَ مِنْ حَاجِرِ
 الْبَيْمِ﴾ يعني والله أعلم أن ما أفاض الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول وللذين
 تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يعني الانصار وقد كان اسلام المهاجرين قبل اسلام
 الانصار ولكنه أراد الذين تبوأوا الدار والإيمان من قبل هجرة المهاجرين وقوله تعالى
 ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْجَرُونَ مِنْ حَاجِرِ الْبَيْمِ﴾ فان الحسن يعني أنهم لا يجسدون المهاجرين
 على فضل آتاهم الله تعالى وقيل لا يجسدون في أنفسهم ضيفا ما يستحقونه عليهم وقوله تعالى ﴿وَيُؤْتُونَ
 عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ الخاصة الحاجة فأنى الله عليهم بائناهم المهاجرين
 على أنفسهم فيما يستحقونه عليهم وإن كانوا هم محتاجين اليه فان قيل روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أن رجلا قال له مئ دينار فقال اتفق على نفسك فقال مئ دينار آخر فقال
 اتفق على عيانتك فقال مئ دينار آخر قال تصدق به وإن رجلا جاء بيضة من ذهب
 فقال يا رسول الله تصدق بهذه فاني ما ملك غيرها فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه من
 الشق الآخرة عرضته الى أن أعاد القول فحذرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمها بها فلو أصابه
 لعقرته ثم قال يا بني أحدهم بجميع ما يملك فيتصدق به ثم بعد يتكفف الناس إنما الصدقة عن طهر
 عني وإن رجلا دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب والرجل بحال بدادة فحث النبي

صلى الله عليه وسلم على الصدقة فطرح قوم ثيابا ودرهما فاعطاه نوبين ثم حثهم على الصدقة فطرح الرجل
 أحد نوبيه فانكره النبي صلى الله عليه وسلم ففي هذه الاخبار كراهة الايتار على النفس والامر
 بالانفاق على النفس ثم الصدقة الفضل في قوله إنما كره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لانه لم يتفق منه
 بالصبر على الفقر وخشى أن يتعرض للمسئلة اذا فقد ما يستحقه الا ترى أنه قال يا بني أحدهم
 بجميع ما يملك فيتصدق به ثم بعد يتكفف الناس فأنما كره الايتار لمن كانت هذه حاله فاما
 الانصار الذين اتوا الله عليهم بالايتار على النفس فلم يكونوا بهذه الصفة بل كانوا كما قال الله
 تعالى ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ فكان الايتار منهم افضل من الامساك
 والامساك ممن لا يصبر ويتعرض للمسئلة أولى من الايتار وقد روى محارب بن دثار عن
 ابن عمر قال اهدى لرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رأس شاة فقال ان فلانا وعباله اخرج
 الى هذا منا فبعث به اليه فلم يزل يبعث به واحد الى آخر حتى تداولها تسعة اهل ابيات حتى
 رجعت الى الاول فزلت ﴿ومن يوق شح نفسه﴾ الآية وروى الاعمش عن جامع بن
 شداد عن الاسود بن هلال قال جاء رجل الى عبد الله فقال يا ابا عبد الرحمن قد حفت ان
 تصيبي هذه الآية ﴿ومن يوق شح نفسه﴾ فوالله ما قدر على ان اعطى شيئا اطيق منه
 فقال عبد الله هذا البخل وبأس الشئ البخل ولكن الشح ان تأخذ مال اخلك بغير حق
 وروى عن سعيد بن جبير في قوله تعالى ﴿ومن يوق شح نفسه﴾ قال ادخار الحرام ومنع الزكاة
 آخر سورة الحشر

ومن سورة الممتحنة بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ روى
 أنها نزلت في حاطب بن ابي بلنتة حين كتب الى كفار قريش يتصح لهم فيه فاطلع الله عليه
 على ذلك فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال وما حملك على
 ذلك قال اما والله ما ارتيت في الله منذ اسلمت ولكني كنت امرأ غريبا في قريش وكان لي بمكة
 مال وبنون فاردت ان ادفع بذلك عنهم فقال عمر ابن الخطاب لي يا رسول الله فاضرب عنقه فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم مهلا يا ابن الخطاب انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله قد اطاع على اهل بدر
 فقال اعملوا ما شئتم فاني غافر لكم ﴿حدثنا بذلك عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن بن
 ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الزهري في قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ عن عمرو بن الزبير بمعنى ما قدمناه قال أبو بكر ظاهر ما فعله
 حاطب لا يوجب الردة وذلك لانه لم يزل جازله ليدفع به عن ولده وماله كما يدفع عن
 نفسه بماله عند النية ويستبيح اظهار كلمة الكفر ومثل هذا الظن اذا صدر عنه الكتاب الذي
 كتبه فانه لا وجب الا كفار ولو كان ذلك يوجب الا كفار لاستتابه النبي صلى الله عليه وسلم فلما لم يستتب

وصدقه على ما قال علم ما كان مرتدا أو ناقلا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تظن أنه فعله عن غير تأويل ولا
 فان قيل قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه انما مع عمر من قتله لانه شهد بدرًا وقال ما يدريك
 لعل الله قد اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما كنتم افعلتم فقد غفرت لكم فجعل العلة المانعة من قتله
 كونه من اهل بدر في قوله ليس كما ظننت لان كونه من اهل بدر لا يمنع ان يكون كافرا
 مستحقا للقتل اذا كفر وانما معناه ما يدريك لعل الله قد علم ان اهل بدر وان اذنبوا لا يعمون
 الاعلى التوبة ومن علم الله منه وجود التوبة اذا املهه فغير جائز ان يأمر بقتله او بفعله ما يقطعه
 به عن التوبة فيحوز ان يكون مراده ان في معلوم الله ان اهل بدر وان اذنبوا فان مصيرهم الى
 التوبة والابانة وفي هذه الآية دلالة على ان الخوف على المال والولد لا يبيح التوبة في اظهار
 الكفر وانه لا يكون بمنزلة الخوف على نفسه لان الله نهى المؤمنين عن مثل ما فعل حاطب مع
 خوفه على اهله وماله وكذلك قال اصحابنا انه لو قال الرجل لا قتلن ولديك اولئك كفرون انه
 لا يسمع اظهار الكفر ومن الناس من يقول فيمن له على رجل مال فقال لا اقرلك حتى
 تحط عنى بعضه فحط عنه بعضه لا يصح الخط عنه وجعل خوفه على ذهاب ماله بمنزلة الاكرام على
 الخط وهو في الظن مذهب ابن ابي ليلى وما ذكرناه يدل على صحة قولنا ويدل على ان الخوف
 على المال والاهل لا يبيح التوبة ان الله فرض الهجرة على المؤمنين ولم يعذرهم في التخلف لاجل
 اموالهم واهلهم فقال (قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم)
 الآية وقال (قلوا كنا مستضعفين في الارض قال الم تكن ارض الله واسعة فهاجروا فيها)
 وقوله تعالى (قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه) الآية وقوله (والذين معه)
 قيل فيه الانبياء وقيل الذين آمنوا معه فامر الله الناس بالناسي بهم في اظهار معاداة الكفار
 وقطع الموالاة بينا وبينهم بقوله (ان ابراء منكم وما تعبدون من دون الله كفترا بكم وبدا بيننا
 وبينكم العداوة والبغضاء ابدا) فهذا حكم قد اعيد المؤمنين به وقوله (الاقول ابراهيم لا يه)
 يعني في ان لا يتأسسوا به في الدماء الاب الكافر وانما فعل ابراهيم ذلك لانه اظهر له الايمان
 ووعدته اظهاره فاخبر الله تعالى انه منافق فلما تبين له انه عدو لله تبارا منه فامر الله تعالى
 بالناسي بابراهيم في كل اموره الا في الاستغفار للاب الكافر وقوله تعالى (ربنا لا تجعلنا
 قنطرا للذين كفروا) قال قتادة يعني اظهارهم علينا فيروا بهم على حق وقال ابن عباس
 لا تسلطهم علينا ويقتلون

باب صلة الرحم المشركة

قال الله تعالى (لا تبهاكم الله عن الذين لم يقتلوكم في الدين) الآية روى هشام بن عروة عن
 ابيه عن عائشة ان اسما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ام لها مشركة جاءت تأسى اصلها قال نعم
 صلبها قال ابوبكر وقوله (ان تبهم وتقسطوا اليهم) عموم في جواز دفع الصدقات الى اهل
 الذمة ديس من اهل قتالنا وفيه النهي عن الصدقة على اهل الحرب لقوله (انما تبهاكم الله

عن الذين قاتلوكم في الدين) وقد روى فيه غير ذلك حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الحسن
 قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (لا تبهاكم الله عن الذين لم يقتلوكم في الدين)
 ولم يخرجوكم من دياركم) قال نسخها قوله (فاقتلو المشركين حيث وجدتموهم) وقوله تعالى
 (يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) الآية روى الزهري عن عروة عن المسور
 ابن محزمة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان مما شرط سهيل بن عمرو على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية لا يأبىك ما احدثوا ان كان على دينك الا ردده علينا فرد
 اباحندل على ابيه سهيل بن عمرو ولم يأبىك احد من الرجال الا ردده في تلك المدة وان كان مسلما
 وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط ممن خرج الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يومئذ وهي عاتق خدامها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرجعها فانزل الله
 فيهن (اذا جاءك المؤمنات مهاجرات) الآية قال عروة فاخبرني عائشة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن بهذه الآية (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يابعنك) قالت فن
 اقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد يابعنك كلاما بكلمها والله ما مست
 يدها امرأة من اهل الميابة وروى عكرمة بن عمار عن ابي زميل عن عمر بن الخطاب قال لقد
 صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة يوم الحديبية وجعل لهم ان من لحق بالكفار من المسلمين
 لم يردوه ومن لحق بالمسلمين من الكفار يردونه وروى الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان
 في الصلح يوم الحديبية ان من اسلم من اهل مكة فهو رد اليهم ونزلت سورة الممتحنة بعد الصلح فكان
 من اسلم من نسائهم تسلم ما اخرجك فان كانت خرجت مبرأ من زوجها ورغبة عنه ردت وان
 كانت خرجت رغبة في الاسلام امسكت وردد على زوجها ما اتفق به قال ابوبكر لا يخلو
 الصلح من ان يكون كان خاصا في الرجال دون النساء على الوجه الذي ذكر من رد من جاءهم
 مسلما اليهم وان يكون وقع بديعاعا ثم نسخ عن النساء وهذا اظهر الوجهين وذلك حائر
 عندنا وان لم رد النبي صلى الله عليه وسلم اهل مكة من النساء عليهم لان النسخ حائر بعد التمكن من الفعل
 وان لم يقع الفعل وقوله (يا ايها الذين آمنوا) خطاب للمؤمنين والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 هاجرن اليه لانه هو الذي يتولى امتحانهن دون المؤمنين وقد اريد به المؤمنين عند غيبة النبي صلى الله
 عليه وسلم عن حضرتهم وقوله تعالى (فان علمتموهن مؤمنات) المراد به العلم الظاهر لاحقة
 اليقين لان ذلك لا سبيل لنا اليه وهو مثل قول اخوة يوسف (ان اينك سرق وما شهدنا
 الا بما علمنا) يعنون العلم الظاهر لانهم لم يكن سرق في الحقيقة الا ترى الى قوله (وما كنا للعب
 حافظين) وانما حكموا عليه بالسرقة من جهة الظاهر لما وجدوا الصواع في رحله وهو مثل
 شهادة الشهود الذين ظاهروا العدالة فدنبتهم بالله بالحكم بهامن طريق الظاهر وحمل شهادتهما
 على الصحة وكذلك قول اخبار الآحاد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق وقد اقر الله
 بهذه الآية قبول قول من اظهر لنا الايمان والحكم بصحة ما خبر به عن نفسه فما يب ويه
 وهذا اصل في تصديق كل من اخبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله مثل المرأة اذا خبرت عن

حيضه وطهرها وحبلها ومثل الرجل يقول لامرأته انت طالق اذا حضت او قال اذا طهرت
فيكون قولها مقبولا فيه وقال عطاء بن ابي رباح ونابلهذه الآية (اذا جاءكم المؤمنات) فقال
عطاء ما علمنا ايمانهن الا بما ظهر من قولهن وقال قتادة امتحان ما خرجن الا للدين والريضة
في الاسلام ورحم الله تعالى ورسوله

باب وقوع الفرقة باختلاف الدارين

قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفر لانهن حل لهن
ولا هم يحلون لهن الآية قال ابو بكر في هذه الآية ضرر من الدلالة على وقوع
الفرقة باختلاف الدارين بين الزوجين واختلاف الدارين ان يكون احد الزوجين من اهل
دار الحرب والآخر من اهل دار الاسلام وذلك لان المهاجرة الى دار الاسلام قد صارت
من اهل دار الاسلام وزوجها باق على كفره من اهل دار الحرب فقد اختلفت بهما الداران
وحكم الله بوقوع الفرقة بينهما بقوله (فلا ترجعوهن الى الكفر) ولو كانت الزوجة باقية
لكان الزوج اولى بها بان يكون معه حيث اراد ويدل عليه ايضا قوله (لانهن حل لهن ولا هم
يحلون لهن) وقوله (وانهم ما انفقوا) يدل عليه ايضا لانه امر بدمهرها على الزوج لو كانت
الزوجة باقية لما استحق الزوج رد المهر لانه لا يجوز ان يستحق البضع وبدله ويدل عليه قوله
(ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا انتموهن اجورهن) ولو كان النكاح الاول باقيا لاجازتها
ان ينكح ويدل عليه قوله (ولا تمسكوا بضم الكوافر) والعصمة المنع فهنا ان تمتع من زوجها
لاجل زوجه الحربي واختلف اهل العلم في الحرية تخرج البنا مسلمة فقال ابو حنيفة
في الحرية تخرج البنا مسلمة ولها زوج كافر في دار الحرب قد وقعت الفرقة فيما بينهم ولا عدة
عليها وقال ابو يوسف ومحمد عليها عدة وان اسلم الزوج لم تحل له الانكاح مستقبل وهو قول
الثوري وقال مالك والاوزاعي والليث والشافعي ان اسلم الزوج قل ان تحيض ثلاث حيض
فقد وقعت الفرقة ولا فرق عند الشافعي بين دار الحرب وبين دار الاسلام لاحكام الدارين عند
قال ابو بكر روى قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي قال اذا اسلمت اليهودية والنصرانية
قبل زوجها فهو احق بها ماداموا في دار الهجرة * وروى الشيباني عن السفاح بن مطر
عن داود بن كردوس قال كان رجل من بني تغلب نصراني عنده امرأة من بني تميم نصرانية
فاسلمت المرأة وابى الزوج ان يسلم ففرق عمر بينهما * وروى ليث عن عطاء وطاوس
ومجاهد في النصراني تسلم امرأته قالوا ان اسلم معها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما
وروى قتادة عن مجاهد قال اذا اسلم وهي في عدتها فهي امرأته وان لم تسلم فرق بينهما وروى حجاج
عن عطاء مثله وعن الحسن وابن المسيب مثله وقال ابراهيم ان ابى ان يسلم فرق بينهما وروى عباد
ابن العوام عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها فهي امك
تفسيها قال ابو بكر حصل اختلاف السلف في ذلك على ثلاثة أنحاء فقال علي رضي الله عنه هوا حق بها

ماداموا في دار الهجرة وهذا معناه عندنا اذا كانا في دار واحدة ومتى اختلفت بهما الدار
فصار احدهما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام بانت وقال عمر رضي الله عنه اذا اسلمت وابى الزوج
الاسلام فرق بينهما وهذا ايضا على انهما في دار الاسلام وقال آخرون ممن ذكرنا قوله هي
امرأته مادامت في العدة فاذا انقضت العدة وقعت الفرقة وقال ابن عباس تقع الفرقة باسلامها
وافق فقهاء الامصار على انها لا تسين منه باسلامها اذا كانا في دار واحدة * واختلفوا في وقت
وقوع الفرقة اذا اسلمت ولم يسلم الزوج فقال اصحابنا ان كانا ذميين لم تقع الفرقة حتى
يعرض الاسلام عليه فان اسلم والا فرق بينهما وهو معنى ما روي عن علي وعمر وقالوا ان
كانا حربيين في دار الحرب فاسلمت فهي امرأته ما لم تحض ثلاث حيض فاذا حضت ثلاث
حيض قبل ان يسلم فرق بينهما ويجوز ان يكون من روى عنه من السلف اعتبار الحيض
انما ارادوا به الحربيين في دار الحرب وقال اصحابنا اذا اسلم احد الحربيين وخرج البنا
ابهما كان وبقي الآخر في دار الحرب فقد وقعت الفرقة باختلاف الدارين وقد ذكرنا وجوه
دلائل الآية على صحة هذا القول * ومن الدليل على ذلك قوله (والمحصنات من النساء الا
ما ملكت ايمانكم) قال ابو سعيد الخدري نزلت في سبايا اوطاس كان لهن ازواج في الشرك
واباحهن لهن بالسبي وروى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (والمحصنات من النساء
الا ما ملكت ايمانكم) قال كل ذات زوج فانيما زانا الاماسيت وقال النبي صلى الله عليه وسلم في السبايا
لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضة وافق الفقهاء على جواز وطء
المسبية بعد الاستبراء وان كان لها زوج في دار الحرب اذا لم يسب زوجها معها فلا يخلو
وقوع الفرقة من ان يتعلق باسلامها او باختلاف الدارين على الحد الذي بينا او يحدث الملك
عليها وقد اتفق الجميع على ان اسلامها لا يوجب الفرقة في الحال وتمت ايضا ان حدوث
الملك لا يرفع النكاح بدلالة ان الامة التي لها زوج اذا بيعت لم تقع الفرقة وكذلك اذا
مات رجل عن امة لها زوج لم يكن انتقال الملك الى الوارث رافعا للنكاح فلم يبق وجه
لايقاع الفرقة الا باختلاف الدارين * فان قيل اختلاف الدارين لا يوجب الفرقة لان
المسلم اذا دخل دار الحرب بامان لم يبطل نكاح امرأته وكذلك لو دخل حربي البنا بامان
لم تقع الفرقة بينه وبين زوجته وكذلك لو اسلم الزوجان في دار الحرب ثم خرج احدهما الى
دار الاسلام لم تقع الفرقة فعلمنا انه لا تأثير لاختلاف الدارين في انجاب الفرقة * قيل له
ليس معنى اختلاف الدارين ما ذهب اليه وانما معناه ان يكون احدهما من اهل دار الاسلام
اما بالاسلام او بالذمة والآخر من اهل دار الحرب فيكون حريبا كافرا فاما اذا كانا مسلمين
فهما من اهل دار واحدة وان كان احدهما مقيما في دار الحرب والآخر في دار الاسلام *
فان احتج المخالف لما روى يونس عن محمد بن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول
بعد ست سنين وقد كانت زينب هاجرت الى المدينة وبقي زوجها بمكة مشركا ثم ردها

عنه بالسكاح الاول وهذا يدل على انه لا تأثير لاختلاف الدارين في انقاع الفرة فقال لا يصح الاحتجاج به للمخالف من وجوه احدها انه قال ردها بعدت سنين بالسكاح الاول لانه لا خلاف بين الفقهاء انه لا ترد اليه بالعقد الاول بعد انقضاء ثلاث حصص ومعلوم انه ليس في امدة بها لا تحصى ثلاث حصص في سب سنين فسقط الاحتجاج بمخالف به من هذا الوجه ووجه آخر وهو مروى خالد بن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية تسلم قبل زوجها انها ملك لنفسها فكان من مذهبه ان الفرة قد وقعت باسلامها وغير جائز ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم في قد روادعه والوجه الثالث ان عمرو بن شعيب روى عن ابيه عن حماد بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه زني على ابني العاص سكاك فان فهذا يعارض حديث داود بن الحصين وهو مع ذلك اولى لان حديث ابن عباس ان صح فاما هو بخلاف كونها راحة بعد ما تسلم ولم يعلم حدوث عقدان وفي حديث عمرو بن شعيب الاخبار عن حدوث عقدان بعد اسلامه فهو اولى لان الاول اخبار عن ظاهر الحال والثاني اخبار عن معنى حادث قد علمه وهذا مثل ما نقوله في روية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وحديث يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال فقلنا حديث ابن عباس اولى لانه اخبر عن حال حادثة واخر الآخر عن ظاهر الامر الاول وكحديث زوج بريرة انه كان حرا حين اعتقت ورواية من روى انه كان عدا فكان الاول اولى لاخباره عن حال حادثة علمها واخر الآخر عن ظاهر الامر الاول ولم يعلم حدوث حال اخرى

فصل في النكاح

واما قال وخليفة في المهاجرة انه لا عدة عليها من الزوج اخرى لقوله تعالى (ولا جناح عليكم ان تنكحوهن) فانه نكاحها من غير ذكر عدة وقال في نسق التلاوة (ولا تنكحوا بعضكم بعضا) والعصمة مع فحظر الامتناع من نكاحها لاجل زوجها الحربي والكوافر يجوز ان يتناول الرجال وظاهره في هذا الموضع الرجال لانه في ذكر المهاجرات وايضا اباح النبي صلى الله عليه وسلم وطء المسيية بعد الاستبراء بحضة والاستبراء ليس بعدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عدة الامة حيضتان والمعنى فيها وقوع الفرة باختلاف الدارين وقوله تعالى (واستلوا ما انفقت وما انفقوا) قال معمر عن الزمري يعني رد الصداق واستلوا اهل الحرب مهر المرأة المسلمة اذا حازت اليهم وليستلوا هم ايضا مهر من صارت اليها مسلمة منهم وقال الزمري وما المؤمنون فاقروا بحكم الله واما المشركون فابوا ان يقرروا فانزل الله (وان فاتكم شيء من ازواجكم الى الكفار فعاقبتم فآتوا الذين ذهبت ازواجهم مثل ما انفقوا) فامر المسلمون ان يردوا صداق اذا ذهبت امرأة من مسلمين ولها زوج مسلم ان رد اليه المسلمون صداق امرأته ان كان في ايديهم يردون وان يردوا الى المشركين وروى خفيف عن مجاهد في قوله تعالى (واستلوا ما انفقت) من النسيئة ان يعوض منها وروى زكريا بن ابي زائدة

عن الشعبي قال كانت ربيب امرأة عبد الله بن مسعود من ذكر الله في القرآن (واستلوا ما انفقت وليستلوا ما انفقوا) خرجت الى المؤمنين وروى الاعمش عن ابي الضحى عن مسروق (وان فاتكم شيء من ازواجكم الى الكفار) قال ليس بينكم وبينهم عهد (فعاقبتم) واصبتم غيمة (فآتوا الذين ذهبت ازواجهم مثل ما انفقوا) قال عوضوا زوجها مثل الذي ذهب منه وروى سعيد عن قتادة مثله وزاد يعطى من جميع النسيئة ثم يقسمون غيبتهم وقال ابن اسحاق عن الزمري قال ان فات احدكم اهله الى الكفار ولم يأت من الكفار من تأخذون منه مثل ما اخذ منكم فموضوهم من في ان استبوه وجائز ان تكون هذه الرواية عن الزمري غير مخالفة لما قدمنا من انهم يعوضون من صداق ان وجب عليهم رده الى الكفار وانه انما يجب رده من صداق وجب للكفار اذا كان هناك صداق قد وجب رده عليهم واذا لم يكن صداق رد عليهم من النسيئة وهذه الاحكام في رد المهر واخذ من الكفار ونمويس الزوج من النسيئة او من صداق قد وجب رده على اهل الحرب منسوخ عند جماعة اهل العلم غير ثابت الحكم الاشياء روى عن عطاء فان عبدالرزاق روى عن ابن جريح قال قلت لعطاء ارأيت لو ان امرأة من اهل الشرك جاءت المسلمين فاسلمت أيوض زوجها منها شيئا لقوله تعالى في المنتحة (واؤمروا ما انفقوا) قال انما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل عهده قلت جاءت امرأة الآن من اهل عهده قال نعم يعارض بهذا مذهب عطاء في ذلك وهو خلاف الاجماع فان قيل ليس في القرآن ولا في السنة ما وجب نسخ هذه الاحكام فمن اين وجب نسخها قيل له يجوز ان يكون منسوخا لقوله تعالى (لانا كلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن راض منكم) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تلح مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وقوله تعالى (ولا يأتين بهتان بقرينة بين ايديهم وارجلهن) قال ابن عباس لا يلحقن بازواجهن غير اولادهم وقيل انه قد دخل فيه قذف اهل الاحصان والكذب على الناس وقذفهم بالباطل وما ليس فيهم وسائر ضروب الكذب وظاهر الآية يقتضي جميع ذلك وقوله تعالى (ولا يعضيتك في معروف) روى معمر عن ثابت عن انس قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم على النساء حين بايعهن ان لا عن قتلن يارسول الله ان نساء اسعدنا في الجاهلية فسنعهن في الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا اسعاد في الاسلام ولا اشغار في الاسلام ولا جلب في الاسلام ولا جنب في الاسلام ومن استهب فليس منا وروى عن شهر بن حوشب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يعضيتك في معروف) قال النوح وروى هشام عن حفصة عن ام عطية قالت اخذ علينا في البيعة ان لا نوح وهو قوله تعالى (ولا يعضيتك في معروف) وروى عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت عن صوتين احقين صوت لمب ولهو ومن امير شيطان عند نفمة وصوت عند صبية خمش وجوه وشق جيوب ورة شيطان قال ابو بكر هو عموم في جميع طاعة الله لانها كلها معروف وترك النوح احدا ما يريد بالآية وقد علم الله ان نبيه لا يأمر الا بمعروف الا انه شرط في النهي عن عصيانه اذا امره بالمعروف للالتزام بحد في طاعة

السلطين اذا لم تكن طاعة الله تعالى اذ كان الله تعالى قد شرط في طاعة افضل البشر فعل المعروف وهو في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اطاع محمدا في معصية الخالق سلط الله عليه ذلك المخلوق وفي لفظ آخر ما دام حامدا من الناس داما واما خص النبي صلى الله عليه وسلم بالمخاطبة في قوله تعالى (يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعنك) لان بيعة من اسلم كان مخصوصا بها النبي صلى الله عليه وسلم وعم المؤمنين بذكر الحجة في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) لانه لم يكن يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره الا ترى اننا نمتنع المهاجرة الآن والله اعلم بالصواب .
آخر سورة المتحنة

ومن سورة الصف بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) قال ابو بكر يحنج به في ان كل من الرزم نفسه عبادة او قرية ووجب على نفسه عقد الزمة الوفاء اذ ترك الوفاء به يوجب ان يكون قاتلا مالا يفعل وقد ذم الله فاعل ذلك وهذا فيما لم يكن معصية فاما المعصية فان ايجابها في القول لا يلزمه الوفاء بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين وانما يلزم ذلك فيما عقده على نفسه مما يتقرب به الى الله عز وجل مثل النذور وفي حقوق الاممين العقود التي يتما قدونها وكذلك الوعد بفعل يفعله في المستقبل وهو مباح فان الاولى الوفاء به مع الامكان فاما قول الغافل اني سأفعل كذا فان ذلك مباح له على شريطة استثناء مشيئة الله تعالى وان يكون في عقد ضميره الوفاء ولا جائز له ان يعد وفي ضميره ان لا يفي به لان ذلك هو المحذور الذي نهى الله عنه ومقت فاعله عليه وان كان في عقد ضميره الوفاء به ولم يقرنه بالاستثناء فان ذلك مكروه لانه لا يدري هل يقع منه الوفاء ام لا فغير جائز له اطلاق القول في مثله مع خوف اخلاف الوعد فيه وهو يدل على ان من قال ان فعلت كذا فانا احج او اهدى او اصوم فان ذلك بمنزلة الايجاب بالنذر لان ترك فعله يؤديه الى ان يكون قاتلا مالا يفعل وروى عن ابن عباس ومجاهد انها نزلت في قوم قالوا لو علمنا احب الاعمال الى الله تعالى اسارعنا اليه فلما نزل فرض الجهاد تشاقلوا عنه وقال قتادة نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وابلينا ولم يفعلوا وقال الحسن نزلت في المنافقين وساجهم بالايمان لاظهارهم له وقوله تعالى (ليظهره على الدين كله) من دلائل النبوة لانه اخبر بذلك والمسلمون في ضعف وقلة وحال خوف مستدلون مقهورون فكان تحجيره على ما خبر به لان الاديان التي كانت في ذلك الزمان اليهودية والنصرانية والمجوسية والصابئة وعباد الاصنام من السند وغيرهم فلم تنبئ من اهل هذه الاديان امة الا وقد ظهر عليهم المسلمون فقهرهم وغلبهم على جميع بلادهم وشردهم الى اقصى بلادهم فهذا هو مصداق هذه الآية التي وعد الله تعالى رسوله فيها اظهاره على جميع

الاديان وقد علمنا ان الغيب لا يعلمه الا الله عز وجل ولا يوحى به الا الى رسوله فهذه دلالة واضحة على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف يكون ذلك اظهارا لرسول الله صلى الله عليه وسلم على جميع الاديان واما حدث بعد موته قيل له انما وعد الله رسوله صلى الله عليه وسلم ان يظهر دينه على سائر الاديان لانه قال (هو الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) يعني دين الحق وعلى انه لو اراد رسوله لكان مستقيا لانه اذا اظهر دينه ومن آمن به على سائر الاديان فجاز ان يقال قد اظهر نبيه صلى الله عليه وسلم كان جيشا لو فتحوا بلاد عنوة جاز ان يقال ان الخليفة فتحه وان لم يشهد القتال اذ كان باسره ونجيه لجهنم ففعلوا وقوله تعالى (هل ادلكم على تجارة تبيحكم من عذاب اليم) الى قوله (وفتح قريب) وهذا ايضا من دلائل النبوة لوعده من امر بالنصر والفتح وقد وجد ذلك لمن آمن منهم والله الموفق . آخر سورة الصف

ومن سورة الجمعة بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم) قبل انما سموا اميين لانهم كانوا لا يكتبون ولا يقرؤون الكتابة واراد الاكثر الاعم وان كان فيهم القليل ممن يكتب ويقرأ وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهور هكذا وهكذا واشار باصابعه وقال انا نحن امة امية لانحسب ولا نكتب (رسولا منهم) لانه كان اميا وقال تعالى (الذين ينبعون الرسول النبي الامي) وقيل انما سمي من لا يكتب اميا لانه نسب الى حال ولادته من الام لان الكتابة انما تكون بالاستفادة والتعلم دون الحال التي يجري عليها المولود واما وجه الحكمة في جعل النبوة في امي فانه ليوافق ما تقدمت به البشارة في كتب الانبياء السالفة ولانه ابعد من توهم الاستعانة على ما في به من الحكمة بالكتابة فهذان وجهان من الدلالة في كونه اميا على صحة النبوة ومع ان حاله مشاكلة لحال الامة الذين بعث فيهم وذلك اقرب الى مساواته لو كان ذلك ممكنا فيه فدل بحجزم عما في به على مساواته لهم في هذا الوجه على انه من قبل الله عز وجل وقوله تعالى (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها) الآية روى انه اراد اليهود الذين امروا بتعلم التوراة والعمل بها فتعلموها ثم لم يعملوها فشبهم الله بالحمار الذي يحمل الكتب وهي الاسفار اذ لم يتفهموا بما حملوه كما لا يتفهم الحمار بالكتب التي حملها وهو نحو قوله (انهم الا كالاغنام بل هم اضل سبيلا) وقوله (واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها) الى قوله (كثل الكلب) وقوله تعالى (قل يا ايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء الله من دون الناس) الى قوله (والله عالم الظالمين) روى ان اليهود زعموا انهم اولياء الله من دون الناس فانزل الله هذه الآية واخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انهم ان يمتدحوا ماؤا فقامت الحجة عليهم بها من وجهين احدهما انهم لو كانوا صادقين فيما ادعوا من المنزلة عند الله لتمنوا الموت لان دخول الجنة مع الموت خير من البقاء في الدنيا والثاني انه اخبر انهم لا يمتنونه

فوجد محبرة على ما أخبر به فهذا واضح من دلائل النبوة ﷺ وقوله تعالى ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بُدِئَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية قال أبو بكر رضي الله عنه فعل في يوم الجمعة جماعة صوت كما يفعل في سائر الأفعال ولم يبين في الآية أنها هي وافق المسلمون على أن نبدأ الصلاة التي إذا فعلها مع الإمام جمعة لم يلزمه فعل الظهر معها وهي ركعتان بعد الزوال على شرائط الجمعة وافق الجميع أيضا على أن المراد بهذا النداء هو الأذان ولم يبين في الآية كيفيته وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن زيد الذي رأى في المنام الأذان ورآه عمر أيضا كما رآه ابن زيد وعبيد الله بن زياد صلى الله عليه وسلم وسماعا مذكورة وذكر فيه الترجيع وقد ذكرنا ذلك عند قوله تعالى ﴿وَإِذَا نَادَى إِلَى الصَّلَاةِ﴾ وروى عن ابن عمر والحسن في قوله ﴿إِذَا بُدِئَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ قال إذا خرج الإمام واذن المؤذن فقد بُدِيَ للصلاة وروى الزهري عن السائب بن زيد قال ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن واحد يؤذن إذا قعد على المنبر ثم يقيم إذا نزل ثم أبو بكر كذلك ثم عمر كذلك فلما كان عثمان وفشا الناس وكثروا زاد النداء الثالث وقد روى عن جماعة من السلف انكار الأذان الأول قبل خروج الإمام روى وكيع قال حدثنا هشام بن الغار قال سألت نافعا عن الأذان الأول يوم الجمعة قال قال ابن عمر بدعة وكل بدعة ضلالة وإن رآه الناس حسنا وروى منصور عن الحسن قال النداء يوم الجمعة الذي يكون عند خروج الإمام والذي قبل يحدث وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال إنما كان الأذان يوم الجمعة فيما مضى واحدا ثم الإقامة وأما الأذان الأول الذي يؤذن به الآن قبل خروج الإمام وجلسه على المنبر فهو باطل أول من أحدثه الحجاج وأما ما قلناه أنهم إذا ذكروا إذا نزلوا إذا قعد الإمام على المنبر فإذا نزل أقام على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم رضي الله عنهم وأما وقت الجمعة فإنه بعد الزوال وروى السجستاني وجاروسهل بن سعد وسامية بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة إذا زالت الشمس وروى شعبه عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى بنا عبد الله بن مسعود وأصحابه الجمعة يحيى ثم قال إنما كانت ذلك مخافة الحر عليكم وروى عن عمرو بن عثمان رضي الله عنهما صلى الله عليهما بعد الزوال ولما قال عبد الله أني قدمت مخافة الحر عليكم علمت أنه فعلها على غير الوجه المعتاد المتعارف بينهم ومعلوم أن فعل الفروض قبل أوقاتها لا يجوز لحر ولا لبرد إذا لم يوجد أسبابها ويحتمل أن يكون فعلها في أول وقت الظهر الذي هو أقرب أوقات الظهر إلى الضحى فسماه الراوي يحيى لقربه منه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتسحر فقال إلى القداء المبارك فسماه غداء لقربه من الغداء وكما قال حذيفة تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نهرا والمعنى قريب من النهار ولما اختلف الفقهاء في الذي يلزم من الفرض بدخول الوقت فقال قائلون فرض الوقت الجمعة والظهر بدل منها وقال آخرون فرض الوقت الظهر والجمعة بدل منه استحال أن يفعل البديل إلا في وقت يصح فيه فعل البديل عنه وهو الظهر ولما ثبت أن وقتها بعد الزوال ثبت أن وقت

النداء لها بعد الزوال كسائر الصلوات ﷺ وقوله تعالى ﴿فاسمعوا إلى ذكر الله﴾ قرأ عمر وابن مسعود وأبو الزبير فاسموا إلى ذكر الله قال عبد الله لو قرأت فاسموا سمعت حتى يسقط ردائي ﷺ قال أبو بكر يجوز أن يكون أراد التفسير لأن القراءة كما قال ابن مسعود فلا يحصى الذي كان يلقه ﷺ (إن شجرة الرقوم طعام الأنبياء) فكان يقول طعام النبي فاما عباد قال له طعام الفاجر وأما أراد اهتمامه النبي وقال الحسن ليس يريد به العدو وأما السعي بقلبك وبيتك وقال عطاء السعي الذهاب وقال عكرمة السعي العمل قال أبو عبيدة فاسموا اجيبوا وليس من العدو ﷺ قال أبو بكر الأولى أن يكون المراد بالسعي ههنا خلاص النية والعمل وقد ذكر الله السعي في مواضع من كتابه ولم يكن مراده سرعة المنى منها قوله ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ (وإذا تولى سعى في الأرض) (وإن ليس للانسان إلا ما سعى) وأما أراد العمل وروى العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها واتم تسعون ولكن اتوها وعليكم السكينة والوقار فادركتم فصلوا وما فاتكم فامضوا ولم يفرق بين الجمعة وغيرها وافق فقهاء الأمصار على أنه متى إلى الجمعة على هيئته

فصل

وافق فقهاء الأمصار على أن الجمعة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره لأنهم يجمعون على أن الجمعة لا تجوز في البوادي وماهل الأعراب فقال أصحابنا هي مخصوصة بالأمصار ولا تصح في السواد وهو قول الثوري وعبيد الله بن الحسن وقال مالك تصح الجمعة في كل قرية فيها بيوت متصلة وأسواق متصلة يقدمون رجلا يخطب ويصلي بهم الجمعة أن لم يكن لهم إمام وقال الأوزاعي لا الجمعة إلا في مسجد جماعة مع الإمام وقال الشافعي إذا كانت قرية مجتمعة البناء والمسائل وكان أهلها لا يظفنون عنها الاطمین حاجة وهم أمة من رجلا حرا بالنساء غير مغلوب على عقله وجبت عليهم الجمعة ﷺ قال أبو بكر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع وروى عن علي بن مته وإيضا لو كانت الجمعة جائزة في القرى لورد القلبي متواترا كوروده في فعلها في الأمصار لعموم الحاجة اليه وإيضا لما اتفقوا على امتناع جوارها في البوادي لأنها ليست بمصر وحسب مثله في السواد وروى أنه قيل للحسن أن الحجاج أقام الجمعة بالاهواز فقال لعن الله الحجاج يترك الجمعة في الأمصار ويقيمها في حلاقيم البلاد ﷺ فان قيل روى عن ابن عمر أن الجمعة تجب على من أواه الليل وإن السب بن مالك كان بالطف فرما جمع وربما لم يجمع وقيل من الطف إلى البصرة أقل من أربع فراسخ وأقل من مسيرة نصف يوم ﷺ قيل له إنما هذا كلام في حكمه حكم المصير فرأى ابن عمر أن ما قرب من المصير فحكمه حكمه وتجب على أهل الجمعة وهذا يدل على أنهم لم يكونوا يرون الجمعة إلا في الأمصار أو ما حكمه حكم الأمصار والجمعة ركعتان نقلتها

الامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا وعملا وقال عمر صلاة السفر ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وانما قصرت الجمعة لاجل الخطبة

باب وجوب خطبة الجمعة

قال الله تعالى (فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع) فاقضى ذلك وجوب السعي الى الذكر ودل على ان هناك ذكرا واجبا يجب السعي اليه وقال ابن المسيب فاسموا الى ذكر الله موعظة الامام وقال عمر في الحديث الذي قدمنا انما قصرت الجمعة لاجل الخطبة وروى الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعوا الخطبة فالمهجر الى الجمعة كالذي يهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي شاة ثم الذي يليه كالمهدي دجاجة ثم الذي يليه كالمهدي بيضة ويدل على ان المراد بالذكر هنا هو الخطبة ان الخطبة هي التي تلي النداء وقد امر بالسعي اليه فدل على ان المراد بالخطبة وقد روى عن جماعة من السلف انه اذا لم يخطب صلى اربعا منهم الحسن وابن سيرين وطاوس وابن جبير وغيرهم وهو قول فقهاء الامصار * واختلف اهل العلم فمن لم يدرك الخطبة وادرك الصلاة او بعضها فروى عن عطاء بن ابي رباح في الرجل تقوه الخطبة يوم الجمعة انه يصلي الظهر اربعا وروى سفيان عن ابن ابي نجيح عن مجاهد وعطاء وطاوس قالوا من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا وقال ابن عون ذكر محمد ابن سيرين قول اهل مكة اذا لم يدرك الخطبة يوم الجمعة صلى اربعا قال ليس هذا بشئ * قال ابو بكر ولا خلاف بين فقهاء الامصار والسلف ما خلا عطاء ومن ذكرنا قوله ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى ولم يخالفتهم عطاء وغيره انه لو شهد الخطبة فذهب بتوضأ ثم جاء فادرك مع الامام ركعة انه يصلي ركعتين فلما لم يمنعه فوات الركعة من فعل الجمعة كانت الخطبة اولى واخرى بذلك وروى الاوزاعي عن عطاء ان من ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اثلاثا وهذا يدل على انه فاتته الخطبة وركعة منها وروى عن عبد الله بن مسعود وابن عمر والنس والحسن وابن المسيب والتميمي والشامي اذا ادرك ركعة من الجمعة اضاف اليها اخرى وروى الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى ومن فاتته الركعتان يصلي اربعا * واختلف السلف وفقهاء الامصار فيمن ادرك الامام في التشهد فروى ابو وائل عن عبد الله بن مسعود قال من ادرك التشهد فقد ادرك الصلاة وروى ابن جريج عن عبد الكريم عن معاذ بن جبل قال اذا دخل في صلاة الجمعة قبل التسليم وهو جالس فقد ادرك الجمعة وروى عن الحسن وابراهيم والشامي قالوا من لم يدرك الركوع يوم الجمعة صلى اربعا وقال ابو حنيفة وابو يوسف اذا ادركهم في التشهد صلى ركعتين وقال زفر ومحمد يصلي اربعا وذكر الطحاوي عن ابن ابي عمير عن محمد بن سبابة عن محمد انه قال يصلي

اربعا يقعد في الثنتين الاولين قدر التشهد فان لم يقعد قدر التشهد امرته ان يصلي الظهر اربعا وقال مالك والثوري والحسن بن صالح والشافعي يصلي اربعا الا ان مالكا قال اذا قام يكبر تكبيرة اخرى وقال الثوري اذا ادرك الامام جالسا لم يسلم صلى اربعا بنوى الظهر واحب الى ان يستفتح الصلاة وقال عبد العزيز بن ابي سلمة اذا ادرك الامام يوم الجمعة في التشهد فقد تغير تكبيره فاذا سلم الامام قام فكبر ودخل في صلاة نفسه وان قعد مع الامام بتكبير سلم اذا فرغ الامام ثم قام فكبر للظهر وقال الليث اذا ادرك ركعة مع الامام يوم الجمعة وعنده ان الامام قد خطب قائما يصلي اليها ركعة اخرى ثم يسلم فان اخبره الناس ان الامام لم يخطب وانه صلى اربعا صلى ركعتين وسجد سجدة السهو * قال ابو بكر لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ادرككم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وجب على مدرك الامام في تشهد الجمعة اتباعه فيه والقعود معه ولما كان مدركا لهذا الجزء من الصلاة وجب عليه قضاء الفائت منها بظاهر قوله عليه السلام وما فاتكم فاقضوا والفائت منها هي الجمعة فوجب ان يقضى ركعتين وايضا لما كان مدرك المقيم في التشهد لزمه الاتمام اذا كان مسافرا وكان بمنزلة مدركه في التحريم وجب مثله في الجمعة اذا دخول في كل واحدة من الصلاتين بغير الفرض * فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وفي بعض الاخبار وان ادركهم جلوسا صلى اربعا * قيل له اصل الحديث من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك فقال الزهري وهو راوى الحديث ما ادى الجمعة الا من الصلاة فذكر الجمعة انما هو من كلام الزهري والحديث انما يدور على الزهري مرة يرويه عن سعيد بن المسيب ومرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقد قال حين روى الحديث في صلاة مطلقة ارى الجمعة من الصلاة فلو كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم نص في الجمعة لما قال ما ادى الجمعة الا من الصلاة وعلى ان قوله من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك لادلالة فيه انه اذا لم يدرك ركعة صلى اربعا كذلك قوله من ادرك ركعة من الجمعة فليصنف اليها ركعة اخرى وامامنا روى وان ادركهم جلوسا صلى اربعا فانه لم يثبت انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وجاز ان يكون من كلام بعض الرواة ادرجه في الحديث ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معناه وان ادركهم جلوسا وقد سلم الامام * ولم يختلف الفقهاء ان وجوب الجمعة مخصوص بالاحرار البالغين المقيمين دون النساء والعبيد والمسافرين والعاجزين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اربعة لاجمة عليهم العبد والمرأة والمريض والمسافر واما الاعمى فان اباحنيفة قال لاجمة عليه وجعله بمنزلة المقعد لانه لا يقدر على الحضور بنفسه الا بغيره وقال ابو يوسف ومحمد عليه الجمعة وفرق بينه وبين المقعد لان الاعمى بمنزلة من لا يهتدي الطريق فاذا هدى سعى بنفسه والمقعد لا يمكنه السعي بنفسه ويحتاج الى من يحمله وفرق ابو حنيفة بين الاعمى وبين من لا يعرف الطريق لان الذي لا يعرف وهو بصير اذا ارشد اهتدى بنفسه والاعمى لا يهتدي بنفسه ولا يعرف الارشاد والدلالة ويحتاج لابي يوسف ومحمد بحديث ابي رزين عن ابي هريرة ان ابن ام مكتوم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني ضل رشاش الدار وليس لي قائد يلازمني افعلى رخصة ان لا آتي المسجد

[illegible]

عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم مجانيتمكم وصبيانكم ورفع اصواتكم وصل يوفكم وبيعكم وشراكم واقامة حدودكم وخصوصتكم وجروها يوم جمعكم واجعلوا مطاهركم على ابوابها فهي التي صلى الله عليه وسلم عن البيع في المسجد ولولاي فيه جاز لان النبي تعلق بمعنى في غير العقد

باب السفر يوم الجمعة

قال أصحابنا لأبأس به قبل الزوال وبعد الزوال يخرج من مصره قبل خروج وقت الظهر
حكاه محمد في السير بالأخلاف وقال مالك لأحب له أن يخرج بعد طلوع الفجر وليس بحرام
وبعد الزوال لا ينبغي أن يسافر حتى يصلي الجمعة وكان الأوزاعي والليث والشافعي يكرهون
السفر يوم الجمعة حتى يصلي وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن
عينة عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه ابن رواحة وجعفرًا وزيد
ابن حارثة فتخلف ابن رواحة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلفك قال الجمعة
يا رسول الله اجمع ثم اروح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغدوة في سبيل الله اوروحة
خبر من الدنيا وما فيها قال فراح منطلقا وروى بيان الثوري عن الأسود بن قيس عن أبيه
عن عمر بن الخطاب قال لا تجلس الجمعة عن سفر ولا تعرف احدا من الصحابة خالفه وروى
يحيى بن سعيد عن نافع أن ابنا لعبد الله بن عمر كان بالعقيق على رأس اميال من المدينة فأتى
ابن عمر غداة الجمعة فاخبر بشكواه فانطلق اليه وترك الجمعة وقال عبيد الله بن عمر خرج
سلم من مكة يوم الجمعة وروى عن عطاء والقاسم بن محمد انها كرها أن يخرج يوم الجمعة
في صدر النهار وعن الحسن وابن سيرين قال لأبأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يحضر الجمعة وروى
اسرائيل عن ابراهيم بن مهاجر عن النخعي قال اذا اراد الرجل السفر يوم الخميس فليسافر
غدوة الى ان رفع النهار فان اقام الى العشي فلا يخرج حتى يصلي الجمعة وروى عن عطاء عن عائشة
قالت اذا ادركت ليلة الجمعة فلا يخرج حتى يجمع فهذا مذهب عائشة وابراهيم قال الله تعالى
(هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها) فباح السفر في سائر الاوقات
ولم يخصه بوقت دون وقت : فان قيل هذا واضح في ليلة الجمعة ويوم الجمعة قبل الزوال
واباحة السفر فيهما والواجب ان يكون منها عنه بعد الزوال لانه قد صار من اهل الخطاب
بحضورها لقوله تعالى (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع)
: قيل له لا خلاف ان الخطاب بذلك لم توجه الى المسافرين وفرض الصلاة عندما يتعلق
بآخر الوقت فاذا خرج وصار مسافرا في آخر الوقت علمنا انه لم يكن من اهل الخطاب
بفعل الجمعة : وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فاستمروا في الارض واستنوا من فضل الله)
قال الحسن والضحاك هو اذن ورخصة : قال ابو بكر لما ذكر بعد الحظر كان الظاهر انه اباحه واطلاق
من حظر كقوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) وقيل واستنوا من فضل الله بعمل الطاعة

والدعاء وقيل واستموا من فضل الله بالتصرف في التجارة ونحوها وهو اباحة ايضا وهو اظهر الوجهين
لانه قد حذر البيع في صدر الآية كما امر بالسعي الى الجمعة **﴿﴾** قال ابو بكر طاهر قوله **(واستموا)**
من فضل الله **(اباحة)** للبيع الذي حذر يديا وقال الله تعالى **(وآخرون يضربون في الارض يبتغون)**
من فضل الله **(وآخرون يقاتلون في سبيل الله)** فكان المعنى يبتغون من فضل الله بالتجارة والتصرف
ويدل على انه انما اراد ذلك انه قد عقه بذكر الله فقال **(واذكروا الله كثيرا)** وفي هذه الآية
دلالة على اباحة السفر بعد صلاة الجمعة لانه قال **(فانتشروا في الارض واستموا من فضل الله)**
﴿﴾ وقوله تعالى **(واذا راوا تجارة اولهوا انقضوا اليها)** روى عن جابر بن عبد الله والحسن
قالا راوا غير طعام قدمت المدينة وقد اصابتهم مجاعة وقال جابر اللهم المزامير وقال مجاهد الطبل
(قل ما عند الله) من الثواب على سماع الخطبة وحضور الموعظة **(خير من الهمو ومن التجارة)** **﴿﴾**
قوله تعالى **(وتركوك قائما)** يدل على ان الخطبة قائما روى الاعمش عن ابراهيم ان رجلا سئل علقمة
اكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائما او قاعدا فقال **أستقرأ القرآن (وتركوك قائما)** وروى
حسين عن سالم عن جابر قال قدمت غير من الشام يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فالتصرف الناس ينظرون وبقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثني عشر رجلا فزلت هذه الآية
(وتركوك قائما) وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب فجات
غير فخرج الناس اليها حتى بقي اثنا عشر رجلا فزلت الآية **﴿﴾** قال ابو بكر اختلاف ابن فضيل وابن
ادريس في الحديث الاول عن حسين فذكر ابن فضيل انه قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه
وسلم وذكر ابن ادريس انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ويحتمل ان يريد بقوله نصل
انهم قد حضروا للصلاة منتظرين لها لان من ينظر الصلاة فهو في الصلاة **﴿﴾** وحدثنا عبد الله بن محمد
قال حدثنا الحسن قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا معمر عن الحسن في قوله تعالى **(انقضوا اليها)**
(وتركوك قائما) قال ان اهل المدينة اصابهم جوع وغلاء سعر فقدمت غير والنبي صلى الله عليه
وسلم يخطب يوم الجمعة فسمعوا بها فخرجوا اليها والنبي صلى الله عليه وسلم قائم كما هو قال الله
تعالى **(وتركوك قائما)** قال النبي صلى الله عليه وسلم لو اتبع آخرهم اولهم لالتهب الوادي عليهم
نارا. آخر سورة الجمعة

ومن سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿﴾** اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله **﴿﴾** الى قوله **(اتخذوا ايمانهم)**
جنة فصدوا عن سبيل الله **﴿﴾** قال ابو بكر هذا يدل على ان قوله اشهد يمين لان القوم قالوا نشهد
لعمله الله يميننا بقوله **(اتخذوا ايمانهم جنة)** وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال اصحابنا والثوري
والاوزاعي اشهد واقسم واعزم واحلف كلها ايمان وقال زفر اذا قال اقسم لا فعلن فهو
يمين ولو قال اشهد لا فعلن لم يكن يميننا وقال مالك ان اراد بقوله اقسم اي اقسم بالله فهو يمين

والا فلائتي وكذلك احلف قال ولو قال اعزم لم يكن يميننا الا ان يقول اعزم بالله ولو قال
على نذر او قال نذر الله فهو على مانوى وان لم تكن له نية فكفارته يمين وقال الشافعي
اقسم ليس بيمين واقسم بالله يمين ان ارادها وان اراد الموعد فليست بيمين واشهد بالله
ان نوى اليمين فيمين وان لم ينو يميننا فليست بيمين واعزم بالله ان اراد يميننا فهو يمين وذكر
الربيع عن الشافعي اذا قال اقسم او اشهد او اعزم ولم يقل بالله فهو كقوله والله وان قال
احلف بالله فلائتي عليه الا ان ينوى اليمين **﴿﴾** قال ابو بكر لا يختلفون ان اشهد بالله يمين فكذلك
اشهد من وجهين احدهما ان الله حكى عن المنافقين انهم قالوا نشهد انك لرسول الله ثم جعل
هذا الاطلاق يميننا من غير ان يقرنه باسم الله وقال تعالى **(فشهادة احدهم اربع شهادات)**
بالله **(فبغير عن اليمين بالشهادة على الاطلاق والثاني)** انه لما اخرج ذلك مخرج القسم وجب ان لا يختلف
حكمه في حذف اسم الله تعالى وفي اظهاره وقد ذكر الله تعالى القسم في كتابه فاطهر تارة الاسم
وحذفه اخرى والمفهوم باللفظ في الحالين واحد بقوله **(واقسموا بالله جهد ايمانهم)** وقال
في موضع آخر **(اذ اقسموا ليصبرنها مصحين)** فحذفه تارة اكتفاء بعلم مخاطبين باضماره
واظهره اخرى وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان ابا بكر غير
عند النبي صلى الله عليه وسلم رؤيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اصبت بعضا واخطأت بعضا فقال
ابوبكر اقسمت عليك يا رسول الله لتخبرني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقسم وروى
انه قال والله لتخبرني فحمل النبي صلى الله عليه وسلم قوله اقسمت عليك يميننا فمن الناس من يكره
القسم لقوله لا تقسم ومهم من لا يرى به بأسا وانه انما قال لا تقسم لان عبارة الرؤيا ظن فديقع
فيها الخطاء وهذا يدل ايضا على انه ليس على من اقسم عليه غيره ان يبر قسمه لانه صلى الله
عليه وسلم لم يخبره لما اقسم عليه ليخبره ويدل ايضا على ان من علم تأويل رؤيا فليس عليه الاخبار به
لانه صلى الله عليه وسلم لم يخبر بتأويل هذه الرؤيا وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن
ابيه قال كان ابو بكر قد استعمل عمر على الشام فلقد رأيتني وانا اشد الابل ناقما فلما اراد
ان يرحل قال له الناس تدع عمر ينطلق الى الشام والله ان عمر ليكفيك الشام وهو هنا قال
اقسمت عليك لما اقتت وروى عن ابن عباس انه قال للعباس فيما خاصم فيه عليا من اشياء تركها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بايثاره اقسمت عليك لما سلمته لعلى وقد روى البراء قال امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بابرار القسم وهذا يدل على اباحة القسم وانه يمين وهذا على وجه
الندب لانه صلى الله عليه وسلم لم يبر قسم ابى بكر لما قال اقسمت عليك وعن ابن مسعود وان عباس
وعلقمة وابراهيم وابى العالية والحسن يمين وقال الحسن وابى العالية اقسمت واقسمت بالله سواء

باب من فرط في زكاة ماله

قال الله تعالى **﴿﴾** وانفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت الآية روى عبد الرزاق
قال حدثنا سفيان عن ابى حبيب عن ابى الضحى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال من كان له مال يحب فيه الزكاة ومال يبلغ بيت الله ثم لم يحج ولم يرك سأل الرجعة
وتلا قوله تعالى (واقتنوا تمارة قناتكم) الآية وقد روى ذلك موقوفا على ابن عباس الا ان
دلالة الآية ظهيرة على حصول التفريط بالموت لانه لو لم يكن مفترطا ووجب اداؤه هامين
ماله بعد موته لكانت قد تحولت الى المال فلزم الورثة اخراجها فلما سأل الرجعة علمنا ان
الاداء قائم وانه لا يتحول الى المال ولا يؤخذ من تركته بعد موته الا ان يتبرع به الورثة .
آخر سورة المافاتين

ومن سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ * قال ابو بكر بحتمل
تخصيص النبي بالخطاب وجوها احدها اكتفاء بعلم المخاطبين بان ما خوطب به النبي صلى الله
عليه وسلم خطاب لهم اذ كانوا مأمورين بالاقيداء به الا ما خص به دونهم فخصه بالذكر ثم
عدل بالخطاب الى الجماعة اذ كان خطابه خطابا للجماعة والثاني ان تقديره يا ايها النبي قل لامتك
اذا طلقتم النساء والثالث على العادة في خطاب الرئيس الذي يدخل فيه الاتباع كقوله
تعالى (الى فرعون وملأه) وقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قال ابو بكر روى عن
ابن عمر رضي الله عنه انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال مره فليراجعها ويمسكها حتى تطهر من حيضتها ثم يحيض حيضة اخرى فاذا طهرت
فليفارقتها قبل ان يجامعها او يمسكها فانها العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء رواء نافع
عن ابن عمر * وروى ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع ابن عمر يقول قرأ النبي صلى الله
عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن قال طاهرا من غير جماع * وروى وكيع عن سفيان عن
محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سالم عن ابن عمر انه طلق امرأته في الحيض فذكر ذلك
عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها وهي حامل او غير حامل وفي لفظ
آخر فليطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها * قال ابو بكر بن النبي صلى الله عليه وسلم
مراد الله وقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وان وقت الطلاق المأمور به ان يطلقها طاهرا من غير جماع
او حاملا قد استبان حملها وبين ايضا ان السنة في الايقاع من وجه آخر وهو ان يفصل بين التطليقتين
بحيضة فلو لم يراجعها ثم عدت حتى تطهر ثم تحيض حيضة اخرى ثم تطهر ثم يطلقها ان شاء فدل ذلك على
ان الجمع بين التطليقتين في طهر واحد ليس من السنة وما تعلم احدا باح طلاقها في الطهر بعد الجماع
الاشياء رواء وكيع عن الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها وهي طاهر فقد طلقها للسنة
وان كان قد جمعا وهذا القول خلاف السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف
اجماع الامة الا انه قد روى عنه ما يدل على انه اراد الحامل وهو ما رواه يحيى بن آدم عن
الحسن بن صالح عن بيان عن الشعبي قال اذا طلقها حاملا فقد طلقها للسنة وان كان قد

جامعها فيشبه ان يكون هذا اصل الحديث واغفل بعض الرواة ذكر الحامل * وقوله تعالى
(فطلقوهن لعدتهن) منتظم للواحدة وللثلاث مفرقة في الاطهار لان ادخال اللام يقتضي
ذلك كقوله تعالى (اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل) قد استظم فعلها مكررا عند دلوك
فدل ذلك على تعيين احدها اباحة الثلاث مفرقة في الاطهار وبطلان قول من قال ايقاع
الثلاث في الاطهار المتفرقة ليس من السنة وهو مذهب مالك والاوزاعي والحسن بن صالح
والليث والثاني تفرقها في الاطهار وحظر جمعها في طهر واحد لان قوله (لعدتهن) يقتضي
ذلك لافعل الجميع في طهر واحد كقوله تعالى (لدلوك الشمس) لم يقتض فعل صلاتين في وقت
واحد وانما اقتضى فعل الصلاة مكررة في الاوقات وقول اصحابنا ان طلاق السنة من وجهين
احدهما في الوقت وهو ان يطلقها طاهرا من غير جماع او حاملا قد استبان حملها والاخر
من جهة العدد وهو ان لا يزيد في الطهر الواحد على تطليقة واحدة والوقت مشروط لمن
يعلق في العدة لان من لا عدة عليها بان كان طلقها قبل الدخول فطلاقها مباح في الحيض لقوله تعالى
(لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهنهن فريضة) فاباح طلاقها في كل
حال من طهر او حيض وقد بينا بطلان قول من قال ان جمع الثلاث في طهر واحد من
السنة ومن منع ايقاع الثلاث في الاطهار المتفرقة في سورة البقرة * فان قيل لما حاز طلاق
الحامل بعد الجماع كذلك الحائل يجوز طلاقها في الطهر بعد الجماع * قيل له لاحظ
للنظر مع الاثر واتفاق السلف ومع ذلك فان الفرق بينهما واضح وهو انه اذا طهرت من
حيضتها ثم جامعها لا يدري لعلمها قد حملت من الوطء وعسى ان لا يريد طلاقها ان كانت
حاملًا فليحقه التدم واذا لم يجامعها بعد الطهر فان وجود الحيض علم لبرائة الرحم فيطهرها
وهو على بصيرة من طلاقها * وقوله تعالى ﴿واحصوا العدة﴾ يعني والله اعلم العدة التي
اوجبه الله بقوله تعالى (والمطلقات يتربصن انفسهن اثة قروء) وبقوله (واللاتي ينسن
من الحيض) الى قوله (واللاتي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضع حملهن) لان
جميع ذلك عدد للمطلقات على حسب اختلاف الاحوال المذكورة لهن فيكون احصاؤها
لزمان احدها لما يريد من رحمة وامسك او تسريح وفراق والثاني مراعاة حالها في بقائها
على الحال التي طلقت عليها من غير حدوث حال يوجب استبدال عدتها اليها والثالث لكي
اذا بانئت يشهد على فراقها ويزوج من النساء غيرها ممن لم يكن يجوز له جمعها اليها والثلا
يخرجها من بينها قبل انقضائها * وذكر بعض من صنف في احكام القرآن ان اباحيفة واصحابه
يقولون ان طلاق السنة واحدة وان من طلاق السنة ايضا اذا اراد ان يطلقها ثلاثا طلقها
عند كل طهر تطليقة فذكروا ان الاول هو السنة والثاني ايضا سنة فكيف يكون شئ وخلافه
سنة ولو جاز ذلك لحاز ان يكون حراما جلالا ولو قال ان الثاني رخصة كان اشبه * قال ابو بكر
وهذا كلام من لا تعلق له بمعرفة اصول العبادات وما يجوز ورود منها مما لا يجوز ولا يمنع
احد من اهل العلم جواز ورود العبادة مثله اذ جاز ان يكون السنة في الطلاق ان يخبر بين

إيقاع الواحدة في طهر والاقتصار عليها وبين ان يطلق بعدها في الطهر الثاني والثالث وجميع ذلك مندوب اليه ويكون مع ذلك احد الوجهين احسن من الآخر كما قال تعالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن) ثم قال (وان يستغفرن خير لهن) وخبر الله الحائض في بيته بين احد اشياء ثلاثة وايها فعل كان فرضه وقوله ولو جاز ذلك لجاز ان يكون حلالا حراما يوجب نفى التخيير في شئ من السنن والفروض كما امتنع ان يكون شئ واحد حراما حلالا وعوار هذا القول وفساده اظهر من ان يحتاج الى الاطياب في الرد على فائده وروى نحو قولنا بعينه عن ابن مسعود وجماعة من التابعين وقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن) فيه نهى للزوج عن اخراجها ونهى لها عن الخروج وفيه دليل على وجوب السكنى لها مادامت في العدة لان بيوتهن التي نهى الله عن اخراجها منها هي البيوت التي كانت تسكنها قبل الطلاق فامر بتبقيتها في بيتها ونسبها اليها بالسكنى كما قال (وقرن في بيوتكن) وانما البيوت كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ولهذه الآية قال اصحابنا لا يجوز له ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها ومنعوها من السفر في العدة قال ابو بكر ولا خلاف نعلمه بين اهل العلم في ان على الزوج اسكانها ونفقتها في الطلاق الرجعي وانه غير جائز له اخراجها من بيتها وقوله تعالى (الا ان يأتين بفاحشة مبينة) روى عن ابن عمر قال خروجها قبل انقضاء العدة فاحشة وقال ابن عباس الا ان تبذوا على اهلها فاذا فعلت ذلك حل لهم ان يخرجوها وقال الضحاك الفاحشة المينة عصيان الزوج وقال الحسن وزيد بن اسلم ان تزني فتخرج للحد وقال قتادة الا ان تنشر فاذا فعلت حل اخراجها قال ابو بكر هذه المعاني كلها يحتملها اللفظ وجائز ان يكون جميعها مرادا فيكون خروجها فاحشة واذا زنت اخرجت للحد واذا بذت على اهلها اخرجت ايضا وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس بالاستئصال حين بذت على احمائها فاما عصيان الزوج والنشوز فان كان في البذاء وسوء الخلق اللذين يتعذر المقام معها فيه فحائز ان يكون مرادا وان كانت انما عصت زوجها في شئ غير ذلك فان ذلك ليس بعذر في اخراجها وما ذكرنا من التأويل المراد يدل على جواز انتقالها للمعذر لانه تعالى قد اباح لها الخروج للاعذار التي وصفنا قوله تعالى (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) يدل على انه اذا طلق لغير السنة وقع طلاقه وكان ظلما لنفسه بتعدي حدود الله لانه ذكر ذلك عقب طلاق العدة فبان ان من طلق لغير العدة فطلاقه واقع لانه لو لم يقع طلاقه لم يكن ظلما لنفسه ويدل على انه اراد وقوع طلاقه مع ظلمه لنفسه قوله تعالى عقيب (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) يعني ان يحدث له ندم فلا ينفعه لانه قد طلق ثلاثا وهو يدل ايضا على بطلان قول الشافعي في ان ايقاع الثلاث في كلمة واحدة من السنة لان الله جعله ظلما لنفسه حين طلق ثلاثا وترك اعتبار ما عسى ان يلحقه من الندم بابائنا وحكم النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بطلاقها في الحيض وامره بمراجعتها

لان الطلاق الاول كان خطأ فامره بالرجعة ليقطع اسباب الخطأ ويتدنه على السنة * وزعم قوم ان الطلاق في حال الحيض لا يقع وقد بينا بطلان هذا القول في سورة البقرة من جهة الكتاب والسنة وسؤال يونس بن جبير لابن عمر عن الطلاق في الحيض وذكره لامر النبي صلى الله عليه وسلم اياه بالمراجعة قال قلت فيعتد بها قال فانه ارايت ان عجز واستحتمل * فان احتج محتج بما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عمروة يسئل ابن عمر وابو الزبير يسع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا قال طلق عبدالله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عبدالله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فقال عبدالله فردها على ولم يرها شيا وقال اذا طهرت فليطلق اوليسك قال ابن عمر فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) فقال المحتج فاجبر انه ردها عليه ولم يرها شيا وذلك يدل على ان الطلاق لم يقع في قول الله ليس فيما ذكرت دليل على انه لم يحكم بالطلاق بل دلالة ظاهرة على وقوعه لانه قال وردها على وهو يعني الرجعة وقوله ولم يرها شيا يعني انه لم يبينها منه وقد روى حديث ابن عمر عنه عن انس بن سيرين وابن جبير وزيد بن اسلم ومنصور عن ابي وائل عنه كلهم يقول فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يراجعها حتى تطهر في وقوله تعالى (فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) يعني به مقاربة بلوغ الاجل لاحقيقته لانه لا رجعة بمديولوج الاجل الذي هو انقضاء العدة ولم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها ابتداء الامر ونا بذكر الرجعة بقوله (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا) يعني ان يبذله فراجعها وقوله (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) قال في سورة البقرة (فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف)

باب الاشهاد على الرجعة او الفرقه

قال الله تعالى (فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فامر بالاشهاد على الرجعة والفرقة ايتهما اختار الزوج وقد روى عن عمران بن حصين وطاوس وابراهيم وابي قلابه انه اذا رجع ولم يشهد فالرجعة صحيحة ويشهد بعد ذلك قال ابو بكر لما جعل له الامساك والفرق ثم عقبه بذكر الاشهاد كان معلوما وقوع الرجعة اذا رجع وجواز الاشهاد بعدها اذ لم يحمل الاشهاد شرطا في الرجعة ولم يختلف الفقهاء في ان المراد بالفراق المذكور في الآية انما هو تركها حتى تنقض عدتها وان الفرقه نصح وان لم يقع الاشهاد عليها ويشهد بعد ذلك وقد ذكر الاشهاد عقب الفرقه ثم لم يكن شرطا في صحتها كذلك الرجعة وايضا لما كانت الفرقه حقا له وجازت بغير اشهاد اذ لا يحتاج فيها الى رضا غيره وكانت الرجعة ايضا حقا له وجب ان تجوز بغير اشهاد وايضا لما امر الله بالاشهاد على الامساك او الفرقه

احتياط لهما ونفيا للثمة عنهما اذا علم الطلاق ولم يعلم الرجعة او لم يعلم الطلاق والفرق فلا يؤمن
التجاعد بينهما ولم يكن معنى الاحتياط فنهما مقصودا على الاشهاد في حال الرجعة او الفرقه
بل يكون الاحتياط باقيا وان شهد بعدها وجب ان لا يختلف حكمهما اذا شهد بعد الرجعة
بساعة او ساعتين ولا تعلم بين اهل العلم خلافا في صحة وقوع الرجعة بغير شهود الاشياء روى
عن عطاء فان سفيان روى عن ابن جريج عن عطاء قال الطلاق والنكاح والرجعة بالينة
وهذا محمول على انه مأمور بالشهاد على ذلك احتياطاً من التجاعد لاعلى ان الرجعة لا تصح
بغير شهود الا ترى انه ذكر الطلاق معها ولا يشك احد في وقوع الطلاق بغير بينة وقد روى
شعبة عن مطر الوراق عن عطاء والحكم قال اذا غشيها في المدة ففسيخه رجعة: وقوله تعالى واقبوا
الشهادة لله في امر باقامة الشهادات عند الحكم على الحقوق كلها لان الشهادة هنا اسم
للجنس وان كان مذكورا بعد الامر بالشهاد ذوي عدل على الرجعة لان ذكرها بعده لا يمنع
استعمال اللفظ على عمومته فانظم ذلك معين احدها الامر باقامة الشهادة والآخران اقامة
الشهادة حق لله تعالى وافاد بذلك تأكيده والقيام به

باب عدة الآيسة والصغيرة

قال الله تعالى (واللاني ينس من الحيض من نسائك ان اربتم فعدتم ثلثة اشهر واللائي
لم يحضن) فان بوبكر قد اقصت الآية اثبات الاياس لمن ذكرت في الآية من النساء بلا
ارتياب وقوله تعالى (ان اربتم) غير جائز ان يكون المراد به الارتياب في الاياس لانه قد اثبت
حكم من ثبت اياسها في اول الآية فوجب ان يكون الارتياب في غير الاياس واختلف اهل
العلم في الرتبة المذكورة في الآية فروى مطرف عن عمرو بن سالم قال قال ابي بن كعب
يا رسول الله ان عددا من عدد النساء لم تذكر في الكتاب الصغير والكبار واولات الاحمال
فتر الله تعالى (واللاني ينس من الحيض من نسائك ان اربتم فعدتم ثلثة اشهر واللائي
لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يرضن حملهن) فاخبر في هذا الحديث ان سبب نزول
الآية كان ارتيابهم في عدد من ذكر من الصغير والكبار واولات الاحمال وان ذكر الارتياب
في الآية انما هو على وجه ذكر السبب الذي نزل عليه الحكم فكان معنى واللاني ينس
من الحيض من نسائك ان اربتم فعدتم ثلثة اشهر: واختلف السلف ومن بعدهم من
فقه الامصار في رفع حيضه فروى ابن المسيب عن عمر رضي الله عنه قال ايما امرأة
طلقت فعدت حصة او حيضتين ثم رقت حيضتها فانه ينتظر بها تسعة اشهر فان استبان بها
حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الا شهر ثلاثة اشهر ثم حلت وعن ابن عباس في التي
ارفع حيضها سنة فان تلك الرتبة وروى معمر عن قتادة عن عكرمة في التي تحيض في كل
سنة مرة فان هذه رتبة عدتها ثلاثة اشهر وروى سفيان عن عمرو عن طلوس مثله وروى
عن علي وعثمان وزيد بن ثابت ان عدتها ثلاث حيض وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن حبان انه قال وكان عند جده حبان امرأتان هاشمية والصارية فطلق الانصارية
وهي رضع فمرت به سنة ثم هلك ولم يحض فقات انا ارضه ولم احض فاخضعها الى عثمان فقضى
لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشار علينا بذلك يعني على بن ابي
طالب وروى ابن وهب قال اخبرني بونس عن ابن شهاب بهذه القصة قال وبقيت تسعة اشهر
لا تحيض وذكر القصة فشاور عثمان عليا وزيدا فقالا نرتة لانها ليست من القواعد اللاني
قد ينس من الحيض ولا من الايكار اللاني لم يحض وهي عنده على حيضتها ما كانت من قبل
او كثير وهذا يدل من قولهما ان قوله تعالى (ان اربتم) ليس على ارتياب المرأة ولكنه
على ارتياب الشاكين في حكم عددهن وانها لا تكون آيسة حتى تكون من القواعد اللاني لا رجي
حيضهن وروى عن ابن مسعود مثل ذلك واختلف فقهاء الامصار في ذلك ايضا فقال
ابن عباس في التي يرتفع حيضها لا الاياس منه في المستأنف ان عدتها الحيض حتى تدخل في السن التي
لا تحيض اهلها من النساء فتستأنف عدة الآيسة ثلاثة اشهر وهو قول الثوري واللبث والشافعي
قال مالك تنتظر تسعة اشهر فان لم تحض فحين اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل
الثلاثة اشهر استقبلت الحيض فان مضت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلاثة اشهر
وقال ابن القاسم عن مالك اذا حاضت المطلقة ثم اربت فانما تعد بالتسعة الا شهر من يوم
رقت حيضتها لامن يوم طلفت قال مالك في قوله تعالى (ان اربتم) معناه ان لم تدر واما
تصنمون في امرها وقال الاوزاعي في رجل طلق امرأته وهي شابة فارقت حيضتها
فلم تر شيئا ثلاثة اشهر فانها تعد سنة: قال ابو بكر اوجب الله بهذه الآية عدة
الآيسة ثلاثة اشهر واقتضى ظاهر اللفظ ان تكون هذه العدة لمن قد ثبت
اياسها من الحيض من غير ارتياب كما كان قوله (واللاني لم يحض) لمن ثبت انها لم تحض
وكقوله (واولات الاحمال اجلهن) لمن قد ثبت حملها فكذلك قوله (واللاني ينس) لمن
لم قد ثبت اياسها وتيقن ذلك منها دون من يشك في اياسها ثم لا يحلو قوله (ان اربتم)
من احد وجوه ثلاثة اما ان يكون المراد الارتياب في انها آيسة او ليست بآيسة او الارتياب
في انها حامل او غير حامل او ارتياب المخاططين في عدة الآيسة والصغيرة وغير جائز ان يكون
المراد الارتياب في انها آيسة او غير آيسة لانه تعالى قد اثبت من جعل الشهور عدتها آيسة
والمشكوك فيها لا تكون آيسة لاستحالة مجامعة اليأس للرجاء اذها ضدان لا يجوز اجتماعهما
حتى تكون آيسة من الحيض مرجوا ذلك منها فطل ان يكون المعنى الارتياب في اليأس
ومن جهة اخرى اتفاق الجميع على ان المسنة التي قد تيقن اياسها من الحيض مرادة بالآيسة
والارتياب المذكور راجع الى جميع المخاططين وهو في التي قد تيقن اياسها ارتياب المخاططين
في العدة فوجب ان يكون في المشكوك في اياسها مثله لعموم اللفظ في الجميع وايضا فاذا كانت
عادتها وهي شابة انها تحيض في كل سنة مرة فهذا غير مرتاب في اياسها بل قد تيقن انها
من ذوات الحيض فكيف يجوز ان تكون عدتها سنة مع العلم بانها غير آيسة وانها من
ذوات الحيض وتراخي ما بين الحيضتين من المدة لا يخرجها من ان تكون من ذوات

الحيض فالوجوب عليها عدة الشهور مخالف للكتاب لأن الله تعالى جعل عدة ذوات الأقران الحيض بقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ولم يفرق بين من طالت مدة حيضها أو قصرت ولا يجوز أيضا أن يكون المراد الارتباب في الأياس من الحمل لأن الأياس من الحيض هو الأياس من الحمل وقد دللنا على بطلان قول من رد الارتباب إلى الحيض فلم يبق إلا الوجه الثالث وهو ارتباب المخاطبين على ما روى عن أبي بن كعب حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم حين شك في عدة الآية والصغيرة وإيضالوكان المراد الارتباب في الأياس لكان توجه الخطاب إليهن أولى من توجيهه إلى الرجال لأن الحيض إنما يتوصل إلى معرفته من جهتها ولذلك كانت مصدقة فيه فكان يقول إن ارتبتين أو ارتبتين فلما خاطب الرجال بذلك دونهن علم أنه أراد ارتباب المخاطبين في العدة وقوله تعالى (واللاتي لم يحضن) يعني واللاتي لم يحضن عدتهن ثلاثة أشهر لأنه كلام لا يستعمل بنفسه فلا بد له من ضمير وضميره ما تقدم ذكره مظهر أو هو العدة بالشهور

باب عدة الحامل

قال الله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) قال أبو بكر لم يختلف السلف والخلف بعدم أن عدة المطلقة الحامل أن تضع حملها واختلف السلف في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عباس تمتد الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين وقال عمر وابن مسعود وابن عمر وابن مسعود البدرى وأبو هريرة عدتها الحمل فإذا وضعت حلت للأزواج وهو قول فقهاء الأمصار قال أبو بكر روى إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال من شاء لأعته ما زلت (وأولات الأحمال أجلهن) الأبعد آية المتوفى عنها زوجها قال أبو بكر قد تضمن قول ابن مسعود هذا معنيين أحدهما أنبات تاريخ نزول الآية وانها زلت بعد ذكر الشهور للمتوفى عنها زوجها والثاني أن الآية مكتفية بنفسها في إفادة الحكم على عمومها غير مضممة بما قبلها من ذكر المطلقة فوجب اعتبار الحمل في الجميع من المطلقات والمتوفى عنهن أزواجهن وإن لا يحمل الحكم مقصورا على المطلقات لأنه تخصيص عموم بلا دلالة ويدل على أن المتوفى عنها زوجها داخل في الآية مرادة بها اتفاق الجميع على أن مضي شهور المتوفى عنها زوجها لا يوجب انقضاء عدتها دون وضع الحمل فدل على أنها مرادة بها فوجب اعتبار الحمل فيها دون غيره ولو جاز اعتبار الشهور لأنها مذكورة في آية أخرى لجاز اعتبار الحيض مع الحمل في المطلقة لأنها مذكورة في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وفي سقوط اعتبار الحيض مع الحمل دليل على سقوط اعتبار الشهور مع الحمل وقد روى منصور عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السائب بن بكك أن سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين فتشوقت للنكاح فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال إن تفعل فقد خلا أجلها وروى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال اختلف ابن عباس وأبو هريرة في ذلك

فارس بن عباس كريبا إلى أم سلمة فقالت إن سبيعة وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تزوج وروى محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة أنها وضعت بعد موت زوجها بشهرين فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجي وجعل أصحابنا عدة امرأة الصغير من الوفاة الحمل إذا مات عنها زوجها وهي حامل لقوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ولم يفرق بين امرأة الصغير والكبير ولا بين من يلحقه بالنسب أولا يلحقه

باب السكنى للمطلقة

قال الله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الآية قال أبو بكر اتفق الجميع من فقهاء الأمصار وأهل العراق ومالك والشافعي على وجوب السكنى للمبتوتة وقال ابن أبي ليلى لا سكنى للمبتوتة إنما هي للرجعية قال أبو بكر قوله تعالى (فطلقوهن لمدنهن) قد انتظم الرجعية والمبتوتة والدليل على ذلك أن من بقى من طلاقها واحدة فعليه أن يطلقها للعدة إذا أراد طلاقها بالآية وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يطلقها طاهرا من غير جماع أو حاملا قد استبان حملها ولم يفرق بين التطليقة الأولى وبين الثالثة فإذا كان قوله (فطلقوهن لمدنهن) قد تضمن البائن ثم قال (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) وجب ذلك للجميع من البائن والرجعي قال قيل لما قال تعالى (لا تدرى أعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) وقال (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن معروف أو فاروهن معروف) دل ذلك على أنه أراد الرجعي قال قيل له هذا أحدهما انتظمته الآية ولا دلالة فيه على أن أول الخطاب في الرجعي دون البائن وهو مثل قوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وهو عموم في البائن والرجعي ثم قوله (وبعوتن أحق بردهن) إنما هو حكم خاص في الرجعي ولم يمنع أن يكون قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) عاما في الجميع واحتج ابن أبي ليلى بحديث فاطمة بنت قيس وسنتكم فيه عند ذكر نفقة المبتوتة أن شاء الله تعالى واختلف فقهاء الأمصار في نفقة المبتوتة فقال أصحابنا والثوري والحسن بن صالح لكل مطلقة السكنى والنفقة مادامت في العدة حاملا كانت أو غير حامل وروى مثله عن عمر وابن مسعود وقال ابن أبي ليلى لا سكنى للمبتوتة ولا نفقة وروى عنه أن لها السكنى ولا نفقة لها وقال عثمان البتي لكل مطلقة السكنى والنفقة وإن كانت غير حامل وكان يرى أنها تنقل إن شامت وقال مالك للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملا وروى عنه أن عليه نفقة الحامل المبتوتة إن كان موسرا وإن كان معسرا فلا نفقة لها عليه وقال الأوزاعي والليث والشافعي للمبتوتة السكنى ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملا قال الله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن أنضيقوا عليهن) وقد تضمنت هذه الآية الدلالة على وجوب نفقة المبتوتة من ثلاثة أوجه أحدها أن السكنى لما كانت حقا في مال وقد أوجبه

الله لها نص الكتاب اذ كانت الآية قدسنا ولت المبونة والرجعية فقد اقتضى ذلك وجوب
 النفقة اذ كانت السكنى حقا في مال وهي بعض النفقة والثاني قوله (ولا تضاروهن) والمضارة
 تقع في النفقة كهي في السكنى والثالث قوله (لتضيقوا عليهن) والتضييق قد يكون في النفقة
 ايضا فعليه ان يتفق عليها ولا يضيق عليها **وقوله تعالى** (وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن) **﴿**
 قد انظم المبونة والرجعية ثم لا تحلو هذه النفقة من ان يكون وجوبها لاجل الحمل اولاتها
 محبوسة عليه في بيته فلما اتفق الجميع على ان النفقة واجبة للرجعية بالآية لا للحمل بل
 لانها محبوسة عليه في بيته وجب ان تستحق المبونة النفقة لهذه العلة اذ قد علم ضمير الآية
 في علية استحقاق النفقة للرجعية فصار كقوله فأنفقوا عليهن لعله انها محبوسة عليه
 في بيته لان الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزلة المنطوق به ومن جهة اخرى وهي ان
 نفقة الحامل لا تحلو من ان تكون مستحقة للحمل اولاتها محبوسة عليه في بيته فلو كانت
 مستحقة للحمل لوجب ان الحمل لو كان له مال ان يتفق عليها من ماله كما ان نفقة الصغير
 في مال نفسه فلما اتفق الجميع على ان الحمل اذا كان له مال كانت نفقة امه على الزوج لافي مال
 الحمل دل على ان وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته وايضا كان يجب ان تكون في الطلاق
 الرجعي نفقة الحامل في مال الحمل اذا كان له مال كما ان نفقته بعد الولادة من ماله فلما اتفق
 الجميع على ان نفقتها في الطلاق الرجعي لم يجب في مال الحمل وجب مثله في البائن وكان يجب ان تكون
 نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها في نصيب الحمل من الميراث **﴿** فان قيل فافائدة تخصيص الحامل بالذكر
 في ايجاب النفقة **﴿** قيل له قد دخلت فيه المطلقة الرجعية ولم يمنع نفى النفقة لغير الحامل فكذلك
 في المبونة وانما ذكر الحمل لان مدته قد تطول وتقصّر فاراد اعلامنا وجوب النفقة مع طول
 مدة الحمل التي هي في العدة اطول من مدة الحيض ومن جهة النظر ان الناشئة اذا خرجت
 من بيت زوجها لا تستحق النفقة مع بقاء الزوجية لعدم تسليم نفسها في بيت الزوج ومتى
 عادت الى بيته استحققت النفقة فثبت ان المعنى الذي تستحق به النفقة هو تسليم نفسها في بيت
 الزوج فلما اتفقا ومن اوجب السكنى على وجوب السكنى وصارت بها مسلمة لنفسها
 في بيت زوجها وجب ان تستحق النفقة وايضا لما اتفق الجميع على ان المطلقة الرجعية تستحق
 النفقة في العدة وجب ان تستحقها المبونة والمعنى فيها انها معتدة من طلاق وان شئت قلت
 انها محبوسة عليه بحكم عقد صحيح وان شئت قلت انها مستحقة للسكنى فاي هذه المعاني
 اعتلت به صح القياس عليها ومن جهة السنة ما روى حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان
 عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها طلاقا بائنا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال لا نفقة لك ولا سكنى فان فاطمة بذلك التحق فقال قال عمر بن الخطاب واخبر بذلك
 فقال لسنا بتاركى آية في كتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعالمها او همت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة وروى سفيان عن سلمة عن الشعبي عن
 فاطمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل لها حين طلقها زوجها ثلاثا سكنى ولا نفقة

فذكرت ذلك لابراهيم فقال قد رفع ذلك الى امر فقال لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول
 امرأتهما السكنى والنفقة فقد نص هذان الخبران على ايجاب النفقة والسكنى وفي الاول سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ولو لم يقل ذلك كان قوله لاندع كتاب
 ربنا وسنة نبينا يقتضى ان يكون ذلك نصا من النبي صلى الله عليه وسلم في المجاهبة **﴿** واحتج
 المبطلون للسكنى والنفقة ومن نفى النفقة دون السكنى بحديث فاطمة بنت قيس هذا وهذا
 حديث قد ظهر من السلف التكثير على راويه ومن شرط قبول اخبار الآحاد تعريضها
 من تكثير السلف انكره عمر بن الخطاب على فاطمة بنت قيس في الحديث الاول الذي قدمناه وروى
 القاسم بن محمد ان مروان ذكر لعائشة حديث فاطمة بنت قيس فقالت لا يضرك ان لا تذكر
 حديث فاطمة بنت قيس وقالت في بعضه ما لفاطمة خير في ان تذكر هذا الحديث يعني قولها
 لا سكنى لك ولا نفقة وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس استطالت على آحائها بلسانها
 فامرت بالانتقال وقال ابو سلمة انكر الناس عليها ما كانت تحدث به وروى الاصحاح عن
 ابي سلمة ان فاطمة كانت تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها اعتدي في بيت
 ابن ام مكتوم قال وكان محمد بن اسامة يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك **﴿** وماها
 بما كان في يده فلم يكن ينكر عليها هذا التكثير الا وقد علم بطلان ما روى عن عمر بن
 رزيق عن ابي اسحاق قال كنت عند الاسود بن يزيد في المسجد فقال الشعبي حديثي فاطمة
 بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا سكنى لك ولا نفقة قال فرمما الاسود نخسا
 ثم قال وبك أحدث بمثل هذا قد رفع ذلك الى عمر فقال لسنا بتاركى كتاب ربنا وسنة
 نبينا لقول امرأة لاندري لعلمها كذبت قال الله تعالى **﴿** لا تخرجوهن من بيوتهن **﴿** وروى الزهري
 قال اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان فاطمة بنت قيس ائتت بنت اخيها وقد طلقها زوجها بالانتقال
 من بيت زوجها فانكر ذلك مروان فارسل الى فاطمة يستلها عن ذلك فذكرت ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم افأها بذلك فانكر ذلك مروان وقال قال الله تعالى **﴿** لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن **﴿**
 قالت فاطمة انما هذا في الرجعي لقوله تعالى **﴿** لا تدرى لعلم الله يحدث بعد ذلك امرا فاذا بلغن اجلهن
 فامسكوهن بمعروف **﴿** فقال مروان لم اسمع بهذا الحديث من احد قبلك **﴿** اخذ بالعصمة
 التي وجدت الناس عليها فقد ظهر من هؤلاء السلف التكثير على فاطمة في روايتها لهذا
 الحديث ومعلوم انهم كانوا لا ينكرون روايات الافراد بالنظر والمقايضة فلو لا انهم قد علموا
 خلافة من السنة ومن ظاهر الكتاب لما انكروه عليها وقد استفاض خبر فاطمة في الصحابة
 فلم يعمل به منهم احدا لاشياء روى عن ابن عباس رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء عن
 ابن عباس انه كان يقول في المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها لا نفقة لهما ونعتدان حيث
 شامتا فهذا الذي ذكرنا في رد خبر فاطمة بنت قيس من جهة ظهور التكثير من السلف
 عليها وفي روايتها ومعارضة حديث عمر اياه يلزم الفرقين من نفاة السكنى
 والنفقة ومن نفى النفقة وانبت السكنى وهولان نفى النفقة دون السكنى الزم لانهم قد تركوا

حديثها في نفق السكني لعله اوجبت ذلك فذلك الملة بعينها هي الموجبة لتلك حديثها في نفق النفقة *
 فان قيل انما يقبل حديثها في نفق السكني لمخالفة لظاهر الكتاب وهو قوله تعالى (اسكنوهن
 من حيث سكنتم) * قيل له فباحتجت هي في ان ذلك في المطلقة الرجعية ومع ذلك فان جاز
 عليها الوهم والغلط في روايتها حديثا مخالفا للكتاب فكذلك سبيلها في النفقة * وللحديث
 عندنا وجه صحيح يستقيم على مذهبا فيارونه من نفق السكني والنفقة وذلك لانه قد روى انها
 استطالت بلسانها على احمائها فامرورها بالانفصال وكانت سبب القلة وقال الله تعالى (لا تخرجوهن
 من بيوتهن ولا تخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة) وقد روى عن ابن عباس في تأويله ان
 نستطيع على اهله فيخرجوها فلما كان سبب القلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة فسقطت
 نفقتها وسكنها جميعا فكانت الملة الموجبة لاسقاط النفقة هي الموجبة لاسقاط السكني وهذا
 يدل على صحة اصلنا الذي قدمنا في ان استحقاق النفقة متعلق باستحقاق السكني * فان قيل ليست النفقة
 كالسكني لان السكني حق لله تعالى لا يجوز تراضيهما على اسقاطها والنفقة حق لها ولورثتها باسقاطها
 لسقطت * قيل له لا فرق بينهما من الوجه الذي وجب قياسها عليها وذلك لان السكني فيها
 معنيان احدهما حق لله تعالى وهو كونها في بيت الزوج والآخر حلالها وهو ما يلزم في المال من اجرة
 البيت ان لم يكن له ولورثتها بان تعطى هي الاجرة وتسقطها عن الزوج جاز فمن حيث هي حق
 في المال قد استويا به واختلفوا في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس وابن مسعود
 وابن عمر وشريح وابو المالكة والشعبي وابراهيم نفقتها من جميع المال وقال ابن عباس وجابر بن الزبير
 والحسن وابن المسيب وعطاء لانه حق لها في مال الزوج بل هي على نفسها واختلف فقهاء
 الامصار ايضا في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف وذرير ومحمد لاسكني لها ولا نفقة في مال
 الميت حاملا كانت او غير حامل وقال ابن ابي ليلى نفقتها في مال الزوج بمنزلة الدين على الميت
 اذا كانت حاملا وقال مالك نفقتها على نفسها وان كانت حاملا ولها السكني ان كانت الدار
 للزوج وان كان عليه دين فالمرأة احق بسكنائها حتى تنقضي عدتها وان كانت في بيت بكراه
 فخرجوها لم يكن لها سكني في مال الزوج هذه رواية ابن وهب وقال ابن القاسم عن مالك
 لانه حق لها في مال الزوج الميت ولها السكني ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين فهي احق بالسكني
 من الفرما وبيع الفرما ويشترط السكني على المشتري وقال الاشجعي عن الثوري اذا كانت حاملا انفق
 عليها من جميع المال حتى تضع فاذا وضعت انفق على الصبي من نصيبه وروى المعافى عنه ان نفقتها من
 حصنها وقال الاوزاعي في المرأة بموت زوجها وهي حامل فلا نفقة لها وان كانت ام ولد فلها النفقة
 من جميع المال حتى تضع وقال الليث في ام الولد اذا كانت حاملا منه فانه ينفق عليها من جميع
 المال فان ولدت كان ذلك في حظ ولدها وان لم تلد كان ذلك ديناً يتبعه وقال الحسن بن صالح
 للمتوفى عنها زوجها النفقة من جميع المال وقال الشافعي في المتوفى عنها زوجها قولين احدهما لها
 السكني والنفقة والآخر لاسكني لها ولا نفقة * قال ابو بكر قد اتفق الجميع على ان لا نفقة
 للمتوفى عنها زوجها غير الحامل ولا سكني فوجب ان تكون الحامل مثلها لاتفاق الجميع على

ان هذه النفقة غير مستحقة للحمل الا ترى ان احدا منهم لم يوجبها في نصيب الحمل من الميراث
 وانما قالوا فيه قولين قائل يجعل نفقتها من نصيبها وقائل يجعل النفقة من جميع مال الميت
 ولم يوجبها احد في حصة الحمل فلما لم يحب النفقة لاجل الحمل ولم يجوز ان تكون مستحقة
 لاجل كونها في العدة لانها لو وجبت للعدة لوجبت لغير الحامل فلم يبق وجه تستحق به
 النفقة وايضا لما تستحق السكني في مال الزوج بدلائل قد قامت عليه لم تستحق النفقة وايضا
 فان النفقة اذا وجبت فاما تحجب حالا فخالا فلما مات الزوج انتقل ميراثه الى الورثة وليس
 للزوج مال في هذه الحال وانما هو مال الوارث فلا يجوز ايجابها عليهم * فان قيل نصير بمنزلة
 الدين * قيل له الدين الذي يثبت في ميراث المتوفى النما يثبت باحد وجهين اما ان يكون ثابتا
 على الميت في حياته او يتعلق وجوبه بسبب كان من الميت قبل موته مثل الخبايا وحفر البئر اذا وقع فيها
 انسان بعد موته والنفقة خارجة عن الوجهين فلا يجوز ايجابها في ماله لعدم السبب الذي به تعلق وجوب
 النفقة وعدم ماله زواله الى الورثة الا ترى ان السكاح قد يبطل بالموت وان ملك الميت قد زال الى الورثة فلم
 يبق لاجاب النفقة وجه الا ترى ان غير الحامل لا نفقة لها بهذه العلة * فان قيل قال الله تعالى
 (وان كن اولات حمل فانتظرن) وهو عموم في المتوفى عنها زوجها والمطلقة كما كان
 قوله (واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن) عموما في الصنفين * قيل له هذا غلط من
 قبل ان قوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) خطاب للازواج
 وكذلك قوله تعالى (وان كن اولات حمل فانتظرن) خطاب لهن وقد زال عنهم
 الخطاب بالموت ولا جاز ان يكون ذلك خطبا لغير الازواج فلم تقتض الآية ايجاب نفقة
 المتوفى عنها زوجها بحال * وقوله تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) قد انتظم الدلالة على
 احكام منها انها ادا رضيت بان ترضعه باجر مثلها لم يكن للاب ان يسترضع غيرها لامر الله اياه باعطاء
 الاجر اذا ارضعت ويدل على ان الام اولى بحضنة الولد من كل احد ويدل على ان الاجرة
 انما تستحق بالفراغ من العمل ولا تستحق بالعقد لانه اوجه ابد الرضاع بقوله (فان ارضعن لكم
 فأتوهن اجورهن) وقد دل على ان لبن المرأة وان كان عينا فقد اجرى مجرى المتافع
 التي تستحق بمقود الاجارات ولذلك لم يجوز ايجابها ببيع لبن المرأة كما لا يجوز عقد البيع على
 المتافع وفارق لبن المرأة بذلك لبن سائر الحيوان الا ترى انه لا يجوز استيجار شاة لرضاع
 صبي لان الاعيان لا تستحق بمقود الاجارات كاستيجار النخل والشجر * وقوله تعالى (واتروا
 بينكم بمعروف) يعني والله اعلم لا تشتط المرأة على الزوج فيما تطلبه من الحرية ولا تقصر
 الزوج لها عن المقدار المستحق * وقوله تعالى (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) قيل انه
 اذا طلبت المرأة اكثر من اجر مثلها ورضيت غيرها بان تأخذ باجر مثلها فللزوجة ان يسترضع
 الاجنية ويكون ذلك في بيت الام لانها احق بامساكها والكون عنده * وقوله تعالى (لينفق
 ذو سعة من سعته) يدل على ان النفقة تفرض عليه على قدر امكانه وسعته وان نفقة المعسر
 اقل من نفقة الموسر * وقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله) قيل ممنا

من ضيق عليه رزقه فليفتق بما آتاه الله يعني والله اعلم انه لا يكلف نفقة الموسر في هذه الحال بل على قدر امكانه يفتق **﴿ولا يكلف الله نفسا الا ما آتاها﴾** فيه بيان ان الله لا يكلف احدا ما لا يطيق وهذا وان كان قد علم بالعقل اذ كان تكليف ما لا يطيق قيحا وسفها فان الله ذكره في الكتاب تأكيدا لحكمه في العقل وقد تضمن معنى آخر من جهة الحكم وهو الاخبار بانه اذا لم يقدر على النفقة لم يكلفه الله الاتفاق في هذه الحال واذا لم يكلف الاتفاق في هذه الحال لم يحز التفريق بينه وبين امراته لعجزه عن نفقتها وفي ذلك دليل على بطلان قول من فرق بين العاجز عن نفقة امراته وبينها **﴿فان قيل فقد آتاه الطلاق فعليه ان يطلق﴾** قيل له قد بين انه لم يكلفه النفقة في هذه الحال فلا يجوز اجباره على الطلاق من اجلها لان فيه ايجاب التفريق بشئ لم يجب وايضا فانه اخبر انه لم يكلفه من الاتفاق الا ما آتاه والطلاق ليس من الاتفاق فلم يدخل في اللفظ وايضا انما اراد انه لا يكلفه ما لا يطيق ولم يرد انه يكلفه كل ما يطيق لان ذلك مفهوم من خطاب الآية **﴿وقوله تعالى ﴿سيجعل الله بعد عسر يسرا﴾ يدل على انه لا يعرق بينهما من اجل عجزه عن النفقة لان العسر رجح له اليسر﴾** آخر سورة الطلاق

ومن سورة التحريم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك﴾** روى في سبب نزول الآية وجوه احدها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويأكل عند زينب فتواطأت عائشة وحفصة على ان تقولانه نجد منك ريح المغافير قال بل شربت عندها عسلا وان اعودله فزلت **﴿يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك﴾** وقيل انه شرب عند حفصة وقيل عند سودة وانه حرم المسمل وفي بعض الروايات والله لا اذوقه وقيل انه اصاب مارية القبطية في بيت حفصة فعملت به فجرت منه فقال لها الارضين ان احرمها فلا اقربها قالت بلى فحرمها وقال لا تذكرى ذلك لاحد فذكرته لعائشة فاطهره الله عليه واتزل عليه **﴿يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك﴾** الآية روى محمد بن اسحاق عن الزمري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب بذلك **﴿قال ابو بكر وجائز ان يكون الامران جميعا قد كانا من تحريم مارية وتحريم المسمل الا ان الاظهر انه حرم مارية وان الآية فيها نزلت لانه قال (تبني مرضات ازواجك) وليس في ترك شرب المسمل رضا زواجه وفي ترك قرب مارية رضا عن فروى في المسمل انه حرمه وروى انه حلف ان لا يشربه واما مارية فكان الحسن يقول حرمها وروى الشعبي عن مسروق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم آتى وحرم قيل له الحرام حلال واما البين فقد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقال مجاهد وعطاء حرم جائزته وكذلك روى عن ابن عباس وغيره من الصحابة واما قول من قال انه حرم وحلف ايضا فان ظاهر الآية لا يدل عليه وانما فيها التحريم فقط فقير جائز ان يلحق بالآية ما ليس فيها فوجب ان يكون التحريم بينا**

لا يحجب الله تعالى فيها كفارة بين بطلاق لفظ التحريم ومن الناس من يقول لا فرق بين التحريم واليمين لان اليمين تحريم للمحلوف عليه والتحريم ايضا يمين وهذا عند اصحابنا يختلف في وجهه ويتفق في وجه آخر فالوجه الذي يوافق اليمين فيه التحريم ان الحث فيهما يوجب كفارة اليمين والوجه الذي يختلفان فيه انه لو حلف ان لا يأكل هذا الرغيف فاكل بعضه لم يحث ولو قال قد حرمت هذا الرغيف على نفسي فاكل منه اليسير حث ولزمته الكفارة لانهم شبهوا تحريمه الرغيف على نفسه بمنزلة قوله والله لا اكلت من هذا الرغيف شئ تشبهاله بسائر ما حرمه الله من الميتة والدم انه اقتضى تحريم القليل منه والكثير **﴿واختلف السلف في الرجل يحرم امراته فروى عن ابي بكر وعمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر ان الحرام يمين وهو قول الحسن وابن المسيب وجابر بن زيد وعطاء وطاوس وروى عن ابن عباس رواية مثله وروى عنه غير ذلك وعن علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رواية وابن عمر رواية وابي هريرة وجماعة من التابعين قالوا هي ثلاث وروى خفيف عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس انه كان يقول في الحرام بمنزلة الظهار وروى منصور عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال النذر والحرام اذا لم يسم مغلظة فتكون عليه رقة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وروى ابن جبير عن ابن عباس ايضا اذا حرم الرجل امراته فهي يمين يكفرها اموالكم في رسول الله اسوة حسنة وهذا محمول على انه اذا لم تكن له نية فهو بمنزلة يمين وانه ان اراد الظهار كان ظهارة وقال مسروق ما بالي اياها حرمت او قصعة من تريد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ما بالي حرمت امرأتي او ماء فرانا **﴿قال ابو بكر وليس فيه دلالة على انهم لم يروه يمينا لانه لا جائز ان يكون قولهما في تحريم التريد والماء يمين فكأنهما لم يريا ذلك طلاقا وكذلك نقول انه ليس بطلاق الا ان ينويه فلم تظهر مخالفة هذين لمن ذكرنا قولهم من الصحابة واتفاقهم على ان هذا القول ليس بلفظ وانه اما ان يكون يمين او طلاقا او ظهارة **﴿واختلف فقهاء الامصار في الحرام فقال اصحابنا ان نوى الطلاق فواحدة بائنة الا ان ينوي ثلاثا وان لم ينو طلاقا فهو يمين وهو مول وذكر ابن سبعة عن محمد انه ان نوى ظهارة لم يكن ظهارة لان الظهار اصله بحرف التشبيه وروى ابن سباج عن ابي يوسف في اختلاف زفر وابي يوسف انه ان نوى ظهارة كان ظهارة وقال ابن ابي ليلى هي ثلاث ولا اسأله عن نيته وقال مالك فيما ذكر عنه ابن القاسم الحرام لا يكون يمين في شئ الا ان يحرم امراته فيلزمه الطلاق وهو ثلاث الا ان ينوي واحدة او اثنين فيكون على مانوى وقال الثوري ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بائنة وان نوى يميناً فهي يمين يكفرها وان لم ينو فرقة ولا يميناً فليس بشئ هي كذبة وقال الاوزاعي هو على مانوى وان لم ينو شئاً فهو يمين وقال عثمان البني هو بمنزلة الظهار وقال الشافعي ليس بطلاق حتى ينوي فاذا نوى فهو طلاق على ما اراد من عدده وان اراد تحريمها بلا طلاق فعليه كفارة يمين وليس بمول **﴿قال ابو بكر قد جعل اصحابنا التحريم يميناً اذا لم تقارنه********

نية الطلاق اذا حرم امرأته فيكون بمنزلة قوله لها والله لا اقربك فيكون موليا واما اذا حرم غير امرأته من المأكول والمشروب وغيرها فانه بمنزلة قوله والله لا أكل منه والله لا اشرب منه ونحو ذلك لقوله تعالى (لم تحرم ما احل الله لك) ثم قال (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) فجعل التحريم بينا فصارت اليمين في مضمون لفظ التحريم ومقتضاه في حكم الشرع فاذا اطلق كان محمولا على اليمين الا ان ينوى غيرها فيكون مانويا فاذا حرم امرأته واراد الطلاق كان طلاقا لاحتمال اللفظه وكل لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غيره فانه متى اراد به الطلاق كان طلاقا والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لركانة حين طلق امرأته البتة بالله ما اردت الا واحدة فمضمون ذلك معنيين احدهما ان كل لفظ يحتمل الثلاث ويحتمل غيرها فانه متى اراد الثلاث كان ثلاثا لولا ذلك لم يستحلفه عليها والثاني انه لم يلزمه الثلاث بوجود اللفظ وجعل القول قوله للاحتمال فيه فصار ذلك اصلا في ان كل لفظ يحتمل الطلاق وغيره اما لا يحمله طلاقا لا بمقارنة الدلالة لارادة الطلاق وما يدل على ان اللفظ المحتمل للطلاق يجوز ايقاع الطلاق به وان لم يكن طلاقا في نفسه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتدي ثم راجعها فوقع الطلاق بقوله اعتدي لاحتماله ولا تعلم احدا من السلف منع ايقاع الطلاق بلفظ التحريم ومن قال منهم هو يمين فانما اراد به عندنا اذا لم تكن له نية الطلاق ولم تقارنه دلالة الحال وزعم مالك ان من حرم على نفسه شيئا غير امرأته انه لا يلزمه بذلك شيء وان ذلك ليس بيمين وقد ذكرنا ما اقتضى قوله تعالى (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) من كونه يمينا لقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وانه لا يجوز اسقاط موجب هذا اللفظ من كون الحرام يمينا برواية من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف ان لا يشرب العسل اذ غير جائز الاعتراض على حكم القرآن بخبر الواحد ولان من روى اليمين يجوز ان يكون انما عني به التحريم وحده اذ كان التحريم يمينا ويدل من جهة النظر على ان التحريم يمين ان المحرم للشيء على نفسه قد اقتضى لفظه ايجاب الامتناع منه كالايشياء المحرمة وذلك في معنى النذر وقول القائل لله على ان لا افعل ذلك فلما كان النذر يمينا بالسنة واتفاق الفقهاء وجب ان يكون تحريم الشيء بمنزلة النذر فتجب فيه كفارة يمين اذا حث كما تجب في النذر وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم ناركم) روى عن علي في قوله (قوا انفسكم واهليكم) قال علموا انفسكم واهليكم الخير وقال الحسن تعلمهم وتأمرهم ونههم قال ابو بكر وهذا يدل على ان علينا تعليم اولادنا واهلنا الدين والخير وما لا يستغنى عنه من الآداب وهو مثل قوله تعالى (وأمر اهلك بالصلوة واصطبر عليها) ونحو قوله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم (وانذر عشيرتك الاقربين) ويدل على ان للاقرب فالاقرب مناسبه في لزومنا تعليمهم وامرهم بطاعة الله تعالى ويشهد له قول النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومعلوم ان الراعي كاعليه حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذلك عليه تأديبه وتعليمه وقال عليه السلام فالرجل راع على اهله وهو مسؤول عنهم والامير راع على رعيته وهو مسؤول عنهم وحدثنا

مطلب
يجب علينا تعليم
اولادنا واهلنا

عبد الباقي بن قانع قال حدثنا اسماعيل بن الفضل بن موسى قال حدثنا محمد بن عبد الله بن حفص قال حدثنا محمد بن موسى السعدي عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حبل والد ولدا خيرا من ادب حسن وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا الحضرمي قال حدثنا جبارة قال حدثنا محمد بن الفضل عن ابيه عن عطاء عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حق الولد على والده ان يحسن اسمه ويحسن ادبه وحدثنا عبد الباقي قال حدثنا عبد الله بن موسى بن ابي عثمان قال حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا محمد بن ربيعة قال حدثنا محمد بن الحسن بن عطية قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ اولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة واذا بلغوا عشر سنين فاضرهم عليها وفرقوا بينهم في المضاجع وقوله تعالى (يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم ومأواهم جهنم) قال الحسن اكثر من كان يصيب الحدود في ذلك الزمان المنافقون فامر ان يغلظ عليهم في اقامة الحد وقيل جهاد المنافقين بالقول وجهاد الكفار بالحرب قال ابو بكر فيه الدلالة على وجوب الغلظة على الفريقين من الكفار والمنافقين ونهى عن مقارنتهم ومعاشرتهم وروى عن ابن مسعود قال اذا لم تقدر وان تسكروا على الفاجر فالقوه بوجه مكفهر وقوله تعالى (فخاستهم) قال ابن عباس كاستا منافقين ما زنت امرأه نبي قط وكانت خيانتهم ان امرأة نوح عليه السلام كانت تقول للناس انه مجنون وكانت امرأة لوط عليه السلام تدل على الضيف آخر سورة التحريم

ومن سورة نون

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (ولا تطع كل حلاف مهين) قيل من يحلف بالله كاذبا وسماه مهينا لاستجارته الكذب والحلف عليه والخلاف اسم لمن اكثر الحلف بحق او باطل وقد نهى الله عن ذلك بقوله (ولا تجعلوا الله عرضة لايمانكم) وقوله تعالى (ما زلنا نهم) يعني وقاعا في الناس عابا لهم بما ليس فيهم وقوله مشاء نهم يعني ينقل الكلام من بعض الى بعض على وجه التضريب بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قتات يعني الغمام وقوله تعالى (عتل بعد ذلك زبير) قيل في العتل انه الفظ الغليظ والزيم الدعي وحدثنا عبد الباقي بن قانع قال حدثنا الحسين بن اسحاق التستري قال حدثنا الوليد بن عتبة قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا ابوشيبة ابراهيم بن عثمان عن عثمان بن عمر الجعفي عن شهر بن حوشب عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة جواظ ولا جعظري ولا عتل زيم قلت وما الجواظ قال كل جماع قات وما الجعظري قال الفظ الغليظ قلت وما العتل الزيم قال رحب الجوف آخر سورة نون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واختلافهم فيه . آخر سورة سأل سائل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في قيام الليل

بسم الله الرحمن الرحيم

به الصلاة فعبر عن الصلاة بالركوع لانه من اركانها . آخر سورة المزمل

قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْلَمُ أَسْمَاكَ﴾ قال ابن عباس وأبراهيم ومجاهد وقتادة والضحاك لا تعلم

عطية لمعطى أكثر منها وقال الحسن والربيع بن السبأ لآتين حسناك على الله مستكثرا
 نها فينصك ذلك عند الله وقال آخرون لا آتين بما أعطاك الله من النبوة والقرآن مستكثرا به
 الأجر من الناس وعن مجاهد أيضا لا تصف في عملك مستكثرا لطاعتك عنه قال أبو بكر هذه
 المعاني كلها بحتمها اللفظ وجاز أن يكون جميعها مراد به فالوجه حملها على العموم في سائر
 وجوه الاحتمال عنه وقوله تعالى **﴿وَتَيَابِكَ تُطَهِّرُ﴾** يدل على وجوب تطهير الثياب من النجاسات
 للصلاة وأنه لا يجوز الصلاة في الثوب النجس لأن تطهيرها لا يجب إلا للصلاة وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه رأى عمرا يغسل ثوبه فقال لم تغسل ثوبك فقال من نجاسة فقال إنما
 يغسل الثوب من الدم والبول والمني وقالت عائشة أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسل
 المني من الثوب إذا كان رطبا وزعم بعضهم أن المراد بذلك ما روى عن أبي رزين قال عملك
 أصلحه وقال إبراهيم **﴿وتيابك تطهر﴾** من الأثم وقال عكرمة أمره أن لا يلبس ثيابه على
 عذرة وهذا كله مجاز لا يجوز صرف الكلام إليه الإبدالة واحتج هذا الرجل بأنه لا يجوز
 أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتاج إلى أن يؤمر بغسل ثيابه من البول وما شبهه عنه قال
 أبو بكر وهذا كلام شديد الاختلال والفساد والتناقض لأن في الآية أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم بهجر الأوثان بقوله تعالى **﴿والرجز فاهجر﴾** ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان هاجرا
 للأوثان قبل النبوة وبعدها وكان محتسبا للآثام والمذرات في الحسنيين فإذا جاز خطابه
 بترك هذه الأشياء وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك تاركاً لها فتطهير الثياب لأجل
 الصلاة مثله وقال الله تعالى مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم **﴿ولا تدع مع الله الها آخر﴾** والنبي صلى الله
 عليه وسلم لم يدع مع الله الها قط فهذا يدل على تناقض قول هذا الرجل وفساده وزعم أنه من أول
 ما نزل من القرآن قبل كل شيء من الشرائع من وضوء أو صلاة أو غيرها وإنما يدل على أنها
 الطهارة من أوثان الجاهلية وشركها والأعمال الخبيثة وقد نقض بهذا ما ذكره بدياً من أنه
 لم يكن يحتاج إلى أن يؤمر بتطهير الثياب من النجاسة أفتراد ظن أنه كان يحتاج إلى أن يوصى بترك
 الأوثان فإذا لم يكن يحتاج إلى ذلك لأنه كان تاركاً لها وقد أجاز أن يخاطب بتركها فكذلك
 طهارة الثوب وأما قوله أن ذلك من أول ما نزل فما في ذلك مما يمنع أمره بتطهير الثياب للصلاة
 يفرضها عليه وقد روى عن عائشة ومجاهد وعطاء أن أول ما نزل من القرآن **﴿اقرأ باسم ربك**
الذي خلق﴾ . آخر سورة المدثر

ومن سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾** روى عن ابن عباس أنه قال شاهد على نفسه
 وقيل معناه بل الإنسان على نفسه بصيرة جوارحه شاهدة عليه يوم القيامة عنه وقوله تعالى **﴿ولو**
القي معاذرة﴾ قال ابن عباس لو اعتذر وقبل شهادة نفسه عليه أولى من اعتذاره عنه قال أبو بكر

لما احتمل اللفظ هذه المعاني وجب حملها عليها إذا تناقض في هذا يدل على أن قوله مقبول على
 نفسه إذ جعله الله حجة على نفسه وشاهداً عليها ولما عبر عن كونه شاهداً على نفسه بأنه على نفسه
 بصيرة دل ذلك على تأكيد امره بشهادته على نفسه وثبوتها فيوجب ذلك جواز عقوده
 وإقراره وجميع ما اعترف يلزم نفسه . آخر سورة القيامة

ومن سورة الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى **﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾** إلى قوله تعالى **﴿واسيرا﴾** عن أبي وائل أنه أمر
 بأسرى من المشركين فأمر من يطعمهم ثم قرأ **﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾** الآية وقال
 قتادة كان أسيرهم يومئذ المشرك فأخوك المسلم أحق أن تطعمه وعن الحسن واسيرا قال
 كانوا مشركين وقال مجاهد الأسير المسجون وقال ابن جبير وعطاء **﴿ويطعمون الطعام على**
حبه مسكيناً وتيباً واسيراً﴾ فالأهم أهل القبلة وغيرهم عنه قال أبو بكر الأظهر الأسير المشرك
 لأن المسلم المسجون لا يسمى أسيراً على الإطلاق وهذه الآية تدل على أن في إطعام الأسير
 قربة ويقتضى ظاهره جواز إعطائه من سائر الصدقات إلا أن أصحابنا لا يجيزون إعطائه من
 الزكوات وصدقات المواشي وما كان أخذه منها إلى الإمام ويجوز أبو حنيفة ومحمد جواز إعطائه
 من الكفارات ونحوها وأبو يوسف لا يجيز دفع الصدقة الواجبة إلا إلى المسلم وقد ينفاء فيما سلف .
 آخر سورة الإنسان

ومن سورة المرسلات

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى **﴿الم نجعل الأرض كفافاً أحياء وأمواتاً﴾** قال الشعبي يعني أنه جعل ظهرها للأحياء
 وبطنها للأموات والكسفات الضمام فأراد أنها تضمهم في الحالين وروى إسرائيل عن أبي يحيى
 عن مجاهد **﴿الم نجعل الأرض كفافاً﴾** قال تكفت الميت فلا يرى منه شيء وأحياء قال الرجل في
 بيته لا يرى من عمله شيء عنه قال أبو بكر وهذا يدل على وجوب موارد الميت ودفعه ودفع
 شعره وسائر ما يزيله وهذا يدل على أن شعره وشيء من بدنه لا يجوز بيعه ولا التصرف فيه لأن الله
 قد أوجب دفعه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة وهي التي تصل شعر غيرها بشعرها
 فتح الانتفاع به وهو معنى مادات عليه الآية وهذه الآية نظير قوله تعالى **﴿ثم أماته فاقبره﴾** يعني أنه
 جعل له قبراً وروى في تأويل الآية غير ذلك وعن ابن مسعود أنه أخذ قلة فدفعها في المسجد
 في الحصى ثم قال الله تعالى **﴿الم نجعل الأرض كفافاً أحياء وأمواتاً﴾** وعن أبي أمامة مثله وأخذ عبيدين
 عميراً قلة عن ابن عمر فطرحهما في المسجد عنه قال أبو بكر هذا التأويل لا ينفي الأول وعمومه
 يقتضى الجميع . آخر سورة المرسلات

لا يكون مثله في الف شهر فكانت افضل من الف شهر لهذا المعنى وانما وجه تفضيل
الاقوات والا ماكن بعضها على بعض لما يكون فيها من الخير الجزيل والنفع الكثير واختلف
الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر متى تكون واختلفت الصحابة فيها فروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ليلة ثلاث وعشرين روى ابن عباس وروى ابو سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال التمسوها في العشر الاواخر واطلبوها في كل وتر وعن ابن مسعود قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة تسع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين
وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تحمروا ليلة القدر في السبع الاواخر
وروى انه قال في سبع وعشرين: حدثنا محمد بن بكر البصري قال اخبرنا ابو داود قال حدثنا
حميد بن زنجوية النسائي قال حدثنا سعيد بن ابي مريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن ابي
كثير قال اخبرنا موسى بن عقبة عن ابي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال سئل
النبي صلى الله عليه وسلم وانا اسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان: حدثنا محمد
ابن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قال حدثنا حماد بن زيد
عن عاصم عن زر قال قلت لابي بن كعب اخبرني عن ليلة القدر يا ابا المنذر فان صاحبنا يعني
عبد الله بن مسعود سئل عنها فقال من يقيم الحول يصعبها فقال رحم الله ابا عبد الرحمن والله
لقد علم انها في رمضان ولكن كره ان يتكلموا والله انها في رمضان ليلة سبع وعشرين: قال ابو بكر
هذه الاخبار كلها جائز ان تكون صحيحة فتكون في سنة في بعض الليالي وفي سنة اخرى في غيرها
وفي سنة اخرى في العشر الاواخر من رمضان وفي سنة في العشر الاوسط وفي سنة في العشر الاول
وفي سنة في غير رمضان ولم يقل ابن مسعود من يقيم الحول يصعبها الا من طريق التوقيف
اذلا يعلم ذلك الا بوحى من الله تعالى الى نبيه ثبت بذلك ان ليلة القدر غير مخصوصة بشهر
من السنة وانها قد تكون في سائر السنة ولذلك قال اصحابنا فيمن قال لامرأته انت طالق
في ليلة القدر انها لا تطلق حتى يمضي حول لانه لا يجوز ايقاع الطلاق بالشك ولم يثبت
انها مخصوصة بوقت فلا يحصل اليقين بوقوع الطلاق بمضي حول . آخر السورة

ومن سورة الذين كفروا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء﴾ فيه امر باخلاص العبادة
له وهو ان لا يشرك فيها غيره لان الاخلاص ضد الاشراك وليس له تعلق بالنية لافي وجودها
ولا في قدها فلا يصح الاستدلال به في احجاب النية لانه متى اعتقد الايمان قد حصل له
الاخلاص في العبادة ونفى الاشراك فيها . آخر السورة

ومن سورة ارايت الذي يكذب بالدين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ قال ابن عباس يؤخرونها عن وقتها وكذلك قال
مصعب بن سعد عن سعد وروى مالك بن دينار عن الحسن قال يسهون عن ميقاتها
حتى يفوت وروى اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال هم المتأخرون يؤخرونها عن وقتها براؤن
بصلاتهم اذا صلوا وقال ابو العالية هو الذي لا يدري اعلى شفع انصرف او على وتر: قال
ابو بكر يشهد لهذا التأويل ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا احمد بن
حنبل قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن ابي مالك الاشجعي عن ابي حازم
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم ومعه انه
لا ينصرف منها على غرار وهو شك فيها ونظيره ما روى ابو سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من شك في صلاته فلم يدر أثلاثا صلى ام اربعا فليصل ركعة اخرى وان كان قد تمت
صلاته فالركعة والسجدة ان له نافلة وروى عن مجاهد ساهون قال لاهون: قال ابو بكر كانه اراد انهم
يسهون للهوهم عنها فانما استحقوا اللوم لتعرضهم للسهو لقلة فكرهم فيها اذ كانوا مرايين في
صلاتهم لان السهو الذي ليس من فعله لا يستحق العقاب عليه: وقوله تعالى ﴿يدع اليتيم﴾ قال
ابن عباس ومجاهد وقتادة يدفعه عن حقه: وقوله تعالى ﴿ويعمنون الماعون﴾ قال علي
وابن عباس رواية وابن عمر وابن المسيب الماعون الزكاة وروى الحارث عن علي الماعون
منع القأس والقدر والدلو وكذلك قال ابن مسعود وعن ابن عباس رواية اخرى العارية وقال ابن
المسيب الماعون المال وقال ابو عبيدة كل ما فيه منفعة فهو الماعون: قال ابو بكر يجوز ان يكون
جميع ما روى فيه مرادا لان عارية هذه الآلات قد تكون واجبة في حال الضرورة اليها وانما هي مذمومة
مستحقة للذم وقد يمنعها المانع لغير ضرورة فينبئ ذلك عن لؤم ومجانبة اخلاق المسلمين وقال
النبي صلى الله عليه وسلم بعثت لائم مكارم الاخلاق . آخر السورة

ومن سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال الحسن صلاة يوم النحر ونحر البدن وقال عطاء
ومجاهد صل الصبح بجمع وانحر البدن بمعنى: قال ابو بكر وهذا التأويل يتضمن معنيين
احدهما ايجاب صلاة الاضحية والثاني وجوب الاضحية وقد ذكرناه فيما سلف وروى حماد بن
سلمة عن عاصم الجحدري عن ابيه عن علي فصل لربك وانحر قال وضع اليد اليمنى على
الساعد الايسر ثم وضعه على صدره وروى ابو الجوزاء عن ابن عباس ﴿فصل لربك وانحر﴾
قال وضع اليمنى على الشمال عند النحر في الصلاة وروى عن عطاء انه رفع اليدين في الصلاة

وقال الفراء يقال استقبل القبلة تحركه فان قيل يبطل التأويل الاول حديث البراء بن مازب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى الى البقيع فبدأ فصلى ركعتين ثم اقبل علينا بوجهه وقال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نبدأ بالصلاة ثم نرجع فتحرر من فعل ذلك فقد وافق سنتناو من ذبح قبل ذلك فاما هو لم يحمله لاهله ليس من النسك في شيء فسمى صلاة العيد والنحر سنة فدل على انه لم يؤمر بهما في الكتاب ولا قيل له ليس كما ظننت لان ماسنه الله وفرضه خاثر ان نقول هذا سنتنا وهذا فرضنا كما نقول هذا ديننا وان كان الله فرضه علينا وتأويل من تأوله على حقيقة نحر البدن اولى لانه حقيقة اللفظ ولانه لا يعقل باطلاق اللفظ غيره لان من قال نحر فلان اليوم عقل منه نحر البدن ولم يعقل منه وضع اليمين على اليسار ويدل على ان المراد الاول اتفاق الجميع على انه لا يضع يده عند النحر وقد روى عن علي وابي هريرة وضع اليمين على اليسار اسفل السرة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يضع يمينه على شماله في الصلاة من وجوه كثيرة. آخر السورة

ومن سورة الكافرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ قال ابو بكر هذه الآية وان كانت خاصة في بعض الكفار دون بعض لان كثيرا منهم قد اسلموا وقد قال (ولا اتم ما يدون ما عدا) فانها قد دلت على ان الكفر كله ملة واحدة لان من لم يسلم منهم مع اختلاف مذاهبهم مرادون بالآية ثم جعل دينهم ديننا واحدا ودين الاسلام ديننا واحدا فدل على ان الكفر مع اختلاف مذاهبه ملة واحدة. آخر السورة

ومن سورة اذا جاء نصر الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله والفتح﴾ روى انه فتح مكة وهذا يدل على انها فتحت عنوة لان اطلاق اللفظ يقتضيه ولا يصرف الى الصالح الابتقيد وقوله تعالى ﴿فسبح بحمد ربك واستغفر﴾ روى ابو الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن وروى الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول قبل ان يموت سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك واتوب اليك قالت قلت يا رسول الله ما هذه الكلمات التي اراك قد احدثتها قال جعلت لي علامة في امي اذا رايتها قلها اذا جاء نصر الله والفتح الى آخرها. آخر السورة

ومن سورة تبت

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ﴿ما اغنى عنه ماله وما كسبه﴾ روى عن ابن عباس وما كسب يعني ولده وسماه ابن عباس الكسب الحديث وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان افضل ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه قال ابو بكر هو كقوله انت ومالك لايبك وهو يدل على صحة استيلا دالاب لجارية ابنه وانه مصدق عليه وتصير ام ولده ويدل على ان الوالد لا يقتل ولده لانه سماه كسباله كما لا يقاد لعبد المذنب هو كسبه وقوله تعالى ﴿سيعلى نار ذات لهب﴾ احدى الدلالات على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم لانه اخبرنا وامرأته سيموتان على الكفر ولا يسلمان فوجد مخبره على ما اخبره وقد كان هو وامرأته سمعا بهذه السورة ولذلك قالت امرأته ان محمدا مجانا فلو انهما قالا قد اسلمنا واطهرا ذلك وان لم يعتقداه لكانا قدردا هذا القول ولكن المشركون يجدون متعلقا ولكن الله علم انهما لا يسلمان لا باظهاره ولا باعتقاده فاخبر بذلك وكان مخبره على ما اخبره وهذا نظير قوله لوقال انكما لا تستكلمان اليوم فلم يتكلما مع ارتفاع الموانع وصحة الآلة فيكون ذلك من اظهر الدلالات على صحة نبوته وانما ذكر الله ابالهب بكنيته وذكر النبي صلى الله عليه وسلم باسمه وكذلك زيدوكل من ذكره في الكتاب فانما ذكرهم بالاسم دون الكنية لان ابالهب كان اسمه عبدالعزى وغير جازر تسميته بهذا الاسم فلذلك عدل عن اسمه الى كنيته. آخر السورة

ومن سورة الفلق

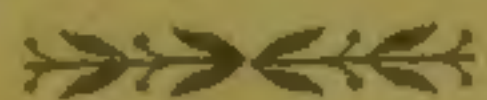
بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا عبد الله بن محمد القيلي قال حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن عتبة بن عامر قال بينا انا اسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجحفة والابواء اذ غشيتنا ريح وظلمة شديدة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ يا عوذ رب الفلق واعوذ رب الناس ويقول يا عفة تعوذ بهما فماتعوذ متعوذ بمثلها قال وسمعتهم يؤمنانها في الصلاة وروى عن جعفر بن محمد قال جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فرقا بالمعوذتين وقالت عائشة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استرقى من العين وروى الشعبي عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين او حمى وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وقولنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابو معاوية قال حدثنا الاعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الحارث عن ابن اخي زينب امرأة عبد الله عن زينب امرأة عبد الله عن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقي والتعائم

والتولة شرك قالت قلت لم تقول هذا والله لقد كانت عيني تقذف فكنت اختلف الى فلان اليهودي يرقني فاذا رقي سكت فقال عبدالله انما ذلك عمل الشيطان كان نخسها بيده فاذا رقاها كف عنهما انما يكفك ان تقولي كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذهب الياس رب الناس انت الشافي لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يفادر سقما
وقوله تعالى (ومن شر الثغانات في العقد) قال ابو صالح الثغانات في العقد السواحر وروى معمر عن قتادة انه تلا (ومن شر الثغانات في العقد) قال اياكم وما يخالط السحر من هذه الرقي
ابوبكر الثغانات في العقد السواحر ينفعن على العليل ويرقونه بكلام فيه كفر وشرك وتعظيم للكواكب ويعطمن العليل الادوية الضارة والسموم القاتلة ويختلون في التوصل الى ذلك ثم يزعمون ان ذلك من رقاها هذا لمن اردن ضرره وتلفه وامان يزعمون انهم يردون نفعه فينفعن عليه وبوهمهم انهم ينفعن بذلك وربما يسقينه بعض الادوية النافعة فينفع للعليل خفة الوجع فالرقية المنهى عنها هي رقية الجاهلية لما تضمنته من الشرك والكفر واما الرقية بالقرآن وبذكر الله تعالى فانها جائزة وقدمها النبي صلى الله عليه وسلم وندب اليها وكذلك قال اصحابنا في التبرك بالرقية بذكر الله وانما امر الله تعالى بالاستعاذة من شر الثغانات في العقد لان من صدق بانهم ينفعن بذلك كان ذلك ضررا عليه في الدين من حيث يعتقد جواز نفعها وضررها بتلك الرقية ومن جهة اخرى شرهن فيما يختلن من سقى السموم والادوية الضارة
وقوله تعالى (ومن شر حاسد اذا حسد) حدثنا عبدالله بن محمد قال حدثنا الحسن بن ابي الربيع قال اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى (ومن شر حاسد اذا حسد) قال يقول من شر عينه ونفسه قال ابوبكر قد روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان تسترقى من العين وروى ابن عباس وابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العين حق والايثار عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحة العين متظاهرة
قال حدثنا القاسم بن زكريا قال حدثنا سويد بن سعيد قال حدثنا ابو ابراهيم السقاء عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق فلو كان شي يسبق القدر لسبقته العين فاذا استغسلتم فاعسلوا قال ابوبكر زعم بعض الناس ان ضرر العين انما هو من جهة شيء يفصل من العائن فيتصل بالعين وهذا هو شر وجهل واما العين في الشيء المستحسن عند العائن فيتفق في كثير من الاوقات ضرر يقع بالعين ويشبه ان يكون الله تعالى انما يفعل ذلك عند احجاب الانسان بما يراه تذكيره لئلا يركن الى الدنيا ولا يعجب بشيء منها وهو نحو ما روي ان العضاء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن تسبق فجاء اعرابي على فموذله فسايق بها فسبقها فشق ذلك على اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم حق على الله ان لا يرفع شي من الدنيا الا وضعه وكذلك امر العائن عند احجابه بما يراه ان يذكر الله وقدرته فيرجع اليه ويتوكل عليه قال الله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله) فاجبر بهلاك جنته عند احجابه بها بقوله فقال (ودخل جنته وهو ظالم

لنفسه قال ما ظن ان تبعد هذه ابدا) الى قوله تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله) اي لتبقى عليك نعم الله تعالى الى وقت وفاتك
حدثنا عبد الباقي قال حدثنا اسماعيل ابن الفضل قال حدثنا العباس بن ابي طالب قال حدثنا حجاج قال حدثنا ابوبكر المهدلي عن ثمامة عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى شيئا عجبه فقال الله الله ماشاء الله لا قوة الا بالله لم يضره شيء. والله الموفق.

هذا آخر كتاب احكام القرآن والله سبحانه هو الموفق المستعان



قدم طبع هذا الكتاب المستطاب بلطف الله الملك الوهاب في عصر امير المؤمنين السلطان الاعظم والحاقان الافخم السلطان ابن السلطان السلطان محمد وحيد الدين خان ادام الله ايام خلافته وسلطته ووالي احسانه وانعامه على رعيته في [مطبعة الاوقاف الاسلاميه] المؤسسة من طرف نظارة الاوقاف السنية لطبع المؤلفات القديمة البهية بالقسطنطينية المحمية في اوائل رجب المرجب لسنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والاف من هجرة من هو منعوت باكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا

